الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعة باتنة -1- كليـــة اللغة والأدب العربي والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

مقاربات الدارسين العرب المحدثين للنحو العربي
دراسة تحليلية نقدية لأبرز الاتجاهات المنهجية الحديثة في النحو العربي

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في النحو العربي

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ الدكتور:
عاشور بن لطرش عز الدين صحراوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد بوعمامـــة	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	رئيسا
عزالدين صحراوي	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	مشرفا ومقررا
محمد خـــــان	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا مناقشا
عبد الكريم بورنان	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	عضوا مناقشا
إدريس حمروش	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة	عضوا مناقشا
صورية جغبوب	أستاذة محاضرة أ	خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436- 1437 هـ/ 2015- 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنـــان إلى أســـتاذي الدكتور: عز الدين صحراوي الذي سهر على هذا البحـــث وتوسم فيه النجاح والتوفيق. فله مني عظيم الامتنان اعترافـــا بمجهوداته وحسن إشرافه.

والشكر موصول للجنة الموقرة التي حملت على عاتقهـــا عناء قراءة هذا البحث وتصحيحه.

وإلى زملائي أساتذة المدرسة العليـــا الـــذين شـــجعوني للمضي قدما حتى أثمر هذا البحث واستوى أخيرا.

مقدّمة

مقدمـــة:

منذ نشأة النحو العربي وفكرة تيسير تعليمه تراود أذهان النحاة، وقد تجسدت هـــذه الفكرة بادئ الأمر في تأليف مختصرات نحوية، اقتصرت على ما يُلبـــي حاجـــة المـــتعلم من موضوعات النحو في عبارة مبسطة وموجزة، وأشهر هـــذه المختصـــرات: "مقدمـــة في النحو" منسوبة لخلف الأحمر، و"مختصر في النحو" للكسائي، و"الموجز فـــي النحـــو" لابن الخياط، و"الواضح في النحو" للزبيدي، و"التفاحة في النحو" لأبـــي جعفـــر النحـــاس وكل هذه المؤلفات، وإن اختلفت عناوينها ومحتوياتهـــا، إلا أنهـــا تشـــترك فـــي خلوهـــا من الإسراف في التفصيل، والولوع بالاستشهاد والتعليل، وغايتها الوحيدة هـــي تقريـــب النحو من المتعلمين.

وإلى جانب تأليف المختصرات النحوية، الذي استمر زمنيا دون انقطـــاع، ابتـــدع بعض النحاة طريقة أخرى لتقريب النحو من المتعلمين وتسهيل حفظه، تمثّلت في وضـــع المتون، وأشيعها: ألفيتا ابن معط، وابن مالك.

وضمن المنحى نفسه؛ أي منحى التيسير، ظهرت دعـــوة ابـــن مضـــاء القرطبـــي لتُؤسّس لتفكير جديد في الدرس النحوي العربي، يقوم على إلغاء بعض المباحث النحويـــة كالعامل، والقياس العقلي، والعلل الثواني والثوالث، والتمارين غير العملية. ويبدو أن هذه الدعوة لم تلق استجابة مشهودة إلا في العصر الحديث؛ حيث ظهرت محـــاولات عديـــدة قامت على إحياء آراء ابن مضاء بدعوى تيسير النحو، فطالبت بإلغـــاء نظريـــة العامـــل وإعادة تنظيم أبواب النحو، بحذف بعضها، ودمج بعضها الآخر، وكان أبرزهـــا محاولـــة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، ومحاولة مهدي المخزومي في كتابيه "في النحو العربي نقد وتوجيه" و"النحو العربي قواعد وتطبيق"، ومحاولة شوقي ضيف فـــي "تجديـــد النحو" و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده".

وبظهور النظريات اللسانية الحديثة في الغرب، ثم انتقالها إلـــى الثقافـــة اللغويـــة العربية، أخذ التفكير في تيسير النحو العربي يتضاءل، ليأخذ مكانه تفكير آخـــر اســـتهدف تجديد نحو اللغة العربية، وقد ظهر هذا جليا في الأفكار التي اقترحها بعـــض الدارســـين العرب، والتي اعتمدت النظريات اللسانية الحديثة منطلقا لها في إعـــادة وصـــف اللغـــة العربية. وتلك الأفكار هي موضوع هذه الدراسة الموسومة: "مقاربات الدارسين العـــرب المحدثين للنحو العربي: دراسة تحليلية نقدية لأبرز الاتجاهات المنهجية الحديثة في النحو

العربي". واستعملنا مصطلح "مقاربات" دون غيره مـــن المصـــطلحات؛ لأننـــا نفتـــرض أن النتائج التي توصل إليها هؤلاء الدارسون لا ترقى إلى نظرية نحوية جديدة، فبعضـــها لا يعدو أن يكون نقدا للنحو العربي القديم، وبعضها الآخر تجاوز النقد إلى تقـــديم بعـــض الأوصاف الجديدة لبنية اللغة العربية، وخاصة بنيتها التركيبية.

ولأن هذه المقاربات اعتمدت على نظريات لسانية مختلفة، فقد صُـــنّفت، بـــالنظر إلى المبادئ التي قامت عليها تلك النظريات، إلى أربعة أصناف:

1- مقاربات وصفية بنيوية، وهي المقاربات التي أطّرتها النظريات الوصـــفية البنيويـــة بمختلف اتجاهاتها.

2- مقاربات توليدية، وتتمثّل في المقاربات التي قامت على قواعـــد النظريـــة التوليديـــة بمختلف نماذجها.

3- مقاربات وظيفية، وهي المقاربات التي اعتمدت على نظرية النحو الوظيفي.

4- مقاربات توليفية، وهي المقاربات التي قامت على خصائص نحو اللغات التوليفية.

وعلى الرغم من أن هذه المقاربات لم تتمكن، كما نفترض، من تقديم نظرية جديدة في نحو اللغة العربية، إلا أن إصرار بعض الدارسين على التأكيد بأن مقاربتهم هي البديل عن نحو القدامى يطرح العديد من الأسئلة، أهمها:

- كيف أثرت اللسانيات، باعتبارها مجموعة من المبادئ النظريـــة والأســـس المنهجيـــة التي تقوم عليها دراسة اللغة، على مواقف الدارسين العرب المحدثين من النحـــو العربـــي القديم؟

- ما هي المبررات التي اعتمد عليها الدارسون العرب المحدثون الذين راموا تجديد النحو العربي لإثبات مشروعية ما أقدموا عليه؟

- هل قدمت مقارباتهم أوصافا جديدة لنحو اللغة العربية، أم أنها اكتفـــت بنقـــد أوصـــاف النحاة القدامى؟

- ما مدى كفاية هذه المقاربات بالمقارنة مع مقاربة النحاة العرب القـــدامى لنحـــو اللغـــة العربية؟

- ما هي النتائج المترتبة عن تطبيق النظريات اللسانيات الغربية علـــى اللغـــة العربيـــة دون تكييفها مع خصائصها؟

– هل استطاع اتجاه التجديد في الدرس النحو العربي الحـــديث أن ينشـــر وعيـــا لســـانيا تجاوز حدود ما كان معروفا في الثقافة اللغوية العربية قبـــل اتصـــالها بـــالفكر اللســـاني الحديث؟

إن مراجعة حصيلة تطور الدرس النحوي العربي الحديث في اتجاه التجديـــد هـــذا وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة، تقتضي، لكي تحوز قيمتها، أن تُقـــدم صـــورة واضـــحة عن منطلق المقاربات التي تُمثّل هذا الاتجاه، والنتائج التي خلصـــت إليهـــا فيمـــا يتعلـــق بوصف اللغة العربية وتفسير ظواهرها، وأن تُقيّمها بالنظر إلى منطلقاتها ونتائجها.

ومن الدوافع التي حفزتنا على خوض غمار هذا البحث ما هو ذاتـــي، ومـــا هـــو موضوعي، أما الذاتية فتتمثّل في إعجابي بالدرس النحوي العربـــي القـــديم، والنظريـــات اللسانية الحديثة، وأما الموضوعية فتتلخص في الحاجة إلى متابعـــة تطـــورات الـــدرس النحوي العربي، وخاصة تلك التي شـــهدها فـــي العصـــر الحـــديث، وتقيـــيم حصـــيلتها واستشراف مستقبلها.

هذه الدراسة، إذن، هي استمرار لتلك النزعة في البحث اللســـاني العربـــي التـــي تأسست على مراجعة حصيلة اللسانيات العربية الحديثة. وأبرز الدراســـات التـــي مثّلـــت هذا التوجه:

– العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، لحلمي خليل.

– نشأة الدرس اللساني العربي: دراسة في النشاط اللساني العربـــي، لفاطمـــة الهاشـــمي بكوش.

– اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، لعبد الرحمن حسن العارف.

– اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأســـس النظريـــة والمنهجيـــة لمصطفى غلفان.

– مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، لعطا محمد موسى.

– اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته لحافظ إسماعيلي علوي.

أما دراسة حلمي خليل ودراسة فاطمة الهاشمي بكوش فكانتا تأريخا لنشأة الـــدرس اللساني العربي الحديث، ومثّلتا لهذه المرحلة بأعمال بعـــض اللغـــويين العـــرب الـــرواد كإبراهيم أنيس، ومحمود السعران، وعبد الـــرحمن أيـــوب، وتمـــام حســـان. واقتصـــرتا

في تقييم هذه الأعمال على ما تضمنته من أفكار عامة تُعبّر عن موقف هـــؤلاء اللغـــويين من النظرية النحوية العربية القديمة، ودعوتهم إلى تجديدها وفق مبادئ المنهج الوصفي.

وأما دراسة عبد الرحمن حسن العارف فقد قصرت تناولها لاتجاهـــات الدراســـات اللسانية المعاصرة على جهود اللسانيين المصريين في دراسة اللغة العربية، مـــن حيـــث أصواتها، وصرفها، ونحوها، ومعجمها، كما تناولت أيضا جهودهم فـــي قضـــايا الدلالـــة واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية.

وقد خصّ الباحث في هذه الدراسة محاولات إصلاح النحو العربي فـــي العصـــر الحديث بمبحث عرض فيه أهم هذه المحاولات، وكانت أغلبها في تيســـير تعلـــيم النحـــو والمعروف أن هذه المحاولات لم تعتمد على النظريات اللسانية الحديثة.

وتعرضت دراسة مصطفي غلفان بالتحليل النقـــدي للســـانيات العربيـــة الحديثـــة والتي صنّفها إلى: اللسانيات التمهيدية، ولسانيات التراث، ولســـانيات العربيـــة بمختلـــف اتجاهاتها؛ أي الاتجاه الوصفي، والاتجاه التوليدي، والاتجاه الوظيفي. وبقدر ما كانت هذه الدراسة شاملة لهذه الأصناف من الكتابات اللسانية، بقدر ما اقتصرت على نقد مصادرها وأسسها المنهجية، وأهدافها العامة.

وأما دراسة عطا محمد موسى فتناولت المناهج الحديثة في الدرس النحوي العربي وهي: المنهج التاريخي المقارن، والمنهج الوصفي، والمنهج التوليدي، والمنهج الـــوظيفي واقتصرت على عرض أهم الأفكار التي اقترحها الدارسون العرب في إطار هذه المناهج ونقد بعضها.

وأما دراسة حافظ إسماعيلي علوي فبحثت في قضايا تلقي اللسانيات فـــي الثقافـــة العربية المعاصرة، وضمن هذه الإشكالية، تناولت أهم الخصوصيات التي طبعـــت تلقـــي اللسانيات التمهيدية، ولسانيات التراث، ولسانيات العربية، الوصـــفية منهـــا، والتوليديـــة والوظيفية، كما تناولت إشكالية الترجمة اللسانية. ولأن موضوع هذه الدراسة كان متشعبا فقد ألزمها على عرض بعض المقاربات التي تُمثّل لسانيات العربية عرضا موجزا، فكانت النتائج التي خلصت إليها عامة.

ودراستنا هذه، مع أنها تتناول جانبا تطرقت إليه هذه الدراسات، إلا أنهـــا تتميـــز عنها بكونها:

1- تتبعت تطور الدرس النحوي العربي منذ نشأته إلى غاية ظهور اللسانيات، ورصـــدت أهم التطورات التي انطلق منها بعض الدارسين لتبرير ضرورة تجديد النحو العربي.

2- ركّزت على المقاربات التي استهدفت تجديد النحو العربي، فلم تتناول مـــا اصـــطَلح عليه مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي بـــ"اللسانيات التمهيدية"، و"لسانيات التراث" ولم تتعرض إلى القضايا الأخرى المتعلقة بواقع اللسانيات العربية الحديثة.

3- اعتمدت في تقييم مقاربات الوصفيين على الأفكار الجديدة التي اقترحها كل من عبـــد الرحمن أيوب وتمام حسان. واعتمدت في تقييم مقاربات التوليديين على مقاربـــة مـــازن الوعر "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فـــي اللغـــة العربيـــة" وافتراضات عبد القادر الفاسي الفهري بخصوص بعض الظواهر التركيبيـــة فـــي اللغـــة العربية. وكانت مقاربة أحمد المتوكل "نحو اللغة العربيـــة الـــوظيفي" المقاربـــة الوحيـــدة التي اقتُرحت في اللسانيات العربية الوظيفية، وكذلك كانت مقاربة محمد الأوراغي "نحـــو اللغة العربية التوليفي" الوحيدة التي قامت على مبادئ نظرية اللسانيات النســـبية، وهـــذه المقاربة لم تتعرض لها الدراسات السابقة.

4- ركّزت في تقييم هذه المقاربات على محورين: الأول يتعلق بالمبررات التـــي انطلـــق منها الدارسون العرب أصحاب هذه المقاربات للاستدلال على ضرورة تجديد نحو اللغـــة العربية، وأما المحور الثاني فيخص النتائج التي توصلت إليها هـــذه المقاربـــات، وبهـــذا تمكّنت من ربط النتائج التي خلصت إليها هذه المقاربات بالمقدمات التي انطلقت منها.

واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن ننتهج منهجا يقوم على التأريخ، والوصف، والنقد والمقارنة، أما التأريخ فقد اعتمدنا عليه في تتبعنا لأهم تطورات الدرس النحوي العربـــي وكذا تطور بعض النظريات اللسانية الحديثة. وأما الوصف فكان في كـــل فصـــول هـــذه الدراسة، وكذلك النقد؛ حيث اعتمدنا عليه في تقييم منطلق مقاربـــات الدارســـين العـــرب المحدثين والنتائج التي خلصت إليها. وهذا الإجـــراء اقتضـــى أن نســـتعين فـــي كثيـــر من المواضع بالمقارنة، وغالبا ما كانت تُعقد بين مقاربة النحاة العرب القدامى ومقاربـــات الدارسين المحدثين، على أساس أن الإطار العام الذي قام عليه تجديد نحو اللغة العربيـــة

عند هؤلاء الدارسين هو نقد آراء النحاة العرب القدامى، والإشادة بمنجـزات النظريـات اللسانية الحديثة.

وقد استوجبت هذه الثنائية، خاصة في شقها المتعلـق بنقـد آراء النحـاة العـرب القدامى، أن نعود إلى آراء هؤلاء النحـاة وأقـوال المحـدثين لتـدعيم وجهـة نظرنـا وتعمدنا في العديد من المواضع نقلها كمـا وردت عـنهم، حتـى وإن كـان الاقتبـاس طويلا.

بعد جمع مادة هذه الدراسة ارتأينا تنظيمها في ثلاثة فصول، سبقتها مقدمة ومدخل وتلتها خاتمة.

عرضنا في المقدمة إشكالية الدراسة، وأهدافها، والمـنهج الـذي اعتمـدت عليـه وبنيتها، ومصادرها، والصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازها.

وجاء المدخل لتتبع أهم تطورات الدرس النحوي العربي منذ نشـأته إلـى ظهـور اللسانيات في أوائل القرن العشرين. ولرصد هذه التطورات رصـدا دقيقـا، حصـرناها في مرحلتين، تمتد المرحلة الأولى من البدايات الأولى لظهور النحو العربي إلـى غايـة القرن العاشر من الهجرة، وركّزنا فيها على مستويين من مستويات التطور: أحدهما تطور المنهج الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في استنباط قواعد اللغة العربيـة وبنـاء أحكامهـا النحوية في أهم الحواضر العربية التي شهدت نشاطا نحويا، والآخر هو تطـور التـأليف النحوي. وأما المرحلة الثانية فتمتد من عصر النهضة العربية إلى غاية ظهور اللسـانيات في القرن العشرين، وقد تتبعنا فيها تطور الخطاب اللغـوي العربـي النهضـوي، وأهـم اتجاهاته، ومضامينه.

وخصّصنا الفصل الأول من هذه الدراسـة لمقاربـات الوصـفيين، وقـد انـتظم في ثلاثة مباحث، ناقشنا في المبحث الأول مبررات تجديد النحو العربي عند عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، وعرضنا في المبحث الثاني الإطار النظري الذي اعتمدا عليه، وفـي المبحث الأخير قيّمنا مقترحاتهما لتجديد النحو العربي؛ حيث ركّزنا في تقييم مقاربة عبـد الرحمن أيوب على ما ورد في كتابه: "دراسات نقدية في النحو العربي"، وبعض الأفكـار التي عرضها في مقالات نشرها في مجلات مختلفة، أما مقاربة تمام حسان فقـد تناولنـا منها أهم الأفكار التي ادعى أنها جديدة في دراسة النظام النحوي للغة العربية.

وأفردنا الفصل الثاني لمقاربات التوليديين، وقد انتهينا إلى تنظيم محتواه في ثلاثـــة مباحث، رصدنا في المبحث الأول أهم تطورات النظرية التوليدية، ثم عرضنا النظريـــات الفرعية لنظرية المبادئ والوسائط، وتناولنا في المبحث الثاني مقاربة مازن الوعر "نحـــو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" وانبرى المبحـــث الثالث لبعض المقاربات التي اقترحها عبد القادر الفاسي الفهري في إطار مشروعه "بنـــاء نحو جديد للغة العربية"، كمقاربته لرتبة مكونات الجملة، ومقاربته لظـــاهرتي الإعـــراب والبناء لغير الفاعل.

وأدرجنا في الفصل الثالث مقاربتين: مقاربة أحمـــد المتوكـــل، ومقاربـــة محمـــد الأوراغي. وبعد أن قدمنا في المبحث الأول الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربة أحمد المتوكل "نحو اللغة العربية الوظيفي"، ومثّلنا لها ببعض الظواهر اللغويـــة التـــي درســـها كظاهرة الرتبة، وظاهرة الإعراب، انتقلنا في المبحث الثاني إلى مقاربة محمد الأوراغـــي فعرضنا في جزء من هذا المبحث أوليات اللسانيات النسبية، باعتبارها الإطـــار النظـــري قامت عليه هذه النظرية، ثم فصّلنا في بنية نحو اللغة العربية كما تتصوره مقاربة محمـــد الأوراغي. وجعلنا الخاتمة محصلة لجل ما تمخضت عنه هذه الدراسة من نتائج.

ونظرا لتشعب مسالك هذا البحث، فقد تعددت مصادره وتنوعت، وكانت في مقدمة هذه المصادر مؤلفات الدارسين الذين اشتغلنا على مقارباتهم، ككتاب عبد الرحمن أيـــوب "دراسات نقدية في النحو العربي"، وبعض أبحاثه المنشورة في مجلات مختلفـــة، وكتـــب تمام حسان التي تُمثّل مشروعه التجديدي، وكتب مازن الوعر، وأعمال عبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، ومحمد الأوراغي.

وعلاوة على هذه المصادر، اعتمدنا على كتب النحاة القدامى، وأكثرها ورودا:

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي.
- شرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن الحاجب.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي.

وأفدنا أيضا من أعمال المحدثين، وتوزعت هذه الأعمال على تخصصات مختلفـــة أهمها:

- كتب في المدارس النحوية، ككتاب شوقي ضيف: المدارس النحوية، وكتاب عبد العـــال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة.

– كتب تناولت تفكير النحاة العرب القدامى، ككتب عبد الرحمن الحـــاج صـــالح: منطـــق العرب في علوم اللسان، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية.

– كتب تناولت اللسانيات العربية الحديثة بالنقد والتقـــويم، ومنهـــا: اللســـانيات العربيـــة الحديثة، لمصطفى غلفان، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصـــرة، لحـــافظ إســـماعيلي علوي.

– كتب في النظريات اللسانية الحديثة، ككتاب مصـــطفى غلفـــان: اللســـانيات التوليديـــة من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، وكتاب مرتضى جواد بـــاقر: مقدمـــة في نظرية القواعد التوليدية.

– مجموعة من الكتب المترجمة، نذكر منهـــا: المعرفـــة اللغويـــة: طبيعتهـــا وأصـــولها واستخدامها، لنعوم تشومسكي، ومناهج علم اللغة من هارمن باول حتى ناعوم تشومســـكي لبريجيته بارتشت. كما استعنا بعدد من الكتب باللغة الأجنبية، ومجموعة مـــن المجـــلات والدوريات.

ولقد واجهتنا صعوبات جمة أثناء إنجاز هذا البحث، ولعل أقواها تأثيرا:

– شساعة الموضوع؛ إذ يتناول اتجاها من اتجاهات الدرس النحـــوي العربـــي الحـــديث تُمثّله عدة مقاربات تختلف في منطلقاتها والإطار النظري الذي قامت عليه. وقد اقتضـــى منا البحث أن نقدم صورة واضحة عن منطلق هذه المقاربات، وإطارها النظري، والنتائج التي توصلت إليها.

– صعوبة التعامل مع بعض المقاربات، وخاصة مقاربة عبـــد القـــادر الفاســـي الفهـــري وذلك لأنه كان في كل مرة يُراجع افتراضاته والنتائج التي توصل إليها. أضف إلى ذلـــك أن النظرية اللسانية التي تبناها هي النظرية التوليدية في آخر تطوراتها، ومعروف أن هذه النظرية مُغرقة في الصورنة والتجريد.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وكامل تقديري للمشرف على هـــذا البحث الأستاذ الدكتور: عز الدين صحراوي، الذي يرجع له فضل تسجيل هذا الموضوع في جامعة باتنة، والإشراف عليه، ومتابعته حتى استوى على الصورة التي هو عليها.

والله ولي التوفيق

مدخل

تطور الدرس النحوي العربي من النشأة إلى ظهور اللسانيات

1- تطور الدرس النحوي العربي في المرحلة الأولى

1-1. تطور منهج النحاة

1-2. تطور التأليف النحوي

2- تطور الدرس النحوي العربي في العصر الحديث

3- ظهور اللسانيات

مدخـــل:

إن دراسة الفكر اللساني لأمة من الأمم في فترة زمنية من فترات تطوره، تتطلب العودة إلى المراحل التي مرّ بها منذ نشأته، للكشف عن أهم العوامل التي أثّرت في تطوره.

بناء على هذه المقاربة التاريخية في ربط النتائج بمقدماتها، تتبعنا في هذا المدخل أهم تطورات الدرس النحوي العربي منذ نشأته في صدر الإسلام إلى غاية ظهور اللسانيات في أوائل القرن العشرين. ولرصد هذه التطورات رصدا دقيقا، حصرناها في مرحلتين، تمتد المرحلة الأولى من البدايات الأولى لظهور النحو العربي إلى غاية القرن العاشر من الهجرة. وركّزنا فيها على مستويين من مستويات التطور: أحدهما تطور المنهج الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في استنباط قواعد اللغة العربية وبناء أحكامها النحوية؛ أي السماع والقياس والتعليل، في أهم الحواضر التي شهدت نشاطا نحويا كالبصرة، والكوفة، وبغداد، وغيرها، والآخر هو تطور التأليف النحوي.

وأما المرحلة الثانية فتبدأ من عصر النهضة العربية؛ أي من القرن التاسع عشر إلى غاية ظهور اللسانيات في أوائل القرن العشرين، وقد تتبعنا في هذه المرحلة تطور الخطاب اللغوي العربي النهضوي، وعرضنا أهم اتجاهاته، ومضامينه[1].

ونشير هنا إلى أننا اقتصرنا في رصد تطورات الدرس النحوي العربي على تلك التي لها صلة بأسباب ظهور محاولات تجديد النحو حديثا؛ وذلك لأن الوقوف على مختلف هذه المراحل لا يتحقق في هذه الصفحات المعدودة. وما يهمنا من هذه المحاولات ما اعتمد على النظريات اللسانية الحديثة في إعادة وصف نحو اللغة العربية.

[1] – نتبنى في هذه الدراسة تصنيف مصطفى غلفان للنشاط اللغوي العربي الحديث إلى خطابين: خطاب لغوي نهضوي تُمثّله الأعمال التي ظهرت في الفترة الممتدة ما بين بداية النهضة العربية ومنتصف القرن العشرين. وخطاب لساني تُمثّله الأعمال التي استندت نظريا ومنهجيا إلى المبادئ التي قدمتها النظريات اللسانية بمختلف اتجاهاتها في إطار ما أصبح يُعرف بـ"اللسانيات العربية الحديثة". ينظر للمزيد من التفصيل حول هذا التصنيف: مصطفى غلفان **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، منشورات جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، 1998، ص79– 85. **واللسانيات العربية: أسئلة المنهج**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص55– 63.

1- تطور الدرس النحوي العربي في المرحلة الأولى:

1-1. تطور منهج النحاة:

تتفق المصادر التي أرخت لظهور النحو العربي على أنه لم ينشأ ناضجا مكتملا في مرحلة واحدة، وإنما مرّ بأطوار ومراحل، شأنه في ذلك شأن كل العلوم[1]. وكانت الفكرة التي نشأ حولها في بادئ الأمر محاربة الأخطاء اللغوية التي شاعت على ألسنة الموالي وأصابت عدواها ألسنة بعض العرب. وتتفق هذه المصادر على أن نشأته كانت في البصرة، واكتمال بنائه كان أيضا في البصرة. وتكاد تتفق أغلب هذه المصادر على أن أبا الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) هو أول من وضع النحو العربي، يقول الزبيدي (ت 379 هـ): "وهو [يقصد أبا الأسود الدؤلي] أول من أسس العربية، ونهج سُبلها ووضع قياسها؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سَراة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم"[2]. وقال ابن سلام الجمحي (ت 232 هـ): "وكان أول من استن العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[3]. وذكر أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ) أن "أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي"[4].

وعلى الرغم من أن عمل أبي الأسود الدؤلي اقتصر على رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات، وتحديد أقسام الكلم، ووضع بعض أبواب النحو

---

[1] – نشير هنا إلى أننا نتفق مع عبد الجليل مرتاض في أن نحو اللغة العربية، ونحو كل اللغات الطبيعية، ينشأ مع نشأة هذه اللغات. ينظر: عبد الجليل مرتاض، **الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية**، دار هومه، الجزائر، ط2، 2009 ص95. ومرادنا بعبارة: "نشأة النحو العربي"، التي يرفض مرتاض استعمالها، هو نشأة هذا العلم الذي يبحث في نحو اللغة العربية.

[2] – الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1973 ص21.

[3] – ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: جوزيف هل، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص5.

[4] – أبو الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها القاهرة، دط، 1955، ص6. وللإشارة، فإن القدامى اختلفوا في أول من وضع النحو العربي، وتبعهم في ذلك الباحثون العرب المحدثون، وللاطلاع على أهم الآراء التي قيلت في هذه المسألة ينظر: عبد الجليل مرتاض **الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية**، ص102– 116. محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة ط2 1995، ص23– 32. عبد الرحمن الحاج صالح، **منطق العرب في علوم اللسان**، موفم للنشر، الجزائر، دط 2012، ص14– 22. أحمد جميل شامي، **النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره**، دار الحضارة للطباعة والنشر ومؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1997، ص49– 64.

إلا أن هذه الخطوة التي أقدم عليها تجعله المؤسس الأول للنحو العربي، أو هو رأس التطور في الممارسة النحوية؛ "للنقلة المهمة التي نقل بها هذا العالم النحو من حيز الممارسات الذوقية الخالصة، إلى حيز الممارسة المضبوطة بالعلم"[1]. وكانت هذه الخطوة لبنة لقيام مدرسة في النحو، مثّلها تلامذة الدؤلي، كنصر بن عاصم الليثي (ت 89 هـ) وعنبسة الفيل (ت 100 هـ)، ويحي بن يعمر (ت 129 هـ)، وميمون الأقرن[2]. وكلهم نهجوا نهج أستاذهم، فوضعوا شيئا من النحو بالاعتماد على سليقتهم وفصاحتهم، فلم يشافهوا الأعراب، ولم يرحلوا إلى البادية لجمع اللغة، يقول تمام حسان: "كان أبو الأسود وزملاؤه من ذوي السليقة، فلا جرم أنهم لم يؤثر عنهم أنهم بنوا عملا على مشافهة الأعراب أو الرحلة إلى الصحراء. وإذا كان لهم نظر أكثر من الكشف عن أقسام الكلم فلابد أن يكون مبنيا على الملاحظة الذاتية"[3].

وإذا كان منهج الدؤلي وتلامذته مبنيا على شبه الرواية للمسموع[4]، فإن منهج النحاة الذين جاؤوا بعدهم، كابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182 هـ) بُني على السماع والقياس والتعليل، فقد عُرف عن ابن أبي إسحاق الحضرمي ميله

---

[1] – طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993 ص28.

[2] – ينظر: محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط1، 2001، ص48– 53. طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص128– 132 محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص37– 38.

[3] – تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو –فقه اللغة– البلاغة**، عالم الكتب القاهرة، طبعة 2009، ص32.

[4] – يقول محمد الطنطاوي عن منهج هذه الطبقة: "ويغلب على الظن أن ما تكون من نحو هذه الطبقة –فضلا عن قلته– كان شبه الرواية للمسموع، فلم تنبت بينهم فكرة القياس، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة". محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص38. وفي السياق نفسه، يرى تمام حسان أن القياس النظري النحوي؛ أي قياس الحكم على الحكم لعلة جامعة، لم يكن معروفا في زمن الدؤلي، والقياس الذي كان معروفا آنذاك هو قياس الأنماط؛ أي محاكاة كلام العرب، وليس قياس الأحكام الذي ابتدعه الحضرمي. ينظر للمزيد من التفصيل: تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص87.

إلى النحو أكثر من ميله إلى اللغة[1]، وهو "أول من بعّج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"[2]؛ ولهذا اعتبره شوقي ضيف "أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة"[3].

وكان عيسى بن عمر الثقفي مثل ابن أبي إسحاق الحضرمي يميل إلى النحو أكثر من ميله إلى اللغة، ويتشدد في القياس، ويطعن في كلام العرب الفصحاء، وقد تجاوز أستاذه في الطعن حتى وصل إلى تلحين بعض الشعراء الجاهليين. وتذكر بعض المصادر أنه ألّف أكثر من سبعين مصنفا، أشهرها "الإكمال" و"الجامع".

وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب فقد جمعا بين النحو واللغة، فالأول هو أحد القراء السبعة، وأعلم الناس بالعربية ولغاتها وغريبها، وبالقرآن والشعر، وبأيام العرب، وكان متشددا في القياس، ويبني على الأكثر، ويُسمي ما خالفه لغات. وقد كانت رحلته إلى البادية حدثا مهما في تطور النحو العربي، يقول عبد الرحمن الحاج صالح "وفي عام 95 [أي 95 هـ] حدث حادث عظيم في تطور النحو: وهو الشروع في السماع المنتظم والتدوين الواسع لكلام العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ولم تتغير لغتهم. وحصل ذلك بما قام به أبو عمرو بن العلاء من التجوال الواسع جدا في شبه الجزيرة العربية"[4]. وتبعه في ذلك يونس بن حبيب، فرحل إلى البادية، وسمع عن العرب الفصحاء، ومعرفته الواسعة لمسالك العرب في حديثهم جعلته يتفرد ببعض الآراء والأقيسة[5]. وكلاهما؛ أي أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب "كانا يأخذان بالسماع على نطاق واسع عند التقعيد النحوي"[6].

يظهر، إذن، أن التطور الذي عرفه الدرس النحوي مع ابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، يتمثّل أساسا في وضع معالم أو أسس المنهج الذي سيعتمد عليه النحاة فيما بعد لاستنباط قواعد اللغة العربية وبناء

---

[1] – ينظر: التواتي بن التواتي، **محاضرات في أصول النحو**، دار الوعي، الجزائر، دط، 2008، ص61.

[2] – الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص31.

[3] – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1968، ص22.

[4] – عبد الرحمن الحاج صالح، **منطق العرب في علوم اللسان**، ص23.

[5] – ينظر: محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص56– 75. طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص133– 146. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص23– 29.

[6] – عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، دار الإسراء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2002، ص3.

أحكامها النحوية، ونعني هنا: السماع عن العرب الفصحاء عوض الاعتماد على السليقة فقط، والقياس، والتعليل[1].

وتأكد دور هذه الأصول مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) وتلميذه سيبويه (ت 180 هـ)، وظهر من منهجهما في وضع نحو اللغة العربية أنه لابد للنحوي أن يتشدد في السماع والقياس إذا أراد إحكام القواعد وضبطها ضبطا دقيقا، ليطّرد سلطانها، وينبسط على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها؛ ولهذا اعتمد الخليل في السماع على نبعين كبيرين، "نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحمَلته ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يُوثق بفصاحتهم، من أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة"[2]. وأما في القياس فكان لا يقيس إلا على الكثير المطرد من كلام العرب. وعُرف عن الخليل أنه كثير التعليل، حتى قال عنه الزبيدي: "واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق"[3]. وقد أثار اهتمامه بالعلل تعجب بعض شيوخ عصره فاستفسروه عن مصدرها، يقول الزجاجي (ت 337 هـ): "ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد – رحمه الله – سُئل عن العلل التي يعتل بها فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟" فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت فهو العلة التي التمست، وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة، فكلما وقف

[1] – يتفق معظم الباحثين العرب المحدثين والقدامى أصحاب التراجم على أن القياس والتعليل ظهرا عند النحاة الذين جاؤوا بعد تلامذة الدؤلي، كابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم. وللاطلاع على آراء المحدثين في هذه المسألة ينظر: طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص60–68. تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص87– 88. أحمد جميل شامي، **النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره**، ص74. علي مزهر الياسري، **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003، ص104. مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958، ص46. رفيق البوحسيني، **معالم نظرية للفكر اللغوي العربي: مقاربة إبستيمولوجية**، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 2013، ص78.

[2] – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص46.

[3] – الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص47.

هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل لأن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1]. وعلى الرغم من اهتمام الخليل بالتعليل إلا أن تعليلاته كانت بعيدة عن الفلسفة، وقريبة من روح اللغة ومن حسها الذي ينفر من القبح[2]، وغايته من ذلك تفسير الظواهر اللغوية، وإظهار حكمة العرب في كلامها باعتبارها أمة لا يمكن أن تتصرف في لغتها من غير قصد شريف أو منحى صائب.

وسار سيبويه على نهج أستاذه، "فكان يسمع قراء الذكر الحكيم، وعلماء اللغة الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم، وينقل عنهم ما سمعه، وينعت ما كان شاذا على ألسنة العرب بالقبح أو الضعف أو الشذوذ. وقد نقل عن الخليل، ويونس، والأخفش الأكبر وغيرهم. وقد ذهب إلى بوادي نجد والحجاز حيث قيد شعر العرب ونثرهم. وسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير ليعتمد عليها في تقرير قواعد النحو وقوانينه"[3]. وأكثر من القياس باعتباره الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد وتقريرها واطرادها، وكان لا يقيس إلا على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب[4]. ولم يقتصر في التعليل على البحث عن علل القواعد المطردة على ألسنة العرب، بل تعدى ذلك إلى البحث عن علل الأمثلة الشاذة، "فهو لا يُعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يُعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يُوجد أسلوب ولا تُوجد قاعدة بدون علة"[5]، وتعليلاته "كانت من نوع كثرة الاستعمال، والخفة والاستثقال، والاستغناء، وهذه العلل صُنفت عند من صنفوا العلل ضمن العلل التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي علل نابعة من اللغة وواقعها متصلة بها اتصالا مباشرا إذ إنها تنطلق من استعمالات العرب وأساليبها"[6].

---

[1] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص65– 66.

[2] – ينظر: طلالة علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص64.

[3] – أحمد جميل شامي، **النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره**، ص93.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص93.

[5] – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص82.

[6] – أسعد خالد العوادي، **العلل النحوية في كتاب سيبويه**، دار الحامد، عمان، ط1، 2009، ص298.

ومجمل القول في تطور الدرس النحوي العربي من أبي الأسود الدؤلي إلى الخليل وسيبويه نلخصه فيما يأتي:

– وضع أبو الأسود الدؤلي شيئا من النحو مما أدركه عقله ونفذ إليه تفكيره، ثم جاء النحاة بعده فأضافوا إليه حتى اكتمل وضعه على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه.

– تدرج النحاة الأوائل في بناء منهجهم ورسم حدوده؛ حيث اعتمد أبو الأسود الدؤلي وتلامذته على سليقتهم وفصاحتهم، فوضعوا شيئا من النحو، ثم جاء بعدهم نحاة لم تكفهم سليقتهم وفصاحتهم وما سمعوه من اللغة، فرحلوا إلى البادية، وجمعوا اللغة من ينابيعها النقية، وأسسوا لمنهج خاص في السماع، وإلى جانب ذلك، قاسوا ما لم يسمعوه على ما سمعوه، وحاولوا أن يلتمسوا العلة لما سمعوه من كلام العرب وقاسوا عليه. وكان منهجهم في القياس والتعليل منهجا عربيا لا أثر فيه لأفكار نحاة الأمم الأخرى، أو أفكار الفلاسفة يقول علي أبو المكارم: "والملحوظ بوضوح في هذه المرحلة تجرد الإنتاج النحوي فيها من التأثر بمؤثرات إغريقية بصفة عامة، وبراءته من التأثير بالمنطق والفلسفة"[1].

وصل النحو العربي مع الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه إلى الغاية المطلوبة، ولم يبق للذين جاؤوا بعدهما من النحاة البصريين إلا التأكيد على الأصول التي قام عليها، والدفاع عنها أمام من ينتقص من قيمتها، وبالفعل، دافع الجرمي (ت 225 هـ) والمازني (ت 247 هـ) وقيل (ت 248 هـ) والمبرد (ت 285 هـ) عن هذه الأصول[2]، وأما الأخفش الأوسط (ت 211 هـ) وقيل (ت 215 هـ) فلم يكن منه ذلك؛ حيث توسع في السماع والقياس، واحتج بالقراءات الشاذة[3]، وكان أول من فتح أبواب الخلاف على أستاذه سيبويه، يقول شوقي ضيف: "وهو [يقصد الأخفش الأوسط] أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ، فيما بعد، مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة، فإنه كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل

[1] – علي أبو المكارم، **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1975، ص68.

[2] – ينظر: طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص149– 188. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص111– 150.

[3] – ينظر: محمود حسني محمود، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الرسالة، الكويت، دط، دت ص79– 82. طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص155. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص106.

وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم"[1]. وأضاف في موضع آخر: "إنه هو أيضا الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم مما يجعله بحق الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم سواء من حيث أخذها بالقراءات الشاذة أو من حيث التوسع في الرواية والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل"[2].

فمن المعروف أن أول وجهة أخذها النحو بعد اكتمال بنائه في البصرة هي الكوفة وقد رحل إليها مع النحاة البصريين الذي جاؤوا إليها واستوطنوها، والكوفيون الذين رجعوا من البصرة بعدما تَلْمذوا لشيوخها[3]، وبهذا بدأ منذ أوائل القرن الثاني للهجرة ينشأ في الكوفة منهج جديد في النحو يختلف عن منهج نحاة البصرة، يقول مهدي المخزومي مقارنا بين منهج الكسائي في القياس ومنهج نحاة البصرة: "والكسائي مع هذا، كان ممن يعنون بالقياس أيضا. وأغلب الظن أن عنايته به أثرٌ من آثار المدرسة البصرية، فكان يقول:

إنما النحو قياس يُتبع وبه في كل علم يُنتفع

ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق، فبينما نجد البصريين يكونون أصلا من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه إذا توافر فيها علة ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته، ليقيس عليه، وإن كان هذا الشاهد المسموع مما لا نظير له، ومما يعده البصريون شاذا لا يعتد به"[4].

ولم يكن الاتساع في القياس منهج الكسائي وحده، وإنما كان منهج الكوفيين جميعا فقد "اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة

---

[1] – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص95.

[2] – **المرجع نفسه**، ص156.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص39. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مهدي المخزومي يرى أن الكسائي هو مؤسس المدرسة الكوفية، والفراء (ت 207 هـ) نظم منهجها، وثبّت قواعدها، وثعلب (ت 291 هـ) حافظ على استمراريتها، وهو؛ أي ثعلب، آخر أئمة هذه المدرسة، والنحاة الذين جاؤوا بعده ينتمون إلى مدرسة جديدة، هي مدرسة بغداد. وبهذا يُخالف مهدي المخزومي أصحاب التراجم ومؤرخي النحو العربي، فهم يرون أن أبا جعفر الرؤاسي (ت 194 هـ) ومعاذا الهراء (ت 187 هـ) هما من أسسا هذه المدرسة والكسائي (ت 189 هـ) مُنظرها. ينظر: **المرجع نفسه**، ص68، وص87 وص392.

[4] – **المرجع نفسه**، ص116.

التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا، مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم"[1]. وأما البصريون فقاسوا على الكثير المطرد من كلام العرب، وبهذا أحكموا قواعد اللغة العربية، وضبطوها ضبطا دقيقا.

ولم يكتف نحاة الكوفة بالتوسع في القياس، بل توسعوا أيضا في السماع، ولم يلتزموا بالحدود التي رسمها نحاة البصرة لمصادرهم، يقول شوقي ضيف: "لعل أهم ما يُميّز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته"[2]. وذكر السيوطي (ت 911 هـ) أن الكوفيين "لو سمعوا بيتا واحدا، فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا، وبوبوا عليه، بخلاف البصريين"[3]. وأحسن تمثيل لهذا المنهج قول نحاة البصرة: "نحن نأخذ اللغة من حَوَشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشِّواء، وباعة الكواميخ"[4].

وأما فيما يتعلق بالتعليل، فيبدو أن الكوفيين انقسموا إلى فريقين: فريق استبعده وفريق أخذ به، وأكثر منه. وكان ثعلب، مُمثّل النحو الكوفي الأصيل، أبرز الذين لم يهتموا بالتعليل، فقد عُرف "باعتماده على الرواية، وعدم أخذه بأساليب الجدل النظري الذي عُرف به تلاميذ المدرسة البصرية، وإلمامه باللغات واللهجات، واعتداده بما اعتد به الكوفيون الأولون من هذه اللغات. ولم يكن معنيا بالقياس، أو مستخرجا للعلل، فإذا سئل عن مسألة، راح يبحث للجواب عنها فيما حفظه من الكسائي والفراء، فإذا سئل عن الحجة

---

[1] – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص160– 161.

[2] – **المرجع نفسه**، ص159.

[3] – السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، دط، 2006، ص429.

[4] – **المرجع نفسه**، ص429. تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين نقلوا هذه المقولة بشكل مختلف، وأشهرها: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ". ينظر على سبيل المثال: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص160. إبراهيم محمد نجا، **المذهب النحوي البغدادي**، دار الحديث، القاهرة دط، 2008، ص11– 12.

والحقيقة لم يأت بشيء"[1]. وأما الفراء فقد كان كثير التعليل، وكان يتفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظهم[2].

ولمّا توسع الكوفيون في السماع والقياس أضافوا كثيرا من القواعد الفرعية إلى القواعد الكلية، وفتحوا الباب للنحاة الذين جاؤوا بعدهم لإضافة قواعد أخرى، فاتسعت دائرة الخلاف النحوي، لتشمل العديد من المسائل النحوية، وبعض الأصول والمصطلحات. وقد وجد بعض الدارسين العرب المحدثين في هذه الظاهرة؛ أي تعدد آراء النحاة القدامى[3]، ما يُبرّر دعوتهم إلى تجديد نحو اللغة العربية. وظهر من بعض المحاولات أن أصحابها اعتمدوا على آراء وتعريفات لم يجمع عليها النحاة القدامى واستدلوا بها لإثبات أن مقاربتهم أفضل من مقاربة هؤلاء النحاة[4].

وبالإضافة إلى تعدد آراء النحاة، برّر بعض الدارسين ضرورة تجديد النحو العربي بفساد منهج النحاة القدامى في السماع[5]، وتأثر أقيستهم وتعليلاتهم بالمنطق اليوناني[6].

---

[1] – مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص151.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص141. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص164– 165.

[3] – ينظر على سبيل المثال موقف محمد الأوراغي من نظرية العامل عند نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وموقفه من خصائص المعرفة اللغوية في اللسانيات الخاصة، كاللسانيات العربية التراثية، والتي يُمثّلها أساسا عمل النحاة القدامى. محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، دار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف الجزائر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص99– 135، وص212– 217.

[4] – ينظر على سبيل المثال موقف عبد الرحمن أيوب من معالجة النحاة العرب القدامى للحرف. عبد الرحمن أيوب **دراسات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الصباح، القاهرة، دط، 1957، ص9. وسنرى في الفصل الثاني من هذه الدراسة أن عبد القادر الفاسي الفهري كان ينتقي من آراء النحاة ما يتفق مع آرائه، ويستدل بها، سواء كانت هذه الآراء لنقد تحاليل النحاة القدامى أو لتدعيم تحاليله.

[5] – ينظر في هذه المسألة: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص هـ. تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص13– 44. خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة العربية وتراكيبها: منهج وتطبيق**، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984، ص30– 36. عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، دار توبقال، الدار البيضاء، ومنشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986، ص53– 55.

[6] – سنرى في الفصل الأول من هذه الدراسة أن تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني كان من أبرز مبررات تجديده عند عند عبد الرحمن أيوب وتمام حسان.

ولحسن حظ النحو العربي أن هذا الخلاف لم يدم طويلا[1]، ففي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ظهرت في بغداد، أين اشتد الخلاف بين المبرد زعيم البصريين آنذاك وثعلب زعيم الكوفيين، مدرسة وقفت موقفا وسطا بين المدرستين، وكان روادها نحاة أخذوا عن البصريين والكوفيين، وتأثروا بهؤلاء وهؤلاء، فمال بعضهم، كابن كيسان (ت 299 هـ) وابن شقير (ت 317 هـ) وابن الخياط (ت 320 هـ) إلى الكوفيين، ومال آخرون إلى البصريين، ونعني: الزجاج (ت 310 هـ) وابن السراج (316 هـ) والزجاجي (ت 337 هـ) وقيل (ت 339 أو 340 هـ) والسيرافي (ت 368 هـ) وأبا علي الفارسي (ت 377 هـ) والرماني (ت 384 هـ) وابن جني (ت 392 هـ) والبغداديين المتأخرين، كالزمخشري (ت 538 هـ) وابن الأنباري (ت 577 هـ).

وميلُ البغداديين إلى مدرسة ما لم يُبعدهم عن منهجهم العام، وهو الوسطية وانتخاب أفضل الآراء، والاجتهاد والانفراد ببعض الآراء، وقد ظهر هذا المنهج في وقوفهم من السماع والقياس موقفا وسطا بين المذهب البصري والمذهب الكوفي[2]، يقول محمود حسني محمود موضحا منهج البغداديين في السماع: "وخلاصة القول في مذهب البغداديين السماعي: أنهم يقفون وسطا بين المذهبين، فلا يُميّزون بين لغات العرب وإن كان بعضها يفضل بعضها الآخر، فلا يرفضون أية لغة منها، ولكنهم يجوزون لأنفسهم أن يأخذوا بلغة من غير رفض الأخرى، أو تضعيفها. وكانوا يأخذون عن الأعراب الذين يحيطون بالحواضر والذين توطنوا في بعضها"[3]. وكانوا يقبلون من القراءات الشاذة ما دعمته الرواية وقام عليه الدليل، إلا الزمخشري فقد كان يلحن

---

[1] – قولنا هنا: "لحسن الحظ"، لا يعني أن الخلاف النحوي ظاهرة سلبية، بل بالعكس هو، أولا، ظاهرة طبيعية في الدرس النحوي العربي، بدليل أنه ظهر في البداية بين نحاة المدرسة الواحدة؛ أي بين البصريين، وهو، ثانيا، من أهم عوامل تراكم المعرفة اللغوية، ولكن الجانب السلبي في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين هو اتساع مجاله ليشمل العديد من القواعد، والأصول، والمصطلحات، والمنهج الذي اعتمد عليه نحاة البصرة في وضع النحو، واشتدت حدته إلى درجة التعصب، وكان من باب إيثار المخالفة في المسائل النحوية على الموافقة عليها.

[2] – ينظر: إبراهيم محمد نجا، **المذهب النحوي البغدادي**، ص44– 48. ومحمود حسني محمود، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، ص131– 136.

[3] – محمود حسني محمود، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، ص131.

هذه القراءات، ويُقبحها[1]، واعتبروا الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادر السماع الأساسية[2].

وأما التعليل فقد أكثروا منه، إذ لم يتركوا مسألة نحوية، أو رأيا نحويا إلا وعللوه[3]، حتى صارت العلة عندهم مقياسا للمهارة، والحذق، والتفكير العميق. وقد خصها بعضهم بمباحث مستقلة في مؤلفاتهم، تعرضوا فيها لأقسامها، وأنواعها، ومسالكها وقوادحها.

ويبدو أن البغداديين بالغوا في مزج النحو بالمنطق اليوناني، حتى وُصف نحو بعضهم بأنه ليس منه شيء من النحو، وقولُ السيرافي عن أبي الحسن الرماني: "إذا كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[4]. يُبيّن مدى تأثر نحاة المدرسة البغدادية بالمنطق بعدما دخل هذا التفكير إلى الثقافة العربية[5].

وبعد الكوفة وبغداد انتقل النحو إلى الأندلس، وبحسب ما ذكره المؤرخون لتطور النحو العربي، فإن النحو الكوفي كان السباق إلى دخول الأندلس قبل النحو البصري وكان ذلك على يد جودي بن عثمان (ت 198 هـ) الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء، وأما دخول النحو البصري فكان على يد الأفشينق (ت 307 هـ) الذي رحل إلى المشرق، وأخذ عن أبي جعفر الدينوري (ت 289 هـ) كتاب سيبويه رواية ولمّا عاد إلى الأندلس (قرطبة) بدأ يقرأه لطلابه.

وتُشير ذات المصادر إلى أن ازدهار الدرس النحوي في الأندلس بدأ في القرن الخامس الهجري، بفضل جماعة من النحاة، أشهرهم: الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص137– 140.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص140– 143.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص178، وص220، وص288.

[4] – التواتي بن التواتي، **محاضرات في أصول النحو**، ص216.

[5] – يذهب كل من عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر المهيري وعبده الراجحي إلى أن المنطق اليوناني انتشر بين النحاة العرب القدامى بشكل واسع في القرن الرابع الهجري. للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **منطق العرب في علوم اللسان**، ص24– 25، وص37– 89. و**بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007، ج 1، ص42– 63. عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، ص85– 99. عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979، ص 61– 105.

وابن الباذش الغرناطي (ت 528 هـ) وابن الطراوة (ت 528 هـ) والسهيلي (ت 581 هـ) وابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) وعيسى الجزولي (ت 607 هـ) وابن خروف (ت 609 هـ) والشلوبين (ت 645 هـ) وابن هشام الخضراوي (ت 646 هـ) وابن عصفور (ت 669 هـ) وابن الضائع (ت 680 هـ) وأبو حيان (ت 745 هـ)[1].

ومعظم هؤلاء النحاة تَمثّلوا منهج البغداديين، فانتخبوا أفضل الآراء، واجتهدوا في بعض المسائل، واهتموا بالمسموع، واستشهدوا بالقراءات الشاذة، واحتجوا بالحديث النبوي الشريف، وأكثروا منه، ووقفوا موقفا وسطا في القياس والتعليل[2]. ومن أبرز النحاة الذين خرجوا عن هذا المنهج أبو حيان وابن مضاء، أما أبو حيان فكان متشددا في السماع، وذهب مذهب ابن الضائع في عدم جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وعارض القياس على الشاذ والنادر، ودعا إلى الابتعاد عن التعليل، واستبعاد التمارين غير العملية[3]. وأما ابن مضاء فدعا في كتابه "الرد على النحاة" إلى إلغاء نظرية العامل واستبعاد القياس العقلي، والعلل الثواني والثوالث، والتمارين غير العملية[4].

ويذكر الذين أرخوا للحركة النحوية في مصر والشام أن نشاطها بدأ في مصر في القرن الثاني الهجري، وكان ذلك على يد تلميذ الدؤلي عبد الرحمن بن هرمز (ت 117 هـ). وفي القرن الثالث الهجري ازداد نشاط هذه الحركة مع جماعة من النحاة أبرزهم: ولاد بن محمد التميمي (ت 263 هـ) والدينوري، ومحمد بن ولاد (ت 298 هـ)، وجميعهم كانوا من أنصار النحو البصري[5]. وفي القرن الرابع الهجري بدأ النحاة المصريون يتأثرون بنحو المدرسة البغدادية، وظهر ذلك مع أبي جعفر النحاس

---

[1] – ينظر: محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص271– 353. شوقي ضيف **المدارس النحوية**، ص277– 326.

[2] – ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص292، وص370. صالح بلعيد، **في أصول النحو**، دار هومه، الجزائر دط، 2005، ص159.

[3] – ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص320– 326. عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط2، 1990، ص330– 351.

[4] – ينظر: ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، ص72– 122، وص130– 141.

[5] – ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص327– 331. عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ص15– 18.

(ت 338هـ) والنحاة الذين جاؤوا بعده[1]. وأما في الشام فلم تنشط هذه الحركة إلا بعد القرن الرابع الهجري، وكانت صورة للحركة النحوية في مصر آنذاك[2].

وعلى الرغم من ازدهار الدراسات النحوية في مصر والشام في الفترة الممتدة من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري، إلا أن نحاة القطرين، كابن بابشاذ (ت 469 هـ) وابن بَرِّي (ت 582 هـ) ويحي بن معط (ت 628 هـ) وابن الحاجب (ت 646 هـ) وابن مالك (ت 672 هـ) وابن هشام (ت 761 هـ)، ظلوا أوفياء للمنهج البغدادي، وحتى ابن مالك وابن هشام لم يخرجا عن هذا المنهج رغم الاختلاف الظاهر بينهما في القياس، فابن مالك توسع فيه، وكان يحترم كل مسموع ويقيس عليه[3]، أما ابن هشام فكان لا يقيس إلا على ما كان له سند من كلام العرب[4].

وتابع النحاة المصريون المتأخرون، كالدماميني (ت 837 هـ) والشيخ خالد الأزهري (ت 905 هـ) والسيوطي (ت911 هـ) والأشموني (ت 929 هـ) وغيرهم منهج سابقيهم.

وأما نحاة المدرسة المغربية، كابن آجروم (ت 723 هـ)، والمكودي (ت 807 هـ)، وابن فائد الزواوي (ت 857 هـ)، وابن زكي التلمساني (ت 900 هـ)، وابن عامر الأخضري (ت 983 هـ) وغيرهم[5]، فيبدو أنهم رسموا لمدرستهم منهجا خاصا يقوم على:

- "اعتماد منهج السماع الذي أخذت به البصرة.
- اعتماد القياس الذي أخذت به الكوفة.
- رفض العلة الثانية والثالثة التي دعت إليها الأندلس"[6].

يتبيّن مما تقدم أن المنهج الذي رسم البصريون حدوده تطور بتطور الدرس النحوي وانتقاله من مكان إلى آخر، فبعد أن تشدد البصريون في السماع والقياس، وجعلوا

---

[1] – ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص331– 332.

[2] – ينظر: عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ص24.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص222– 274.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص416– 439.

[5] – للاطلاع على نشاط الحركة النحوية في المغرب العربي وأشهر نحاتها ينظر: محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص469– 683.

[6] – صالح بلعيد، **في أصول النحو**، ص165.

التعليل جزءا من منهجهم في إثبات القواعد وتفسير ظواهر اللغة العربية، توسع الكوفيون في السماع والقياس، ولم يعتمدوا كثيرا على التعليل، ومع البغداديين اتسعت حدود السماع أكثر بسبب استشهادهم بالقراءات الشاذة والحديث النبوي الشريف، واتسعت أيضا حدود التعليل. وهكذا مع الحواضر الأخرى التي عرفت نشاطا نحويا، فتارة يتشدد النحاة في السماع أو القياس، وتارة أخرى يتوسعون فيهما، وتارة يستبعدون التعليل، وتارة أخرى يعتمدون عليه.

1-2. تطور التأليف النحوي:

إن ما يهمنا هنا ليس منهج النحاة العرب القدامى في تبويب كتبهم، أو أسلوبهم في عرض المادة النحوية، وإنما حالات التجديد والإبداع في تأليف الكتب النحوية ودورها في تطوير الدرس النحوي من جهة، وفي توجيه آراء الدارسين العرب المحدثين الذين حاولوا تجديد النحو العربي من جهة أخرى.

يبدو أن التأليف في النحو العربي قد بدأ قبل ظهور كتاب سيبويه، ولكن لم يصل إلينا شيء مما صُنف في تلك الفترة، فكتاب أبي الأسود الدؤلي، وكتاب ابن أبي إسحاق الحضرمي، وكتب عيسى بن عمر، كل هذه المؤلفات لم تصل إلينا[1]، وأما كتاب "الجمل" فلم يتفق الباحثون حول صحة نسبته للخليل بن أحمد الفراهيدي[2]، ولم يتفقوا أيضا على صحة نسبة "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر (ت 180 هـ)[3]. وبما أن كتاب سيبويه

---

[1] – ذهب عبد الجليل مرتاض إلى أن أبا الأسود الدؤلي وضع كتابا في النحو، وأن ابن أبي إسحاق الحضرمي ألف هو الآخر كتابا في النحو. ينظر: عبد الجليل مرتاض، **الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية**، ص121– 124. وتذكر كتب التراجم أن عيسى بن عمر صنف أكثر من سبعين مصنفا، احترق أكثرها، وأما الإكمال والجامع الذي قال عنهما الخليل:

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع وهما للناس شمس وقمر

فقد ضاعا. ينظر: طلال علامة، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ص139.

[2] – يقول محمد إبراهيم عبادة: "نعلم أن التصنيف في علم النحو بدأ قبل سيبويه ولكن لم يصل إلى أيدينا شيء مما صُنف قبله ما عدا كتابا نُسب للخليل بن أحمد، وهو ما زال قيد بحثنا لنقول فيه رأيا". محمد إبراهيم عبادة، **النحو التعليمي في التراث العربي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، 1987، ص14.

[3] – يرى عبد الجليل مرتاض أن خلف الأحمر هو من ألف "مقدمة في النحو"، وكان ذلك قبل أن يُصنف سيبويه "الكتاب". ينظر للمزيد من التفصيل: عبد الجليل مرتاض، **الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية**، ص134– 135 وفي مقابل هذا الرأي، يرى شعبان عوض محمد العبيدي أن نسبة هذا الكتاب إلى خلف الأحمر قد تكون مجازفة=

هو أول مؤلف في النحو يصل إلينا، فقد جعلناه نقطة البداية في تتبعنا لأهم تطورات التأليف في النحو العربي، وقد ركّزنا ههنا على المؤلفات ذات الطابع التعليمي[1].

إن مما لا شك فيه أن كتاب سيبويه يُمثّل مرحلة مهمة من مراحل تطور الدرس النحوي، إذ بظهوره انتقل النحو من مرحلة الدراسة الشفوية إلى مرحلة التسجيل والتنظيم والتصنيف، يقول حسن عون في هذا السياق: "فهو [أي الكتاب] يُصور نقلة للنحو العربي ومظهرا من مظاهر تطور درسه، إذ أصبح طلاب الدرس النحوي يبتغون في هذا الكتاب قراءة وفهما واستيعابا بعد أن كانوا يبتغونه أو يتلقونه سماعا من أفواه العلماء"[2]. والكتاب في الحقيقة هو كتاب في نحو اللغة العربية، وبيانها، وبديعها، وفقهها، وهو أيضا كتاب في الأدب، والنقد الأدبي، والتجويد، والقراءات القرآنية، وموسيقى اللغة[3]. وشموليته لهذه المعارف، وخاصة المعارف النحوية، جعلته المصدر الأول الذي استمد منه النحاة القدامى درسهم، وحتى نحاة الكوفة الذين وقفوا منه موقف الناقد، كانوا يستمدون منه مادة درسهم[4]. ولا شك في أن اعتماد هؤلاء النحاة، بما فيهم نحاة الكوفة، على مادة الكتاب وانشغالهم بها فتح أبوابا جديدة في التأليف النحوي، فظهرت الشروح، وشروح الشروح وظهرت المختصرات، والمفصلات، والمطولات.

إن اقتناع بعض النحاة باكتمال النحو في الكتاب جعلهم يوجهون جهودهم إلى خدمته، إما بشرحه، أو شرح شواهده، أو اختصاره، أو التعليق عليه، يقول عبد

=تاريخية تجر إلى أخطاء وخيمة. ينظر: شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل** منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دط، 1989، ص112.

[1] – تُصنف كتب النحو العربي إلى صنفين: صنف طابعه تعليمي، وهو الغالب، والغرض منه تعليم النحو. والصنف الثاني طابعة نظري، والغرض منه بيان منهج النحاة القدامى وفلسفتهم في وضع النحو، ومن أشهر الكتب التي تُمثّل هذا الصنف: "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، و"الخصائص" لابن جني، و"لمع الأدلة" لابن الأنباري، و"الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي. للمزيد من التفصيل حول هذا التصنيف ينظر: محمد إبراهيم عبادة، **النحو التعليمي في التراث العربي**، ص15. وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، **التأليف النحوي بين التعليم والتفسير**، دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت، ط1، 2007، ص159– 160. والملاحظ، بخصوص كتاب سيبويه، أن بعض الباحثين صنفوه ضمن الكتب ذات الطابع التعليمي، وبعضهم الآخر صنفوه ضمن الكتب ذات الطابع النظري. ينظر في هذا الشأن: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، **التأليف النحوي بين التعليم والتفسير**، ص160– 186.

[2] – حسن عون، **تطور الدرس النحوي**، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، دط، 1970، ص31– 32.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص53.

[4] – ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص69.

الوارث سعيد مبروك: "عرفت الدراسات اللغوية بعد سيبويه عقولا وأعلاما لم يكونوا أقل مقدرة على الإبداع، ولكن اقتناعهم بكمال النحو كما جاء في الكتاب جعل معظمهم يوجهون جهودهم وإمكانياتهم العقلية إلى خدمة هذا الكتاب شرحا وتعليقا ومناقشة لبعض قضاياه غالبا للدفاع عن موقف سيبويه إن كان ثمة نقد وجه إليه"[1]. وقد بلغ عدد النحاة الذين شرحوا الكتاب، أو شرحوا شواهده، أو علقوا عليه، ما يقرب من المائة في سائر الأقطار العربية، أشهرهم: الأخفش الأوسط، والمازني، والجرمي، والمبرد، والسيرافي والرماني. وأهم الأقطار العربية التي أبدى نحاتها اهتماما بالكتاب، الأندلس والمغرب العربي؛ حيث يُوجد فيهما ما يزيد عن أربعين نحويا شرحوا الكتاب، أو شرحوا شواهده أو علقوا عليه، أو مهدوا له بمقدمات[2]. وهناك من النحاة من ألف العديد من الكتب تدور كلها حول الكتاب، كالمبرد الذي ألف "المدخل إلى سيبويه"، و"الرد على سيبويه"، و"الزيادة المنتزعة من سيبويه"، و"شرح شواهد سيبويه"، و"معنى كتاب سيبويه"[3].

وإلى جانب كتاب سيبويه، هناك العديد من الكتب النحوية التي شُرحت كـ:"الجمل" للزجاجي، و"المفصل" للزمخشري، و"الإيضاح" لأبي علي الفارسي، و"كافية" ابن الحاجب، و"الألفية" و"التسهيل" لابن مالك، وغيرها. ويبدو أن ظهور المنظومات النحوية والمتون جعل هذا النمط من التأليف يلقى رواجا بين النحاة؛ حيث "استدعى وجود تلك المنظومات والمتون ظهور حركة تأليف واسعة لشرحها والتعليق عليها لِما في بعضها من الغموض والإيجاز الشديد"[4]. وأُلحقت بهذه الشروح التعليقات والحواشي لتوضيح ما فيها من غموض وإبهام، وزيادة ما نقص منها، أو تفصيل ما أجمل.

وهكذا كان لكتاب سيبويه دور مهم في ظهور الشروح، وأما دوره في ظهور الكتب التعليمية الأخرى، فيظهر بالنظر إلى ضخامة مادته، واضطراب منهج سيبويه

[1] – عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية**، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1 1985، ص11.

[2] – ينظر: حسن عون، **تطور الدرس النحوي**، ص53. كريم حسن ناصح الخالدي، **مناهج التأليف النحوي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص67.

[3] – ينظر: حسن عون، **تطور الدرس النحوي**، ص54.

[4] – كريم حسن ناصح الخالدي، **مناهج التأليف النحوي**، ص57.

في ترتيب أبوابه مما صعب استيعاب هذه المادة وفهمها[1]، فقد روي أن النحاة القدامى كانوا يسمونه البحر الخضم تشبيها له بالبحر لكثرة جواهره، وإذا لقي الواحد منهم الآخر سأله: هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه[2]. ولتذليل هذه الصعوبات وتقريب المادة النحوية للمتعلمين أعاد المبرد صياغة مادة الكتاب وترتيبها وفق منهج يختلف عن منهج سيبويه، ويبدو أنه أرسى بما صنعه في "المقتضب" مرحلة جديدة في تطور التأليف النحوي، وهي توجيه كتب النحو لأغراض تعليمية، فالمقارنة بين "الكتاب" والمؤلفات النحوية الأخرى تُبيّن أن سيبويه جمع بين النحو ونظريته، ولكن النحاة الذين جاؤوا بعده، بدءا بالمبرد، استثمروا الكتاب لأهداف تعليمية، فنمت في مؤلفاتهم جوانب الكتاب التعليمية، في حين بدأت تتضاءل شيئا فشيئا تلك الخطوط النظرية التي رسمها سيبويه[3]، يقول شعبان عوض محمد العبيدي في الفرق بين الكتاب والمقتضب: "إن كتاب المبرد كتاب معياري، بينما كتاب سيبويه أقرب إلى الوصفية في تحليل ظواهر اللغة ومسألة المعيارية والوصفية لا تُعدّ من الفروق البسيطة والشكلية، بل هي فرق جوهري يؤكد تطورا في المنهج، فكتاب سيبويه قام على المقولة التي تقول: إن مهمة اللغوي وصف الحقائق لا فرض القواعد، بينما كان كتاب أبي العباس المبرد يتجه إلى القاعدة أكثر فأكثر"[4]. والرأي نفسه يراه ميخائيل كارتر، فالمبرد، في نظر هذا المستشرق، هو الذي حول كتاب سيبويه من النحو الوصفي إلى كتاب مدرسي بإعادة تنظيم محتوياته لتتناسب مع غايته التعليمية[5].

---

[1] – يرى حسن عون أن إجماع معظم الباحثين على أن الكتاب خال من المنهج، وأن فصوله وأبوابه مضطربة ولا تجمعها وحدة، ولا تربط بين أجزائه رابطة، كل هذه الآراء لا أساس لها من الصحة؛ وذلك لأن سيبويه كان له تخطيط عام للكتاب، يتمثّل في تدرجه من مبحث المفرد إلى مبحث الجملة، ثم إلى مبحث المفرد لا من حيث جوهره وشكله الإعرابي ووظيفته في ثنايا التركيب، ولكن من حيث صيغته وبنيته وغرابته. ويرى أن الاضطراب يظهر في ترتيب سيبويه للمباحث التي يتفرع إليها كل من مبحث المفرد ومبحث الجملة. للمزيد من التفصيل ينظر: حسن عون، **تطور الدرس النحوي**، ص34– 44.

[2] – ينظر: عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة** ص133.

[3] – ينظر: حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء– التحليل– التفسير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص38.

[4] – شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، ص202.

[5] – ينظر: هدى فتحي عبد العاطي، **سيبويه في كتب اللغويين الغربيين: كتاب ميخائيل كارتر "سيبويه" أنموذجا** مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2013، ص59.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن المصنفات التعليمية لا تقتصر على نوع واحد، وإنما هي ثلاثة أنواع: المطولات للمتخصصين، والمفصلات للشادين، والمختصرات للمبتدئين ومما تتميز به المختصرات هو خلوها من الإسراف في التفصيل والتعليل، واقتصارها على ما يلبي حاجة المتعلم من موضوعات النحو الأساسية في عبارة مبسطة وموجزة وأشهرها: "مقدمة في النحو" منسوبة لخلف الأحمر، و"مختصر في النحو" للكسائي، وآخر ليحي بن المبارك اليزيدي (ت 202 هـ)، وثالث للجرمي، و"مختصر النحو" لأبي موسى الحامض (ت 305 هـ)، وآخر للزجاج، وثالث لابن شقير، و"الموجز في النحو" لابن الخياط، و"الجمل" للزجاجي، و"الواضح في النحو" للزبيدي، و"التفاحة في النحو" لأبي جعفر النحاس، وغيرها[1]، وأغلبها لم يصل إلينا.

وبالإضافة إلى المختصرات، ابتدع النحاة طريقة أخرى لتقريب النحو للمتعلمين وتسهيل حفظه، وهي وضع المتون، سواء كانت نثرا أو نظما، و"قد راج النظم لسهولة حفظه وإن كان التعقيد ألزم له لما توجبه مقتضيات الوزن من تقديم وتأخير زيادة على التكثيف"[2]. وشاع هذا النمط من التأليف النحوي بين نحاة المدرسة المصرية والشامية ونحاة المدرسة المغربية، وأشهرها: "ألفية" ابن معط، و"وافية" ابن الحاجب، و"ألفية" ابن مالك. ويبدو أن اهتمام النحاة المتأخرين بالمتون أدخل الدرس النحوي في حلقات مفرغة لا إغناء فيها، يقول مهدي المخزومي: "وبلغ الدرس النحوي من الجدب عند هؤلاء إذ كانوا يضعون فيه كتبا مختصرة مشتقة من كتب الأقدمين، ويسمونها مقدمات أو متونا ثم يشرحونها، ويوسعونها بالتعليلات والتأويلات والردود والمناقشات، وبسط الوجوه المحتملة للمسألة الواحدة، ووضع الحدود المنطقية الجامعة المانعة وتحليلها، وقد يعمد بعضهم إلى نظم أحد كتبه، ثم يشرح المنظومة، فلا يُضيف إلى الأصل جديدا إلا تكرارا ثقيلا واجترارا لا نفع فيه، كما فعل ابن الحاجب حين ألف مقدمة صغيرة سماها بالكافية ثم شرحها، ثم نظم الكافية، وسمى منظومته بالوافية، ثم شرح الوافية"[3].

---

[1] – يرى محمد صاري أن هذه المختصرات لم تخل من النقائص، وقد ذكر منها الكثير، وللاطلاع على أهمها ينظر محمد صاري، **تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟** أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 2001، ص178– 211.

[2] – كريم حسن ناصح الخالدي، **مناهج التأليف النحوي**، ص53.

[3] – نقلا عن: **المرجع نفسه**،54.

تلك أهم تطورات التأليف في النحو العربي التي كان لها تأثير في توجيه تفكير بعض الدارسين العرب المحدثين إلى تجديده، ونعني هنا الذين انطلقوا من مسلمة مفادها أن الشكوى من النحو العربي تعود إلى كثرة مصادره، وتعقيد منهجها وأسلوبها، واتسامها بالمعيارية، ومنهم تمام حسان الذي يقول منتقدا طغيان المعيارية على كتب النحو: "وحين نظرت في كتب اللغة العربية، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا. وإن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول كما تتضح في طريقة التعبير، في جمهور كتب النحو والصرف، والبلاغة، لا نكاد نستثني منها قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير"[1].

وإجمالا لما تقدم في هذا المبحث يمكن أن نقول: إن منهج النحاة العرب القدامى في السماع والقياس والتعليل، وتعدد آرائهم في كثير من المسائل النحوية، وكثرة مؤلفاتهم، وتعقيدها، واتسامها بالمعيارية، كل هذه القضايا، كانت من أبرز المبررات التي انطلق منها بعض الدارسين العرب المحدثين لإثبات شرعية تجديد النحو الذي وضعه هؤلاء النحاة.

2- تطور الدرس النحوي العربي في العصر الحديث:

بعد النكسة التي مُنيت بها اللغة العربية في عهد الحكم العثماني، خشي العرب من ضياعها نتيجة ضعفها، فجردوا الهمة لإحيائها. وقد شكلت جهودهم خطابا لغويا نهضويا بدأ من مصر، ثم توسع إلى البلدان العربية الأخرى، وسار في اتجاهات متعددة تتفق كلها في الهدف، وهو إحياء اللغة العربية وتطويرها، ولكنها تختلف في طريقة تحقيق ذلك، وأهم هذه الاتجاهات:

1- الاتجاه الوظيفي: دعا إلى تطوير أساليب اللغة العربية لتواكب التطورات الحضارية والعلمية التي فرضها المجتمع العربي الحديث، ومن أبرز الذين مثّلوا هذا الاتجاه في بداية ظهوره: أحمد أمين ومحمود تيمور.

2- الاتجاه التعليمي: ركّز على تيسير تعليم النحو عن طريق تبسيط قواعده، واختصارها وتعليمها في لغة حديثة ميسرة، وبتعبير آخر، حاول أصحاب هذا الاتجاه إصلاح الكتاب المدرسي، وأولى هذه المحاولات كانت محاولة علي باشا مبارك، ومحاولة رفاعة

[1] – تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 1992، ص4.

الطهطاوي، ومحاولة حسين المرصفي. وقد استمرت هذه المحاولات مع جماعة من اللغويين، ثم احتوى هذا التوجه في تيسير تعليم النحو المجامع اللغوية، وخاصة المجمع اللغوي بالقاهرة.

3- الاتجاه النقدي: وهو اتجاه يتفق مع الاتجاه السابق في ضرورة تيسير النحو العربي ويختلف معه في طريقة التيسير؛ حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن التيسير يكون بإصلاح النحو، وإصلاح النحو يقتضي إعادة النظر في نظرية النحاة القدامى، وخاصة نظرية العامل، ومحتويات بعض الأبواب النحوية، وأهم من مثّل هذا الاتجاه: إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي وغيرهم، وهم كثر.

4- الاتجاه التقليدي التأصيلي: اقتصر أصحابه على إعادة شرح ما قاله النحاة القدامى والدفاع عنه، وظهر هذا الاتجاه في أعمال إبراهيم اليازجي، وحسين الخضري، وناصف النجدي، وغيرهم من أعضاء المجامع اللغوية. والملاحظ أن هذا الاتجاه استمر في النشاط، بل ازداد نشاطه مع كثرة المنتقدين للنحو العربي، وكثرة الدعوات إلى تجديده وخاصة بعد ظهور اللسانيات. وقد شكل اتجاها بارزا في اللسانيات العربية الحديثة، عُرف عند بعض الباحثين باسم: "لسانيات التراث"[1].

5- الاتجاه التاريخي المقارن: أخذ أصحابه نصيبا وافرا من الثقافة اللغوية الغربية فحاولوا تقديم تصورات جديدة للبحث في تاريخ اللغة العربية، ومقارنتها بغيرها من اللغات، وقد بدأ هذا الاتجاه مع جماعة من اللغويين العرب، كجورجي زيدان، وعبد الله العلايلي، وأنستاس الكرملي، وبعض المستشرقين، أبرزهم: كارل بروكلمان (Brockelmann)، وبرجشتراسر (Bergsträsser)، واستمر مع إبراهيم السامرائي

[1] - يقول مصطفى غلفان موضحا موضوع لسانيات التراث ومنهجها وغايتها: "يتخذ هذا الصنف من الكتابة اللسانية التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعا لدراساته المتنوعة. وأما المنهج الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة فهو ما يُعرف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية العربية القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلة جديدة تُبيّن قيمتها التاريخية والحضارية". مصطفى غلفان **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص92. وللمزيد من التفصيل حول منطلقات واتجاهات لسانيات التراث ينظر: مصطفى غلفان، **المرجع نفسه**، ص131- 167. و**اللسانيات العربية أسئلة المنهج**، ص183- 223. حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، ص131- 190.

ورمضان عبد التواب، وإبراهيم أنيس، وغيرهم ممن اعتمد على المنهج التاريخي المقارن في دراسة بعض الظواهر في اللغة العربية[1]. وللوقوف على حصيلة هذه الاتجاهات سنفصّل في بعضها، بالتركيز على الاتجاه التعليمي، والاتجاه النقدي، والاتجاه التاريخي المقارن.

ضمن مساعي إحياء اللغة العربية، ظهرت أصوات تُنادي بضرورة تيسير نحوها ليسهل على المتعلمين فهمه واستيعابه، وقد انقسمت إلى اتجاهين: اتجاه اقتنع أصحابه بأن التيسير يكون بتبسيط قواعد النحو، واختصارها في لغة حديثة ميسرة، ومن ثم، وجهوا اهتمامهم إلى إصلاح الكتب النحوية التعليمية، وأما الاتجاه الثاني فاقتنع أصحابه بأن التيسير يكون بتخليص النحو مما علق به من شوائب، فركّزوا على نقد النحو الذي وضعه القدامى، وإعادة تنظيم أبوابه.

وتُشير بعض المصادر إلى أن كتاب "التمرين" لعلي باشا مبارك يُمثّل أول محاولة في إصلاح الكتب النحوية الموجهة للمبتدئين، وأن كتاب رفاعة الطهطاوي "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" يُمثّل قفزة مهمة إلى الأمام في هذا المجال، إذا قيس بما كان متداولا في ذلك الوقت من كتب هذا الفن، أو بما ألف بعده بعشرات السنين. وأبرز مظاهر التجديد فيه:

- استخدام لغة سهلة مباشرة متحررة من القوالب المألوفة في كتب النحو التقليدية.
- تحاشي الخلافات النحوية وتعدد الآراء واستبعاد التعليل في سوق القواعد.
- استخدام الجداول لتلخيص القواعد وعرضها على المتعلم ليسهل عليه استيعابها.
- استخدام حروف كبيرة الحجم لكتابة المصطلحات النحوية وعناوين الأبواب.
- تذييل الكتاب بملاحظات في الخط والإملاء وحسن القراءة.

وبعد الشهرة الواسعة التي حققها كتاب الطهطاوي تحفز كثير من اللغويين للسير على منواله، فألف الشيخ أحمد المرصفي "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" وبعده ظهرت العديد من الكتب، قامت على اختصار المادة التعليمية، وتقديمها بطريقة جذابة وممتعة، والعناية بالتمارين والتطبيقات.

[1] – للتوسع أكثر في اتجاهات الخطاب اللغوي النهضوي ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص80– 84. و**اللسانيات العربية: أسئلة المنهج**، ص58– 60.

وإلى جانب الكتب الموجهة للمبتدئين، ظهرت مجموعة من الكتب موجهة للجامعيين، أولها كتاب حسين المرصفي "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية"، الذي نهج فيه منهجا يقوم على:

- جمع مباحث الصرف وتقديمها على مباحث النحو.
- إبراز أهمية الجملة في الدرس النحوي.
- الحرص على دقة التعبير ووضوحه[1].

وأعقبت محاولة حسين المرصفي محاولات أخرى، أهمها: محاولة عباس حسن الممثّلة في كتابه "النحو الوافي"، ومحاولة محمد عيد الممثّلة في كتابه "النحو المصفى" وقد اتسمت هذه الكتب بأسلوبها البسيط في عرض المادة النحوية، وابتعادها عن الخلاف النحوي، وتنويع الشواهد[2].

وأما المحاولات التي ركّزت على نقد النحو الذي وضعه القدامى، وإعادة تنظيم أبوابه، بحذف بعضها، وإدماج بعضها الآخر، فهي كثيرة، أشهرها: محاولة إبراهيم مصطفى "إحياء النحو"، ومحاولة مهدي المخزومي "النحو العربي نقد وتوجيه" و"النحو العربي قواعد وتطبيق"، ومحاولة شوقي ضيف "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا"، ومحاولة أحمد عبد الستار الجواري "نحو التيسير"، ومحاولة إبراهيم السامرائي وأمين الخولي، وعبد المتعال الصعيدي، وغيرهم. ولتوضيح المنطلقات العامة التي قامت عليها هذه المحاولات سنعرض محاولة إبراهيم مصطفى، ومحاولة مهدي المخزومي ومحاولة شوقي ضيف.

1- محاولة إبراهيم مصطفى: الفكرة العامة التي تدور حولها هذه المحاولة ومنها تنبثق الأفكار التجديدية التي تضمنها كتاب "إحياء النحو" هي طبيعة الحركات الإعرابية ووظيفتها؛ حيث ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن الحركات الإعرابية دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلم، وليست أثرا يجلبه العامل. وهذه الحركات هي الضمة

---

[1] - ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية**، ص59- 76. مصطفى غلفان **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1 2006، ص24- 25. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن عناصر التجديد التي اتسم بها كتاب رفاعة الطهطاوي كانت نتيجة تأثره بأعمال اللغويين الفرنسيين، وبالخصوص كتاب دي ساسي (De Sacy) "التحفة السنية في علم العربية" الذي أُعجب به الطهطاوي وأثنى عليه. ينظر: مصطفى غلفان، **المرجع نفسه**، ص25- 27.

[2] - ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية**، ص79- 80.

والكسرة فقط، الضمة هي عَلَم الإسناد، والكسرة عَلَم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب لإنهاء الكلمة بها كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة[1].

وبناء على هذا التصور، وسع إبراهيم مصطفى حدود النحو التي حصرها القدامى في دراسة حركة أواخر الكلمات ليشمل دراسة قانون تأليف الكلام، وما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة في الجمل[2]. ودعا إلى هدم نظرية العامل؛ لأن أحكامها مبنية على فلسفة علماء الكلام، ولأن النحاة أنكروا دور المتكلم في الإعراب حين افترضوا أن العوامل اللفظية والمعنوية هي التي تعمل الرفع والجر[3]. ثم أعاد تنظيم أبواب النحو، فدمج باب المبتدأ وباب الفاعل وباب نائب الفاعل في باب المرفوعات[4]، وأسقط من باب التوابع باب العطف، وأضاف إليه باب الخبر[5]، وأعاد النظر في العديد من المسائل النحوية، كتقسيم العلامة الإعرابية إلى أصلية وفرعية[6]، وقول النحاة بتعدد أوجه الإعراب[7].

2- محاولة مهدي المخزومي: قامت هذه المحاولة على مقترحين أساسيين، هما:

- الأول: تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج الفلسفة الذي حمل معه فكرة القياس والعامل.

- والثاني: تحديد موضوع الدرس النحوي ليكون الدارس على دراية من أمر ما يبحث فيه[8].

ولتجسيد المقترح الأول، نقد مهدي المخزومي منهج النحاة القدامى في القياس وأكد أن القياس الذي يجب أن يتبع في دراسة اللغة هو القياس القائم على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم. ثم أبطل فكرة العامل، وذهب

---

[1] - ينظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992، ص48- 53.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص1- 8.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص22- 42.

[4] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص53- 60.

[5] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص114- 128.

[6] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص109- 113.

[7] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص129- 163.

[8] - ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص15- 16.

إلى أن الحالات الإعرابية هي الضم والخفض، وهذه الحالات ليست أثرا لعامل لفظي أو معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف النحوية، أو القيم النحوية، فالضم عَلَم الإسناد، والخفض عَلَم الإضافة، والنصب عَلَم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد والإضافة[1].

وعندما أبطل فكرة العامل، أبطل بابي التنازع والاشتغال، على أساس أنهما يقومان على فكرة العامل، ثم أبطل كل ما انتهى إليه النحاة القدامى من أحكام تتعلق بالعامل كالقول بالإلغاء، والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال ليس[2].

ولتجسيد المقترح الثاني، حصر موضوع الدرس النحوي في الجملة، وحصر موضوع الجملة في موضوعين فرعيين، يتناول الأول الجملة من حيث تأليفها، ونظامها وما يطرأ على أجزائها أثناء التأليف من تقديم، وتأخير، وإظهار، وإضمار. وأما الموضوع الثاني فيتناول ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، وغير ذلك من المعاني العامة التي يُعبّر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول[3].

3- محاولة شوقي ضيف: تقوم هذه المحاولة على ستة أسس، هي:

- إعادة تنسيق أبواب النحو، وأهم مقترحات شوقي ضيف في هذا الباب: نقل التوابع من باب الجمل إلى باب الاسم المفرد، وحذف باب "كان" وأخواتها، وباب "ما" و"لا" و"لات" العاملات عمل "ليس"، وباب "كاد" وأخواتها، وباب "ظن" وأخواتها، وباب "أعلم" وأخواتها، والإبقاء على باب "إن" وأخواتها، وباب "لا" النافية للجنس. واقترح أيضا حذف باب التنازع وباب الاشتغال.

- إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، واقترح ألا يُقدر متعلق الظرف والجار والمجرور ولا يُقدر عمل "أن" المصدرية في المضارع، ولا تُقدر العلامات الفرعية في الإعراب.

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص65- 99.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص161- 175.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص17- 18، ص31- 64.

– الإعراب لصحة النطق، ومقصود شوقي ضيف هنا هو الابتعاد عن إعراب الكلمات التي لا يُفيد إعرابها شيئا في صحة النطق وسلامته، واقترح أن يُعرب ما بعد أدوات الاستثناء مستثنى منصوبا، ثم اقترح حذف إعراب "كم" الاستفهامية والخبرية، وإعراب الاسم الذي يلي "لاسيما".

– وضع تعريفات وضوابط دقيقة لباب المفعول المطلق، وباب المفعول معه، وباب الحال.

– حذف زوائد وعقد كثيرة، ومنها: مسائل الصرف العويصة، كمسألة الإعلال، ومسألة الإبدال، والميزان الصرفي، وعمل المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وإعراب تابع المنادى.

– استكمالات لنواقص ضرورية، ومما اقترح استكماله: طائفة من القواعد تتصل بإتقان النطق، وإعادة الاعتبار لباب الحروف، وباب الحذف والذكر في عناصر الجملة الاسمية والفعلية، وكذا باب التقديم والتأخير، وإضافة باب الجملة الأساسية (الاسمية والفعلية) وباب أنواع الجمل (المستقلة وغير المستقلة)[1].

يتضح من هذه المقترحات أن هذه المحاولات هي امتداد لمحاولة ابن مضاء القرطبي. ولم تُحقق كل هذه المحاولات هدفها، وهو إصلاح النحو مما أفسدته القرون ليتيسر أخذه واستيعابه وتَمثُّله؛ لأنها "لم تدرس أزمة النحو التربوي في ظل التعليمية (علم التدريس La didactique)؛ أي أنها لم تبحث عن حل لهذه المسألة –وهي فرع من فروع اللغة– في إطار دراسة تسهيل تعليم وتعلم اللغة ككل، وأنها في تيسيرها للنحو وقع عندها خلط بين النحو العلمي التحليلي المجرد، والنحو التعليمي الوظيفي، والأغرب من ذلك كله أنها أرجعت مسألة تعقد القواعد إلى المادة النحوية في حد ذاتها، ولم تشر إلى الطريقة، هذا مع العلم أن جوهر المشكلة هو الطريقة التي يُعرض بها النحو على المتعلمين"[2]. فبدلا من أن يبحث دعاة التيسير عن أنجع طريقة لتعليم النحو، راحوا ينقدون منهج النحاة، وهدّموا نظرية العامل، وحذفوا كثيرا من أبواب النحو، وهذه البدائل الخاطئة دليل على قصور تصورهم لفكرة التيسير.

---

[1] – للمزيد من التفصيل حول هذه المقترحات ينظر: شوقي ضيف، **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013 ص3– 43. و**تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1993، ص49– 197.

[2] – محمد صاري، **تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟** ص203.

ورغم فشل هذه المحاولات في تيسير النحو العربي، إلا أنها نجحت في نفض الهيبة والقدسية اللتين هيمنتا عليه زمنا طويلا، وكانتا عقبة أمام الباحثين لمراجعته، ومن ثم، الكشف عن جوانبه العلمية وجوانب قصوره، ونجحت أيضا في تسليط الضوء على أهمية البحث في تعليمية النحو، وتعليمية اللغة العربية بصفة عامة، فأصبح هذا الميدان من أهم الميادين استقطابا للباحثين.

إن ما يُلفت الانتباه في محاولة إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف أنها لم تستند إلى المناهج اللغوية التي اقترحها الغربيون، كالمنهج التاريخي المقارن، والمنهج الوصفي البنيوي، رغم أن هذه المناهج كانت معروفة بين الدارسين العرب، ومنهم من اعتمد عليها في دراسة اللغة العربية، أو إعادة قراءة النحو العربي القديم.

ففيما يخص المنهج التاريخي المقارن، المعروف أنه دخل إلى الثقافة العربية مع اللغويين العرب الذين أوفدتهم الجامعة المصرية إلى الجامعات الغربية، وبالخصوص الذين أوفدوا إلى الجامعات الألمانية، ومع المستشرقين الذين وفدوا إلى البلدان العربية وفي طليعتها مصر، كبرجشتراسر، وبروكلمان، وشاده (Schaade)، وولفنسون (Wolfensohn) وغيرهم. وكلهم حاولوا أن يطبقوا رؤيتهم التاريخية في دراسة اللغة العربية، والمقارنة بينها وبين نظيراتها من اللغات السامية، وبين العربية الفصحى وأخواتها من اللهجات العربية القديمة والحديثة[1].

ومن أهم الأعمال التي تُمثّل هذا الاتجاه، عمل رِفاعة الطهطاوي الممثّل في كتابه "تلخيص الإبريز"[2]، وأعمال جورجي زيدان، وأبحاث الأب أنستاس الكرملي، ودراسات

[1] – للاطلاع على تخصصات البعثات التي أوفدتها الجامعة المصرية إلى الجامعات الغربية، وأبرز الأستاذة المستشرقين الذين استقدمتهم ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، **اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص43– 70. وللإشارة، فإن المنهج التاريخي المقارن ظهر في أوروبا واشتهر في القرن التاسع عشر، وكان يهدف إلى المقارنة بين اللغات، والتتبع التاريخي الدقيق لأصل اللغات، وأصل الظواهر اللغوية، والاهتمام بقوانين التطور اللغوي وتعليلها. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2007، ص120. هنري روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، دط، 1997، ص237.

[2] – تجدر الإشارة هنا إلى أن المواضيع التي تناولها الطهطاوي في كتابه "تلخيص الإبريز" كطبيعة اللسان الفرنسي وكيفية اشتغاله صرفا وتركيبا وبلاغة، والمقارنة بينه وبين اللسان العربي، لم تكن نتيجة تأثره بالمنهج المقارن أو إطلاعه عليه؛ وذلك لأن هذا المنهج لم يكن معروفا في فرنسا في الفترة التي كان الطهطاوي مقيما فيها، ودي=

عبد الله العلايلي. وتُعدّ أعمال جورجي زيدان "الفلسفة اللغوية" و"تاريخ اللغة العربية" البداية الحقيقية لدخول المنهج المقارن إلى الثقافة اللغوية العربية، وتُمثّل أبحاث الأب أنستاس الكرملي البداية الثانية بعد جرجي زيدان، وأما ما قام به عبد الله العلايلي في كتابه "مقدمة لدرس لغة العرب" فيُعتبر من أكثر الأعمال تميّزا وشمولية بالنسبة لموضوع تاريخ اللغة العربية[1].

ومن أهم الأعمال التي تُمثّل الاتجاه المقارن في الدرس النحوي العربي، كتاب عبد المجيد عابدين "المدخل إلى دراسة النحو العربي"، وكتاب خليل نامي "دراسات في اللغة العربية"، وكتب رمضان عبد التواب، كـ"التذكير والتأنيث" و"فصول في فقه العربية" وكتاب يعقوب بكر "دراسات في فقه اللغة المقارن"، وبعض الأعمال الأخرى، كأعمال إبراهيم السامرائي، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد الأنطاكي، وإسماعيل العمايرة.

وقد تناولت هذه الأعمال العديد من المسائل النحوية، لعل أبرزها: الإعراب في اللغة العربية، وتطور الحركات الإعرابية، وأقسام الجملة. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها:

- أصالة ظاهرة الإعراب في اللغة العربية وفي اللغات السامية بصفة عامة.
- الأصل في وضع الحركات في اللغة العربية واللغات السامية هو الدلالة على المعاني.
- انقسام الجملة في اللغة العربية إلى نوعين: جملة فعلية وجملة اسمية[2].

وعلى الرغم من النتائج القيمة التي حققتها بعض هذه الأعمال، إلا أن الدارسين العرب لم يتمكنوا من تأسيس درس لغوي تاريخي مقارن؛ وذلك لأن أغلب القضايا التي تم تناولها في إطار هذا المنهج هي قضايا صوتية وصرفية، وأغلب الأبحاث التي أُنجزت ركّزت على تطور اللغة العربية في الفترة الممتدة من بدايات نشأتها إلى ظهور الإسلام ولم تبحث في تطورها بعد تلك الفترة، باستثناء بعض الدراسات التي قارنت بين اللهجات

=ساسي الذي تعرف إليه وتأثر به لم يعتنق المنهج المقارن، ولم يرتح له، ولم يرض به، بل انتقده وقاومه طوال حياته وهذا على الرغم من أنه كوّن أشهر اللغويين الذين حملوا راية هذا المنهج، كالأخوين فون شليجل، والأخوين جريم وفرانس بوب. للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ص116 مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين**، ص32.

[1] – ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين**، ص35– 88.

[2] – للمزيد من التفصيل حول الاتجاه التاريخي المقارن في الدرس النحوي العربي الحديث ينظر: عطا محمد موسى **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص175– 193.

العربية من جهة، وبين هذه اللهجات والفصحى من جهة أخرى[1]. أضف إلى ذلك أن الأفكار الجديدة التي خلص إليها رواد النهضة العربية، كرِفاعة الطهطاوي، وجرجي زيدان، والأب أنستاس الكرملي، لم تُستثمر كما يجب للتأسيس لفكر لغوي عربي جديد يُواكب الفكر اللغوي الغربي، وكما لم تُستثمر أفكار هؤلاء الرواد، لم تُستثمر أيضا غيرها من أفكار المستشرقين، والنتائج التي توصلوا إليها في مجال دراسة تاريخ اللغة العربية ومقارنة ظواهرها بما يُقابلها في اللغات الأخرى[2].

لهذه الأسباب لم يتمكن الدارسون العرب من تأسيس درس لغوي عربي تاريخي مقارن، فكان مرور الدرس اللغوي العربي إلى المناهج اللغوية الحديثة مرورا طفريا يقول مصطفى غلفان موضحا هذه الظاهرة: "إن الثقافة اللغوية العربية لم تعرف أي تراكمات معرفية في هذا الاتجاه، فكان مرور البحث اللغوي العربي إلى المنهج الوصفي البنيوي والمنهج التوليدي مرورا طفريا، لم تكن له النتائج المتوخاة. ومن الواضح أن المناهج التاريخية والمقارنة كما حاولت تطبيقها بعض الدراسات العربية لم ترق بدورها إلى المستوى المطلوب، ولم تزود المكتبة اللغوية العربية بأعمال متواصلة ومتكاملة، ذلك التواصل والتكامل اللذين كانا سائدين في الدراسات الأوروبية، لذا نعتبر أن هذه النظرية في النحو التاريخي المقارن وصلتنا منقوصة مشلولة، وعلى هذا الأساس ستظل ثقافتنا اللغوية منقوصة"[3].

3. ظهور اللسانيات:

والمراد باللسانيات الفكر اللساني الذي أسس له دي سوسير (De Saussure) برأي جل مؤرخي اللسانيات والمهتمين بها في الغرب والشرق[4]، وطوره مارتيني (Martinet) وبلومفيلد (Bloomfield) وهاريس (Harris) وتشومسكي (Chomsky)

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص193.

[2] – خصص مصطفى غلفان في كتابه "اللسانيات العربية: أسئلة المنهج" فصلا عرض فيه أهم الفرص الضائعة في الثقافة اللغوية العربية الحديثة، واعتبر اهتمام المستشرقين باللغة العربية من أهم تلك الفرص. ينظر للمزيد من التفصيل حول تلك الفرص وتأويل مصطفى غلفان لها: **اللسانيات العربية: أسئلة المنهج**، ص67– 90.

[3] – مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين**، ص 92.

[4] – يرى مصطفى غلفان أنه من الصعب الحديث بدقة عن تاريخ ظهور اللسانيات كعلم قائم بذاته؛ وذلك لأن تاريخها يختلف بحسب وجهة النظر التي يتخذها الباحث. وبناء عليه، فإن اللسانيات قد تكون نشأت حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، أو مع بوب سنة (1816)، أو مع سوسير سنة (1916)، أو مع تروبتسكوي سنة (1926)، أو مع تشومسكي سنة (1956). ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية: أسئلة المنهج**، ص14.

وسيمون دك (Simon Dik) وغيرهم. وهذا الفكر عبارة عن مجموعة من المفاهيم والمبادئ، كمفهوم البنية، ونظامية اللغة، ومبدأ الدراسة التزامنية، ومبدأ اعتباطية الدليل اللغوي، ومبادئ أخرى ظهرت أول ما ظهرت عند اللغويين المقارنين، كفون هومبولت (V. Humboldt) ووليام ويتني (W. Whitney)[1]، واتضحت أكثر عند دي سوسير الذي جمع بينها، وشكل من خلالها أسس العلم الذي يدرس اللغة، وهو اللسانيات وبهذا أحدث قطيعة مع الدراسات اللغوية القديمة على مستوى موضوع علم اللغة الحديث ومنهجه، وغايته.

أما القطيعة على مستوى الموضوع فقد تجسدت حين حدد دي سوسير موضوع اللسانيات في اللغة، في ذاتها ولذاتها[2]. والمعروف أن الدراسات اللغوية القديمة لم يكن موضوعها اللغة في ذاتها ولذاتها[3].

وأما القطيعة على مستوى المنهج فكانت عندما أكد دي سوسير أن للغة بنية داخلية هي الأجدر بالدراسة، وترتب عن هذا تحويل الاهتمام من الدراسة التاريخية أو الزمنية، إلى الدراسة التزامنية[4]، يقول ماري آن بافو وجورج إليا سارفاتي: "إن كتاب (CLG) يشكل ما يمكن نعته بـ"قطيعة إبستيمولوجية"، أي طريقة مختلفة جذريا

---

[1] – للاطلاع على أهم المفاهيم التي اعتمد عليها دي سوسير في التأسيس للسانيات، والتي كانت معروفة عند اللغويين المقارنين ينظر: بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص83– 112. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ص131– 139.

[2] – ينظر:

Ferdinand de Saussure, **Cours de linguistique générale**, édition critique établie par Tullio de Mauro, éditions Talantikit, Béjaia, 2014, p 317.

[3] – يرى دي سوسير أن علم اللغة مرّ بثلاث مراحل متتابعة: المرحلة الأولى تُسمى "النحو"، وقد بنيت أساسا على المنطق، فكانت دراسة بعيدة عن كل نظرة علمية، ولم تهتم باللغة في ذاتها، وغايتها هي إيجاد القواعد لتمييز الصيغ الصحيحة من الصيغ الخاطئة، فكانت دراسة معيارية بعيدة عن الملاحظة. والمرحلة الثانية تُسمى "الفيلولوجيا" أو "فقه اللغة"، وما يميز هذه الدراسة أن اللغة لم تكن الموضوع الوحيد لها، أضف إلى ذلك، أنها ارتبطت أساسا باللغة المكتوبة. وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة "النحو المقارن"، وأهم نقائص المنهج المقارن أنه يقتضي مجموعة من التصورات لا يوجد ما يقابلها في الواقع. للتوسع أكثر في موقف دي سوسير من الدراسات اللغوية القديمة ينظر **المرجع نفسه**، ص13– 19، وينظر أيضا: فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام**، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، دط 2006، ص11– 17.

[4] – ينظر: محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، دار أسامة، عمان، ط1 2012، ص90.

في دراسة الوقائع اللغوية. وبالفعل، فإن عمل سوسور يُؤسس قطيعة مع اللسانيات المقارنة المعاصرة له، وذلك باقتراحه مقاربة لا تاريخية، ووصفية ونسقية ستُنعت لاحقا بـ"بنيوية""[1]

وتجسدت القطيعة على مستوى الغاية من خلال محاولة دي سوسير بناء نظرية لبنية اللغة، أو اللسان البشري[2]، يقول محمد محمد العمري في هذا السياق: "اللسان بكل مكوناته هو في نظر سوسور، كيان مجرد لا يمكن الحديث عنه إلا بواسطة النظرية فلابد للسان من نظرية تشمل نظريات فرعية، منها ما يختص بخاصية الاعتباط، ومنها ما يختص بتمفصل الدليل إلى دال ومدلول، ومنها ما يختص بتفسير العمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم للربط بين الصوت والمعنى. وفي النهاية، لابد أن يوجه كل هذا لخدمة الهدف العام الذي هو بناء نظرية للبنية"[3]. ويقول مبارك حنون ملخصا القطيعة التي أحدثها سوسير مع لسانيات القرن التاسع عشر: "لا جدال في أن سوسير هو أب اللسانيات المعاصرة. فهو اللساني الذي أعاد تنظيم دراسة اللغة وفق تصور جديد. لقد أحدث صاحب كتاب دروس في اللسانيات العامة أنموذجا (Paradigme) غيّر به أنموذجا سابقا عليه، فكان أن خلق، بذلك، نظرية متماسكة صاغت موضوع هذا العلم ومنهجه. ويتمثّل الأنموذج السوسيري في المحايثة (Immanence) والنسقية (Systématisation). وقد حدد هذا الأنموذج الأهداف العامة للسانيات، كما حدد نظرية البحث العلمي ومنهجه اعتمادا على مبادئ بدت، آنذاك، صالحة ومقبولة في عمومها"[4].

لقد تمكن دي سوسير من تأسيس مدرسة لسانية عُرفت باسم "المدرسة الوصفية البنيوية"، انبثقت منها مدرستان، أو اتجاهان في دراسة اللغة، هما:

– الاتجاه الأول تُمثّله المدارس المنبثقة من مدرسة سوسير مباشرة، ويشمل هذا الاتجاه مدرسة جنيف التي أسسها تلميذا سوسير بالي (Bally) وسيشهاي (Séchehaye)، وحلقة براغ التي تزعمها تروباتسكوي (Trubetzkoy) وياكبسون (Jakobson)، وحلقة

---

[1] – ماري آن بافو وجورج إليا سارفاتي، **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012، ص106.

[2] – استعملنا هنا "اللغة" و"اللسان" بمفهوم واحد؛ وذلك لأن الباحثين العرب اختلفوا في ترجمة مصطلح (Langue) فبعضهم ترجمه بمصطلح "اللغة"، وبعضهم الآخر ترجمه بمصطلح "اللسان".

[3] – محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص84.

[4] – مبارك حنون، **مدخل للسانيات سوسير**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1987، ص9.

كوبنهاجن التي يُمثّلها كل من بروندال (Brondal) ويلمسليف (Hjelmslev). ويضاف إلى هذه المدارس مدرسة الفرنسي أندري مارتيني، ومدرسة السويدي برتيل مالمبرج (B. Malmberg).

– الاتجاه الثاني تُمثّله المدارس التي لم تنبثق عن مدرسة سوسير، إلا أن بعضها تأثر بأفكاره، وأبرزها: مدرسة فيرث (firth)، والمدرسة الأمريكية بزعامة بلومفيلد وهاريس[1].

بعد ثورة سوسير على المنهج التاريخي، جاءت ثورة تشومسكي على أفكار الوصفيين، وخاصة أفكار بلومفيلد. وقد قامت هذه الثورة على الهدم والبناء؛ أي هدم وتفنيد الأفكار السابقة واقتراح أفكار جديدة بديلة عنها، وهي التقنية نفسها التي اعتمد عليها سوسير في بناء نظريته، يقول محمد محمد العمري: "إذا كان سوسور قد اعتمد تقنية الهدم والبناء؛ هدم ما بناه التاريخانيون والمقارنون، وبناء نسق جديد هو الذي عُرف فيما بعد بالبنيوية، فإن تشومسكي قد اعتمد، هو الآخر، نفس التقنية؛ حيث توجه بالدحض والتفنيد إلى اللسانيات الوصفية قبل أن يبشر ببرنامجه الجديد. إلا أن الفارق بين التفنيد الذي قام به سوسور وذلك الذي قام به تشومسكي أن الأول توجه نحو الطعن في النتائج التي توصلت إليها اللسانيات التي سبقته، بينما توجه الثاني نحو الطعن في الأسس التي قامت عليها الوصفية، وذلك بإبراز تهافتها"[2].

وبعد ثورة تشومسكي على الوصفيين، جاءت ثورة سيمون دك على التوليديين وبالتقنية نفسها؛ أي الهدم والبناء، استطاع دك أن يُؤسس نظرية لسانية جديدة، هي نظرية النحو الوظيفي، ظهرت الصياغة الأولية لمبادئها في كتابه "النحو الوظيفي" الذي نشر سنة (1978).

ولمّا اطلع بعض الدارسين العرب على هذه النظريات، تأثروا بها، وحاولوا تطبيق أسسها النظرية والمنهجية على اللغة العربية لتجديد نحوها. وقد شكلت هذه الأعمال ما يُسمى في اللسانيات العربية الحديثة بـ"لسانيات العربية"[3]. وهي بحسب طبيعة هذه

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ص167– 172.

[2] – محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص306.

[3] – صنف مصطفى غلفان الكتابات اللسانية العربية إلى ثلاثة أصناف: الكتابة اللسانية التمهيدية، أو التبسيطية، والكتابة اللسانية التراثية، أو لسانيات التراث، والكتابة اللسانية المتخصصة، أو لسانيات العربية. ومثّل للسانيات العربية بأعمال=

النظريات: لسانيات وصفية، ولسانيات توليدية، ولسانيات وظيفية. وبإضافة مشروع محمد الأوراغي "اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية" إلى هذه الاتجاهات نكون أمام أربعة اتجاهات حديثة في النحو العربي، وهي موضوع فصول هذه الدراسة.

ويمكن في ختام هذا المدخل أن نجمل أهم النتائج التي خلصنا إليها من تتبعنا لتطورات الدرس النحوي العربي قبل ظهور اللسانيات فيما يأتي:

– اعتمد النحاة القدامى على السماع والقياس والتعليل في وضع نحو اللغة العربية.

– تباينت مواقف النحاة القدامى من هذه الأصول مما أدى إلى اختلاف آرائهم في كثير من المسائل النحوية.

– غلب الطابع التعليمي على مؤلفات النحاة القدامى. وسيتبيّن في فصول هذه الدراسة أن بعض الدارسين برّروا تجديد النحو العربي بفساد منهج نحاتنا القدامى في السماع وتأثر منهجهم في القياس والتعليل بالمنطق اليوناني، وطغيان المعيارية على كتبهم، وتعدد آرائهم في كثير من المسائل النحوية.

– ظهور المنهج التاريخي المقارن لم يكن نتيجة تطور طبيعي للدرس النحوي العربي وإنما كان نتيجة تأثر بعض الدارسين العرب بما استحدثه الغربيون من مناهج جديدة في دراسة اللغة، والأعمال التي أُنجزت في إطار هذا المنهج لم تُفض إلى تراكمات تسمح بمرور الدرس النحوي العربي إلى المنهج الوصفي البنيوي، فكان ظهور هذا المنهج طفرة.

=الوصفيين، والتوليديين، والوظيفيين. للتفصيل أكثر في موضوع هذه الكتابات، ومنهجها، وغايتها ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص79– 93.

الفصل الأول

- مقاربات الوصفيين العرب:

1-1. مبررات تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب

2-1. الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربات الوصفيين العرب

1-2-1. إطار التجديد عند عبد الرحمن أيوب

2-2-1. إطار التجديد عند تمام حسان

3-1. مظاهر تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب

1-3-1. مظاهر تجديد النحو العربي عند عبد الرحمن أيوب

2-3-1. مظاهر تجديد النحو العربي عند تمام حسان

تمهيد:

يرتبط ظهور اللسانيات العربية الوصفية بعودة الموفدين المصريين من الجامعات الأوروبية، وكان من أبرزهم: عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، ومحمود السعران، وكمال بشر، وأحمد مختار عمر[1]. إذ بعد عودة هؤلاء إلى مصر، تصدُّوا للتدريس في الجامعة وبدأوا في نشر ما توصل إليه الغربيون من أفكار جديدة في دراسة اللغة، فألفوا كتبا تشرح إجراءات التحليل اللساني الوصفي، وأتبعوا ذلك بترجمة العديد من المؤلفات الرائدة في اللسانيات.

ولم يكتف عبد الرحمن أيوب وتمام حسان بتقديم هذا العلم للقارئ العربي بل حاولا تطبيقه على اللغة العربية لتجديد نحوها. ولتقييم هذا الاتجاه الجديد في الدرس النحوي العربي الحديث، عدنا إلى مقاربتيهما، وناقشنا المنطلقات التي قامتا عليها والنتائج التي توصلتا إليها. ويرجع اقتصارنا على هاتين المقاربتين إلى اهتمام هذه الدراسة بالمقاربات التي استهدفت تجديد النحو العربي بالاعتماد على النظريات اللسانية الحديثة.

وبناء على هذا الشرط المنهجي، لم نتناول أعمال إبراهيم أنيس؛ لأنها لا تنتسب إلى اللسانيات الوصفية البنيوية انتسابا صريحا، وبتعبير آخر، لأن إبراهيم أنيس لم يتبنّ أطروحات الوصفيين في نقده لمعالجة النحاة العرب القدامى لبعض المسائل النحوية كأقسام الكلمة، وأقسام الجملة، وظاهرة الإعراب[2]. ولم نُمثّل بعمل أنيس فريحة وريمون

---

[1] – ينظر: حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية القاهرة، دط، 1996، ص11. فاطمة الهاشمي بكوش: **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص18.

[2] – ينظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 6، 1978، ص212– 274 وص275– 352. صرح إبراهيم أنيس بإعجابه بالمنهج التاريخي المقارن في قوله: "غير أني أعترف هنا أن ما كان يبدو لي في صورة مسائل لغوية قد أصبح الآن يتمثّل في صورة مشاكل لغوية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق، ذلك بعد أن اتصلت بدراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليلة الشأن. فقد نهضت الدراسات اللغوية المقارنة في جامعات أوروبا نهضة عظيمة خلال هذا القرن، وأصبح العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغوية في ضوء ظواهر اللغات الأخرى". **من أسرار اللغة** ص4. وقد اعتمد على هذا المنهج في دراسة ظاهرة الإعراب في اللغة العربية؛ حيث اقتفى آثارها في اللغات السامية ثم قارن بين الإعراب في اللغة العربية واللغات اللاتينية، وفي الأخير فسر هذه الظاهرة تفسيرا صوتيا. ينظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص212– 274.

طحان "الألسنية العربية"؛ لأن دراستهما لمستويات اللغة العربية كانت موجزة وسطحية ولم تعتمد على إطار نظري واضح[1]. وأما مقاربة محمد الشاوش فقد اقتصرت على بعض الملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية[2]. وعموما، كل هذه الأعمال لم تكن ضمن إطار متكامل لتجديد النحو العربي، يقوم على منطلق واضح، وغاية محددة.

1-1. مبررات تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب:

يرتبط تجديد المنهج في كل العلوم بشرطين، هما: قصور المنهج المعتمد، ووجود منهج آخر أليق منه[3]. وعادة ما يبدأ المجددُ، إذا توافر هذان الشرطان، بإثبات قصور المنهج المعتمد، ثم تقديم المنهج الجديد.

استنادا إلى هذه الخطوات، شرع عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في تجديد النحو العربي القديم، وللاستدلال على قصور منهج النحاة أشاعا فكرة مفادها أن النحو الذي خلّفه القدامى صعب ومعقد، والكل يشكو منه بسبب طغيان منطق أرسطو والمعيارية على تفكير النحاة. وفي مقابل هذه الأفكار التي تطعن في منهج النحاة القدامى، اعتبرا المنهج الوصفي منهجا علميا، ولا مفر من الاعتماد عليه في تجديد النحو العربي، تقول فاطمة الهاشمي البكوش في هذا السياق: "ارتبطت اللسانيات العربية، كما قلنا، ارتباطا وجوديا بالنظرية اللسانية الغربية، فكان عليها من هذا المنطلق، أن تؤدي جملة من الوظائف التي تضمن هذا الارتباط: أن تثبت شرعية وجودها من خلال نقد النظرية

---

[1] – ينظر على سبيل المثال دراستهما للجملة: أنيس فريحة وريمون طحان، **الألسنية العربية (2)**، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 1972، ص11– 115. وللاطلاع على الانتقادات التي وُجهت إلى هذه الدراسة ينظر: مصطفى غلفان **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص175– 200.

[2] – ينظر: محمد الشاوش، **ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية**، مجلة الموقف الأدبي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان، 135 و136، سنة 1982، ص71– 93. وللاطلاع على أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه الدراسة ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص181– 193. عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين** ص218– 227.

[3] – يرى محمد الأوراغي أن تجديد النظرية اللسانية يقوم على شرطين: الأول أن يثبت المجدد أن ما بأيدي الباحثين من نظريات لسانية قاصرة عن دراسة اللغة، والثاني أن يثبت أن النظرية الجديدة تستوعب صواب النظريات السابقة وتصوب هفواتها، وتسد ثغراتها. للتوسع أكثر في هذا الموضوع ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص9– 11.

النحوية العربية، من حيث هي النظام القائم لوصف اللغة العربية، أولا، وأن تقدم تلك النظرية الغربية التي بنت عليها وجودها، من خلال الدعوة إلى الوصفية التي هي نتاج محض لهذه النظرية الغربية ثانيا. ثم تأتي محاولة إعادة وصف اللغة العربية بوصفها نتيجة حتمية ومنطقية لما اقترحه اللسانيون العرب من مقدمات نظرية"[1]. وبصفة عامة بنى عبد الرحمن أيوب وتمام حسان مقاربتيهما على ثلاثة محاور، هي: نقد النحو العربي ثم تقديم المنهج الوصفي باعتباره بديلا عن منهج النحاة القدامى، وأخيرا تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية. وهذه المحاور ترجمناها في ثلاثة عناصر، هي: مبررات تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب، وإطاره النظري، ومظاهره.

إن مقارنة بسيطة بين مقاربة عبد الرحمن أيوب ومقاربة تمام حسان تبيّن أن أهم أوجه الاتفاق بينهما هي المبررات التي قامت عليها كل مقاربة، والمتمثّلة أساسا في شكوى الناس من النحو العربي، يقول أيوب: "ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى أصبح من غير الممكن أن يُتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد. وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث. ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا"[2]. ويقول تمام حسان: "لقد منيت الدراسات اللغوية العربية مدة طويلة بسمعة الصعوبة وأحيانا بسمعة التعقيد. يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة، وهؤلاء الذين لم يتخصصوا في اللغة من جهة أخرى، والأجانب المستشرقون من جهة ثالثة. ولعل نعت الدراسات العربية هذه النعوت إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها"[3].

وأرجع عدم التجديد في منهجها إلى سببين: "أولهما الاعتقاد بأن الأوائل قد أتوا بما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر...، والسبب الثاني ضيق النظرة إلى اللغة العربية واعتبارها مرتبطة بالقرآن احتراما أو امتهانا، وقد أدى ذلك إلى قطع الصلة بينها وبين اللهجات العربية الأخرى القديمة والمعاصرة، وإلى تحريم الترخيص بالإضافة إلى محصولها، حتى إن بعضهم ليلزم استعمال ما جاء في المعاجم فحسب، ولا يسمح للوليد من الكلمات أن يدخل حظيرة الاستعمال اللغوي"[4].

---

[1] – فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي**، ص99.

[2] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص د.

[3] – تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 1986، ص4.

[4] – **المرجع نفسه**، ص4.

وبغض النظر عن العلاقة التي قد تجمع بين شكوى الناس من النحو العربي وضرورة تجديده وفق منهج حديث، ما يهمنا هنا أن شكوى الناس ترجع إلى عيوب في النحو، جرّها عليه تفكير النحاة القدامى، وأهمها عند عبد الرحمن أيوب ما يأتي:

1- اهتمام النحاة العرب القدامى بالأمثلة اللغوية قبل النظرية، يقول أيوب: "فالنحو العربي -شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها- يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يُعنى بالمثال قبل أن يُعنى بالنظرية. ومن أجل هذا جهد النحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر مما جهدوا في مراجعة منطلقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها"[1].

ويظهر هنا أن أيوب جمع بين ثلاث أفكار، وهي: التفكير الجزئي، وعناية النحاة العرب بالمثال قبل عنايتهم بالنظرية، وتركيزهم على تأويل ما أشكل على القاعدة، ولم يبيّن العلاقة بين التفكير الجزئي وعناية النحاة بالمثال قبل النظرية، والعلاقة بين عناية النحاة بالمثال وتركيزهم على تأويل ما أشكل على القاعدة.

2- طغيان التفكير المعياري على تفكير النحاة القدامى، وعلى التفكير النحوي التقليدي بصفة عامة، يقول أيوب في هذا الشأن: "وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا النوع من التفكير الذي يسميه الغربيون (apriori) لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث"[2].

وأدخل أيوب في حديثه عن المعيارية بعض الأخطاء المنهجية التي وقع فيها النحاة القدامى أثناء جمع اللغة العربية، وهي أخطاء لا ترتبط، لا من قريب، ولا من بعيد بالتفكير المعياري، يقول أيوب موضحا جانبا من هذه الأخطاء: "وقد يكون من الصحيح أن النحاة قد عنوا بأخذ العربية من أفواه العرب، ولكن الذي لا شك فيه أنهم قد خلطوا بين القبائل، ولم يميزوا بين اللهجات، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بأسسها"[3].

---

[1] - عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص د.

[2] - **المرجع نفسه**، ص د.

[3] - **المرجع نفسه**، ص د.

3- طغيان التفكير المنطقي (المنطق اليوناني) على تفكير النحاة العرب القدامى[1]. واستدل أيوب لرأيه بما يأتي:

- تقسيم النحاة العرب الكلم إلى اسم وفعل وحرف، وتعريف كل قسم على أساس معناه.
- تقسيمهم الجملة إلى مسند ومسندا إليه.
- نظرية العامل[2].

وذهب، في سياق حديثه عن هذا العيب، إلى أن ظهور الدراسات اللغوية الحديثة كان رد فعل لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي القديم، يقول: "وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها. وقد يبدو هذا لمن لا يعرفون الكثير عن تاريخ الدراسات اللغوية نكسة للخلف لا خطوة إلى الأمام. ولكن ذلك الاقتناع المتواضع من علماء اللغة اليوم، لم يكن سوى رد فعل لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي في العصور القديمة والعصور الوسطى وفي صدر عصر النهضة"[3].

وبعد أن حصر أيوب عوامل ظهور الدراسات اللغوية الحديثة في طغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي القديم، عاد إلى الحديث عن هذا المنطق، وربط بينه وبين النحو اللاتيني، واعتبر ظهور الدراسات اللغوية الحديثة نتيجة من نتائج طغيانهما أي المنطق الأرسطي والنحو اللاتيني، على التفكير اللغوي[4].

يتبيّن هنا أن أيوب لم يستقر على رأي واحد فيما يتعلق بعوامل ظهور الدراسات اللغوية الحديثة، ولم يوضح للقارئ طبيعة هذه الدراسات التي يقول عنها بأنها حديثة، وهو يعلم أن عبارة "الدراسات اللغوية الحديثة" قد تعني عند بعض الباحثين الدراسات التاريخية، أو الدراسات التاريخية المقارنة، أو الدراسات الوصفية البنيوية، واللسانيات الوصفية البنيوية هي اتجاهات، فهناك الوصفية الأوروبية، وهي بدورها اتجاهات، وهناك الوصفية الأمريكية. والمعروف أن هذه الاتجاهات تتفق في بعض المبادئ، وتختلف

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص هـ.

[2] - ينظر: عبد الرحمن أيوب، **التفكير اللغوي العربي: مصادره ومراحله**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1969 ج 24، ص117- 135.

[3] - عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص هـ.

[4] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص هـ.

في بعضها الآخر[1]، والمعروف أيضا أن العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الاتجاهات مختلفة.

4- منهج النحاة العرب في دراسة اللغة ينطلق من الجزء إلى الكل، يقول أيوب موضحا هذا العيب: "قبل أن أنتقل إلى النقطة التالية أشير إلى وجود مذهبين في الدراسة، أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكل، كما يفعل البناء حين يضع حجرا فوق حجر حتى ينتهي إلى بناء كامل، وثانيهما ينظر إلى البناء الكامل وبنيته حجرا حجرا، دون أن يزيح أحدا من الأحجار عن موضعه من البناء. والصنيع الأول صنيع من يُكّون الشيء، أما الصنيع الثاني فصنيع من يصف تكوينه، دون أن يتدخل فيه بشيء. وهذا الفرق بين من يبني البناء ومن يصفه هو نفس الفرق بين المدرسة اللغوية التقليدية -ومنها مدرسة النحاة العرب- وبين المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة، التي تصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض، وقد اختارت المدرسة النحوية العربية أن تبدأ بالجزء حتى تنتهي إلى الكل"[2].

قسّم، إذن، أيوب مذاهب دراسة اللغة إلى نوعين: أحدهما ينطلق من الجزء إلى الكل، ويشبه صنيع من يُكوِّن الشيء، وأما الآخر فلم يبيّن طبيعته، واكتفى بالإشارة إلى أنه يشبه صنيع من يصف تكوين شيء ما؛ أي جمع بين تكوين الشيء ووصفه واعتبر الدراسة التي تنطلق من الجزء إلى الكل دراسة لا تعتمد على الوصف. ورأينا في هذه المسألة أن قضية التكوين شيء، وقضية الوصف شيء آخر، والذي ينطلق في دراسته من الجزء إلى الكل لا يعني أنه لا يصف؛ وذلك لأن هذا الإجراء لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة اللغة.

إن المتتبع لأقوال أيوب عن مذهب النحاة العرب القدامى يستنتج أن مقصوده بمصطلح "المذهب" الطريقة المتّبعة في تحليل العبارة اللغوية، ويستنتج أيضا أن منهج النحاة العرب القدامى يبدأ من الكل إلى الجزء، وليس من الجزء إلى الكل، كما يزعم أيوب في قوله السابق، وقوله: "كان من مقتضيات هذا الاتجاه تقطيع الكلمة الواحدة

---

[1] - ينظر حول أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين المدارس الوصفية البنيوية: بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص249- 262. جرهارد هلبش، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ترجمه وعلق عليه سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003، ص138- 140. مصطفي غلفان، **اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص67- 77.

[2] - عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص2- 3.

إلى أجزاء عند إعرابها مثل اعتبار "التاء" في "قلت" كلمة مستقلة عن الفعل واعتبار الفعل في هذه الحال "قال" بوجود الألف التي لا وجود لها في الواقع، كما يدل على ذلك قول النحاة التقليدي في إعراب هذه الكلمة: ("قال" من "قلت" فعل ماض الخ)"[1]. والمعروف أن هذه الطريقة؛ أي تحليل العبارة اللغوية إلى مكوناتها الصغرى، اشتهرت بها مدرسة التحليل الشكلي التي تبناها أيوب في محاولته هذه لتجديد النحو العربي، وكما يقول حلمي خليل: "من الغريب حقا أن يرى الدكتور أيوب أن الوصفية تقتضي دراسة التركيب اللغوي دون أن تفصل أو تحلل أجزاءه بعضها عن بعض، ومن الأغرب أن يستشهد على ذلك بعمل هاريس، مع العلم أن علم اللغة البنيوي الذي ينتمي إليه هاريس، بل تنتمي إليه معظم المدارس اللغوية الحديثة والمعاصرة، يؤمن بالتحليل اللغوي إلى أصغر العناصر اللغوية الممثّلة في الفونيم، لكي يتبيّن شبكة العلاقات التي تربط الأجزاء بالكل"[2].

والدليل الثاني على أن النحاة العرب القدامى تدرجوا من الكل إلى الجزء قَول أيوب: "يهمنا قبل كل شيء أن نثير مشكلة هامة من مشاكل التحليل العلمي، وأعني بها ما يُسمى بالوحدة التحليلية. وقديما أثار الإغريق مشكلة الكل والجزء، ولاحظوا أن الشيء قد يكون جزءا باعتبار وكلا باعتبار آخر... فالمقالة كل إذا نظرنا إليها باعتبارها مجموعة من الجمل، والجملة جزء إذا أدخلنا في اعتبارنا أنها تُكون مع سواها من الجمل المقالة، ولكنا إذا نظرنا إليها باعتبارها مؤلفة من كلمات، فهي كلٌ ينقسم إلى أجزاء يُعرف كل منها باسم كلمة، والكلمة بدورها كل ينقسم على أجزاء صوتية تُعرف باسم الحروف والحروف نفسها كل آخر، أجزاؤه الظواهر الصوتية التي يدرسها علم الأصوات. أدخل النحويون العرب هذه الاعتبارات كلها في نظريتهم النحوية وتدرجوا بها هذا التدرج الذي أشرت إليه. ويظهر ذلك فيما ذكره النحاة من أقسام الكلمة"[3].

هذه هي العيوب التي ركّز عليها عبد الرحمن أيوب في نقده للنحو العربي. وأما العيوب التي وقف عندها تمام حسان فهي:

---

[1] – **المرجع السابق**، ص3.

[2] – حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص172– 173.

[3] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص1.

1- تأثر تفكير النحاة بأفكار أجنبية بعيدة عن اللغة ومنهج دراستها، "فقارئ اللغة العربية في الوقت الحاضر يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير المتناسبة، يأتي بعضها من المنطق، وبعضها الآخر من الميتافيزيقا. وبعض ثالث من الأساطير، ورابع من الدّين وهلم جرّا. ومن هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخليص منهج اللغة من هذه العدوى، حتى يسلم لقارئ اللغة نص في اللغة وللغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها"[1].

ويظهر تأثر النحو العربي بالمنطق في جانبين اثنين: أما الأول فيتمثّل في اعتماد النحاة على المقولات المنطقية، والمقولات التي قصدها تمام حسان هي: الجوهر، والكم والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعلية، والقابلية. وأما الثاني فهو اعتمادهم على القياس والتعليل في بناء قواعد اللغة العربية[2].

2- طغيان المعيارية على تفكير النحاة العرب، يقول تمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية": "وحين نظرت في كتب اللغة، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغليب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا. وإن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول، كما تتضح في طريقة التعبير، في جمهور كتب النحو والصرف، والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في كثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير، ومن ذلك كتاب سيبويه، وكتابا عبد القاهر الجرجاني "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز""[3].

والتفسير الذي قدمه تمام حسان لتحوّل منهج النحاة العرب من المنهج الوصفي إلى المنهج المعياري هو القيد الزماني الذي وضعه النحاة الأوائل لتحديد عصر الاستشهاد اللغوي، "فلمّا انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء؛ لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها

---

[1] - تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص5- 6.

[2] - للاطلاع على الحجج التي اعتمد عليها تمام حسان للاستدلال على أن النحاة العرب القدامى تأثروا بالمنطق اليوناني ينظر: **المرجع نفسه**، ص16- 25. و**اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص31- 55.

[3] - تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص4.

برفض الجديد من الشواهد؛ وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص"[1].

وقد أدت هذه المعيارية إلى جمود وتحجر الدرس النحوي العربي بتعلقها بالقاعدة النحوية وإلزامها، ومن ثم، إبطال كل بحث لاحق لها يؤدي إلى تعديلها، فتوقف البحث في النحو، وبدأ المتأخرون من طلابه يدورون في حلقة مفرغة ليس لهم فيها نشاط إلا التعليق على أقوال المتقدمين[2].

3- اتجاه الدراسات اللغوية العربية إلى المبنى أساسا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء. والعامل الرئيس في توجيه هذه الدراسات هذه الوجهة هي ظروف نشأتها، فلمّا نشأت علاجا لظاهرة كان يُخشى منها على لغة القرآن الكريم، وهي ظاهرة اللّحن، أو الخطأ، ولمّا كانت تلك الأخطاء أخطاء في المبنى، كان من الضروري أن تتجه أعمال النحاة إلى دراسة المبنى[3].

4- اهتمام النحاة العرب القدامى بمكونات التركيب؛ أي بأجزائه التحليلية، أكثر من عنايتهم بالتركيب نفسه، وبتعبير آخر، لم تتعد دراسة النحاة إلى معنى الجملة، لا من الناحية الوظيفية العامة، كالإثبات، والنفي، والشرط، والتأكيد، والاستفهام، والتمني ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، والحالات التي تعدت فيها دراستهم إلى الجملة مست ناحية من نواحي الترابط بين أجزائها بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى، ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل تحت باب التعليق كما فعل تمام حسان[4].

كانت هذه أهم عيوب النحو العربي التي ذكرها عبد الرحمن أيوب وتمام حسان وهي في نظرهما كافية لتجديده. ورأينا أن هذه العيوب تكون كافية إذا ثبت حقيقة أن النحو العربي مشوب بها، وهذا ما سنبحث فيه، وسنكتفي هنا بالعيوب التي اتفق عليها عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، وهي:

---

[1] - **المرجع السابق**، ص4.

[2] - ينظر: تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، ص13- 14.

[3] - ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009، ص11- 12.

[4] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص15- 16.

1- تبرير تجديد النحو العربي بشكوى الناس منه:

مرّ بنا أن عبد الرحمن أيوب وتمام حسان ذهبا إلى أن شكوى الناس من النحو العربي تقتضي تجديده. وتبيّن من موقفهما من مستوى اللغة العربية في المدارس والجامعات أن غايتهما من تجديده هي تيسير تعليمه وتعلمه[1]. وهذه الغاية لا تبرّر في نظرنا، تجديد المنهج الذي قام عليه النحو العربي؛ وذلك لأن تجديد المنهج يخص النحو العلمي وليس النحو التعليمي، ولأن صعوبة تدريس النحو العربي، وضعف مستوى اللغة العربية في المدارس والجامعات يمكن أن يكون دليلا على عدم كفاية المقاربة المعتمدة في تعليم مادة النحو، إن على مستوى اختيار المادة التعليمية، أو على مستوى ترتيبها وعرضها على المتعلم، أو على مستوى ترسيخها، يقول عز الدين المجدوب: "إن الصعوبات الملاحظة في تدريس لسان ما يمكن أن تكون قرينة من القرائن أو مؤشرا خاما يشير إلى أن القواعد النحوية المعتمدة ليست لائقة ولا كافية بوصف ذلك اللسان ولكن هذه الصعوبات ليست دليلا علميا في حد ذاته على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد فإن أريد إثبات عدم ملاءمة تلك القواعد النحوية للخصائص الحقيقية لذلك اللسان الموصوف وجب إثبات ذلك بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة البشرية؛ أي جملة فرضيات متناسقة أو نظرية علمية (هي التي نسميها علم اللسانيات)"[2].

حاصل ما ننتهي إليه في هذه المسألة أن واقع تعليم مادة النحو العربي لا يمكن أن يُعتمد كدليل لإثبات قصوره؛ وذلك لأن تعليم النحو هو استثمار للمعرفة النحوية المستنبطة من النظرية النحوية، وقصور هذه النظرية، وعدم كفايتها تُثبته النظريات اللسانية، وليس نظرة الناس إلى واقع تعليمه في المدارس والجامعات.

2- تأثر النحاة القدامى بالأفكار الأجنبية:

تُعدّ هذه القضية من أهم القضايا التي شغلت بال كثير من الباحثين عربا ومستشرقين، وتُظهر مواقفهم أن بعضهم يرى أن النحاة العرب القدامى تأثروا بأفكار أجنبية، وبعضهم الآخر ينفي ذلك. والذين قالوا بوجود التأثر الأجنبي اختلفوا في مصدره فمنهم من ذهب إلى أن النحاة القدامى تأثروا باللغويين الهنود، ومنهم من يرى أنهم تأثروا

[1] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص د. تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص4.

[2] – عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة**، منشورات كلية الآداب، سوسة، ودار محمد على الحامي، تونس، ط1، 1998، ص15.

بالنحو السرياني، وذهب فريق إلى أنهم تأثروا بالمنطق اليوناني. وسنقتصر هنا على مناقشة رأي عبد الرحمن أيوب وتمام حسان.

2-1. تأثر النحاة القدامى بالتفكير اللغوي الهندي:

ذهب عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" إلى أن مظاهر تأثر النحاة العرب القدامى بالمنطق اليوناني تتجلى في كثير من المواضع، أهمها: تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتعريف هذه الأقسام استنادا إلى دلالتها، وتقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه، وقول النحاة بوجود العامل، والتقدير، والاستتار. وفي دراسته لـ"مصادر التفكير اللغوي عند العرب ومراحله"، خلص إلى أن النحاة القدامى أخذوا تفكيرهم اللغوي من مصدرين: الإغريق والهند، يقول: "لقد كان للعرب علاقاتهم التجارية، وبالتالي الثقافية، مع كل من الرومان ورثة الثقافة الإغريقية، والهند، وقد كان لكل من هاتين الدولتين ثقافة لغوية، ولها خصائص تميزها عن ثقافة الأخرى، أما التفكير الإغريقي اللغوي، فكان يتميز بالخصائص الآتية:

- أنه تفكير جدلي تأملي.
- أنه انعكاس لنظريات فلسفية، ومن ثم، دخلت إليه بعض الاعتبارات غير اللغوية.

أما تفكير الهند اللغوي، فنلاحظ عليه ما يأتي:

- شبه الظروف التي دعت إلى نشأة هذا التفكير، في كل من الهند القديمة والبلاد العربية ولقد كان الدين العامل الرئيسي في كلتا الحالتين.
- عناية الهنود بدراسة أصوات لغتهم ومخارجها.
- عدم اهتمامهم بالنظريات والتقسيمات العقلية .
- الاعتماد على أشكال الألفاظ وتصرفها، في مختلف مواقعها، وفي تقسيمها إلى أنواع"[1].

وذهب إلى أن سيبويه تأثر بالتفكير اللغوي الهندي، وأما النحاة المتأخرون فقد تأثروا بالتفكير اللغوي الإغريقي، واستدل لرأيه بدليلين: أولهما هو استحالة ظهور كتاب في النحو بهذا الشكل الذي ظهر به كتاب سيبويه في فترة زمنية وجيزة، يقول أيوب موضحا هذه المسلمة: "مثل هذا العمل الضخم الكامل الذي لم يسبقه سواه، لا يمكن أن يكون من نتاج البيئة العربية، وذلك لأن الكتاب الأول في كل علم من العلوم لابد أن يكون مجرد ملاحظات غير دقيقة وغير مقبولة، ولأن الفترة الزمنية التي يحتاجها نمو

[1] – عبد الرحمن أيوب، **التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله**، ص117.

الثقافة المحلية، حتى تنتج مثل هذا العمل، تكون أطول بكثير من الفترة التي تفصل بين أبي عمرو بن العلاء مثلا وسيبويه، أو بين مرحلة الجدل اللغوي، والتأليف العلمي الواسع، كذلك نجد لكتاب سيبويه منهجا علميا متميزا، لا يمكن أن تكون أسسه قد ظهرت فجأة وبلا مقدمات، وكل هذا يدفعنا إلى القول بأن سيبويه قد تعلم أصول هذا العلم من غير العرب، أو بالتحديد من الهنود الذين كانوا يعيشون بالبصرة، حيث عاش سيبويه نفسه"[1].

وبهذا اتفق أيوب مع مِركْس (A. Merx) في أن النظرية النحوية التي وضعها النحاة الأوائل، والتي ظهرت في كتاب سيبويه، لم تكن إبداعا خالصا من النحاة العرب وإنما هي تقليد لما صنعه غيرهم من العلماء، والذي اختلفا فيه أن أيوب يرى أن سيبويه تأثر بالتفكير اللغوي الهندي، وأما ماركس فيرى أن النحاة الأوائل، ومنهم سيبويه، قد تأثروا بمنطق أرسطو، ففي نظره، من العسير أن يهتدي هؤلاء النحاة في فترة زمنية وجيزة إلى ما اهتدوا إليه من النظرية النحوية في ظل غياب الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكَّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط نظرياتهم النحوية[2].

وأما الدليل الثاني فهو اختلاف منهج الكتاب عن منهج الكتب التي ظهرت بعده زد على ذلك تشابه دراسة سيبويه التي تضمنها الكتاب، وخاصة دراسته للأصوات بالدراسة اللغوية الهندية. وأما كتب النحاة الذين جاؤوا بعده فهي، في نظر أيوب، صورة واضحة للتفكير الإغريقي في اللغة والفلسفة، فكلها تبدأ بدراسة الكلمة وأنواعها، ثم تنتقل إلى الجملة، تماما كما يحدث في علم المنطق الذي يدرس الموجود وأنواعه، ثم ينتهي منه إلى القضايا، ومنهج أولئك النحاة يعتمد على التبويب المنطقي القائم أساسا على عنصر الدلالة، ويعتمد أيضا على التعريفات التي ابتدعها المناطقة[3]. ومجملا، قامت دراسة النحاة المتأخرين على أساس دلالي، ولجأت دائما للأخذ بالتعريفات المنطقية، وأما

[1] – **المرجع السابق**، ص121. وللإشارة، فإن أيوب يُقسّم مراحل تطور النحو العربي إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى أطلق عليها اسم مرحلة "الجدل اللغوي"، والمرحلة الثانية سماها "مرحلة سيبويه"، وأما المرحلة الثالثة فاصطلح عليها اسم "مرحلة النحاة المتأخرين". ينظر: عبد الرحمن أيوب، **المرجع نفسه**، ص117– 122.

[2] – ينظر: عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص85– 86. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص48.

[3] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله**، ص121– 122.

دراسة سيبويه فقد اعتمدت على الأشكال التركيبية للعبارة اللغوية، ولم تهتم بالتعريفات وسيبويه اهتم بدراسة الأصوات، وهو علم غير معروف عند الهنود[1].

واعتراضنا على الدليل الأول يكون من وجهين: أما الأول فيلخصه قول عبد الرحمن الحاج صالح في رده على مسلمة مركس: "ونلفت أنظار الباحثين إلى أننا لا ننكر أبدا أن التطور للعلوم ربما اقتضى زمانا مفرط الامتداد، إنما الذي نأباه أن يُلحق شيء بشيء وليس في الثاني ما في الأول من العلة، وهذا أبسط الاستدلال (قياس الشبه) ولا يُعدّ من أساليب البرهان الدقيقة. إن العلوم الإسلامية البحتة قد امتازت عن علوم الأوائل في سرعة اكتهالها، وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظاهرة. ففي أقل من قرن خرج إلى الوجود نحو تام التكوين سويُّ الخلق منسجم الأطراف، ونجده في كتاب سيبويه، فهل هذا خرق للعادة المألوفة؟ نجيب بأن هذا ليس خرقا للعادة التي معناها (سنة الكون) إنما هو خروج عن العادة المألوفة عند بعض الناس... تلك هي ثورة الإسلام، فهل من منكر للسرعة التي اتصفت بها نشأة العاهلية الإسلامية؟ وما ظاهرة نشأة النحو العربي إلا جزء لا يتجزأ من تلك الحادثة العظيمة، ولا يُفسر نشوء هذا إلا بتفسير ذلك فهما أمران متلازمان"[2].

وأما الوجه الثاني فمفاده أن النحو العربي لم يُوضع دفعة واحدة، وظهور كتاب سيبويه بهذا الشكل المتكامل هو نتيجة لمحاولات سابقة في التأليف النحوي. والذي يُفسر ظهور هذه المحاولات مبكرا هو الداعي إلى نشأة النحو العربي، ونعني هنا على وجه الخصوص الحفاظ على لغة الكريم؛ حيث عجّل هذا العامل بتقعيد اللغة العربية، وكشف أسرارها، وعجّل بالتالي بظهور هذه القواعد في مؤلفات خاصة.

وأما الدليل الثاني الذي استدل به أيوب فقد تكفل بالرّد عليه أحمد مختار عمر وأثبت عدم صحة ما ذهب إليه من وجهين: مفاد الأول أن رأي أيوب مبني على وجود مدرسة نحوية هندية واحدة، أو اتجاه هندي واحد، وهذا خلاف الواقع؛ ذلك أن المدارس

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص135.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص49.

النحوية الهندية متعددة، ومناهجها مختلفة[1]. وقد أحصى أحمد مختار عمر نحو عشر مدارس في الفترة التي سبقت أو عاصرت نشأة الدراسة اللغوية عند العرب[2].

وأما الثاني فمفاده أن مميزات الدراسة النحوية الهندية التي ذكرها أيوب هي خصائص المدرسة البانينية التي كانت لها الشهرة على سائر المدارس الهندية، والمقارنة بين كتاب باننني نفسه وكتاب سيبويه تُثبت أنه ليس هناك وجه شبه بين منهج هذه المدرسة ومنهج سيبويه[3].

ويبدو أن أيوب لم يقتنع برأي أحمد مختار عمر، وبقي متمسكا برأيه في تأثر سيبويه بالفكر اللغوي الهندي، ولتدعيمه أكثر رد على أحمد مختار عمر في مقال آخر بعنوان: "التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله"، وتوسع في الأدلة التي قدمها لإثبات رأيه، خاصة دليل المشابهة بين الدراسات اللغوية الهندية والدراسات اللغوية العربية الممثّلة في كتاب سيبويه، فهذا الدليل هو، في نظر أيوب، أقوى الأدلة على إثبات أو نفي وجود التأثير، يقول: "من المفروض أن تعتمد الدراسات الثقافية المقارنة، على وجود مادة متشابهة بين الاتجاهات التي تُعقد بينها المقارنات، وبدون وجود هذه المادة فستظل الآراء التي تصدر عن هذه المقارنات مجرد احتمال"[4]. وقال في موضع آخر: "وحتى نكشف عن أي الفكرين الهندي أو الإغريقي، قد أثر في الدراسات اللغوية العربية كان علينا بالضرورة الرجوع إلى انجازات العرب والهنود لنرى مدى الشبه بينهما"[5]. وبعد تتبعه لعمل الهنود في الأصوات، والصرف، والنحو، ومقارنته بعمل سيبويه، خلص إلى وجود شبه بينهما، وأكد في الأخير أن "طريقة سيبويه هي التي يمكن أن ينطبق عليها الوصف الذي ذكره جميع من عرفوا خصائص التفكير اللغوي الهندي"[6].

---

[1] – ينظر: أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند الهنود دائرة مع اللغويين العرب**، دار الثقافة، بيروت، دط، 1972 ص154. و**البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، 1988، ص347.

[2] – ينظر: أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند الهنود دائرة مع اللغويين العرب**، ص73– 92.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص154– 156. و**البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ص347– 348.

[4] – عبد الرحمن أيوب، **التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت العدد 4، المجلد 1، 1981، ص204.

[5] – **المرجع نفسه**، ص208.

[6] – **المرجع نفسه**، ص215.

والغريب في ردّ أيوب على اعتراضات أحمد مختار عمر أنه اعتمد على دليلٍ (المشابهة) هو من أهم الأدلة التي رفضها أحمد مختار عمر، يقول موضحا سبب رفضه له: "لا يصح حين يجد الباحث تشابها بين علمين أن يعول على مجرد السبق الزمني ويتخذه دليلا على تأثير السابق في اللاحق. فالعقل البشري هو العقل البشري في أي بقعة من أنحاء العالم. وما يهتدي إليه المرء في بلد قد يهتدي إليه آخر في بلد آخر دون أن يطلع على ما انتهى إليه غيره. وقد يتشابه العملان أو يتطابقان ويظل كل منهما أصلا في ذاته"[1].

ومهما تكن الأدلة التي احتج بها كل فريق في هذه القضية، فإن ما يهمنا أن رأي عبد الرحمن أيوب مبني على احتمال وجود علاقة بين التفكير اللغوي العربي الممثّل في تفكير سيبويه والتفكير اللغوي الهندي[2]، وهذا الرأي يبقى مجرد احتمال في ظل غياب أدلة حقيقية تُثبت تأثر سيبويه أو غيره من النحاة العرب الأوائل بالتفكير اللغوي الهندي أو تنفي ذلك.

2-2. تأثر النحاة القدامى بالمنطق اليوناني:

تُعتبر مقولة "تأثر النحاة العرب بالمنطق اليوناني" من أهم المقولات التي ركّز عليها الوصفيون العرب في نقدهم للنحو العربي. وقبل أن نعرض رأي عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في هذا الموضوع، نشير إلى أن أول من زعم بوجود تأثير يوناني في النحو العربي في ابتداء نشأته هو المستشرق أنياس جويدي (I. Guidi)[3]، ومن أوائل الباحثين العرب الذين تبنوا هذا الرأي أحمد أمين[4]، ثم أحمد مدكور، ومهدي المخزومي، وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وغيرهم، وهم كثر.

---

[1] – أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ص341.

[2] – يقول عبد الرحمن أيوب في مقاله "**التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله**": "بهذا العنوان نشرت لي مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقالا سنة 1968، تحدثت فيه عن العلاقة المحتملة بين التفكير اللغوي العربي والهندي..." ص199.

[3] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص44. عبد القادر المهيري **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص58.

[4] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص46.

أشرنا فيما سبق إلى أن عبد الرحمن أيوب يرى أن سيبويه تأثر بالفكر اللغوي الهندي[1]، وأما النحاة المتأخرون فقد تأثروا بالمنطق اليوناني، واستدل على تأثر النحاة المتأخرين بالمنطق اليوناني بتقسيمهم للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتعريف هذه الأقسام بالاعتماد على دلالتها، وتقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه، وقولهم بنظرية العامل واعتمادهم على التقدير والاستتار.

وأما تمام حسان فقد ذهب في أعماله الأولى إلى أن النحاة العرب تأثروا بالمنطق اليوناني، ولخص مظاهره في ظاهرتين: احداهما تخص اعتمادهم على المقولات المنطقية كالجوهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعلية والقابلية. والأخرى تتعلق باعتمادهم على القياس والتعليل[2]. وفي أعماله المتأخرة تراجع عن العديد من هذه الآراء؛ حيث أكد في كتابه "الأصول" أن النحو العربي لم يعرف المؤثرات اليونانية إلا بعد القرن الثاني الهجري؛ أي فيما بعد المأمون، وحصر مظاهره في:

- اعتماد بعض النحاة على حدود صورية تقوم على تعريف النوع بالجنس والفصل على نحو ما يفرض المنطق الصوري من شروط لبناء التعريفات.
- اعتماد بعض النحاة على القسمة العقلية في عرضهم لمسائل النحو.
- استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل وفي التقسيمات.
- اشتمال تعليقات الشراح وأصحاب الحواشي على عبارات المتون والشروح على إشارات إلى الأقيسة المنطقية بأشكالها المحددة وأسمائها التي تُعرف بها في متون المنطق[3].

ولم يكن تمام حسان الوحيد الذي نفى تأثر النحاة العرب الأوائل بالمنطق اليوناني وإنما أغلب اللغويين العرب الذين بحثوا في هذا الموضوع ذهبوا المذهب نفسه، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إن النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو

---

[1] – تجدر الإشارة هنا إلى أن عبد الرحمن أيوب يرى أن سيبويه تأثر أيضا بالفكر اللغوي اليوناني، يقول في هذا الشأن: "أما الفكر اليوناني اللغوي، فليس ثمة من شك في أنه قد وصل إلى العرب منه رذاذ متناثر حتى قبل الإسلام ...ويفسر هذا ما نجد عند سيبويه من لمسات من الفكر الإغريقي، بل ومن جدليات تشبه جدليات السفسطائيين". عبد الرحمن أيوب، **التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله**، ص207.

[2] – ينظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص17– 25. و**اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص31– 55.

[3] – ينظر: تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص52– 53.

لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي، فإنه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية"[1]. ويقول عبد القادر المهيري بعد مناقشته لمزاعم مركس بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني: "ليس لدينا –في الحالة الراهنة– أية وثيقة تثبت ذلك إثباتا علميا والآراء التي أُبديت في هذا الموضوع لا نظنها تتجاوز التخمين والافتراض"[2]. ويرى عبده الراجحي أن "الذي تشير إليه الروايات التاريخية لا يؤكد وجود شيء محدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبويه ومن عاصرهما من أوائل النحاة"[3]، و"أن التاريخ لا يقدم شيئا ماديا مؤكدا عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالا مباشرا"[4].

وكما أجمع هؤلاء على أن النحاة الأوائل لم يتأثروا بالمنطق، أجمعوا أيضا على أن دخول التفكير المنطقي إلى الدرس النحوي العربي كان ابتداء من القرن الثالث الهجري، يقول عبد القادر المهيري: "إنْ وجد المنطق إلى النحو سبيلا بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته، وإنما ابتداء من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة"[5]. ويقول عبده الراجحي: "وإذا كان التاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج، فإنه يؤكد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث"[6]. ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن "أول تأثير نلمسه هو في زمان المبرد وتلاميذه، وخاصة ابن كيسان، وابن السراج في نهاية القرن الثالث الهجري"[7].

وحصر الحاج صالح مظاهر تأثر النحاة القدامى بالمنطق اليوناني في اعتمادهم على التحديد بالجنس والفصل، يقول عن منهج ابن السراج: "لقد تأثر النحو بالمنطق اليوناني في عهد ازدهار الفلسفة في بغداد، ويتراءى ذلك بوضوح في كثرة استعمال ابن السراج للتحديد بالجنس والفصل (definitio per genus et differentia specifica) الذي وضعه أرسطو. وكذلك كثرة ما جاء في كتابه "أصول النحو" من التصنيف للمقولات

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج1، ص63.

[2] – عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص91.

[3] – عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص64.

[4] – **المرجع نفسه**، ص62.

[5] – عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص92.

[6] – عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص65.

[7] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص42.

النحوية على شكل القسمة الفلسفية. وهذا لا سبيل إلى وجوده في نحو الخليل وسيبويه وستغزو هاتان الطريقتان التحليليتان كل النحو العربي بعد ابن جني، وخاصة المتأخرين من النحاة"[1].

يتضح من الأقوال التي أثبتناها هنا أن عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وعبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر المهيري، وعبده الراجحي، كلهم اتفقوا على أن النحاة المتأخرين تأثروا بالمنطق اليوناني، واختلفوا في مظاهر التأثر؛ حيث ذكر منها أيوب التقسيم الثلاثي للكلم، وتعريف هذه الأقسام تعريفا دلاليا، وتقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه، وذكر تمام حسان التعريف بالجنس والفصل، وعرض مسائل النحو وفق القسمة العقلية، واستعمال مصطلحات المنطق، واعتماد بعض الشراح على الأقيسة المنطقية وأشار عبد الرحمن الحاج صالح إلى التحديد بالجنس والفصل، وتصنيف المقولات النحوية على شكل القسمة المنطقية.

ومن هنا نستنتج أن التفكير المنطقي ظاهرة طارئة على النحو العربي. وإذا علمنا أن الوصفيين الغربيين تأثروا في تحليلهم لبنية اللغة بالمنطق اليوناني[2]، وتأثروا أيضا بأفكار أخرى فلسفية، كالفكرة التي تقول بأن التفكير العلمي يقف عند وصف الظواهر موضوع الدراسة، ولا يتعدى ذلك إلى تفسيرها[3]، يصبح الحديث عن تأثر النحاة العرب القدامى بالمنطق اليوناني، أو بأفكار أجنبية عن دراسة اللغة، وتوظيف هذه القضية لإثبات قصور منهجهم لا معنى له.

---

[1] – **المرجع السابق**، ج 1، ص243– 244.

[2] – يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن اللسانيات الوصفية البنيوية تنزع منزع الفلسفة الأرسطوطالسية دون شعور من أصحابها، يقول موضحا ذلك: "يدعي الوصفيون البنويون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر عن العناصر الأخرى. فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي محض (Oppositional system). وهذا يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجًا في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة (Features)، وكل فئة تندرج في فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها بميزات أخرى، وهكذا حتى نصل إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها...ولكونهم يقصرون البنية على النظام الاندراجي الانتمائي فإنهم لا يحددون هوية العناصر إلا بانتمائها إلى فئة معينة، وبالتالي يكون التحديد عندهم بالجنس والفصل فقط كما هو عند أرسطو تمامًا". **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 2، ص33– 34.

[3] – سنرى في المبحث الثاني من هذا الفصل أن أصل مقولة "الوصف" تعود إلى تفكير فلسفي بدأ مع أرسطو، ثم الفيلسوف فرانسيس بيكون، وجسدها الفيلسوف أوغست كونت.

وقبل أن ننتقل إلى مقولة المعيارية، لابأس أن نعرض موقف تمام حسان من القياس والتعليل، وسنناقش آراءه الأخرى، وآراء أيوب في المباحث اللاحقة.

مرّ بنا أن تمام حسان كان يعتبر القياس والتعليل من مظاهر تأثر النحاة العرب القدامى بالمنطق اليوناني، ولكنه عدل عن هذا الرأي، وذهب إلى أنهما من مظاهر التفكير العلمي لدى النحاة العرب القدامى. وهذا التفكير ليس تفكير الفلاسفة اليونانيين، وإنما هو تفكير منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم[1].

ولتوضيح موقفه من القياس، قسّمه إلى نوعين: قياس استعمالي، وقياس نحوي الأول هو انتحاء كلام العرب، وهو بهذا ليس نحوا، وإنما هو تطبيق للنحو، وأما الثاني فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وهو النحو كما يراه النحاة العرب[2].

وعلى أساس هذا التقسيم فرّق بين القياس النحوي والقياس الأرسطي، فالأول يقوم على حمل غير المنقول على المنقول لعلة جامعة بينهما، وأما الثاني فيقوم على ربط القضايا للوصول إلى نتيجة ما؛ أي قالبه المقدمتان والنتيجة[3]، وبتعبير عبد الرحمن الحاج صالح، القياس النحوي هو من قبيل التفريع من الأصل، والقياس الأرسطي هو من قبيل الاستدلال الاندراجي، والأول ميدانه بناء كلمة، أو كلام، باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات، واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر اللغوي، وهذا التفريع لا يجوز إلا إذا اطرد الباب، وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر، وأما الثاني فميدانه البرهنة على صحة القضايا عن طريق الاستدلال الاندراجي، كأن نبرهن على صحة قولنا سقراط مائت، بإدراجه في فئة الناس، وإدراج الناس في فئة المائتين[4].

والقياس النحوي هو، في نظر تمام حسان، الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية الذي يجبر النقص في الاستقراء، وبعبارة أوضح، هو وسيلة لجأ إليها النحاة العرب لاستكمال

---

[1] – ينظر: تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص49.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص151– 154.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص49.

[4] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص323– 324.

أدلة النحو[1]، فالمعروف أنهم استقرؤوا النصوص التي وصلت إليهم، واستغنوا بها عن غيرها مما لم يصل إليهم، فكان استقراؤهم ناقصا، وبواسطة القياس حققوا الشمول.

وأما التعليل فقد اعتبره تمام حسان من نتائج قواعد التوجيه؛ أي "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تُستعمل لاستنباط الحكم"[2]. وهذه الإجراءات أخذها النحاة عن المتكلمين والفقهاء، والأخذ عن هؤلاء "ليس أخذا عن اليونان بالضرورة حتى ولو نسبناه إلى المتقدمين؛ لأن المتكلمين والفقهاء حتى ولو صح أخذهم عن اليونان فإن أخذهم كان تأثرا ولم يكن نقلا. فإذا تأثر النحوي بمتأثر باليونان فسوف يكون الواصل إلى النحوي أثرا إسلاميا في طابعه مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامي"[3].

وضمن هذه الرؤية، قسّم العلة النحوية إلى نوعين: علة صورية، وهي تركة عصر النشأة الأولى، وتظهر في قول النحاة: العرب تقول كذا، وهكذا قالت العرب، والشاهد قوله كذا. وعلة غائية، وهي نتاج تحوّل النحو العربي من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي[4].

3- النحو العربي والتفكير المعياري:

تُعدّ مقولة المعيارية من أهم المقولات التي اعتمد عليها عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في نقدهما للنحو العربي. والمتأمل في أقوالهما يفهم أن التفكير المعياري نقيض للتفكير الوصفي، يقول أيوب موضحا تصوره للمعيارية: "وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا النوع من التفكير الذي يسميه الغربيون (apriori) لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث"[5]. ويتضح جمع أيوب بين المعيارية والوصفية في حصره لأنواع

---

[1] – ينظر: تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص 155. وللإشارة، فإن تمام حسان يرى أن الاستقراء الناقص خاصية من خصائص العلم المضبوط، ويرى أن النحو العربي يتسم بسمات العلم المضبوط ينظر: **المرجع نفسه**، ص15– 20، وص57– 60.

[2] – **المرجع نفسه**، ص189– 190.

[3] – **المرجع نفسه**، ص166.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص168.

[5] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص د.

الدراسات اللغوية في نوعين: دراسة وصفية، هدفها وصف الظواهر اللغوية كما هي دون التدخل فيها، ودراسة معيارية، ترمي إلى ضبط قواعد اللغة، قصد تعليمها لمن يريد معرفة هذا المستوى الخاص من النشاط اللغوي[1].

وأما تمام حسان فقد جعل هذه الثنائية (المعيارية والوصفية) عنوانا لأحد كتبه وأقواله في هذا الكتاب، وغيره، تبيّن أنه يقابل بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي ويتراءى ذلك بوضوح في قوله: "يمكن إذا أن نفرق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية: أحدهما هذا الذي يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف ويجعل نواحي الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها...وأما النوع الثاني من الدراسات اللغوية، فهو ذلك الذي يغلب القاعدة على النص، فيجعلها قانونا حتميا يجب احترامه وطاعته، حتى على هؤلاء الذين نشأوا في حجر اللغة، وشبوا على استعمالها"[2].

وذهب إلى أن النوع الأول تُمثّله الدراسات اللغوية الحديثة التي تجعل اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم المناهج التي تضمن الموضوعية التامة في الوصف، ويُمثّله أيضا منهج النحاة العرب الأوائل، وأما النوع الثاني فيُمثّله النحو التعليمي، كنحو ابن هشام، ونحو ابن مالك[3]. وموقفنا من هذه الآراء نلخصه فيما يأتي:

– أولا: المعيارية لا تقابل الوصفية وليست نقيضا لها، والمقابلة التي عقدها عبد الرحمن أيوب وتمام حسان بينهما اعترض عليها العديد من الباحثين العرب، منهم: فاطمة الهاشمي بكوش في قولها: "ونحن نكرر هنا، اعتراضنا على التقابل بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي، لما فيه من افتراض لتنافر المنهجين، ونؤكد قولنا إن مقولتي الوصف والمعيار لا تقفان على طرفي نقيض، ولا تنتميان إلى الحيز التصوري نفسه"[4]. وحلمي خليل في قوله: "إن دعاة الوصفية لم يفطنوا إلى موقفين مختلفين لا تناقض بينهما، هما الوصفية من ناحية، والمعيارية من ناحية أخرى، فالوصفية لا تعني بالضرورة الهجوم على المعيارية ورفضها"[5]. وعز الدين المجدوب في قوله: "إن مفهوم المعيارية عند تمام

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **أصوات اللغة**، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط1، 1963، ص13– 14.

[2] – تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص25.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص4، وص22، وص26. و**اللغة العربية معناها ومبناها**، ص13.

[4] – فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي**، ص96.

[5] – حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص218.

حسان ينضوي ضمن ثنائية غير محكمة البناء، وإن مفهوم الوصفية الذي وضع ليكون مقابلا له لم يكن ضديدا تاما له فالوصفية ليست نقيضا للمعيارية، وإنما هي نقيض للتأمل الفلسفي العقيم...يدل على ذلك أيضا أن الدواعي المعيارية التي أوجدت النحو العربي لتمكين المتكلمين من أداة تعصمهم من اللحن في النص القرآني لم تمنع النحاة العرب من الوصف على الأقل في الفترة الأولى من نشأته ممثّلة في كتاب سيبويه كما يقر بذلك تمام حسان"[1]. وحافظ إسماعيلي علوي في قوله: "ويُظهر عرضنا لجوانب من نقد الوصفيين للتراث النحوي العربي، أن هذا التراث، في نظرهم، قائم في أساسه على المعيارية، وهي نقيض الوصفية، ولكن ما لا نعرف له جوابا هو: على أي أساس يجمع الوصفيون بين معيارية النحو العربي والوصفية؟"[2]. وعطا محمد موسى في قوله "هذه المقولات حول المعيارية والوصفية تركت بصمات واضحة في درس النحو العربي الحديث، وثارت حولها عجاجات من الجدل مع أن كلا منهما يُعتّد ذا فلسفة مختلفة"[3].

وإذا اعتبرنا، كما اعتبر عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، مقولة الوصفية مقابلا للمعيارية، واعتبرناها، كما تعتبرها اللسانيات الغربية، مقابلا لمقولة التاريخية[4]، ففي هذه الحالة نكون أمام مقابلين للوصفية: المعيارية من جهة، والتاريخية من جهة أخرى، تقول فاطمة الهاشمي بكوش في هذه المسألة: "إن نقل ثنائية (الوصفية/المعيارية) من أصلها الأنجلو- أمريكي، وهو الأصل الذي صاغها، أساسا، من ثنائية دي سوسير (السنكرونية/ الدايكرونية) إلى اللسانيات العربية جعل مقولة الوصف ذات مقابلين: (المعيارية) مقابلا أولا، و(التاريخية) مقابلا ثانيا، أي أن الخطاب اللساني العربي قدم، في وقت واحد ثنائيتين منهجيتين لا ثنائية واحدة (الوصفية/المعيارية)، و(الوصفية/التاريخية)، ومقولة

---

[1] – عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة**، ص46.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص252.

[3] – عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص201.

[4] – يرى عبده الراجحي أن استعمال المصطلح "الوصفي" في الدرس اللغوي الحديث إنما كان نتيجة للمنهج "التاريخي" الذي وجه أعمال اللغويين الأوروبيين في القرن التاسع عشر. ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث دراسة في المنهج**، ص23. ويرى هلبش أن علم اللغة التزامني (الوصفي) يقابله عند دي سوسير علم اللغة التعاقبي (التاريخي)، يقول: "نجم عن فكرة النظام في اللغة بالنسبة لدي سوسير ضرورة التمييز بين علم اللغة التزامني (الوصفي) وعلم اللغة التعاقبي (التاريخي)...ويتعارض علم اللغة التزامني (الوصفي) مع علم اللغة التعاقبي (التاريخي) لدى دي سوسير تعارضا كليا". جرهارد هلبش، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ص70.

الوصف، هنا، تقابل المعيار والتأريخ"[1]. وهذا غير مقبول في البحث العلمي، فإما أن تقابل الوصفية التاريخية، وإما أن تقابل المعيارية.

إن الغموض الذي يكتنف موقف الوصفيين العرب من المعيارية والوصفية لا يتعلق فقط بالجمع بينهما، وجعل المعيارية نقيضا للوصفية، وإنما يتعدى ذلك إلى موقفهم من منهج النحاة العرب، فمن جهة يذهبون إلى أن منهج النحاة الأوائل كان منهجا وصفيا، ومن جهة أخرى، يؤكدون أن منهج النحاة المتأخرين معياري، والسؤال الذي يُطرح هنا هو: كيف تكون المعيارية طارئة على منهج النحاة المتأخرين وفي الوقت نفسه هي ظاهرة عامة في النحو العربي؟ وكيف نربط بين قول تمام حسان "إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاّحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى، أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا"[2]. وقوله: "فلمّا عرف الموالي أن النحو طريق إلى تعلم اللغة العربية، ومن ثم طريق إلى منحهم مستوى الزمالة والمشاركة في قضايا المجتمع الأموي، سارعوا إلى تعلمه فكان على النحو أن ينقلب بعد نشأته مباشرة من الطابع العلمي الاستقرائي الذي يقوم على طلب القاعدة من خلال المسموع عن العرب إلى الطابع الاستنباطي الذي يَحكم على صواب الأمثلة من خلال القاعدة"[3]. وبتعبير آخر، إذا كانت الغاية من وضع النحو العربي فرضت عليه أن يكون معياريا، فكيف نفسر تحوله من الطابع العلمي (الوصفي) إلى الطابع التعليمي (المعياري) ونشأته كانت منذ البداية تعليمية؛ أي معيارية؟

إن ما يُفسر اضطراب تمام حسان وغيره من الوصفيين العرب في هذه القضية هو إصرارهم على إثبات صفة المعيارية للنحو العربي، ولمّا وجدوا منهج النحاة الأوائل في جمع اللغة وتقعيدها منهجا وصفيا، تتبعوا منهجهم في تأليف الكتب، وطريقة عرضهم لقواعد اللغة العربية، فحكموا على النحو العربي منهجا ومؤلفات بالمعيارية، ولم ينتبهوا إلى أن منهج النحاة في دراسة اللغة العربية لا يظهر في مؤلفاتهم، أو في طريقة عرض قواعد اللغة، وإنما يظهر في الأسس والإجراءات التي اعتمدوا عليها لاستنباط هذه

---

[1] – فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي**، ص93.

[2] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص13.

[3] – تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ج 1، ص437– 438.

القواعد، وهي أدلة النحو العربي، أو أصوله التي وضعها النحاة الأوائل، وسار عليها الذي جاؤوا بعدهم، وتمام حسان يعترف بأن هذه الأسس والإجراءات من صميم المنهج الوصفي، ويعترف أيضا بأن النحو العربي تحول في مرحلة من مراحل تطوره من الطابع العلمي الوصفي إلى الطابع التعليمي المعياري، وأن المعيارية تظهر خاصة في كتب النحاة المتأخرين، ككتب ابن هشام، وابن مالك[1].

وإذا كان النحاة العرب القدامى اهتموا بتمييز الصيغ والعبارات الصحيحة من الخاطئة، وعلّموا قواعد اللغة العربية كمعايير يجب التقيد بها، فهم معذورون في ذلك "إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة العربية، ومهتمون بتخليص اللغة من الشوائب والشواذ قصدا إلى المحافظة عليها وصيانتها من التحريف واللّحن"[2]. وتمام حسان يعلم ذلك، بل يؤكد أن المعيارية تؤدي أجل الأدوار في اكساب الطفل اللغة[3].

– ثانيا: بالغ الوصفيون العرب حينما اعتبروا المنهج الوصفي المنهج الوحيد الذي يدرس اللغة دراسة علمية، وأنه لا ينظر إلى قواعد اللغة باعتبارها معايير يجب اتباعها. وقد يُفهم من هذه المواقف أن قواعد اللغة يمكن أن تُهدر في البحث اللغوي، أو يمكن ألا تُحترم، وهذا مما لا يقبله عاقل، يقول عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الشأن: "إن معيار اللغة ظاهرة من الظواهر، وهي تخص سلوك الناطق بها فلا يمكن أن تُهدر بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ تحكم محض. فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابها كلهم إن الخطأ والصواب اللغوي سيان، وأية لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضًا في عبارة معينة فلا يقوِّمه أحد من أصحابها؟ وأية لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللغة، وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون، ونترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط؟"[4].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ج 1، ص437– 438. **واللغة بين المعيارية والوصفية**، ص4، وص22، وص28. **واللغة العربية معناها ومبناها**، ص13. **والأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص27– 28، وص166– 168.

[2] – كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986، ص50.

[3] – ينظر: تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، ص13.

[4] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 2، ص27.

– ثالثا: بالغ الوصفيون العرب في نقد النحاة، ووصل بهم الأمر إلى أن ينسبوا إليهم وضع القواعد، وفرضها على المتكلمين، والحكم على كلامهم بما يعجبهم[1]. والواقع أن النحاة العرب القدامى لم يحكموا على المعطيات اللغوية إلا بما فيها، لا بما يعجبهم فيها، أو يعجب فئة قليلة جدا منهم، وقولهم: هذا جيِّد وذاك رديء، وهذا كثير وذاك قليل ونادر وشاذ، يُعبّر عن موقف عامة العرب الموثوق بفصاحتهم، وبتعبير آخر، المعيار اللغوي بالنسبة للعربية هو عند النحاة مجموع الأنماط اللغوية والأساليب الكلامية التي كان يستعملها عامة العرب الذين وصفوا بالفصاحة[2].

4– منهج النحاة الأوائل في جمع اللغة:

ذهب عبد الرحمن أيوب وتمام حسان إلى أن النحاة العرب الأوائل وقعوا في كثير من الأخطاء أثناء جمع اللغة العربية وتقعيدها، منها ما يتعلق بالخلط بين القبائل وعدم التمييز بين اللهجات[3]، ومنها ما يتعلق بالفترة الزمانية التي مستها الدراسة؛ حيث شملت مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية (ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب) وهي حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها، وأخطاء أخرى في السماع والقياس[4].

وكل هذه الأخطاء لها ما يبررها، وهي، في نظرنا، المحافظة على لغة القرآن الكريم، فهذه الغاية هي التي فرضت على النحاة الأوائل انتقاء اللغة العربية الفصيحة فقط ولتحقيق ذلك وضعوا قيودا على المستوى اللغوي الذي يُختار منه المسموع، والقبائل

---

[1] – تظهر هذه المبالغة في قول تمام حسان: "فلمّا انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة...وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص". **اللغة بين المعيارية والوصفية** ص4. وقول كمال بشر: "والاتجاه المعياري هو الاتجاه السائد في النحو العربي، والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تُمثّلها العبارة الآتية: اللغة هي ما يجب أن يتكلمه الناس، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل". **دراسات في علم اللغة**، ص50.

[2] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 2، ص30.

[3] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص هـ.

[4] – ينظر: تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص22– 27. و**اللغة العربية معناها ومبناها**، ص14 و**الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص71– 104. و**اجتهادات لغوية**، ص16– 44. و**مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص439– 449.

العربية التي يُحتج بلغتها، والفترة الزمانية التي يجوز الاحتجاج بلغتها، يقول تمام حسان معلقا على اختيار النحاة الأوائل للغة الأدبية دون سواها: "ثم عرفنا أن النحاة العرب قد اختاروا هذه اللغة الأدبية دون سواها ليستخرجوا منها النحو. فماذا عسى أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملابسات؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقا منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوا من ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية؟ إن النحاة العرب لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة (مهمة إنشاء النحو) إلا لخدمة القرآن...والقرآن نص أُنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يود المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التي أُنزل بها"[1]. ويضاف إلى هذا أن المنهج الوصفي لم يكن معروفا عند النحاة العرب القدامى بهذا الشكل الذي عُرفه به في العصر الحديث[2].

ولولا هذه القيود لما تمكن النحاة الأوائل من ضبط قواعد اللغة العربية ضبطا دقيقا، إذ لمّا توسع الكوفيون والنحاة الذين جاؤوا بعدهم في السماع والقياس، أدخلوا كثيرا من القواعد الفرعية على القواعد الكلية، فتعددت الآراء في كثير من المسائل النحوية.

ويمكن، في ختام هذا المبحث، أن نجمل أهم النتائج التي خلصنا إليها فيما يأتي:

– ركّز عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في نقدهما للنحو العربي على جوانب محددة كتأثر النحاة بالتفكير المنطقي، والتفكير المعياري، واعتمادهم على التعليل، وهذه الجوانب هي نفسها التي اعتمد عليها أغلب الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي، يقول حافظ إسماعيلي علوي: "وسيرا على نهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي وجد الوصفيون العرب ما صح من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضا على التراث النحوي العربي، كما صح عند الكثير منهم أن هذا التراث تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوروبي القديم. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهة، فكان منطلق كل دراساتهم"[3].

---

[1]– تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص97.

[2] – ينظر، تمام حسان، **المرجع نفسه**، ص97.

[3] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص226.

وما لم ينتبه إليه عبد الرحمن أيوب وتمام حسان أن بعض الوصفيين الغربيين ومنهم دي سوسير، انتقدوا الدراسات اللغوية القديمة؛ لأن موضوعها لم يكن اللغة في ذاتها ولذاتها، ومنهجها لم يكن وصفيا، وغاياتها لم تكن دراسة اللغة. والفرق شاسع بين من يبحث عن منهج جديد لدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وبين من يبحث عن منهج لتجديد النحو وتيسير تعليمه وتعلمه. وهذه الغاية التي سعى عبد الرحمن أيوب وتمام حسان إلى تحقيقها كانت غاية دعاة التيسير، كإبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي وشوقي ضيف، وكلهم لم يحققوا غايتهم؛ لأن منطلقاتهم كانت خاطئة.

– لم يُثبت عبد الرحمن أيوب تأثر سيبويه بالتفكير اللغوي الهندي، وتأكيده بأن النحاة المتأخرين هم الذين تأثروا بالمنطق اليوناني، وكذا تأكيد تمام حسان بأن دخول المنطق اليوناني إلى النحو العربي كان بداية من القرن الثالث من الهجرة، يدل على أن هذا المنطق طارئ على تفكير النحاة العرب القدامى.

– المعيارية التي تحدث عنها عبد الرحمن أيوب وتمام حسان هي أيضا طارئة على النحو العربي، وتظهر في كتب النحاة المتأخرين، وهي كتب يغلب عليها الطابع التعليمي.

– القياس النحوي وما يرتبط به من تعليل يختلف اختلافا جوهريا عن القياس المنطقي وهو؛ أي القياس النحوي، مظهر من مظاهر التفكير العلمي في النحو العربي.

– القيود التي وضعها النحاة الأوائل على السماع يبررها سعيهم إلى ضبط قواعد اللغة العربية ضبطا دقيقا.

1–2. الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربة الوصفيين العرب:

بعد أن اقتنع عبد الرحمن أيوب وتمام حسان بضرورة تجديد النحو العربي، اختلفا في المبادئ التي يتم على أساسها التجديد؛ حيث اعتمد عبد الرحمن أيوب على مبادئ مدرسة التحليل الشكلي التي أسسها بلومفيلد وطورها هاريس، وأما تمام حسان فاعتمد على مبادئ مدرسة فيرث[1].

[1] – أوفدت وزارة المعارف المصرية بعثة في سنة 1946 إلى إنجلترا لدراسة علم اللغة، وكان عضواها عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، وكلاهما حصلا على الماجستير من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن سنة 1949 والدكتوراه سنة 1952. ينظر: عبد الرحمن حسن العرف، **تمام حسان رائدا لغويا**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002 ص 13– 14. و**اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر**، ص 64– 67.

1-2-1. إطار التجديد عند عبد الرحمن أيوب:

صرح عبد الرحمن أيوب بأن مقصوده من تجديد النحو العربي هو تجديده وفق مبادئ مدرسة التحليل الشكلي، أو المدرسة البنائية. وبعد أن صرح بذلك، لم يخص هذه المدرسة بمؤلف أو مبحث في كتاب للتعريف بها، واكتفى بقوله: "وازدهرت اليوم مدرسة تُسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية (School of formel analysis) وتنوعت نظرياتها وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية"[1]. وقوله في هامش إحدى صفحات كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي": "لسنا في حاجة هنا إلى شرح الطريقة اللغوية التحليلية، ونحيل القارئ على كتاب هام للأستاذ زيليج هارس باسم: Zellig Harris, Methods in Structural Linguistics"[2]. وفي أعماله الأخرى التي لا تُمثّل مشروعه التجديدي كان أيوب يشير إلى مبادئ هذه المدرسة في المواضع التي تستدعي ذلك.

واكتفى عبد الرحمن أيوب في تقديم المنهج الوصفي الذي قامت عليه مدرسة التحليل الشكلي، ودافعت عنه، بقوله: ""وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها"[3].

وما لاحظناه، إضافة إلى ما ذكر، أن عبد الرحمن أيوب لم يطبق إجراءات التحليل اللساني الوصفي بشكل مفصل على كل مستويات اللغة العربية، باستثناء المستوى الصوتي، الذي خصه بدراسة مفصلة في كتابين: "أصوات اللغة" و"محاضرات في اللغة".

وفي الحقيقة، ما يهمنا في هذه المدرسة ليس تاريخها، أو أبرز أعلامها، أو أشياء أخرى، وإنما المبادئ التي تقوم عليها، وهذه المبادئ أشار إليها أيوب حين عرض تصوره للمنهج الذي كان من المفترض أن يقوم عليه النحو العربي، وأهمها:

- وصف الظاهرة اللغوية كما هي في الواقع دون تعليلها أو التدليل عليها.
- استبعاد كل الاعتبارات المنطقية والذهنية في دراسة اللغة.

---

[1] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص هـ– و.

[2] – **المرجع نفسه**، هامش ص3. وللإشارة، فإن بريجيته بارتشت ترى أن كتاب هاريس الذي ذكره أيوب هو الكتاب المقدس للمدرسة البنيوية الأمريكية. ينظر: بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي** ص227.

[3] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص هـ.

– استبعاد المعنى أو الدلالة في دراسة اللغة.

– اعتبار شكل الكلمة لا معناها أساسا لتصنيفها إلى أقسام.

– اعتبار الموقع الذي ترد فيه الكلمة أهم قرينة لتحديد وظيفتها النحوية.

وهذه المبادئ سنتناولها بالتفصيل في المبحث المخصص لمظاهر التجديد في النحو العربي عند عبد الرحمن أيوب.

1-2-2. إطار التجديد عند تمام حسان:

إذا كان عبد الرحمن أيوب لم يقدم للقارئ العربي المنهج الوصفي تقديما وافيا في حين صرح بأن المبادئ التي تقوم عليها مقاربته هي مبادئ مدرسة التحليل الشكلي فإن تمام حسان على العكس من ذلك، شرح المنهج الوصفي، وفي مقابل ذلك، لم يشر إلى مصادر الكثير من المفاهيم والمبادئ التي ذكرها في أعماله، واعتمد عليها في مقاربته لأنظمة اللغة العربية ومناهج دراستها.

وما لاحظناه في تقديم تمام حسان للمنهج الوصفي، هو تركيزه على ثلاثة عناصر هي: الشروط التي يفرضها المنهج الوصفي على المدونة اللغوية وخطواته الإجرائية والفرق بين اللغة المعينة والكلام، ومناهج دراسة اللغة.

1- شروط المنهج الوصفي وخطواته الإجرائية:

من بين الشروط التي ذكرها تمام حسان في عرضه للمنهج الوصفي أن تكون المدونة اللغوية موضوع الدراسة من لهجة واحدة من لهجات اللغة، وأن تُمثّل هذه المدونة مرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة، يقول موضحا هذا الشرط: "والذي يرضاه المنهج الحديث في دراسة اللغة أن يتوافر لموضوع الدراسة الشرطان الآتيان:

– أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.

– أن يُعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة"[1].

وأما الخطوات الإجرائية التي يتبعها دارس اللغة فهي: الملاحظة، والاستقراء والتقسيم، والتقعيد. ويرى تمام حسان أن الملاحظة يجب أن تُجرى على فرد بعينه، يسمى مساعد البحث، ويجب أن تتوفر في هذا المساعد مجموعة من الشروط، أهمها: أن يكون

[1] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص13.

ممن نشأ في ظل هذه اللغة أو اللهجة المدروسة، حتى يمكن اعتباره ممثّلا صادقا لها ويشترط في الباحث أن يختار لنفسه الأسئلة المناسبة، والطريقة المناسبة للمادة التي يدرسها، وأن يحسن حفظها وتسجيلها واستعمالها بعد التسجيل، وأفضل الطرق الاحتفاظ بمساعد واحد من بداية البحث إلى نهايته، وعند الانتهاء من العمل مع هذا المساعد يحقق الباحث نتائجه بين ظهراني المتكلمين بهذه اللهجة بالتحادث معهم، وتسجيل نماذج مختلفة من كلامهم، سواء كان هدفه أصوات اللهجة، أو تشكيلها الصوتي، أو صرفها، أو نحوها يفعل ذلك دائما دون إغفال العنصر الاجتماعي في أية ناحية من هذه النواحي؛ لأن إغفال هذا العنصر يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس، ويجعل الوصف يتناول وجها شكليا من المسألة، ويهمل وجهها الآخر الذي يُمثّل جوهرها وروحها[1].

بعد الحصول على مدونة لغوية متجانسة وتمثيلية، ينتقل الباحث إلى ملاحظتها واستقرائها، وبعد الملاحظة والاستقراء، يُقسم الظواهر اللغوية، ويُصنفها، ويُعبّر عنها بمصطلحات مناسبة، وفي آخر مرحلة يستخلص القواعد. وهذه القواعد ليست قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين بهذه اللهجة، أو ينص عليها بما يجوز وما لا يجوز، وإنما هي تعبير عن شيء لاحظه ووصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان، فالتقعيد هنا هو وصف لظاهرة لغوية ما، لا أثر فيه للمعيارية[2].

2- الفرق بين اللغة المعينة والكلام:

أشار تمام حسان في معرض حديثه عن الفرق بين اللغة المعينة والكلام إلى تمييز دي سوسير بين اللغة واللغة المعينة والكلام، وذهب إلى أن اللغة عند دي سوسير هي بمعناها الأعم؛ أي بمعنى الظاهرة الاجتماعية، واللغة المعينة هي اللغة التي تُتخذ موضوعا للدراسة، كاللغة العربية، والكلام هو النشاط العضلي الصوتي الفردي[3].

وبعد هذه التوضيحات، ذكر جملة من الفروق بين اللغة المعينة والكلام، أهمها:

- اللغة المعينة نظام، والكلام أداء نشاطي طبقا لصور صوتية ذهنية.
- اللغة المعينة توجد في المجتمع الناطق، وأما الكلام فهو وظيفة الفرد.

---

[1] - ينظر: تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص16.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص154- 166.

[3] - ينظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص31.

– اللغة المعينة جهاز من الحروف والكلمات والصيغ والعلاقات النحوية في مجتمع ما، وأما الكلام فهو التنفيذ الفردي والاستخدام الشخصي لهذا الجهاز.

– اللغة المعينة حقيقة اجتماعية، والكلام عمل فردي يشمل ما ينطقه أو ما يكتبه الفرد.

– اللغة المعينة تُدرس عن طريق مناهج متعددة، كمنهج الأصوات، ومنهج الصرف ومنهج النحو، وأما الكلام فيُدرس عن طريق منهج الأصوات[1].

3– مناهج دراسة اللغة:

خصص تمام حسان كتابه "مناهج البحث في اللغة" ليقدم فيه مناهج التحليل الوصفي للغة، يقول في مقدمة الكتاب: "ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرئيسية في الدراسات اللغوية"[2]. وقال في مقدمة كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها": "فقد جاء ذلك الكتاب [يقصد مناهج البحث في اللغة] في حينه ليقدم إلى القارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا آخذا أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حينا، ومن العاميات حينا، ومن لغات أجنبية حينا ثالثا. فلم يكن بحثا خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي"[3].

وهذه المناهج هي: منهج الأصوات، ومنهج الصرف، ومنهج النحو، ومنهج الدلالة ومنهج المعجم. وفسر تمام حسان تعدد هذه المناهج بتعدد أنظمة اللغة، يقول موضحا فرضيته في طبيعة اللغة: "فاللغة إذا متعددة الأنظمة. فلها نظامها الأصواتي الموزع توزيعا لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع، ونظام للنبر ونظام للتنغيم، فهي منظمة من النظم على حد تعبير بعضهم، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى"[4]. والمناهج التي تقوم عليها دراسة هذه الأنظمة هي:

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص31– 37.

[2] – **المرجع نفسه**، ص5.

[3] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص7.

[4] – تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص58.

3-1. منهج الأصوات: ويشمل منهج الأصوات، أو "الفوناتيك"، ومنهج التشكيل الصوتي "الفونولوجيا".

1- منهج الأصوات (الفوناتيك): يتناول هذا المنهج دراسة الأصوات من حيث وصف مخارجها، وطرق نطقها، وصفاتها. ويرى تمام حسان أن هذه الدراسة تقوم على أساس فردي لا جمعي؛ وذلك بأن نختار متكلما من متكلمي اللهجة التي نريد دراستها من الناحية الأصواتية، ويشترط فيه أن ينشأ على هذه اللهجة منذ طفولته، ويفضل المتكلم الذي لم يغادر المنطقة اللغوية التي تتكلم هذه اللهجة، والأفضل أن يكون ذلك المتكلم أميا وغيرها من الشروط التي تجعل الدراسة دقيقة وموضوعية[1].

ولتوضيح طبيعة هذا المنهج، عرض تمام حسان بعض الوسائل التي يُعتمد عليها في دراسة الأصوات[2]، ثم مثّل بدراسة أصوات اللغة العربية[3].

2- منهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا): يدرس هذا المنهج العلاقة بين الأصوات من حيث مواقعها في الكلام والتغيرات التي تطرأ عليها، وكذا مواقع النبر، ونظام المقاطع وطرق تنغيمه[4]. والأساس الذي ينبني عليه هذا المنهج هو إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة، يقول تمام حسان موضحها طبيعة هذه المقابلات: "كل وصف تشكيلي إنما ينبني على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة، والتفريق بين معانيه. وتلك أشياء تأتي بعد دراسة الأصوات من حيث هي، ولكنها تستقل عن دراسة الأصوات استقلالا تاما. فالمقابلة بين مجهور ومهموس، ثم مفخم ومرقق، ثم صحيح وعلة، ثم شديد ورخو ومركب ومتوسط، ثم بين طويل وقصير...كل أولئك وما يتصل به من فهم دلالة كل مقابل من هذه المقابلات هو الأساس الذي يبنى عليه علم التشكيل الصوتي"[5].

وللتمثيل لهذا المنهج، تناول تمام حسان الحروف الصحيحة والمعتلة في اللغة العربية، ثم عرض نظرية الفونيم وفي آخر الفصل درس بعض الظواهر الصوتية في اللغة العربية، كالمقطع والموقعية والقوة والضعف، والتفخيم والترقيق، والنبر والتنغيم[6].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص68.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص69- 83.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص84- 110.

[4] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص57.

[5] - **المرجع نفسه**، ص112.

[6] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص112- 170.

3-2. منهج الصرف: وميدانه العناصر التي هي أكبر من الأصوات؛ أي البنية، أو ما يطلق عليه اللغويون الأوروبيون (Morphology). ويدرس هذه العناصر من حيث بنيتها الشكلية التركيبية؛ أي الصيغ والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى، وما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا أو أحشاء أو أعجازا[1].

ومن أهم المباحث التي تناولها تمام حسان في منهج الصرف، مبحث المورفيم ومبحث الصيغة، ومبحث الاشتقاق، ووسائل خلق الرباعي، والملحقات، والجدول التصريفي. أما في مبحث المورفيم فعرض أهم المصطلحات التي يتردد استعمالها في منهج الأصوات، وهي: الباب، والمورفيم، والعلامة. وأشار إلى أن الباب اصطلاح من علم اللغة العام، له معنى العموم لا الشمول، وهو وسيلة تقسيمية، والمورفيم اصطلاح تركيبي بنائي لا يعالج علاجا ذهنيا غير شكلي، وهو وحدة صرفية في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفية، وأما العلامة فهي العنصر الذي يُعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا[2].

وأما في مبحث الصيغة فتناول العلاقة بين الصيغة والمورفيم، وذهب إلى أن الصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي، فلها هذان النوعان من التسمية، وهي باعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته، ثم إنها باعتبارها علامة لابد أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم، غير أن هناك فرقا بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة وبين معنى الكلمة التي هي المثال؛ وذلك لأن المعنى الأول وظيفي، والثاني معجمي[3]، فمثلا، صيغة "فَاعَلَ" لها معنى وظيفي خاص هو المورفيم، ويُسميه الصرفيون المشاركة، ومن أجزاء معناها الوظيفي أنها تكون صيغة فعلية، وتتخذ ميزانا صرفيا لِما أُسند إلى الغائب من الفعل الذي يدل على المشاركة، وهي بهذا التحديد الشكلي مغايرة تمام المغايرة لصيغة اسم الفاعل، ولصيغة الأمر منها، وهذا جزء سلبي من المعنى، وأما

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص170.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص172– 173.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص173.

المعنى المعجمي فهو معنى خاص بالكلمة التي تأتي على هذه الصيغة، كـ"قاتل" و"ناضل"، وهذه المعاني مفصلة في القاموس[1].

وانتقد في مبحث الاشتقاق نظرية الأصل والفرع التي افترضها القدامى في هذا الباب؛ وذلك لأن "القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث، فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات مثل "نائب الفاعل"؛ لأن في ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بُني للمجهول، وليس كذلك"[2]. والذي يراه أن قيام مسألة الاشتقاق على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين، كاشتراك "ضرب" و"ضارب" و"مضروب" و"مضارب" في الجذر (ض ر ب) أفضل من قيامها على افتراض الأصل والفرع[3].

وأكد في مبحث وسائل خلق الرباعي أن الكلمة العربية ذات ثلاثة أصول وتوجد بعض الكلمات ذات أربعة أصول. وضمن هذه الرؤية، عرض وسائل خلق الرباعي، كـ: إلحاق الهمزة "أ" في نحو: أكرم، والتضعيف في نحو: كرّم، وإلحاق حرف اللين في نحو: قوتِل[4].

وأشار في مبحث الملحقات إلى أن هذه العناصر، سواء كانت من حروف الزيادة أو من الأدوات، أو مما يُسمى بالضمائر المتصلة، تتخذ معنى وظيفيا لا معجميا، ومعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق بها هو المورفيم الذي تُعبّر عنه باعتبارها علامة، والذي يُعبّر بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف، فمثلا "الياء" في: "يحترمونهم"، تُعبّر عن مورفيم المضارعة الذي يُعبّر عن باب المضارع، وأما "الواو" فتُعبّر عن مورفيم الفاعلية الذي يُعبّر عن باب الفاعل[5]. ثم عرض أنواع الملحقات التي تأتي في الصدور والتي تأتي في الأحشاء، وأخيرا التي تأتي في الأعجاز[6].

وفي المبحث الأخير فرّق بين الجدول التصريفي والتوزيع التصريفي، فجعل الجدول التصريفي دراسة رأسية تنبني على الخلافات الشكلية في المادة الواحدة

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص184.

[2] – **المرجع نفسه**، ص181– 182.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص181– 182.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص183– 186.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص186– 187.

[6] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص187– 188.

أي اختلاف الصيغة الذي يتسبب عن التكييفات الصرفية المناسبة، كاختلاف الصيغة في "ضربت" و"ضربنا" و"ضربتما"، وأما التوزيع التصريفي فاعتبره دراسة أفقية تنبني على العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق، كالعلاقة بين "ضارب" و"الضارب"[1].

3-3. منهج النحو:

يرى تمام حسان أن النحو يدرس الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتاجماتية أو السياقية، وبعبارة أخرى، يدرس العلاقات بين أبوابه الممثّلة في الكلمات التي تتشكل منها الجملة، وهذه الدراسة تظهر في الإعراب، يقول موضحا دور الإعراب: "فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية... فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها؛ لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو. وكل باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به"[2].

والدراسة النحوية الصحيحة لا تقوم دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي وعلم الصرف؛ وذلك لأن الأبواب التي تدرسها هذه العلوم سواء كانت من الأصوات، أو من التشكيل الصوتي، أو من الصرف، تؤدي دورا مهما في الدراسة النحوية، يقول تمام حسان موضحا دور باب الموقعية في الدراسة النحوية "والباب الذي لا يُستغنى عنه من علم التشكيل في الدراسة النحوية هو باب الموقعية لأن النحو مليء بالسلوك الموقعي للكلمات، أي أن الموقع يتحكم إلى حد كبير في الإعراب وما يدل عليه من حركات وعلامات. ألست ترى موقعية واضحة في كسر آخر فعل الأمر في: "اضرب الولد"، وآخر المضارع في: "لم أضرب الولد"، مع أن الأول مبني على السكون من الناحية التقسيمية، والثاني مجزوم؟ فالموقعية هنا، أو على وجه التحديد موقعية التقاء الساكنين، هي التي اقتضت الحركة الأخيرة في الفعلين"[3].

ومن أهم المسائل التي تناولها في منهج النحو: أقسام الكلم في اللغة العربية والإعراب، ونظرية العامل. فأما في مبحث أقسام الكلم فذهب إلى أن تقسيم النحاة القدامى للكلم إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف) هو تقسيم ناقص، واقترح أن يعاد النظر

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص189– 192.

[2] – **المرجع نفسه**، ص192– 193.

[3] – **المرجع نفسه**، ص194.

فيه، وأن تكون معايير التقسيم الجديد خمسة، هي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية ولمّا اعتمد على هذه المعايير، وجد أن الكلم ينقسم إلى أربعة أقسام، هي: الاسم، والفعل والضمير، والأداة[1].

وأقر، بخصوص الإعراب، أن النحاة القدامى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة حين قالوا: "الإعراب فرع المعنى"، وكانوا في منتهى الخطأ في التطبيق؛ وذلك لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا حين صرفوها إلى المعنى المعجمي تارة، والمعنى الدلالي تارة أخرى، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي، وفي نظر تمام حسان، "الصلة وثيقة جدا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي. فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعرابا صحيحا، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي؛ ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية ومرصوفة على غرار تراكيبها"[2].

واقترح تمام حسان، في خلاصة نقده لمنهج النحاة القدامى في الإعراب، أن تُحذف نظرية العامل لقيامها على التناقض والتأويل، وتقوم مقامها نظرية أخرى مبنية على قرائن السياق اللغوية والمقامية. ولتوضيح دور هذه القرائن في تحديد المعنى الوظيفي للكلمة مثّل بقرينة الموقع، وذكر "أن الأبواب الرئيسية في النحو ذات مواقع معينة في السياق فالفعل قبل الفاعل دائما، والمبتدأ يسبق الخبر في الغالب، والإشارة تسبق المشار إليه والموصول يسبق الصلة، والموصوف يسبق الصفة، وهلم جرا. فإذا جاء اسم منصوب فنصبه على الخلاف بينه وبين الفاعل، وتقدم الخبر على المبتدأ إنما يكون مثلا لاختلاف الوظيفة في نحو: "زيد قائم"، عنها في: "أقائم زيد""[3].

والقول بتأثير القيم الخلافية في السياق لا يُعدّ، في نظر تمام حسان، قولا بنظرية جديدة للعامل؛ وذلك لأن القيم الخلافية لا تعمل، وإنما تراعى، وهي فروق سلبية، ويمكن

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص196– 203.

[2] – **المرجع نفسه**، ص193.

[3] – **المرجع نفسه**، ص207.

أن تتبني عليها نظرية نحوية شكلية تامة، ليس لها ما لنظرية العامل من التناقض والحاجة إلى التأويل والتمحك[1].

3-4. منهج المعجم:

يرى تمام حسان أن المناهج التي سبق ذكرها تُعالج المعنى حتى حدود المعجم والمعنى الذي تعالجه هو المعنى الوظيفي؛ أي هو معنى يحدد وظيفة الصوت، ووظيفة الحرف، ووظيفة المورفيم والصيغة، ووظيفة الباب النحوي[2]. وأما المعنى الذي يُعالجه منهج المعجم فهو المعنى المعجمي للكلمة، وهذا المعنى قاصر عن المعنى الاجتماعي أو الدلالي الذي يُعنى بتتبع الجملة، أو الحدث الكلامي، وما يحيط به من ماجريات[3].

وعرّف الكلمة العربية بقوله: هي "صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تُفرد، أو تُحذف، أو تُحشى أو يُغير موضعها، أو يُستبدل بها غيرها في السياق، وتَرجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تَلحق بها زوائد"[4].

واستند في هذا التعريف إلى مجموعة من القواعد اعتبرها حدا فاصلا بين كلمة وكلمة أخرى في السياق، وأهمها: الإفراد في السياق، والحذف في السياق، والحشو في السياق، والإبدال في السياق، واستخدام العلامات الموقعية في الكلام[5]. وهذه القواعد لم يعتمد عليها النحاة العرب القدامى فجاءت تعريفاتهم للكلمة غامضة، ولا تُميّز بين الكلمة واللفظ والقول[6].

وقبل أن ينتقل تمام حسان إلى منهج الدلالة أشار إلى أن منهج المعجم والجراماطيقا؛ أي منهج الأصوات ومنهج الصرف ومنهج النحو، متكاملان على الرغم من أنهما طريقان لتناول المعنى من وجهتي نظر مختلفتين؛ حيث يتناول المعجم المعنى المعجمي للكلمة، وأما الجراماطيقا فيتناول معناها الوظيفي، وعندما تنتهي الجراماطيقا

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص207.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص195.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص224.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص232.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص226– 229.

[6] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص185– 186.

من دراسة المعنى الوظيفي، يبدأ المعجم بدراسة المعنى المعجمي، وعندما ينتهي المعجم من دراسة المعنى المعجمي، يبدأ منهج الدلالة بدراسة المعنى الدلالي الاجتماعي[1].

3-5. منهج الدلالة:

استهل تمام حسان عرضه لمنهج الدلالة بملاحظة مفادها أن علم الدلالة، أو علم المعنى، أو علم السيمانتيك، فرع من فروع الدراسات التي تناولها بالبحث العديد من العلماء، تختلف موضوعاتهم، كالفلاسفة، واللغويين، وعلماء النفس؛ لهذا كان اسم هذا العلم محل خلاف في اللغات المختلفة[2].

ثم تطرق إلى انقسام علم الدلالة إلى علم الدلالة التاريخي وعلم الدلالة الوصفي وعرفهما في قوله: "الواقع أن علم الدلالة التاريخي يدرس تغير المعنى من عصر إلى عصر، وأن علم الدلالة الوصفي يدرس المعنى في مرحلة معينة من مراحل تاريخ اللغة، فالأول دياكروني -على حد تعبير دي سوسير- والثاني سانكروني، أي أن الأول يدور حول التغيرات المعنوية، والثاني حول العلاقات المعنوية، أو بعبارة أخرى، يدور الأول حول المعنى المتغير، والثاني حول المعنى الثابت"[3].

ولمّا فرغ من عرض أهم عوامل التغير الدلالي، أكد أن المعنى الاجتماعي أو المعنى الدلالي هو الغرض الأسمى الذي يسعى إليه علم الدلالة الوصفي[4]. ثم ناقش مفهوم القيمة اللغوية عند دي سوسير[5]. وشرح نظرية أستاذه فيرث في المعنى، وتشقيقه للمعنى إلى عناصره الأصواتية، والتشكيلية، والصرفية، والنحوية[6]. وبعد ذلك رصد الظروف التي مرّ بها أهم مصطلح من مصطلحات هذه النظرية، وهو الماجريات (Context of Situation) إلى أن أخذ مفهومه عند فيرث باعتباره دالا على عناصر موقف كلامي كامل، كالمتكلم والسامع، وكل ما يحدث في أثناء الكلام من انفعالات واستجابات، وكل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه من قريب أو بعيد[7].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص233- 234.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص240.

[3] - **المرجع نفسه**، ص240.

[4] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص243.

[5] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص245- 251.

[6] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص251- 261.

[7] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص262- 269.

وذكر في الخاتمة أن هذه المناهج طبقها على اللغة العربية لأول مرة، والهدف الذي كان يسعى إليه هو تخليص الدراسات اللغوية العربية القديمة من الشوائب التي علقت بها، ليجد الطالب نفسه أمام موضوع مستقل، لا يعتمد في أفكاره، ولا في اصطلاحاته على فروع المعرفة الأخرى[1].

وفق هذا التدرج عرض تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" مناهج الدراسات اللغوية، وفي كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أعاد عرضها وتطبيقها على اللغة العربية بشكل مفصل وأشمل.

ويظهر من تقديم عبد الرحمن أيوب وتمام حسان للمنهج الوصفي أنه منهج يتصف بالموضوعية ويتدرج في تحليل، أو دراسة اللغة، من المستوى الصوتي، إلى المستوى الصرفي، ثم المستوى النحوي (التركيبي)، ويدرس الظاهرة اللغوية كما هي في الواقع ولا يتعدى ذلك إلى تفسيرها. وأما تفكير النحاة العرب القدامى فهو، في نظرهما، بعيد عن الموضوعية، وبعيد عن الوصفية، يهتم بالقاعدة النحوية، ويعتبرها معياريا يجب الالتزام به، ويستند في تعليلها إلى اعتبارات فلسفية بعيدة عن طبيعة اللغة، ومنهج دراستها.

وأغلب هذه الآراء ناقشناها في المبحث السابق؛ لهذا سنقصر حديثنا هنا على نقد عبد الرحمن أيوب وتمام حسان لمنهج النحاة العرب القدامى على أساس أنه تعدى الوصف إلى تعليل الظواهر اللغوية وتفسيرها[2].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص270.

[2] – ما لاحظناه، فيما يتعلق بموقف الباحثين العرب من مقولة الوصفية، أن أغلبهم يتفقون على أن اللسانيات الوصفية البنيوية تقف عند تقرير الحقائق اللغوية كما هي دون تفسيرها. ينظر على سبيل المثال: حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص9. عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص43، وص46. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 2، ص27. مصطفى غلفان، **اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات**، ص68، وص74– 75. عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص195. وهذا المبدأ الإبستيمولوجي الذي تقوم عليه اللسانيات الوصفية البنيوية جعل بعض الباحثين العرب يُصنفون اتجاهات الدرس اللساني الحديث إلى اتجاهين: اتجاه يقتصر على جمع المعطيات اللغوية، وتصنيفها في مستويات (أصوات صرف تركيب) وبعبارة أوضح، يسعى هذا الاتجاه إلى تحقيق الكفاية الوصفية من خلال الإجابة عن السؤال: "كيف"، وأهم المدارس التي تُمثّله: المدارس الوصفية الأوروبية والمدرسة الأمريكية وخصوصا لسانيات بلومفيلد وهاريس. وأما الاتجاه الثاني فيتعدى الوصف الصرف للظواهر اللغوية إلى تفسيرها بالبحث عن عللها العليا وأسبابها الظاهرة والخفية، وبتعبير آخر، يسعى إلى الإجابة عن السؤال: "لماذا" ويُمثّل هذا المنهج اللسانيون التوليديون والوظيفيون. للمزيد من التفصيل حول هذا التصنيف ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات**=

أشرنا فيما سبق إلى أن عبد الرحمن أيوب وتمام حسان ذهبا إلى أن كل منهج يسعى إلى تفسير الظواهر اللغوية هو منهج غير علمي، وقد صرحا بذلك في كثير من المواضع، منها قول عبد الرحمن أيوب: ""وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها"[1]. وقول تمام حسان: "إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وآخرا بالإجابة عن "كيف" تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن "لماذا" تتم الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين"[2].

ولا شك في أن النحاة العرب القدامى أدركوا أن التفسير مطلب أساس من مطالب إكمال الصياغة العلمية للنحو؛ لهذا لم يقفوا عند وصف الظواهر اللغوية وتحليلها، وأما عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، وغيرهما من اللسانيين العرب الذين تبنوا هذه المقولة فيبدو أنهم اطمأنّوا كل الاطمئنان إلى ما وجدوه عند غيرهم من المبادئ، لا لشيء إلا لأن تلك المبادئ قد ارتضاها من يُعتبر عندهم من العلماء[3]، فلو كان منهجهم في البحث

=**الوظيفية: مدخل نظري**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2010، ص13. حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيرون، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1 2009، ص35– 36. محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص37– 38.

[1] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص هـ.

[2] – تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص44.

[3] – وللإشارة، فإن عبد الرحمن الحاج صالح يرى أن نقد بعض الوصفيين الغربيين للتعليل هو دليل على تأثرهم بالمذهب الإيجابي الذي أسسه أوغست كونت. والمعروف أن أتباع هذا المذهب يركزون على دراسة الظواهر كما تبدو لهم أثناء مشاهدتها ولا يبحثون عن عللها. وقد رد عليهم من وجهين: مفاد الأول أن العلة ليست من المفاهيم الخاصة بالفلسفة، وإنما هي خاصة بالمنهج العلمي في دراسة الظواهر، وقد ثبت استعمالها كمفهوم تحليلي عند أكبر العلماء كعلماء الفيزياء، وعلماء الأحياء، وغيرهم، وقد ثبت أيضا أن استنباط العلاقات اللازمة بين الأحداث من أهم الأسس التي يقوم عليها المنهج العلمي، وإذا اكتفى الباحث بالملاحظة الاستقرائية وإثبات هذه العلاقات، وترك التفسير العلمي لها فقد أضاع نصف العلم. وأما الثاني فمفاده أن كونت تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبيّن كيف تنتج القوانين بعضها من بعض، وعلى هذا يمكننا أن نثبت عللها؛ أي أسباب وجودها وحدوثها؛ لأنه إذا توصلنا إلى بيان كيفية تفرع القوانين بعضها من بعض فقد بيّنا بذلك كيفية خروجها إلى الوجود؛ أي كشفنا عللها وأسبابها بمعناها العلمي. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ص28–30. وفي السياق نفسه، يرى محمد محمد العمري أن الخطاب اللساني الحديث تتحكم فيه نزعتان، أو إبستيمولوجيتان، هما: =

مبنيا على التحرز العلمي لما تسربت إلى تفكيرهم هذه المقولة التي أثبت تطور الدرس اللساني أنها أوهام فقط، والدليل على ذلك أن تفسير الظواهر اللغوية أصبح من أهم الكفايات التي تسعى إلى تحقيقها كل النظريات اللسانية التي جاءت بعد الوصفية البنيوية كنظرية النحو التوليدي، ونظرية النحو الوظيفي.

والأكيد أن أيوب وتمام حسان فطنا، حين اطلعا على النظرية التوليدية إلى أن اطمئنانهما إلى مبادئ المنهج الوصفي دون تمحيصها ومناقشتها أوقعهما في أخطاء منهجية أخطر من تلك التي وقع فيها النحاة العرب القدامى، ونعني هنا تصورهما الخاطئ لعلم اللغة، يقول داود عبده في رده على موقف الوصفيين العرب من التفسير: "أصبح من الشائع بين اللغويين العرب في العقدين الأخيرين أن يتبنوا المنهج الوصفي في اللغة وهو رد فعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفي الذي وصم به اللغويون والنحويون العرب القدامى، ويُخيّل إلي أن عددا من هؤلاء اللغويين المحدثين قد بلغ في التعصب للمنهج الوصفي حد التطرف فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يُسمى من أجله علما ولعل هذا التطرف مبني في الدرجة الأولى على سوء فهم للمنهج الوصفي في اللغة فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟"[1]. وفي السياق نفسه، استفسر عبد القادر الفاسي الفهري عن رفض تمام حسان للعلة، ونظرية العامل، وبعض الأصول والمفاهيم النحوية؛ حيث قال: "ولا يدلنا تمام حسان على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء معروف كما يقول. وطبعا نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف، وفيما وراء الكيف. فأين هذا العلم المعروف كما يعرفه تمام حسان؟"[2].

= – نزعة باكونية (إبستيمولوجية فرانسيس بيكون): وتنتمي إلى هذه النزعة المدارس الوصفية البنيوية. وأصول هذه الفلسفة تعود إلى أرسطو، وتجسدت مع الفيلسوف فرانسيس بيكون، ثم أوغست كونت.

– نزعة كبليرية (إبستيمولوجية كارل بوبر): تتصور أن العلم تأمل وافتراض واستنباط، وإليها ينتمي الموقف التوليدي وقد توطدت هذه النزعة مع غاليلي وديكارت، وترسخت مع الإبستيمولوجية العقلانية لكارل بوبر. ينظر للمزيد من التفصيل: محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص28– 29.

[1] – داود عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1973، ص9.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص58.

ومن النقائص الأخرى التي لاحظناها في تقديم عبد الرحمن أيوب وتمام حسان للمنهج الوصفي، نذكر:

– غياب الإحالة إلى بعض المصادر[1]؛ حيث اكتفى عبد الرحمن أيوب بالإشارة في مقدمة كتابه إلى كتاب زليغ هاريس، وأما تمام حسان فقد ذكر كثيرا من الآراء ولم يدلنا على مصدرها.

– استعمالهم لعبارة علم اللغة الحديث، أو التفكير اللغوي في العصر الحديث، وكأن علم اللغة الحديث، أو التفكير اللغوي الحديث، يُمثله اتجاه واحد فقط، والواقع أن علم اللغة الوصفي البنيوي، وهو ما قصده عبد الرحمن أيوب وتمام حسان، تُمثّله عدة اتجاهات تتفق في بعض المبادئ وتختلف في بعضها الآخر. وسيتضح في المبحث الآتي مدى اختلاف علم اللغة الذي تأثر به عبد الرحمن أيوب عن ذلك الذي تأثر به تمام حسان.

1–3. مظاهر تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب.

1–3–1. مظاهر تجديد النحو العربي عند عبد الرحمن أيوب:

قسّم عبد الرحمن أيوب كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" إلى قسمين: القسم الأول خصصه للكلمة، وأما القسم الثاني فخصصه للكلام.

1– القسم الأول: الكلمة.

كان من المفترض أن يتقيد عبد الرحمن أيوب بالمنهجية المعتمدة في التحليل اللساني وفق المنهج الوصفي، فيبدأ في دراسة الكلمة بدراسة تركيبها ومقاطعها، وغير ذلك مما يدخل في نطاق علم الصرف، ولكن رغبته في متابعة الموضوع على النسق النحوي التقليدي، ألزمته أن يتّبع المنهجية التي اعتمد عليها النحاة العرب القدامى في مؤلفاتهم، فبدأ بأقسام الكلمة؛ حيث ذكرها مجملة؛ أي أقسامها باعتبار دلالتها وأقسامها باعتبار قابلية الحرف الأخير من الكلمة لحركات مختلفة، ثم فصّل فيها.

1–1. التقسيم باعتبار دلالة الألفاظ:

[1] – ما لاحظناه أن أغلب الباحثين الذين تناولوا الاتجاه الوصفي في الدرس النحوي العربي الحديث انتقدوا بشدة إغفال عبد الرحمن أيوب وتمام حسان الإحالة إلى كثير من الأفكار التي ذكراها. ينظر على سبيل المثال: فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي**، ص157. ومصطفى غلفان **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص178– 180. وعطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص218.

ذكر أيوب أن النحاة العرب القدامى قسموا الكلمة، باعتبار دلالتها على الذات والحدث والعلاقة، إلى: اسم وفعل وحرف، وعرّفوا الاسم بأنه الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن، والفعل هو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن، والحرف هو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن[1]. وذهب إلى أن هذا التقسيم يمكن انتقاده من عدة جوانب، أهمها:

– تأثر النحاة العرب بالفلسفة الإغريقية في تقسيم الموجودات. ودليل أيوب ههنا أن أفلاطون قسّم الألفاظ على أساس دلالتها على الموجودات إلى: اسم، وهو ما دل على ذات، وفعل، وهو ما دل على حدث، ونوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه العلاقة، وحين اطلع النحاة العرب على هذا التقسيم، قالوا بدورهم: الكلمة اسم وفعل وحرف، ولم ينتبهوا إلى خصائص الألفاظ العربية ليقسموها على أساس من هذه الخصائص[2].

– تعريف النحاة للحرف لا يُعبّر عن معناه؛ ذلك أنهم اعتبروه مما يدل على معنى في غيره. والصواب، يقول أيوب، أن الحرف يدل على معنى في نفسه، فمثلا، الحرف "إلى" في قولنا: ذهب الولد إلى علي، يدل على معنى في نفسه، وهو العلاقة التي يضفيها إلى الكلمة التي تشير إلى الحدث والكلمة التي تشير إلى الذات، فلو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين؛ لأدت المعنى دون حاجة إلى وجود الحرف "إلى"، ولكان من الممكن أن نقول: ذهب الولد علي، لتفيد المعنى نفسه الذي يستفاد من قولنا: ذهب الولد إلى علي[3].

بهذه الملاحظات انتقل أيوب إلى عرض علامات الاسم وعلامات الفعل وعلامات الحرف، وخلص بعد مناقشة آراء النحاة في هذه العلامات إلى نتيجتين:

– إحداهما: اعتماد النحاة على الدلالة في تقسيمهم للكلمة وتعريفها دليل على تأثرهم بأفلاطون، يقول في هذا الشأن: "لقد اتخذ النحاة الدلالة أساسا لتقسيم الكلمة وتعريفها

[1] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص9.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص09 –11.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص9.

وكذلك فعل أفلاطون. وكان له في ذلك عذره فهو فيلسوف أولا وقبل كل شيء، وقد جاء تفكيره اللغوي لتكميل نظريته الفلسفية"[1].

– والأخرى: التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح؛ لانتقاض شروط التعريف فيها، وبعبارة أوضح، هي ناقصة؛ لأنها لا تكفي وحدها لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها، ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه، ومن أمثلة ذلك أن "ليس" لا تدل على الحدث، وبهذا فإن التعريف الذي ذكره النحاة للفعل لا ينطبق عليها ومع ذلك يعتبرونها من الأفعال، وصيغة اسم المفعول مثل "مضروب" تدل على حدث الضرب الذي وقع في الزمن الماضي؛ أي أن تعريف الفعل ينطبق عليها، ولكن النحاة لا يعتبرونها من الأفعال، بل من الأسماء[2]، في حين أن العلامات التي ذكروها لمّا لاحظوا قصور تعريفاتهم، والتي اتخذوا المعنى أساسا لها، هي وحدها التي تدخل الفعل والاسم والحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف، وتخرج ما سوى كل منها عن النطاق الخاص به[3].

1–2. التقسيم باعتبار قابلية الحرف الأخير لحركات مختلفة:

بدأ عبد الرحمن أيوب مناقشته لهذا التقسيم بتعليل النحاة العرب القدامى لظاهرة إعراب الأسماء وبناء الأفعال والحروف، وركّز في نقد مذهبهم في هذه المسألة على مسلمة مفادها أن النحاة ربطوا علة الإعراب والبناء بقوة الكلمة أو ضعفها؛ أي لمّا كانت الأسماء أقوى الكلمات عندهم؛ لأنها تدل على أهم أنواع الموجودات، وهي الذات كانت ميزتها الإعراب، ولمّا كانت الحروف أضعف الكلمات؛ لأنها لا تدل على موجود كانت ميزتها البناء، وأما الأفعال فقد جاءت على وفق طبيعتها. ولمّا شابهت بعض الأسماء الحرف الضعيف فقدت ميزتها، وفي المقابل، اكتسبت بعض الأفعال، كالفعل المضارع ميزة الإعراب لمشابهتها بالاسم القوي[4].

ويرى أيوب أن هذا التفكير يتوافق مع فلسفة النحاة التي أخذوها عن الإغريق يقول في علة إعراب الفعل: "ذكر الخضري في حاشيته على ابن عقيل أن الفعل "بني

[1] – **المرجع السابق**، ص10.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص20.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص11، وص21.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص22– 29.

مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه أي شبهه بالاسم"؛ أي أن سبب إعراب الفعل هو شبهه بالاسم. وهذا الرأي يتمشى وفلسفتهم التي أخذوها عن الإغريق، والتي تتضمن أن الذات أهم الموجودات، وأن الأحداث تليها في الأهمية، أما العلاقات فلا وجود لها. وبالتالي كانت الأسماء، وهي تدل على ذوات، أقوى الكلمات، وتليها الأفعال في قوتها، أما الحروف فهي أضعف الثلاثة. وإذا صح أن شُبه الاسم القوى بالحرف الضعيف يفقد الأول ميزة الإعراب فإن شُبه الفعل بالاسم القوى يكسب الفعل هذه الميزة. وعند النحاة أن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في المعنى والعمل، ومن أجل هذا اكتسب القوة"[1].

ثم أكد أن هذه العلل مجرد اعتبارات منطقية تحمل أسباب ضعفها في ذاتها وذلك لأن تقرير النحاة لنوع الكلمة قوة وضعفا، وتمييز الكلمة القوية بالإعراب وانتقاص الضعيفة بالبناء، يمكن أن يُنتقد من عدة جوانب، منها:

– يستلزم الأخذ بهذه العلل أن تكون اللغة قد وضعت وضعا صناعيا، ويستلزم أن يكون واضعها قد خصص صيغا ثابتة للأسماء، وأخرى للأفعال، وثالثة للحروف. والثابت في تصور أيوب، أن اللغة لم توضع ولكنها نشأت، وأن تطور استعمال الصيغ قد يجعل بعض الصيغ التي كانت تستعمل في وقت ما استعمال الأسماء تستعمل استعمال الأفعال أو استعمال الحروف.

– افتراض أن الاسم أقوى مكانة من الفعل والحرف لا أساس له من الصحة، فقد تكون دلالة الأسماء أكثر قربا من التصور من دلالة الحروف أو الأفعال، ومع ذلك، تبقى هذه الأسماء كلمة كغيرها من الكلمات، ولا يمكن أن تكون أقوى من الأفعال أو الحروف لأن جميع هذه الكلمات ما هي إلا مجموعة من الأصوات.

– نزول الاسم إلى مستوى الحرف عند شبهه به لا ارتفاع الحرف إلى مستوى الاسم فيكسب الإعراب، يُثبت عدم منطقية فروض دعوى النحاة من جهة، وعدم التلازم بين هذه الفروض وبين النتيجة التي يهدفون إليها من جهة أخرى[2].

وعلاوة على ما ذُكر هنا، يرى أيوب أن ضعف افتراضات النحاة وعدم تلازمها يتضح أكثر في تعليلهم إعراب بعض الكلمات بحاجتها للحالات الإعرابية لتحديد معناها

[1] – **المرجع السابق**، ص28– 29.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص30– 32.

وتعليلهم بناء غيرها من الكلمات بعدم حاجتها لها[1]. ورأيه في هذه الظاهرة أن لكل لغة طريقتها في تمييز الدور الذي تقوم به الكلمة في التركيب اللغوي، ومن هذه الطرق الحالات الإعرابية ووضع الكلمة في الجملة، واللغة العربية الفصحى تُمثّل، بحسب رأيه مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها واعتماد موضع الكلمة في الجملة، يقول: "ويظهر أن اللغة العربية الفصحى تُمثّل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها والجنوح إلى مكان الكلمة في التركيب، وإني أعترف هنا أن معرفتي القاصرة بتاريخ اللغة العربية لا تسمح لي بالجزم بما كانت عليه هذه اللغة –من هذه الناحية– في عصورها المبكرة. ولكني ألاحظ على كل حال أن اعتماد العربية الفصيحة على الحالة الإعرابية ليس اعتمادا كاملا"[2]. واستدل بالكلمات التي تختلف فيها العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة، نحو: ضَرَبَ محمدًا، وضُرِب محمدٌ، والكلمات التي تختلف فيها الوظيفة الإعرابية مع اتحاد العلامة الإعرابية، نحو: محمدٌ ضَرَبَ، وضَرَبَ محمدٌ[3].

وضمن هذه الرؤية، أشار إلى أن اللهجات العربية الحديثة فقدت بمرور الزمن ظاهرة الإعراب فاقتصر تحديد دور الكلمة على موقعها في التركيب، فمثلا، "محمد" في قولنا بالعامية المصرية: محمدْ ضربْ، هو فاعل، وفي قولنا: ضربْ محمدْ، هو مفعول به[4].

ولكي يُوضح أيوب مذهبه في ظاهرة الإعراب دعا إلى ضرورة التفريق بين الإعراب، والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية. أما الإعراب فهو تغيير أواخر الكلمات بتغير التراكيب، ويناقضه البناء، وهو عدم تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب. والإعراب والبناء هما صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة، ومثلهما في ذلك مثل الطول أو القصر الذي يتصف به الإنسان باعتباره الذاتي لا باعتباره مدرسا في الكلية، أو طبيبا، أو فلاحا.

---

[1]– ينظر: **المرجع السابق**، ص31.

[2] – **المرجع نفسه**، ص32.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص32– 33.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص32.

وأما الموقع الإعرابي فهو الوظيفة التي تشغلها الكلمة وليس الكلمة بالذات، ففي قولنا: قام محمد، يوجد موقعان إعرابيان: الأول هو موقع الفعلية، ويحتله الفعل "قام" ويمكن أن يحتله الفعل "قعد"، أو "أخذ"، أو غيرها من الأفعال، والثاني هو موقع الفاعلية الذي يحتله الاسم "محمد"، ويمكن أن يحتله اسم آخر، نحو: "علي"، أو "إبراهيم".

والفرق بين الإعراب والموقع الإعرابي يتمثّل في كون الموقع الإعرابي أمرا متغيرا يعرض للكلمة، وأما الإعراب فهو أمر ذاتي فيها لا يتخلف عنها، فمثلا، كلمة "محمد" توصف بالإعراب بغض النظر عن موقعها الذي يتغير من تركيب إلى آخر وأما كلمة "هذا" فهي مبنية، ولا يمكن أن تكون سوى ذلك[1].

وأما الحالة الإعرابية فهي تسمية تُطلق على الحكم الإعرابي الذي يستلزمه الموقع الإعرابي والعلامة الإعرابية، وقد تظهر هذه الحالات في اللفظ بالعلامات الإعرابية، وقد لا تظهر. والحالات الإعرابية في اللغة العربية هي: الرفع والنصب والجر والجزم[2].

ويتمثّل الفرق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية في كون الحالة الإعرابية أمرا اعتباريا ذهنيا، وأما العلامة الإعرابية فهي أمر لفظي؛ ولهذا تنقسم الحالة الإعرابية إلى ظاهرة وغير ظاهرة، وأما العلامة فهي موجودة أو غير موجودة، وليست مقدرة أو منوبة، أو غير ذلك مما يراه النحاة العرب القدامى[3].

ولمّا فرغ عبد الرحمن أيوب من تحديد الفروق بين الإعراب والموقع الإعرابي والحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، اقترح تقسيما جديدا للكلمة يقوم على طبيعة الحرف الذي تنتهي به، يقول موضحا هذا التقسيم: "وأول ما نلاحظ في الكلمة العربية وجود طائفة من الكلمات تنتهي بحروف علة، وطائفة أخرى لا تنتهي بها. وسيكون هذا هو أساس التقسيم الذي سنجريه على الكلمات"[4]. وهو كالآتي:

1- الكلمات المنتهية بحرف علة: وتنقسم إلى قسمين:

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص44- 45.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص48.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص48.

[4] – **المرجع نفسه**، ص56.

– القسم الأول: أدرج فيه الكلمات التي تنتهي بحروف علة في أصل بنيتها، ومن أمثلتها الأسماء المقصورة، والمنقوصة، و"ذو"، و"كلا"، و"كلتا"، والفعل المعتل بالألف أو بالواو أو بالياء، وأما الحروف فلم يُمثّل لها.

– القسم الثاني: أدرج فيه الكلمات التي تنتهي بحروف علة زادت عليها مع النون ومن أمثلتها: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال التي تنهي بنون مكسورة وقبلها ألف الاثنين، والتي تنتهي بنون مفتوحة وقلبها واو الجماعة، والتي تنهي بنون مفتوحة وقبلها ياء المخاطبة.

2– الكلمات المنتهية بحروف صحيحة: وتنقسم هذه الكلمات إلى كلمات تقبل حركة واحدة، وكلمات تقبل حركتين، نحو: الجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف، وبعض الظروف، نحو:"عند" و"بين"، وكلمات تقبل ثلاث حركات[1].

وذهب إلى أن هذا التقسيم يتميّز بأنه:

– تفادى التقسيم إلى معرب ومبني على طريقة النحاة، وتفادى أيضا التعليلات المنطقية.

– لم يُفرّق بين الكلمات المتماثلة مثل "هذا" و"مصطفى" التي فرق النحاة بينها مع أنها في الواقع لا تختلف إحداها عن الأخرى؛ لأن آخرها لا يتغير بتغير التركيب.

– يتجنب التقديرات التعسفية.

– لا يضطرنا إلى تقدير حركات إعرابية في آخر الكلمة.

– يقوم على واقعية الألفاظ وليس على أمور اعتبارية لا علاقة لها باللغة[2].

وختم أيوب معالجته لقسم الكلمة بعرض الأقسام الفرعية للاسم، كالضمير، واسم العلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرف بأداة التعريف[3]. وأكد بعد مناقشته لهذه الأقسام أن دراسة الكلمات يجب أن تعتمد على شكلها، وتَمييز أنواعها يجب أن يكون على أساس صفاتها اللفظية والتركيبية، وليس على أساس دلالتها[4].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص56– 58.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص56– 59.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص60– 122.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص122.

2- القسم الثاني: الكلام.

استهل عبد الرحمن أيوب مناقشته لمعالجة النحاة العرب القدامى للكلام بجملة من الملاحظات تخص دراستهم للجملة، أهمها:

- تعريف النحاة للكلام بقولهم: هو ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة مثل محمد قام، يصلح لأن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل؛ أي هو أعم من الجملة[1].

- قول النحاة: الكلام أعم من الجملة، قريب من رأي علماء اللغة المحدثين، ومع ذلك لم ينتبه النحاة العرب القدامى، كما انتبه اللغويون المحدثون، إلى الفرق بين نماذج الجملة والأمثلة التطبيقية لها، فاللغويون المحدثون فرقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا وبينها باعتبارها نموذجا يُصاغ على قياسه عدد عديد من الجمل الواقعية، فمثلا، عبارة: المبتدأ والخبر، هي جملة اسمية تصف نموذج الجملة الاسمية، بينما عبارة: محمد قائم، فهي مثال واقعي للجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر. ومن هنا يظهر أنه يجب أن نفرق بين نماذج الجمل التي تُوجد في لغة من اللغات وبين أمثلتها التي تتردد في استعمالنا ومجموع هذه النماذج هو ما يُسمى بعلم النحو، وأما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علما، وإنما هي أحداث واقعية، سماها علماء اللغة المحدثون الكلام[2].

- نظرة النحاة العرب القدامى للجملة قاصرة مقارنة بنظرة اللغويين المحدثين، يقول أيوب: "كذلك يرى النحويون أن الجملة أمر كلي مركب من كلمات، وهم هنا يروون جزءا من القصة ولا أكثر. وليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات، بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة، ففي الجملة الواحدة (مثل: هل قال؟) نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة الاستفهام+ فعل ماض) ونموذج للنغم (Tone Pattern) هو (نغم متوسط+ نغم مرتفع هابط) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف+ نبر شديد). وتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة بالإضافة إلى النطق بالكلمات، هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[3].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص125.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص125- 126.

[3] - **المرجع نفسه**، ص126.

– تقسيم النحاة العرب القدامى لمكونات الجملة يثبت تأثرهم بالمناطقة، يقول موضحا هذه المسألة: "وعلى آثار من تفكير المناطقة سار علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات، كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات أما أجزاء الجملة فهي المسند إليه والمسند والرابطة، وهي نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف في التسمية"[1].

وفي تفسيره لموقف النحاة من الرابطة في الجملة الاسمية قال: "أما النحويون فلم يقولوا بأن الرابطة جزء من الجملة؛ لأن الجملة الاسمية العربية ليس فيها رابطة لفظية ولكنهم يقولون بوجود الرابطة في حالة واحدة، هي حالة كون خبر المبتدأ ظرفا أو جارا ومجرورا؛ حيث يرون أنه متعلق بمحذوف تقديره كائن. وهذا المحذوف هو نظير الرابطة في اللغات التي تستعمل الروابط اللفظية (Copulas) كالإنجليزية، والإغريقية بعد عصر هوميروس. من أجل هذا يقول نحاة العرب كذلك، بأن الجملة تنقسم إلى جملة اسمية وجملة فعلية. وهو تقسيم مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية التي توجد فيها كذلك الجملة الاسمية –أي الجملة المكونة من اسمين دون وجود رابطة بينهما– إلى جانب الجملة الفعلية"[2]. وأضاف في موضع آخر: "لا يطلب النحاة أكثر من مسند ومسند إليه لأن العلاقة عندهم أمر ذهني لا وجود له كما قال أفلاطون، ولعل من محاسن الصدف أن تكون الجملة الاسمية في العربية لا رابطة فيها كما في الإنجليزية، وبهذا تتفق الاستعمالات اللغوية العربية مع نظرية أفلاطون التي تقول بأن العلاقات غير موجودة"[3].

---

[1] – **المرجع السابق**، ص127.

[2] – **المرجع نفسه**، ص128. وللإشارة، فإن أيوب يرى أن الجملة الاسمية جملة ذات رابطة، ويرى أن الربط في الجملة العربية وظيفة ثانوية للأدوات الزمنية التي تدخل على الجملة الاسمية، وبالأخص الفعل" كان" في مختلف صيغه؛ حيث: إذا أُسند ركنا الجملة الاسمية بعضها إلى بعض دون إشارة لزمن خاص لا تستعمل أداة الربط، مثل قولنا هذا محمد، وإذا كان الإسناد مع جعل الجملة مصدرا مؤولا استعملت الرابطة "كان" في صيغة المضارع التي تلي الحرف المصدري مثل قولنا: محمد قائم، يعجبني أن يكون محمد قائما، وإذا تم الإسناد في الحال أو الاستقبال أو في الماضي استعملت الرابطة "كان" في صيغة المضارع وسبقتها أدوات النفي، كما في قولنا: محمد قائم، لن يكون محمد قائما، وإذا وضعت الجملة الاسمية موضع فعل الشرط أو جواب الشرط تحتم الربط بـ"كان" في الصيغة المناسبة لها مثل قولنا: إن يكن محمد مسافرا فسأخبرك. ويظهر من هذه الأمثلة أن الربط بين ركني الجملة الاسمية بأداة ربط أمر واقع فعلا إلا في حالة واحدة، وهي حالة الدلالة على ثبوت المسند والمسند إليه دون اعتبار للزمان، وهذا يعني ولا شك أن الجملة الاسمية العربية جملة ذات رابطة، أما الحالة التي تبدو فيها بلا رابطة فهي الحالة الرابطة الصفرية. ينظر **المرجع نفسه**، ص188– 189.

[3] – **المرجع نفسه**، هامش ص158.

بناء على هذه الملاحظات، وخاصة الأخيرة منها، اقترح أيوب أن تُقسّم الجملة في اللغة العربية إلى نوعين: جملة إسنادية وجملة غير إسنادية. أما الجملة الإسنادية فهي الجملة الاسمية والفعلية، وأما الجملة غير الإسنادية فهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب[1].

وفي إطار هذا التقسيم الجديد، عرّف الجملة الإسنادية بأنها الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنها تُقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء[2]. وقسّمها إلى نوعين: الجملة الاسمية، وهي التي يتصدرها الاسم، والجملة الفعلية، وهي التي يتصدرها الفعل، يليه الفاعل أو نائب الفاعل[3].

وبعد تقسيمه للجملة الإسنادية إلى فعلية واسمية، ناقش أهم أحكام الجملة الاسمية وركز على حكمين: مفاد الأول أن الجملة الاسمية تتشكل من ركنين، يسمى الأول المبتدأ ويسمى الثاني الخبر، ولابد للمبتدأ أن يكون اسما، وأما الخبر فقد يكون اسما، أو جملة فعلية، أو جملة اسمية أو شبه جملة. وأما الثاني فمفاده أن الأصل في المبتدأ أن يأخذ الموضع الأول في الجملة الاسمية، وأما الخبر فيأخذ الموضع الثاني، ولكن هناك حالات يجوز فيها عكس هذا الترتيب، فيتقدم الخبر على المبتدأ جوازا أو وجوبا، وقد يمتنع تقديم الخبر فيظل في مكانه[4].

ثم تطرق إلى مواضع جواز تقديم الخبر، ومواضع وجوب تقديمه، ومواضع امتناع تقديمه، ومواضع حذف المبتدأ وحذف الخبر[5]. وفي عرضه لهذه المواضع، نقد نظرية الفاعل الذي يسد مسد الخبر[6]، وشكك في بعض الأمثلة التي ذكرها النحاة القدامى في المطابقة بين الفعل وفاعله واسم الفاعل وفاعله في العدد؛ حيث قال: "ولنا هنا على النحاة مأخذ خطير، هم بين أمرين، إما أن يكونوا قد صنعوا هذه الأمثلة [يقصد: قاما الزيدان، أقائمان الزيدان] صنعا للتمثيل لقاعدتهم، وإما أن يكونوا قد أخذوها عن الواقع اللغوي العربي دون أن يحسنوا التفكير. وعلى الفرض الأول نلاحظ أن الأمثلة التي

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص129.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص129.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص129.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص130– 141.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص141– 149.

[6] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص151.

أوردوها ليست نصوصا منقولة...وعلى الفرض الثاني تنهدم قاعدة المطابقة التي يقول بها النحويون من أساسها حيث أنه لو صح أن العرب تقول أقائم الزيدان، وتقول: أقائمان الزيدان، كما تقول: قام الزيدان، وتقول: قاما الزيدان، فإن القاعدة التي تستخلص من هذا أن مطابقة الفعل للاسم المثنى الواقع بعده في العدد أمر جائز لا ممتنع. أما ما يحتال به النحاة من أن "الزيدان" في: قام الزيدان، فاعل، بينما هو في: قاما الزيدان، مبتدأ، فأمر لا غناء فيه، لأننا لا ندرس تأويل النحاة للمثال بل ندرس المطابقة الواقعية بين الفعل والاسم المثنى الذي يليه ويكون مسندا إليه"[1]. وأضاف في موضع آخر: "إني أشك كما قلت من قبل في افتعال هذه الأمثلة كلها وحتى أعثر–أو يدلني من هو أكثر مني معرفة– على نصوص عربية قاطعة، غير مصنوعة، لهذه الحالات كلها فسأظل على رأي من افتعال قاعدة النحاة في المطابقة، وبالتالي من افتعال قولهم بوجود نوع من المبتدأ يرفع فاعلا يسند مسند الخبر"[2].

وذكر، في نقده لظاهرة الحذف، أن النحاة القدامى لم يوفقوا في اختيار المصطلح للتعبير عن مرادهم، يقول موضحا ذلك: "أود بادئ ذي بدء أن أذكر أمرا قد يبدو من الوضوح بحيث لا يحتاج للذكر، ذلك هو عدم دقة اختيار النحاة للألفاظ حتى لا توحي بمعان قد لا تكون مقصودة لهم على الإطلاق، وأريد بهذا لفظ "حذف"، وهو يُشعر بأن المحذوف كان موجودا، ثم حذف بشكل مقصود بعد ذلك. وقد كان من الأدق أن يستعمل النحاة عبارة "عدم ذكر المبتدأ أو الخبر" بدلا من عبارة "حذف المبتدأ أو الخبر"، لأننا في الواقع لم نذكرهما في جميع الحالات التي قيل فيها بالحذف حتى يمكن لنا أن نحذفهما"[3].

وأرجع قول النحاة بوجود هذه الظاهرة بخضوعهم لتفكير المناطقة فيما يتعلق بمكونات القضية، يقول: "ونظرية الحذف في الجملة الاسمية قرينه لنظرية استتار الضمير في الجملة الفعلية. وإذا كان من الصحيح أن النحوي قد قال باستتار الفاعل في الفعل خضوعا للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدث لا يوجد بدون محدث، إذا كان هذا

[1] – **المرجع السابق**، ص153– 154.

[2] – **المرجع نفسه**، ص155.

[3] – **المرجع نفسه**، ص157– 158.

من الصحيح، فإن قوله بحذف المبتدأ أو الخبر، عند عدم ذكرهما، خضوع لشكلية منطقية هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معا، حتى يمكن للقضية أن تكون قضية"[1].

ومذهب أيوب في هذه المسألة أنه إذا كان الواقع يلزم وجود ذات هي "محمد" وحدث هو "الأكل"، وعلاقة بين الذات والحدث تكون فيها الذات منتجا للحدث، فإن اللغة لا تحتم أن نرمز إلى كل من هذه الأمور بلفظ خاص، ولا تلزم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز إليه. وإذا كان من الجائز أن يكون الرمز واحدا والمرموز إليه متعددا، فإنه ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند إليه لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها تتكون من موضوع ومحمول. أضف إلى ذلك أن واقع اللغات، بما في ذلك اللغة العربية، لا يشهد بضرورة تَكَوّن الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر، والحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر، أو المبتدأ، أو جواز ذلك، هي دليل قاطع على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية[2].

ولمّا فرغ أيوب من عرض موقفه من معالجة النحاة العرب القدامى للجملة الاسمية انتقل إلى النواسخ، وأول فكرة وقف عندها هي العلاقة التي تربط بين معنى النسخ في اللغة العربية والأفعال والحروف الناسخة، يقول عن هذه العلاقة: "معنى النسخ في العربية إزالة أمر من الأمور وإحلال أمر آخر محله. ومن المعروف أن للمبتدأ والخبر حكما إعرابيا خاصا، هو رفع كل منهما، ويمكن نسخ هذا الحكم الإعرابي بدخول بعض الكلمات على جملة المبتدأ والخبر، فيتغير حكمها. وهذه الكلمات على نوعين أفعال وحروف"[3].

وبدأ في عرض هذه النواسخ بالأفعال الناقصة، ثم انتقل إلى أفعال المقاربة والإنشاء والرجاء، ثم الحروف الناسخة[4]. وخصص بعض المباحث الفرعية لمناقشة الوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة[5]، ثم خص النفي والربط في الجملة الاسمية بباب

---

[1] – **المرجع السابق**، ص157.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص158– 159.

[3] – **المرجع نفسه**، ص166.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص166– 206.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص179– 183.

مستقل[1]، وأفرد بابا لـ"لا" النافية للجنس[2]، وكذلك فعل مع "ظن" وأخواتها، و"أعلم" و"أرى"[3].

وأهم ما لفت انتباه أيوب في معالجة النحاة القدامى للأفعال الناسخة هو تركيزهم على عملها، وإهمالهم لوظيفتها الدلالية في التركيب الذي ترد فيه، وهي الدلالة على زمن الحدث، والدلالة على كيفية الحدث، كالتوقيت، والاستمرار، وقرب الوقوع، والشروع والتحول.

وتركيز هؤلاء النحاة على الأثر الإعرابي الذي تُخلّفه النواسخ هو، في نظر أيوب دليل على تأثرهم بالفلسفة. ورأيه في هذه المسألة أنه لو تجاوز النحاة هذا الجانب الفلسفي واعتبروا عمل النواسخ مجرد ارتباط بين ظاهرة لغوية وظاهرة أو ظواهر أخرى، لكانوا في معالجتهم لهذه الظاهرة اللغوية ممن يسيرون على الطريقة التحليلية الشكلية التي دعا إليها؛ وذلك لأن قيمة النواسخ عندهم هي في تأثيرها على شكل الكلمة، أو الكلمات التي تتبعها، وهذا ولا شك اتجاه سليم[4].

وفي الأخير أشار أيوب إلى أن تعرضه للوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة لا يعني أنه يعتمد على المعنى في دراسة الأحداث اللغوية، يقول موضحا ذلك: "وقبل أن أفصل هذا الإجمال أحب أن أوضح للقارئ أني بهذا القول لم أقع في نفس الشرك الذي أحذر الناس منه، وذلك لأن الذي لا توافق عليه المدرسة التحليلية هو الاعتماد على الدلالات في تحليل الأحداث اللغوية، أما بيان القيمة الدلالية للتركيبات بعد تحليلها من وجهة النظر الشكلية، فأمر آخر ينبغي على اللغوي أن يتعرض له دون شك"[5]. والدلالات التي تعرض لها هي دلالة الأفعال الناسخة على زمن الحدث، وكيفية الحدث[6].

تلك أهم الأفكار الجديدة التي اقترحها عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي". ويبدو من أقواله أنه كان ينوي إتمام ما أقدم عليه في هذا الكتاب

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص183– 190.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص207– 218.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص219– 232.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص179.

[5] – **المرجع نفسه**، ص180.

[6] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص180– 183.

في كتاب آخر، ولكنه لم يفعل ذلك، ولم يطلعنا في مقالاته التي نشرها، والكتب التي ألّفها عن أسباب تخليه عن هذا المشروع.

إن نظرة عجلى إلى هذه الأفكار تهدي إلى أن عبد الرحمن أيوب اتبع منهجية واحدة في كل مباحث الكتاب، فكان يعرض رأي النحاة في مسألة من المسائل، ثم ينقده على أساس مبادئ مدرسة التحليل الشكلي. ولمناقشة هذه الأفكار سنعرض أهم المآخذ التي ذكرها أيوب في قسم الكلمة، ثم نناقش كل فكرة على حدة، وهكذا مع المآخذ الأخرى التي وقف عندها في قسم الجملة. ونشير هنا إلى أن اعتراضنا على آراء أيوب ليس من باب الدفاع عن النحاة العرب القدامى، وإنما إنصاف لهم؛ وذلك لأن أيوب حكم على آرائهم بأحكام باطلة، وحمّلهم ما لم يقولوا.

1- مآخذ أيوب على النحاة العرب القدامى في قسم الكلمة:

ذهب أيوب إلى أن النحاة العرب القدامى تأثروا بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات في تقسيمهم للكلمة إلى ثلاثة أقسام، وتأثروا بالتحديد بتقسيم أفلاطون للألفاظ على أساس دلالتها على هذه الموجودات إلى ثلاثة أقسام: الذات، ويدل عليها الاسم. والحدث، ويدل عليه الفعل. والعلاقة بين الذات والحدث، والتي يؤديها الحرف. ويمكن الاعتراض على ما ذهب إليه أيوب هنا بما يأتي:

- مرّ بنا أن أيوب يرى أن سيبويه تأثر بالتفكير اللغوي الهندي. والمعروف أن النحو العربي استقر منذ ظهور كتاب سيبويه على القسمة الثلاثية، بل إن هذه القسمة كانت معروفة قبل أن يذكرها سيبويه في كتابه، إذ تنص بعض المصادر على أن أول من حدد أقسام الكلام في العربية هو الإمام علي كرم الله وجهه (ت 40 هـ) في قوله: "الكلام كله اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[1]. وإذا كانت هذه القسمة معروفة قبل سيبويه، فكيف نُفسر تبني سيبويه لها، وهو لم يتأثر بالتفكير اللغوي اليوناني؟ وكيف نُفسر تبني النحاة الذي عاشوا قبل سيبويه لهذه القسمة، وهم لم يتأثروا أيضا بالتفكير اليوناني؟ وهذه الأسئلة لم يجب عنها أيوب.

[1] - علي بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1986، ج 1، ص39.

– ذكر أيوب أن أفلاطون قسم الكلمة إلى اسم وفعل ورابطة. والحق أن أفلاطون فرّق في إحدى محاوراته بين الاسم والفعل دون أن يشير إلى قسم ثالث[1]. والأكيد أن ما ذكره أيوب عن تقسيم أفلاطون هو تقسيم أرسطو.

– يرى جماعة من الباحثين العرب أن أرسطو لم يتعرض إلى أقسام الكلمة كما تعرض لها النحاة العرب القدامى، ولم يذكر أنها ثلاثة أقسام، يقول عبده الراجحي: "يكاد يتواتر بين الدارسين أن أرسطو قسّم الكلام ثلاثة أقسام اسم وفعل ورابطة. ولكن الحق أن أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناولا مباشرا، ولم يعرض له في موضع واحد بحيث يقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم"[2]. ويقول عبد الرحمن الحاج صالح في رده على مزاعم مركس بأن التقسيم الثلاثي للكلام أصله يوناني: "لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا، فأما كتاب العبارة (باري أرميناس) فقد حدّد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل، فاقتصر منها على أجزاء الحكم (Jugement) وهما: (Onoma) و(Rhema) ويقابلهما في ترجمة حنين بن اسحق الاسم والكلمة.... وإن نحن نظرنا في كتاب الشعر كما قال رأيناه يقسّم ما يسميه (Lexie) وهو المقولة في الترجمة العربية إلى ثمانية أقسام: الأسقطس (الهجاء) المقطع (الاقتضاب في ترجمة مَتَّى) الرباط– الاسم– الكلمة – الفاصلة– التصريف – القول. وهذا التوزيع لعناصر الكلام لا يراعي مراتب التقسيم، فأرسطو لا ينظر إلى الكلام نظرة نحوي، وهذا قد أُجمع عليه. فالمقولة عنده هي التعبير عموما، وتلك هي أقسامها رغم اختلاف مراتبها، وإذا استثنينا ما لا يدخل في مرتبة الاسم والكلمة بقي منها الرباط والفاصلة فهذه أقسام أربعة لا ثلاثة. هذا ولم نجد في غير هذين الكتابين حديثا لأرسطو عن تقسيم الكلام"[3].

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن "الذي أوقع علماء الغرب في هذا الوهم ما اعتمده النحاة في أوروبا من كلام (Deny d'Halicarnasse) اليوناني و(Quintilien) اللاتيني إذ يزعم كل واحد منهما ما أشرنا إليه من تقسيم أرسطو للكلام على ثلاثة أقسام وقد تنبه إلى هذا الغلط (J. Harris) النحوي الإنجليزي الذي عاش في القرن الثامن عشر (ت 1780م) فأشار إلى ذلك في كتابه الموسوم (Hermes) يقول: والحق أن (Deny

[1] – ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص91.

[2] – **المرجع نفسه**، ص89.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص53– 54.

Quintilien و d'Halicarnasse) يصرحان أن أرسطو وتيوديكت والنحاة الأقدمين لم يقسموا الكلام إلا على ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والرباط... أما أرسطو فإننا نستطيع الجزم بخلاف ما قاله، وذلك بشهادة ما صرح به هو نفسه، لأنه لا يقول بوجود الأقسام الأربعة التي اتخذناها فحسب بل يُميّز بينها بحد خاص"[1].

– تُثبت المقارنة أن تعريف الاسم والفعل والرابطة في التقسيم المنسوب لأرسطو يختلف عن تعريف النحاة العرب القدامى للاسم والفعل والحرف[2]، وغرض تقسيم أرسطو يختلف عن غرض تقسيم النحاة العرب، وأساسه يختلف عنه كذلك، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "فتقسيم العرب للكلام له غرض غير غرض المناطقة، وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطوطاليسي، فأرسطو يهتم بجزأي الحكم (الاسم والكلمة) لأجل الحكم فقط فالكلمة عنده دليل ما يقال على غيره...إن النحو العربي قد أُسس على الغرض الذي منه خلق اللسان، وهو الإفادة؛ فغرضه لغوي محض إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث"[3].

إن الدليل على أن تقسيم النحاة العرب القدامى للكلام كان على أساس العناصر التي يتشكل منها، والتي تجعله يُحقق الغرض الذي من أجله وضع، وهو الإفادة، أو التواصل بتعبير المحدثين، هو تأكيدهم على أنه لو كان في الكلام عنصر يُعبّر عن أشياء لا يُعبّر عنها الاسم أو الفعل أو الحرف لكان الكلام أربعة أقسام، يقول الزجاجي: "ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبّر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة، ولا إيماء، ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع فيبيّن أن المخاطَب والمخاطِب والمخبّر عنه والمخبّر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها... فالخبر إذا هو غير المخبَّر والمخبّر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه، ولابد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع"[4]. وقال ابن الأنباري في الفرق بين الكلم والكلام وسبب تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها

---

[1] – **المرجع السابق**، ج 1، ص54.

[2] – ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص89– 99.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص54– 55.

[4] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص42.

"الفرق بينهما أن الكلم ينطلق على المفيد وغير المفيد أما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة. فإن قيل: فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلمّا عبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء، دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"[1]. وهذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب فمنها ما يُخبّر به ويُخبّر عنه، وهو الاسم، نحو: زيد قائم، ومنها ما يُخبّر به ولا يُخبّر عنه، وهو الفعل، نحو: قام زيد، ومنها ما لا يُخبّر به ولا يُخبّر عنه، وهو الحرف، نحو "هل" و"بل"، وما أشبه ذلك[2].

لا مجال، إذن، للشك في أن النحاة العرب القدامى تأثروا بأفلاطون أو أرسطو حين قسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف، فأقوالهم تدل على أن تقسيمهم كان على أساس العناصر التي يتشكل منها الكلام، وهي المخبّر به، والمخبّر عنه، ورابطة تربط بينهما تنوب عنها في العبارة اللغوية الأسماء والأفعال والحروف، وبوجود هذه العناصر يُحقق الكلام وظيفته. وأما تعريفاتهم لها، أو الحدود التي وضعوها لهذه الأقسام، فمنها ما جاء على كلام المنطقيين، ومنها ما جاء على ألفاظ النحويين وأوضاعهم[3]، ومنها الضعيف والفاسد، والجيد.

يرى أيوب أن النحاة العرب القدامى أخطأوا الصواب مع الحرف عندما اعتبروه لا يدل على معنى في نفسه، وأكدوا ذلك في قولهم في حده: "هو ما دل على معنى في غيره"[4]. ونحن نرى أن أيوب هو الذي أخطأ الصواب وليس النحاة؛ وذلك لأن هذا الحد الذي ذكره لم يكن حد جميع النحاة، فمنهم من قال في حده: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، ومنهم من قال: "الحرف ما دل على معنى في غيره".

---

[1] – ابن الأنباري، **كتاب أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط دت، ص3– 4.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص4.

[3] – ينظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص48 .

[4] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص9.

ومن النحاة الذين قالوا في حد الحرف: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" سيبويه والمبرد[1]، ومعنى حد الحرف عند هؤلاء أن الكلم اسم وفعل وعنصر آخر جاء لمعنى؛ "أي لم يأت للدلالة على ذات (object) كالاسم، أو حدث (process) كالفعل، بل على معنى مثل الاستفهام، أو النفي، أو غير ذلك مما يضاف إلى الاسم والفعل، وليس ذلك اسما أو فعلا؛ لأن بعض الأسماء والأفعال تدل على هذه المعاني، كالظروف، وأسماء الاستفهام، والأفعال الناسخة، وغير ذلك"[2]. وبتعبير آخر، الأصل في وضع الحرف ألا يدل على ما يدل عليه الاسم بدلالة وضعه، وهو الذات المشاركة في الحدث، ولا يدل على ما يدل عليه الفعل بدلالة وضعه، وهو الحدث المقترن بزمان، وإنما يدل على معان أخرى تضاف إلى معنى الاسم، كالتعريف، أو تضاف إلى معنى الفعل، كالنفي، أو تضاف إلى معنى الجملة، كالشرط، والاستفهام. و"الأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي... فـ"رجل" في قولك: الرجل، متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به وكذا: ضرب زيد، في: هل ضرب زيد، متضمن لمعنى الاستفهام، إذ ضرب زيد، مستفهم عنه، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده فيه "هل""[3].

ومن النحاة الذين قالوا: "الحرف ما دل على معنى في غيره"، الزجاجي والزمخشري والمرادي (ت 749 هـ)، يقول الزجاجي: "أما حد حروف المعاني وهو

---

[1] – ينظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج 1، ص12 أبو العباس المبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليون، ط3، 1994، ج 1 ص141. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيرافي شرح قول سيبويه "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". بقوله: "وإن سأل سائل فقال: لِم قال: وحرف جاء لمعنى. وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل". السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1986، ج 1، ص52. وقد اعترض حسن حمزة على قول السيرافي: "وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل"؛ وذلك لأن قول سيبويه: "ليس باسم ولا فعل" هو في نظره علامة سالبة يُعرف بها الحرف، فهو؛ أي الحرف مقولة لا تنتمي إلى مقولة الاسم أو مقولة الفعل. ينظر: حسن حمزة، **الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية: دراسة ومعجم**، مكتبة لبنان ومكتبة صائغ بيروت، ط1، 2012، ص154– 155.

[2] – كراسات المركز، **النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية–**، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2007، العدد 4، ص65– 66.

[3] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ط2، 1996، ج 1، ص36– 37.

الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو: "من" و"إلى" و"ثم" وما أشبه ذلك. وشرحه أن "من" تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها. وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني"[1].

ويُستفاد من هذا القول أن المعنى الذي يدل عليه الحرف لا يتعلق به، وإنما بالكلمات التي يختص بها، سواء كانت اسما، أو فعلا، أو جملة؛ ولهذا يحتاج دائما إلى هذه العناصر اللغوية ليدل على معنى فيها، يقول الزمخشري موضحا هذه الفكرة: "الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب نحو: قولهم نعم وبلى، وأي، وإنه، ويا زيد، وقد"[2]. ووضّح ابن يعيش هذه الفكرة أكثر بالتمثيل لها في قوله: "وقولنا "دلت على معنى في غيرها" فصل ميّزه من الاسم والفعل إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: "الغلام" فهم منه المعرفة ولو قلت: "أل" مفردة، لم يفهم منه معنى؟ فإذا قرن بما بعده من الاسم، أفادت التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره"[3]. وزاد عليه المرادي بقوله: "وقد حُدد [يقصد الحرف] بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط... ومعنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقة، بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق"[4].

يتبيّن من هذه الأقوال أن الفرق بين الحروف وبين الأسماء والأفعال بالنظر إليهم وهم في حالة الإفراد؛ أي كعناصر لغوية تُشكل أقسام الكلام، يتمثّل في كون الحروف تدل على معان في غيرها من العناصر اللغوية التي تختص بالدخول عليها؛ لهذا ارتبط تحققها باقترانها بهذه العناصر، فمثلا الحروف: "من" و"أل" و"هل" لا يظهر معناها عند النطق

---

[1] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص54.

[2] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 2001، ج 4، ص447.

[3] – **المرجع نفسه**، ج 4، ص447.

[4] – المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 1992، ص20– 22.

بها منفردة[1]، وأما إذا اقترنت بالأسماء أو الأفعال أو الجمل، بحسب ما يختص بالدخول عليها كل حرف، يظهر معناها، فيظهر أن "من" تدل على ابتداء حدث الفعل الذي تعلقت به هي ومجرورها، و"أل" تفيد التعريف في الاسم الذي دخلت عليه، و"هل" تفيد الاستفهام في الجملة التي دخلت عليها، بخلاف الأسماء والأفعال، فهي تدل على معان في نفسها ودلالتها على هذه المعاني تتحقق دون اقترانها بمتعلق. وسنرى أن الرضي قد اعترض على ما ذهب إليه النحاة في شرحهم لقولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره".

وأما إذا نظرنا إلى هذه الأقسام وهي داخل تركيب يشكل كلاما، نجدها بحاجة إلى بعضها؛ وذلك لأن الكلام المفيد لا يأتي إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يأتي من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة. ومجملا الكلام المفيد لا يحصل إلا بالإسناد، والإسناد لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في هذا السياق: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه"[2]. وأضاف في موضع آخر: "اعلم أن ههنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته"[3].

وبهذا نخلص إلى أن تعدد حدود الحرف هو تعدد في الصياغة فقط، وهذا التعدد لا يُعتبر إشكالا ما لم تختلف الحدود اختلاف تضاد، يقول الزجاجي: "إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود"[4].

---

[1] – وللإشارة، فإن ابن النحاس يرى أن الحرف يدل على معنى في نفسه وهو منفرد. ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج 1، ص22.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، علق عليه: محمد رشيد رضا، منشورات المكتبة التوفيقية لبنان، دط، دت، ص18.

[3] – **المرجع نفسه**، ص349.

[4] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص46.

وعلى الرغم من أن حدود الحرف التي ذكرناها هنا لا تختلف، إلا أننا نفضل قول النحاة: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، على قولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره"؛ لسببين:

– أحدهما: لأن قولهم: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، يبيّن بدقة حد الحرف فهو يفصل بين الحروف والأسماء والأفعال، ويخرج تلك الأسماء والأفعال التي تدل على معان تدل عليها بعض الحروف من قسم الحروف، وهذا الحد الفاصل بين الحروف وبين الأسماء والأفعال غير واضح في قول النحاة: "الحرف ما دل على معنى في غيره" وقد اعترض الرضي عليه في قوله: "ولو قلنا: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلهما"[1]. أي لم يرد الاعتراض على هذا الحد بالأفعال والأسماء التي تدل على معنى في نفسها، وتدل أيضا على معنى في غيرها.

– والآخر: لأنه قد يُفهم من قولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره"، في مقابل قولهم في حد الاسم والفعل: "ما دل على معنى في نفسه"، أن الحروف مجردة من معانيها، وهو ما فهمه عبد الرحمن أيوب وإبراهيم أنيس[2]. وقد تنبه الرضي إلى هذه القضية فنبهنا إلى أن الفرق بين الحروف وبين الأسماء والأفعال يتمثّل في كون الحروف كلمات تدل على معنى ثابت في لفظ غيرها، بخلاف الأسماء والأفعال، فهي كلمات تدل على معنى ثابت في نفسها، يقول في الفرق بين معنى الاسم ومعنى الحرف: "الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير، صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا، كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في قولنا: هل زيد قائم، لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه"[3]. ثم مثّل لهذا الفرق في قوله: "إن معنى "من" الابتداء، فمعنى "من" ومعنى لفظ "الابتداء" سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ "الابتداء" ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى "من" مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي؛ فلهذا جاز

---

[1] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج1، ص42.

[2] – يصف إبراهيم أنيس معالجة النحاة القدامى لحروف المعاني بالعجيبة؛ وذلك لأنهم جردوا الحروف من معانيها ونسبوها إلى غيرها من الأسماء والأفعال والجمل. ينظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص270.

[3] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص37.

الإخبار عن لفظ "الابتداء"، نحو: الابتداء خير من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن "من" لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟ بل في لفظ آخر غيره، وإنما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة"[1]. وهذه الميزة جعلها ابن السراج حدا للحرف في قوله: "الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن يكون خبرا، نحو: من، وإلى"[2].

وكما تعددت حدود الحرف، تعددت أيضا حدود الاسم والفعل، وجاء بعضها على ألفاظ المناطقة، بعد أن تأثر النحاة بهم بداية من القرن الثاني من الهجرة، ومع ذلك لم تكن كل هذه الحدود قائمة على أساس دلالة الاسم، أو الفعل، أو الحرف، كما يدعي عبد الرحمن أيوب، فبعضها كان على أساس وظيفة الكلمة في السياق الذي ترد فيه، كقول النحاة في حد الفعل: "هو ما أسند إلى شيء ولم يُسند إليه شيء"[3]. وبعضها كان على أساس خصائص كل قسم، ومن ذلك قول النحاة في حد الاسم: "الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه"[4]. وبعضها الآخر كان على أساس ما يحيط بالكلمة من عناصر كقول المبرد في حد الاسم: "كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[5].

وفي الأخير نستنتج أن انتقادات أيوب للتقسيم الثلاثي للكلم، وتعريف النحاة لهذه الأقسام، لا تعدو أن تكون تقليدا لانتقادات اللغويين الغربيين الذين تأثروا بمدرسة التحليل الشكلي، فالمعروف أن أتباع هذه المدرسة انتقدوا التقسيم الذي خلص إليه النحاة التقليديون وتعريفهم لهذه الأقسام لقيامها على المعنى، واقترحوا أن يكون شكل الكلمة هو المعيار الوحيد لتحديد أقسامها[6]، يقول أيوب: "ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا لتقسيمها. والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها

---

[1] – **المرجع السابق**، ج 1، ص37.

[2] – ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988 ج 1، ص37.

[3] – ابن الأنباري، **كتاب أسرار العربية**، ص11.

[4] – **المرجع نفسه**، ص9.

[5] – المبرد، **المقتضب**، ج 1، ص141.

[6] – ينظر: جرهارد هلبش، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ص122. بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص229. ميلكا إفيتش، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، دمشق، ط2، 1996، ص279.

وأجزائها، كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات. وليس هناك مع الأسف بحث عربي واحد سلك هذه الطريقة الشكلية"[1]. وأضاف في موضع آخر مدافعا عن رأيه في اعتماد العلامات أساسا للتمييز بين أقسام الكلم: "هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية، الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ بل أشكالها، كعدد الحروف فيها، أو ترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية"[2].

ذهب أيوب، فيما يتعلق بتقسيم الكلمة إلى معربة ومبنية، إلى أن النحاة العرب القدامى افترضوا أن الاسم أقوى من الفعل والحرف لهذا جاء معربا[3]. والحق أن النحاة لم يفترضوا هذا، وأقوالهم عن علة إعراب الاسم تبيّن أنهم فسّروا دخول الإعراب في الاسم بتعدد معانيه، يقول الزجاجي في باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[4]. وأضاف في موضع آخر: "إن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء"[5]. وقال ابن الأنباري عن علة دخول الإعراب في الاسم: "الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف؛ وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تُعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض"[6].

---

[1] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص11.

[2] – **المرجع نفسه**، ص21. اقترح عبد الرحمن أيوب في كتابه "محاضرات في اللغة" تقسيما للكلمة يقوم على أساس خصائصها الشكلية (علاماتها وموقعها)، فمثلا الكلمات: "بنت" و"كرسي" تشكل في نظره قسما يتميز بقبول "أل" وإمكان كونه الجزء الأول أو الثاني من العلاقة التي تُسمى الإضافة، كما في قولنا: بنت محمد، وكتاب البنتِ. والكلمات "ضارب" و"متكلم" و"مستغفر" تشكل قسما يتميز باشتقاقه على وزن "فاعل" أو الأوزان التي تتبادل معه، ويقبل السابقة "أل"، ويصلح أن يكون الجزء الأول أو الثاني من علاقة الإضافة، نحو قولنا: ضاربُ الكلب، وعصا الضارب والكلمات: "يضرب" و"يأخذ" و"يكتب"، تشكل قسما يشتق من المادة على وزن "يفعل" أو أي وزن آخر يتبادل معه ويتميز بإمكان وقوعه مع الصرفيم المقيّد "لن" و"لم". لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن أيوب، **محاضرات في اللغة** ص226– 228.

[3] – **المرجع نفسه**، ص28– 29.

[4] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص69– 71.

[5] – **المرجع نفسه**، ص77.

[6] – ابن الأنباري، **كتاب أسرار العربية**، ص24.

واستنادا إلى علة المشابهة فسّر النحاة بناء بعض الأسماء وإعراب بعض الأفعال يقول الزجاجي في باب القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التي هي الأسماء والأفعال والحرف: "قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها"[1].

ولم يفترض النحاة، حين فسروا إعراب بعض الكلمات، أن اللغة العربية وضعت وضعا صناعيا، وإنما افترضوا أن العرب أمة حكيمة في كلامها، والعلة التي فسروا بها ظاهرة الإعراب علة مقنعة؛ لأنها حققت الكفاية الوصفية بحصرها لمختلف أقسام الكلم في نوعين: المعرب والمبني، وحققت أيضا الكفاية التفسيرية، بربط إعراب الأسماء بتعدد المعاني الوظيفية المتعاقبة عليها، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وربط بناء الأفعال والحروف بعدم دلالتها على هذه المعاني. ومعروف أن التفسير في دراسة الظواهر اللغوية هو "بناء عقلي في كل مستوى من مستوياته، لا مجال فيه للمطلق، ولا لمعرفة يقينية، بل إن كل شيء فيه نسبي"[2].

ومن الواضح أن رفض أيوب للعلة التي احتج بها النحاة القدامى للإعراب والبناء لم يكن بسبب ضعف هذه العلة، وإنما لأن مدرسة التحليل الشكلي تقف في دراسة اللغة عند الوصف، ولا تتعدى ذلك إلى التعليل والتفسير، وقد صرح أيوب بذلك في قوله: "ولم يبق إلا أن نقلع عن التدليل. ونكتفي بتقرير الواقع ولا غير. وهذا هو ما تفعله المدرسة التحليلية الشكلية اليوم"[3].

وترى هذه المدرسة أن موقع الكلمة في التركيب هو الذي يحدد وظيفتها النحوية[4]، يقول عبد الرحمن أيوب موضحا هذا المبدأ: "لكل لغة من اللغات طريقتها

---

[1] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص77.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري وعبد الله العروي وعبد الفتاح كيليطو ومحمد عابد الجابري، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط2، 1993، ص49.

[3] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص33.

[4] – ينظر: جرهارد هلبش، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ص123– 124. وبريحيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص259.

في تمييز الدور الذي تقوم به الكلمة في التركيب اللغوي. ومن هذه الطرق التي تتبعها اللغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابية، ووضع الكلمة في الجملة"[1]. ولتحقيق هذا المبدأ افترض أن اللغة العربية الفصحى تُمثّل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها والجنوح إلى مكان الكلمة في التركيب، وأن الحالة الإعرابية لا تؤدي دورا في تحديد وظيفة الكلمة، واستدل بالمواضع التي تختلف فيها العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة، نحو قولنا: ضَرَبَ محمدًا، وانضرب محمدٌ، وضُرِب محمدٌ، والمواضع التي تختلف فيها الوظيفة الإعرابية مع اتحاد العلامة الإعرابية، نحو قولنا: محمدٌ ضَرَبَ، وضَرَبَ محمدٌ[2]. والذي يدعم هذا الافتراض في نظر أيوب أن اللهجات العربية الحديثة فقدت بمرور الزمن ظاهرة الإعراب، فاقتصر تحديد دور الكلمة على موقعها في التركيب، فمثلا، "محمد" في قولنا: محمدْ ضربْ، هو فاعل، وأما في قولنا: ضربْ محمدْ، فهو مفعول[3].

نتفق مع أيوب في أن العلامة الإعرابية في الأمثلة: ضَرَبَ محمدًا، وانضرب محمدٌ، وضُرب محمدٌ، مختلفة مع اتحاد الدلالة، إذا كان يقصد بالدلالة عناصر الظرف الخارجي لا التركيب اللغوي، "فليس ثمة أدنى شك في أن نائب الفاعل والفاعل الذي فعله على صيغة "انفعل" مثل: انضرب محمدٌ، و"المفعول"، أمر واحد، فالحدث واقع على الذات سواء كان الاسم الذي يشير إليها في التركيب اللغوي مرفوعا (لأنه نائب فاعل أو فاعل لفعل المطاوعة) أو منصوبا (لأنه مفعول) وسواء كان الفعل مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول"[4]. ونختلف معه في أن الأمثلة: محمدٌ ضَرَبَ، وضَرَبَ محمدٌ، تبيّن عدم التلازم بين الوظيفة الإعرابية والعلامة الإعرابية، فإذا أخذنا برأيه واعتبرنا الوظيفة الإعرابية علاقة تركيبية، كعلاقة الإسناد أو الإضافة[5]، سنجد أن هذه الأمثلة تثبت عكس ما ذهب إليه؛ أي تثبت التلازم بين العلامة الإعرابية والوظيفة الإعرابية؛ وذلك لأن الاسم "محمد" هو في كلا الشاهدين مسند إليه، وعلامته الرفع. ويبدو أن أيوب تنبه إلى هذا التلازم

---

[1] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص32.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص32– 33.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص32.

[4] – عبد الرحمن أيوب، **الشكل والمضمون في التركيب اللغوي**، مجلة الأقلام، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد بغداد، ج 5، 1966، ص40.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص42.

فقال: "ولكني ألح مرة ثانية على أن العلامة هنا دليل على الوظيفة الإعرابية، وهي الإسناد –والتلازم متحقق بين الوظيفية والعلامة– ولكنها ليست دليلا على المعنى الخارجي؛ أي وقوع الحدث من الاسم أو عدم وقوعه عليه"[1].

وأما استدلاله بالعامية المصرية على أن العلامة الإعرابية لا تؤدي دورا في تحديد الوظائف النحوية فيمكن الاعتراض عليه من وجهين[2]: أما الأول فمفاده أن المقارنة بين العامية والفصحى ليست في محلها؛ وذلك لأن العامية، وإن كانت قريبة من الفصحى، إلا أنها تُجسد استعمالا يختلف عن الفصحى، وهو فقدان الإعراب. والمعروف أن تحديد الوظائف النحوية يتم بالوسائط التي يوفرها نظام اللغة، وقد اعتمدت اللغة العربية الفصحى على وسيط العلامات الإعرابية لتحديد الوظائف النحوية؛ لأنها لم تفقد الإعراب وأما العامية المصرية، وغيرها من العاميات العربية، فقد أخذت بوسيط الرتبة؛ لأنها فقد الإعراب.

وأما الوجه الثاني فمفاده أن الأمثلة التي مثّل بها أيوب من الفصحى تثبت عكس ما ذهب إليه؛ أي تُثبت أن العلامة الإعرابية هي التي تحدد الوظيفة النحوية، ففي المثال الأول: ضَرَبَ محمدًا، لولا العلامة الإعرابية لما تبيّن لأيوب، أو لغيره، أن "محمدا" هو المفعول، وفي الجملة: محمدٌ ضَرَبَ، العلامة الإعرابية هي التي بيّنت أن الذي قام بالضرب هو "محمد"، حتى وإن كانت وظيفته النحوية هي المبتدأ، وهي أيضا التي بيّنت أن "محمدا" في قولنا: محمدًا ضَرَبَ، وقع عليه الفعل فأسندت إليه وظيفة المفعول به

---

[1] – **المرجع السابق**، ص42.

[2] – تجدر الإشارة هنا إلى أن ما ذهب إليه أيوب بخصوص دور العلامات الإعرابية ليس جديدا في الدرس النحوي العربي، فقد أنكر دور العلامة الإعرابية إبراهيم أنيس. ينظر: **من أسرار اللغة**، ص237– 249. ومن القدامى قطرب وهو النحوي الوحيد الذي رفض العلة التي اعتل بها النحاة لدخول الإعراب في الكلام، يقول الزجاجي في باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به...هذا قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناها قولك: إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناها قولك: ما زيد قائما، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه". وقد ردّ عليه النحاة، وبينوا فساد رأيه وضعف حججه. للتفصيل أكثر. ينظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص69– 71.

وصفوة القول هنا: إن دور الموقع لا يظهر إلا إذا كانت العلامة الإعرابية غير ظاهرة، كما في قولنا: ضرب موسى عيسى، وإما إذا كانت ظاهرة فلا مجال للاعتماد على الرتبة.

والغريب في موقف أيوب أنه من جهة ينفي دور العلامة الإعرابية في تحديد الوظائف النحوية، ومن جهة أخرى يعترف بأن العلامة الإعرابية دليل على الوظيفة الإعرابية، كوظيفة الإسناد، ووظيفة الإضافة، وليست دليلا على المعنى، وقصد بـ"المعنى" الدلالة الخارجية[1]. وقوله بأن العلامة الإعرابية دليل على الوظيفة الإعرابية لا يختلف عن قول النحاة العرب القدامى بأن الإعراب دليل على الوظائف النحوية كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. والمعروف أن هذه الوظائف تترجم العلاقات التركيبية التي تَحكم عناصر الجملة، وهي الوظائف الإعرابية في تصور أيوب، وقَولُ الرضي في دلالات الإعراب: "الرفع عَلَم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد والنصب عَلَم الفضلية في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات...وأما الجر فعَلَم الإضافة"[2]. يبيّن أن العلامات الإعرابية دليل على هذه العلاقات.

ونرى، فيما يتعلق بالإعراب والبناء، أن قول أيوب بأنهما صفة ذاتية للفظ لا يُفسر إعراب بعض الكلمات وبناء بعضها الآخر. ومعلوم أن النحاة العرب القدامى انطلقوا من هذه الاختلافات في تفسير ظاهرة الإعراب، فعندما لاحظوا اختلاف حركة أواخر بعض الكلمات من تركيب لغوي إلى آخر، ولزوم بعضها الآخر حركة واحدة حاولوا أن يكشفوا عن سر هذه الظاهرة، فقسموا تلك الكلمات إلى نوعين: اصطلحوا على النوع الأول اسم "المعرب"، واصطلحوا على النوع الثاني اسم "المبني"، ووضعوا حدا فاصلا بينهما، ولمّا حاولوا تفسير أسباب الإعراب والبناء في هذه الكلمات، انطلقوا من فرضية عامة، مفادها أن الإعراب، أو اختلاف حالة أواخر بعض الكلمات، ناتج عن اختلاف المعاني النحوية التي تتعاقب عليها من تركيب لغوي إلى آخر، أو ضمن تركيب لغوي واحد، وأما لزوم بعضها الآخر لحالة واحدة فناتج عن دلالتها على معنى واحد يلزمها في كل السياق التي ترد فيها، ثم افترضوا محدثا لتلك المعاني التي تتعاقب على الكلمات المعربة ولعلاماتها، اصطلحوا عليه اسم "العامل".

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **الشكل والمضمون في التركيب اللغوي**، ص41– 42.

[2] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص70.

ولم يُفسر أيوب حين قسم الحالة الإعرابية إلى ظاهرة وغير ظاهرة، والعلامة الإعرابية إلى موجودة وغير موجودة، وانتقد قول النحاة بتقدير العلامة الإعرابية في حالة عدم ظهورها[1]، كيف يكون الحكم الإعرابي موجودا دائما، وحالته الإعرابية ظاهرة وغير ظاهرة، وعلامته الإعرابية موجودة وغير موجودة. ورأينا ههنا أنه إذا كان الحكم الإعرابي موجودا دائما، فإن حالته الإعرابية يجب أن تكون موجودة أيضا، وفي حالة عدم ظهور علامتها يجب أن نقدرها.

2- مآخذ أيوب على النحاة في قسم الجملة:

لم تخرج انتقادات عبد الرحمن أيوب لمقاربة النحاة العرب القدامى للجملة عن آرائه التي وقفنا عندها في قسم الكلمة؛ حيث بقي مصرا على أن هؤلاء النحاة تأثروا بالمنطق اليوناني، وأن مبادئ مدرسة التحليل الشكلي هي البديل عن الآراء التي بنوا عليها مقاربتهم لظواهر اللغة العربية.

ومن القضايا التي ركّز عليها في استدلاله على تأثر النحاة بالمنطق تقسيمهم لمكونات الجملة إلى المسند والمسند إليه، يقول: "وعلى آثار من تفكير المناطقة سار علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات، كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات. أما أجزاء الجملة فهي المسند إليه والمسند والرابطة، وهي نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف في التسمية. هذا ما قاله البلاغيون. أما النحويون فلم يقولوا بأن الرابطة جزء من الجملة، لأن الجملة الاسمية العربية ليس فيها رابطة لفظية..."[2].

وعلى طرف نقيض لما ذهب إليه أيوب، يرى أغلب الباحثين العرب المحدثين أن النحاة القدامى لم يتأثروا بالمنطق اليوناني في تقسيمهم للجملة إلى المسند والمسند إليه واستدلوا لمذهبهم بالعديد من الأدلة، أهمها:

- تعريف أرسطو للجملة يختلف عن تعريف النحاة العرب القدامى[3].

- أجزاء الجملة عند النحاة العرب؛ أي المسند والمسند إليه، تختلف عن أجزاء القضية المنطقية عند أرسطو، يقول عبد الرحمن الحاج صالح في رده على من يعتقد بتشابههما

---

[1] - ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص48.

[2] - **المرجع نفسه**، ص127- 128.

[3] - ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص100- 103.

"من الاعتقادات الخاطئة عند الباحثين الغربيين وعند من تبعهم من الباحثين العرب أن يلحق طرفي الجملة –المسند والمسند إليه– بالمفاهيم المنطقية فنسميها موضوعا ومحمولا، وهي من تركات المنطق اليوناني الذي يسوي بين النشاط اللغوي والنشاط الفكري"[1]. ويرى حسن حمزة أن الإسناد المنطقي يقوم على تعلق المحمول بالموضوع والعلاقة التي تجمعهما ليست علاقة تكافؤ، وإنما هي علاقة تابع بمتبوع، وعلة عدم تكافؤ هذه العلاقة أن التصنيف إلى موضوع ومحمول مرتبط بتصنيف العالم الخارجي إلى مقولتين اثنتين: الأجسام، والأعراض، ولأن العرض متعلق بالجسم وتابع له، كانت العلاقة بين الأجسام والأعراض غير متكافئة. وأما الإسناد النحوي فيقوم على علاقة الاقتضاء المتبادل التي تَحكم المسند والمسند إليه، فهما يشكلان زوجين لا يوجد أحدهما إلا بوجود الآخر، وهما عند المتكلم متساويان[2].

وبغض النظر عن الاختلافات الموجودة بين أجزاء القضية المنطقية وأجزاء الجملة نرى أن التفسير المقنع لتقسيم النحاة العرب القدامى لأجزاء الجملة إلى المسند والمسند إليه هو انقسام طرفي الجملة إلى الخبر والمخبر عنه، أو الحديث والمحدث عنه، وليس انقسام القضية المنطقية إلى المحمول والموضوع، وبتعبير آخر، تقسيم أجزاء الجملة إلى مسند ومسند إليه كان على أساس وظيفة العناصر التي تتشكل منها باعتبارها أصغر وحدة لغوية تفيد معنى يحسن السكوت عليه، ودليلنا هنا هو قول السيرافي في شرحه للمسند والمسند عند سيبويه: "وأجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه"[3].

يرى أيوب، بخصوص الجملة، أن قول النحاة العرب القدامى في تعريف الكلام هو ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة مثل: محمد قام، يصلح لأن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل؛ أي هو أعم من الجملة. وذهب، في السياق نفسه، إلى أن هؤلاء النحاة لم يفرقوا بين نماذج الجملة

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ص19. وللاستزادة في هذه المسألة ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص54– 55. عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص100– 103.

[2] – ينظر: حسن حمزة، **الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية: دراسة ومعجم**، ص162– 180.

[3] – السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج 2، ص59.

وأمثلتها التطبيقية[1]. والحقيقة التي لم يذكرها أن بعض النحاة اعتبروا الجملة والكلام مترادفين، وبعضهم الآخر اعتبر الجملة أعم من الكلام[2]، ورغم اختلافهم في هذه المسألة، إلا أنهم أجمعوا على أن الجملة هي المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى. وإقرارهم بأن الجملة هي المركب من كلمتين، هو دليل على أنهم تنبهوا للفرق بين نماذج الجمل وأمثلتها التطبيقية. وقد تمكنوا بعد استقراء العديد من الأمثلة التطبيقية من حصر كل النماذج التي يمكن أن تُصاغ عليها الجملة، والتي تنضوي تحت النموذج العام (المسند والمسند إليه)[3]، وهي عند ابن هشام خمسة نماذج: (اسم +اسم) وله أربعة صور، (فعل +اسم)، وله صورتان، (فعل +اسمين) و(فعل +ثلاثة أسماء) و(فعل +أربعة أسماء)[4].

وعلى أساس هذه العناصر التي تُمثّل نموذج الجملة، والنموذج هو تمثيل لنظام اللغة، افترض النحاة وجود الحذف في الأمثلة التطبيقية التي لا تظهر فيها إحدى العناصر

---

[1] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص125 –126.

[2] – يقول ابن يعيش في تعريف الكلام: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويُسمى: الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام بكر، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركب من كلمتين أُسند إحداهما إلى الأخرى، فالمراد بالمركب اللفظ المركب، نحو زيد، وعمرو، ونحوهما". **شرح المفصل**، ج 1، ص72. ويقول الرضي "والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل،...والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس". **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص33. وقال ابن هشام: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ:قام زيد، والمبتدأ وخبره كـ: زيد قائم... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام". **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007، المجلد 2 ص370– 371.

[3] – يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن النموذج (المسند والمسند إليه) يخص الجملة كوحدة ذات وظيفة إفادية، والنموذج (المبتدأ والمبني عليه) و(الفعل والفاعل)، هو نموذج، أو تحليل مبني على اللفظ. ويرى أن أفضل وأشمل نموذج قدمه النحاة العرب القدامى للتعبير عن بنية الجملة هو نموذج العمل، وصيغته: [(ع ← م1) ± م2] خ. حيث ع= العامل وم1= المعمول الأول، وم2= المعمول الثاني، وما بين المعقوفتين النواة، وخ= المخصصات. للمزيد من التفصيل ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص304– 314.

[4] – ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ضبطه على المخطوطة وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي وبهامشه القطر كتاب بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات، تأليف بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1994، ص59– 60.

التي تُشكل نموذج الجملة، ولم يكن ذلك خضوعا لتفكير المناطقة الذي يستلزم أن تتساوى أركان الجملة بأركان القضية المنطقية، وإنما هو خضوع لنظام اللغة. إن مصطلح الحذف يعني عند النحاة أن عنصرا ما في الجملة كان من المفروض أن يظهر في المثال الواقعي؛ لأن الأصل في وضع الجملة الإظهار، ولأن نموذج تلك الجملة يكتمل بوجود ذلك العنصر، ولكنه لم يظهر لعلة ما، وهذه العلة هي التي سوغت حذفه في المثال التطبيقي. ومن هنا يمكن أن نقول: إن مصطلح الحذف أفضل من عبارة "عدم الذكر" التي اقترحها عبد الرحمن أيوب، فهو يحيل إلى وجود علة استوجبت حذف عنصر ما من نموذج الجملة في مثالها التطبيقي. أضف إلى ذلك أن الحذف ظاهرة تركيبية، وبالتالي فهو؛ أي مصطلح الحذف، أقرب للتعبير عن التغيرات التي تطرأ على نموذج الجملة أو تركيبها، من عبارة "عدم الذكر" التي اقترحها أيوب.

وبعد أن اعترض أيوب على ظاهرة الحذف، اقترح تخريجا لها بقسيم الجملة إلى نوعين: جملة إسنادية، وجملة غير إسنادية. واستدل على ورود هذا التقسيم بمجموعة من الأدلة، منها:

– لا يتحتم أن نرمز إلى كل ما هو موجود في الواقع بلفظ خاص، لا يلزم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز إليه.

– لا يلزم أن تتكون كل جملة من المسند والمسند إليه لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير إليها الجملة تتكون من موضوع ومحمول.

– واقع اللغات لا يشهد بضرورة تَكَوّن الجملة من المسند والمسند إليه.

استنادا إلى هذه المبادئ، ذهب أيوب إلى أن الجملة الإسنادية يمكن أن تتشكل من ركن واحد، ولم يبيّن لنا كيف تكون هذه الجملة، فمن جهة هي إسنادية، والإسناد عنده هو نسبة شيء إلى شيء آخر[1]، أو هو علاقة نحوية لفظية تتمثّل في موضع كلمة بالنسبة لكلمة أخرى[2]، ومن جهة أخرى، هي جملة ذات ركن واحد.

[1] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص188.

[2] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **التحليل الدلالي للجملة العربية**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، منشورات جامعة الكويت، 1983، ع 10، مجلد 3، ص126.

وذكر في مبحث النواسخ أن النحاة لم يهتموا بدلالاتها في التركيب الذي ترد فيه كما اهتموا بعملها[1]. وما ذهب إليه أيوب ههنا، وإن كان فيه شيء من الحقيقة، إلا أنه مبالغ فيه؛ وذلك لأن الرضي الأستراباذي فصّل في دلالة هذه النواسخ[2]، وكذلك فعل بعض النحاة[3].

وأما تركيزهم على عمل هذه العناصر اللغوية فذلك راجع إلى اهتمامهم الخاص بنظرية العامل، وسعيهم إلى تفسير مختلف الظواهر اللغوية. وتفسير الظواهر اللغوية هو هدف يشترك فيه النحاة العرب القدامى مع اللغويين المحدثين الذين لا يمثّلون المدرسة الوصفية البنيوية، وسنرى في الفصل الثاني والثالث أن النظريات اللسانية الحديثة كالنظرية التوليدية والنظرية الوظيفية، اهتمت بظاهرة الإعراب، وحاولت تفسير العامل بما توافر لديها من افتراضات تنسجم مع المبادئ التي قامت عليها.

ومما لا شك فيه أن مقاربة النحاة العرب القدامى للعامل قامت على طبيعة نظام الجملة في اللغة العربية، وليس على الفلسفة اليونانية، كما يزعم أيوب. فمن المعروف أن نظام الجملة في اللغة العربية فيه نزعة واضحة إلى الشكلية، ونجم عن ذلك علاقات تركيبية تحكم بين مكونات الجملة، وتؤثر في إعرابها[4]، وعندما حاول النحاة تفسير هذه العلاقات التي افترضوا أنها سببت الإعراب، لم يخرجوا عن إطار عصرهم، وعلومه والمصطلحات الشائعة في تلك العلوم، فاستعاروا من علم التوحيد مصطلح العامل[5]، واعتبروه علامة وليس مؤثرا حقيقيا، يقول الرضي: "العوامل في كلام العرب

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص179– 180.

[2] – ينظر: **شرح الرضي على الكافية**، باب الأفعال الناقصة: معناها، ألفاظها، ما يتضمن معناها، ج 4، ص181– 210، وباب أفعال القلوب: تحديد معناها، ج4، ص211– 226.

[3] – قلنا هنا: "بعض النحاة"؛ لأن جماعة من النحاة نفت دلالة النواسخ (الأفعال الناقصة) على الحدث، ومنهم ابن يعيش في قوله مفسرا سبب اعتبار هذه الأفعال ناقصة: "وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و"كان" إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و"يكون" تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط. فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة". ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 4، ص335– 336.

[4] – ينظر: محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 2010، ص137.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص137– 138. عبده الراجحي، **النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية**، ضمن كتاب: **تمام حسان رائدا لغويا**، ص254.

علامات في الحقيقة لا مؤثرات"[1]. وقال ابن الأنباري: "العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية، كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات"[2].

وقول أيوب: "ولا شك أننا لو تجاوزنا عن الجانب الفلسفي لنظرية العمل واعتبرناها مجرد ارتباط بين ظاهرة لغوية وظاهرة أو ظواهر أخرى، لكان النحاة في علاجهم لموضوع النواسخ ممن يسيرون على الطريقة التحليلية الشكلية التي ندعو إليها؛ وذلك لأن قيمة النواسخ عندهم هي تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها وهذا ولاشك اتجاه سليم"[3]. هذا القول يُثبت اقتناع أيوب بأن النواسخ، أو بعض العناصر اللغوية تعمل في غيرها، ومع ذلك يرفض نظرية العامل التي اقترحها النحاة، وصدق عطا محمد موسى في قوله: "ويستشعر المرء أن عبد الرحمن أيوب لا يؤمن بنظرية العامل إلا بالقدر الذي يتفق ونظرته الشكلية إلى اللغة"[4].

إن موقف أيوب من نظرية العامل يجعلنا نطرح العديد من الأسئلة، منها: كيف نعتبر عمل النواسخ تجسيدا لارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى، وفي المقابل، نعتبر تصور النحاة العرب لنظرية العامل دليلا على تأثرهم بالتفكير الفلسفي؟ وبتعبير آخر كيف نُفسر كون النواسخ من العناصر اللغوية التي تدل على الحدث والزمن، وتؤثر على شكل الكلمة التي تدخل عليها، ونرفض كما رفض أيوب دور الأفعال في التأثير في شكل الكلمات التي تتبعها، والأصل في العمل للأفعال؟ وهل يمكن أن نرفض مقاربة النحاة العرب القدامى للعامل لمجرد استعمالهم لمصطلح يحيل إلى تفكير فلسفي، ونحن نعلم أنهم نسبوا عمل المتكلم للألفاظ والمعاني؛ لأنهم تفطنوا إلى أن تفسير الظواهر اللغوية يجب أن ينطلق من طبيعة النظام اللغوي؟

ونشير في الأخير إلى أن قول أيوب: "إن الذي لا توافق عليه المدرسة التحليلية هو الاعتماد على الدلالات في تحليل الأحداث اللغوية"[5]. لا يعني أن هذه المدرسة تهمل المعنى في تحليل الأحداث اللغوية إهمالا كليا، إنما تستبعده فقط؛ لأن إدراكه إدراكا دقيقا

---

[1] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص227.

[2] – ابن الأنباري، **كتاب أسرار العربية**، ص42.

[3] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص179.

[4] – عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص152

[5] – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص180.

غير ممكن مع الوضع الحالي للمعرفة الإنسانية[1]. وبلومفيلد، زعيم هذه المدرسة علق الخوض في درس المعنى على تقدم المعرفة الإنسانية[2]، ولكن أتباعه حوروا هذا التعليق إلى الرفض[3]. ويبدو أن أيوب قد تنبه إلى هذه القضية، فأكد في العديد من أعماله أن المدرسة الشكلية لا تدعو إلى إهمال المعنى، يقول: "وقد رأت المدرسة البنائية –أو الشكلية– أن تفرق بين عنصري العبارة اللغوية، عنصر اللفظ وعنصر المعنى وأن تحلل كلا منها على حدة وفقا لطبيعة كل منهما؛ وذلك لأن المعنى أمر نفسي يخضع تحديده للظروف الخارجية والانطباعات الجانبية والحالة النفسية. أما العبارة فهي كيان مادي محدد الأجزاء ثابت الصورة. ولم تفصل المدرسة البنائية بين الشكل والمعنى إلا فصلا مرحليا، فدراسة الصورة اللفظية منفصلة عن المضمون الدلالي لا تعني إهمال الدلالة، وذلك لأنه على الباحث أن يربط كل صورة لفظية بمقابلها الدلالي"[4]. وقال في موضع آخر: "قامت مدرسة تعرف بمدرسة التحليل الشكلي (Formal Analysis) وهي تقرر أن تركيب الكلمة أو الجملة عملية ميكانيكية يمكن أن تدرس وحدها بعيدا عن المعنى المفهوم منها، وأنه بعد تمام هذه الدراسة الشكلية يمكن أن يدرس ارتباط كل تركيب بمفهوم معين"[5].

وأشار إلى أن أيّة دراسة للدلالة يجب أن تفرق بين جانبين: الجانب التعبيري الذي يظهر من فكرة التلازم اللفظي، والجانب الخارجي، أو الجانب غير اللفظي. ودراسة الجانب الأول هي من مهام اللغوي، وأما دراسة الجانب الثاني فهي من مهام الفيلسوف وعالم النفس، وعالم الاجتماع، وبشكل أعم، هي من مهام كل من يدرس الرمزية[6]. وبناء على هذا التفريق، تعرض أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" لدلالات

---

[1] – ينظر: جرهارد هلبش: **تاريخ علم اللغة الحديث**، ص122– 124. جون روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب** ص309– 310. جفري سامسون، **مدارس اللسانيات: التسابق والتطور**، ترجمة: محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، دط، 1997، ص64.

[2] – ينظر:

Leonard Bloomfield, **Language**, Compton printing, LTD, London, 1935, p 140.

[3] – ينظر: بريجبيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص209.

[4] – عبد الرحمن أيوب، **التحليل الدلالي للجملة العربية**، ص109.

[5] – عبد الرحمن أيوب، **المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب**، مجلة اللسان العربي، منشورات مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1978، المجلد 16، ج 1، ص14.

[6] – ينظر: عبد الرحمن أيوب، **التحليل الدلالي للجملة العربية**، ص108، وص119– 120

النواسخ وتناول في دراسات أخرى دلالات بعض الصـــرفيمات والتراكيـــب فـــي اللغـــة العربية[1].

وهكذا نخلص إلى أن أيوب ركّز كثيرا على قضية تأثر النحـــاة العـــرب القـــدامى بالمنطق اليوناني ليستدل بها على قصور معالجتهم للكلمة والجملة، وما فاته أن الوصفيين الغربيين تأثروا هم أيضا بهذا المنطق حين اعتبروا نظام اللغة، ومن ثم، نظـــام الجملـــة نظاما اندراجيا، والاندراج مفهوم فلسفي، وتأثروا بفلسفة أوغست كونت عندما حصـــروا دراسة اللغة في وصف ظواهرها دون تفسيرها. وتطور الفكر اللساني أثبـــت أن اعتمـــاد دارس اللغة على أفكار أجنبية، سواء كانت من الفلسفة، أو من علوم أخرى، لا يُعدّ مأخذا أو عيبا يُرمى به، فالمعروف أن تشومسكي، وهو مؤسس أشهر نظرية في دراسة اللغـــة اعتمد في بناء نظريته على الفلسفة، وعلم النفس، والبيولوجيا، وإبستيمولوجية كارل بوبر والمفاهيم والمبادئ لا تُقيّم عنده على أساس مصدرها، وإنما على أساس كفايتها الوصـــفية والتفسيرية.

وتبيّن من عرضنا لما اقترحه أيوب في هذه المقاربة التي زعم أنها تجديـــد لنحـــو اللغة العربية، أنه لم يدرس اللغة العربية وفق إجراءات المنهج الوصفي الذي قامت عليـــه مدرسة التحليل الشكلي، وإنما أعاد النظر فيما جاء في كتب النحاة القدامى من وصف للغة العربية، فاعتمد على المعطيات اللغوية التي اعتمدوا عليها، وتناول أبواب النحـــو التـــي تناولوها، وبالطريقة نفسها التي عُرضت في كتبهم، وكل هذه الأمور جعلت مقاربته بعيدة عن المنهج الوصفي، وهي كما عرضها في كتابه "دراسات نقدية فـــي النحـــو العربـــي" ناقصة؛ لاقتصارها على بعض المباحث في قسم الكلمة، وقسم الجملة.

1-3-2. مظاهر تجديد النحو العربي عند تمام حسان:

بعد أن عرض تمام حسان المنهج الوصفي في كتابه "مناهج البحث في اللغة" حاول في "اللغة العربية معناها ومبناها" أن يطبقه على اللغة العربية الفصحى، يقول فـــي تقـــديم هذا الكتاب: "أول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة (1955) عند ظهور كتابي "مناهج البحث في اللغة" فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم إلى القـــارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا آخذا أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حينا، ومن العاميات حينا، ومن لغات أجنبيـــة حينـــا

[1] – لمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع السابق**، ص107– 140. و**دراسات نقدية في النحو العربي**، ص179– 183.

ثالثا، فلم يكن بحثا خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي"[1]. وأضاف في موضع آخر: "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة. وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يُعتبر (حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تُجرى بعد سيبويه وعبد القاهر. أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك، ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار"[2].

ومهّد لتطبيق المنهج الوصفي على أنظمة اللغة العربية بشرح أهم الأفكار التي وجهت عمله، وهي:

- النحو العربي نحو معياري.
- الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا.
- دراسة النحاة العرب القدامى كانت تحليلية لا تركيبية؛ أي كانت تُعنى بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه.
- الدراسات اللغوية الحديثة تهتم بدراسة المعنى.

وبناء على الفكرة الأخيرة، جعل تمام حسان المعنى موضوع الكتاب، يقول موضحا ذلك: "وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية –لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم– لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"[3]؛ وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- الارتباط بين الشكل والوظيفة، أو بين المبنى والمعنى، هو الذي يجسد طبيعة اللغة[4].

---

[1] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص07.

[2] – **المرجع نفسه**، ص10.

[3] – **المرجع نفسه**، ص09.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص09.

– المعنى في نظر الدراسات اللغوية الحديثة هو صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ونتيجة لتشارك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات، وتقاليد، وفلكلور، ومناهج عمل، وهلم جرّا[1].

وقام منهج تمام حسان في دراسة المعنى على تشقيقه إلى ثلاثة معان فرعية: الأول هو المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام، أو في السياق على حد سواء وبعبارة أخرى، هو معنى الصوت في الكلمة، ومعنى مقطعها، ومعنى النغمة حين النطق بها، ومعنى صيغتها، ومعنى بابها النحوي. والثاني هو المعنى المعجمي، وهو معنى الكلمة بالنسبة لمدلولها، بغض النظر عن صيغتها وبابها النحوي، وهما؛ أي المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، متعدد ومحتمل خارج السياق. والثالث هو المعنى الاجتماعي أو المعنى الدلالي، وهو أشمل من سابقيه؛ حيث يتضمن المعنى المقالي (المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي) والمعنى المقامي[2].

وتشقيق المعنى إلى هذه الفروع هو، في نظر تمام حسان، إسهام من إسهامات الدراسات اللغوية الحديثة في محاولتها للكشف عن المعنى اللغوي، وقد حاول في هذه الدراسة أن يطبقه على اللغة العربية الفصحى مع تسليط أضواء المنهج الحديث على النتائج الباهرة المشّرفة التي توصل إليها علماء العربية القدامى في حقل الكشف عن المعنى[3].

وتدرج تمام حسان في تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية وفق المعاني الفرعية التي يتشقق إليها المعنى، فعرض في الفصول الأولى أنظمتها التي تختص بتحليل المعنى الوظيفي، وهي: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي. ثم انتقل إلى فصل المعجم، والمعجم يختص بتحليل المعنى المعجمي. وختم دراسته بفصل الدلالة أين ركّز على دور المقام في دراسة المعنى الدلالي.

ومفاد الفرضية التي انطلق منها تمام حسان بخصوص أنظمة اللغة العربية أن كل نظام يتألف من مجموعة من المعاني، تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص28– 29.

[2] – للمزيد من التفاصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص28– 29.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص28– 29.

والفروق، أو القيم الخلافية، التي تربط سلبيا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كل من مجموعة المعاني ومجموعة المباني[1].

والمباني هي تجريدات وتقسيمات شكلية، تتنوع بين فرع وآخر من فروع الدراسات اللغوية، فهي في النظام الصوتي حروف، وفي النظام الصرفي وحدات صرفية وفي النظام النحوي هي الحركات، والحروف، والزوائد، واللواصق، والصيغ.

وأما المعاني فهي وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتتبنى منها هذه الأنظمة الثلاثة، ومنها: الوقف، وهو وظيفة السكون ونحوه. والمطاوعة، وهي وظيفة الانفعال. والفاعلية، وهي وظيفة الاسم المرفوع. وعموما، المعنى هو وظيفة المبنى والمبنى عنوان تندرج تحته العلامة[2].

وأما العلاقات الرابطة والقيم الخلافية فهي عناصر هامة جدا في نظام اللغة والقيم الخلافية، أو المقابلات بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى هي عند تمام حسان أهم بكثير من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي[3].

يتصور تمام حسان، إذن، اللغة منظمة كبرى مكونة من أنظمة فرعية، هي: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، وهذه الأنظمة يدرسها على التوالي: علم الصوتيات، وعلم الصرف، وعلم النحو.

1- النظام الصوتي: يدرسه علم الصوتيات مستخدما العناصر الآتية:

- معطيات علم الأصوات؛ أي أوصاف الحركات العضوية التي يقوم بها جهاز النطق أثناء النطق، والآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات.
- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وطائفة أخرى من المقابلات، أو القيم الخلافية للتفريق بين الأصوات[4].

هذه هي مكونات النظام الصوتي التي يعتمد عليها علم الصوتيات بفرعيه: علم الأصوات، وعلم الصوتيات[5].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص34.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص38- 39.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص34.

[4] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص35.

[5] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص35.

1-1. علم الأصوات: يهتم بوصف أصوات لغة ما، وحصرها تمهيدا لإنشاء علم الصوتيات الذي هو تخطيط عقلي لقواعد الأصوات[1].

وضمن عرضه لعلم الأصوات، وقف تمام حسان عند جهود سيبويه في وصف أصوات اللغة العربية، وبعد تثمينه لهذه الجهود ذكر بعض المآخذ التي سجلها عليها أهمها:

- اتجه سيبويه في استنباط الحروف من الأصوات اتجاها عكس ما يراه المحدثون فاتجاه البحث في دراسة الصوتيات عند المحدثين يكون من الأصوات إلى الحروف وليس العكس؛ حيث ينظم الباحث ما لديه من أصوات جرت ملاحظتها ووصفها، ثم يبوبها إلى مجموعات، تُسمى كل مجموعة حرفا، ثم يدرسها.

- لم يُفرّق سيبويه بين الحرف والصوت على نحو ما فرق علم اللغة الحديث بين اصطلاحي (Phoneme) و(Sound) أو (Allophone).

- استعمل سيبويه طائفة من المصطلحات اعتورها اللبس، إما لأنه لا يُسمي ظاهرة يمكن ضبطها، كالإشباع، والاعتماد، والاستعلاء، وإما لأنه يُسمي ظاهرة يمكن ضبطها، ولكنه لا يحددها تحديدا شافيا، كالجهر والهمس، والصوت والنفس، والإطباق والانفتاح[2].

1-2. علم الصوتيات: بعد الانتهاء من وصف الأصوات، يقوم الباحث باستقراء القيم الخلافية التي تفرق بين هذه الأصوات موضوع الدراسة[3]. وأهم القيم الخلافية في النظام اللغوي هي اختلاف الوظيفة، أو اختلاف المعنى الوظيفي الذي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام. وفي النظام الصوتي العربي، وهو ما يهمنا هنا، تقوم الوظيفة أولا وقبل كل شيء بالتفريق بين طائفتين متباينتين من الأصوات: إحداهما الصحاح، والأخرى العلل. ومن خصائص الحروف الصحاح أنها تكون أصولا للكلمات العربية، وتكون في بداية المقطع، وتقبل التحريك، والإسكان. وأما الحروف العلل فمهمتها تقوية الإسماع وصلاحيتها لأن تكون بمفردها علامة إعرابية[4].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص47.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص50- 63.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص67.

[4] - للتوسع في الموضوع ينظر: **المرجع نفسه**، ص68- 72.

وبالإضافة إلى اختلاف الوظيفة، تُعتبر التقسيمات العضوية والصوتية؛ أي المخارج والصفات، حقلا من حقول القيم الخلافية التي تُشكل عنصرا مهما من عناصر النظام الصوتي للغة العربية[1].

2- النظام الصرفي: يتكون هذا النظام من العناصر الآتية:

- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى التقسيم، كالاسمية، والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى التصريف، كالإفراد، والجمع، ويرجع الباقي إلى مقولات الصياغة الصرفية، كالطلب، والمطاوعة، أو إلى العلاقات النحوية، كالتعدية والتأكيد، وغيرها من العلاقات.

- طائفة من المباني تدل على المعاني الصرفية بوجودها إيجابا وبعدهما سلبا، وتتمثّل هذه المباني في الصيغ الصرفية، واللواحق، والزوائد، والأدوات.

- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية التي تُجسد وجوه الارتباط بين المباني وبين المعاني، وطائفة أخرى من المقابلات، أو القيم الخلافية، التي تُجسد وجوه الاختلاف بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى، كالعلاقة الإيجابية بين "ضَرْبٌ" و"شَهْمٌ" من ناحية تشابهها في الصيغة، وهي "فعْل"، والمقابلة التي تمثّل القيمة الخلافية بينهما من جهة المعنى، فالأول مصدر، والثاني صفة مشبهة.

وكما قسّم تمام حسان مباني النظام الصرفي إلى ثلاثة أنواع، قسّم كذلك معاني هذا النظام إلى ثلاثة أنواع، هي:

- المباني التقسيمية، أو مباني التقسيم، وهي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة والظرف، والأداة. وكلها تُعبّر عن المعاني الصرفية الوظيفية؛ أي معاني التقسيم، فمثلا صيغة الاسم تُعبّر عن الاسمية، وصيغة الفعل تُعبّر عن الفعلية، وصورة الضمير تُعبّر عن معنى الإضمار، وهكذا مع المباني الأخرى. وهذه المباني التي تُعبّر عن معان تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى.

- المباني التصريفية، وهي المباني التي يتم التصريف على أساسها، وبعبارة أوضح، هي صور التعبير عن المعاني الآتية: الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (المذكر والمؤنث).

[1] - للاطلاع على القيم الخلافية للنظام الصوتي للغة العربية ينظر: **المرجع السابق**، ص74- 79.

وهذه المباني هي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل المباني التقسيمية. وتندرج تحت مباني التصريف أوجه الاتفاق بين المباني وأوجه الاختلاف بينها، والمقصود هنا بأوجه الاتفاق، العلاقات، كعلاقة المطاوعة التي نجدها في صيغة الفعل، نحو: "انفعل" و"ينفعل"، وفي صيغة الاسم "انفعال"، وأما أوجه الاختلاف فهي المقابلات، كالتكلم والخطاب، والغيبة، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث. وكل هذه المقابلات تُولّد قيما خلافية بين الأسماء، والأفعال، والصفات، والضمائر، وغيرها من المباني التقسيمية.

– مباني القرائن اللفظية، وهي مجموعة من المباني، أو القرائن اللفظية، التي تتضّح بها العلاقات العضوية بين الكلمات في السياق، كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة في الحركة أو في المبنى الصرفي، والهمزة، والتضعيف، وغيرها. ولأن هذا النوع من المباني لا يُساق لبيان معنى صرفي، وإنما لبيان علاقة نحوية، كالتعدية، والتخصيص والإضافة، فإنها تُعتبر من جهة، خارجة عن نظام الصرف، ومن جهة أخرى، هي هدية الصرف إلى نظام النحو؛ وذلك لأن النحو هو نظام من المعاني والعلاقات التي تُعبّر عنها شكليا مباني الصرف والقرائن اللفظية[1].

تلك هي عناصر النظام الصرفي في اللغة العربية، عرضها تمام حسان مجملة ثم فصّل في بعض العناصر، وخاصة المباني، كأقسام الكلم، والصيغة، والإلصاق وظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

ولاحظ في مبحث أقسام الكلم أن النحاة العرب القدامى لم يعتمدوا على معيار واحد في تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف، فتقسيم بعضهم قام على أساس المعنى، وتقسيم بعضهم الآخر، وإن لم يختلف في عدد هذه الأقسام وطبيعتها، إلا أنه قام على أساس المبنى. والتفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، وأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني، ومعها جنبا إلى جنب طائفة أخرى من المعاني. وتشمل المباني: الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة

[1] – لمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع السابق**، ص83– 85، وص133– 136.

والجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي، وأما المعاني فتشمل: التسمية، والحدث والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي[1].

على أساس هذين الاعتبارين؛ أي المعنى والمبنى، قسّم تمام حسان الكلم إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[2]. تُعبّر على التوالي عن معنى الاسمية، والوصفية، والفعلية، والإضمار، والإفصاح، والظرفية والتعليق[3].

واقترح، بناء على خصائص الصفة، أن تُعتبر الجملة التي تَكُون نواتها صفة وتكون أصلية، كما في قولنا: أقائم زيد، وأقائم المؤمنون للصلاة، أو فرعية، نحو: زيد قائم أبوه، أو رأيت إماما قائما تابعوه للصلاة[4]، جملة وصفية، وبهذا أصبحت أقسام الجملة ثلاثة: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية.

وتناول في مبحث الصيغة عدة قضايا، أبرزها:

– الصيغ الصرفية هي مبان فرعية، وأصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم والصفة، والفعل، دون غيرها من أقسام الكلم، فلا صيغة للضمير، ولا صيغة للخوالف ولا صيغة للظروف والأدوات الأصلية[5].

– الصيغة هي مبنى صرفي، والميزان هو مبنى صوتي، وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، مثل "ضرب" الذي تتفق صيغته "فعل" وميزانه "فعل"، وقد يختلفان، كما في "ق"، فصيغته "أفعل" وميزانه "ع"[6].

– الصيغ هي مجال التوليد والارتجال، وبعبارة أخرى، الأسماء والصفات والأفعال هي وحدها مجال التوليد[7].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص87– 88.

[2] – للمزيد من التفاصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص90– 132.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص86.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص103.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص136.

[6] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص145.

[7] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص151.

وتعرض في مبحث الإلصاق إلى المعاني الصرفية التي تُؤدى بواسطة اللواصق مركزا على المعاني الآتية: الشخص، والعدد، والنوع، والتعيين، والمضارعة، والتوكيد والنسب[1].

وذكر في مبحث الزيادة أن الفرق بين الصيغ الصرفية يظهر في أمرين: الأول هو توزيع الحركات والعلل، وهذا النوع مسؤول عن توليد الصيغ المختلفة، والثاني: زيادة حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة في أول الكلمة أو وسطها[2].

وأكد، بخصوص تعدد المعنى الوظيفي لبعض المباني، أن المبنى الصرفي الواحد صالح لأن يُعبّر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في السياق، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه، تُحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء، ومثّل لهذه الظاهرة ببعض الأمثلة من مباني التقسيم، ومباني التصريف، ومباني القرائن اللفظية[3].

وختم عرضه للنظام الصرفي بظاهرتي الاشتقاق والنبر، وهما من الظواهر التي لها علاقة مباشرة بمكونات النظام الصرفي، فالأولى ترتبط بمباني التصريف، وأما الثانية فترتبط بالقيم الخلافية.

والذي ذهب إليه تمام حسان في مبحث الاشتقاق أن الأصول الثلاثة للكلمة (ف ع ل) هي أصل الاشتقاق[4]، مخالفا بذلك نحاة البصرة الذين قالوا بأن المصدر هو أصل الاشتقاق، ونحاة الكوفة الذين قالوا بأن الفعل هو مصدر الاشتقاق[5]. وبهذا الاعتبار تكون كلمات اللغة العربية كلها مشتقة، إلا الضمائر، والظروف، والأدوات، وبعض الخوالف.

وأشار في مبحث النبر إلى أن النبر الذي يكون على مستوى صيغة الكلمة له وظيفة صرفية، وهي تقديم القيم الخلافية التي تُفرق مع الكمية بين معنى صرفي ومعنى صرفي آخر، ثم فصّل في أنواع النبر وقواعده[6].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص156– 160.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص160.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص163– 166.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص166– 170.

[5] – ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2002، ص4– 12.

[6] – ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص170– 175.

3- النظام النحوي:

يرى تمام حسان أن النظام النحوي للغة العربية يتكون من العناصر الآتية:

- طائفة من المعاني النحوية العامة التي تُسمى معاني الجمل، أو معاني الأساليب، كالخبر والإنشاء، والإثبات، والنفي، والطلب.
- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة، كالفاعلية، والمفعولية والحالية، والإضافة.
- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كعلاقة الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية. وهذه العلاقات هي في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة.
- ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من المباني، كالحركات الإعرابية والحروف، ومباني التقسيم، ومباني التصريف، وغيرها من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب النحوية والعلاقات.
- القيم الخلافية، أو المقابلات، بين أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده، كالخبر في مقابل الإنشاء، أو المفعول لأجله في مقابل المضاف إليه، أو المتقدم رتبة في مقابل المتأخر، أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب. وتعمل هذه المقابلات على أمن اللبس، ولا يمكن أن نتصور أداء اللغة لوظيفتها من دونها، وهي أهم بكثير من العلاقات الرابطة؛ وذلك لأنها تُعبّر عن التشابه واللبس يأتي من التشابه[1].

هذه هي أنظمة اللغة في تصور تمام حسان، لا يمكن الفصل بينها إلا لأغراض التحليل، وأما في مسرح الاستعمال فهي مترابطة، وكل نظام يعتمد على الآخر، فالصرف يعتمد على الأصوات، والنحو يعتمد عليهما معا. والمعنى الذي تُحدده هذه الأنظمة هو المعنى الوظيفي، وما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي)، ومعنى المقام (المعنى الدلالي)، فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة مباني هذه الأنظمة فقط[2].

ويرى تمام حسان أن دور هذه الأنظمة في تحديد المعنى الوظيفي يظهر في الإعراب؛ حيث يمكن بواسطة مختلف مباني هذه الأنظمة إعراب جملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، فإذا طلب منا أن نعرب جملة مثل: ضرب زيد عمرا، ننظر

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص36- 37، وص178.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص184.

في الكلمة الأولى "ضرب"، وبعد أن نلاحظ أنها جاءت على صيغة "فعل"، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي، سواء من حيث صورتها، أو من حيث وقوفها بإزاء "يفعل" أو "افعل"، ومن هنا نقول: ضرب فعل ماض. ثم ننظر بعد ذلك في "زيد" فنجده ينتمي إلى مبنى الاسم، وأنه مرفوع، وأن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة الإسناد، وأنه ينتمي إلى رتبة التأخر، وأن الفعل معه مبني للمعلوم، وأن هذا الفعل مسند إلى المفرد الغائب، وبسبب كل هذه القرائن نستنتج أنه فاعل. ثم ننظر في الكلمة "عمرا" فنجدها تنتمي إلى مبنى الاسم، وأنها منصوبة، وأن العلاقة بينها وبين الفعل هي علاقة التعدية وأن رتبتها بالنسبة للفعل والفاعل هي التأخر، وبسبب هذه القرائن نقول: إن "عمرا" مفعول به[1].

ولكي يُثبت تمام حسان أن هذه الأنظمة؛ أي النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، قاصرة عن تحديد المعنى الدلالي ذهب إلى أن مبانيها تُمكِّننا من إعراب أنساق نطقية في صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية، كما يظهر من إعراب النسق الآتي:

قاصَ التجينُ شحالته بتربسه الفاخى فلم يستف بطاسية البرن.

حيث نقول في إعرابها: "قاص" فعل ماض مبنى على الفتح، و"التجين" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و"شحال" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهكذا مع بقية الكلمات[2].

وكان السياق مناسبا ليؤكد تمام حسان مرة أخرى رفضه لنظرية العامل كما تصورها النحاة القدامى؛ لقيامها على قرينة واحدة، وهي الإعراب، وهذه القرينة قاصرة عن تفسير المعاني النحوية[3].

واستثنى من اجتهادات النحاة القدامى في تفسير المعاني النحوية محاولة عبد القاهر الجرجاني؛ حيث اعتبرها أذكى محاولة في الدرس النحوي العربي القديم. وفي سعيه

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص181– 182.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص182– 184.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص231– 232.

إلى إحيائها، جعل الهدف من التعليق إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يُسمى "قرائن التعليق"[1].

ولتوضيح دور هذه القرائن في تحديد معاني الأبواب النحوية، قسمها إلى نوعين:

– القرائن المعنوية: وهي الإسناد، وتحتها فروع، والتخصيص، وتحتها فروع، والنسبة وتحتها فروع، والتبعية، وتحتها فروع، والمخالفة.

– القرائن اللفظية: وهي العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط والتضام، والأداة، وأخيرا النغمة[2].

وأكد أن هذه القرائن تُوزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، وهي جميعها مسؤولة عن أمن اللبس ووضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع كلها متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتضافرها بهذا الشكل يُغنينا عن فكرة العوامل النحوية التي افترضها النحاة لتفسير العلاقات النحوية، والتي اتجهوا فيها إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط، وهي قرينة العلامة الإعرابية[3].

وختم عرضه لأنظمة اللغة بفصل تناول فيه بعض المشاكل التي تظهر أثناء تطبيق هذه الأنظمة في سياق الكلام. ولتوضيح هذه المشاكل عقد مقارنة بين أنظمة اللغة والكلام فهذه الأنظمة تكون عادة ساكنة صامتة، تنشد لنفسها الاطراد، وتسعى إلى الإطلاق، شأنها في ذلك شأن كل الأنظمة الأخرى، بينما الكلام، وهو تطبيق على نظام اللغة، فهو ديناميكي متحرك، شأنه في ذلك شأن كل تطبيق على أي نظام، ومن ثم، قد تصادف قواعد نظام اللغة بعض المشكلات في تطبيقها، كما يصادف أي نظام بعض المشكلات في تطبيقه، ومن أمثلة ذلك أن نظام المرور يقتضي السير في جانب معين من الطريق ولكن عملية المرور التي تتم طبقا لهذا النظام قد تصادف أحيانا بعض المشكلات، كأن يكون الجانب المختار للمرور مشغولا بإصلاح الطريق أو ببقايا حادث وقع في هذا

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص186– 189.

[2] – للمزيد من التفاصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص191– 231.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص231– 232.

الجانب، وغيرها من المشكلات، وفي هذه الحالة يتحتم أن يتحول المرور إلى الجانب الآخر من الطريق؛ أي عكس ما ينص عليه النظام[1].

وكذلك أنظمة اللغة، فأحيانا تُصادف بعض المشكلات في تطبيقها، فتحدث ظاهرة سياقية لحل هذه المشكلة، ومن أمثلة ذلك أن النظام الصوتي يقرر أن "الدال" مجهورة و"التاء" مهموسة، ولكن الكلام قد يشتمل على "دال" ساكنة متبوعة بـ"تاء" متحركة مشكلا بذلك تجاورا يسبب صعوبة عضوية، تتحدى محاولة المحافظة على ما قرره النظام فتحدث ظاهرة الإدغام لحل هذه المشكلة، وهكذا مع الظواهر السياقية الأخرى، كالتأليف والوقف، والمناسبة، والإعلال، والحذف، والإشباع، والإضعاف، والنبر، والتنغيم، فكل هذه الظواهر هي حلول للمشاكل التي يطرحها تطبيق نظام اللغة العربية، ويتحكم في تحققها أساس عام هو كراهية توالي الأضداد[2].

4- المعجم:

يَعتبر تمام حسان المعجم جزءا من اللغة، يمدها بمادة عملها، وهي الكلمات المخزنة في ذاكرة المجتمع، ويدرس هذه الكلمات من حيث طريقة نطقها، وطبيعتها الصرفية ومعناها المعجمي[3].

واستدل على أن المعجم ليس نظاما من أنظمة اللغة بثلاث ظواهر تُنسب إلى النظام اللغوي، وهي:

- العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين كل مكونات النظام، ووجود هذه العناصر في النظام تجعله متكاملا عضويا ووظيفيا، ومن ثم، يصعب أن يُستخرج منه شيء أو يضاف إليه شيء.

- صلاحية النظام للجدولة؛ أي إمكانية وضع النظام في صور جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابك فيها العلاقات، وتقوم القيم الخلافية في كل جدول حارسا لأمن اللبس.

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص262.

[2] - للاطلاع على معالجة تمام حسان لهذه الظواهر ينظر: **المرجع نفسه**، ص262- 310.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص325- 334.

– صعوبة الاستعارة من وحدات نظام لغة ما إلى لغة أخرى، ويعود هذا إلى الطابع العضوي للنظام اللغوي[1].

فمن الواضح أن الكلمات التي يتضمنها المعجم لا توجد بينها علاقات عضوية وبهذا لا يمكن للمعجم أن يُوضع في جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية، ومجال الاقتراض بين اللغات هي الكلمات المفردة، وهي مكونات المعجم[2].

وبعد مراجعة هذه النتائج خلص تمام حسان إلى أن المعجم نظام من أنظمة اللغة يتكون من ثلاثة عناصر، هي: مجالات الاتفاق، تُمثّلها الحقول المعجمية والمناسبات المعجمية، ومجالات الاختلاف التي تظهر بين المباني والمعاني، والتجريدات، وهي أصل الاشتقاق، وأصل الوضع[3].

وأما موقعه بالنسبة للأنظمة الأخرى فهو بين النظام الصرفي والنظام النحوي يقول تمام حسان: "اللغة نظام أكبر يشتمل على أنظمة فرعية كما أشرنا منذ قليل. وهذه الأنظمة الفرعية بينها علاقة تدريجية، فأدناها درجة هو النظام الصوتي، ثم النظام الصرفي، ثم النظام المعجمي، ثم النظام النحوي. وكل نظام من هذه الأنظمة يقوم مما دونه مقام الثقب الأسود في عالم الفلك، فيمتص ما دونه من نظام حتى يصيره جزءا من تكوينه؛ ليصير النظام الصوتي جزءا من النظام الصرفي، كما يصبح النظام الصرفي جزءا من النظام المعجمي، ويصبح مجموع ذلك جزءا من النظام النحوي"[4].

5– الدلالة:

تناول تمام حسان في هذا الفصل دور المقام في تحديد المعنى الدلالي، وكان هذا الموضوع مناسبا ليؤكد على فكرة كان قد أشار إليها في كثير من المناسبات، وهي ضرورة المزج بين علم النحو وعلم البلاغة للحصول على دراسة نحوية تُعنى بالتركيب كما تُعنى بالتحليل، وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي تتشكل منها[5]؛ أي دراسة تتجه أساسا إلى المعنى، وليس كدراسة النحاة العرب القدامى، وخاصة دراستهم للنحو، والتي اتجهت أساسا إلى المبنى؛ حيث ركّز النحاة على تحديد أقسام

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص312– 313.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص312– 314.

[3] – ينظر: تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 2، ص87– 100.

[4] – **المرجع نفسه**، ج 2، ص89– 90.

[5] – ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص336.

الكلام، وبيان علامات كل قسم، ثم فرقوا داخل هذه الأقسام بين المعرب والمبني وشرعوا بعد ذلك في دراسة الأبواب النحوية من حيث أنواعها، وما يمتاز به كل باب من علامات يُعرف بها، ثم ذكروا بعض المعاني الوظيفية التي تؤديها هذه العلامات كالتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتكلم والحضور والغيبة.

إن دراسة النحاة العرب القدامى، يُضيف تمام حسان، اهتمت بمكونات التركيب أكثر من اهتمامها بالتركيب نفسه، فلم تتعد إلى دراسة معنى الجملة لا من الناحية الوظيفية العامة، كالإثبات، والنفي، والشرط، والتأكيد، والاستفهام، والتمني، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى. وحتى وإن كانت هذه الجوانب تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية، فإن النحاة لم يعنوا بجمعها في نظام كامل كما فعل تمام حسان في هذه الدراسة تحت باب التعليق[1].

ولم تكن دراسة النحاة الوحيدة التي طغت عليها الشكلية، وإنما دراسة علماء البلاغة كانت هي أيضا شكلية، ولكن هؤلاء فطنوا في إطار شكلية البلاغة إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها، وأن هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي أطلقوا عليها اسم "المقام"، ولشدة ارتباط هذه المواقف باللغة التي تُعبّر عنها قال علماء البلاغة "لكل مقام مقال"، و"لكل كلمة مع صاحبتها مقام"[2]. وهاتان المقولات هما من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات وليس في اللغة العربية الفصحى فقط وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء[3].

واعتراف علماء البلاغة بفكرة المقام، وارتباط فكرة المقال بها جعلهم متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم؛ وذلك لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما من أسس تحليل المعنى يُعتبر عند اللغويين الغربيين من الكشوف التي جاءت نتيجة للدراسات المعاصرة للغة، فمثلا، فكرة المقام هي المركز الذي يدور حولها علم الدلالة الوصفي في الوقت الحاضر. والمعنى الدلالي، وهو قمة التحليل اللغوي، يتكون من عنصرين

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص15– 16.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص337.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص372.

لا غنى له عن أحدهما، الأول هو المعنى المقالي، ويشمل المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والقرائن المقالية، والثاني هو المعنى المقامي، ويشمل ظروف أداء المقال والقرائن الحالية[1].

وفي ختام هذا الفصل أكد تمام حسان أن الدراسات التحليلية التي عُرضت في هذا الكتاب، سواء في ذلك دراسة النظام الصوتي، أو دراسة النظام الصرفي، أو دراسة النظام النحوي، أو دراسة الظواهر الموقعية، أو دراسة المعجم، أو دراسة المقام وما يرتبط به من قرائن، كل هذه الدراسات تتجه أساسا إلى المعنى[2]. فالغاية من دراسة أنظمة اللغة هي الوصول إلى المعنى الوظيفي، والغاية من دراسة المعجم هي الوصول إلى المعنى المعجمي، وأما الغاية من دراسة المقام فهي الوصول إلى المعنى المقامي، ومجموع هذه المعاني هو المعنى الدلالي، وهو عند تمام حسان غاية الدراسات اللغوية.

كانت هذه أهم الأفكار التي قامت عليها مقاربة تمام حسان لأنظمة اللغة العربية ويتضح من المصادر التي اعتمد عليها أنه قصد إلى بناء نظرية في اللغة العربية، تستمد إطارها النظري من مصدرين: أما الأول فتُمثّله أفكار النحاة العربي القدامى، كسيبويه والجرجاني، وابن مالك. وأما الثاني فتُمثّله الأفكار الجديدة التي وجهت الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب.

ورغم أن تمام حسان لا يحيل غالبا إلى المصادر التي اعتمد عليها، إلا أن المتتبع لآرائه يستنتج أن الوصفية التي يدعو إليها تقوم على مبادئ النظرية اللسانية التي أسس لها دي سوسير، والنظرية التي طبقها في وصف نظام اللغة العربية هي النظرية الاجتماعية، أو النظرية السياقية لفيرث. وأما أفكار دي سوسير فتظهر من تعرضه إلى بعض القضايا التي تعرض إليها دي سوسير، ومنها:

– استقلال علم اللغة عن العلوم الأخرى. والمعروف أن دي سوسير دعا إلى استقلال علم اللغة عن العلوم الأخرى.

– الفرق بين الكلام واللغة والمعينة. والشائع عند الباحثين أن دي سوسير هو الذي ميّز بين اللغة واللسان والكلام.

– التمييز بين الدراسة الآنية والدراسة التاريخية.

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص337– 339.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص353.

وأما تأثره بفيرث فيظهر في العديد من المواضع، أبرزها:

– تبنّيه لفرضية فيرث في كون اللغة ظاهرة اجتماعية، شأنها في ذلك شأن العادات والتقاليد، وهي من صنع الإنسان وابتكاره، وبالتالي، هي لصيقة به، وقريبة إليه، بل هي جزء من معناه الذي لا تدرك حقيقته إلا بها. ومن المعروف أن دي سوسير يرى بدوره أن اللغة ظاهرة اجتماعية، ولكن المفهوم الذي طرحه تمام حسان في أعماله عن اجتماعية اللغة هو مفهوم مدرسة فيرث[1].

– تأكيده أن اللغة جهاز متعدد الأنظمة، فلها النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام المعجمي. ومصطلح تعدد الأنظمة هو مصطلح فيرث[2].

– اقتناعه بأن الدراسات اللغوية الحديثة تولي اهتماما خاصا بالمعنى. والمعروف أن فيرث اهتم بالفونولوجيا والدلالة[3]، ويرى أن علوم اللغة تسعى كلها إلى الوصول إلى المعنى[4].

– تشقيقه للمعنى إلى المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعني الاجتماعي، وتأكيده أن كلا من علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو، يهتم بتحديد المعنى الوظيفي والمعجم يهتم بتحديد المعنى المعجمي، وأما علم الدلالة فيهتم بحديد المعنى الدلالي أو الاجتماعي، وهو مجموع المعنى المقالي والمعنى المقامي. وتشقيق المعنى إلى هذه المعاني الفرعية عُرف أيضا عند فيرث[5].

---

[1] – ينظر: حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص182. كمال بشر **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2005، ص145.

[2] – ينظر: جفري سامسون، **مدارس اللسانيات: التسابق والتطور**، ص228. كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ص154.

[3] – ينظر: جفري سامسون، **مدارس اللسانيات: التسابق والتطور**، ص228. هنري روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ص315.

[4] – ينظر: كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ص150– 151. هنري روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ص 316.

[5] – ينظر: كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ص149، وص154. حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص223– 224. عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة**، ص193. حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ص243. جرهارد هلبش، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ص160.

– اهتمامه بالسياق، وخاصة السياق غير اللغوي، أو سياق الحال. والمعروف أن نظرية فيرث تُسمى النظرية السياقية لاهتمامها بالسياق[1].

ومما لا ريب فيه أن تأثر تمام حسان بآراء فيرث هو الذي يُفسّر قوله: "إن كل دراسة لغوية –لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم– لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"[2]. ومرّ بنا أن بلومفيلد وهاريس وعبد الرحمن أيوب، وكل أتباع مدرسة التحليل الشكلي استبعدوا المعنى من دراسة اللغة.

ولمّا اقتنع تمام حسان بأن المعنى هو الموضوع الأول والأخير للدراسة اللغوية تبيّن له أن النحو العربي اتجه إلى المبنى، ولم يكن قصده إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء[3]. وأرجع ذلك إلى دواعي نشأته، والمتمثّلة في تلك الأخطاء التي شاعت على ألسنة الموالي وبعض العرب، فلمّا نشأ النحو العربي علاجا لهذه الأخطاء، وهي أخطاء في المبنى، اتجه إلى المبنى وأهمل المعنى[4].

هكذا فسر تمام حسان أسباب اهتمام النحو العربي بالمبنى. ورأينا في هذه المسألة أن النحو العربي لم يهتم إلا بالمبنى، بدليل أن كتاب سيبويه، والذي يُمثّل النحو العربي في صورته الأولى، اشتمل على مباحث في الأصوات، والصرف، والتركيب، والدلالة والبلاغة، تعمل كلها على توضيح نسق اللغة العربية من حيث معناها ومبناها. أضف إلى ذلك أن اللّحن لم يكن السبب الوحيد في نشأة النحو العربي، يقول إبراهيم السامرائي معترضا على حصر عوامل وضع النحو في شيوع اللّحن: "إن من الظلم أن يقصر وضع النحو على شيوع اللّحن؛ وذلك لأن شيوع اللحن آفة، بل نقص سرى إلى العربية كما بيّنا ذلك، وكما جاء في أسبابه في مصادرنا القديمة. ولو كان هذا سببا لوضع هذا العلم الذي سمي النحو لما كان لنا هذا البناء الشامخ، ولكان لنا منه ضوابط يسيرة تعين على إزالة العيب وسد الخلل... لو كان شيء من هذا لوجدنا بين أيدينا أشياء قليلة مما

---

[1] – ينظر: كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ص152. حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص131– 132. جفري سامسون، **مدارس اللسانيات: التسابق والتطور**، ص237 هنري روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ص316.

[2] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص9.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص12.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص11– 12.

يمكن أن تحمل على أنها ضوابط تفي بالغرض التعليمي الذي أشرنا إليه، غير أننا لم نقف على هذا، والذي وصل إلينا هو شيء آخر، وهو ما كان من البناء الشامخ الذي نوهنا به"[1].

والذي يُرجّحه عبده الراجحي أن النحو العربي نشأ شأنه شأن العلوم الإسلامية الأخرى لفهم القرآن[2]. والفرق بين محاربة اللّحن وإرادة الفهم فرق شاسع، يقول: "والبون شاسع بين محاربة اللّحن وإرادة الفهم، لأن اللّحن ما كان يفضي بهذا النحو إلى ما أفضي إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته، بل لعله كان حقيقا أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب. أما الفهم فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص، باعتباره أعلى ما في العربية من بيان. ومن هنا كان هذا النشاط النحوي القديم على الوجه الذي نعرفه من كثرة علمائه وتفرع مذاهبه ووفرة مادته"[3].

ولتوضيح مظاهر اهتمام النحو العربي بالمبنى، جمع تمام حسان بين قضيتين إحداهما هي اهتمام النحاة بتقسيم الكلم، وبيان علامات كل قسم، وتحديد المعرب منها والمبني، وبيان الأبواب النحوية داخل الجملة. وأما الأخرى فهي اهتمامهم بالمعاني الوظيفية لمكونات التركيب وإغفالهم لمعانيه العامة، كالإثبات، والنفي، والشرط، والتأكيد وإغفالهم أيضا لمعانيه الدلالية. واعتبر اهتمام النحاة بالمعاني الوظيفية لمكونات التركيب نتيجة لما اهتموا به في دراسة النحو[4].

ومن الواضح هنا أن اهتمام النحاة بأقسام الكلم، وعلامات كل قسم يندرج ضمن اهتمامهم بوصف الظواهر اللغوية، وتصنيفها، ثم تفسيرها، ولا علاقة له باهتمامهم بمعاني المفردات دون معاني الجمل. ثم إن اهتمام النحاة بمعاني مكونات الجملة لا يعني أنهم أهملوا معاني الجمل، أو المعاني العامة؛ وذلك لأن هذه المعاني تُحددها المعاني الخاصة بمكونات الجملة، ولم يتوسع النحاة في تناولهم لهذه المعاني؛ لأن علماء البلاغة

[1] – إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، عمان، ط1، 1987، ص11.

[2] – ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص11.

[3] – **المرجع نفسه**، ص11.

[4] – ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص12– 16.

خصصوا لها علما قائما بذاته، هو علم المعاني، والبلاغة كما يرى عبد الرحمن الحاج صالح هي امتداد للنحو[1]، وعلم البيان كما يرى تمام حسان هو قمة النحو[2].

هذا فيما يخص بعض المآخذ التي ذكرها تمام حسان في مقدمة كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وأما ما جاء في الكتاب من آراء جديدة فقد لخصها في النقاط الآتية:

- تقسيم سباعي للكلم.
- إمكان نقل لفظ من قسم من أقسام الكلم إلى استعمال القسم الآخر.
- تشقيق المعنى إلى المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي.
- اللغة مكونة من طائفة من المباني المجردة.
- قد يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وقد يتعدد المعنى المعجمي للفظ الواحد.
- تقسيم الجملة من حيث المبنى إلى اسمية وفعلية ووصفية، وتقسيمها من حيث المعنى إلى خبرية وشرطية وطلبية وإفصاحية.
- أصول الاشتقاق هي حروف المادة.
- إذا تحقق المعنى الوظيفي أمكن التحليل وإن لم يتحقق المعنيان المعجمي والدلالي.
- النحو نظام من القرائن التي تُعبّر عنها مباني مأخوذة من الصرف والأصوات.
- القرائن نوعان: لفظية ومعنوية.
- القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية.
- القرائن لا تعمل إلا متضافرة.
- قد يتضح المعنى في غياب إحدى القرائن، فيمكن الترخص فيها بحذفها.
- القول بتضافر القرائن يُغني عن القول بالعامل.
- القول بالترخص في القرينة يُفسر الشاذ والقليل والنادر.
- هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فالزمن النحوي هو الزمن في السياق، وأما الزمن الصرفي فهو الزمن في الإفراد.
- لا يمكن فهم الزمن النحوي دون اعتبار فكرة الجهة التي تعتبر نوعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه.

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص182.

[2] – ينظر: تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص80.

- الجهات المخصصة لمعنى الحدث في الفعل هي المنصوبات، والمخصصة لمعنى الزمن هي النواسخ والأدوات والظروف.
- علم البيان مقدمة نظرية لعلم المعجم.
- علم المعاني قمة النحو.
- لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال عن المقام.
- المقام أوسع مما قصده به علماء البلاغة[1].

وهذه الأفكار تُمثّل، في نظر تمام حسان، نظرية صالحة لبناء متون نحوية عليها وأنها أصلح من غيرها مما سبق، سواء في ذلك النحو العربي التقليدي، أو الأفكار الغربية المستوردة؛ لأنها:

- أولا: هي مبنية على استقراء اللغة العربية، وبهذا فهي أفضل من الأفكار الغربية.
- ثانيا: خلّصت النحو من شوائبه ومصادر الشكوى منه[2].

ولكي نتحقق من مزاعم تمام حسان بأن هذه الأفكار لم تكن معروفة عند النحاة العرب القدامى، سنتناول منها: فكرة النظام اللغوي، وأقسام الكلم، وأقسام الجملة، وتضافر القرائن. واقتصرنا على هذه الأفكار لأننا نعتبرها كافية لتحقيق ما نسعى إليه، وهو إثبات أن مقاربة تمام حسان للظواهر التي درسها النحاة العرب القدامى لم تأت بجديد على مستوى المبدأ الذي قامت عليه.

1- النظام اللغوي عند تمام حسان:

يتصور تمام حسان أن نظام اللغة العربية يتفرع إلى أنظمة فرعية، وكل نظام يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية، أو المباني المعبرة عن تلك المعاني، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا، والفروق أو القيم الخلافية التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني بإيجاد المقابلات ذات الفائدة، وبعبارة أوضح، يتكون كل نظام من ثلاث دعائم، هي:

- مجموعة من المعاني.
- مجموعة من المباني.

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ج 1، ص79- 81.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ج 1، ص81.

– مجموعة من العلاقات التي تربط ربطا ايجابيا وسلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني.

ومن الواضح هنا أن أنظمة اللغة العربية كما تصورها تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" لا تشتمل على كل ما تتضمنه هذه الدعائم من محتويات[1]، فإذا عدنا إلى النظام الصوتي سنجد العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا بين معانيه من جهة وبين مبانيه من جهة أخرى، غير محققة؛ وذلك لأن تمام حسان يتصور أن هذا النظام يقوم أساسا على القيم الخلافية التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني[2].

ومرّ بنا، فيما يخص النظام النحوي، أن تمام حسان يرى أن النحو ليس له من المباني إلا ما يُقدمه له علما الصوتيات والصرف، كالحركات الإعرابية، والحروف ومباني التقسيم، ومباني التصريف، وغيرها من المباني التي تُعبّر عن معاني الأبواب النحوية، ولم يذكر ضمن هذه المباني الجملة، مع أنه قسّم معاني النظام النحوي إلى المعاني النحوية العامة، وهي معاني الجمل، أو الأساليب، والمعاني النحوية الخاصة وهي معاني الأبواب المفردة[3]. ولم يُوضح كيف تنتظم المباني التي يُقدمها علما الصوتيات والصرف في النظام النحوي لتشكل طائفة من المباني تُعبّر عن المعاني النحوية العامة والخاصة. ومعلوم أن هذه المباني تُشكل ما اصطلح عليه النحاة العرب القدامى اسم الجملة، ومعلوم أيضا أن الجملة تختلف عن مباني الأصوات ومباني الصرف، يقول محمد صلاح الدين الشريف معترضا على تصور تمام حسان للنظام النحوي: "ثم أليس للجملة تراكيبها الخاصة بها ومبانيها التي يختص بها ويسقط في اللّحن من تعداها؟ فإن كان مبنى الصوت بسيطا لوقوعه حرفا لا غير وكان مبنى الصرف أعقد منه لوقوعه في الأغلب

---

[1] – ينظر: محمد صلاح الدين الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها**، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1979، ع 17، ص203.

[2] – للاطلاع على دور القيم الخلافية في الكشف عن النظام الصوتي للغة العربية ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص67– 79.

[3] – انتقد محمد عبد العزيز عبد الدايم تشقيق تمام حسان للمعنى النحوي إلى معنى عام، كالإخبار، والإنشاء، ومعنى خاص بالأبواب المفردة، كمعنى الفاعلية، والمفعولية؛ وذلك لأنهما يشكلان قسمين فرعيين لشيء واحد. وفي التصنيف العام لجوانب الظواهر النحوية لا يجب أن يذكرا كقسمين فرعيين للمعنى، وإنما يدرجان معا تحت باب واحد، هو باب المعنى النحوي. ينظر: **النظرية اللغوية في التراث العربي**، ط1، 2006، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ص207.

على أكثر من حرف، فإنه بإمكاننا أن نرى للنحو مبنى هو أعقد من سابقيه لوقوعه على أكثر من حرف وكلمة. وكما كان مبنى الصرف مشتملا على مبنى الصوت، وكان لنا أن نُعيّنه بصيغة هي رمز له، كأن نقول صيغة "فاعل" أو "فعيل"، أمكننا أن نرى مبنى النحو مشتملا على مبنى الصوت والصرف جميعا، وأن نعيّنه بصيغة هي رمز له، كأن نقول تركيبيه (اسم +اسم) أو (فعل +اسم)"[1].

وإذا تأملنا نظام العلاقات في صورته التي قدمها تمام حسان نجده غامضا، "فنحن لا نستطيع أن نفهم بسهولة طبيعة هذه العلاقات وطريقتها في تكوين النظام، ذلك أننا إذا أخذنا برأيه واعتبرنا العلاقات تجمع بين المعاني على حدة والمباني على حدة، صار من الصعب علينا أن نعرف أنحن أمام نظام واحد، أم أمام نظامين: واحد للمعاني، والآخر للمباني. ثم أنه يصعب بعد ذلك أن نوفق بين العلاقة الرابطة بين المعنى ومبناه والعلاقة الرابطة بين المعنى والمعنى أو المبنى والمبنى"[2].

ويبدو أن تمام حسان قد انتبه إلى هذه النقائص، فاستدرك بعضها في كتابه "مقالات في اللغة والأدب"؛ حيث أكد أن أنظمة اللغة تشتمل على مجموعة من الأنظمة الفرعية فالنظام الصوتي يتكون من نظام الصحاح والعلل، ونظام المقاطع، ونظام النبر، ونظام التنغيم. والنظام الصرفي يشتمل على نظام أقسام الكلم، يتفرع إلى الأسماء والأفعال والحروف، وكل قسم له نظام، ويشتمل على نظام المطابقات (العدد النوع الشخص التعيين)، ونظام الاشتقاق، وهذا الأخير ينقسم إلى نظام الأصول ونظام الزوائد. وأما النظام النحوي فيشتمل على نظام الجمل، وهو أقسام، ونظام الأبواب، ونظام الزمن وبه أقسام، ونظام الظواهر السياقية، وهو أيضا عدة أقسام، وما يزال التفريع يتصاعد حتى تصبح المسألة الواحدة نظاما أصغر تشتمل على أنماط في داخل الباب النحوي[3].

ولمّا فرّع تمام حسان كل نظام من أنظمة اللغة إلى أنظمة فرعية اتّضح أن نظام الجمل جزء من النظام النحوي، واتضح أيضا أن كل نظام يتكون من مجموعة

---

[1] – محمد صلاح الدين الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها**، ص203.

[2] – محمد صلاح الدين الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها**، ص204– 205.

[3] – ينظر: تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص111– 114.

من المعاني ومجموعة من المباني، وعلاقة إيجابية وسلبية تربط بين مجموعة المعاني على حدة ومجموعة المباني على حدة.

وبغض النظر عن النقائص التي أشرنا إليها، يظهر، وهو ما يهمنا هنا، أن النظام عند تمام حسان هو مصطلح يُعبّر عن مستويات اللغة (الصوت والصرف والنحو والمعجم) ومحتوى كل مستوى. وهذه الفكرة؛ أي تفرع اللغة إلى مستويات، كانت معروفة عند النحاة العرب القدامى، وإن لم يعبروا عنها بالمصطلحات التي استعملها المحدثون كالمستوى، والنظام، أو غيرها من المصطلحات.

2- أقسام الكلم:

اقترح تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" تقسيما جديدا للكلم يقوم على أربعة أقسام: الاسم، والفعل، والضمير، والأداة. وانتهى إلى هذا التقسيم بالاعتماد على خصائص كل قسم من حيث الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم (معنى الوظيفة)، والوظيفة الاجتماعية[1]. وفي "اللغة العربية معناها ومبناها" خلص إلى تقسيم جديد، هو: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة والظرف، والأداة. وأما الأسس التي اعتمد عليها فهي المعنى والمبنى؛ حيث يشمل المعنى التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي، وأما المبنى فيشمل: الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي[2].

وفي سعي تمام حسان إلى إثبات أن تقسيمه أفضل من تقسيم النحاة العرب القدامى قدم أدلة متناقضة، ففي "اللغة العربية معناها ومبناها" ذهب إلى أن تقسيم بعضهم قام على أساس المعنى، وتقسيم بعضهم الآخر، وإن لم يختلف في عدد هذه الأقسام وطبيعتها إلا أنه قام على أساس المبنى. وفي نظره، التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يُمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم

[1] – ينظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص196– 203. وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين: أحدهما، وهو ما ورد في الهمع من أن بعض النحاة العرب القدامى قسموا الكلم إلى أربعة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، واسم الفعل أو الخالفة. ينظر في هذه المسألة: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص22. والآخر هو تقسيم إبراهيم أنيس الكلم إلى: الاسم، والفعل، والضمير، والأداة. وهو تقسيم يتفق مع تقسيم تمام حسان. للمزيد من التفصيل ينظر: إبراهيم أنيس **من أسرار اللغة**، ص279– 294.

[2] – للمزيد من التفصيل في هذه الأسس ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص86– 132.

وأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين[1]. وأما في كتابه "مقالات في اللغة والأدب" فقد أكد أن تقسيم النحاة بُني على أساس المعنى والمبنى معا وأن الخطأ الذي وقعوا فيه ليس في مبدأ التقسيم، وإنما في إجراء تطبيقه، يقول: "والكلم أقسام ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وإن التقسيم مبني على أساسين: أحدهما التمييز بحسب المعنى، وثانيهما التمييز بحسب المبنى. فأما من حيث المعنى فالاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما دل على معنى في غيره، وأما من حيث المبنى فالأمر واضح من قول ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأنت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف..... .....

ومع التسليم بأن مثل هذا التقسيم ينبغي أن يأخذ في اعتباره المعنى والمبنى معا على حد ما صنع النحاة يحسن أن نشير هنا إلى أن النحاة أحسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصروا بعض الشيء عند إجراء التطبيق، لأن الاسم في تقسيمهم اشتمل على أمشاج من الكلم بينها اختلاف هام جدا من حيث المعنى..."[2].

ولتوضيح الفرق بين تقسيمه وتقسيم النحاة مثّل برجلين أرادا أن يكشفا عن بنية ضاحية صغيرة في المدينة، تتكون من ثلاث مجموعات من المباني؛ حيث ركب الرجل الأول –والمثل هنا عن النحاة العرب القدامى– طائرة عمودية، توقفت به في الجو فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة تُمكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة، وحين رأى أن هذه المباني تتكون من ثلاث كتل أقر بذلك ورضى به، وجعل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية، وأما الرجل الثاني –والمثل هنا عن تمام حسان– فلم يركب الطائرة، وإنما قصد إلى هذه الكتل ماشيا، ودخلها واحدة بعد الأخرى، فوجد كل كتلة منها متكونة من بنايات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة أنها كتلة واحدة، وحين

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص87– 88. وللإشارة، فإن فاضل مصطفى الساقي قسّم بدوره الكلم باعتبار المبنى والمعنى إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والصفة، والفعل، والخالفة، والضمير، والظرف، والأداة. ينظر: فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008، ص165– 203.

[2] – تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص238– 240.

رأى تعدد البنايات في كل كتلة خرج من تجربته هذه بزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقة سبعة أقسام للمباني وليس ثلاثة[1].

ويُستفاد من هذا التمثيل أن النحاة العرب القدامى أقروا بالتقسيم الثلاثي (الاسم والفعل والحرف)؛ لأنهم لم ينتبهوا إلى أن هذه الكتل مكونة من بنايات متلاصقة، وهذا غير صحيح؛ وذلك لأن هؤلاء النحاة ذكروا تحت كل قسم أقساما فرعية، كأقسام الاسم وأقسام الفعل، وأقسام الحروف، وهذه الأقسام الفرعية بمثابة البنايات الفرعية المتلاصقة والتي اعتبرها تمام حسان بنايات قائمة بذاتها، وهذا هو وجه الاختلاف بينه وبين النحاة فهم جعلوا الكلم ثلاثة أقسام، وكل قسم يتفرع إلى عدة أقسام، وأما تمام حسان فجعل بعض هذه الأقسام الفرعية، كالصفة، والظروف، والضمائر، والخوالف، أقساما قائمة بذاتها وهو يعلم أن التصنيف مظهر من مظاهر الاقتصاد، والاقتصاد هو خاصية من خصائص العلم المضبوط[2]، فالأولى هنا أن تُصنف هذه الأقسام إلى أصناف قليلة جامعة لكل أنواع المفردات.

وعندما قسّم تمام حسان الكلم إلى سبعة أقسام تبيّن له أن بعضها يتعدد معناها ومن ثم ذهب في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" إلى أنه اهتدى إلى فكرة جديدة وهي فكرة تعدد معاني أقسام الكلم، ثم تراجع عن موقفه، واعترف في أعماله المتأخرة أن النحاة العرب القدامى تناولوا هذه الفكرة؛ حيث قال: "لم يغفل النحاة عن هذه الفكرة بل على العكس من ذلك نجدها تُمثّل العمود الفقري في نوع من أنواع الكتب النحوية، مثل مغني اللبيب لابن هشام، والجنى الداني لابن القاسم المرادي، ورصف المباني لابن عبد النور المالقي، ولكن النحاة مع ذلك لم يعطوا هذه الفكرة ما تستحقه من التنظير، فلم يدخلوها في تجريداتهم وتأصيلاتهم"[3].

3- أقسام الجملة:

رغم الأهمية التي تكتسيها الجملة في الدراسات اللغوية الحديثة إلا أن تمام حسان لم يخصها في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" بمبحث خاص، يُبيّن فيه مفهومها

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ج 1، ص247– 248.

[2] – للمزيد من التفصيل حول خصائص العلم المضبوط، ينظر: تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص15– 20.

[3] – تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص252.

ومكوناتها، وأنواعها بالنظر إلى معناها ومبناها، وما يطرأ على مكوناتها من تقديم وتأخير، وحذف، وغيرها من القضايا التي تخص الجملة. وما وقفنا عليه في هذا الكتاب هو تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ووصفية، وحديث مقتضب عن بعض المعاني التي تدل عليها، كالإثبات، والنفي، والتوكيد، والطلب، والشرط، والإفصاح،[1].

وفي أعماله الأخرى لم يُفصّل تمام حسان في مبحث الجملة، وخاصة ما يتعلق بأنواعها، ففي كتابه "الأصول" ذكر أن أصل وضع الجملة عند النحاة هو أن تتشكل من ركنين: المسند والمسند إليه، والأصل فيها الذكر، والإظهار، والوصل، والرتبة بين عناصرها والإفادة. ثم عرض بعض مظاهر العدول عن هذه الأصول[2]. وفي كتابه "مقالات في اللغة والأدب" قال في شرحه للقرائن المعنوية: "وأما صور الإسناد فهي الجمل الاسمية والوصفية والفعلية، والأولى والأخيرة معروفتان، أما الوسطى فالمعروف أن الوصف قد يذكر له فاعل، وقد يتعدى إلى مفعول به، وقد يكون له مفعول مطلق، فإذا تقدمه نفي أو استفهام بدت الجملة الوصفية جملة أصلية، بحيث نجد "أقائم زيد" تقف جنبا إلى جنب مع "أيقوم زيد" و"أزيد قائم" أما إذا تقدمها مبتدأ أو موصوف فإنها تبدو في صورة الجملة الفرعية، بحيث تبدو "زيد قائم أبوه" ولها نفس المظهر الذي لجملة "زيد يقوم أبوه"، وهكذا يضيف النموذج جملة ثالثة إلى التراكيب العربية هي الجملة الوصفية"[3]. وأضاف في "الخلاصة النحوية": "سبق في الكلام عن المبتدأ أنه يكون اسما معرفة، ولم نتكلم عن جواز كونه وصفا انتظارا لمناسبة الكلام عن الجملة الوصفية، ذلك أن الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواة لجملة أصلية، كما في: أقائم زيد أو نواة لجملة فرعية نحو: زيد قائم أبوه. وكذلك: أمعروف زيد، وزيد معروف فضله والأمر كذلك في الأوصاف الأخرى وهي الصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل"[4]، ومثّل لهذه الأوصاف ببعض الأمثلة[5].

يتبيّن من هذه الأقوال أن تمام حسان أضاف إلى أقسام الجملة قسما آخر، تُمثله الجملة الوصفية، وهي كل جملة اشتملت على وصف، سواء كان في صدرها، أو نواتها

---

[1] – ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص103، وص190.

[2] – ينظر، تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص121– 122، وص130– 131.

[3] – تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص253– 254.

[4] – تمام حسان، **الخلاصة النحوية**، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2009، ص127.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص127– 130.

كما في قولنا: أقائم زيد، أو في وسطها، كما في قولنا: زيد قائم أبوه[1]. وقد اعتبر تمام حسان الجملة الوصفية جملة قائمة بذاتها إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية؛ لأن الصفة تُشكل قسما قائما بذاته من أقسام الكلم، و"تقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق حيث تطلب مسندا إليه أو منصوبا أو تكون خبرا لمبتدأ، ثم هي كذلك تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ، نحو: خير منك يفعل هذا"[2].

والذي لم يُوضحه تمام حسان في تقسيمه هذا هو اعتبار الجملة التي تشتمل على الوصف جملة قائمة بذاتها إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية، وفي المقابل، لم يجعل الجملة التي تبدأ بالخالفة جملة قائمة بذاتها، رغم أن الخالفة تؤدي دور المسند، وتشكل قسما قائما بذاته في تقسيمه الأخير للكلم[3].

4- تضافر القرائن:

يرى بعض الباحثين العرب أن أهم فكرة قدمها تمام حسان وتُنسب كأولية له هي تضافر القرائن[4]. وأما نحن فنرى أن هذه الفكرة هي من أوليات النحاة العرب القدامى وتمام حسان نفسه يُقرّ بأن هؤلاء النحاة كانوا على علم بأهمية هذه القرائن في تحديد الوظائف النحوية، ولكنهم لم يجسدوها فعليا في تحليلهم، وفضله عليهم أنه شرحها بشكل مستفيض، ووضّح دورها في بيان المعنى النحوي، يقول في كتابه "مقالات في اللغة والأدب": "وملخص فكرة التضافر (التي تصلح عنوانا للنموذج الذي وضعته للنحو)

---

[1] – يلاحظ المتتبع لتقسيم النحاة العرب القدامى للجملة أنهم اختلفوا في أقسامها، فمنهم من قسمها إلى اسمية وفعلية ومنهم من قسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، ومنهم من قسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية. وكلهم اعتمدوا على معيار الصدارة، فاعتبروا الجملة التي تبدأ بالاسم جملة اسمية، والتي تبدأ بالفعل فعلية، والتي تبدأ بالظرف ظرفية والتي تبدأ بأداة شرط شرطية. وقد انتقد مهدي المخزومي هذا المعيار على أساس أنه لفظي (شكلي)، وذهب إلى أن التقسيم الصحيح هو الذي يُقسّم الجملة إلى نوعين: فعلية، وهي التي يدل فيها المسند على التجدد، واسمية، وهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت. ينظر للمزيد من التفصيل: مهدي المخزومي، **في النحو العربي: نقد وتوجيه** ص39– 44.

[2] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص103.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص118. تجدر الإشارة إلى أن حماسة عبد اللطيف اقترح تقسيما جديدا للجملة في اللغة العربية، وفيه اعتبر جملة الخالفة جملة قائمة بذاتها. ينظر للمزيد من التفصيل: حماسة عبد اللطيف، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2001، ص78– 110.

[4] – ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، **تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية**، ضمن كتاب: تمام حسان رائدا لغويا ص30.

أن المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها، وإنما تتعاون القرائن المختلفة على بيان المعنى. فليس الفاعل فاعلا لأنه مرفوع فقط، وإنما هو كذلك لأنه:

- اسم قرينة البنية
- مرفوع قرينة الإعراب
- تقدمه فعل قرينة الرتبة
- مبني للمعلوم قرينة البنية مرة أخرى

ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل، وتلك قرينة معنوية هي قرينة الإسناد، ولو أنك قرأت هذه القرائن بالترتيب لوجدتها التعريف الذي وضعه النحاة لباب الفاعل، ولكن الذي أقروا به عند التعريف نسوه عند التطبيق والتحليل، وأنت ترى أن الفاعل هنا استبان بخمس قرائن، إحداها قرينة الإعراب"[1].

يُقرّ، إذن، تمام حسان بأن النحاة ذكروا هذه القرائن في تعريفهم لباب الفاعل وكذلك فعلوا في باب المفعول، وباب المبتدأ، وباب الخبر، وغيرها من أبواب النحو ولكن في التطبيق لم يذكروها، وقوله: "ولكن الذي أقروا به عند التعريف نسوه عند التطبيق"، قد يُفهم منه أن النحاة لم يذكروا هذه القرائن أثناء إعراب الشواهد النحوية، وقد يُفهم منه أن النحاة لم يأخذوا هذه القرائن بعين الاعتبار في الإعراب، أو لم يعتمدوا عليها في تحديد الوظيفة النحوية، وإذا كان مقصود تمام حسان عدم الذكر، فذلك هو الصواب وإما إذا كان مقصوده أن النحاة لم يعتمدوا على هذه القرائن في إعرابهم فقد جانب الصواب؛ وذلك لأن النحاة اعتمدوا على هذه القرائن، ولم يذكروها في الإعراب كما فعل هو؛ لاقتناعهم بأنها معروفة، فقولهم: "فاعل"، يعني أنه اسم، وهي قرينة من قرائن البنية ويأتي بعد الفعل، وهي قرينة الرتبة، ويُسند إلى الفعل، وهي قرينة الإسناد، ومرفوع وهي قرينة البنية، والدليل أنه لم يحكموا على هذا الاسم بأنه فاعل إلا من خلال هذه القرائن.

وعندما اعترف تمام حسان بأن النحاة اعتمدوا على فكرة تضافر القرائن في تحديد الوظائف النحوية، انتقد تركيزهم على قرينة العلامة الإعرابية في قوله: "لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن (وهي العلامة الإعرابية) نصيبا من العناية عظيما أخمل ذكر القرائن الأخرى، فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص، وقامت على الإعراب فكرة

[1] – تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص260– 261.

العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم ويراها المنهج الوصفي المعاصر أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور، وملخص فكرة التضافر (التي تصلح عنوانا للنموذج الذي وضعته للنحو) أن المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها، وإنما تتعاون القرائن المختلفة على بيان المعنى"[1].

وبخلاف مذهب تمام حسان، نرى أن النحاة العرب القدامى كانوا على صواب حين ركزا على قرينة العلامة الإعرابية، وقالوا عنها: هي عَلَم على هذه الوظائف، "فالرفع عَلَم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة"[2]؛ وذلك لأن هذه القرينة لها الأولوية على غيرها من القرائن في تحديد المعنى الوظيفي للكلمة[3]، فالمعروف أن الكلمات قد تشترك في بعض القرائن، كقرينة البنية، أو قرينة الرتبة، أو فيهما معا وتختلف في قرينة العلامة الإعرابية، فتكون هذه القرينة هي العلامة الفارقة، كما يظهر من المقارنة بين الجملتين:

- ضرب زيدا خالد.
- ضرب زيد خالدا.

فـ"زيد" في الجملة الأولى يشترك مع "زيد" في الجملة الثانية في قرينة البنية، وقرينة الرتبة، والذي فرق بين وظيفته؛ أي بين كونه مفعولا به في الجملة الأولى، وفاعلا في الجملة الثانية، هي العلامة الإعرابية؛ ولهذا قال الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني"[4].

---

[1] – **المرجع السابق**، ج 1، ص260– 261.

[2] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص69.

[3] – قسم عبد العزيز عبد الدايم القرائن التي تُحدد الوظائف النحوية، أو الدوال على هذه الوظائف، إلى ثلاثة أقسام:

أ– الدال الأساسي: وهو الدال الذي لا نبحث عن غيره إذا ما وجد، ويتمثّل في العلامة الإعرابية.

ب– الدوال التكميلية: وهي الدوال التي نلجأ إليها عند غياب الدال الأساسي، وتتمثّل في: العدد، والنوع، والمعنى والإشارة، والحال.

ج– الدال البديل: وهو الدال الذي نلجأ إليه إذا غاب الدال الأساسي والدوال التكميلية، ويتمثّل هذا الدال في الرتبة للتفصيل أكثر ينظر: عبد العزيز عبد الدايم، **النظرية اللغوية في التراث العربي**، ص201– 203.

[4] – الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص69.

وأما قَول تمام حسان بأن فكرة العامل يراها المنهج الوصفي أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة، فهو دليل على تأثره بهذا المنهج، والمعروف أن هذا المنهج يقف عند وصف الظاهرة اللغوية ولا يتعدى ذلك إلى تفسيرها، وإن فعل لم يعد منهجا علميا.

وبناء على هذا المبدأ وقف تمام حسان، في وصف ظاهرة الإعراب، عند المصادفة العرفية بين العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية، يقول في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية": "ما العامل إذا؟ الحقيقة أنْ لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه والمقصود من أية حركة إعرابية إذا هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك"[1].

والمتتبع لأقوال النحاة العرب القدامى في الإعراب يجدها تتفق مع ما ذهب إليه تمام حسان بخصوص المصادفة العرفية بين العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية، ولكن هؤلاء النحاة لم يقفوا، كما فعل تمام حسان، عند وصف هذه المصادفة، بل حاولوا تفسيرها، فقالوا حين لاحظوا ارتباط الرفع بوظيفة الفاعل، وارتباط النصب بوظيفة المفعول: الرفع عَلَم الفاعلية، والنصب علم المفعولية؛ أي الرفع يرمز إلى الفاعلية والنصب يرمز إلى المفعولية، وهكذا مع الوظائف الأخرى. وافترضوا مُحدثا لهذه الوظائف وعلامتها، اصطلحوا عليه اسم العامل، وقسموه إلى العامل اللفظي والعامل المعنوي، والعامل القوي والعامل الضعيف، وكانوا فيما افترضوه على علم بأن العامل الحقيقي هو المتكلم. وقد نسبوا العمل إلى اللفظ والمعنى على أساس أنهما من نظام اللغة.

وفكرة تضافر القرائن لا تغني، كما يرى تمام حسان، عن القول بالعامل النحوي وذلك لأن هذه الفكرة تتعلق بكل القرائن التي تُحدد الوظائف النحوية، وأما العامل فيخص قرينة واحدة من هذه القرائن، وهي قرينة الإعراب. والذي يُثبت استحالة الاستغناء

[1] – تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص53– 54.

عن فكرة العامل بفكرة تضافر القرائن أن تمام حسان ردد كثيرا هذا القول، ولكنه لم يُبيّن كيف نُطبقه في التحليل النحوي، وقولُه: "والتضافر يغني عن القول بالعامل كما هو واضح لأننا إما أن نخص كل واحدة من هذه القرائن بنظرية للعمل النحوي، وهو أمر لا يتفق مع الاقتصاد العلمي الذي أشرنا إليه سابقا، ولا يفيد عند النظر إلى المعنى أية فائدة بالإضافة إلى أنه يتنافى مع التفكير المستقيم، وإما أن نجعل القرائن حزمة واحدة فيكون بيان المعنى راجعا إلى اجتماعها وتضافرها فلا فضل لواحدة منها على الأخريات فلا تستحق تنظيرا إضافيا يخمل ذكر الأخريات مع الصمت المطبق عن الكلام في هذه الأخريات إلا عند الضرورة القصوى، كحين يتكلمون عن لزوم الرتبة في: ضرب موسى عيسى..."[1]. إن هذا القول لا يُوضح كيف تغني فكرة تضافر القرائن عن القول بالعامل. زد على ذلك أن هذه الفكرة، كما يتصورها تمام حسان، تتنافى مع خاصية الاقتصاد العلمي، يقول عطا محمد موسى في هذا السياق: "ومن الملاحظ المهمة على نموذج تمام حسان أن تضافر القرائن الذي نادى به هو ضرب آخر من العامل أعمق وأشمل، فبدلا من أن يعمل على إبراز المعنى قرينة واحدة، هي العلامة الإعرابية تتضافر على إبرازه عدة قرائن، قد تكون العلامة الإعرابية من بينها، ويكون بذلك قد استبدل بالعامل القديم عاملا من نوع جديد"[2]. ويرى محمد صاري "أن الكشف عن قرينة التعليق التي دعا إليها الدكتور تمام حسان تفوق صعوبتها بكثير صعوبة الكشف عن الحركة. فالقرائن كثيرة جدا، بحيث يبدو العامل النحوي مقارنة بها ألعوبة أطفال"[3].

حاصل ما ننتهي إليه أن تمام حسان لم يأت بأفكار جديدة على مستوى المبدأ الذي قامت عليه مقاربته لأنظمة اللغة العربية ومكوناتها، وبتعبير آخر، لم يأت بمقاربة جديدة تختلف عن مقاربة النحاة العرب القدامى، فتقسيمه للكلم والجملة لم يقم على أسس جديدة تختلف عن تلك التي اعتمد عليها النحاة القدامى، وفكرة تضافر القرائن لا تلغي دور العلامة الإعرابية في تحديد الوظائف النحوية.

---

[1] – تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص261– 262.

[2] – عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص323.

[3] – محمد صاري، **تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟** ص197.

وهذه الملاحظات تنسحب على الأفكار الأخرى التي زعم تمام حسان أنه أول من اهتدى إليها، كتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، والزمن الصرفي والزمن النحوي والترخص في القرينة. ويمكن أن نستثني هنا مذهبه في أصل الاشتقاق، ودلالة بعض النواسخ. فقوله بأن حروف المادة هي أصل الاشتقاق، يُخالف ما ذهب إليه البصريون والكوفيون. وقوله بأن النواسخ المعروفة عند النحاة باسم الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والشروع هي أدوات محولة من الأفعال، وتدل على الزمن فقط[1]، يُخالف ما ذهب إليه بعض النحاة، ونعني هنا الرضي الأستراباذي وابن مالك والسيوطي؛ يقول الرضي في سبب تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم: "إنما سُميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن "كان" في نحو: كان زيد قائما، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت حصل القيام... وأما سائر الأفعال الناقصة، نحو "صار"، الدال على الانتقال، و"أصبح" الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته، و"ما دام" الدال على معنى الكون الدائم، و"ما زال"، الدال على الاستمرار، وكذا أخواته، و"ليس"، الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه"[2]. ويقول السيوطي: "اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث. فمنعه قوم، منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، والجرجاني والشلوبين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان، كسائر الأفعال"[3]. ويرى ابن مالك أن هذه الأفعال "تُسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون

[1] – ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص123– 132. و**مقالات في اللغة والأدب**، ج 1، ص249.

[2] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 4، ص181– 182.

[3] – السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص362.

حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا "ليس""[1]. وقد استدل على بطلان مذهب القائلين بعدم دلالتها على الحدث بعشرة أدلة[2].

وفي الأخير يمكن أن نقول: إن عمل تمام حسان، رغم أنه أشمل من عمل عبد الرحمن أيوب، إلا أنه يندرج في الإطار نفسه الذي يندرج فيه عمل أيوب، وهو إعادة النظر فيما جاء في كتب النحاة العرب القدامى، وليس وصف اللغة العربية الفصحى وصفا جديدا بالاعتماد على أسس وإجراءات المنهج الوصفي[3]، وقد صرح تمام حسان بهذا في قوله: "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"[4]. وكأن المنهج الوصفي هو منهج لقراءة التراث اللغوي، وليس منهجا لدراسة اللغة.

والجديد الذي اقترحه تمام حسان يقتصر على بعض الأفكار التي أخذها من أستاذه فيرث، كتوجيه الدراسات اللغوية إلى البحث عن المعنى، والنظر إلى اللغة باعتبارها منظمة متعددة الأنظمة، ودراستها وفق هذه الأنظمة، بالتدرج من النظام الصوتي، إلى النظام الصرفي، ثم النظام النحوي، وتشقيق المعنى إلى المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الدلالي، وأما الأفكار الأخرى التي زعم أنها جديدة، كأقسام الكلم وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وتضافر القرائن، والزمن الصرفي والزمن النحوي ودور المقام في دراسة المعنى، كل هذه الأفكار هي أفكار النحاة العرب القدامى أعاد تمام حسان شرحها بشكل مفصّل.

---

[1] – ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة، ط1 1990، ج 1، ص338.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ج 1، ص339– 340.

[3] – ذكر كل الباحثين الذين تناولوا أعمال عبد الرحمن أيوب وتمام حسان بأن أهم خطأ وقعا فيه هو انطلاقهما في تجديد نحو اللغة العربية من أوصاف النحاة لهذه اللغة، وبهذا فقد خالفا أهم مبادئ المنهج الوصفي. ينظر على سبيل المثال: حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، ص219– 222. فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي**، ص99– 100. مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص194– 197. عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص231.

[4] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص10.

خلاصة الفصل:

يمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل فيما يأتي:

– كانت انتقادات عبد الرحمن أيوب وتمام حسان للنحو العربي مقدمة نظرية لتبرير تجديده وفق مبادئ علم اللغة الحديث، والمتمثّل عندهم في علم اللغة الوصفي البنيوي.

– ركّز عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في نقدهما للنحو العربي على طغيان المنطق اليوناني والمعيارية على تفكير النحاة القدامى. وقد أثبتنا، بخصوص تأثر النحاة بالمنطق اليوناني، العديد من الأقوال يُؤكد فيها أصحابها، ومنهم تمام حسان، أن النحاة الأوائل لم يتأثروا بالمنطق اليوناني. وبيّنا، فيما يتعلق بالمعيارية، أنها نتيجة من نتائج تحول النحو العربي من الطابع العلمي إلى الطابع التعليمي، ومنهج النحاة في استنباط قواعد اللغة العربية كان منهجا وصفيا، والأخطاء التي وقعوا فيها أثناء جمع اللغة وتقعيدها يُبررها الداعي إلى تقعيدها.

– صرّح عبد الرحمن أيوب بأن مقاربته تقوم على مبادئ مدرسة التحليل الشكلي، واكتفى في تقديمه لهذه المدرسة بالإحالة إلى كتاب هاريس. ومعروف أن هذه المدرسة أسسها بلومفيلد وطورها هاريس، والمبادئ التي قامت عليها لا تقتصر على تلك التي ذكرها عبد الرحمن أيوب. وأما تمام حسان فقد اكتفى بالتصريح بأن عمله سيكون منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وفي تقديمه لهذا المنهج تبيّن أنه تأثر بأفكار أستاذه فيرث.

– لم يكن عمل عبد الرحمن أيوب وتمام حسان وصفا جديدا للغة العربية، وإنما هو قراءة أو إعادة النظر فيما جاء في كتب النحاة من وصف للغة العربية، وبعبارة أخرى، لم تكن اللغة العربية موضوع دراستهم، وإنما دراسة النحاة لها هي التي كانت موضوعهم، وبهذا خالفا أهم مبادئ الوصفية؛ وذلك لأن دراسة اللغة دراسة وصفية تبدأ بجمع المادة اللغوية أي المدونة اللغوية، ويُشترط فيها التجانس، والتمثيلية، والتحديد الزماني والمكاني، ثم تُرتب الظواهر المستنبطة من هذه المادة وتُصنف وفق معايير يُحددها المنهج نفسه[1].

– اقتصر عمل عبد الرحمن أيوب وتمام حسان على إعادة النظر في بعض المسائل النحوية، والتركيز على نقد آراء النحاة في هذه المسائل، ومن ثم، عجزا عن تقديم نظرية نحوية بديلة عن نظرية القدامى، أو على الأقل، دحض بعض أطروحاتهم.

---

[1] – للمزيد من التفاصيل حول تقنيات التحليل اللساني الوصفي وإجراءاته، ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات**، ص79– 126.

– اقتنع عبد الرحمن أيوب وتمام حسان بأن المنهج الوصفي هو البديل عن منهج النحاة العرب القدامى، فنقدوه كما نقد الغربيون مناهج الدراسات اللغوية القديمة، ولم يتفطنا إلى أن هؤلاء اللغويين، وخاصة دي سوسير وهلمسليف وبلومفيلد، كانوا يبحثون عن نظرية جديدة لدراسة اللغة، يكون منهجها مختلفا عن المناهج التقليدية، ولم يربطوا تجديد منهج دراسة اللغة بصعوبة تعليم نحوها، وإنما بنقائص المناهج التقليدية، كالمنهج الفيلولوجي، والمنهج التاريخي، والمنهج التاريخي المقارن. أضف إلى ذلك أن الثورة التي أحدثها الوصفيون الغربيون كانت نتيجة تراكمات معرفية في مجال دراسة اللغة، وأما الثورة التي أحدثها أيوب وتمام حسان فلم تكن كذلك، يقول عطا محمد موسى في هذا السياق: "ويبدو أن اصطناع هذا المنهج [يقصد المنهج الوصفي] في الدراسات اللغوية لم يقم في العالم العربي نتيجة إحساس الدارسين بتراجع الدراسات التاريخية المقارنة أو غيرها، ولكنه جاء نتيجة الرغبة في تطبيق هذا الجديد الذي تسلح به الدارسون في الغرب، واستشعار النحاة العرب المحدثين أن درس العربية من منظور عربي وحسب ليس كافيا في هذه المرحلة من استئناف النظر، وأنه لابد للنحاة المحدثين من أن يُحلِّقوا في أجواء الدرس الحديث سعيا إلى اكتناه مناهجه"[1].

– اهتم عبد الرحمن أيوب وتمام حسان بتطبيق إجراءات المنهج الوصفي، وأهملا البحث في الجانب النظري الذي قام عليه هذا المنهج والدرس اللساني الحديث بصفة عامة ويبدو أن الذي جعلهما يُركزان على الجانب التطبيقي في دراسة اللغة هو تأثرهما بمدارس لم يكن همها بناء نظرية جديدة في اللغة، أو تطوير نظرية دي سوسير، كما فعل هلمسليف مؤسس المدرسة القلوسماتية[2]. وتقوقع اللسانيات العربية الوصفية في هذا الجانب أي تطبيق النظريات اللسانية الغربية، وإهمالها للجانب التنظيري في البحث اللساني جعلها تتخلف عن مواكبة تطور اللسانيات.

وعلى الرغم من كل هذه النقائص، تبقى أعمال عبد الرحمن أيوب وتمام حسان جديرة بالتقدير والتنويه، بوصفها المحاولات الأولى لتأسيس لسانيات عربية.

---

[1] – عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص197.

[2] – ترى بريجيته بارتشت أن أهم أوجه الاختلاف بين المدرسة القلوسماتية وبقية المدارس الوصفية البنيوية هو اهتمام القلوسماتية بتطوير نظرية دي سوسير، وأما المدارس الأخرى فقد اهتمت بتقديم إرشادات منهجية لوصف اللغة. ينظر بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص252– 254.

الفصل الثاني

- مقاربات التوليديين العرب:

2-1. اللسانيات التوليدية من النظرية التركيبية إلى نظرية المبادئ والوسائط

2-2. مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية

2-2-1. مبررات مازن الوعر لإقامة نظرية لسانية عربية حديثة

2-2-2. الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربة مازن الوعر

2-2-3. مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية

2-3. محاولة عبد القادر الفاسي الفهري بناء نحو جديد للغة العربية

2-3-1. مبررات الفاسي الفهري لبناء نحو جديد للغة العربية

2-3-2. مقاربة الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملة

2-3-3. مقاربة الفاسي الفهري للإعراب في اللغة العربية

2-3-4. مقاربة الفاسي الفهري لظاهرة البناء لغير الفاعل

تمهيد:

ظهرت النظرية التوليدية في منتصف خمسينيات القرن العشرين، فأحدثت قطيعة ثانية في الفكر اللساني الحديث بتصوراتها الجديدة عن ملكة اللغة والأدوات الإجرائية التي تُعتمد في دراستها.

عرفت هذه النظرية منذ ظهورها إلى يومنا الحاضر جملة من التطورات، أفرزت عدة نماذج نحوية، كنموذج البنى التركيبية، والنموذج المعيار الموسع، ونموذج المبادئ والوسائط، والنموذج الأدنوي، وبين هذه النماذج، وخاصة النموذج المعيار الموسع والنماذج التي تلته، اختلافات جوهرية، "لدرجة أنه لم يعد يربط بينها سوى اسم تشومسكي أو صفة توليدية"[1]. وأصبح حديث اللسانيين عن القطيعة لا يرتبط بالأفكار التي اقترحتها النظريات اللسانية المعروفة، كالنظرية الوصفية البنيوية، أو النظرية التوليدية، أو النظرية الوظيفية، وإنما يرتبط أيضا بالقطيعة داخل النظرية التوليدية نفسها.

في سبعينيات القرن العشرين؛ أي بعد مرور أكثر من عشرين سنة من ظهور هذه النظرية، بدأ بعض الدارسين العرب في مقاربة ظواهر اللغة العربية بمنظور توليدي[2]. والمتأمل في هذه المقاربات يلاحظ أنها متفاوتة من حيث الظواهر اللغوية التي عالجتها؛ ولهذا صنفناها إلى صنفين:

– مقاربات جزئية: تُمثّلها المقاربات التي تناولت بنية الجملة في اللغة العربية، وأهمها مقاربة داود عبده، ومقاربة ميشال زكريا، ومقاربة محمد علي الخولي، ومقاربة خليل عمايرة، ومقاربة مازن الوعر.

– مقاربة شمولية: تُمثّلها الافتراضات الجديدة التي اقترحها عبد القادر الفاسي الفهري فيما يتعلق بنحو اللغة العربية الحالية.

لتقييم حصيلة هذا الاتجاه الجديد في الدرس النحوي العربي الحديث، اخترنا من المقاربات الجزئية، مقاربة مازن الوعر "تحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" وهي جزء من مشروعه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية

---

[1] – مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2010، ص203.

[2] – ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية** ص201.

في اللغة العربية"، ومثّلنا لمقاربة الفاسي الفهري بافتراضاته عن رتبة مكونات الجملة وظاهرتي الإعراب والبناء لغير الفاعل.

ونشير هنا إلى أن هذه المقاربات، وخاصة مقاربات الفاسي الفهري، لم يؤطرها نموذج توليدي واحد. ولأن المقام لا يسمح بعرض كل هذه النماذج، ارتأينا أن نقدّم لمحة عامة عن تطور النظرية التوليدية، وفي سياق حديثنا عن هذه التطورات، تناولنا بالتفصيل نظرية المبادئ والوسائط، باعتبارها من أبرز النظريات التي أطرت مقاربات الفاسي الفهري.

2-1. اللسانيات التوليدية من النظرية التركيبية إلى نظرية المبادئ والوسائط:

ما فتئت النظرية التوليدية منذ نشأتها في خمسينيات القرن العشرين تتطور وتتفاعل مع مستجدات الدرس اللساني، ويمكن أن نُميّز ضمن هذه التطورات بين مرحلتين: مرحلة الاهتمام بالقواعد، ومرحلة الاهتمام بالمبادئ العامة التي تَحكم بنية اللغات الطبيعية.

تتمثّل المرحلة الأولى في مختلف المحطات التي مرّت بها هذه النظرية منذ ظهورها إلى غاية السبعينيات، أو أواخر السبعينيات؛ حيث اهتم تشومسكي وأتباعه في تلك المرحلة بتطوير أدوات تحليل المادة اللغوية لوصف نظام القواعد الذي يُعبّر عن معرفة المتكلم بلغته وتفسيره. وقد أثمرت جهودهم في ظهور أول نموذج توليدي "نموذج البنى التركيبية (1957)"، يوصف بأنه الأكثر تقدما في تاريخ اللسانيات آنذاك وقد قام هذا النموذج على ثلاثة أنواع من القواعد، هي: القواعد التوليدية المركبية والقواعد التحويلية، والقواعد الصوتية الصرفية. تندرج كل هذه القواعد ضمن مكونين أساسيين، هما: المكون التركيبي والمكون الصوتي.

وبعد النقاشات التي دارت بين بعض اللسانيين التوليديين حول مكونات هذا النموذج، تم تعديله بإدخال المعجم في بنية المكون التركيبي، وإضافة المكون الدلالي فأصبح النحو يتكون في النموذج المعيار (1965)، من ثلاثة مكونات، هي: المكون التركيبي، والمكون الدلالي، والمكون الصوتي. وقد أُغنيت هذه المكونات في مرحلة السبعينيات؛ أي مرحلة النظرية المعيار الموسعة (1972)، بفرضيات جديدة، كالفرضية المعجمية، ونظريات جديدة، كنظرية س خط (س/)، وقواعد جديدة قلصت القواعد السابقة كالقاعدة "انقل أ" التي اختزلت كل القواعد التحويلية في قاعدة واحدة.

وأما المرحلة الثانية فتُمثّلها نظريتان: نظرية المبادئ والوسائط، والنظرية الأدنوية ظهرت الأولى في بداية الثمانينيات (1981)، وسُميت نظرية المبادئ والوسائط؛ لأنها تتكون من مبادئ عامة تَحكم بنية اللغات الطبيعية ووسائط التنوع التي تتسم بها هذه اللغات، وتُسمى أيضا نظرية العمل والربط نسبة إلى نظريتين فرعيتين تنتظمهما، هما نظرية العمل، ونظرية الربط. وأما النظرية الأدنوية فقد ظهرت في التسعينيات (1993) وهي من جهة، امتداد لنظرية المبادئ والوسائط، ومن جهة أخرى، هي محاولة لتبسيط النظرية اللغوية، سواء من حيث مستوى الصياغة الصورية، أو من حيث عدد مستويات تمثيل القدرة اللغوية[1].

وقد رامت النظرية التوليدية، في تطورها ضمن المرحلة الأولى، تحقيق الكفاية الوصفية، ثم الكفاية التفسيرية وما وراء الكفاية التفسيرية في المرحلة الثانية، يقول مرتضى جواد باقر: "التطور في الدرس اللساني –ضمن مدرسة القواعد التوليدية– هو في الحقيقة تحول في النظر وفي الاهتمام من مجال إلى آخر في النظرية اللسانية. فقد بدأ الدرس اللساني بالاهتمام والتركيز على تقديم تحليلات وتوصيفات ذات كفاية صوغية عالية التحديد والدقة، ثم انتقل الاهتمام إلى تقديم أنظمة قواعد ذات كفاية وصفية، ثم بعد ذلك تحوّل الاهتمام إلى مجال الكفاية التفسيرية المتمثّلة في تخطيط ملامح لنظرية لسانية لا تعين الحدود العامة للنظام الداخلي (القواعد) فحسب، بل في تعيينها هذا تحلّ معضلة اكتساب اللغة؛ وذلك برفع هذه الحدود العامة إلى مصاف مبادئ كلية تُشكل الفطرة اللغوية الموروثة والموجودة عند الطفل لدى اكتسابه لغة جماعته البشرية"[2]. وفي السياق نفسه يرى محمد الرحالي أن المسيرة العلمية للنحو التوليدي عرفت في آخر تطوراتها تحوّلين نظريين: "مقاربة المبادئ والوسائط والبرنامج الأدنوي، الأولى، شكلت محاولة للإجابة

---

[1] – للاطلاع على النماذج التوليدية ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص95– 420. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص57– 242. وللاطلاع على أساسيات النظرية الأدنوية أو النموذج الأدنوي ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة** ص365– 420. مرتضى جواد باقر: **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص189– 242. عبد القادر الفاسي الفهري **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص15– 36. **وذرات اللغة العربية وهندستها: دراسة استكشافية أدنوية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010، ص5– 13.

[2] – مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص86.

عن مشكل الكفاية التفسيرية، وشكل الثاني محاولة للإجابة عن أسئلة تتجاوز الكفاية التفسيرية إلى ما وراء الكفاية التفسيرية"[1].

2-1-1. نظرية المبادئ والوسائط:

مهّدت هذه النظرية لمرحلة جديدة في النحو التوليدي، تجسّدت في محاولة تشومسكي الإجابة عن الأسئلة التي كان قد طرحها مع بداية اهتمامه بالمعرفة اللغوية وأهمها: ما هي طبيعة المعرفة اللغوية؟ وكيف تنشأ هذه المعرفة في ذهن المتكلم؟ أو كيف يكتسب الطفل اللغة؟ أو كيف يصل الطفل في ظرف وجيز وداخل عشيرة لغوية غير متجانسة وناقصة إلى اكتساب نسق معرفي لغوي كامل ومقعد؟[2]

والافتراض الذي انطلق منه للإجابة عن هذه الأسئلة أن "ملكة اللغة نظام متميز للعقل/ الدماغ له حالة أولية So يشترك فيها البشر جميعا ويختصون بها فيما يبدو بالنظر إلى الوجوه الأساسية، وإذا ما توفر لهذه الملكة التجربة الملائمة انتقلت من الحالة الأولية So إلى نوع ما من الحالة المستقرة Ss ثابت نسبيا. يتعرض بعدئذ لتعديل هامشي فقط (كاكتساب مواد معجمية جديدة، مثلا). وتتضمن الحالة المحصلة لغة مبنية داخليا (فهي حالة امتلاك أو معرفة لغة خاصة مبنية داخليا). وأما النحو الكلي فهو نظرية عن الحالة الأولية So والأنحاء الخاصة نظريات عن اللغات المتنوعة داخليا"[3]. ومفاد هذا الافتراض أن ملكة اللغة تتمثّل في حالتين: الحالة الأولى أو الأولية هي مجموعة من المبادئ العامة التي تَحكم جميع اللغات الطبيعية، ووسائط ذات قيمٍ غير موسومة، وتنتقل هذه الحالة إلى حالة نهائية أو قارة عندما يتصل الطفل بلغة ما (تجربة لغوية)؛ حيث تقوم هذه الأخيرة بوسم سمة من سماتها وتثبيتها وفقا لمعطياتها اللغوية الخاصة بها، يقول مرتضى

---

[1] – نعوم تشومسكي، **اللسانيات التوليدية: من التفسير إلى ما وراء التفسير**، ترجمة وتقديم: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص13.

[2] – ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها**، ترجمة محمد فتيح، دار الفكر العربي ط1، 1993، ص54. و

Noam Chomsky, **Knowledge of language: Its nature, origin, and use**, Praeger Publications, New York, 1986, p 5.

• نشير هنا إلى أننا اتبعنا منهجية خاصة في تهميش بعض المراجع باللغة الأجنبية، وخاصة تلك التي تكرر ذكرها في هذا الفصل؛ حيث ذكرناها أول مرة بعناوينها الأصلية، ثم ترجمناها إلى اللغة العربية.

[3] – نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص 85– 86. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص25.

جواد باقر في شرح افتراض تشومسكي لملكة اللغة: "لو أمعنا النظر في اللغات البشرية لوجدناها تشترك بخصائص محدودة كثيرة، وتُعرّف هذه الخصائص حدود بنية اللغة البشرية عموما. ونجد هذه الخصائص على كل مستوى من مستويات النظام اللغوي في النحو، والصرف، والفونولوجيا، وفي المفردات المعجمية، والطفل بهذا يُولد وتُولد معه تلك العموميات التي تُشكل حدود وخصائص ملكة اللغة البشرية في حالتها الأولى. أما ما تختلف به لغة بشرية عن أخرى فهو الذي يتعلمه الطفل في سني اكتسابه للغة، ويمكن أن نتصور هذه الاختلافات على هيئة وسائط (parameters) ثنائية القيمة. وتتوزع اللغات بالنسبة لكل وسيط على طرفيه. وفي هذه الحالة يكون دور المادة اللغوية التي يواجهها الطفل في اكتسابه للغة إعانة الطفل على تحديد طرف الوسيط، أو قيمة الوسيط الذي تتصف به اللغة التي يتعلمها"[1]. ويمكن التعبير عن هذه المراحل بالترسيمة الآتية:

تجربة لغوية ← النحو الكلي (المبادئ والوسائط) ← لغة أو نحو خاص[2].

هذا التصور الجديد لملكة اللغة أثّر بشكل كبير على مسار النحو التوليدي، وظهرت نتائجه في جانبين: أما الجانب الأول فيتعلق بتحوّل موضوع الدارسة من اللغة المجسدة إلى اللغة المبنية داخليا، يقول تشومسكي: "إن دراسة النحو التحويلي حوّلت مركز الاهتمام من السلوك الفعلي أو الممكن من نتائج السلوك إلى دراسة نظام المعرفة التي تَكمن وراء استخدام وفهم اللغة. وبصورة أكثر عمقا حوّلت هذه الدراسة مركز الاهتمام إلى الموهبة الفطرية التي تجعل من الممكن للبشر أن يُحصّلوا مثل هذه المعرفة، وكان التحوّل في الاهتمام تحوّلا من دراسة اللغة المجسدة إلى دراسة اللغة المبنية داخليا، من دراسة اللغة التي تُعدّ موضوعا مجسدا إلى دراسة نظام معرفة اللغة المحصّلة والممثّلة داخليا في العقل/ الدماغ"[3].

ولزم عن هذا التحوّل انتقال النظرية التوليدية من نظرية قائمة على القواعد الصورية إلى نظرية قائمة على مبادئ عامة ووسائط خاصة، يُفترض في هذه المبادئ أنها مشتركة بين جميع اللغات البشرية (نحو كلي)، وبتعبير آخر، يُفترض أنها جزء

---

[1] – مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص47– 48.

[2] – ينظر: نعوم تشومسكي، **اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير**، ص14– 15.

[3] – نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص83. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص24.

من الخصائص الفطرية والبيولوجية التي يشترك فيها كل أفراد الجنس البشري، وأما الوسائط فهي خيارات محددة، تَسمح بتحديد التنوع والاختلاف الموجود بين هذه اللغات[1].

وأما الجانب الثاني فيتمثّل في تبني المقاربة القالبية في بناء النحو، يقول تشومسكي في هذا الشأن: "لم نَعُدْ نعدُّ النحو الكلي في صورة التحوّل الفكري الثاني شيئا يزودنا ببنية لأنظمة القواعد ولمعيار التقويم، بل يتألف النحو الكلي –بالأحرى– من أنظمة للمبادئ فرعية متنوعة، فله البنية القالبية (modular) التي نكتشفها بصورة منتظمة في بحث الأنظمة الإدراكية (cognitive systemes). ويرتبط كثير من هذه المبادئ ببارامترات يجب أن تُحددها التجربة"[2]. ويَعني هذا القول أن المقاربة القالبية اقتضاها تصور تشومسكي للملكات العقلية بأنها قالبية البنية، يقول غلفان: "لقد دافع تشومسكي في دراسته للقدرات المعرفية البشرية عن المقاربة القالبية التي مفادها أن نسق الذهن البشري يضم قدرات (أو أنساق فرعية) معرفية مستقلة لها بنياتها ومبادئها الخاصة، ولكنها في الوقت نفسه متفاعلة. وقد أسقط تشومسكي المقاربة القالبية للذهن البشري على بنية النحو كذلك وبهذا أصبح النحو مكونا من قوالب فرعية مستقلة ومتفاعلة، كل قالب له مبادئ تميزه عن القوالب الأخرى، مثل: القالب الإعرابي، والقالب المحوري، والقالب العاملي"[3].

[1] – لمزيد من التفاصيل حول العلاقة التي تربط الموضوع المدروس، سواء كان اللغة المجسدة أو اللغة المبنية داخليا بالنظرية اللغوية ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح) ص77– 83. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص21– 24.

[2] – نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص276. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص146.

[3] – مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص314 وللإشارة، فإن مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ وعز الدين البوشيخي، كل هؤلاء ذهبوا إلى أن تشومسكي هو من أدخل المقاربة القالبية في بناء الأنحاء، وأن الطابع القالبي للنحو التوليدي كان حاضرا منذ صياغته الأولى. ينظر: مصطفى غلفان، **المرجع نفسه**، ص314. حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، **قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات**، ص107. عز الدين البوشيخي، **التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2012، ص56– 57.

2-1-2. هيكل النحو في نظرية المبادئ والوسائط:

يتكون نظام أو نسق قواعد النحو في نظرية المبادئ والوسائط من مكونات فرعية وأنساق فرعية (نظريات فرعية)، تشتمل على مبادئ عامة لكل اللغات ووسائط خاصة بنمط معين من اللغات، أو بكل لغة على حدة.

1- المكونات: وهي: المعجم، والمكون التركيبي بفرعيه المقولي والتحويلي، والمكون الدلالي، والمكون الصوتي[1]، تنتظم كالآتي:

- المعجم.
- المكوني التركيبي.
- المكون الدلالي.
- المكون الصوتي.

يضم المعجم مجموعة من المداخل المعجمية، وكل مدخل يحتوي على المعلومات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، الخاصة بكل وحدة معجمية على حدة. ويضم المكون المقولي بنيات مركبية تُولّدها قواعد إعادة الكتابة وفق مبادئ نظرية (س/) لهندسة المقولات، ويُفترض في هذه البنيات أنها تعكس الخصائص المعجمية، أو البنية المعجمية للعناصر المكونة للجملة لكي يقع التوافق بين ما يُسقَط من المعجم وما يُولِّده التركيب.

يتم الربط بين محتوى المعجم ومحتوى التركيب، أو بين البنيتين المعجمية والمركبية، بواسطة مبدأ الإسقاط[2]؛ حيث تُسقَط الوحدات المعجمية في البنيات المركبية

---

[1] – كان المعجم في النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع مكونا فرعيا من مكونات التركيب إلى جانب المكون المقولي، وهذا الأخير يتضمن نوعين من القواعد: قواعد إعادة الكتابة، وهي حرة لا تخضع للسياق، وقواعد التفريع المقولي، وهي قواعد إعادة الكتابة تنطبق على العناصر المعجمية، وتقسم إلى نوعين: قواعد مقولية حرة، وقواعد مقولية خاضعة للسياق؛ أي تقوم بتحليل مقولة ما إلى رمز مركب على أساس ما تتطلبه هذه المقولة من عناصر في الموقع الذي يمكن أن تظهر فيه وقيود الانتقاء التي تفرضها على هذه العناصر. ونظرا إلى المشاكل التي تطرحها هذه القواعد، اقترح تشومسكي أن يُفصل بين المعجم والتركيب. ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص111- 118.

[2] – ينص مبدأ الإسقاط على أن البنى المعجمية يجب أن تُمثّل مقوليا في كل مستوى تركيبي؛ حيث إذا كان العنصر المعجمي يأخذ التكملة الجملة كخاصية معجمية له، وجب أن يكون له في صورة التمثيل التركيبي تكملة جملة. ينظر نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص170. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص84. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، دار توبقال الدار البيضاء، ط1، 1990، ص32.

محملة بكل خصائصها الدلالية والتفريعية، ويكون الناتج بنية عميقة، تُنقل إلى بنية سطحية بواسطة تطبيق القاعدة التحويلية العامة "انقل أ". وهذه القاعدة تخضع لجملة من القيود التحويلية العامة التي تنتج عن تفاعل القوالب الفرعية للنحو والوسائط الخاصة التي تثبتها كل لغة على حدة.

وبمقتضى مبدأ التأويل[1]، يتم تأويل البنية السطحية منطقيا وصوتيا، ويُمثّل لهذه العملية بصورتين: الصورة المنطقية، والصورة الصوتية. الأولى هي مستوى نحوي يُمثّل فيه للخصائص الدلالية والمنطقية لبنية الجملة، وأما الصورة الثانية فهي مستوى لتمثيل الخصائص الصوتية والصرفية، أو بتعبير آخر، هي مستوى يُحدد الشكل الصوتي التام والنهائي الذي ستأخذه البنية المنجزة للجملة في استقلال تام عن الصورة المنطقية. والشكل الآتي يوضح مستويات تمثيل الجملة في نظرية المبادئ والوسائط[2]:

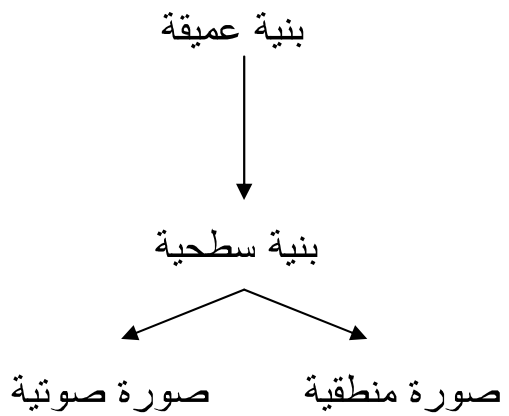

[1] – ينص مبدأ التأويل على أن يؤول تأويلا ملائما كل عنصر من عناصر مستوى الصورة المنطقية والصورة الصوتية. للمزيد من التفاصيل ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص189– 197. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص95– 101. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص113. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص32.

[2] – ينظر:

Noam Chomsky, **La nouvelle syntaxe**, Traduit de l'anglais par Lélia Picabia, éditions du seuil, Paris, 1987, p 29- 30.

و

Abdekader Fassi Fehri, **Issues in the structure of arabic clauses and words**, Kluwer acadimic publishers, Dordrecht, Boston, London, 1993, p 3- 4.

و**البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص21– 22. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص302– 311.

2- الأنساق الفرعية (القوالب):

هي مجموعة من النظريات الفرعية، أو القوالب الفرعية، تشمل المبادئ العامة التي تَحكم بنية كل اللغات، والوسائط الخاصة بكل لغة، أو بمجموعة من اللغات، ومهمتها هي تعيين تمثيلات للجملة في مستوياتها الأربعة: البنية العميقة والبنية السطحية والصورة المنطقية والصورة الصوتية. ومن أبرز هذه النظريات:

2-1. نظرية (س/) للتمثيلات المقولية (X- bar theory):

تختص هذه النظرية بالتمثيل للبنية الداخلية لمكونات الجملة على مستوى البنية العميقة. ومفادها أن كل المقولات المعجمية (الاسم والفعل والحرف والصفة) تتألف من رأس، ومُخَصِّص يسبقه، وفضلة تليه، ويتم التمثيل لها، أو هندسة بنيتها، على أساس أنها تراتبية من ثلاثة مستويات:

- س// ← مُخَصِّص – س/
- س/ ← س – فضلة
- س ← فعل أو اسم أو صفة أو حرف

وبنيتها:

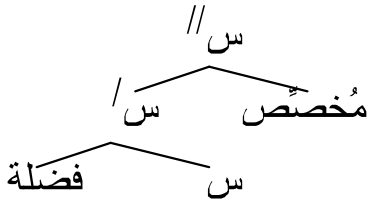

حيث العنصر (س) متغير قابل للتعويض بإحدى المقولات المعجمية (الاسم أو الفعل أو الصفة أو الحرف)، وعدد الخطوط فوقه تُمثّل عدد إسقاطاته؛ حيث يُمثّل المستوى (س//) الإسقاط الأقصى، ويتفرع إلى عنصرين: المُخصِّص و(س/)، ويُمثّل المستوى (س/) الإسقاط المتوسط (الإسقاط البيني)، ويتفرع بدوره إلى عنصرين: العنصر الأول هو رأس المركب (س)، وهو الاسم في المركب الاسمي، والفعل في المركب الفعلي، والصفة في المركب الوصفي، والحرف في المركب الحرف، والعنصر الثاني هو فضلته، وأما المستوى (س) أو ($س^0$) فيُمثّل الإسقاط الأدنى.

وقد اقترح تشومسكي في نظرية الحواجز (Barriers theory) توسيع مجال هذه النظرية لتشمل المقولات الوظيفية، كمقولة المصدري (مص)، ومقولة الصرفة (صر)

ومقولة التطابق (تط)، ومقولة الزمن (ز)، وبهذا أصبحت المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية متوازية في هندستها[1].

2-2. النظرية المحورية (θ- theory):

تختص هذه النظرية بالبنية المحورية لمحمول الجملة، وتقوم على افتراض عام مفاده أن لكل محمول بنية موضوعية تُحدد عدد الموضوعات التي ينتقيها، وبنية محورية تُحدد الوظائف الدلالية التي تُسند إلى موضوعاته، وتسمى أيضا الأدوار المحورية كالمنفذ، والهدف، والضحية، والمستفيد، وغيرها.

وتتضمن هذه النظرية مبدأ يضبط آلية إسناد هذه الأدوار، هو قيد المقياس المحوري، ينص على أن كل دور محوري يُسند إلى موضوع واحد فقط، وكل موضوع يُسند إليه دور محوري واحد فقط. وأما أنواع الإسناد فهي نوعان:

- إسناد مباشر، وهو الإسناد الذي يتم عن طريق الفعل؛ حيث يَسند هذا الأخير دورا محوريا إلى فضلته أو مفعوله.

- إسناد غير مباشر، وهو الإسناد بالحرف، وبالمركب الفعلي الذي يشتمل على الفعل ومفعوله[2]. ويرى تشومسكي أن المركب الفعلي؛ أي الفعل ومفعوله، هو الذي يَسند إلى الفاعل دورا محوريا، وليس الفعل وحده؛ لأن الفاعل يتزاوج مع المركب الفعلي ككل

---

[1] - لمزيد من التفصيل ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح) ص296- 299. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص160- 164. و**التركيب الجديد**، ص19- 23. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص22- 24. و**قضايا في بنية الجملة العربية ومكوناتها**، ص4- 6. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص68- 69، وص97- 109 مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص173- 193، وص319- 320. وللإشارة، فإن المقولات المعجمية هي المقولات التقليدية (اسم وفعل وصفة وحرف)، وأما المقولات غير المعجمية أو الوظيفية فهي المصدري (مص) والصرفة (صر) التي تضم التطابق (تط) والزمن (ز). يدل التطابق على التوافق بين الفعل والفاعل في أكثر من جانب الجنس والعدد، ويدل الزمن على علاقات زمنية معينة يدخل فيها الحدث الذي تُعبّر عنه الجملة. وقد اصطُلح على هذين العنصرين اسم الصرفة لكونهما يؤثران في الصيغة الصرفية للجملة. ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص22- 23.

[2] - ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص185- 197 وص338- 340. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص93- 101، وص184- 186. و**التركيب الجديد**، ص23- 28 عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص24- 26. و**قضايا في بنية الجملة العربية ومكوناتها**، ص6- 7. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص109- 118. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص320- 323.

وليس مع الفعل فقط، يقول موضحا ذلك: "ليس هناك تماثل بين علاقتي الفاعل والمفعول بالفعل المتعدي، فالمفعول يتزاوج مباشرة مع الفعل، على حين أن الفاعل يرتبط بالفعل بصورة غير مباشرة فقط وذلك بسبب أنه يتزاوج مباشرة مع المركب الفعلي المؤلف من الفعل ومفعوله. وهذا الافتراض إمبريقي، ومن ثم مثير للجدل، لكن يبدو أنه معضد جيدا بأنواع متعددة من الأدلة المأخوذة من لغات مختلفة"[1].

2-3. نظرية الحالة الإعرابية (case theory):

تختص هذه النظرية بتفسير الحالة الإعرابية التي تظهر فيها المركبات الاسمية والمقصود بالحالة الإعرابية تلك السمة الصرفية المجردة التي تملكها جميع اللغات الطبيعية، سواء كانت أنساقها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلحق بآخر الكلمة، كما في اللغة العربية، أو لا تحققها، كاللغة الإنجليزية والفرنسية.

والذي يفسر هذه الحالة هو مبدأ المصفاة الإعرابية القاضي بتعيين حالة إعرابية لكل مركب اسمي له محتوى صوتي[2]، وهي في اللغة الإنجليزية: حالة المفعولية، وحالة الرفع، وحالة النصب/الجر أو المائل، وحالة الإضافة؛ حيث تُخصَّص حالة المفعولية لمفعول الفعل، وتُخصَّص حالة الرفع لفاعل الجملة التي يكون فعلها متصرفا، وتُخصَّص حالة المائل لمجرور الحرف (of)[3]، وأما حالة الإضافة فتُخصَّص للمضاف إليه.

ومسندات هذه الحالات هي العوامل، كالتطابق، والفعل، والاسم، والصفة والحرف. بعضها يعمل إعرابا بنيويا، وبعضها الآخر يعمل إعرابا دلاليا (محوريا) ومن عوامل الإعراب البنيوي:

- التطابق يعمل الرفع في الفعل.
- الفعل يعمل حالة المفعولية في مفعوله.

---

[1] – نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها**، (ترجمة محمد فتيح)، ص131. وتجدر الإشارة هنا إلى أن محمد فتيح يرى أن الأدلة التي قدمها التوليديون فيما يخص المركبي الفعلي والمركب الاسمي الفاعل تنطبق على اللغة العربية. ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص131.

[2] – نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص154. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص73– 74.

[3] – عبّر تشومسكي عن الاسم المجرور بحرف الجر بمصطلح "مفعول الحرف"؛ لأن حرف الجر يُعيّن للمركب الاسمي الحالة الإعرابية النصب، كما يعينها الفعل لمفعوله، وتُسمى هذه الحالة حالة غير الفاعل (Oblique). ينظر نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص155. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص74.

أما عوامل الإعراب الدلالي فهي: الاسم، والحرف، والصفة، وتعمل هذه المقولات حالة إعرابية بموجب علاقة محورية تربطها بالمركب الاسمي[1].

2-4. نظرية العمل (government theory):

تُحدد هذه النظرية مفهوم العمل باعتباره قالبا يُشكل محور نظرية الربط العـــاملي وتقوم على افتراض عام مفاده أن العمل يختلف باختلاف نوع الإعراب، فهو في الإعراب البنيوي علاقة تركيبية معقدة، تنبني على مفهوم الـــتحكم المكـــوني (C- Commande) الذي تُحدده البنية الشجرية للجملة، وقد صاغه تشومسكي كالآتي:

- يعمل "أ" في "ب" إذا وفقط إذا كان:

1- "أ" عنصرا عاملا (فعل أو اسم أو حرف،...).

2- "أ" تتحكم مكونيا في "ب".

وتتحكم العجرة "أ" مكونيا في العجرة "ب" إذا وفقط إذا كان:

1- "أ" لا تشرف على "ب"، وبتعبير آخر، "أ" و"ب" لا تعلو أيا منهما الأخرى.

2- أول عجرة تشرف على "أ" تشرف على "ب"، وبتعبير آخر، أول عجرة مفرغة تعلـــو "أ" تعلو "ب".

ويتضح التحكم المكوني في التشجيرة التالية؛ حيث تتحكم "أ" في "ب"، وتـــتحكم "ج" في "د".

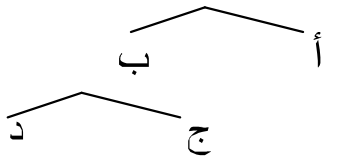

وأما العمل في الإعراب الدلالي فهو علاقة محورية صاغها تشومسكي كالآتي:

- "أ" تعمل محوريا في "ب" إذا وفقط إذا كان:

1- "أ" من مستوى "س" وتسم محوريا "ب"؛ أي تسند إلى "ب" دورا محوريا مناسبا.

---

[1] - ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمـــد فتـــيح)، ص154- 155 وص340- 369. و**المرجـــع نفســـه** (بالإنجليزيـــة) ص74، وص186- 204. و**التركيـــب الجديـــد**، ص35- 36 وص205- 226. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمـــة وبنـــاء الجملـــة**، ص26- 27 **وقضايا في بنية الجملة العربية ومكوناتها**، ص7- 8. مرتضى جواد باقر، **مقدمة فـــي نظريـــة القواعـــد التوليديـــة** ص135- 147. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنـــامج الأدنـــوي: مفـــاهيم وأمثلة**، ص331- 333.

2- "أ" و"ب" أختان؛ أي تتفرعان مباشرة من عقدة أو عجرة واحدة[1].

2-5. نظرية الربط (binding theory):

تُعنى هذه النظرية بالمبادئ التي تَحكم العلاقات بين العناصر الإحالية؛ أي العناصر المشتركة في الإحالة، وهي:

- العوائد، كالضمائر الانعكاسية، وهي عناصر لابد أن ترتبط بسابقاتها ضمن صيغة بنيوية محددة داخل الجملة.
- المضمرات، وهي عناصر لا يمكن أن ترتبط بسابقاتها ضمن صيغة بنيوية محددة.
- العبارات المحيلة، وهي العبارات التي لا تتطلب قرينة أو سابقا ترتبط به وتأخذ منه إحالتها، كأسماء الأعلام وما شابه ذلك.

والمبادئ التي تَحكم علاقة هذه العناصر بسوابقها هي "مبادئ نظرية الربط" والمتمثّلة فيما يأتي:

- كل عائد مربوط في مقولته العاملية أو في المجال المحلي.
- كل ضمير حر في مقولته العاملية أو في المجال المحلي.
- العبارات المحيلة حرة.

والمقصود بالمقولة العاملية، أو المجال المحلي، أقرب إسقاط أقصى يضم العامل الذي يعمل في هذا العنصر والفاعل، والجملتان التاليتان توضحان اشتغال هذه المبادئ:

- أبو علي لام نفسه.
- أبو علي لامه.

---

[1] - ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص299- 304 و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص161- 164. و**التركيب الجديد**، ص36- 37، وص97- 188، وص257- 316 عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص27- 29. و**قضايا في بنية الجملة العربية ومكوناتها**، ص8- 10. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص147- 166. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص329- 330 وص347- 358. محمد الرحالي، **تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1 2003، ص28- 29. للإشارة، فإن محمد فتيح يُقرّ بأن القضايا المتعلقة بالعمل التي طرحها تشومسكي لا يتضح منها إلا القليل، كالقضية المعلقة بجوهر العمل؛ أي عمل الصدور المعجمية (الأسماء والأفعال والصفات وحروف الجر) في تكملاتها ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، هامش ص301.

وبما أن بنيتهما متشابهة صغناهما في بنية واحدة، هي:

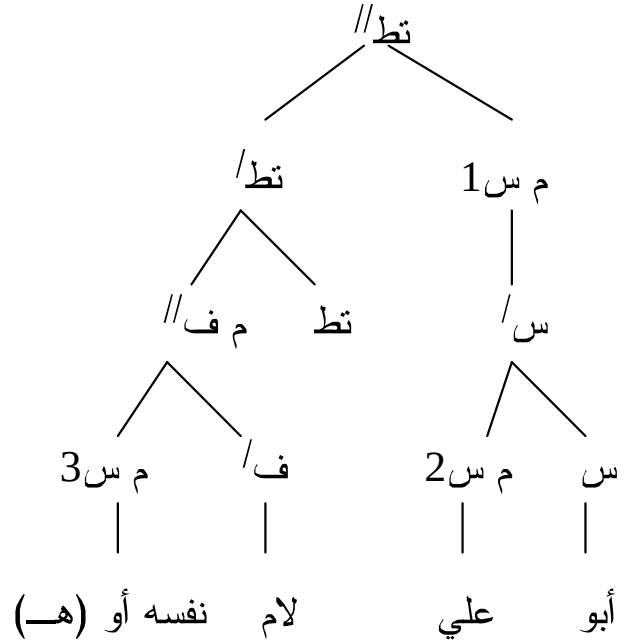

يظهر من بنية الجملة الأولى أن الضمير الانعكاسي "نفسه" يُحيل إلى المركب الاسمي (م س1) "أبو علي"؛ وذلك لأن هذا المركب يتحكم فيه مكونيا، وبالتالي يقع ضمن مجال العمل، وهو الإسقاط الأقصى (تط)، وهو؛ أي الضمير الانعكاسي "نفسه" مربوط في هذا المجال، ولا يمكن أن يُحيل "نفسه" إلى المركب الاسمي (م س2)؛ أي إلى "علي" فقط؛ لأنه لا يتحكم فيه مكونيا.

وأما في الجملة الثانية فإن المضمر "هـ" لا يمكن أن يُحيل إلى المركب الاسمي (م س1) "أبو علي"؛ لأنه حر في مجاله العاملي، وهذه العبارة تتحكم فيه مكونيا وفي المقابل بوسعه أن يُحيل إلى المركب الاسمي (م س2) "علي" على أساس أنه لا يتحكم فيه مكونيا، وبالتالي، لا يقع ضمن مجال العمل الذي يقع فيه هذا الضمير، أضف إلى ذلك أن إحالته إلى هذا المركب تجعله حرا.

ويتضح من بنية الجملتين معا أن المركب الاسمي (م س2) (علي) لا يمكن أن يشترك بالقرينة نفسها مع عنصر يسبقه فتُحيل إليه؛ لهذا لابد أن يكون حرا، وأن يُحيل إلى أشياء خارج الجملة[1].

[1] – ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص304– 338 و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص164– 186. و**التركيب الجديد**، ص37– 38، وص226– 256. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص29– 30. و**قضايا في بنية الجملة العربية**=

2-6. نظرية المراقبة (control theory):

وهي نظرية تُعنى بظاهرة المراقبة، أو بعلاقة التلازم في الإحالة بين الفاعل المستتر (ضم الكبير)[1]، وهو هنا العنصر المراقِب، والعنصر المرَاقب، سواء كان عنصرا ظاهرا أو غير ظاهر. ودور هذه النظرية إزاء هذه الظاهرة هو تحديد موقع العنصر الفارغ (ضم الكبير) وكيفية تأويله بالنظر إلى علاقته بالعنصر الذي يستمد منه إحالته وللتوضيح نُمثّل بالجملتين:

- يريد زيد أن يشتري الكتاب.
- محمد وعد عليا أن يحضر الكتاب.

حيث تفترض هذه النظرية، بموجب مبدأ الإسقاط الموسع[2]، وجود الفاعل في الجملتين المدمجتين، وبناء عليه، تكون بنيتهما:

- يريد زيد أن يشتري (ضم) الكتاب.
- محمد وعد عليا أن يحضر (ضم) الكتاب.

ويتم تأويل (ضم) بالنظر إلى علاقته بالعنصر الذي يستمد منه إحالته، وهذه العلاقة تُحددها المراقبة بنوعيها الإجبارية والاختيارية؛ حيث إذا أحال (ضم) إلى عنصر داخل الجملة، فإن المراقبة تكون إجبارية، على أساس أن العنصر الذي يراقب (ضم) يلزم أن يكون عنصرا داخليا، كفاعل الجملة الرئيسية، أو مفعولها، كما توضحه الجملتان:

- محمد وعد عليا أن يُحضر (ضم) الكتاب.
- محمد سأل عليا أن يُحضر (ضم) الكتاب.

=**ومكوناتها**، ص10- 11. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص170- 180. مصطفى غلفان **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص323- 329.

[1] – يُعبّر في النحو التوليدي عن العنصر الفارغ الذي يُفترض وجوده في موقع الفاعل بمصطلح (ضم)، وهو نوعان:

أ- ضم الصغير، وهو العنصر الفارغ الذي يُفترض وجوده في موقع الفاعل في الجمل مثل: غادر إلى عمان، وبنيتها غادر (ضم) إلى عمان.

ب- ضم الكبير، وهو العنصر الفارغ الذي يُفترض وجوده في موقع فاعل الجملة المدمجة، كالجملة: يريد زيد أن يشتري السيارة، وبنيتها: يريد زيد أن يشتري (ضم) السيارة. ينظر: مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص181.

[2] – ينص هذا المبدأ على أن تشتمل كل الجمل على فواعل. ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص220. و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص116.

إذ الملاحظ أن فاعل الجملة الرئيسية في الجملة الأولى؛ أي "محمد"، هو الذي يراقب (ضم)، في حين يراقبه في الجملة الثانية مفعول الجملة الرئيسية "عليا" وليس فاعلها.

وأما إذا أحال (ضم) إلى عنصر يُحدده السياق الخارجي، ففي هذه الحالة تكون المراقبة اختيارية، كإحالة (ضم) في الجملتين:

- تجنب تلويث (ضم) الهواء ضروري.
- غير قانوني التصويت (ضم) مرتين.

حيث لا يوجد سابق محدد يعود (ضم) عليه؛ ولذلك يمكن أن يؤول تأويلا عاما، إذ يمكن أن يعوض في الجملة الأولى بالمركب الاسمي "أحد"، ويعوض في الجملة الثانية بالمركب الاسمي "المرء"، أو غيرهما من المركبات الاسمية التي تُحيل إلى شخص يُحدده السياق الخارجي[1].

2-7. نظرية الحدود أو نظرية العجر الفاصلة (bounding theory):

تتعلق هذه النظرية بمسائل النقل أو الحركة التي تقوم بها بعض العناصر بموجب القاعدة التحويلية "انقل أ" التي يتم بواسطتها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية حيث تتكفل هذه النظرية بـــ:

- تعيين العناصر التي يتم نقلها.
- تحديد مصدر النقل.
- ضبط هدف النقل.
- مراقبة مسار النقل أو المواقع التي مرّ منها العنصر المنقول.

وأهم مبدأ تقوم عليه هذه النظرية هو مبدأ التحتية، الذي ينص على عدم جواز نقل عنصر من عناصر الجملة عبر أكثر من عقدة، أو عجرة، فاصلة واحدة كل مرة. والعقد الفاصلة التي تُمثّل حدود الحركة هي في آخر تطورات نظرية (س/)، المركب الاسمي (م س) والتطابق (تط). وللتوضيح نأخذ الجملة: من قابل محمد؟ وبنيتها العميقة هي: قابل محمد من؟ حيث انتقل اسم الاستفهام "من" من موقع موضوع داخل الجملة

[1] – ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** (ترجمة محمد فتيح)، ص217– 252 و**المرجع نفسه** (بالإنجليزية)، ص114– 131. و**التركيب الجديد**، ص38– 39. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص180– 188. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص333– 335.

إلى موقع مُخصِّص المركب المصدري حاملا معه الدور المخصص له في موقعه الأصلي، ورغم هذه الحركة إلا أن الجملة بقيت صحيحة؛ لأن اسم الاستفهام تحرك عبر عقدة واحدة هي عقدة (تط)، كما توضحه البنية الآتية:

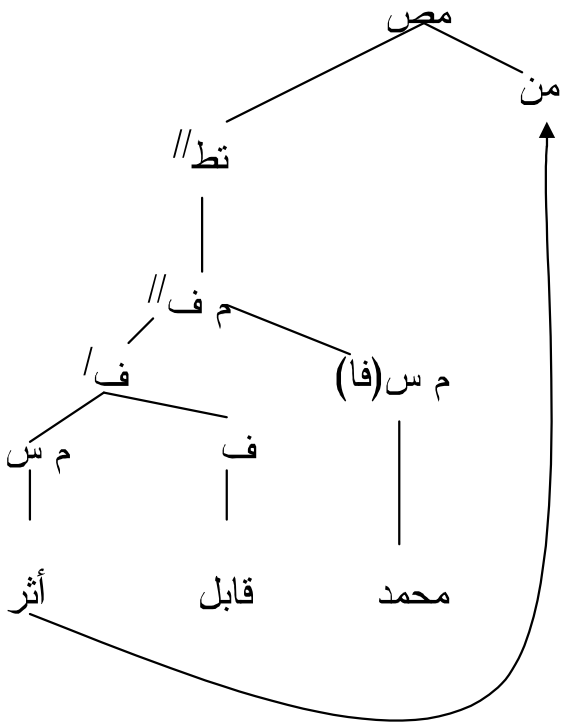

وفي المقابل، لَحُنَت الجملة: ماذا رأى محمد الرجل الذي كتب؟ لأن اسم الاستفهام "ماذا" انتقل عبر ثلاث عقد فاصلة، عقدة (تط2) وعقدة (تط1) وعقدة (م س)، كما يتضح من البنية الآتية[1]: ماذا [رأى محمد[الرجل [الذي [كتب ث؟]]]]

تط1 م س مص تط2 أثر

هذه أهم النظريات الفرعية، أو قوالب النحو، في التصور الجديد الذي قامت عليه نظرية المبادئ والوسائط[2]. وكل نظرية تختص بجانب من جوانب نظام القواعد، وتضبط

[1] – ينظر: نعوم تشومسكي، **التركيب الجديد**، ص39– 40. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص30– 32. **وقضايا في بنية الجملة العربية ومكوناتها**، ص11– 12. مرتضى جواد باقر **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص118– 135، وص166– 170. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص335– 342، وص358– 363.

[2] – ما لاحظناه في أعمال تشومسكي أنه لم يُحدد بدقة عدد هذه النظريات، ففي كتابه "نظرية العمل والربط" ذكر ست نظريات: نظرية العامل، والنظرية المحورية، ونظرية الربط، ونظرية الحالة، ونظرية المراقبة، ونظرية الحواجز. وفي كتابه "المعرفة اللغوية" أشار في موضع إلى أن هذه النظريات هي: نظرية (س/)، ونظرية الربط، ونظرية الحالة=

اشتغال هذه القواعد بواسطة مجموعة من المبادئ، كمبدأ الإسقاط الذي يُحدد كيف تُبنى العبارة اللغوية في إطار نظرية (س/)، والمقياس المحوري الذي يضبط عملية إسناد الأدوار المحورية، ومبدأ التحتية الذي يضبط عملية النقل أو الحركة، ومبادئ الربط التي تضبط ظاهرة الربط، وغيرها من المبادئ التي لم نشر إليها، وهي كثيرة، وأغلبها يتفرع إلى مبادئ ثانوية.

وفي مقابل هذه المبادئ العامة، هناك مجموعة من الوسائط تجعل اللغات تتنوع بحسب ما تثبته من قيم تلك الوسائط، فمثلا، تقوم نظرية (س/) على مبدأ الإسقاط، وإلى جانبه يوجد وسيط الرأس، بموجبه تتوزع اللغات الطبيعية بين لغات يأتي فيها رأس المركب قبل فضلته، كاللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، ولغات يكون فيها رأس المركب بعد فضلته، كاليابانية[1]، وهكذا مع المبادئ الأخرى.

كان من الضروري، ونحن بصدد تقييم بعض المقاربات التوليدية، أن نعرض ولو بإيجاز، تطورات النظرية التوليدية، وأهم النظريات الفرعية لنظرية المبادئ والوسائط. وسنلاحظ في المباحث الآتية أن مقاربة مازن الوعر التي مثّلنا بها استمدت كما يزعم الوعر، إطارها النظري من القواعد التوليدية التي طورها تشومسكي في الفترة الممتدة من سنة (1957) إلى سنة (1981)، وبعض المقاربات التي اقترحها عبد القادر الفاسي الفهري أطرتها النظريات الفرعية لنظرية المبادئ والوسائط.

=والنظرية المحورية، ونظرية الحواجز. وفي عرضه لهذه النظريات وقف عند نظرية (س/)، ونظرية العمل، ونظرية الربط، والنظرية المحورية، ونظرية الحالة. وفي كتابه "التركيب الجديد" أشار إلى أنها سبع نظريات: نظرية (س/) والنظرية المحورية، ونظرية الحالة، ونظرية الربط، ونظرية الحواجز، ونظرية المراقبة، ونظرية العمل. ينظر: نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها**، ص160– 204. و**التركيب الجديد**، ص80. ويضاف إلى هذا أن هذه النظريات لم تسلم من المراجعة، فمثلا، نظرية العمل تم الاستغناء عنها في البرنامج الأدنوي، وعوضت بقاعدة فحص الإعراب. ينظر: محمد الرحالي، **تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة**، ص29.

[1] – ينظر: مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص92.

2-2. مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية.

2-2-1. مبررات مازن الوعر لإقامة نظرية لسانية عربية حديثة:

قامت دعوة مازن الوعر إلى استحداث نظرية لسانية عربية على الاختلافات الموجودة بين اللسانيات الحديثة والدراسات اللغوية القديمة، ومنها الدراسات اللغوية العربية، يقول موضحا طبيعة هذه الاختلافات: "إن اللسانيات الحديثة كنظرية تختلف في منطلقها الفلسفي تماما عن منطلق النظرية اللغوية القديمة بمناهجها المتعددة؛ ذلك لأن اللسانيات انطلقت من علوم دقيقة صارمة لتبني مبادئها ونظمها وقوانينها، أما التراث اللغوي العربي فقد كانت منطلقاته إنسانية فقط. وكما نعلم هناك فرق بين ما هو علمي وما هو إنساني، الأول يريد معرفة ماهية الشيء وبنيته (What) والثاني يريد معرفة كيفية الشيء وعمله (Why)"[1]. وأضاف في موضع آخر: "قد أوافق الكثيرين على أن الكثير من المفاهيم اللغوية الموجودة في اللسانيات الحديثة موجودة في التراث اللغوي العربي، ولكن هذا لا يكفي لأن نصفق لتراثنا اللغوي القديم؛ ذلك لأن القضية هي قضية المنطلق الفلسفي ثم قضية الهدف النفعي. وهذان المعياران العلميان إنما يختلفان جذريا في النظرية اللسانية الحديثة وفي النظرية اللغوية القديمة بالرغم من أن هناك مفاهيم لغوية تشترك فيهما النظريتان القديمة والحديثة"[2].

ولتوضيح هذه الاختلافات عقد مقارنة بين منطلق سيبويه وهدفه ومنطلق تشومسكي وهدفه، ولخصها في قوله: "إن منطلق سيبويه منطلق ديني إنساني، إذ استند

---

[1] – مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دط، 1989، ص36-37. ومن الفروق الأخرى التي ذكرها الوعر:

– الدراسات اللغوية القديمة هي دراسات إنسانية؛ أي تشرح علاقة اللغة بالإنسان الذي يتكلمها، وبهذا فإنها في الغالب دراسات شخصية (subjective)، وأما الدراسات اللغوية الحديثة فهي دراسات علمية؛ لأنها تشرح خصائص اللغة وعلاقة عناصرها، وبهذا فهي دراسات أكثر موضوعية (objective).

– الدراسات اللغوية القديمة تبدو وكأنها تستخدم معيار السببية؛ أي تنطلق من مجموعة من التساؤلات، أهمها: لماذا تحدث صفات نحوية معينة في اللغة؟ وكيف يجب على هذه الصفات النحوية أن تعمل؟ وفي المقابل، تبدو اللسانيات الحديثة وكأنها تستخدم معيار الماهية؛ وذلك لأنها تسجل الحقائق الملحوظة للغة فقط دون محاولة شرحها، وإذا كان هناك شرح لساني فإنه عبارة عن شرح يتناول العلاقة بين الحقائق الملحوظة للغة وبين النظرية اللسانية العامة.

– الدراسات اللغوية القديمة لم تميز بشكل دقيق بين مستويات التحليل اللغوي، ولم تفرزها لكي يكون التحليل أكثر دقة وموضوعية، وأما اللسانيات الحديثة فقد فصلت بين مستويات لسانية عديدة. للمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع نفسه** ص33- 53.

[2] – **المرجع نفسه**، ص37.

في ذلك إلى معارفه اللغوية والدينية (واليونانية إن كان هناك أي تأثير للفلسفة اليونانية على الفلسفة العربية عن طريق الترجمة في تلك الحقبة من الزمن)، ثم إلى معارفه العروضية والشعرية وأخبار العرب ودواوينهم، وقد كان هدفه من ذلك خدمة الأجانب الذين يريدون تعلم العربية، ثم خدمة اللغة العربية نفسها، والحفاظ عليها من خلال تسجيل أصواتها وقواعدها وأنظمتها...أما منطلق تشومسكي فهو منطلق رياضي فيزيائي بيولوجي هندسي الكتروني، وغاية النظرية اللسانية عنده معرفة ما يجري في الدماغ البشري من ميكانيكية وآلية تساعده في معرفة المعرفة اللغوية (Linguistic Knowledge) المتجلية من خلال هذه المكنة البيولوجية العاملة في الدماغ البشري، ألا وهي اللغة، ومن ثم، استغلال هذه المعرفة اللغوية لتصب في المعارف الإنسانية الأخرى (المعرفة الاجتماعية –المعرفة الفكرية – المعرفة الفنية ...الخ)، ولتسهم بالتالي في حقل التكوين الحضاري المعاصر"[1].

والبديل، في نظر مازن الوعر، هو نظرية لسانية عربية، يكون منطلقها الفلسفي وهدفها النفعي منطلق اللسانيات وهدفها، باعتبارهما؛ أي المنطلق والهدف، لا ينتميان إلى الحضارة الغربية، كما هو حال اللسانيات، وإنما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر الخارج عن نطاق الجنس، والعرق، والهوية القومية[2]. وأما طريقة وضع هذه النظرية أو تصميمها، فيكون بالعودة إلى تصميم النظرية اللغوية العربية القديمة، والانطلاق منه لبناء تصميم جديد، ويُشترط في هذا التصميم أن يستفيد من النظرية اللسانية الغربية، يقول مازن الوعر في هذا الشأن: "إذا أردنا دراسة اللغة العربية فإنه لابد من النظر إلى المواد اللغوية القديمة التي تعامل العرب معها، وأقصد العرب القدماء، ثم لابد من النظر إلى النظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة لمعرفتها ومعرفة نقاط ضعفها ونقاط قوتها ومن ثم، يُمكننا بعدها أن نأتي إلى تصميم نظرية جديدة تسد الضعف الموجود على صعيدي المواد اللغوية والمناهج القديمة. وهكذا فإن النظرية اللسانية العربية الحديثة لابد أن تكون نتيجة طبيعية للمواد اللغوية العربية الحالية، هذه النظرية اللسانية العربية

[1] – **المرجع السابق**، ص37– 38.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص36، وص39.

الحديثة ينبغي أن يكون منطلقها الفلسفي وهدفها النفعي البراغماتي هو منطلق اللسانيات الحديثة وهدفها"[1].

هذا هو تصور مازن الوعر للطريقة التي تُبنى بها النظرية اللسانية العربية الحديثة لكي تكون علمية في منطلقها وهدفها. ويتبيّن من أقواله التي أثبتناها هنا أن المعيار الذي اعتمد عليه في التمييز بين الدراسات اللغوية القديمة واللسانيات الحديثة هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه، فلمّا كان هدف الدراسات اللغوية القديمة خدمة اللغة وآدابها والعلوم الإنسانية بصفة عامة، حَكم عليها بأنها إنسانية، في حين اعتبر هدف اللسانيات الحديثة هدفا علميا؛ لأنها سعت إلى خدمة العلوم الطبيعية والتكنولوجية.

وميّز بين منطلق الدراسات اللغوية القديمة ومنطلق الدراسات اللغوية الحديثة على أساس نظرتهما إلى اللغة؛ فلمّا ركّزت الدراسات اللغوية القديمة على علاقة اللغة بالإنسان الناطق بها، ونظرت إلى هذه الظاهرة ضمن نظرة شاملة لمشكلة الإنسان على الأرض، كان منطلقها إنسانيا، يقول الوعر: "والخلاصة إن الدراسات اللغوية القديمة هي دراسات إنسانية (علاقة اللغة بالإنسان الذي يتكلمها)، وبهذا فإنها في الغالب دراسات شخصية (Subjective) شارحة كيف يمكن للصفات المهمة للغة أن يكون لها علاقة في أنا (كشخص)"[2]. وأضاف موضحا طبيعة النظرة الفلسفية الإسلامية: "النظرة الفلسفية الإسلامية أرادت أن تفسر لنا مشكلة الإنسان على الأرض، ولأن اللغة مكون جوهري من مكونات الإنسان، فإنها أرادت معرفة هذه اللغة وسبرها وتفسيرها وربطها بالنظرة الفلسفية الكونية"[3].

وأما الدراسات اللغوية الحديثة فقد كان منطلقها علميا؛ لأنها اعتبرت اللغة إشكالية علمية، ومن ثم، لزم عليها أن تدرسها دراسة علمية، بصرف النظر عن الفرضية التي انطلقت منها بخصوص طبيعتها (ظاهرة فيزيائية، أو بيولوجية، أو سلوكية)، يقول مازن

---

[1] – **المرجع السابق**، ص38– 39. وللإشارة، فإن مقصود مازن الوعر بالعودة إلى التراث اللغوي العربي هو الاستفادة منه في بناء نظرية عربية جديدة في منطلقها وهدفها، وليس العودة إليه للبحث فيه عن موقع للسانيات أو العودة إليه لتطويره وتحسينه ونفخ روح العصر فيه؛ وذلك لأن البحث عن موقع اللسانيات في التراث يعني إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وهذا لا يمكن تحقيقه، وأما الترميم والترقيع فلا يجوز في منطق العلم. ينظر: **المرجع نفسه** ص35.

[2] – **المرجع نفسه**، ص33.

[3] – **المرجع نفسه**، ص21.

الوعر: "أما الدراسات اللغوية الحديثة أو اللسانيات فهي دراسات علمية (علاقة اللغة ببعضها بعضا) وبهذا فإن هذه الدراسات أكثر موضوعية (Objective) شارحة كيف يمكن للصفات المهمة للغة أن تكون لها علاقة ببعضها بعضا"[1]. وقال في موضع آخر "إن ما فعله تشومسكي هو أنه قلب البنيوية رأسا على عقب وأتى بشيء جديد لم تلتفت إليه البنيوية، وهو دراسة اللغة على أنها ظاهرة فيزيائية –رياضية– آلية– بيولوجية، تعمل داخل الدماغ البشري"[2].

إننا إذا تأملنا مليا المسلمة التي انطلق منها مازن الوعر، فيما يخص مراحل تطور الدراسات اللغوية وانتقالها من الهدف الإنساني إلى الهدف العلمي، نجدها تشبه تقسيم "أوغست كونت" للمراحل التي مرّ بها التقدم العلمي للأمم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الدينية، والمرحلة الميتافيزيقية، والمرحلة الإيجابية، أو مرحلة العلم التجريبي[3]، ووجه الشبه أن كونت يرى أن كل ما جاء قبل المرحلة الإيجابية لا يمكن أن يكون علميا والوعر يرى أن الدراسات اللغوية القديمة هي، من حيث المنطلق والهدف، دراسات إنسانية، وأما الدراسات الحديثة فهي دراسات علمية.

واعتراضنا على تصور مازن الوعر هذا نلخصه فيما يأتي:

– أولا: اعتمد مازن الوعر على ثنائية (الإنساني والعلمي) في التمييز بين الدراسات اللغوية القديمة والدراسات اللغوية الحديثة. والصواب في نظرنا أن يكون أساس التمييز الثنائية (علمي وغير علمي). وهذه الثنائية، أو التقابل بين العلمي وغير العلمي، هو المعيار الذي اعتمد عليه كل العلماء في تصنيف الدراسات، أيا كان نوعها، والوعر يعلم ذلك، فهو القائل: "من هنا يجب أن نميز بين ثلاثة مستويات تحليلية في دراسة المعارف البشرية كان حددها العالم اللساني الأمريكي فرانسيس دنين (Francis Dinneen)، وهي كالتالي:

1– الدراسة العلمية (Scientific).

2– الدراسة التي لا تخضع لقانون العلم (Non Scientific).

---

[1] – **المرجع السابق**، ص33– 34.

[2] – **المرجع نفسه**، ص32.

[3] – ينظر فيما يخص تقسيم أوغست كونت للمراحل التي مرّ بها التقدم العلمي للأمم: عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص209.

3- الدراسة غير العلمية (Un Scientific)"[1].

وواضح هنا أن هذه الدراسات، وإن كانت ثلاثة أصناف، إلا أن التمييز بينها قام على ثنائية عامة هي: (علمي وغير علمي).

- ثانيا: ميّز مازن الوعر بين منطلق الدراسات اللغوية القديمة ومنطلق الدراسات اللغوية الحديثة على أساس أن الأولى تناولت اللغة ضمن إشكالية وجود الإنسان؛ ولهذا كان منطلقها إنسانيا، وأما الثانية فتناولت اللغة ضمن القضايا العلمية الأخرى التي بحثت فيها ولهذا كان منطلقها علميا. والذي نراه أن البحث العلمي لا يقوم على منطلق إنساني أو منطلق علمي، وإنما يقوم على وجود مشكلة تستحق البحث، ووجود باحث يبحث لها عن حل وفق منهج علمي، والمشكلة التي استحقت البحث عند اللغويين القدامى والمحدثين هي اللغة، وعلى الرغم من أنهم درسوا هذه الظاهرة وفق مبادئ نظرية ومنهجية مختلفة إلا أن دراستهم قامت على ملاحظة الظواهر اللغوية، ثم التجريب، أو الاختبار، وأخيرا صياغة النتائج. وهذه المقاييس هي في نظر مازن الوعر من أهم المقاييس التي يَقوم عليها التفكير العلمي[2].

- ثالثا: ذهب مازن الوعر إلى أن هدف الدرس النحوي العربي القديم إنساني؛ لأن النحو العربي نشأ للحفاظ على اللغة العربية، وخدمة من يريد أن يتعلمها. والذي فاته أن الحكم على دراسة ما بأنها علمية أو غير علمية لا يتحدد بالغاية التي تسعى إليها، وإنما بالمقاييس التي تعتمد عليها، يقول عبد الرحمن الحاج صالح معترضا على الذين وصفوا عمل النحاة العرب القدامى بأنه غير علمي: "نعم هناك أسباب دينية اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن الكريم، وهي خارجة عن العلم؛ لأنها دوافع ولكل حركة علمية وغيرها دوافع. أما أن يقول بأنهم وقفوا من اللغة موقفا غير علمي فلا؛ لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يَرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية بل بمقياسين اثنين، وهما المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى. فكلما دقت

[1] - مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط1، 1988، ص11.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص10- 12.

مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنها علمية"[1].

وكما وُظِّفت النتائج التي توصلت إليها اللسانيات الحديثة في العديد من ميادين المعرفة، كاللسانيات التطبيقية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، واللسانيات البيولوجية، واللسانيات الحاسوبية، وغيرها من ميادين المعرفة التي لها علاقة باللغة وُظِّف النحو العربي بدوره في العديد من ميادين المعرفة التي شغلت الناس في عصرهم "فما انتهى إليه سيبويه من بحثه قديما في اللغة توسل به المفسر حينئذ في بيان النص القرآني، والناقد في تحليل الخطاب الفني، والأصولي في استنباط الحكم الشرعي والمنطقي في تحديد مقدمات القياس، والمتكلم في تخليص أصول الدين، والمربي في تلقين قواعد العربية، والبلاغي في الكشف عن الإعجاز القرآني، وهلم جرا"[2].

ويبدو أن مازن الوعر شعر بأن المبرر الذي قدمه؛ أي علمية اللسانيات وإنسانية الدرس النحوي العربي القديم، لا يكفي لتبرير تجديد النظرية اللسانية العربية، فأضاف مبررا آخر، هو غياب منهج حديث أو تراثي يصلح لدراسة بنية اللغة العربية، يقول عن أزمة الدراسات الصوتية: "يمكن للباحث اللساني أن يلاحظ أيضا أنه ليس هناك نظرية صوتية عربية في الثقافة العربية المعاصرة يمكنها أن تراعي اللغة العربية ككل أو كجسم كامل. أضف إلى ذلك أنه ليس هناك نظرية صوتية تراثية يمكنها إيضاح المنهج الصوتي الذي أخذ به العرب القدامى في دراساتهم الصوتية والصرفية للغة العربية. وهكذا يستطيع الباحث أن يستنتج أن أزمة النظرية الصوتية العربية الحديثة تعود إلى غياب المنهج الصوتي الحديث ذي الأبعاد المتكاملة، ثم إلى غياب المنهج الصوتي القديم الذي أخذ به العرب القدامى"[3]. وقال عن أزمة الدراسات النحوية: "يمكننا أن نلاحظ الشيء نفسه الذي لاحظناه في المستوى الصوتي؛ ذلك هو غياب النظرية العربية النحوية المتكاملة التي تستطيع أن تراعي كل القضايا التركيبية للغة العربية"[4].

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج 1، ص213– 214.

[2] – حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص170.

[3] – مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل**، ص344.

[4] – **المرجع نفسه**، ص344– 345.

ولا يختلف الوضع مع الدراسات الدلالية؛ حيث "إن الأزمة المنهجية الدلالية لدراسة البنى الدلالية للغة العربية هي نفسها التي تحدثنا عنها في المستوى الصوتي والمستوى النحوي؛ ذلك أنه إذا أردنا تفسير البنية الدلالية للجمل العربية ككل، فإنه لابد من منهج لساني دلالي ذي أبعاد متكاملة، وذي مبادئ وأسس دقيقة يمكنها تفسير الدلالة وشرحها شرحا دقيقا. أضف إلى ذلك أنه لابد من إعادة صياغة المنهج اللساني الدلالي العربي القديم؛ وذلك من أجل منهج لساني حديث أفضل وأنجع في الدراسة الدلالية"[1].

بهذه الأفكار برّر مازن الوعر شرعية تجديد النظرية اللسانية العربية وفي سعيه إلى إقامة هذه النظرية اقترح مقاربة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، استمدت إطارها النظري من ثلاثة مصادر[2].

2-2-2. الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربة مازن الوعر:

استمدت مقاربة مازن الوعر إطارها النظري من ثلاثة مصادر، هي:

- النظرية اللسانية العربية التي وضعها القدامى في القرن الثامن الميلادي.
- نظرية القواعد التوليدية والتحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي (1957- 1981).
- النظرية الدلالية التصنيفية التي وضعها اللساني الأمريكي ولتر كوك (W. Cook) (1979)[3].

1- النظرية اللسانية العربية للتراكيب:

شرح مازن الوعر هذه النظرية في عنصرين، أما العنصر الأول فعرض فيه نظرية النحاة العرب القدامى في تحليل التراكيب، وأما العنصر الثاني فتعرض فيه للوجوه النحوية والدلالية للتراكيب العربية.

1-1. تحليل التراكيب العربية:

[1] - **المرجع السابق**، ص 346.

[2] - نشير هنا إلى أن العربية الفصحى التي يقصدها مازن الوعر هي العربية المستعملة في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، وبعبارة أخرى، هي المستوى الأدبي الموحد الذي يُستعمل في البلدان العربية كافة. ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دط، 1986، ص18.

[3] - ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص13- 14.

ركّز مازن الوعر في شرحه لنظرية النحاة القدامى في تحليل التراكيب على تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية، وكبرى وصغرى. ومهّد لعرض هذه الأقسام بالتمييز بين نوعين من التراكيب العربية:

– الأول: يُدعى الكلام، رَمَزَ له بـ: (ك)، وهو عند النحاة الكلام التام والمفيد والمستقل بنفسه.

– الثاني: يُدعى الجملة، رَمَزَ له بـ: (ج)، وهو عند النحاة كل عبارة منطوقة يمكن أن تدل على معنى، وتكون بذلك كلاما، ويمكن ألا تكون كلاما، ومن ذلك جملة الشرط فهي لا تعني أي شيء بنفسها ما لم تقترن بجوابه.

واستنتج، بعد المقارنة بين مفهوم الكلام (ك) ومفهوم الجملة (ج)، أن كل (ك) يجب أن يكون (ج)؛ وذلك لأن الـ(ك) يتألف من شكل نحوي ودلالي تام، وليس كل (ج) ينبغي أن تكون (ك)؛ وذلك لأنها يمكن ألا تكون في بعض المواضع شكلا نحويا ودلاليا تاما، فقولنا: من يدرس، هو جملة، وأما قولنا: من يدرس ينجح، فهو كلام[1].

ثم انتقل إلى عرض التراكيب الكلامية، فذكر، معتمدا مقاربة ابن يعيش، أربعة أنواع، هي:

– التركيب الاسمي: وهو عند النحاة كل تركيب يبدأ بالمسند إليه (م إ)، ويمكن أن يكون (م إ) جملة قائمة بذاتها، كما في قولنا: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، حيث الجملة "تسمع بالمعيدي" هي الـ(م إ)، أو مركبا اسميا كما في قولنا: زيد شاعر، أو زيد أبوه شاعر، فـ"زيد" هو الـ(م إ). ويتألف (م إ) مع ركن آخر يُدعى المسند (م)، يمكن أن يكون تركيبا فعليا، أو تركيبا اسميا يكون خبره تركيبا كونيا، ويمكن أن يكون مركبا اسميا فقط.

– التركيب الفعلي: وهو عند النحاة كل تركيب يبدأ بالركن اللغوي المسند؛ أي (م –فعل) ويمكن أن يعمل هذا الركن على عنصر لغوي واحد، أو عنصرين، أو أكثر، كما في قولنا: جاء زيد، وضارب هو عمرا، وزيد كان شجاعا.

– التركيب الظرفي: وهو التركيب الذي يتألف من (م إ– م)، ويمكن لـ(م) أن يكون مركب الجار والمجرور، كما في قولنا: زيد في الدار، أو مركبا ظرفيا، نحو: القتال اليوم.

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص25– 26.

وأشار مازن الوعر، في سياق حديثه عن التركيب الظرفي، إلى أن النحاة افترضوا حذف الفعل والفاعل في هذا التركيب؛ ذلك لأن التركيب المقدر يحوي الفعل "يكون" أو "يستقر"، كما في قولنا: زيد في الدار، والتقدير: زيد (يكون هو) في الدار، أو زيد (كان هو) في الدار.

– التركيب الشرطي: وهو التركيب الذي يتألف من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد بشرط أن يتألفا وفق المعادلة التالية: (إذا ج1.... إذن ج2)، نحو: إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا.

وفي ختام عرضه لهذه التراكيب، ذكر مازن الوعر أن النحاة العرب القدامى أجمعوا على وجود تركيبين أساسيين في اللغة العربية، هما: التركيب الاسمي، بنيته (م إ– م) والتركيب الفعلي، بنيته (م –م إ)، واعتبروا التركيب الظرفي تركيبا اسميا، وأما التركيب الشرطي فقد اعتبروه تركيبا فعليا على الرغم من أنه يتألف من أكثر من جملة واحدة[1].

والمعيار الذي اعتمدوا عليه في تقسيم هذه التراكيب إلى اسمية وفعلية هو رتبة أركانها اللغوية؛ حيث إذا جاء الـ(م إ) قبل المسند الـ(م) فإن التركيب سيكون اسميا سواء تصدر بالاسم، كما في قولنا: زيد شاعر، أو بالجملة، كما في قولنا: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فكل تركيب له رتبة (م إ– م) سيكون تركيبا اسميا، وكل تركيب جاء فيه الـ(م إ) بعد المسند (م) سيكون تركيبا فعليا، سواء كان المسند فعلا صحيحا، نحو قولنا: جاء زيد، أو كان اسم فاعل، كما في قولنا: ضارب هو عمرا[2].

بناء على هذا المعيار، أكد مازن الوعر أن الأركان الأساسية للتركيب العربي تأتي وفق رتبتين:

– الرتبة الأولى هي: [م....م إ.....ف]، وهي رتبة أركان التركيب الفعلي.

– الرتبة الثانية هي: [م إ.....م.....ف]، وهي رتبة أركان التركيب الاسمي.

وهاتان الرتبتان تُنتجان تركيبين دلاليين مختلفين، يسمحان بظهور رتب تركيبية أخرى شريطة أن تكون هناك ضوابط معينة[3].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص28– 32.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص32.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص43.

وذهب في تقسيم الجملة بالنظر إلى بساطتها وتعقيدها إلى أن ابن هشام قسّمها إلى نوعين:

– الجملة الصغرى، وهي كل جملة بسيطة مستقلة بنفسها، ويمكن أن تكون جملة كونية نحو: أبوه شاعر، وأصلها: أبوه (يكون هو) شاعر، كما يمكن أن تكون جملة فعلية، نحو تُغني هند شعرا.

– الجملة الكبرى، وهي كل جملة موسعة تتألف من أكثر من جملة واحدة، ويمكن أن تكون جملة اسمية يتألف تركيبها من الـ(م إ) والـ(م)، ويكون الـ(م) جملة كونية كقولنا: زيد أبوه شاعر، أو جملة فعلية، كما في قولنا: هند تغني شعرا، كما يمكن أن تكون جملة فعلية يتألف تركيبها من تركيبين فعليين، نحو: أصبح الوزير يكتب شعرا[1].

وختم عَرضه لنظرية النحاة القدامى في تحليل التراكيب العربية بقوله: "إن هذا التفريق بين التركيب الاسمي وبين التركيب الفعلي له وجوه براغماتية وظيفية دقيقة لتحديد المعنى"[2].

2-1. الوجوه النحوية والدلالية للتراكيب العربية:

1- الوجوه النحوية:

أشار مازن الوعر في حديثه عن الوجوه النحوية للتراكيب العربية إلى أن جمهور النحاة بنوا تحليلهم النحوي على ثلاثة مكونات يتألف منها التركيب، وهي: المكون الأول الـ(م)؛ أي خبر التركيب، والذي يمكن أن يكون عناصر عديدة: فعل، أو اسم فاعل أو جملة. والمكون الثاني هو الـ(م إ)؛ أي الفاعل الذي يصفه الـ(م) ويعمل فيه، ويمكن أن يكون عناصر نحوية عديدة: عبارة اسمية، أو عبارة الجار والمجرور، أو عبارة الصفة، أو عبارة الظرف، أو اسم فاعل، أو جملة. والمكون الثالث هو الفضلة (ف) أي الزيادة النحوية والدلالية على العلاقة الإسنادية، وبعبارة أخرى، هو المكون الذي ليس جزءا من الوحدة اللغوية التي تربط الـ(م) بالـ(م إ). واصطلح النحاة على العلاقة التي تتحكم في هذه المقولات الإسناد (إ س)، وهذا الأخير يُحكم من مستوى تركيبي أعلى يُدعى الكلام (ك)[3].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص32- 34.

[2] – **المرجع نفسه**، ص32.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص38- 40. و**دراسات لسانية تطبيقية**، ص42- 43.

وذهب إلى أن تنظيم المكونات الأولية في التراكيب الفعلية والتراكيب الاسمية أي الـ(م إ)، كالمبتدأ، والـ(م)، كالفعل، يتبع حركة تجريدية دعاها النحاة عامل الابتدائية أو العامل الاسمي، وعامل الفاعلية أو العامل الفعلي. الأول ينظم التركيب الاسمي، كما في قولنا: زيد جاء أبوه، فـ"زيد" هو (م إ)، و"جاء أبوه" هو (م)، وأما الثاني فإنه ينظم التركيب الفعلي، كما في الجملة: انتقد زيد الوزير، حيث "انتقد" هو (م)، و"زيد" هو (م إ) و"الوزير" هو (ف)[1].

ومفهوم العامل والمعمول هو في تصور مازن الوعر المفهوم المهم والحاسم في النظرية اللسانية العربية؛ وذلك لأن النحاة القدامى حللوا التركيب العربي بالنظر إلى هذين العنصرين، واعتبروهما وحدة لسانية لا يمكن الفصل بين عناصرها[2].

2- الوجوه الدلالية:

يرى مازن الوعر أن اهتمام النحاة العرب القدامى بالتحليل النحوي الشكلي لهذه التراكيب جعلهم يهمشون وجوهها الدلالية والوظيفية، وتُرك الأمر للبلاغيين الذين شرحوها بشكل مستفيض وموسع. ولتوضيح هذه الوجوه مثّل بمعالجة عبد القاهر الجرجاني لظاهرة التقديم والتأخير، وركّز في عرضها على التقديم بنوعيه:

- الأول: التقديم الذي على نية التأخير، كتقديم المفعول على الفاعل والفعل في قولنا خالدا ضرب زيد.

- والثاني هو التقديم الذي لا على نية التأخير، كالتقديم الذي يظهر من المقارنة بين التركيبين:

  - ضرب زيد خالدا.
  - خالد ضربه زيد.

وأكد، كما أكد قبله عبد القاهر الجرجاني وغيره من النحاة، أن الهدف من تقديم بعض الأركان اللغوية هو العناية[3].

وهكذا خلص مازن الوعر إلى أن النحاة العرب القدامى افترضوا وجود ثلاثة أركان لغوية، هي: الـ(م إ) والـ(م) والـ(ف)، تربط بينهما علاقة الـ(إس). وافترضوا

---

[1] - ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص40- 41.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص42- 43.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص43- 47.

أن هذه الأركان تنتظم وفق ترتيب محدد فيحصل منها تركيب يُدعى الـ(ك)، وهذا الأخير عرضة للعديد من التحويلات[1].

2- نظرية القواعد التوليدية والتحويلية:

عرض مازن الوعر في فصل "القواعد التوليدية والتحويلية" أهم التطورات التي عرفتها النظرية التوليدية في الفترة الممتدة من سنة (1957) إلى سنة (1981). وركّز على تطور اهتمامها بالدلالة[2]، فأشار إلى أن تشومسكي لم يهتم بالدلالة في النموذج الأول الذي اقترحه لوصف القدرة اللغوية؛ أي نموذج البنى التركيبية[3]. وبعد محاولة كاتز (Katz) وفودور (Fodor) وبوستال (Postal) تطوير الفرضية الدلالية داخل النظرية التوليدية تحمس تشومسكي إلى ملء الفجوة الدلالية في هذا النموذج، فاقترح في سنة (1965) نموذجا ثانيا، عُرف باسم النموذج المعيار، يتكون من ثلاثة مكونات، هي:

- المكون المركبي: وهو مكون توليدي يشتغل على مكونين اثنين: المكون التوليدي المركبي، والمكون التحويلي.

- المكون الدلالي: يشتمل على مجموعة من القواعد الدلالية التي تُعطي للبنية العميقة التفسيرات الدلالية الملائمة، وبتعبير آخر، هو مجموعة من القواعد الدلالية التي تتكفل بتمثيل هذه البنية تمثيلا دلاليا ملائما.

- المكون الصوتي: وهو مكون تفسيري يعمل على البنية السطحية للتركيب، أو هو مجموعة من القواعد الصوتية التي تضطلع بتمثيل البنية السطحية تمثيلا صوتيا[4].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص47.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص51- 66.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص54. للمزيد من التفصيل حول هذا النموذج ينظر: مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل**، ص113- 165. مصطفى غلفان: **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى النموذج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص51- 74، وص95- 108. و

Noam Chomsky, **Structures syntaxiques**, traduit de l'anglais par Michel Braudeau, éditions du seuil, Paris, 1979, p 39- 55.

[4] - للمزيد من التفصيل حول هذا النموذج ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى النموذج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص109- 122. ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986، ص137- 161. و

Noam Chomsky, **Aspects de la théorie syntaxique**, traduction de Jean Claude Milner, éditions du Seuil, Paris, 1971, p 30- 35, p 91- 200.

و

Noam Chomsky**, le langage et la pensée**, traduit de l'anglais par Louis Jean Calvet et Claude Bourgeois, petite bibliothèque Payot, Paris, 2012, p 222- 275.

وبعد الانتقادات التي وجهها لسانيو مدرسة الدلاليات التوليدية ومدرسة الدلاليات التصنيفية لهذا النموذج[1]، وبالأخص انتقادهم لموقع المكون الدلالي، ومحدودية قدرته على تفسير مختلف العلاقات الدلالية، اقترح تشومسكي في سنة (1970) توسيع القواعد التوليدية في المكون التوليدي المركبي لتكون قادرة على معالجة المفردات الأصلية والمشتقة، والحد من دور المكون التحويلي، مقابل إعطاء دور أكبر للمعجم في توليد الجمل، وقد عُرفت هذه التعديلات بالفرضية المعجمية[2].

ونظرا لعجز النموذج المعيار الموسع عن تفسير بعض البنى تفسيرا دلاليا مقنعا اقترح تشومسكي في سنة (1971) الفرضية التفسيرية، وهي عبارة عن قواعد تفسيرية ودلالية، تنقسم إلى نوعين: قواعد تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة، وقواعد تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية، وافترض أن هذه القواعد تستطيع أن تُفسر مختلف التراكيب اللغوية تفسيرا دلاليا مناسبا[3]. ولم يكتف تشومسكي بهذه الفرضيات، فاقترح في سنة (1981) نظرية المبادئ والوسائط، أو ما يُعرف عند بعض الباحثين بنظرية العامل والربط الإحالي، وفي بداية التسعينيات (1993) اقترح النظرية الأدنوية، أو البرنامج الأدنوي[4].

بعد هذا العرض الموجز لأهم تطورات النظرية التوليدية، انتقل مازن الوعر إلى المنهج الدلالي التصنيفي الذي طوره عالم اللسانيات الأمريكي ولتر كوك (1979) وهو ثالث مصدر اعتمد عليه في مقاربته لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

---

[1] – للاطلاع على نظرية الدلالة التوليدية يمكن الرجوع إلى: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص123– 160. عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص78– 92.

[2] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص60– 62. ولمزيد من التفصيل حول هذه التعديلات ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص161– 172.

[3] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص62– 64.

[4] – تجدر الإشارة هنا إلى أن التطورات التي عرفتها النظرية التوليدية منذ ظهورها في منتصف الخمسينيات لم تكن نتيجة سعى تشومسكي إلى حل إشكال الدلالة، وإنما كانت نتيجة سعيه إلى وضع نموذج صوري للنحو الكلي، يتصف بالانسجام، والتعميم، والبساطة، والتجريد، ويُفسر كل الإشكالات المعرفية التي ترتبط بموضوع الدراسة. ومعروف أن تشومسكي تأثر بإبستيمولوجية كارل بوبر؛ لهذا نراه يُراجع افتراضاته ويُعدلها في كل مرة.

3- المنهج الدلالي التصنيفي عند ولتر كوك:

يصف هذا المنهج المضمون الدلالي للتراكيب[1]، من خلال نظام من الأدوار الدلالية التي تُمنح إلى موضوعات الفعل باعتباره محورا للعمليات الدلالية، أو بتعبير آخر باعتبار الفعل عاملا دلاليا يَحكم الأدوار الدلالية التي تحدث معه، ويشتمل هذا النظام على قائمة من المميزات الدلالية التي يمكن أن تحدث مع الفعل وتصف مركزيته، وهي نوعان:

- مميزات دلالية عمودية، وهي: كونية، وإجرائية، وحركية، ومفادها أن الأفعال تُصنف عموديا إلى: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية.

- مميزات دلالية أفقية، وهي: أساسية، وشعورية، واستفادة، ومكانية، ومفادها أن الأفعال تُصنف أفقيا إلى: أفعال أساسية، وأفعال شعورية، وأفعال استفادة، وأفعال مكانية أو ظرفية.

وينص المبدأ العام الذي يحكم هذه المميزات على أن كل مميز يتطلب دورا دلاليا معينا، فالمميز الدلالي [+كوني] يتطلب دورا دلاليا يُعبّر عنه بـ"موضوع ثبوتي"، كما في قولنا: الكأس مكسور، والمميز الدلالي [+إجرائي] يتطلب دورا دلاليا يُعبّر عنه بـ"موضوع"، كما في قولنا: ينكسر الكأس، والمميز الدلالي [+حركي] يتطلب دورين دلاليين وظيفيين، يُعبّر عنهما بـ"الفاعل" و"الموضوع"، كما يوضحه التركيب: يكسر زيد الكأس، والمميز الدلالي [+أساسي] يتطلب دورا دلاليا وظيفيا يُعبّر عنه بـ"موضوع"، كما يوضحه التركيب الكوني: زيد طويل، والمميز الدلالي [+شعوري] يتطلب دورا دلاليا وظيفيا يُعبّر عنه بـ"مجرب"، كما في التركيب الإجرائي: يأمل زيد بالنجاح، والمميز الدلالي [+استفادة] يتطلب دورا دلاليا وظيفيا يُعبّر عنه بـ"مستفيد"، كما في قولنا: أعطيت زيدا جائزة، والمميز الدلالي [+مكاني] يتطلب دورا دلاليا وظيفيا يُعبّر عنه بـ"المكان"

[1] - ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص75. وللإشارة، فإن المبدأ الذي يقوم عليه المنهج الدلالي التصنيفي عند كوك؛ أي أولوية الدلالة وأسبقيتها في توليد الجمل، هو من أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية الدلالة التوليدية. ينظر: مصطفى غلفان **اللسانيات التوليدية من النموذج المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص123. عبد الحميد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، ص78.

كما في التركيب الكوني: على رأس المتنبي علم[1]. والجدول الآتي يلخص العلاقة بين هذه المميزات والأدوار الدلالية للفعل.

أنواع الفعل أفعال أساسية	شعورية	استفادة	مكانية
كوني موضوع ثابت – كوني طويل: [+مو/ ثا]	مجرب حب: [+مج] [+مو/ ثا]	مستفيد مالـــك: [+مـــس] [+مو/ثا]	موضوع ثابت مستقر في: [+ مو/ثا] [+مك]
إجرائـــي موضـــوع يحتضر: [+مو]	مجرب –موضوع يتلذذ: [+مج] [+مو]	مستفيد –موضوع يحصـــل: [+ مـــس] [+مو]	موضوع ومكان يتحرك إلى: [+مو] [+مك]
حركي فاعل –موضوع يضرب: [+ فا] [+ مو]	فاعل– مجـرب– موضوع يغني: [+فا] [+مج] [+مو]	فاعـــل –مســـتفيد– موضوع يعطي: [+فا] [+مس] [+مو]	فاعل –موضوع– مكان يضع: [+فا] [+مو] [+مك]

يتضح من هذا الجدول أن الفرضية الدلالية التصنيفية تُميّز عموديـا بـين ثلاثـة أصناف من الأفعال: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية. وتُميّز أفقيا بين أربعة أصناف: أفعال أساسية، وأفعال شعورية، وأفعال اسـتفادة، وأفعـال ظرفيـة أو مكانيـة والوحدات الدلالية الناتجة عن العلاقات القائمة بين جميع هذه الأفعال هي اثنتـا عشـرة وحدة تَصف جميع الأفعال الموجودة فـي اللغـات البشـرية. وأمـا الحـالات الدلاليـة (الأدوار الدلالية) التي يتطلبها الفعل فهي خمس حالات: الفاعل، والمجـرب، والمسـتفيد والموضوع، والمكان.

وبالإضافة إلى هذه الأدوار، اعتمد مازن الوعر في وصف البنية العميقة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية على العلامات الإعرابية: الضم والفتح والكسر. وبـرّر ذلـك بكون الظاهرة الإعرابية في اللغة العربية تُمكّننا من وصف التركيب العربي ومعرفة كنهه

[1] – لمزيد من التفصيل ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص76– 84 **ودراسات لسانية تطبيقية**، ص49– 51.

الدلالي، والمثال التقليدي العربي المعروف: "ما أحسنَ زيدٌ" يوضح ذلك، ففي حالة رفع "زيد" يفيد التركيب النفي، وفي حالة النصب يفيد التعجب، وأما في حالة الجر: ما أحسنُ زيد؟ فإنه يفيد الاستفهام[1].

واعتمد في وصف الفعل في اللغة العربية على ثلاثة محمولات (أفعال) كلية، هي المحمول "كن"، والمحمول "نحو الحصول"، والمحمول "سبّب"؛ حيث يُعبّر المحمول "كن" عن الوجه الدلالي للتركيب الكوني العربي، كما في التركيب: الكأس مكسور، أو الكأس كبير، وبنيته: (كن –صفة). ويُعبّر المحمول "نحو الحصول" عن الوجه الدلالي للأفعال اللازمة، وبالخصوص الأفعال المشتقة من الأفعال الكونية، كما في التركيب: ينكسر الكأس، وبنيته: (نحو الحصول –كن. كسر (كأس)). وأما المحمول "سبّب" فيُعبّر عن الوجه الدلالي للتراكيب التي أفعالها متعدية وحركية، كما في التركيب: يكسر زيد الكأس، وبنيته: (سبّب (زيد، نحو الحصول (كن. كسر (كأس))[2].

واعتمد أيضا على النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه الذي وضعه عالم الدلاليات الأمريكي تشيف (Chafe) وتبناه كوك، وأرجع اعتماده على هذا النظام إلى سببين:

– الأول: لأن النظام الثنائي الاتجاه يعمل على نحو جيد ضمن إطار النموذج التصنيفي الدلالي الذي سيطبقه الوعر على التراكيب العربية.

– والثاني: لأن هذا النظام يلائم التراكيب العربية ومشتقاتها، ولا يختلف عن الإجراء الاشتقاقي في اللغة العربية. أضف إلى ذلك أن المادة العربية تتطلب مثل هذا النظام من الناحية النحوية التركيبية؛ وذلك من أجل توليد كل التراكيب العربية، وخاصة التراكيب الاسمية اللازمة والمتعدية، والتراكيب الاسمية ذات الأخبار الكونية، والتراكيب الفعلية اللازمة والمتعدية[3].

ويتألف هذا النظام من أربع وحدات دلالية، هي:

– الاشتقاق الحصولي، يُرمز له بـ(ش ح).

– الاشتقاق الإرجاعي، يُرمز له بـ(ش ر).

– الاشتقاق السببي، يُرمز له بـ(ش س)

---

[1] – ينظر: مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص53– 54.

[2] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص81– 82.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص82– 83.

– الاشتقاق الإلغائي، يُرمز له بـــ(ش غ)[1]

ويُمثّل لهذا النظام بالشكل الآتي[2]:

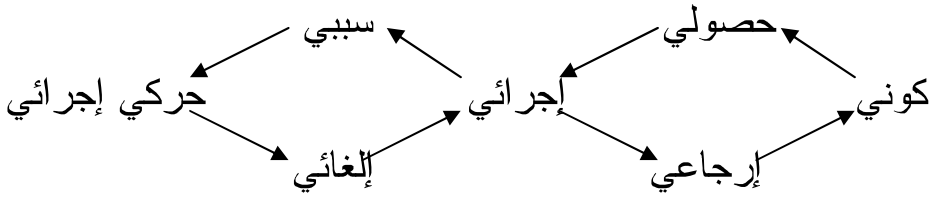

ويُستفاد من هذا المخطط أن الفعل الكوني يتحول بتطبيق الاشتقاق الحصولي إلى فعل إجرائي، والفعل الإجرائي يتحول بتطبيق الاشتقاق السببي إلى فعل حركي. وبما أن الاشتقاق يعمل أيضا في الاتجاه المعاكس، فإن الفعل الحركي يتحول بتطبيق الاشتقاق الإلغائي إلى فعل إجرائي، والفعل الإجرائي يتحول بتطبيق الاشتقاق الإجرائي إلى فعل كوني. والخلاصة أن هذه الاشتقاقات تشكل شبكة مغلقة تبيّن كيف يمكن للأفعال الكونية والأفعال الإجرائية والأفعال الحركية أن يرتبط بعضها ببعض، ومن أمثلة ذلك في اللغة العربية ما يأتي:

– الاشتقاق الحصولي (ش ح): بتطبيق الاشتقاق الحصولي على تركيب دلالي كوني ميزته [+كوني]، نحو: الكأس مكسور، وبنيته: (كن م + كسر (كأس)) نحصل على تركيب دلالي حصولي، ميزته [+إجرائي]، نحو: انكسر الكأس.

– الاشتقاق السببي (ش س): بتطبيق الاشتقاق السببي على تركيب دلالي حصولي ميزته [+إجرائي]، نحو: انكسر الكأس، وبنيته: (نحو الحصول كن إن + ك س ر (كأس)) نحصل على تركيب ميزته [+ حركي]، نحو: يكسر زيد الكأس.

– الاشتقاق الإلغائي: بتطبيق الاشتقاق الإلغائي على تركيب دلالي سببي ميزته [+حركي] نحو: يكسر زيد الكأس، وبنيته: (سبب (زيد، نحو الحصول (كن، ك س ر (كأس))) نحصل على تركيب حصولي، ميزته [+إجرائي]، نحو: انكسر الكأس.

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص83.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص84. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، دار المتنبي دمشق، دط، 2001، ص80.

– الاشتقاق الإرجاعي (ش ر): بتطبيق الاشتقاق الإرجاعي على تركيب دلالي حصولي ميزته [+إجرائي]، نحو: انكسر الكأس، وبنيته: (نحو الحصول كن إن + ك س ر (كأس)) نحصل على التركيب الكوني: الكأس مكسور[1].

وأكد مازن الوعر في ختام عرضه لهذا المنهج أن دمج النموذج الدلالي التصنيفي كنموذج دلالي وصفي في النموذج التوليدي الذي يمكن أن يُعدّل بحسب النموذج الذي وضعه النحاة العرب القدامى للتراكيب، يؤدي إلى وضع نموذج لساني حديث وواقعي لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية تحليلا علميا دقيقا[2].

كانت هذه أهم القضايا التي وقف عندها مازن الوعر في تقديمه للإطار النظري الذي اعتمد عليه مقاربته. والذي لاحظناه، فيما يخص تقديمه للنظرية التوليدية، هو تركيزه على تطور اهتمام هذه النظرية بالدلالة، وكان من المفروض أن يُركّز على التطورات التي لحقت بالمكونين التوليدي والتحويلي، باعتبار الأول يُولّد، كما يَفترض الوعر، التراكيب الأساسية بشكل متساو، والثاني يَعمل على هذه التراكيب بشكل مختلف[3]. والمعروف أن هذه المكونات طرأت عليها عدة تغييرات، وقد أشرنا إلى بعضها في عرضنا لنظرية المبادئ والوسائط.

ومما لا شك فيه أن الهدف الذي كان مازن الوعر يسعى إليه من تركيزه على هذا الجانب هو الاستدلال على أن النظرية التوليدية لم تهتم بالدلالة، وهذا الاستدلال هو في الوقت نفسه تبريرٌ لاعتماده على المنهج الدلالي لولتر كوك.

ولاحظنا في شرحه للنظرية اللسانية العربية أنه يستعمل مصطلح التركيب في مقابل مصطلح الجملة الذي استعمله النحاة القدامى، ويبدو أن استعماله لهذا المصطلح قد أوقعه في بعض الأخطاء، منها قوله: "والواقع إن النحويين العرب القدامى (أمثال ابن هشام) كانوا قد حللوا الـ(ك) من وجوه مختلفة، فقد حللوه حسب طبيعة أركانه الأولية وطبيعة كبره وصغره، ثم طبيعة الدور الوظيفي الذي يقوم به"[4]. والمعروف أن ابن هشام استعمل في هذه المواضع مصطلح الجملة، والجملة عنده تختلف عن الكلام، يقول في

[1] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص78– 84.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص87. و**دراسات لسانية تطبيقية**، ص51.

[3] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص14.

[4] – **المرجع نفسه**، ص28.

المغني "الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ: قام زيد، والمبتدأ وخبره، كـ: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل. إنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويُسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[1].

ويرى مازن الوعر، بخصوص تقسيم النحاة للجملة إلى اسمية وفعلية، أن المعيار الذي اعتمدوا عليه هو رتبة أركانها؛ أي المسند والمسند إليه، وليس طبيعة المقولة التي تتصدرها، يقول موضحا ذلك: "في الحقيقة لم يدع النحويون العرب التركيب العربي اسميا لأنه يبدأ بالاسم، وإنما دعوه بالتركيب الاسمي لأنه يبدأ بالمسند إليه أي (المبتدأ)"[2]. وأضاف في موضع آخر: "لقد اعتمد التصنيف النظري للتراكيب في النظرية العربية على طبيعة الأركان اللغوية، فإذا جاء الـ(م إ) قبل الـ(م)، فإن التركيب سيكون اسميا، وإذا جاء الـ(م إ) بعد الـ(م)، فإن التركيب سيكون فعليا"[3]. وبتعبير آخر، كل تركيب له رتبة (م إ– م) سيكون تركيبا اسميا، سواء أكان الـ(م إ) جملة قائمة بذاتها كقول العرب: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ حيث الجملة: "تسمع بالمعيدي"، هي الـ(م إ) أو كان مركبا اسميا، كما في قولنا: زيد شاعر. وكل تركيب له رتبة (م– م إ) يجب أن يكون تركيبا فعليا، سواء أكان الـ(م) فعلا، كما في قولنا: رحل زيد، أو اسم الفاعل نحو: ضارب هو عمرا[4].

والمعروف أن النحاة العرب القدامى قسموا الجملة وليس الكلام، والمعروف أيضا أنهم اتفقوا على أن الجملة في اللغة العربية هي إما اسمية أو فعلية، والأنواع الأخرى كالظرفية، والشرطية، تعود في الأصل إلى هذين النوعين. والمعيار الذي اعتمدوا عليه في تقسيمهم لها هو طبيعة المقولة التي تتصدرها، يقول ابن هشام: "فالاسمية هي التي

---

[1] – الدسوقي، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المجلد 2، ص379– 381.

[2] – مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص27.

[3] – **المرجع نفسه**، ص32.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص28– 30.

صدرها اسم، كـ: زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه، وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي: التي صدرها فعل، كـ: قام زيد، وضُرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم. والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور... ومرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو: أقام الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما، اسمية ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلاّ قمت، فعلية. والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل"[1].

إن الإشكال المطروح هنا ليس اختلاف مازن الوعر والنحاة العرب القدامى في رتبة المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية والجملة الاسمية؛ وذلك لأن النحاة والوعر يتفقون في أن المسند يجب أن يكون الركن الأول في التركيب الفعلي، والمسند إليه يجب أن يكون الركن الأول في التركيب الاسمي، ومع ذلك، فإن المتتبع لأقوال مازن الوعر قد يفهم بأن النحاة القدامى اعتبروا الجملة الاسمية كل جملة يتصدرها الـ(م إ) سواء أكان الـ(م إ) اسما أو فعلا، كما في قول العرب: "تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه"، حيث صدر الـ(م إ) "تسمع بالمعيدي" فعل، وهو "تسمع". والصواب أن النحاة اعتبروا الجملة الاسمية كل جملة مصدرة بالاسم، وبتعبير الوعر، هي كل جملة يتصدرها المبتدأ، والمبتدأ عندهم هو الاسم المجرد، وقول العرب: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"، الذي مثّل به الوعر للتركيب الاسمي الذي يكون فيه الـ(م إ) فعلا، هو مثل من أمثال العرب، ورد بأوجه ثلاثة: "أن تسمعَ بالمعيدي"، و"تسمعَ بالمعيدي"، و"تسمعُ بالمعيدي"، وقد اعتبر النحاة الفعل "تسمعَ/ تسمعُ" مبتدأ؛ لأنه يؤول بالاسم، ومن ثم، يكون الإسناد للاسم وليس للفعل[2]، يقول السيوطي: "فإن قلت فما تصنع بقوله: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" فإن الإسناد وقع فيه إلى "تسمع" وهو فعل، ولم يرد لفظه؟ فالجواب من وجهين: أحدهما أنه محمول على حذف "أن"، أي أن تسمع، وهما في تأويل المصدر، أي سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه، وهو اسم... والثاني: أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو

---

[1] – الدسوقي، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المجلد 2، ص384– 385.

[2] – ينظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص225، وج 2، ص448، وج 4، ص45 وص80. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 2، ص180، وص225. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ج1، ص27، وص289.

"سماعك""[1]. ومازن الوعر ذكر هذا المثال ولكنه لم يشر إلى هذه التفاصيل المهمة التي وقف عندها النحاة القدامى.

وذهب مازن الوعر في أقسام الجملة إلى أن هؤلاء النحاة اعتبروا الجملة الظرفية جملة اسمية[2]. وهذا غير صحيح؛ لأن الجملة الظرفية، كالجملة: أفي الدار زيد، أو الجملة أعندك زيد، يمكن أن نعتبرها جملة اسمية، كما يمكن أن نعتبرها جملة فعلية، تكون اسمية، إذا قدرنا المرفوع "زيد" مبتدأ مخبرا عنه بالظرف، أو الجار والمجرور، أو قدرنا المرفوع "زيد" خبرا في الجملة الأولى، وفاعلا مُغنٍ عن الخبر في الجملة الثانية، والمبتدأ محذوف تقديره "كائن" أو "مستقر". وتكون فعلية إذا قدرنا المرفوع "زيد" فاعلا لفعل محذوف تقديره "كان" أو "استقر". وقد نبهنا ابن هشام إلى ورود هذه الاحتمالات في قوله "والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد إذا قدرت "زيدا" فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما"[3]. وقوله في موضع آخر: "نحو: أفي الدار زيد، وأعندك عمرو، فإذا قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره "كائن" أو "مستقر"، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مُغن عن الخبر في الثانية؛ وإن قدرناه فاعلا بـ"استقر" ففعلية، أو بالظرف فظرفية"[4].

وعَرَّف مازن الوعر الجملة الكبرى بأنها كل جملة تتألف من أكثر من جملة واحدة، ويمكن أن تكون جملة اسمية أو فعلية، وأما الجملة الصغرى فهي كل جملة صغيرة وبسيطة، ويمكن أن تكون جملة كونية أو فعلية، وأشار إلى أن هذا التعريف هو تعريف ابن هشام[5]. والحق أن ابن هشام عَرَّف الجملة الكبرى والجملة الصغرى بقوله "الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المُخبر بها في المثالين"[6]. وذكر أن الجملة الكبرى يمكن أن تكون مصدرة بالفعل، يقول: "وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة

---

[1] – السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص27.

[2] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص32.

[3] – الدسوقي، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المجلد، 2، ص384.

[4] – **المرجع نفسه**، المجلد 2، ص387.

[5] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص33– 34.

[6] – الدسوقي، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المجلد 2، ص392.

بالفعل، نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه"[1]. ومقصود ابن هشام بـ"الفعل" هو الفعل الناسخ يقول الدسوقي (ت 1230 هـ) في شرحه لقول ابن هشام: "قوله (بالفعل) أي: الفعل الناسخ إذا كان الخبر في الأصل جملة، وعلى هذا فتعرفها بأنها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل، أو نقول: هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الأصل جملة"[2].

والخلاصة التي ننتهي إليها أن مازن الوعر لم يُفصّل في بعض المسائل المهمة التي وقف عندها النحاة العرب القدامى في مقاربتهم لأقسام الجملة، وخالفهم في المصطلح، فهو يستعمل مصطلح التركيب، وهم استعملوا مصطلح الجملة، وخالفهم أيضا في بعض المسائل، كتعريف الجملة الكبرى والصغرى، وطبيعة الجملة الكبرى وبهذا، فإن كل مراجعة لمقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات قد تخلص إلى أحكام لا تنطبق، لا على هذه المقاربة، ولا على مقاربة النحاة القدامى.

2-2-3: مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية:

حاول مازن الوعر في هذه المقاربة رصد التمثيلات السطحية والعميقة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية، وضبط القواعد التحويلية الحرة التي تعمل على أركانها اللغوية. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد على إطار نظري تُمثّله ثلاثة مصادر، هي:

- النظرية النحوية التي وضعها العرب القدامى في القرن الثامن الميلادي.
- نظرية القواعد التوليدية والتحويلية التي وضعها تشومسكي (1957- 1981).
- النظرية الدلالية التصنيفية التي وضعها عالم الدلاليات الأمريكي ولتر كوك (1979).

واقتنع بأن المقاربة التي اقترحها، والتي تقوم على دمج ثلاث نظريات، تصف كل التراكيب العربية، وتشرحها من الوجهة النحوية والدلالية شرحا وافيا، وبهذا تتفادى نقائص المقاربات السابقة لها، سواء تلك التي كان مصدرها ما وضعه اللسانيون الغربيون الذين فهموا المنهج اللساني التحليلي للتراكيب العربية من وجهة نظر لسانية حديثة أو تلك التي كان مصدرها ما وضعه اللسانيون العرب الذين فهموا التراكيب العربية

[1] - **المرجع السابق**، المجلد 2، ص393.

[2] - **المرجع نفسه**، المجلد 2، ص393.

من خلال منهج لساني غربي حديث، فكل هذه المقاربات تناولت التراكيب العربية من وجهة نظر نحوية بنائية، ولم تتناولها من وجهة نظر دلالية. أضف إلى ذلك أنها ركّزت على بعض المواد العربية فقط، مثل المركب الفعلي، والمركب الاسمي، وأغفلت مواد أخرى، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرها[1].

ولتحليل هذه التراكيب، أضاف مازن الوعر ركنا آخر إلى الأركان التي افترض النحاة العرب القدامى وجودها في التركيب، وبهذا أصبح عدد هذه الأركان أربعة، وهي الـ(م)، والـ(م إ)، والـ(ف)، والأداة (أد). وافترض أن الركن الذي أضافه؛ أي (أد) يمكنه أن يُحوّل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة، وأما العناصر التي تُمثّله فهي مختلف الأدوات، كأدوات الاستفهام، وأدوات النفي، وأدوات الشرط وغيرها[2]. وجعل هذا الركن خارج نطاق الأركان اللغوية التي يَحكمها المستوى اللساني (إس)؛ وذلك لأنه لا يؤثر على الأركان التي يَحكمها هذا المستوى. والمستوى اللساني الذي يَحكم ركن الـ(أد) على مستوى المشجر، وكذا ركن الـ(إس) هو المستوى اللساني (ك)[3].

واعتمد في وصف البنية العميقة والسطحية لهذه التراكيب على الأدوار الدلالية التي اقترحها كوك في منهجه الدلالي التصنيفي، وهي: الفاعل (ف)، والمجرب (مج) والمستفيد (مس)، والمكان (مك)، والموضوع (مو)، وأضاف إليها الحركات الإعرابية الرفع والنصب والجر[4].

بناء على هذه الإضافات، اقترح أن يُمثّل للبنية العميقة للتركيب: ضرب الموسيان العيسيين، كالآتي[5]:

---

[1] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص91– 93.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص94.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص99– 101.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص94– 96. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص116– 117.

[5] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص95. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص117.

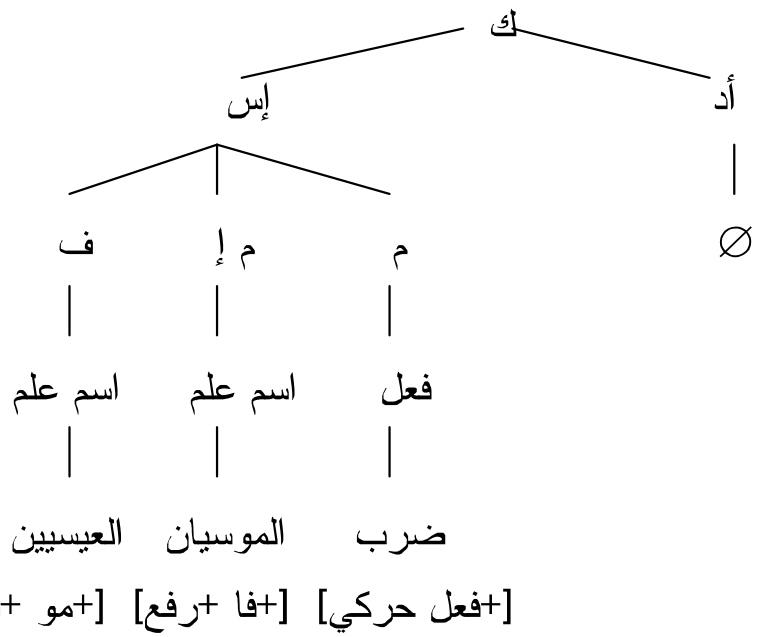

واقترح أن يُمثّل للبنية العميقة للتركيب: أضارب موسى عيسى؟ كالآتي[1]:

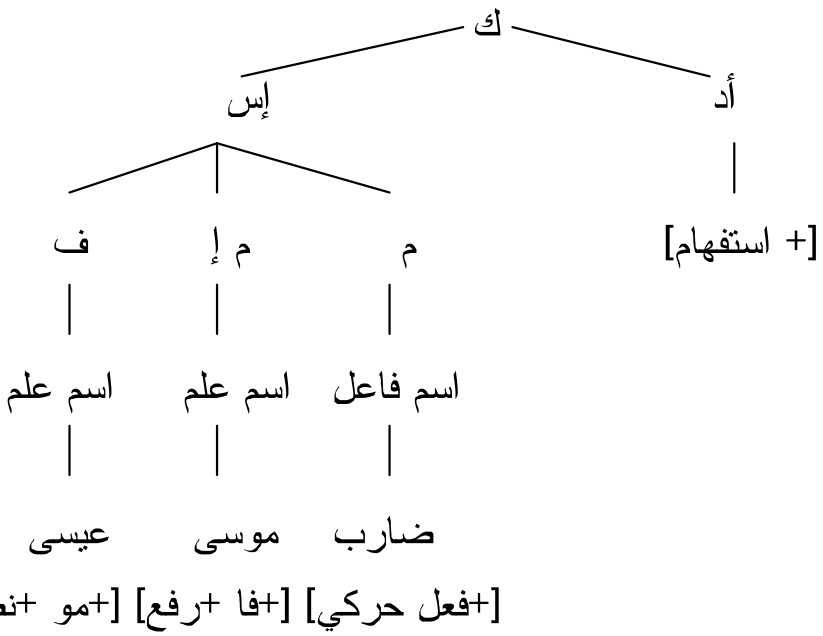

وافترض أن القواعد التي تُولّد هذه التراكيب هي:

- ك ← أد- إس
- إس ← (م – م إ- ف) (م إ- م- ف)
- أد ← +استفهام، +نفي، +شرط....

[1] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص96. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص117.

– م ← فعل، جملة، ع إ، ع ص، ع الجار والمجرور، ع ظ،...

– م إ ← اسم، اسم فاعل، جملة،...

– ف ← اسم، صفة، جار ومجرور، ظرف[1].

حيث: (ع إ) عبارة اسمية، و(ع ص) عبارة الصفة والموصوف، و(ع ظ) عبارة الظرف الزماني والمكاني.

وصاغ مازن الوعر المقولات التي تتشكل منها هذه القواعد بتطبيق فرضية معجمية مبنية على المجموعة الثنائية للسمات اللغوية العربية، وليس بتطبيق فرضية تشومسكي. وفسر اعتماده على هذه الفرضية بكونها تسمح بتوليد المقولات التالية: اسم (+اسم +فعل) مثل: "ضارب"، واسم (– فعل +اسم) مثل: "زيد"، وفعل (+اسم +فعل) مثل "ضارب"، وفعل (+فعل –اسم) مثل: "ضرب"، وصفة (+اسم +فعل) مثل: "خائف"، وجار ومجرور (–اسم –فعل) مثل: "في"، وأما فرضية تشومسكي فلا تسمح إلا بتوليد: اسم (+اسم –فعل)، وفعل (+فعل –اسم)، وصفة (+اسم +فعل)، وجار ومجرور (–اسم –فعل). ومن هنا يظهر أن المجموعة الثنائية للسمات اللغوية العربية تسمح بتوليد المقولات التي تُولّدها فرضية تشومسكي ومقولات أخرى لا يمكن لفرضية تشومسكي أن تُولّدها. أضف إلى ذلك أن القواعد التوليدية المبنية على هذه المقولات تحافظ على خصائصها على الرغم من أن بعض هذه المقولات مشتقة[2]، ويقصد الوعر هنا: "اسم الفاعل"، و"اسم المفعول"، و"الصفة المشبهة باسم الفاعل"، فهذه المقولات المشتقة تحافظ على خصائصها من الناحية الدلالية والنحوية.

لمّا فرغ مازن الوعر من توضيح هذه المسائل، شرع في تحليل التراكيب الاسمية والفعلية، وانطلق من افتراض مفاده أن كل تركيب يُولّد في البنية العميقة وفق ترتيب محدد، ثم تطرأ عليه بعض التحويلات، فيكون الناتج تراكيب مشتقة.

[1] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص98– 99. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص118. و**دراسات لسانية تطبيقية**، ص55– 56.

[2] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص97– 98. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص117– 118.

1- رتبة الكلمات في التراكيب الفعلية:

ذهب مازن الوعر إلى أن رتبة الكلمات في التراكيب الفعلية الأساسية تأخذ في البنية العميقة الترتيب الآتي: [م (فعل)....م إ (اسم)..... (ف1 (اسم)..... ف2 (×))] كما في قولنا: ضرب زيد أخاه ضربا شديدا يوم الجمعة أمام رفاقه تأديبا له.

(م) (م إ) (ف1) (ف×) (ف×) (ف×) (ف×)

تُمثّل الأركان اللغوية (م –م إ– ف) التركيب الأساسي، وأما بقية الأركان فتندرج تحت الركن اللغوي (ف×)[1].

وتَحكم رتبة هذه الأركان مجموعة من الضوابط، أهمها:

– الحركة التحويلية مسموحة مع الركن اللغوي (ف) (اسم– مفعول به) كما يتبيّن من المقارنة بين التراكيب الآتية:

- ضرب زيد **أخاه**.
- ضرب **أخاه** زيد.
- **أخاه** ضرب زيدٌ.

والذي سوغ هذه الحركة هو احتفاظ هذا الركن بوظيفته النحوية والدلالية. ويمكن أن تُطبق هذه الحركة على أي ركن لغوي ينضوي تحت الركن اللغوي (ف)، وأما مع الركن اللغوي (م إ) (اسم – فاعل) فلا يُسمح بإجرائها؛ وذلك لأن الركنين اللغويين الـ(م) (فعل) والـ(م إ) (اسم –فاعل) يُعتبران وحدة لسانية واحدة[2].

– يجب على هذه الحركة أن تتقيد ببعض الضوابط لإزالة الالتباس الدلالي، كما في قولنا ضرب موسى عيسى، ففي هذا التركيب لا يُسمح بإجراء الحركة التحويلية لغياب الحركات الإعرابية، والضابط الذي يَحكم هذه الحالة هو اعتبار الركن اللغوي الأول فاعلا والركن اللغوي الثاني مفعولا به. وأما في الحالات التي لا تظهر الحركات الإعرابية على أركان التركيب، وتوجد قرينة نحوية أو دلالية تزيل الالتباس، فإن الحركة التحويلية تكون مسموحة، كما يظهر في التراكيب الآتية[3]:

---

[1] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص105. و**دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص127.

[2] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص107– 111.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص111– 114.

- ضرب موسى القوي **عيسى**.
- ضرب **عيسى** موسى القوي.
- أكل **عيسى** الكمثرى.
- أكل الكمثرى **عيسى**.

- الحركة التحويلية للركن اللغوي (ف) (اسم- مفعول به) يجب أن تكون ضمن فلك الأركان اللغوية التي يحكمها المستوى اللساني (إس) وليس المستوى اللساني (ك)[1].

- ضابط الأفعال التي تتطلب ثلاثة أركان لغوية، يكون فيها الركن الأول هو الـ(م إ) (فاعل) والثاني والثالث هما تركيبان كونيان، هو وجوب تقديم الركن اللغوي الأول على الركن اللغوي الثاني، وبتعبير أخر، يجب أن يسبق الركن اللغوي الأول الذي هو الموضوع المتكلم عنه الركن اللغوي الثاني، ومن وجهة نظر دلالية، يجب أن يكون الركن الذي يُسبب وجود الركن الآخر أولا في التركيب، وخرق هذا الضابط يُؤدي إلى إنتاج تراكيب غير سليمة، يمكن أن تكون مقبولة نحويا، ولكنها لا تُحقق درجة عالية من المعيارية النحوية، ففي قولنا: حسبت الشمس طالعة، الإجراء المنطقي هو أن "الشمس" يجب أن تسبق "الطلوع"؛ لأنها الموضوع الذي ينبثق منه الضوء، وهي التي تُسبب طلوع هذا الضوء[2].

ويمكن أن يُؤدي أيضا خرق هذا الضابط إلى تغيير البنية الدلالية للتركيب والمقارنة بين التركيبين:

- مررت بزيد راكبا.
- مررت راكبا بزيد.

تبيّن أن الـ(ف) "راكبا"، مرتبطة في التركيب الأول بالجار والمجرور وتصفه؛ أي أصل التركيب: مررت بزيد (يكون هو) راكبا، بينما في التركيب الثاني فهي مرتبطة بضمير الفاعل وتصفه، وأصل التركيب: مررت (أكون أنا) راكبا بزيد[3].

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص108- 109.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص115- 116.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص117- 118.

– الضابط المفروض على التركيب الشرطي هو عدم جواز نقل الـ(ف) في التركيب الفرعي إلى يمين الفعل، وإلا سيكون الناتج تركيبا لاحنا، كما يظهر من المقارنة بين التركيبين:

– من يعمل **صالحا** فلنفسه.

– ***صالحا** من يعمل فلنفسه.

حيث يعود لحن التركيب الثاني إلى تقديم الركن (ف) في التركيب الفرعي: من يعمل صالحا، على فعله[1].

– الضابط المفروض على التركيب المصدري هو عدم جواز تحريك الـ(ف) (اسم– مفعول به) على الفعل؛ وذلك لأن الحرف المصدري لا يَسمح لأي ركن لغوي أن يدخل بينه وبين الفعل الذي يعمل فيه، وهذا ما يُسفر لحن التركيب: أراد زيد أن عمرا يضرب والصحيح أن نقول: أراد زيد أن يضرب عمرا[2].

– الضابط المفروض على التركيب المعقد هو عدم جواز نقل الـ(ف) (اسم – مفعول به) إلى يمين الفاعل، كما يظهر من المقارنة بين المثالين:

– ساءني ضرب زيد عمرا.

– *ساءني عمرا ضرب زيد[3].

– ينص ضابط المقولة المتلازمة على أن القاعدة التحويلية يجب أن تنقل هذه المقولة كلها، وبتعبير آخر، يجب على القاعدة التحويلية أن تنقل المقولة الرئيسية برمتها والمقولات المتلازمة في اللغة العربية هي: الجار والمجرور، والتابع والمتبوع، والمضاف والمضاف إليه، والصلة والموصول، والركن (إس)، ويمكن التمثيل لهذا الضابط بمقولة الجار والمجرور في الأمثلة الآتية:

– اعتمد زيد **على تأبط شرا**.

– **على تأبط شرا** اعتمد زيد.

– ***تأبط شرا** اعتمد زيد **على**.

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص118– 119.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص118– 119.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص118– 119.

ويعود لحن التركيب الأخير إلى خرق ضابط المقولة المتلازمة؛ حيث تحرك المجرور وبقي حرف الجر في موقعه، والقاعدة تقول بأنه يجب أن تتحرك المقولة ككل[1].

ويجب أن يطبق مبدأ المقولة المتلازمة ضمن التركيب الفعلي، وينتج عن مخالفة هذا المبدأ في بعض الحالات المعينة تركيبا اسميا، يمكن أن يكون عرضة لضوابط معينة تقرر ما يأتي:

– يمكن للركن اللغوي الـ(م إ) أن يكون في موضع الابتداء، ولكن يجب أن يكون في تركيب الخبر ضمير عائد عليه، يطابقه في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية والجمع، كما يظهر من المقارنة بين التركيبين:

– مررت بزيد.

– زيد مررت به.

– المبتدأ (م إ) المتقدم لا يَحكمه مستوى (إس) الذي يَحكم أركان التركيب الفعلي أي (إس ← م –م إ –ف)، وإنما يَحكمه مستوى (إس) الذي يَحكم التركيب الاسمي أي (إس ← م إ –م –ف) ، كما يظهر من المقارنة بين بنية التركيبين:

– مررت بزيد.

– زيد مررت به.

الممثّلة في المشجرين الآتيين[2]:

– بنية التركيب: مررت بزيد.

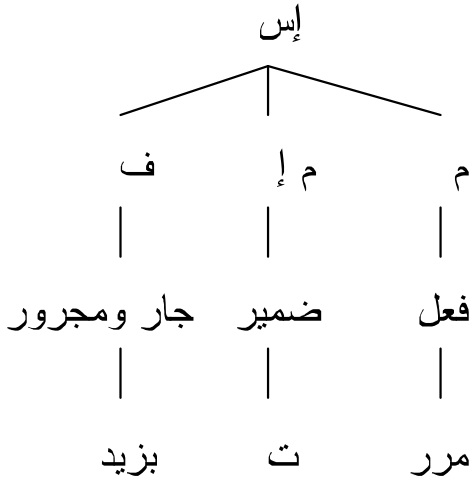

[+فعل حركي] [+ فا +رفع] [+مك +جر]

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص123– 126.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص126– 128.

- بنية التركيب: زيد مررت به.

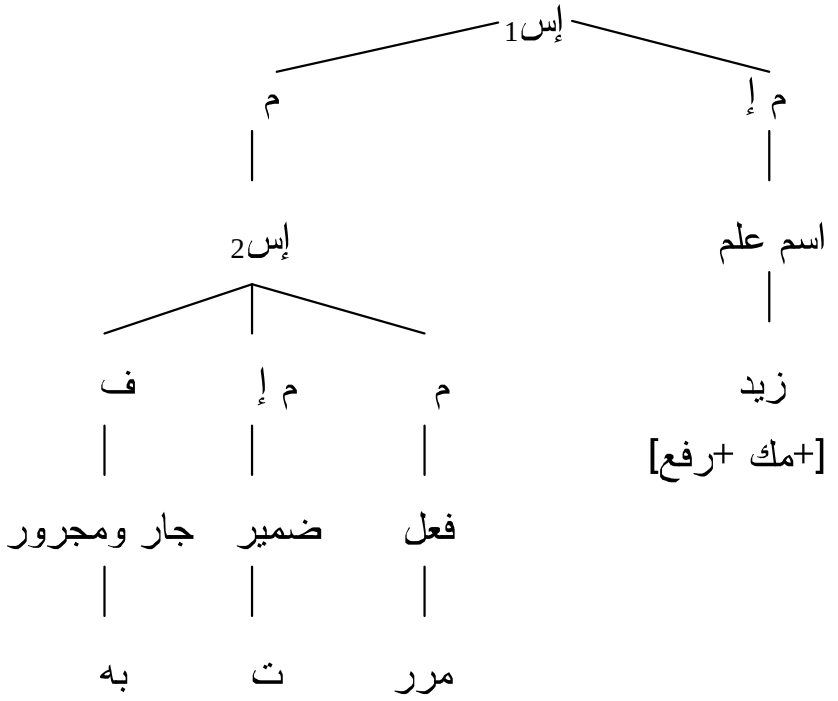

[+فعل حركي] [+فا/مو +رفع] [+مك +جر]

يتضح من هذا التمثيل أن التركيب: زيد مررت به، هو تركيب اسمي، أو هو بحسب تعبير النحاة، جملة اسمية كبرى تتشكل من عمليتين إسناديتين: الأولى بين المبتدأ "زيد" والخبر "مررت به"، والثانية بين الفعل "مرر" والفاعل الضمير "ت"، وأما التركيب مررت بزيد، فهو تركيب فعلي بسيط.

وختم مازن الوعر مقاربته لتحليل التراكيب الفعلية بظاهرة شبيهة بالمقولة المتلازمة، وهي ظاهرة الاشتغال. ذكر في البداية أن القاعدة التحويلية التي تُفسرها هي نقل مقولة الـ(ف) (مفعول به) إلى بداية التركيب الفعلي تاركة خلفها ضميرا عائدا عليها يتصل بالفعل، ويكون مطابقا للـ(ف) (مفعول به) المتقدمة والتي يَحكمها مستوى (إس) ثم أشار إلى أن النحاة العرب اصطلحوا على هذا الإجراء التحويلي اسم الاشتغال لأن الفعل سيكون مشغولا بالعمل في الضمير العائد المتصل به، والـ(ف) (مفعول به) المتقدمة سيعمل فيها الفعل المقدر الذي يفسره الفعل الظاهر بعدها، وذكر بأن هذا الإجراء يمكن أن يُطبّق على تراكيب الاستفهام، والحض، والأمر، والنفي، والشرط، كما يظهر من الأمثلة الآتية[1]:

- أزيدا **أكرمته؟**

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص131- 133.

- هلا زيدا **تكرمه.**
- تأبط شرا **أكرمه.**
- تأبط شرا **لا تكرمه.**
- تأبط شرا **إن تكرمه يتمرد.**

وأكد في الأخير أن إجراء الاشتغال يختلف عن إجراء تقديم الـ(ف) في المقولة المتلازمة، كما في قولنا: زيد مررت به، فما كان (ف)، وهو "زيد"، أصبح في موقع الـ(م إ)، وأما في إجراء الاشتغال، فإن الـ(ف) تبقى كما كانت في الجملة الأصلية ففي قولنا: أزيدا ضربته، تبقى الـ(ف) "زيدا" كما كانت في الجملة الأصلية: أضربت زيدا، ولا تتحول إلى (م إ)[1].

2- رتبة الكلمات في التراكيب الاسمية:

قسّم مازن الوعر التراكيب الاسمية في اللغة العربية إلى ثلاثة أنواع: يتألف النوع الأول من الـ(م إ) (مبتدأ) يتبعه تركيب فعلي (خبر)، ويتألف النوع الثاني من الـ(م إ) (مبتدأ) يتبعه تركيب كوني (خبر)، وأما النوع الثالث فيتألف من الـ(م إ) (مبتدأ) والـ(م) (اسم صفة، جار ومجرور، ظرف) (خبر)[2]، ومثّل للنوع الأول بالتركيب: زيد ضرب عمرا، وأصله في البنية العميقة: زيد ضرب (هو) عمرا، والنوع الثاني مثّل له بالتركيب زيد شاعر، أو زيد في الدار، وأصلهما: زيد (يكون هو) شاعر، وزيد (يكون هو) في الدار، وأما النوع الثالث فلم يُمثّل له[3]. واقتصر شرحه لهذه التراكيب على النوعين الأول والثاني فقط؛ حيث مثّل للتركيب الاسمي الذي يكون خبره فعلا بالتركيب: زيد ضرب عمرا، وبنيته العميقة هي[4]:

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص128، وص132.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص133.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص133– 140.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص136.

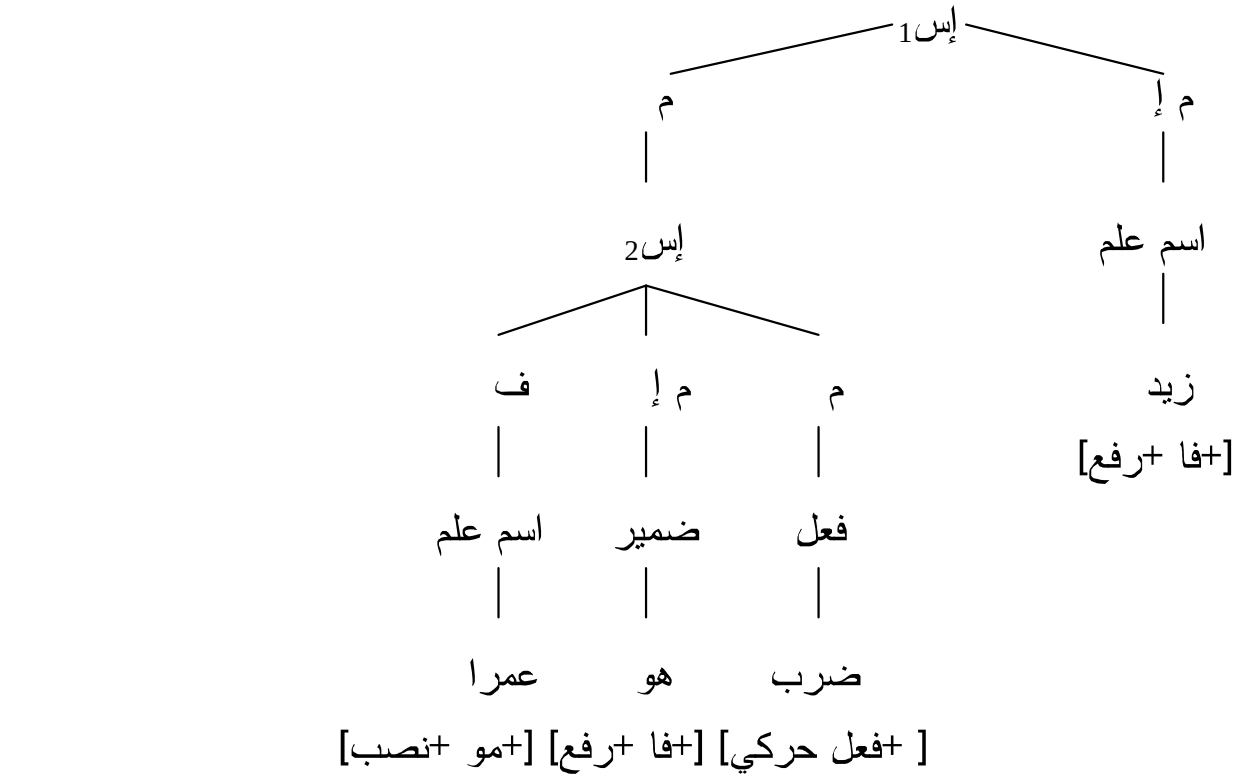

ومثّل للتركيب الاسمي الذي يكون خبره مركبا كونيا بالتركيب: زيد شاعر وبنيته[1]:

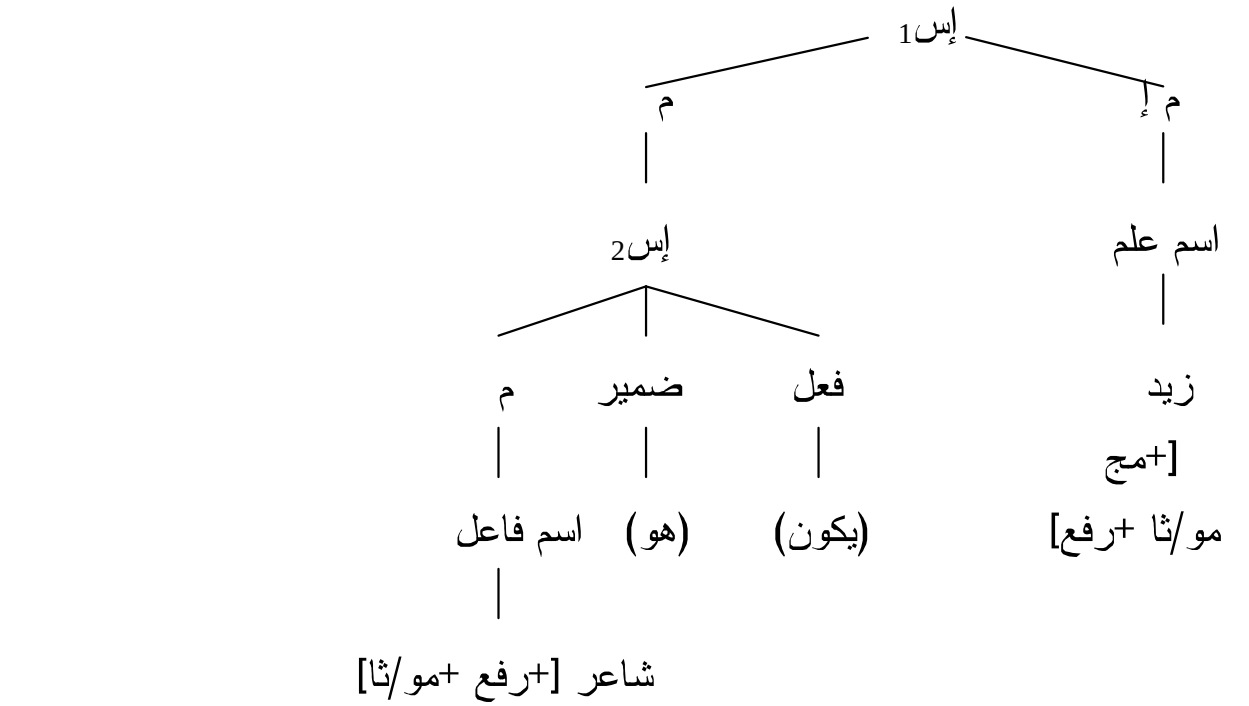

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص144.

وذهب إلى أن التركيب الكوني يتألف من ركنين اثنين: الأول هو (م إ- مبتدأ) ويمكن أن يكون اسما، أو اسم فاعل، أو جملة، والثاني هو (م- خبرا)، ويمكن أن يكون اسما، أو صفة، أو مركب الجار والمجرور، أو جملة، وكل هذه الأركان الخبرية تندرج تحت ركن واحد، رَمَزَ له بـ(م×)؛ أي الخبر (×)[1].

وضابط هذا التركيب هو حذف الفعل "يكون" إذا كان في الزمن الحاضر، ويجب أن تأخذ المقولة (×)؛ أي الاسم، أو الصفة، أو الجار والمجرور، أو الظرف، موضع الفعل المحذوف، وتعمل بالضبط كما لو أنها ذلك الفعل المحذوف، ومن أمثلة هذا التركيب: زيد في الدار، وعمرو حليم، وأصلهما: زيد (يكون هو) في الدار، وعمرو (يكون هو) حليم[2].

وهذان النوعان من التركيب الاسمي هما عرضة لبعض التحويلات، فبالنسبة للنوع الأول؛ أي التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي، نحو: زيد ضرب عمرا، يمكن للـ(ف) "عمرا" أن تُغير موقعها في هذا التركيب بواسطة قاعدة تحويلية تقدمها على الفعل، فيكون الناتج: زيد عمرا ضرب، وأما بالنسبة للنوع الثاني؛ أي التركيب الاسمي ذو التركيب الكوني، فيمكن لركن الخبر (م×) أن يتحرك إلى بداية التركيب، والضابط الوحيد المفروض على هذه العملية هو أن يكون هذا الركن غير معرف، كما يظهر من الأمثلة الآتية[3]:

- زيد **شاعر**.
- **شاعر** زيد.
- عمرو **حليم**.
- **حليم** عمرو.

وأما إذا كان هذا الركن معرفا، ففي هذه الحالة يمكن أن يُولّد في بداية التركيب، كما يظهر من المقارنة بين بنية التركيبين:

- سيف بن ذي يزن بطل.
- البطل سيف بن ذي يزن.

---

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص141.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص141- 145.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص144- 153.

فإذا وصفنا هذين التركيبين على أساس وجود بطل واحد، هو "سيف بن ذي يــزن" تكون بنية التركيب: سيف بن ذي يزن بطل، كالآتي:

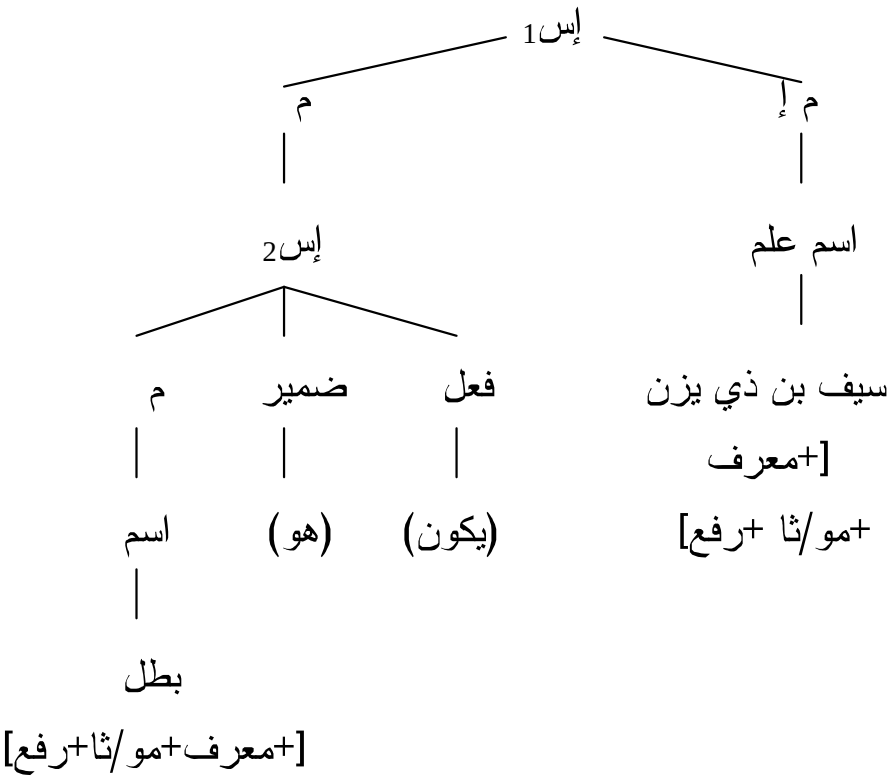

وتكون بنية التركيب: البطل سيف بن ذي يزن، كالآتي[1]:

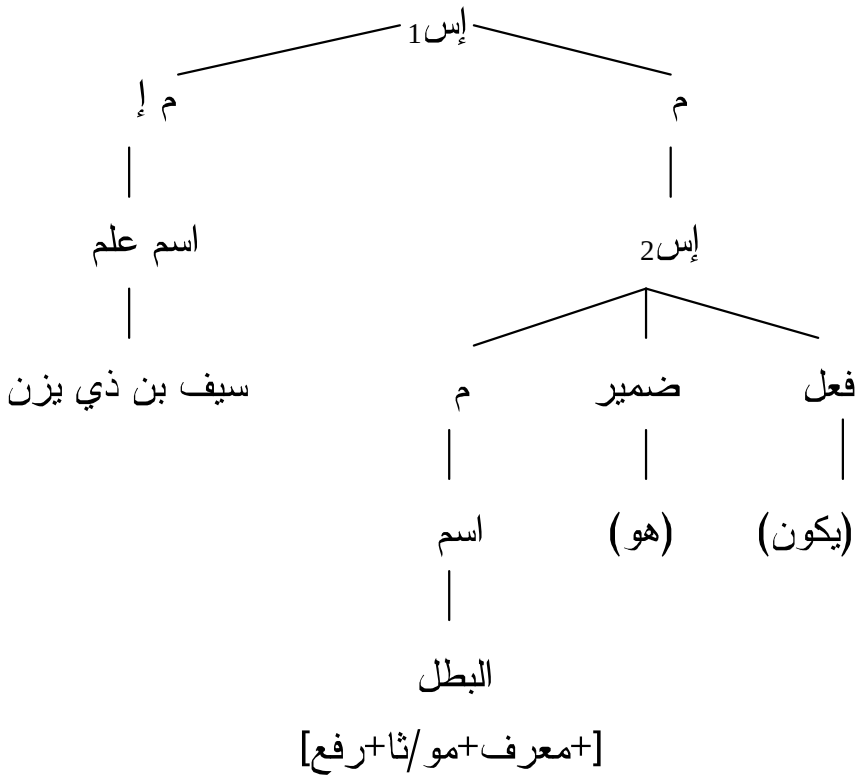

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص148– 149.

وخلص من تحليله لهذه التراكيب إلى أن اللغة العربية تُظهر أربعة أنواع من التراكيب الأساسية، هي:

- التركيب الفعلي (م- م إ- ف)
- التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي (م إ- م- م إ- ف).
- التركيب الاسمي ذو الخبر الاسمي (م إ- م إ- ف).
- التركيب الكوني (م إ- م).

وهذه التراكيب عرضة لتحويلات عدة، بعضها لا يحتاج أبدا إلى ضابط، وبعضها الآخر يحتاج إلى ضابط لتوليد تراكيب نحوية صحيحة[1].

وبالإضافة إلى التراكيب الفعلية والاسمية، تناول مازن الوعر التراكيب الاستفهامية بنوعيها:

- النوع الأول: تركيب الاستفهام التصديقي، وهو التركيب الذي تكون أداته الاستفهامية "أ" أو "هل".
- النوع الثاني: تركيب الاستفهام التصوري، وهو التركيب الذي يُستفهم فيه بالأدوات "متى" أو "أين" أو "كيف" أو "ماذا"[2].

هذه أهم المحاور التي تناولتها مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. وأما النتائج التي انتهت إليها، فقد وزعها الوعر على المصادر الثلاثة التي اعتمد عليها.

وذكر، فيما يتعلق بالنظرية اللسانية العربية للتراكيب، أن المبادئ النحوية والدلالية الخاصة بالتراكيب العربية يمكن أن توافق المبادئ العامة للتراكيب في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية[3]؛ وذلك لأن:

- العلاقة التي تربط أركان التركيب في اللغة العربية مشابهة للعلاقات الموجودة في التراكيب العالمية، ومشابهة للعلاقات التي افترضتها نظرية القواعد التوليدية للتراكيب، فهي في النظرية العربية علاقة إسناد بين المسند والمسند إليه، إس: (م- م إ)

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص156.

[2] - للتوسع أكثر ينظر، **المرجع نفسه**، ص159- 217. و**دراسات لسانية تطبيقية**، ص60-67.

[3] - ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص221- 227.

وهي في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية علاقة إسناد بين المركب الاسمي والمركب الفعلي S (NP – VP).

– الضوابط المفروضة على التراكيب العربية لضبط العملية التركيبية المناسبة تتفق مع الضوابط المفترضة في نظرية النحو العالمي، فكل اللغات لها قواعد لغوية معينة تضبط ضبطا دقيقا توليد التراكيب النحوية الصحيحة.

– العملية الدلالية المتولدة من خلال تقديم وتأخير أركان التراكيب في اللغة العربية يمكن أن تندرج تحت مفهوم قواعد البؤرة (topicalization) المفترضة في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية؛ حيث تُظهر اللغة العربية نوعين من الأركان اللغوية المقدمة، أحدهما هو الركن فضلة (ف)، وهو ركن يتحرك من خلال قواعد تحويلية، والثاني هو الركن مسند إليه (م إ)، وهذا الركن يُقدم من خلال قواعد توليدية مركبية.

– الهدف من تقديم الركن اللغوي في التركيب العربي توليديا وتحويليا يوافق الهدف من تقديم الأركان اللغوية في النظرية اللسانية الغربية، يقول مازن الوعر: "فطبقا لاعتقاد ديك (1978) وتشومسكي (1977) فإن أهم ركن في التركيب الأساسي هو ذلك الركن المقدم على غيره من بقية الأركان، هذا المفهوم كان قد استخدمه القدامى من علماء اللغة العربية لشرح عملية التقديم والتأخير في التراكيب العربية"[1]؛ حيث افترضوا أن الأركان اللغوية المقدمة على غيرها هي الأركان التي يهتم بها المتكلم ويركز عليها لإبلاغها.

وأقر، بخصوص النظرية الدلالية التصنيفية، أن اعتماده على هذه النظرية لم يكن عميقا بالشكل الذي يسمح بشرح الطبيعة الفعلية للظاهرة الدلالية شرحا وافيا، ومع ذلك فقد تمكنت هذه النظرية من إلقاء الضوء على العلاقات المتشابكة للظواهر الدلالية في اللغة العربية واللغات البشرية، واقترحت أن تستفيد نظرية النحو العالمي من الضوابط الدلالية المفروضة على المواد العربية، والنتيجة الهامة أن هذه المحاولة بيّنت أنه بقدر ما نستقصي وندرس النظام الدلالي للغات بقدر ما سنُغني النظرية الدلالية في علم اللسانيات الحديث[2].

[1] – **المرجع السابق**، ص225.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص228.

وخلص من تطبيق نظرية القواعد التوليدية إلى النتائج الآتية:

– تطبيق الفرضية المعجمية التي وضعها تشومسكي (1970) على المواد العربية تطبيقا صارما سيبيّن بعض الحقائق حول الطبيعة المعجمية للكلمات العربية، وهذه الحقائق لا يمكن أن تتفق مع فرضية تشومسكي المعجمية؛ وذلك لأن الطبيعة الاشتقاقية التي تتميز بها اللغة العربية تبيّن أن الركن المعجمي يمكن أن يشارك ركنا معجميا آخر في بعض الصفات النحوية والدلالية، ومن أمثلة ذلك اسم الفاعل، فهو يساوي الفعل، ويساوي الاسم وإهمال هذه الخاصية سيؤدي إلى وضع قواعد توليدية مبنية على مقولات خاطئة[1].

– المفهوم العام للتركيب في النظرية العربية يقابل المفهوم العام للتركيب في نظرية القواعد التوليدية، فما يدعى (Complementizer = Comp) في نظرية القواعد التوليدية يشبه ما يُسمى الأداة (أد) في النظرية اللسانية العربية، وهذا المستوى هو خارج عن حكم العلاقة الإسنادية (إس) في التركيب العربي؛ ولهذا يُحكم من خلال المستوى اللساني (ك) والذي بدوره يُحكم الـ(إس) أيضا، وفي المقابل، تفترض نظرية القواعد التوليدية أن المستوى اللساني الذي يَحكم الـ (Comp) والـ(S) هو الـ ($S^{/}$)[2].

– بعض القواعد التوليدية المقترحة في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية (1977) لا يمكن أن تُطبق على بعض المواد العربية، ومن أمثلة ذلك القاعدة التي اعتبرها تشومسكي قاعدة كلية، ونعني هنا القاعدة:

- $S^{//} \rightarrow$ Top- $S^{/}$
- $S^{/} \rightarrow$ Comp- :::::::

وهذه القاعدة تُولّد في اللغة الإنجليزية الركن الاسمي (موضوع) في المكون التوليدي المركبي في مستوى المشجر (Topic)، كما يظهر من بنية المثال التالي:

- Beans I like
- [$S^{//}$ [Top- Beans] [$S^{/}$ [NP- I [VP- Like]]]]

وأما في اللغة العربية، فإن الـ(ف) (ركن اسمي –موضوع)؛ أي (Topic) تُولّد في المكون التوليدي المركبي، وتنتقل إلى بداية التركيب من خلال القاعدة التحويلية "انقل أ"، كما يظهر من التركيب: ميًّا يحب زيد، وأصله: يحب زيد ميًّا[3]، يقول مازن

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص229– 231.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص231– 233.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص233– 237.

الوعر معقبا على هذه النتيجة: "وهذا يعني أن الـ(ف) (ركن اسمي –موضوع) لا تستطيع أن تقع في بداية التركيب طبقا لفرضية تشومسكي التوليدية المركبية والمعبر عنها بـ: (Left Dislocation)"[1]، والذي يتفق مع هذه الفرضية هو التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي، كالتركيب: زيد ضربه عمرو، حيث يقع الركن الاسمي (م إ–مبتدأ) في بداية التركيب، والضمير في: ضربه، يطابق الاسم المقدم عليه في الجنس والعدد[2]. وذهب في موضع آخر إلى أن نقل الـ(ف –مفعول به) إلى بداية التركيب لا يمكن أن يتم عن طريق قاعدة البؤرة التشومسكية (Topicalization) وإنما يتم عن طريق قاعدة "انقل أ" ضمن عجرة الـ(إس)[3].

كانت هذه أهم النتائج الجزئية التي خلص إليها مازن الوعر، وأما النتيجة العامة فقد لخصها في قوله: "لكي نعرف بنية التراكيب العربية معرفة رواية ودراية لابد أن نستعين بالنظرية اللغوية العربية القديمة وبالنظرية اللسانية الغربية الحديثة. إن صياغة منهج متماسك من خلال هاتين النظريتين تجعلنا نكتشف السمات التركيبية والدلالية للتراكيب العربية بأنواعها المختلفة؛ وذلك من أجل بناء صيغة نحوية حسابية تجريدية تُمثّل جميع هذه التراكيب العربية بسماتها التركيبية والدلالية الدقيقة والشاملة من أجل برمجتها برمجة تقنية في الحاسوب الالكتروني"[4].

وأكد، بناء على هذه النتيجة، أن أية نظرية لسانية تريد أن تُحقق لنفسها الشروط العلمية المستخدمة في العلوم الفيزيائية والرياضية، كالملاحظة، والضبط، والدقة والموضوعية، لابد أن تعتمد في تحليلها على مواد لغوية عالمية مختلفة، وأن تكون مرنة في مبادئها النظرية والتطبيقية لتتمكن من الاستفادة من مختلف هذه المواد اللغوية[5].

وفي ضوء هذه الحقيقة، دعا اللغويين الغربيين إلى الاستفادة من المواد اللغوية العربية المقدمة في هذه الدراسة، ومن المفاهيم اللسانية التي وضعها العرب القدامى، ودعا في الوقت نفسه اللغويين العرب المحدثين إلى ضرورة الاطلاع على التطورات الحديثة

---

[1] – **المرجع السابق**، ص237.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص234– 236.

[3] – ينظر: مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص123.

[4] – **المرجع نفسه**، ص132.

[5] – ينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص250. و**دراسات لسانية تطبيقية**، ص69.

المدهشة في اللسانيات الغربية للاستفادة منها في فهم نظام اللغة العربية بشكل دقيق، وفهم ذهنية الإنسان العربي؛ وذلك لأن النظرية اللسانية هي ضرورة داخلية، لا لإدراك النظام اللغوي في شكله واستعماله، وإنما لإدراك الإنسان، والمجتمع الإنساني الذي يقف وراء اللغة، ووراء المعرفة البشرية التي تتجلى من خلال اللغة[1].

إننا إذا ما رجعنا إلى تحليل مازن الوعر للتراكيب الأساسية في اللغة العربية نلاحظ أنه اقتصر على تراكيب معينة، وهي: التركيب الفعلي، والتركيب الاسمي وتركيب الاستفهام، واقتصر أيضا على عنصر بعينه من عناصر التحويل، وهو التقديم وأهمل العناصر الأخرى التي تُعتبر من الآليات المهمة التي تعمل بها اللغة، كالحذف والزيادة. وضوابط التقديم التي وقف عندها ليست جديدة، فقد ذكرها قبله النحاة العرب القدامى، وفصّلوا فيها بشكل أفضل.

ويتبيّن من بعض النتائج التي خلص إليها مازن الوعر أنه لم يأخذ بعين الاعتبار الفروق الموجودة بين مقاربة تشومسكي ومقاربة النحاة العرب القدامى، ومن ذلك قوله "إن ما أسماه تشومسكي (1977) Comp يشبه تماما ما أسماه النحاة العرب عجرة (أد) التي هي خارج عجرة الـ(إس)؛ أي إن عناصر الـ(إس) هي فقط الـ(م– م إ– ف). أما عناصر الكلام فهي (أد+ إس). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تشابه البنية المنطقية للجملة العربية مع البنية المنطقية للجملة التي اقترحها تشومسكي"[2]. وواضح هنا أن التشابه الذي تحدث عنه مازن الوعر هو تشابه شكلي، يتمثّل في مجيء الـ(أد) في الصدارة في البنية التي اقترحها النحاة العرب القدامى للجملة، وتبناها الوعر، وترأس المصدري (Comp) للجملة في البنية التي اقترحها تشومسكي. وما عدا هذا الجانب، نرى أنه لا مجال للمقارنة بين البنية التي اقترحها النحاة العرب القدامى وتلك التي اقترحها تشومسكي؛ وذلك لأن تشومسكي افترض أن بنية الجملة، في كل اللغات، يرأسها المصدري، واعتبره مقولة وظيفية. وبناء على هذا الافتراض، وسّع نظرية (س/) التي اقترحها لبنية الجملة لتشمل المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية، فأصبحت صياغتها كالآتي:

---

[1] – مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص250.

[2] – مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص119– 120. وينظر: مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**، ص231– 232.

- $S'' \rightarrow$ Comp + S'
- $S' \rightarrow N''$ Infl V''

ومفادها أن الجملة (س$''$) تتفرع إلى إسقاطين: المصدري، وله قيمتان (+مصدرى، و- مصدري)، والجملة (س$'$)، وهذه الأخيرة تتفرع إلى مقولة الصرفة (Infl)، والمركب الاسمي (الفاعل) والمركب الفعلي (الفعل والمفعول به)، وكل هذه المقولات تتفرع إلى عدة إسقاطات، بحسب عدد الخطوط التي تكون فوقها. ويمكن تمثيل البنية السابقة في المشجر الآتي:

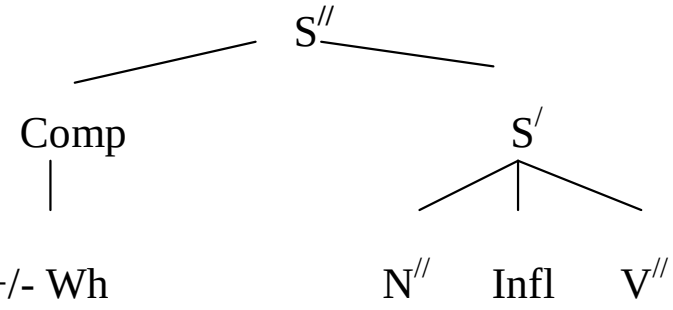

يظهر من هذا التمثيل أن الجملة هي عبارة يرأسها المصدري، ووفق نظرية (س$'$)، تُعتبر الصرفة فضلة للمصدري، وفضلة الصرفة هي المركب الفعلي، وفضلة المركب الفعلي هي المركب الاسمي المفعول به، والمركب الاسمي الفاعل هو مُخصِّص المركب الفعلي، والمصدري والصرفة هما مقولتان وظيفيتان، وأما المركب الفعلي والمركب الاسمي فهما مقولتان معجميتان[1].

ولأن البنية التي اعتمد عليها مازن الوعر تختلف عن البنية التي اقترحها تشومسكي، فقد تبيّن له أن نقل الـ(ف –مفعول به) إلى بداية التركيب لا يتحقق بقاعدة البؤرة التشومسكية؛ أي (Topicalization)، وما ذهب إليه هنا يناقض ما ذهب إليه عبد القادر الفاسي الفهري، فهو يرى أن نقل المفعول به إلى بداية التركيب يتم عن طريق هذه القاعدة[2].

[1] – ينظر: نعوم تشومسكي، **التركيب الجديد**، ص20– 23. مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص266– 268، وص271– 276. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص104– 108.

[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص114– 128.

وذهب مازن الوعر إلى أن الأركان الأساسية للتركيب العربي هـــي: المســـند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف)، وهذه الأركان تُولّد تركيبين أساسيين، همـــا: التركيـــب الاسمي والتركيب الفعلي. والقواعد التي تَحكُم توليد هذين التركيبين هي:

- ك ← أد- إس
- إس ← (م – م إ- ف) (م إ- م- ف)
- أد ← + استفهام، + نفي، + شرط...
- م ← فعل، جملة، ع إ، ع ص، ع الجار والمجرور، ع ظ...
- م إ ← اسم، اسم فاعل، جملة...
- ف ← اسم، صفة، جار ومجرور، ظرف.

والأركان الأساسية للجملة عند تشومسكي هـــي (NP –VP) أو (SN –SV) أي المركب الاسمي والمركب الفعلي[1]. وأما قواعد إعادة الكتابة فهي في النماذج الأولى التي اقترحها[2]:

- Phrase → SN + SV
- SN → Art + N
- SV → V + SN
- Art → The
- N → man, ball, etc
- V → hit, took, etc.

والتمثيل الشجري للجملة: (The man hit the ball) هو[3]:

[1] – تجدر الإشارة هنا إلى أن التوليديين العرب لم يتفقوا على مصطلح واحد في ترجمتهم لبعض المصطلحات التوليدية ومن أمثلة ذلك: NP وVP؛ حيث ترجمهما ميشال زكريا بـــ: الركن الاسمي والركن الفعلي، وترجمهما أمين الخـــولي بـــ: العبارة الاسمية والعبارة الفعلية.

[2] – للاطلاع على هذه القواعد كما صاغها تشومسكي في نموذج البنى التركيبية ينظـــر: نعـــوم تشومســـكي، **البنـــي التركيبية**، ص29- 30.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص30.

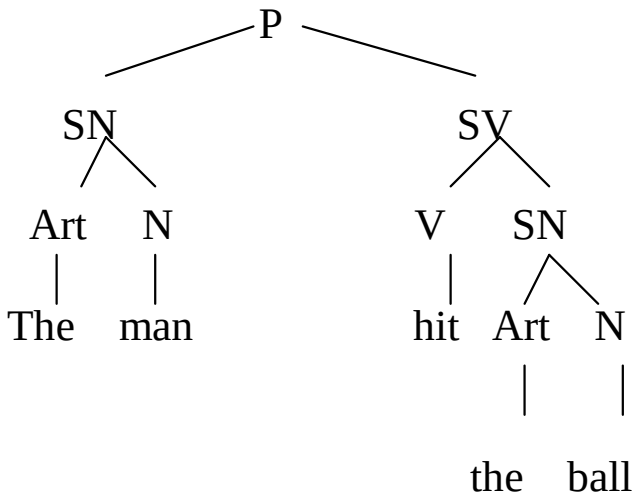

إن الاختلاف بين مازن الوعر وتشومسكي لا يقتصر على المصطلحات التي تُعبّر عن مكونات الجملة، وإنما يتعدى ذلك إلى أنماط التراكيب التي تُولّدها هذه المكونات والعناصر اللغوية التي تُمثّل هذه المكونات، فتشومسكي يرى أن المكون المركبي يُولّد جملا لها رتبة أساسية واحدة، هي: فاعل –فعل –مفعول به. والتمثيل الشجري الذي اقترحه لبنية الجملة يوضح أن المركب الاسمي يُمثّله الفاعل، والمركب الفعلي يُمثّله الفعل والمفعول، والذي يشرف على الفاعل هو المركب الاسمي للجملة، وأما الذي يشرف على المفعول به فهو المركب الفعلي[1]. ومرّ بنا أن نظرية العمل التي اقترحها تشومسكي في نظرية المبادئ والوسائط تقوم أساسا على علاقة الإشراف.

وأما مازن الوعر فيرى أن المكون المركبي يُولّد تركيبين أساسيين، هما:

– التركيب الاسمي: (م إ –م –ف)، والـ(م إ) قد يكون اسما، أو جملة فعلية، وأما الـ(م) فيكون اسما، أو تركيبا كونيا، أو تركيبا فعليا.

[1] – نشير هنا إلى ميشال زكريا، وأمين الخولي، وخليل عمايرة، وبعض الدارسين العرب الذين زعموا أنهم درسوا الجملة في اللغة العربية بمقاربة توليدية لم يجعلوا الفاعل مكونا من مكونات المركب الاسمي الذي تشرف عليه الجملة والمفعول به مكونا من مكونات المركب الفعلي، ولم يذكروا في تقديمهم للنظرية التوليدية هذا الافتراض المعروف في هذه النظرية، باستثناء ميشال زكريا الذي علل عدم تقيده به بكونه ينطبق على اللغات التي يكون ترتيب عناصرها الأساسية على نحو: فاعل –فعل –مفعول، وترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية هو: فعل –فاعل –مفعول؛ ولهذا يصعب اعتبار الفاعل مكونا قائما بذاته في ركن مستقل ومواجه لركن يجمع بين الفعل والمفعول به ويضاف إلى هذا أن الفعل والفاعل تربطهما في اللغة العربية علاقة وثيقة تفرض الجمع بينهما في ركن واحد. ينظر ميشال زكريا **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، ط2، 1986، ص45– 51.

– التركيب الفعلي: (م –م إ –ف)، حيث الـ(م) قد يكون فعلا أو اسم فاعل. واعتبر الركنين اللغويين الفعل والفاعل وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها.

ونظريته في العامل هي نظرية النحاة العرب القدامى، والتي يرى أنها تشبه كثيرا نظرية تشومسكي ونظرية ولتر كوك، يقول موضحا ذلك: "إن مسألة العامل والمعمول هي نظرية نحوية دقيقة انطلق منها سيبويه متأثرا بالبذور الرياضية الأولى التي ورثها عن أستاذه الخليل بن أحمد؛ وذلك لتحليل بنية اللغة العربية، وقد تبعه في هذا المسار الجرجاني في كتابه (العوامل المئة). ومن وجهة نظر لسانية حديثة نستطيع أن نقول: إن نظرية العامل هي نظرية هامة جدا، وتأتي أهميتها من تشابهها بالنظرية التجريدية التي وضعها اللساني الأمريكي تشومسكي وأسمها (Government and Binding Theory) أي (نظرية العامل والربط الإحالي) تلك النظرية التي يقترح جهازها المعرفي عوامل عديدة تَحكم التوليد والتحويل في التراكيب اللغوية. هذا من الوجهة النحوية، أما من الوجهة الدلالية، فإن نظرية العامل تشبه نظرية اللساني الأمريكي ولتر كوك والتي أسماها (Case Grammar Theory) أي نظرية الحالات الدلالية. فطبقا لهذه النظرية يُعدّ الفعل العامل الرئيس الذي يَحكم العناصر اللغوية الأخرى نحويا ودلاليا. إن هذا المفهوم يتشابه بما كان قد اقترحه سيبويه من أن الفعل يتميز بالثقل، وأن الاسم يتميز بالخفة...فالفعل "ضرب" مثلا هو الذي يتطلب دورين دلاليين هما: الضارب والمضروب وهو الذي يَحكم "زيد" و"خالدا" في جملة مثل: ضرب زيد خالدا"[1].

صحيح أن مفهوم العمل عند النحاة العرب القدامى وعند تشومسكي هو التأثير على الوحدات اللغوية، ولكن الاتفاق الحاصل في هذا الجانب لا يعني أن نظرية تشومسكي تشبه نظرية النحاة العرب القدامى؛ وذلك لأن العامل في نظرية تشومسكي يختلف عن العامل في نظرية النحاة القدامى، وأنواع الإعراب مختلفة أيضا.

ويمكن أن نقول في الختام: لم يأخذ مازن الوعر من النظرية التوليدية إلا التمثيل بالمشجر، وهو تمثيل شكلي لا يَظهر دوره في ضبط العمليات التحويلية، ولم يأخذ من النظرية الدلالية التصنيفية إلا الأدوار الدلالية، وهي أدوار عبّر عنها النحاة القدامى

[1] – مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص98– 99. للاطلاع على موقف الوعر من نظرية العامل، ورده على منتقديها، ينظر: **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة** ص97– 111.

بمصطلحات أخرى، كالفاعل، والمفعول، والظرف. والإضافة التي قدمها من خلال هذه المقاربة أنه أثبت، من حيث لم يشعر، وجود نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية، وهي نظرية النحاة العرب القدامى.

2-3. محاولة عبد القادر الفاسي الفهري بناء نحو جديد للغة العربية.

2-3-1. مبررات الفاسي الفهري لبناء نحو جديد للغة العربية:

اقترح عبد القادر الفاسي الفهري برنامجا مستعجلا لتطوير البحث اللساني العربي يقوم على عدة محاور، أبرزها:

- "بناء أنحاء لوصف اللغة العربية الحالية واللغة العربية القديمة، وكذلك اللهجات العربية في إطار لسانيات مقارنة...

- دراسة العربية في إطار لسانيات تطورية أو تاريخية تضبط العربية في مراحلها المختلفة، والمبادئ التي تتحكم في هذا التطور.

- دراسة اللغة العربية واللهجات دراسة نفسية لسانية، وكذلك دراسة آلية، بهدف بناء نماذج لاستعمالها وإدراكها.

- بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيدا عن الإسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور...

- تطبيق نتائج هذه الأبحاث الأساسية في حل المشاكل العملية للغة العربية، وضمنها التدريس باللغة العربية وتدريس اللغة العربية، وبعث ثقافة عربية في المستوى اللائق"[1].

لتجسيد هذا البرنامج، خاصة في شقه الذي يتعلق ببناء أنحاء جديدة لوصف اللغة العربية، قدّم الفاسي الفهري عدة دراسات في وصف بنية اللغة العربية الحالية[2]. وقامت هذه الدراسات على جملة من الأفكار شكلت إطارا لمقاربته، وأهمها:

- نحو اللغة العربية، وخاصة العربية الحالية في حاجة إلى وصف جديد، يقول الفاسي الفهري في هذا الشأن: "إننا لا ننتظر من أي لساني، قديم أو حديث، أن يصف العربية بما

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص34.

[2] – **المرجع نفسه**، ص32– 33. وللإشارة، فإن جهود عبد القادر الفاسي الفهري لم تقتصر على وصف نحو اللغة العربية، إنما تعدت ذلك إلى السياسة اللغوية في البلدان العربية، وواقع التعريب، والتوظيف الحاسوبي للغة العربية وغيرها من القضايا التي تتعلق بواقع اللغة العربية.

لا يدع مجالا للحاجة إلى وصفها مرة ثانية، فمهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة أو لغيرها، فإن هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى، أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها، علاوة على أنها لا تُحمَّل بنفس الجهاز المفاهيمي أو النظري ومعلوم، علاوة على هذا وذاك، أن العربية كسائر اللغات، تطورت وتغيرت عبر القرون وهناك ما يدل على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية"[1].

– بناء نحو اللغة العربية الحالية لا يقتضي توظيف التراث[2]، يقول الفاسي الفهري: "الخطأ الأول في تصور التراث هو اعتقاد أن لابد من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية ونصحح ذلك بالقول: إن التوظيف غير ضروري، وحين يتم هذا التوظيف لا يمكن أبدا أن يكون توظيفا في نحو اللغة الحالية، لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين"[3].

– المعطيات اللغوية التي اعتمد عليها النحاة العرب القدامى ناقصة، وبعضها زائف، يقول الفاسي الفهري موضحا ذلك ببعض الأمثلة: "المعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة، لعدة أسباب. أولا، لأننا لا ننتظر من أي نحوي مهما كان حجمه، أن يكون من الشمولية بحيث يزودنا بما يهمنا من المعطيات...والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضا معطيات زائفة في بعض الأحيان نجد في الهمع، مثلا، عددا من التراكيب المبنية للمفعول، اعتبرها بعض النحاة تراكيب سليمة، وهذا بعض منها:

- كِين قائمٌ.
- كِين قيم.

---

[1] – **المرجع السابق**، ص53.

[2] – المقصود بالتراث هو التراث النحوي واللغوي والبلاغي، وهو في تصور الفاسي الفهري، إما معطيات وصفية وإما مفاهيم وصفية أو أصول وتأملات. ينظر: **المرجع نفسه**، ص60. **ولسانيات الظواهر وباب التعليق**، ندوة البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 6، 1981 ص32.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص60. وللإشارة، فإن الفاسي الفهري يرى أن وصف اللغة العربية القديمة لا يقتضي كذلك توظيف التراث، يقول: "خلافا لما يُعتقد، ليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث. فبناء نحو اللغة العربية القديمة، مثلا، لا يحتاج ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يُستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة". **المرجع نفسه** ص60.

- اختِيرَ الرجالُ زيدا.

إن غياب تأويلات ممكنة لمثل هذه التراكيب ليدل بما يكفي على أنها مصطنعة. وإذا كانت هذه المعطيات وغيرها واضحة الزيف، فإن معطيات أخرى يتعذر الفصل فيها بهذه السهولة..."[1].

- تحاليل النحاة العرب القدامى لا يمكن الاحتفاظ بها في الدرس اللساني الحديث، و"الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال"[2].

وفي مقابل هذه الأفكار التي تطعن في معطيات النحاة العرب القدامى ونظريتهم يرى الفاسي الفهري أن اللغة العربية تشترك مع غيرها من اللغات البشرية في كثير من الخصائص، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط تلك اللغات، والخصائص التي تتميز بها بصفتها عربية لا تجعلها غير قابلة للوصف بمنظار النظريات الغربية التي أثبتت كفايتها في هذا المجال[3].

استنادا إلى هذه الأفكار، شرع الفاسي الفهري في تطبيق مفاهيم النحو التوليدي والتحاليل المقترحة في إطار هذه النظرية في وصف اللغة العربية[4]. واقتنع بأن تطبيق هذه النظرية، أو غيرها، في وصف لغة معينة هو إسهام من الدرجة الثانية في تطوير البحث اللساني، يقول موضحا ذلك: "أعتقد أن الفرد قد يساهم في تقدم البحث بطرق

---

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص54- 55.

[2] - **المرجع نفسه**، ص61.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص56- 57.

[4] - تبنى الفاسي الفهري في أعماله الأولى النظرية المعجمية الوظيفية، وهي نظرية تستمد أصولها من الأعمال التي أُنجزت في إطار النحو التوليدي، وخاصة أعمال بريزنن (J. Bresnan) (1978). وقد جاءت هذه النظرية لتقدم بعض الحلول للإشكالات التي طُرحت في النظرية التوليدية، كإشكال المكون التحويلي، وإشكال العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها. ومن بين الحلول التي اقترحتها:

- تقليص دور المكون التحويلي في النظرية التوليدية، بالنظر إلى أنه يُمثّل قوة إنتاجية مفرطة، تتعدى خصائص ومحدودية اللغات البشرية. أضف إلى ذلك أن التجارب النفس لغوية لا تدعم بشكل مقنع الواقع النفسي للتحويلات.

- إضافة بنية وظيفية تشكل دَخْلاً للمكون الدلالي، وتُبنى هذه البنية من المعلومات الصادرة عن المعجم والمعلومات التي توفرها القواعد المركبية. وتضم هذه البنية لائحة من الوظائف النحوية، منها: الفاعل (فا)، والمفعول (مف) والمفعول غير المباشر (مف غ ب)، والمالك (ما)، والفضلة (فض)، والملحق (لح). لمزيد من التفصيل حول أهم مبادئ هذه النظرية ينظر: **المرجع نفسه**، ص68- 97. محمد الشكيري، **دروس في التركيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو المعجمي الوظيفي**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص118- 162.

مختلفة، تنحصر جلها في الإتيان بالجديد. والجديد درجات، أرقى هذه الدرجات في رأيي أن يتقدم الفرد بنظرية فرعية أو كلية للظواهر المدروسة. إلا أن الفضل أو البراءات (brevets) لا تعود فقط إلى من يقدم نظرية جديدة، بل تكون أيضا لمساهمات من درجات أخرى، فمما يقترب من هذا الهدف أن يقوم الباحث بتطبيق نظرية على لغة من اللغات. والتطبيق على نوعين: تطبيق سطحي لا يتجاوز استعمال بعض المصطلحات الجديدة الموجودة في نظرية من النظريات، وتطبيق هو تنظير في نفس الوقت وتطوير في النظرية، حينذاك ترجع البراءة في التطبيق (والطريقة التي طبق بها النموذج) إلى صاحب التطبيق لا إلى صاحب النظرية الأصلية"[1].

ولتسليط الضوء على طريقة الفاسي الفهري في تطبيق النظرية التوليدية على اللغة العربية سنتناول مقاربته لرتبة مكونات الجملة، وتفسيره لظاهرتي الإعراب والبناء لغير الفاعل. ولكن قبل ذلك ينبغي أن نشير إلى أن الفاسي الفهري لم يكتف بنقد التراث اللغوي العربي[2]، والمعطيات التي اعتمد عليها النحاة القدامى، وآلتهم الواصفة، بل نقد أيضا أعمال الوصفيين العرب وأعمال أحمد المتوكل[3]. وتبيّن من تتبعنا لبعض هذه الانتقادات أن الأحكام التي خلص إليها باطلة. ففيما يتعلق بالمعطيات التي اعتمد عليها النحاة القدامى رأينا أن الفاسي الفهري طعن فيها على أساس أنها ناقصة، والغريب في موقفه هو صرح في حديثه عن هذه المسألة، بأن هؤلاء النحاة لا يُمكنهم أن يزودونا بكل المعطيات، وأكثر من هذا، يَعلم الفاسي الفهري أنه مهما كانت هذه المعطيات، فهي ناقصة مقارنة بكلام العرب، وكما يقول ابن الأنباري: "إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص62.

[2] – يرى الفاسي الفهري أن التراث يمكن أن يكون عائقا أمام تطور البحث اللساني العربي، يقول: "قيل إنه يمكن أن يتوخى من التراث انطلاقة النهضة، وكذلك يمكن أن ننظر إلى التراث كعائق للنهضة. وهذا شيء ليس من باب عدم التمني ولكنه شيء موجود وفعلي، وهو أن التراث في كثير من الأحيان عائق لهاته النهضة في المجال اللغوي والمجال اللساني، أتحدث عن تجربة. كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان، ومازالت، عائقا للتطور وللتّصور ولحل مشاكل اللغة العربية". عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، ص94.

[3] – للاطلاع على انتقادات الفاسي الفهري للوصفيين والوظيفيين العرب ينظر: **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص51– 62.

محال"[1]. ونقص معطيات النحاة هو الذي جعل النحو العربي علما مضبوطا؛ وذلك لأن من خصائص العلم المضبوط الاستقراء الناقص[2].

إن التناقض الصريح في موقف الفاسي الفهري من المعطيات التي اعتمد عليها النحاة العرب القدامى هو تأكيده في العديد من المناسبات بأن النحو الذي يسعى إلى بنائه هو نحو اللغة العربية الحالية، وهذا يعني أن تلك المعطيات التي اعتمد عليها النحاة القدامى، حتى وإن كانت ناقصة وزائفة، فإنها لا تشكل عائقا أمام وصف اللغة العربية الحالية. أضف إلى ذلك أن النظرية التوليدية، وهي النظرية التي تبنّاها الفاسي الفهري فضلت في مرحلة من مراحل تطورها الرجوع إلى حدس المتكلمين بدل الاعتماد على المتن؛ لعدم تمثيليته[3]، والفاسي الفهري مُطلع على هذه التطورات، فهو القائل: "ليست مادة البحث عند التوليديين هي العينات المكتوبة أو المسموعة وحدها، إذ ليست ذات تمثيلية، ولا ذات دلالة بالنسبة للإشكالات المطروحة، بل إن المادة الواردة عندهم هي حدوس المتكلم/ المستمع عن لغته. هذه الحدوس تتمثّل في الأحكام التي يُطلقها على السلاسل والتراكيب اللغوية التي تُقِرُّ بأن بعضها ينتمي إلى لغته وبعضها لا ينتمي إليها"[4].

ورغم إقرار الفاسي الفهري بعدم تمثيلية المتن اللغوي، إلا أنه بقي مصرا على نقد المعطيات التي اعتمد عليها النحاة القدامى، فبعد أن وصفها بالناقصة، ها هو يَحكم على

---

[1] – نقلا عن تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص16.

[2] – للاطلاع على خصائص العلم المضبوط كما يتصورها تمام حسان ينظر: **المرجع نفسه**، ص15– 19.

[3] – لمّا تحول اهتمام النظرية التوليدية من اللغة المجسدة إلى اللغة المبنية داخليا صار حدس المتكلم هو دليل النظرية للتمييز بين ما ينتمي إلى اللغة وما لا ينتمي إليها؛ أي صارت الأحكام التي يطلقها من له ملكة في لغة معينة ضرورية لحصر اللغة فيما هي بالفعل، لا في جزء منها أو ما أُنتج منها. ينظر للمزيد من التفصيل: مصطفى غلفان **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة**، ص297– 298. عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط2، 1999، ص22.

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، ص47– 48. يرى موريس كروس (M. Gross) ومحمد الحناش، وهما من المنظرين الأوائل للنحو التأليفي، أن الخطأ الذي وقع فيه التوليديون هو اعتمادهم على حدس المتكلم، وبهذا خالفوا أهم شرط لبناء نظرية لغوية، وهو الانطلاق من معطيات لغوية حقيقية. ينظر للمزيد من التفصيل: موريس كروس، **حول فشل النحو التوليدي**، ترجمة موحي الناجي، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ع 3، 1988 ص97– 130. محمد الحناش، **البحث اللساني بين العمق والعقم "سفر التهافت نموذجا"**، مجلة دراسات أدبية ولسانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ع 4 1986، ص113– 140.

بعضها بالزيف، ومثّل لذلك ببناء "كان" للمفعول؛ حيث ذهب في هذه المسألة إلى أن بعض النحاة جوزوا بناءها للمفعول[1]. والحق أن جمهور النحاة قالوا بعدم جواز ذلك يقول ابن السراج: "وقد أجاز قوم في: "كان زيد قائما"، أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: كين قائم. قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن "كان" فعل غير حقيقي وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول، يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى"[2]. وقال السيوطي "إذا جوّزنا بناء "كان" للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع: فقيل: ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر، وعليه السيرافي، وابن خروف. وقيل: ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويُحذف الاسم والخبر أيضا، وعليه ابن عصفور. وجوز الفراء إقامة الخبر المفرد نحو كينَ قائم، في: كان زيد قائما، وجوز أيضا إقامة الفعل في: كان زيد يقوم، أو قام، فيقال كين يقام أو قيم، ولا يقدر في الفعل شيء"[3].

يظهر، إذن، أن جمهور النحاة ذهبوا إلى عدم جواز بناء كان للمفعول، والأمثلة التي ذكرها ابن السراج والسيوطي، نحو: كين قائم، وكين يقام، هي للتمثيل فقط والمعطيات التي يُمثّل بها لا يمكن أن نحكم بزيفها؛ وذلك لأن التمثيل يتعلق بانطباق القاعدة النحوية، والمعروف أن القاعدة يمكن أن تنطبق على بعض الأمثلة، ولكن لا يجوز استعمالها؛ لأنها للتمثيل، أو لأغراض التحليل، أو لأنها تخرق قواعد أخرى، وههنا، قاعدة البناء للمجهول يمكن أن تُطبق على "كان" على أساس أنها فعل، والفعل يُبنى للمجهول ولكن تطبيقها سيخرق قواعد أخرى، يقول محمد الأوراغي معلقا على وصف الفاسي الفهري لهذه الأمثلة: "ولو تفطن هذا اللغوي العجيب إلى تقنية "الخرق الموضعي" التي استعملها النحاة قديما لإثبات القاعدة اللغوية لما وصف مثل (كين الرجل) بكونه معطى زائفا. فهذا تمثيل لا يُتكلم به، وضعه النحاة لبيان أن الجملة قد تصح صرفيا وتركيبيا ولا تصح اشتقاقيا، وكذلك لو قيل (مُرض الحاج، وهُلك المريض). فهذا تمثيل لا يُتكلم

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص54.

[2] – ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 1، ص81.

[3] – السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص526.

به لبيان خرق قاعدة في موضع بعينه دون غيرها مما ينتمي إلى باقي الفُصُوص اللغوية"[1].

وزَعَمَ الفاسي الفهري أن نظرية النحاة العرب القدامى (آلتهم الواصفة) غير صالحة في وقتنا الحاضر، ولكنه لم يثبت ذلك، وقَولُه: "إن عددا من المفاهيم الوصفية عند القدماء (كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسمية والنواسخ...) لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي. كذلك بالنسبة للأصول، فنظرية العامل عند العرب، مثلا، ليست هي نظرية العامل التي نحتاج إليها في الدرس الحديث"[2]. هذا القول لا يُبرره سوى اختلاف الآلة الواصفة التي وضعها النحاة العرب القدامى عن الآلة الواصفة التي اعتمد عليها الفاسي الفهري في وصف اللغة العربية. وهذا الاختلاف لا يعني، في نظرنا، أن أوصاف النحاة فاسدة، ومن ثم، يجب إهمالها، والبحث عن أوصاف أخرى وَصَفَ بها الغربيون لغاتهم بل بالعكس، يمكن أن تكون هذه الاختلافات دليلا على عدم صلاحية تطبيق أوصاف الغربيين على اللغة العربية؛ لاختلاف نسق اللغة العربية عن نسق تلك اللغات، فمن المؤكد أن اللغات الطبيعية تشترك في بعض الخصائص، وتختلف في بعضها الآخر ووجود هذه الاختلافات قد لا يسمح بتطبيق قواعد لغة ما على لغة أخرى، إلا إذا عُدِّلت هذه القواعد، أو كُيِّف نسق اللغة لينطبق عليها، والحالة الأخيرة تعني خلق نسق لغوي آخر غير نسق اللغة الأصل.

إن "ثبوت تغاير الأنماط اللغوية يعني استحالة تطبيق قواعد أحد النمطين على النمط الآخر، وإلا فلا نمطية لغوية"[3]؛ ولهذا لم يتردد تشومسكي، حين قسّم اللغات إلى لغات شجرية ولغات غير شجرية، بالتصريح باستحالة تطبيق قواعد اللغات الشجرية على اللغات غير الشجرية[4]. ويبدو أن الفاسي الفهري يُخالف المبدأ العام الذي قامت عليه هذه القاعدة؛ أي استحالة تطبيق قواعد لغة ما على لغة أخرى إذا كان نسقهما مختلفين وفي الوقت نفسه يعمل به، يُخالفه إذا تعلق الأمر بتطبيق قواعد النظرية الغربية على اللغة العربية، ويعتمد عليه عندما يتعلق الأمر بتوظيف قواعد النحاة العرب القدامى وأصولهم

---

[1] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص48.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، هامش ص61.

[3] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001، ص11.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص10.

في وصف اللغة العربية الحالية؛ وذلك لأن هذه القواعد والأصول تخص اللغة العربية القديمة، و"اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية"[1].

وعلى طرف نقيض مما ذهب إليه الفاسي الفهري ههنا، يرى معظم الدارسين العرب أن تطور اللغة العربية عبر تاريخها الممتد لعدة قرون لم يؤد إلى ظهور لغة جديدة بنسق يختلف عن نسقها القديم، يقول عبد الجبار توامة في رده على موقف الفاسي الفهري في هذه المسألة: "إن التطور حق في كل اللغات، ولكن الذي يُعتبر ههنا هو حجم هذا التطور، فهو وإن كان كبيرا في اللغات الأوروبية، كالفرق بين اللاتينية القديمة والفرنسية الحالية بله الفرنسية القديمة، فإنه في العربية الفصحى لا يكاد يذكر –ما عدا الجانب المعجمي– لاسيما في الجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية"[2]. ويقول محمد الأوراغي في السياق نفسه: "استنادا إلى الطابع الوضعي للغات الذي أوجد فرع اللسانيات الديكرونية يحق لأي لساني أن يتتبع تطور لغة معينة كالعربية عبر تاريخها، لكنه لا يجرؤ مهما بلغ عماه اللساني أن يثبت للغة الواحدة نسقين مختلفين بالاعتماد على تحليل خاطئ لظواهر لغوية مغلوطة. وللاستشهاد على النسقين المتوهمين لا يتردد الحداثي في الافتراء على النحاة القدماء"[3].

ويظهر افتراء الفاسي الفهري على النحاة في قوله: "وادعى النحاة أن المصدر يعمل الرفع في فاعله كما في المثال التالي: أقلقني ضربٌ زيدٌ عمرا. ولا نجد ما يقابل مثل هذه الجمل في اللغة الحالية، بل إن هناك ما يشكك في وجودها حتى في اللغة القديمة وما نجده هو جمل مثل: أقلقني ضربُ زيد عمر، حيث الفاعل المنطقي مجرور"[4].

وتُظهر بعض المعطيات أن الفاسي الفهري عاد إلى المسائل التي اختلف فيها نحاة البصرة ونحاة الكوفة ووظفها لاستدلال على اختلاف نسق اللغة العربية الحالية عن نسق

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص53.

[2] – عبد الجبار توامة، **اللسانيات المغربية المعاصرة بين التراث والدرس الحديث (قراءة نقدية)**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة السعودية، العدد 4، 2005، ص259.

[3] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص50.

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص52.

اللغة العربية القديمة[1]. وكان ينتقي من معطيات النحاة العرب القدامى وتحاليلهم ما يتفق مع آرائه، يقول معقبا على تصوره للبناء لغير الفاعل بأنه نزع، أو إزالة، للفاعل الأصلي: "وسندافع عن هذا التصور مقارنين إياه بالتحاليل الحديثة المختلفة لهذه الظاهرة وكذلك بما ورد عند القدماء من أفكار مماثلة حيث سننتقي منها ما نعتقده ملائما لِما سندافع عنه"[2]. وأما ما خالف آراءه، فذلك ناتج إما عن نقص في معطيات النحاة القدامى أو زيفها، أو قصور آلتهم الواصفة. وكل هذه الملاحظات ستتأكد في عرضنا لمقاربة الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملة في اللغة العربية، ومقاربته لظاهرتي الإعراب والبناء لغير الفاعل.

2-3-2. مقاربة الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملة:

يُشكل موضوع "رتبة مكونات الجملة" مدخلا مهما لفهم كثير من الظواهر التركيبية في اللغة العربية، ولعل أهمها:

-"إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

- إشكال الضمائر والمتصلات، بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعا لترتيب المكونات داخل الجملة.

- إشكال النقل؛ فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يُمكِّننا من فهم آليات اشتقاق الرُتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد"[3].

لهذه الاعتبارات اهتم الفاسي الفهري في العديد من أعماله بالبحث في إشكال رتبة مكونات الجملة في اللغة العربية. وانطلق من مسلمة مفادها أن عملية التأليف بين الوحدات اللغوية الصغرى التي تُشكل المركبات، أو بين المركبات التي تُشكل الجمل تنتظمها رُتب معينة تختلف في اللغة الواحدة، وتختلف من لغة إلى لغة أخرى، والتغييرات

---

[1] - من المسائل التي اعتمد عليها الفاسي الفهري لإثبات اختلاف نسق اللغة العربية الحالية عن نسق اللغة العربية القديمة مسألة التعريف في الأعداد المركبة. ينظر: **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص173- 178 وهذه المسألة اختلف فيها البصريون والكوفيون. ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص269- 273.

[2] - عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص62.

[3] - حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص284- 285.

التي تطرأ على هذه الرتب ليست اعتباطية، وإنما هي مقيدة بجملة من المبادئ، يُعدّ البحث عنها من أهم أهداف النظرية اللسانية[1].

ضمن هذه الرؤية، افترض الفاسي الفهري أن مكونات الجملة في اللغة العربية تأتي وفق الرتبة: فعل (ف) –فاعل (فا) –مفعول (مف)، ثم افتراض وجود الرتبة: فا ف مف، إلى جانب الرتبة: ف فا مف، وفي آخر مقاربته لهذه الظاهرة أقرت بأن كل الرتب التي يتيحها التركيب الحسابي للعناصر اللغوية (ف) (فا) (مف) ممكنة في اللغة العربية.

1- الرتبة: فعل فاعل مفعول.

افترض الفاسي الفهري في أعماله الأولى أن رتبة مكونات الجملة في اللغة العربية هي: ف فا مف1 مف2. وتظهر هذه الرتبة في الجمل الآتية[2]:

- جاء رجل.
- أكل عمرو تفاحة.
- أعطى زيد عمرا هدية.

واستدل على صحة افتراضه بالعديد من الأدلة، منها:

– توسطُ الفاعل بين الفعل المتعدي والمفعول يجعل افتراض قلب الفاعل أو نقله من موضع قبل الفعل إلى موضع بعد الفعل غير وارد مع الأفعال اللازمة.

– عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول دون إعراب ظاهر، مثل الجمل الآتية:

- ضرب عيسى موسى.
- ضرب موسى عيسى.
- انتقد عيسى موسى.

والتأويل الصحيح لهذه الجمل هو التأويل الذي يكون فيه المركب الاسمي الأول فاعلا والثاني مفعولا.

– القيد الذي وضعه النحاة العرب القدامى على مفسر الضمير، والذي ينص على وجوب تقدمه على الضمير. ووجود هذا القيد هو في نظر الفاسي الفهري دليل على أن الرتبة الأصلية لمكونات الجملة هي: ف فا مف.

---

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص103.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص105.

– نظريته في التطابق بين الفعل والفاعل، ومفادها أن التطابق بين الفعل والفاعل في الجنس والعدد يظهر في الحالات التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل، وأما في الحالات التي لا يتقدم فيها الفاعل على الفعل، فإن التطابق بينهما يكون في العدد فقط، كما يظهر من المقارنة بين الجمل الآتية:

- جاء الأولاد.
- الأولاد جاؤوا.
- *جاؤوا الأولاد.

وهذه المعطيات هي، في نظر الفاسي الفهري، دليل على أن الجملة في اللغة العربية من نمط: ف فا مف.

– نظرية (س/) لبنية الجملة، وبمقتضاها يكون الاسم رأسا للمركب الاسمي، والحرف رأسا للمركب الحرفي، والصفة رأسا للمركب الوصفي. وبتعميم هذا المبدأ ليشمل الجملة سيأتي الفعل، باعتباره رأسا للجملة، في صدر الجملة، كسائر الرؤوس الأخرى التي توجد في صدر مركباتها؛ أي سيكون هو أصل الرتبة. وهذا الافتراض مَكَّن الفاسي الفهري من تبسيط القواعد المقولية للغة العربية في مبدأ عام هو: الرأس في الصدر. وبناء عليه افترض أن ضمن قواعد النحو قاعدة لتوليد الجملة هي:

– ج ← ف م.س م.ح

حيث: (ف) فعل، و(م.س) مركب اسمي، و(م.ح) مركب حرفي[1].

ولكي يُثبت الفاسي الفهري أن الرتبة: ف فا مف، تُطابق معطيات اللغة العربية ذهب إلى أن المركبات الاسمية، والوصفية، والظرفية، والحرفية، التي تظهر في بداية بعض الجمل الفعلية هي مركبات مبأرة، يقول موضحا هذه العملية التحويلية: "التبئير (Focalisation)، كما يسميه البعض، أو الموضعة (Topicalisation)، كما يقول بعض آخر، عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركبات الاسمية، أو الحرفية، أو الظرفية...الخ، من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (أي خارج ج)، أي مكان البؤرة المحددة بالقاعدة:

– جَ ← (بؤ) جَ

كما يظهر في الجمل الآتية:

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص106– 109. و**البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص55– 57.

- **إياك** نعبد.
- **الله** أدعو.
- **في الدار** وجدته.
- **غدا** سنلتقي.
- **أميتا** كان؟
- **أما عن زيد** فحدث ولا حرج[1]".

وافترض أن هذه العملية تخضع لمجموعة من القيود، تخص المكان المصدر، وهو المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، والمكان الهدف، وميدان التحويل، وصورة التحويل، وخَرْج التحويل[2].

إضافة إلى هذه القيود، يتميز التبئير بجملة من المميزات، أهمها:

- يجمع التبئير بين محلين، واحد داخل الإسقاط والآخر خارجه.
- تنتقل البؤرة إلى الربض الأيمن للجملة.
- لا يترك هذا النقل أثرا ضميريا، وإنما يكون المكان المصدر فارغا.
- ترث البؤرة إعراب الأثر[3].

وافترض الفاسي الفهري في تفسير مجيء بعض الفضلات قبل الفاعل، كالولد والبارحة، في الجملتين:

- ضرب **الولدَ** زيد.
- جاء **البارحة** كثير من الرجال.

أن هذه الفضلات انتقلت من موقعها الأصلي إلى هذا الموقع بواسطة عملية تحويلية تضبطها قاعدة الخفق (Scrambling). وبناء على هذه القاعدة يكون أصل الجملتين السابقتين:

- ضرب زيد **الولدَ**.
- جاء كثير من الرجال **البارحة**.

وأشار إلى أن أهم خصائص الخفق التي تُميّزه عن التبئير ما يأتي:

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص114– 115.

[2] – للمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص114– 123.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص123.

– مجال أو حيز التحويل بالخفق هو إسقاط واحد فقط، وأما التحويل بالتبئير فهو غير محدد في إسقاط واحد.

– يجمع الخفق بين عجرتين أختين، في حين يجمع التبئير بين موقع خارجي وموقع داخلي.

– يمكن اعتبار قاعدة الخفق قاعدة أسلوبية لا تحويلية؛ وذلك لأنها لا تؤثر في الصورة المنطقية للجملة[1].

إضافة إلى القواعد التحويلية، اعتمد الفاسي الفهري على قواعد تأويلية في تفسير بعض الجمل التي لم ترد مكوناتها وفق الترتيب الذي افترضه، كالجملتين:

– زيد ضربته.

– ضربته زيد.

والمُفترض في النحو التوليدي أن هذا النمط من الجمل يُولّد بقاعدة تحويلية، تُسمى قاعدة التفكيك (Dislocation)، بمقتضاها يُنقل العنصر المفكك؛ أي "زيد"، من موقع داخل الجملة إلى موقع خارجي، إما إلى اليمين أو اليسار، ويترك مكانه أثرا ضميريا وبخلاف المقاربة التوليدية، افترض الفاسي الفهري أن هذه الجمل تُولّد بقاعدة تأويلية، هي القاعدة:

– جَ ← (بؤ) جَ (بؤ)[2].

ومفاد هذه القاعدة أن العنصر المفكك، سواء كان إلى اليمين أو إلى اليسار لا يُنقل من مكان داخل الجملة إلى مكان خارجها، وإنما يُولّد في المكون القاعدي في مكان يوجد أصلا خارج الجملة، ثم تقوم قاعدة خطابية بربطه بالمركب الاسمي أو العائد الذي يوجد داخل الجملة. وأما الوظائف الخطابية، أو الذريعية، التي يُمكن أن تُسند إلى هذا العنصر فهي الموضع، أو البؤرة، أو المحور.

وتظهر أفضلية هذه القاعدة بمقارنتها بالقاعدة التحويلية؛ حيث تقتضي هذه الأخيرة أن يَترك العنصر المفكك أثرا ضميريا في المكان المصدر، في حين لا تقتضي القاعدة التأويلية ذلك، وبهذا فهي تَسمح للجمل التي لا يَترك العنصر المفكك في المكان المصدر أثرا ضميريا أن تندرج ضمن الجمل المفككة، كالجمل الآتية:

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص123– 124، وص127– 128.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص128– 133.

- زيد نعم الأب.
- السمن منوان بدرهم.
- أما الوقاحة فشيء منتشر في العباد.

وتقتضي أيضا القاعدة التحويلية أن يُطابق إعراب المكان الهدف إعراب المكان المصدر، وهذا لا يتحقق في البنى المفككة؛ وذلك لأن التفكيك يكون دائما بالارتفاع سواء أكان المكان المصدر مرفوعا أو مجرورا، والجمل الآتية توضح ذلك[1]:

- زيدٌ ضربته.
- زيدٌ مررت به.

وذهب الفاسي الفهري بخصوص الاشتغال إلى أنه نوع من أنواع التبئير، وهذا على الرغم من أن خصائصه التي ذكرها النحاة تجعله يُماثل التفكيك من وجوه ويُماثل التبئير من وجوه أخرى. وافترض أن البنى الاشتغالية تشتق من البنى البدلية، والبنى البدلية تُولّد عن طريق نقل رأسها؛ أي المبدل منه، إلى موقع البؤرة تاركا الفضلة البدلية وراءه، وبتعبير آخر، تُولّد البنى البدلية بواسطة قاعدة مقولية يكون فيها المركب الاسمي على الشكل الآتي: م. س← س (م.س)، ثم يقوم التبئير بخلق البنية الاشتغالية عن طريق نقل رأس البنية البدلية إلى موقع البؤرة، ولتوضيح هذه العمليات مثّل بالجملة: **زيدا** ضربت أخاه، وأصلها: ضربت **زيدا** أخاه. حيث تم تحويل هذه الجملة إلى بنية اشتغالية عن طريق تطبيق قاعدة التبئير، كما توضحه البنية الشجرية الآتية:

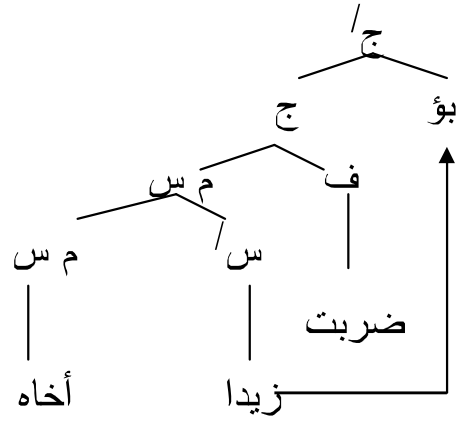

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص128– 133. وللإشارة، فإن الفاسي الفهري يرى أن التفكيك إلى اليسار يشترك مع التفكيك إلى اليمين في بعض الخصائص ويختلف معه في خصائص أخرى، ومن بين الخصائص التي يشتركان فيها وجود رابط ضميري يتحكم فيه المُفَسر، كما يظهر في الجمل: ضربني أخوه زيد، وزيد ضربني أخوه. ومن أهم الخصائص التي يختلفان فيها أن المفكك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون معينا (إحاليا) كما يظهر من الجملة: قصدُك ولده محتاج. ينظر: **المرجع نفسه**، ص132– 133.

واستدل الفاسي الفهري على صحة افتراض التبئير في البنى الاشتغالية بالنتائج التي خلص إليها في باب التبئير، ومنها:

- توارث الإعراب، وهو دليل على أن المركبين المشغول عنه والمشغول به كانا جنبا إلى جنب في بنية بدلية يلزم فيها التطابق الإعرابي قبل النقل، وهذه الخاصية تحيل إلى قول النحاة العرب القدامى: المشغول عنه منصوب دائما.
- وجود بعض البنى التي يكون فيها الاشتغال إلى اليسار، كالجمل من نمط: ضربته زيدا.
- إمكان وجود جمل يوجد فيها ضمير منفصل في الموقع العائدي، كما يظهر في الجملتين الآتيتين[1]:
  - زيدا لم أضرب إلا **إياه**.
  - زيدا ضربت **إياه** وعمرا.

لمّا فرغ الفاسي الفهري من تفسير الجمل الفعلية التي لم ترد مكوناتها وفق الرتبة ف فا مف، انتقل إلى الجمل الاسمية، ونعني هنا الجمل التي لا تشتمل على فعل. ولكي يُوحد بين هذه الجمل والجمل الفعلية، افترض أن كل الجمل الاسمية تشتمل على رابطة يقول موضحا هذا الافتراض: "وهذا الافتراض يعني أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية)، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة"[2]. ووفق هذا الافتراض تكون الجمل:

- الهرم مرتفع.
- السفر غدا.
- في الدار رجل.

جملا رابطية، مثلها مثل الجمل التي تظهر فيها الرابطة، كالجمل:

- كان الهرم مرتفعا.
- كان السفر صباحا.
- كان في الدار رجل.

حيث يتحقق الفعل الرابط في السطح إذا كانت سمته الزمنية (+ ماض). والمركب الاسمي؛ أي "الهرم" و"السفر" و"الرجل"، هو في تصور الفاسي الفهري فاعل، ودليله

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص141– 150.

[2] – **المرجع نفسه**، ص134.

في ذلك إعرابه، ورتبته، وإحاليته، فمن حيث الإعراب، هو مرفوع، ومن حيث رتبته يأتي في الرتبة الأولى بعد الفعل، ومن حيث إحاليته، يراقب فاعل الصفة، أو الفضلة بصفة عامة[1].

وتشمل الجمل الرابطية، تبعا لهذا التحليل، كل الجمل الاسمية، البسيطة منها كالجمل السابقة، والموصولة، كالجمل:

- زيد المنطلق.
- زيد الذي دعاني.

والاستفهامية، كالجمل[2]:

- كيف الحال؟
- أمريض أنت؟
- أيهم مررت به؟

بهذه الافتراضات؛ أي التبئير والخفق والتفكيك والرابطة، توصل الفاسي الفهري إلى وضع نظرية توحد بين مختلف الجمل في نمط واحد، تتألف مكوناتها وفق رتبة واحدة، هي الرتبة: ف فا مف.

2- وسيط التطابق وازدواجية الرتبة:

انتهى الفاسي الفهري في كتابه "البناء الموازي" إلى أن مكونات الجملة في اللغة العربية تأتي وفق الرتبة: ف فا مف، والرتبة: فا ف مف. وذهب إلى أن الرتبة: ف فا مف، تظهر مع التطابق غير الاسمي، وأما الرتبة: فا ف مف، فتظهر مع التطابق الاسمي. وتوصل إلى هذه النتيجة من خلال مجموعة من الافتراضات تبناها في محاولته وضع نظرية للتطابق[3].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص133– 135. تجدر الإشارة هنا إلى أن الفاسي الفهري اقترح في دراسة أخرى تحليلا للجملة الاسمية لم يفترض فيه وجود رابطة في بنيتها العميقة، وذهب إلى أن هذه الجملة تتضمن (ز) كما تتضمن (تط) خلافا لما ذهب إليه بعض التوليديين الذين اعتبروا الجمل الاسمية جميلات؛ أي مركبات لا تشتمل على صرفة. لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة** ص65– 68.

[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص133– 139.

[3] – ما لاحظناه في أعمال الفاسي الفهري أنه خص ظاهرة التطابق بمجموعة من الدراسات، منها:

– الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات. مقال في مجلة المعرفة، ع 9، ص121– 144.

– التطابق، الربط الإحالي ومبدأ الاتساق. فصل في كتابه اللسانيات واللغة العربية، ص277– 332. =

وأول افتراض قامت عليه هذه النظرية هو توحيد الضمائر المتصلة وعلامات التطابق في طبقة واحدة، هي طبقة العناصر الصرفية الاسمية، والتي عبَّر عنها بمصطلح التطابق (تط)[1].

وبعد افتراض التوحيد، لاحظ الفاسي الفهري أن معطيات اللغات الطبيعية تبيّن أن التطابق نوعان: إحالي وغير إحالي. وبناء على هذا الوسيط، اقترح أن تُصنف اللغات إلى ثلاثة أصناف:

– لغات يكون فيها التطابق [+ إحالي]، كالإرلندية والولش والبربرية.

– لغات يكون فيها التطابق [– إحالي]، كالإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

– لغات يكون فيها التطابق [± إحالي]، كالعربية الفصحى.

ولتوضيح أشكال التطابق في اللغة العربية مثّل بالجملتين: جاءت، وجاءت البنات واعتبر التطابق الممثّل بالضمير المتصل "التاء" في الجملة الأولى تطابقا إحاليا، وأما التطابق الممثّل بالعلامة "التاء" في الجملة الثانية فهو تطابق غير إحالي[2].

واستنتج من المقارنة بين الجملتين: جاءت البنات، والبنات جئن، أن العلامات التي تُمثّل التطابق في الجملة الأولى لا تتضمن إلا سمة الجنس، في حين تتضمن العلامات التي تُمثّل التطابق في الجملة الثانية سمات الجنس، والعدد، والشخص. وبالنظر إلى هذه الاختلافات، اقترح أن تكون العلامات التي تتضمن سمات الجنس، والعدد، والشخص بمثابة الأسماء (ضمائر)، وأما العلامات الأخرى فلا يمكن أن تكون أسماء؛ لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. وافترض أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى أو تطلب إعرابا، وعبّر عن هذه العلاقة بالتضايف الآتي:

– إذا كان (تط) اسميا فإن (تط) يتلقى إعرابا.

وهو حالة خاصة للمصفاة الإعرابية التي تُحتم أن يتلقى كل اسم إعرابا[3].

= – إشكال التطابق في النحو العربي. ملحق1 في كتابه اللسانيات واللغة العربية، ص333– 340.

– نظرية الربط العاملي، التطابق، والعناصر الفارغة. ملحق 2 في كتاب اللسانيات واللغة العربية، ص341– 347.

وكل هذه الدراسات لم تُمكّنه من وضع نظرية شاملة ومقنعة للتطابق ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص39.

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص93– 94.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص110– 113.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص113.

ولكي يُوضح كيف يُسند الإعراب في حالة اكتمال اسمية (تـط) عـرض مراحـل إسناد إعراب المركب الاسمي "البنات" في الجملتين: جاءت البنات، والبنات جـئن. ففـي الجملة الأولى، وهي من نمط: ف فا، ينتقل الفعل (ف) إلى الزمن (ز)، ثم إلـى التطـابق (تط)، ويصعد المركب الاسمي الفاعل "البنات" من مُخصِّص (ف) إلـى مُخصِّـص (ز) ويرسو هناك، والذي يُسند له إعراب الرفع هو (ز)، وأما في الجملة الثانية، فـإن (تـط) يتلقى الإعراب باعتباره اسما من (ز)، والمفترض أن هذا الإعراب يمتصـه (تـط)، وإلا فإن الناتج تُصفيه المصفاة الإعرابية. وإذا كان هذا صحيحا، فإن (ز) لن يسند الإعـراب ثانية إلى المركب الاسمي "البنات" في مُخصِّص (ز) لأنه أفرغ إعرابـه؛ ولهـذا يتحـتم على المركب الاسمي "البنات" أن ينتقل إلى موقع يتلقى فيه الإعراب، وهذا الموقـع هـو مُخصِّص (تط)، فيتلقى الإعراب من (تط) الذي يعمل فيه بصفة اعتيادية[1].

بهذه الافتراضات خلص الفاسي الفهري إلى أن وسيط الاسـمية يسـمح بظهـور رتبتين في اللغة العربية: رتبة: ف فا مف، ورتبة: فا ف مف. حيث تظهر الرتبة الأولـى مع (تط) غير الاسمي، وأما الرتبة الثانية فتظهر مع (تط) الاسمي. وبالنظر إلـى وسـيط (تط) صنّف اللغات الطبيعية إلى:

– لغات ذات الرتبة: فا ف مف، وهي اللغات التي يكون فيها وسيط (تط) اسـميا، مثـل الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية.

– لغات ذات الرتبة: ف فا مف، وهي اللغات التي يكون فيها وسيط (تط) غيـر اسـمي مثل: الإيرلندية.

– لغات مزدوجة الرتبة، وهي اللغات التي يكون فيها وسيط (تط) اسـميا وغيـر اسـمي كاللغة العربية الفصحى[2].

3– التنميط المتعدد:

أفرز النقاش الذي دار بين التوليديين عن قيم الوسيط تصورين اثنين: الأول يحصر قيم الوسيط في قيمة واحدة فقط، وأما الثاني فيقول بإمكان تعدد قيم الوسيط، وهو التصور الذي تبناه الفاسي الفهري، ودافع عنه، يقول موضحا ذلـك: "قامـت نظريـات مفادهـا أن التوسيط محصور في المقولات الوظيفية الصرفية، أو ما يسـمى كـذلك بـالمقولات

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص113– 116.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص116– 117.

النحوية، أي التطابق، والزمن، والجهة، والبناء، والحد، الخ، ولا يتعدى إلى المقولات المعجمية مثل: الفعل، والاسم، والحرف، وغيرها. وفي داخل هذا التصور، قامت مذاهب ومواقف متعددة. فهناك من يحصر الوسيط في قيمة واحدة بالنسبة للغة الواحدة. وهناك موقف يقول بإمكان التعدد، أي أن القيمة الموجبة والسالبة، وأحيانا القيمة غير الموسطة أي التي ليست لا سالبة ولا موجبة، يمكن أن توجد في نفس اللغة بالنسبة لنفس الوسيط وطبعا في تراكيب مختلفة. وأعد نفسي أحد رواد هذا الطرح والمدافعين عنه"[1]. وأضاف في موضع آخر: "والوسائط في التصور الذي أدافع عنه وسيلة للتفريق بين اللغات، ولكن اللغة في هذا التصور، لا تختار بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط، أو بمعنى آخر، إن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحيانا جميع اللغات"[2].

وبناء على هذا التصور الجديد لقيم الوسيط، ذهب إلى أن جميع اللغات الطبيعية تكاد تُتيح جميع الرتب التي يسمح بها التركيب الحاسبي للفعل والفاعل والمفعول، يقول "نستطيع أن نقول، مثلا، بالنسبة للغة العربية إن فيها جميع الإمكانات المنطقية التي يتيحها التركيب الحسابي للفعل والفاعل والمفعول. فهناك رتبة فا ف مف، ورتبة ف فا مف ورتبة ف مف فا، إلى غير ذلك. فكل الرتب مبدئيا ممكنة في اللغة العربية، فما يوجد في البنية السطحية هو جميع هذه الرتب...إذن الفكرة الجديدة هي أن اللغات بالنسبة للرتبة تكاد تتيح جميع الرتب، وليس هناك لغات ترتب بشكل واحد فقط"[3].

والوسيط الذي يُسوغ وجود رتبة معينة هو، بالنسبة للغة العربية، وسيط التطابق حيث إذا كان التطابق بين الفعل والفاعل ضعيفا؛ أي يتعلق بسمة واحدة أو بسمتين، فإن الفعل يكون قبل الفاعل، كما يظهر من المقارنة بين الجملتين الآتيتين:

- جاء الأولاد.
- *الأولاد جاء.

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجمة والتوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية**، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط1، 1997، ص35.

[2] – **المرجع نفسه**، ص35.

[3] – **المرجع نفسه**، ص37.

وفي المقابل، أو بناء على مبدأ التسويغ المتبادل، إذا كان التطابق غنيا، فإن الفعل يكون بعد الفاعل، وبتعبير آخر، الذي يُسوغ الرتبة: فا ف مف، هو التطابق الغني، والمقارنة بين الجملتين الآتيتين توضح ذلك:

- الأولاد جاؤوا.
- *جاؤوا الأولاد.

إذ يتبيّن هنا أن التطابق الغني بين الفعل والفاعل لا يُسوغ وجود الفعل قبل الفاعل وبتعبير آخر، التطابق الغني لا يُسوغ الرتبة: ف فا مف؛ لهذا لحنت الجملة الثانية[1].

هكذا تطورت مقاربة الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملة من فرضية الرتبة الواحدة: ف فا مف، إلى فرضية الرتبة المزدوجة: ف فا مف، وفا ف مف، وخلصت في الأخير إلى فرضية التنميط المتعدد. وعلى الرغم من أن الفاسي الفهري كان حريصا على انسجام مقاربته هذه مع معطيات اللغة العربية إلا أنها لم تخل من بعض النقائص أهمها:

- اعتبر الفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" الجمل من نمط: زيد ضربته جملا مفككة إلى اليمين، أو بنية مفككة[2]، ثم اعتبرها في موضع آخر بنية اشتغالية[3]. والاشتغال عنده هو نوع من أنواع التبئير[4]، والتبئير يختلف عن التفكيك[5].

- افترض في بعض الأعمال وجود نوعين من التفكيك: تفكيك بارتفاع، نحو: زيد ضربته، وتفكيك بانتصاب، نحو: زيدا ضربته. وذهب في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" إلى أن التفكيك يكون دائما بالارتفاع[6].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص37– 38.

[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص128.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص142.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص144– 146.

[5] – من أهم أوجه الاختلاف بين التبئير والتفكيك ما يأتي:

– خضوع التبئير لمجموعة من القيود التي تضبط المسافة بين المكان الهدف والمكان المصدر، وعدم خضوع التفكيك لهذه القيود.

– وجود تطابق إعرابي بين المكان الهدف والمكان المصدر في التبئير، وعدم وجود ذلك في التفكيك، إذ يكون دائما بالارتفاع. للمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص131 وص141.

[6] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص131، وص144.

– استنتج في "البناء الموازي" أن اللغة العربية تُظهر إلى جانب الرتبة: ف فا مف الرتبة: فا ف مف، ومثّل لهذه الرتبة بالجملتين: البنات جئن، والأولاد جاؤوا. غير أنه لم يتقيد بهذه النتيجة، فاعتبر في العديد من المواضع هاتين الجملتين ملتبستين؛ أي يمكن أن يؤول مركبهما الاسمي الذي يقع قبل الفعل (البنات والأولاد) على أنه فاعل، وفي هذه الحالة تكون رتبتهما: فا ف مف، ويمكن أن يؤول على أنه موضع، وفي هذه الحالة تكون رتبتهما: ف فا مف، والمركب الاسمي الذي يظهر قبل الفعل هو بنية مفككة إلى اليمين ولاصقة الفعل ليست لاصقة (تط) وإنما هي ضمير متصل[1].

– خلص في مقاربته الأخيرة إلى وجود رتب متعددة في اللغة العربية، ولكنه اقتصر في التمثيل لهذه الرتب على رتبتين فقط، رتبة: ف فا مف، ورتبة: فا ف مف. ويمكن أن نذكر إلى جانب مسألة تعدد الرتب مسألة أخرى مرتبطة بها، وهي تعدد قيم الوسيط حيث ذكر الفاسي الفهري، حين تعرض لقيم وسيط (تط) قيمتين فقط، هما: التطابق الفقير (الضعيف)، والتطابق الغني (القوي)، وأما القيم الأخرى التي افترض وجودها على أساس أن قيم الوسيط متعددة، فلم يذكرها.

ولا شك في أن هذه التناقضات راجعة إلى اعتماد الفاسي الفهري على افتراضات لم يتأكد من صحة بعضها، فإذا عدنا إلى الرتبة المزدوجة: ف فا مف، وفا ف مف، يتبيّن لنا أن هذا الافتراض بُني على عدة افتراضات، أولها انقسام (تط) إلى نوعين: (تط) إحالي و(تط) غير إحالي، وبناء على هذا التقسيم، افترض الفاسي الفهري أن (تط) غير الإحالي ينقسم بدوره إلى نوعين: (تط) اسمي و(تط) غير اسمي، ثم افترض أن (تط) الاسمي هو الذي يُسوغ ظهور الرتبة: فا ف مف، ومثّل لهذه الرتبة بالجمل من نمط: البنات جئن والأولاء جاؤوا، ولم يستقر على رأي واحد، فتارة يذهب إلى أن هذه الجمل من نمط فا ف مف، وتارة أخرى يعتبرها من نمط: ف فا مف.

ومن الواضح هنا أن احتمال هذه الجمل لتأويلين يعني أن وسيط (تط) لا يُسوغ وجود الرتبة: فا ف مف، أو غيرها، فمن غير المعقول أن يكون وسيط (تط) اسميا وغير اسمي في الوقت نفسه؛ أي إذا أوّلنا المركب الاسمي "البناء" أو "الأولاد" على أنه فاعل فإن (تط) سيكون اسميا؛ وذلك لأن (تط) الاسمي هو الذي يُسوغ ظهور الرتبة: فا ف

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص108– 109 وص114– 115، وص117– 122, وص138.

مف، وأما إذا أوّلناه على أساس أنه موضع، ففي هذه الحالة يجب أن يكون (تـط) غيـر اسمي. ومن غير المعقول أيضا أن يكون المركب الاسمي في هذه الجمل إحاليـا وغيـر إحالي في الوقت نفسه.

هذه المشاكل التي يطرحها افتراض التطابق والإحالة باعتبارهما مسوغين لتقـديم الفاعل، ومن ثم، ظهور الرتبة: فـا ف مـف، دفعـت محمـد الرحـالي إلـى البحـث عن الخصائص التي تميّز الفاعل المقدم عن الموضع في الإحالة والتوزيـع والإعـراب وكانت النتيجة التي خلص إليها أن هذين المكونين لهما خصائص متشابهة؛ لهذا لا يُميّـز تركيب اللغة العربية بين الفاعل المقدم والموضع. وأما بخصوص الرتبـة فقـد اسـتنتج أن اللغة العربية لها رتبة واحدة فقط، هي الرتبة: ف فا مف، وما يبدو كالفاعل المقدم هو موضع مُولّد في مكانه في الأساس[1].

ولم يكن محمد الرحالي الوحيد الذي ذهب إلى أن رتبة مكونات الجملة فـي اللغـة العربية هي: ف فا مف، وإنما كان هذا مذهب جماعة من التوليديين العرب[2]، والاسـتثناء صنعه داود عبده، الذي أكد أن الرتبة في اللغة العربية هي: فا ف مف[3]. وهذا الإشـكال أي تعدد الآراء في مسألة رتبة مكونات الجملة، لم يكن مطروحا فـي الـدرس النحـوي العربي القديم، فكل النحاة افترضوا وجود نوعين من الجمل: جمل فعلية، تأتي مكوناتهـا وفق الرتبة: ف فا مف، وجمل اسمية، تأتي مكوناتها وفق الرتبة: مبتدأ وخبر[4]. واعتبروا

[1] – ينظر: محمد الرحالي، **ملاحظات عن الرتبة والإعراب**، ضمن كتاب: اللسانيات المقارنة واللغـات فـي المغـرب منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 51، 1996، ص31– 55.

[2] – ينظر على سبيل المثال: ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربيـة (الجملـة البسـيطة)** ص28. محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، طبعـة 1999، ص49– 50.

[3] – ينظر: داود عبده، **البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربيـة**، مجلة الأبحاث، منشـورات كليـة الآداب والعلـوم الإنسانية، الجامعة الأميركية في بيروت، سنة 31، 1983، ص37– 53.

[4] – يرى محمد الأوراغي أن سيبويه أصّل الرتبة: فا ف مف، وأما الزمخشري فأصّل الرتبة: ف فا مف. ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص241– 242. وترى سمية المكي أن كل النحاة العرب القدامى أصّلوا الرتبة: ف فا مف. ينظر: سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، دار الكتـاب الجديـد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص65– 66. وأما مهدي المخزومي فيرى أن ابن هشام اعتبر الجملة الاسـمية أصـل الجملة العربية. ينظر: مهدي المخزومي، **النحو العربي نقد وتوجيه**، ص40.

الجمل من نمط: الولد قصير، جملا اسمية، وليست جملا رابطية، وأما البنيـــة: ضـــربته زيدا، فاعتبروها بنية بدلية، وليست اشتغالا إلى اليسار.

وإذا تركنا جانبا نقائص مقاربة الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملـــة فـــي اللغـــة العربية، يظهر أن هذا الباحث كان حريصا على مواكبة التطورات التي عرفتها النظريـــة التوليدية، ففي افتراضه للرتبة: فا ف مف، اعتمد على العدة التي اقترحتها هذه النظريـــة والمتمثّلة في قواعد التبئير، وقواعد الخفق، وقواعد التفكيك، والافتراض الرابطي. وفـــي افتراض الرتبة المزدوجة اعتمد على وسيط التطابق. ولمّا افترض بعض التوليديين تعـــدد قيم الوسيط، تبنى الفاسي الفهري هذا التصور، فافترض أن اللغة العربية تسمح بظهـــور رتب متعددة بتعدد قيم وسيط التطابق. وكل هذه الافتراضات التي بنـــى عليهـــا الفاســـي الفهري مقاربته كانت منسجمة مع مبادئ النظرية التوليدية، وخاصة ما يتعلـــق باســـتبعاد المفاهيم التداولية في تفسير الظواهر اللغوية[1].

2-3-3. مقاربة الفاسي الفهري للإعراب في اللغة العربية:

انطلق الفاسي الفهري في تفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية مـــن افتـــراض مفاده أن اللغات الطبيعية تنقسم إلى لغات شجرية ولغات غير شجرية ولغات بـــين بـــين أي ليست شجرية تماما وليست غير شجرية تماما، وأن رتبة مكونات الجملة في اللغـــات الشجرية هي رتبة ثابتة، كالرتبة: فا ف مف، في اللغة الإنجليزية والفرنســـية، أو الرتبـــة ف فا مف، أو غيرها، وهذه الرتبة هي التي تُحدد الوظائف النحوية (الفاعل والمفعول...) في هذه اللغات، وأما اللغات غير الشـــجرية، كالهنديـــة، والصـــينية، وبعـــض اللغـــات الأسترالية، فتمتاز بكون ترتيب مكونات جملها يكاد يكون حرا، وبصفة مطلقة؛ ولهذا أُسند دور تحديد الوظائف النحوية لوسائل أخرى تتوفر عليهـــا هـــذه اللغـــات، كـــالنبر مـــثلا أو اللواصق الإعرابية. واللغات بين بين هي اللغات التي تكـــون فـــي مرحلـــة انتقاليـــة

[1] – يقول الفاسي الفهري معلقا على بعض افتراضاته، كافتراض التبئير والخفـــق والتفكيـــك والافتـــراض الرابطـــي "توصلت إلى وضع نظرية للرتبة في العربية، بافتراض وجود رابطة في بعض الجمل التي تدعى بالاسمية، وافتراض قواعد للتفكيك والتبئير والزحلقة والخفق في بنى أخرى. وهذه الافتراضات المؤسسة تركيبيا ودلاليا ليســـت ذات قيمـــة وصفية فقط، بل إنها تفسيرية كذلك؛ لأنها تقدم وصفا أمثل للغة العربية، وتربطها بمثيلاتها من اللغات الطبيعيـــة، ولأن كل افتراض تمثيلي له مضمون تجريبي، لذلك لم ألجأ في تحليلي إلى مفاهيم ذريعية،؛ لأن الوصف المؤسس على هـــذه المفاهيم ليس له بعد تفسيري". عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص150.

أي تنتقل من مرحلة تكون فيها الحركة الإعرابية المحدد الأول والوحيد للوظائف النحوية إلى مرحلة تسقط فيها علامات الإعراب، فتصبح الرتبة هي المحدد الأول لهذه الوظائف[1].

ويرى، ضمن هذا التصور، أن اللغة العربية من اللغات بين بين، يقول: "اللغة العربية، كما هو معلوم، لها وسائل صرفية، من جملة هذه الوسائل الصرفية الإعراب الإعراب يلعب دورا، وعلينا أن نحدد ما هو هذا الدور في معرفة الوظائف، ولكن لا يلعب الدور الوحيد في تحديد الوظائف. فإذن، اللغة العربية يمكن أن نعتبرها من بين هاته اللغات التي هي بين بين، وهاته اللغات التي ليست شجرية وليست غير شجرية تكون عادة في مرحلة انتقالية، تنتقل فيها من البنية الصرفية التي يلعب فيها الصرف الدور الأول والوحيد إلى بنية ينعدم فيها الإعراب أو اللواصق شيئا فشيئا إلى أن تسقط علامات الإعراب، فتنتقل بالضرورة إلى حكم اللغة الشجرية، وتصير البنية الشجرية تلعب الدور الأول والأخير في تحديد الوظائف النحوية"[2]. والدليل على هذا التحول غياب علامات الإعراب في اللهجات العربية[3].

ولتوضيح دور هذه العلامات في تحديد الوظائف النحوية افترض الفاسي الفهري أن الإعراب نوعان: إعراب معمول فيه وظيفيا، وإعراب غير معمول فيه وظيفيا، يقول موضحا طبيعة الإعراب المعمول فيه وظيفيا: "لقد رأينا أن بعض الإعرابات تُدخلها القواعد المركبية، مثل الرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر لمفعول الحرف...الخ وترتبط هذه الإعرابات بمختلف الوظائف عن طريق قواعد قدمناها سابقا، ونعيدها للتذكير:

– ج ← ف م.س م.س

↑= ↓ (↑فا) = ↓ (↑مف) = ↓

(↓إع) = رفع (↓إع) = نصب

– س/ ← س م.س

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **الوظائف النحوية في النماذج اللغوية**، ضمن كتاب: البحث اللساني والسيميائي ص271– 272.

[2] – **المرجع نفسه**، ص272– 273.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص280.

↑= ↓ (↑مض) = ↓

(↓إع) = جر

– ح/ ← ح م.س

↑= ↓ (↑مف) = ↓

(↓إع) = جر

يُعتبر الإسناد الإعرابي الذي يتم بهذا الشكل معمولا فيه وظيفيا (functionally governed). ونضيف إلى هذه اللائحة إعراب الصفة النعت (modifier) الذي يتبع إعراب الرأس. أما إعراب الموصول، فيلحق بإعراب النعت وذلك باعتباره مُخصِّصا لهذا الأخير"[1].

وافترض أن اللغة العربية تُظهر توافقا، أو ترابطا، بين إعراب الكلمة ووظيفتها النحوية[2]، وبمقتضى هذا الترابط يأخذ فاعل الفعل إعراب الرفع، ويأخذ فاعل الصفة إعراب الرفع أيضا، كما يظهر في الجمل الآتية:

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري: **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص272– 273. نشير هنا إلى أن قول الفاسي الفهري: "بعض الإعرابات تُدخلها القواعد المركبية"، يُوضحه قوله: "المعلومات الإعرابية لا تصدر عن القواعد المركبية وحدها. بل إن المعجم يسهم في توافر هذه المعلومات في جهتين: فبالنسبة للأسماء المعربة نفترض أنها تخول في المعجم سمة إعرابية تُعتبر جزءا من صورتها المعجمية، وحين تُدمج هذه القيمة الإعرابية المعجمية في الوصف الوظيفي، يجب أن تكون مطابقة للقيمة الإعرابية المكونية، وإلا فإن الوصف الوظيفي لا يكون له حل، ويعمل قيد الانسجام على تصفيته، ونجد، من جهة أخرى، أن لبعض الأسماء أو الضمائر قيمة إعرابية ثابتة فبعضها مرفوع وبعضها منصوب...الخ، بالضرورة. وتأخذ هذه الأسماء أو الضمائر إعرابا لازما في المعجم... ويجب أن يوافق هذا التخصص الإعرابي التخصص الإعرابي الذي يأتي عن طريق القواعد المركبية، وإلا امتنع الحل للوصف الوظيفي، وهكذا نرى كيف يساهم المعجم، إلى جانب القواعد المركبية، في بناء الوصف الإعرابي لبنية معينة". **المرجع نفسه**، ص271– 272. ومعنى هذا أن الأسماء المعربة يتم التأشير لها في المعجم بالخاصية [+علامة إعرابية]، وتتحدد هذه العلامة بحسب الحالات الإعرابية التي يأخذها كل اسم في استعمالاته المختلفة، وأما الأسماء والضمائر التي تقترن بعلامة ثابتة، فإنها تُقيد في المعجم بتلك العلامة التي تقترن بها. وعند إدماج هذه العناصر في موضع معين في البنية الوظيفية، يجب أن تُوافق علامته الإعرابية المعجمية القيمة الإعرابية التي تُحددها القواعد المركبية، وإلا سيُعتبر الوصف الوظيفي لاغيا بموجب قيد الانسجام الذي يفرض إلحاق قيمة واحدة بالمسند. للمزيد من التفاصيل ينظر **المرجع نفسه**، ص80– 97. محمد الشكيري، **دروس في التركيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو المعجمي الوظيفي**، ص118– 162.

[2] – يذهب الفاسي الفهري إلى أن التوافق بين الإعراب والوظيفة النحوية متعلق بالنظرية الإعرابية التي يقترحها الباحث، ونظريته، أو مقاربته تفترض أن هناك توافقا في اللغة العربية بين الإعراب والوظيفة. ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص225– 226.

- التقيت بالولد المريضة **أمُه**.
- لقيت زيدا متوترة **أعصابُه**.
- زيد حسن **وجهُه**.

وأما فاعل المصدر فيأخذ إعراب الجر؛ وذلك لأن الفاعل المنطقي للمصدر يكون مضافا إليه (مض)، ويُوسم بالتالي بسمة الجر، كما في قولنا: أقلقني ضربُ زيدٍ عمرًا[1]. وأما المصدر فيأخذ، كغيره من الأسماء، علامة إعرابية موافقة لوظيفته في الجملة[2].

وبمقتضى هذا الترابط أيضا يأخذ مفعول الفعل إعراب النصب، ويأخذ مفعول الحرف إعراب الجر، وأما رأس المركب الإضافي فيأخذ الإعراب المسند إلى المركب بأتمه تبعا للوظيفة النحوية التي يشغلها، وتأخذ فضلته؛ أي المضاف إليه إعراب الجر وتُسند إليها الوظيفة النحوية المالك، أو (مض) على أساس أنها تنتمي إلى النواة الوظيفية للاسم الرأس، وتوافق هذه الوظيفة النحوية أدوارا دلالية مختلفة، كالملكية، نحو: كتاب زيد، أو الاحتواء، نحو: فنجان قهوة، وغيرها[3].

وأما الصفة فترث الإعراب عن رأس المركب الاسمي الذي تُعتبر فضلة له، كما يظهر في قولنا: مررت برجل مريض، حيث ترث الصفة "مريض" إعراب الجر من مفعول الحرف "رجل"[4]. والموصول يرث بدوره الإعراب الموافق للوظيفة التي تشغلها الصلة ككل، كما في قولنا: رأيت اللذين رجعا، حيث جاء الموصول "اللذين" منصوبا؛ لأن الصلة هي مفعول "رأى"؛ أي هي منصوبة، وبالتالي نُقِل نصب المفعول إلى الموصول[5].

وصفوة القول في الإعراب المعمول فيه وظيفيا، إنه إعراب يلحق المركبات الاسمية التي تتفرع إليها المقولة المعجمية، فتُسند إليها وظيفة نحوية معينة تُحددها القواعد

---

[1] – سنرى فيما بعد أن الفاسي الفهري يُشكك في معطيات النحاة العرب القدامى التي استدلوا بها على عمل المصدر الرفع في فاعله، كالجملة: أقلقني ضربٌ زيدٌ عمرا. ينظر: **المرجع السابق**، ص196، وص224– 225. و**المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص52.

[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية**، ص224– 225.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص158– 159.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص220.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص274.

المركبية[1]. وفي مقابل هذا الإعراب، "نجد إعرابات أخرى غير معمول فيها وظيفيا، وهي إعرابات لا تلصق بالمكونات عن طريق القواعد المركبية، وذلك لعدم إمكان وجود تعالق يذكر بين الوظيفة التي تشغلها المركبات الحاملة لها والقيمة الإعرابية التي يمكن أن تُسند إليها. والإعراب الذي يحمله المحور والبؤرة الاستفهامية (في بعض الأحيان) يُمثّل للإعراب غير المعمول فيه وظيفيا، ونجد أمثلة أخرى لذلك في بعض المركبات الوصفية أو الاسمية الحاملة لإعراب الرفع. وهو الإعراب غير الموسوم (unmarked case) أو إعراب التجرد، وافتراضنا أن الإعرابات غير المعمول فيها وظيفيا تَصدر عن المعجم وحده"[2].

ويُعتبر الإعراب الذي تأخذه المركبات: المحور، والبؤرة الاستفهامية، والموضع والذيل، إعرابا غير معمول فيه وظيفيا؛ لأن هذه المركبات أُسندت إليها وظائف خطابية أي وظيفة المحور، ووظيفة البؤرة، ووظيفة الموضع ووظيفة الذيل، والمركبات التي تُسند إليها هذه الوظائف يكون إعرابها غير معمول فيه والفرق بين هذه الوظائف والوظائف النحوية يوضحه قوله: "صنفان من الوظائف يستعملان في الكتابات مع غموض على مستوى المصطلح، وكذلك على مستوى التصور وإن كان لهما خصائص مختلفة وطبيعة مختلفة. الصنف الأول يتضمن وظائف مثل: فا ومف1 ومف2 وح مف ولح....الخ. هذه الوظائف مرتبطة بالمحمول، وتلعب دورا دلاليا في الإطار الدلالي للمحمول (semantic frame). وتكون هذه الوظائف مفرع إليها و/أو مقترنة بإعراب مخول بموجب عمل المحمول... صنف ثان من الوظائف له طبيعة مغايرة. وتضم اللائحة وظائف مثل المحور (theme)، والموضع (topic)، والبؤرة (focus)، والموضع اللاحق (afterthought topic)، أو الذيل (tail)...الخ. هذه الوظائف تساهم في بناء البنية الخطابية للجملة. وهي وظائف غير تفريعية، ولا تحمل إعرابا معمولا فيه، ولا تلعب دورا بطبيعتها في البنية المحمولية الموضوعية. لنسم اللائحة الأولى للوظائف

---

[1] – تجدر الإشارة هنا إلى أن الوظائف المعمولة فيها هي في تصور بريزنن الوظائف التي يتفرع إليها المحمول بمقتضى تفريعه المعجمي، وليس الأمر كذلك في تصور الفاسي الفهري، فهو يعتبر الملحقات (الحال والتمييز والظرف) والنعوت من الوظائف المعمول فيها على الرغم من كونها من الوظائف غير التفريعية. ينظر: **المرجع السابق** ص309– 319.

[2] – **المرجع نفسه**، ص273.

وظائف نحوية (= وظ نح) واللائحة الثانية وظائف خطابية (= وظ خط)"[1]. ففي الجمل الآتية:

- **زيد** انتقدته.
- انتقدته **زيد**.
- **البنات** جئن.
- التقيت به **هو**.
- **أيُّهم** انتقدته؟

تُسند إلى "زيد" في الجملة الأولى الوظيفة الخطابية المحور[2]، وفي الجملة الثانية تُسند إليه الوظيفة الخطابية الذيل، وفي الجملة الثالثة تُسند إلى "البنات" الوظيفة الخطابة الموضع إذا اعتبرت الجملة مفككة، وتُسند في الجملة الرابعة إلى الضمير "هو" الوظيفة الخطابية البؤرة[3]، وفي الجملة الأخيرة تُسند إلى الاستفهام "أي" الوظيفة الخطابية البؤرة[4]. وإعراب كل هذه المركبات هو إعراب غير معمول فيه وظيفيا.

---

[1] – **المرجع السابق**، ص 319– 320. وللإشارة، فإن تصنيف هذه الوظائف إلى هذه الأنواع كان على أساس قيمة المعلومات التي تحملها في البنية الخطابية، فالمحور يمثّل للمعلومة التي يكون واردا بالنسبة إليها ما يقع ذكره في البنية الخطابية، والموضع يمثّل للمعلومة القديمة أو الأقل بروزا، والبؤرة تمثّل للمعلومة البارزة، وأما الذيل فيمثّل للمعلومة التي توضح أو تلغي أو تدقق ما سبق ذكره. ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص319.

[2] – يبدو أن الفاسي الفهري لم يستقر على رأي واحد فيما يتعلق بالوظيفة الخطابية التي تُسند إلى "زيد" في هذا النمط من الجمل، فتارة يُسند إليها وظيفة البؤرة، وتارة أخرى يُسند إليها وظيفة المحور. ينظر: **المرجع نفسه**، ص247 وص322– 323.

[3] – يرى الفاسي الفهري أن ضمائر الرفع المنفصلة تكون غير معمول فيها، والوظائف التي تُسند إليها هي المحور أو الموضع أو البؤرة، كما يظهر في الجمل الآتية: **أنت** مريض، **هم** جاؤوا، سل عن خبرك **أنت**. وأما المنفصلات غير المرفوعة كـ"إيا" فتظهر في السياق المعمول فيه، وتخول بالتالي وظيفة من الوظائف النحوية المعروفة، كوظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول. للتوسع أكثر في الموضوع ينظر: **المرجع نفسه**، ص283– 288.

[4] – لاحظ الفاسي الفهري أن البؤرة أو الموضع الذي ينتقل من موقع المفعول يُوسم بسمة إعرابية توافق الوظيفة التي يشغلها قبل النقل لا السمة الإعرابية التي يمكن أن يأخذها في مكان الموضع؛ ولهذا اشترط أن يكون إعراب الموضع والبؤرة الاستفهامية في التراكيب الموضوعة والاستفهامية مطابقا للإعراب الذي يأخذه العنصر المراقَب مكونيا، واعتبر هذا الإسناد الإعرابي معمولا فيه مكونيا، وقَيّد العمل المكوني كما يلي: يكون إعراب مراقب مكوني معمولا فيه مكونيا إذا وفقط إذا:

أ– لم يكن معمولا فيه وظيفيا.

ب– إعرابه مطابق لإعراب المراقَب. =

وإعراب التجرد هو أيضا إعراب غير معمول فيه وظيفيا؛ وذلك لأنه إعراب غير موسوم بعامل ما. ويظهر هذا الإعراب في الجمل الرابطية، نحو: الرجل مريض، حيث افترض الفاسي الفهري أن الإعراب الذي يلحق المركب الاسمي "الرجل" والمركب الوصفي "مريض" هو إعراب تجرد، والدليل على ذلك أن دخول العوامل البنيوية عليها يؤثر في إعرابها، كما يظهر في الجمل الآتية:

- ظننت الرجل مريضا.
- كان زيد واقفا.
- إن زيدا واقف.

ففي الجملة الأولى أُسند الفعل "ظن" الإعراب إلى المفعول "الرجل" والفضلة الوصفية "مريض"، وفي الجملة الثانية أسند الفعل "كان" الإعراب إلى الفاعل "زيد" والصفة "واقف" وفي الجملة الثالثة أسند المصدري "إن" النصب إلى "زيد"، وتلقت الصفة "واقف" إعراب الرفع تجردا[1].

يتضح مما تقدم أن الفاسي الفهري قسّم الوظائف إلى نوعين: وظائف نحوية ووظائف خطابية. وبمقتضى هذا التقسيم، قسّم الإعراب إلى نوعين: إعراب تُحدده القواعد المركبية، وهو الإعراب الذي يرتبط بالوظائف النحوية، وإعراب لا تُحدده القواعد المركبية، وهو الإعراب الذي يرتبط بالوظائف الخطابية. واعتبر النوع الأول إعرابا معمولا فيه وظيفيا لوجود تعالق بين الوظائف النحوية والحالة الإعرابية التي تحملها المركبات التي تُسند إليها هذه الوظائف، في حين اعتبر النوع الثاني إعرابا غير معمول فيه وظيفيا لعدم وجود تعالق بين الوظائف الخطابية والحالة الإعرابية التي تلحق بالمركبات التي تُسند إليها هذه الوظائف.

ويبدو لنا، بناء على الفروق الموجودة بين الإعراب المعمول فيه وظيفيا والإعراب غير المعمول فيه وظيفيا، أن إدراج الفاسي الفهري لإعراب التجرد ضمن الإعراب

=وهذا القيد هو الذي يفسر لحن الجملة الثانية في المجموعتين "أ" و"ب": أ- جاء الذي **إياه** انتقدت.- *جاء الذي **هو** انتقدت. ب- **أيَّهم** انتقدت؟ - ***أيُّهم** انتقدت؟ وافتراض العمل المكوني بالنسبة للموضع والبؤرة الاستفهامية هو الذي يفسّر قول الفاسي الفهري الذي سبقه ذكره: "والإعراب الذي تحمله البؤرة الاستفهامية **(في بعض الأحيان)** هو إعراب غير معمول فيه وظيفيا". وللاطلاع على العلاقة التي تربط المراقبة المكونية بالإعراب ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص245- 276.

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص65- 73.

المعمول فيه وظيفيا غير مبرر؛ وذلك لأن المركبات الاسمية والوصفية الحاملة لإعراب الرفع في الجمل التي مثّل بها تُسند إليها الوظائف النحوية[1]، وهذا دليل على أن هذه المركبات تختلف عن تلك التي يكون إعرابها غير معمول فيه وظيفيا، ونعني هنا المركبات التي تُسند إليها الوظائف الخطابية فقط. أضف إلى هذا، أن المقصود بالتجرد من العوامل هو غياب العوامل، وليس انعدامها، أو استحالة عملها في هذه المركبات والدليل على ذلك أن دخول بعض العوامل على هذه المركبات يؤثر في إعرابها، كما يتضح من المقارنة بين الجمل الآتية:

- الرجل مريض.
- زيد واقف.
- ظننت الرجل مريضا.
- كان زيد واقفا.
- إن زيدا واقف.

إذن، كان من الأجدر بالفاسي الفهري أن يفصل بين إعراب التجرد والإعراب غير المعمول فيه وظيفيا، وبهذا يصبح الإعراب ثلاثة أنواع: إعراب معمول فيه وظيفيا وإعراب غير معمول فيه وظيفيا، وإعراب التجرد.

إن الحل الذي رآه الفاسي الفهري لتفسير ظاهرة الإعراب تفسيرا مقنعا هو التخلي عن افتراضاته السابقة، واعتماد افتراضات جديدة تنسجم مع النظريات الفرعية لنظرية المبادئ والوسائط، فافترض، في إطار النظرية المحورية، أن موضوعات الحمل تنقسم إلى نوعين: موضوعات حدود، وموضوعات ملحقة. فأما الموضوعات الحدود فهي التي يتفرع إليها المدخل المعجمي للمحمول، أو هي الأدوار التي تتضمنها بالضرورة البنية المحورية للمحمول، وتُسمى أيضا الأدوار المشاركة، أو الأدوار النووية، وتُربط إلى المحمول ربطا نحويا، وأما الموضوعات الملحقة فهي التي لا يتفرع إليها المدخل المعجمي للمحمول، أو هي الأدوار التي لا توجد في البنية المحورية، وتُسمى أيضا الأدوار الظرفية، أو الملحقة، أو الأدوار غير النووية، وتُربط إلى المحمول ربطا دلاليا وما يظهر خارج الجملة، كالبؤرة، والموضع، والذيل، هي في الحقيقة موضوعات

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ص133– 136.

ربضية، لا تنتمي، لا إلى الموضوعات الحدود، ولا إلى الموضوعات الملحقة، والأدوار التي تُمثّلها هي أدوار خارجية (ربضية) لا ترتبط بالحمل مباشرة[1].

وأما في إطار نظرية (س/) فقد افترض أن عناصر الجملة في اللغة العربية تأتي في النواة الوظيفية وفق الرتبة: (أرباض يمنى) ف فا مف1 مف2 ملحقات (أرباض يسرى)[2].

وميّز، بناء على هذه الافتراضات، بين ثلاثة أنواع من الإعراب: الإعراب النحوي، والإعراب الدلالي، وإعراب التجرد، يقول موضحا طبيعة كل نوع: "يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية (وفي لغات أخرى). هناك إعراب نحوي إعراب الحدود، وهو إعراب يُسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصرفة (أي التطابق)، أو الفعل، أو الحرف، بالتوالي. وهناك إعراب دلالي، يُسند إلى الملحقات (adjuncts) كالظروف، والتمييز، والحال...الخ، لدلالتها على هذه المعاني كما يُسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة. وأخيرا، هناك إعراب التجرد، وهو إعراب يُسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات، ولا ملحقات (كالمبتدأ، مثلا والخبر...)"[3].

1- الإعراب النحوي: وهو الإعراب الذي يُسند إلى الوظائف النحوية، كالفاعل والمفعول، ومفعول الحرف، ويسمى أيضا إعراب الحدود؛ لأنه يُسند إلى المركبات التي تحتل الموضوعات الحدود. وعوامل هذا الإعراب هي صرفة (تط)، والفعل، والحرف حيث تسند صرفة (تط) إعراب الرفع إلى الفاعل، ويسند الفعل إعراب النصب إلى المفعول، في حين يسند الحرف إعراب الجر إلى مفعوله[4]، وبتعبير آخر، العامل في الفاعل هو صرفة (تط)، والعامل في المفعول هو الفعل، وأما العامل في مفعول الحرف فهو الحرف.

ومفهوم العمل مرتبط هنا بالتحكم المكوني الذي تُحدده البنية الشجرية للجملة، وقد مرّ بنا أن تشومسكي صاغ مبدأ العمل كالآتي:

---

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص48، وص176.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص59.

[3] – **المرجع نفسه**، ص49.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص49.

- يعمل "أ" في "ب" إذا كان:
- "أ" عنصرا عاملا (فعل أو اسم أو حرف،...).
- "أ" يتحكم مكونيا في "ب".

وتتحكم العجرة "أ" مكونيا في العجرة "ب" إذا كانت:

- "أ" لا تشرف على "ب"، وبتعبير آخر "أ" و"ب" لا تعلو أيا منهما الأخرى.
- أول عجرة تشرف على "أ" تشرف على "ب"، وبتعبير آخر، أول عجرة مفرغة تعلو "أ" تعلو "ب". ويمكن التمثيل لهذه العلاقة بالتشجيرة الآتية:

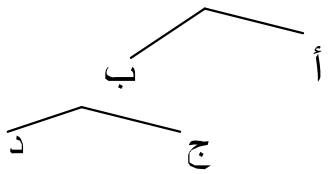

حيث "أ" تتحكم مكونيا في "ب"، و"ج" تتحكم مكونيا في "د"، وبالتالي، تعمل "أ" في "ب" وتعمل "ج" في "د".

وافترض تشومسكي، في تطبيق هذا المبدأ، أن صرفة، أو عنصر (تط) الذي يتضمن سمات الشخص والعدد والنوع هو بمثابة الاسم، ويتحكم مكونيا في المركب الاسمي الفاعل، ويعمل فيه حالة الرفع، والفعل يتحكم مكونيا في مفعوله، ويعمل فيه حالة النصب، وهكذا مع بقية العناصر.

بهذه الافتراضات فسر الفاسي الفهري الإعراب النحوي في اللغة العربية. ولمّا اقترح تشومسكي تفكيك صرفة (تط) إلى (ز) و(تط)، أعاد الفاسي الفهري النظر في طبيعة المقولات الصرفية في اللغة العربية ورتبتها في البنية الشجرية، وخلص من فحص رتبة الصرفات التي تلحق الفعل في الجمل الآتية:

- أما رأيت الرجل؟
- زعم أن سيحضر.
- زعم أن قد حضر.
- سوف لا يحضر الرجال.

إلى أن الحروف المصدرية، كـ"الهمزة" و"أن" تسبق كل المكونات الصرفية الأخرى التي تنضاف إلى الفعل؛ ولهذا تُعتبر الجملة مركبا يرأسه المصدري. والموجهات، كـ"السين"

و"سوف" و"قد" تأتي بعد الحروف المصدرية، وتسبق أدوات النفي، وأدوات النفي تسبق (ز) و(تط) والوجه (وجه). وبصفة عامة، تكون رتبة صرفات الفعل في الحالات البسيطة كالآتي: (موجه- نفي -ف- بناء/ ز/ جهة- تط- وجه)[1].

وعندما لاحظ أن الموجهات وأدوات النفي تستقل بذاتها عن الفعل، بينما تذوب العناصر الصرفية الأخرى (ف- بناء /جهة/ ز- تط- وجه) في جذع الكلمة، اقترح أن يُمثّل للبناء والجهة والزمن في صرفية واحدة، هي صرفية الزمن (ز)، وأما العناصر الأخرى، فكل واحدة منها تُمثّل صرفية قائمة بذاتها[2].

ولرصد رتبة هذه العناصر اقترح أن تُعدّ رؤوسا لإسقاطات تركيبية، وافترض أن رتبتها تعكس مباشرة العلائق العميقة أو السطحية في الشجرة، وبهذا يكون (ز) باعتباره حركات داخلية تشارك تكوين الجذع، أسفل إسقاط في الشجرة، أو بالأحرى يكون أسفل إسقاط وظيفي يعلو إسقاط الجذر الذي يتضمن العناصر المحورية وفي المقابل، يكون (تط) أعلى من (ز) لأنه لاحقة في الماضي وسابقة ولاحقة في المضارع، أضف إلى ذلك أنه لا ينتمي إلى الجذع الأصلي، وأما (وجه) فيأتي بعد (تط)، والنفي بعد (وجه)، وفي الأخير يأتي الموجه، ثم المصدري. وبناء على هذه الافتراضات اقترح أن يُمثّل للبنية العميقة للجملة: سوف لا يحضر الرجال، كالآتي:

[1] – الجهة هي مجموع سمات الحدث التي من خلالها يمكن قياسه ووصفه زمنيا، فهو ممتد أو غير ممتد، تام وغير تام... والزمن هو زمن الحدث، وهو في العربية نوعان: إما (+ ماض) أو (– ماض). والوجه هو عنصر من العناصر الصرفية التي تلتصق بالفعل، وتغير صورته، فمثلا، صيغة الماضي تُوظف لوجه واحد هو البياني أو التعييني، وأما صيغة المضارع فتكون طلبية (ليخرج) وافتراضية (أريد أن يأتي)... وأما الموجه فقد يكون من الأدوات أو من الأفعال، ويدل على عدة معان مثل: الاحتمال (قد أعود إلى الجزائر)، والإمكان (سوف أعود إلى القدس)، والضرورة (يجب أن تتخلى عن موقفك). للمزيد من التفصيل ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص79- 82.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص51- 53.

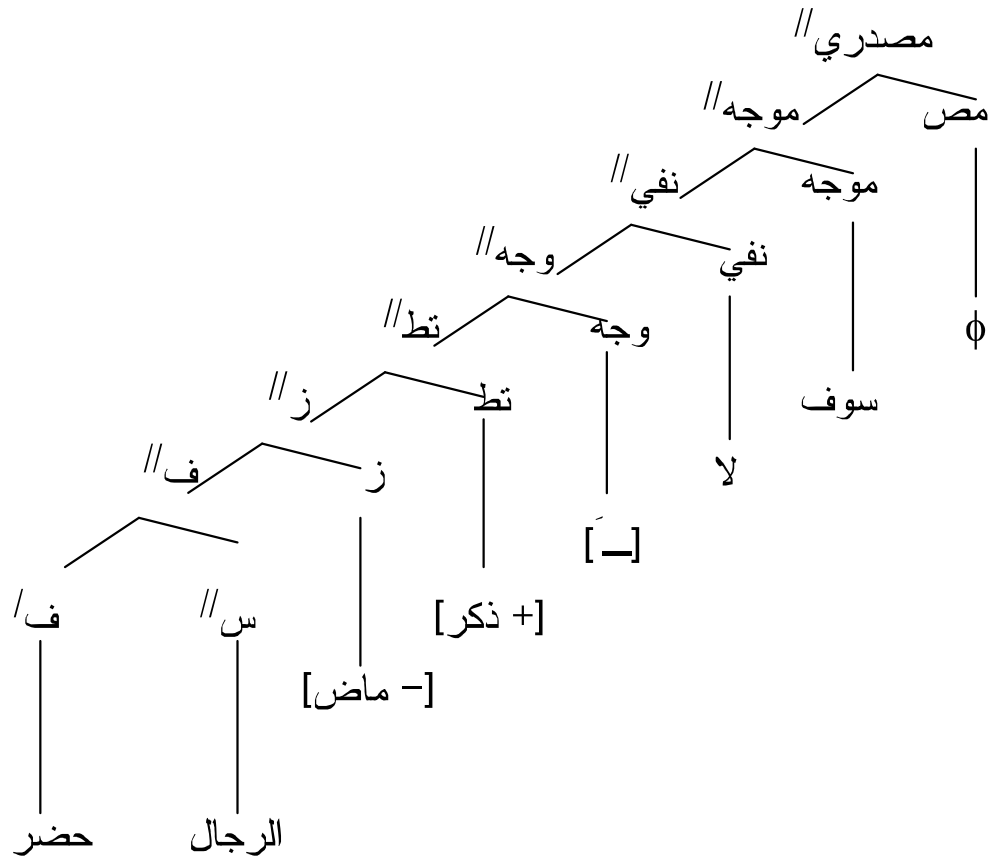

ولتحقيق الرتبة: ف فا مف، ينتقل جذر الفعل "حضر" إلى (ز)، ثم إلى (تط)، ثم ينتقل من (ف–ز–تط) إلى (وجه) بواسطة قاعدة نقل الرأس إلى رأس آخر[1].

وافترض الفاسي الفهري أن الفعل والمفعول يكونان في هذه البنية مركبا واحدا وأن الفاعل هو مُخصِّص إسقاط الفعل، والمفعول فضلة له[2]. وافترض أن الزمن (ز) هو الذي يُسند الرفع في جميع اللغات، وقد يرث (تط) إعراب (ز) ويسنده أو لا يسنده إلى غيره من المركبات الاسمية بحسب ضميريته أو عدم ضميريته[3]. ومجملا، افترض

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص53– 54.

[2] – افترض تشومسكي أن الفاعل هو المركب الاسمي الذي تعلوه الجملة، والمفعول هو المركب الاسمي الذي يعلوه المركب الفعلي، وذهب الفاسي الفهري في أعماله الأولى إلى أن افتراض تشومسكي يصلح للغات الشجرية فقط. ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، **الوظائف النحوية في النماذج اللغوية**، ضمن كتاب: البحث اللساني والسيميائي، ص259– 285. ثم تراجع عن هذا الرأي، وأكد أن الفعل والمفعول يكونان مركبا واحدا في البنية العميقة، وهو المركب الفعلي والفاعل هو مُخصِّص إسقاط الفعل، والمفعول فضلة له. وللاطلاع على الأدلة التي اعتمد عليها لإثبات صحة هذه الافتراضات ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص55– 65.

[3] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص73. تجدر الإشارة هنا إلى أن الفاسي الفهري تبنى في بعض الدراسات افتراض تشومسكي بأن (تط) هو الذي يسند الرفع، وههنا تراجع عن هذا التصور، وافترض، خلافا لما افترضه تشومسكي أن (ز) هو الذي يسند الرفع في جميع اللغات. وكما أشرنا=

أن (ز) يعمل الرفع في الفاعل، والفعل يعمل النصب في المفعول، وحروف الجر تعمل الجر في مفعولها، وإسقاط الحد يعمل الجر في المضاف إليه[1].

ولمّا افترض وجود البنية: فا ف مف، إلى جانب البنية: ف فا مف، فسر ظهورها بنمط (تط)؛ أي إذا كان (تط) اسميا، فإن الناتج هو البنية: فا ف مف، وأما إذا كان غير اسمي، فإن الناتج هو البنية: ف فا مف. وافترض أن الإعراب الذي يسنده (ز) في البنية فا ف مف، يمتصه (تط)، وبهذا فإن (ز) لن يسند الإعراب ثانية إلى المركب الاسمي الفاعل في مُخصِّص (ز) لأنه أفرغ إعرابه، فيضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى موقع مُخصِّص (تط)، ويرسو هناك، ويتلقى منه الإعراب[2]، كما يظهر في المشجر الآتي، إذا افترضنا أن بنية الجملة: البنات جئن، هي: فا ف مف[3].

=إليه سابقا، برّر تشومسكي افتراضه بأن (تط) هو الذي يسند الرفع إلى المركب الاسمي الفاعل بكونه بمثابة الاسم ولهذا فإنه يتطلب الإعراب، وهذا الإعراب يتلقاه من (ز)، ولأن (ز) أفرغ إعرابه، وجب على المركب الاسمي الفاعل أن ينتقل إلى مُخصِّص (تط) ليُربط إلى (تط) ويرث إعراب الرفع منه. وبحسب رأي الفاسي الفهري، فإن هذا الافتراض لا يصدق على اللغة العربية، وخصوصا رتبة: ف فا مف؛ لأن التطابق في هذه البنية ضعيف، أو ليس ضميريا، ومن ثم، لا يتطلب إعرابا. والافتراض الذي يصدق هو صعود المركب الاسمي الفاعل من مُخصِّص الفعل إلى مخصص (ز) ويرسو هناك، ويتلقى الرفع في مخصص (ز)، ولو تنقل إلى مُخصِّص (تط) لما تلقى الرفع هناك من (تط) لأن هذا الأخير ليس له إعراب يستطيع أن يورثه إياه. للمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع السابق**، ص75- 78، وص113- 115. وأكد محمد الرحالي، بخصوص هذه المسألة أن تشومسكي سبق له أن اقترح بأن عامل الرفع هو (ز)، وأن هذا الاقتراح أخذ به وعممه في البرنامج الأدنوي. ينظر محمد الرحالي، **تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة**، هامش ص28.

[1] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص227- 238 وللإشارة، فإن تشومسكي يرى أن حالة الإضافة التي يُحددها الاسم والصفة، وحالة النصب/الجر التي تُحددها حروف الجر هي حالات إعرابية محورية، أو هي حالات إعرابية تلحق المركب الاسمي في إطار العلاقة المحورية التي تقوم بينه وبين عامله، وأما حالة المفعولية وحالة الرفع فهما حالتان بنيويان، والحالة الإعرابية البنيوية هي حالة تعينها عناصر معينة لعناصر أخرى بالنظر إلى موقعها في البنية الشجرية للجملة. ينظر: **المرجع نفسه**، ص27.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص113- 116.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص109.

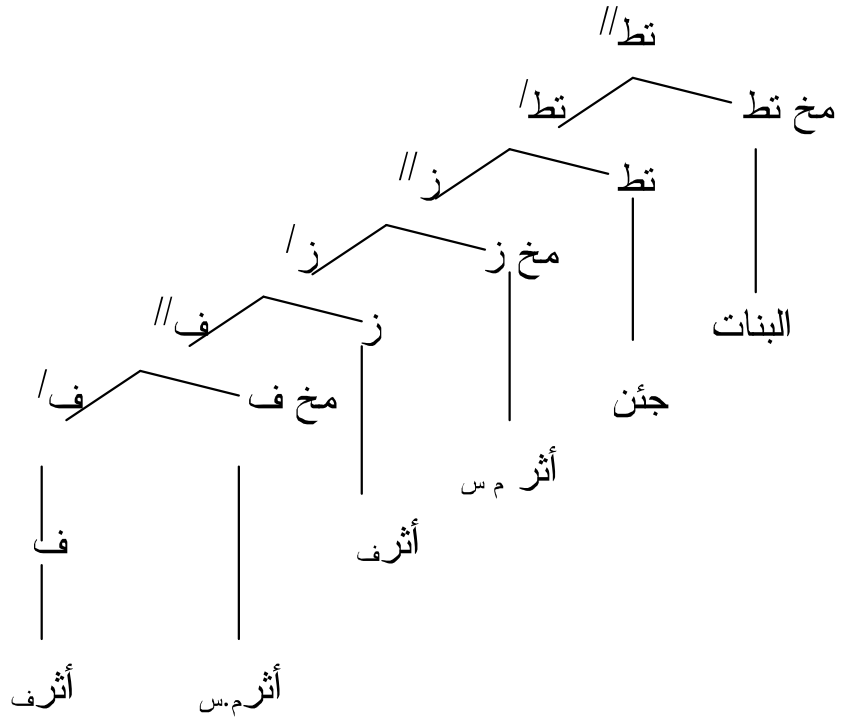

وبالنظر إلى العلاقة الموجودة بين الوظائف النحوية: فا مف1 مف2، وسلمية الأدوار المحورية: منفذ (علة) <مصدر <هدف (معان، مستفيد) <أداة <محور <مكان اقترح الفاسي الفهري قاعدة لربط الإعراب النحوي، مفادها أن:

- الرفع يَربِط أعلى دور محوري.
- الجر يَربِط أعلى دور محوري.
- النصب يَربِط الأدوار المحورية السلفى؛ أي التي تسفل الدور المحوري الأول[1].

واستدل على صحة هذه القاعدة بكون الفاعل، كفاعل الفعل المتصرف، وفاعل الصفة، وفاعل اسم الفاعل الذي يعمل فيما بعده الرفع والنصب[2]، كل هذه الفواعل تأخذ دائما إعراب الرفع، كما يظهر في الجمل الآتية:

- ذهب **زيد** إلى الجامعة.
- زيد طويلة **قامته**.
- مررت برجل ضارب **أبوه** زيدا.

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص48.

[2] – يرى الفاسي الفهري أن ابن السراج قسم أسماء الفاعلين إلى صنفين: صنف أول كالاسم يتصرف تصرفه، وهو الذي يجر ما بعده، مثله في ذلك مثل الاسم المضاف العادي، وصنف ثان كالفعل، يعمل فيما بعده الرفع والنصب ينظر: **المرجع نفسه**، ص56– 58.

وذهب إلى أن المضاف إليه، والاسم المجرور، يأخذان إعراب الجر، والأول هو أعلى دور محوري في بنية المركب الإضافي، والثاني هو أعلى دور محوري في بنية المركب الحرفي.

وأضاف إلى هذا الدليل دليلا آخر، يتمثّل في كون بعض المشتقات، كالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، تسند إعراب الجر إلى أعلى دور تعمل فيه، يقول الفاسي الفهري موضحا عمل المصدر: "المصدر إذن من وجه إسناد الإعراب ينزل منزلة الاسم في "دار زيد"، حيث لا يسند الاسم المضاف (أو معنى الإضافة) إلا الجر. وهو ينزل أيضا منزلة الحرف الذي يسند الجر، وكل هذه المقولات لها سمة اسمية [+ س]. والمصدر يختلف عن الاسم العادي والحرف في بنيته المحورية التي هي عينها بنية الفعل (لأنه فعل، أو [+ ف])... ولهذا كان إسناد المصدر الإعراب لمعمولاته هو عينه إسناد الفعل الإعراب لمعمولاته، باستثناء أعلى دور في البنية المحورية أي الفاعل. ففاعل المصدر يكون مجرورا، بينما فاعل الفعل المتصرف مرفوع، سواء كان هذا الفاعل الفاعلَ الأصلي أو المنطقي"[1].

وبما أن الرفع والجر يربطان أعلى دور محوري، لم يبق للنصب إلا ربط الأدوار السفلى، وهي الأدوار التي تُسند إليها الوظيفة النحوية المفعول.

2- الإعراب الدلالي: وهو الإعراب الذي يُسند إلى الموضوعات الملحقة، والموضوعات المنزوعة. والموضوعات الملحقة هي الموضوعات التي لا تقتضيها البنية المحورية بالضرورة، وتحتلها عادة المركبات التي تدل على الظرفية، والتمييز، والحال، كالمركبات الاسمية "البارحة" و"نفسا" و"مسرورا" في الجمل الآتية:

- جاء الرجل **البارحة**.
- طاب الرجل **نفسا**.
- خرج الرجل **مسرورا**.

وأما الموضوعات المنزوعة فهي التي تُنقل أو تُنزل من وضع حد إلى وضع غير حد، أو تُنزع. وتتم هذه العملية بواسطة الحرف أو بواسطة النصب. ومن نماذج النقل بالحرف إنزال الدور المحوري "المكان" من وضع حد إلى وضع غير حد، والمقارنة بين الجملتين الآتيتين توضح ذلك:

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص53- 54.

- نزلت **الوادي**.
- نزلت إلى **الوادي**.

ففي الجملة الأولى "الوادي" هو في وضع حد؛ أي هو مفعول، وأما في الجملة الثانية فقد أُنزل بالحرف "إلى" إلى وضع غير حد[1].

ومن نماذج النزع بالنصب نزع المحور "شحما" و"ماء" في الجملتين:

- تفقأ زيد **شحمًا**.
- امتلأ الإناء **ماءً**.

ويرى الفاسي الفهري أن المحور يمكن أن يُنزع في هاتين الجملتين بالحرف، كما يتبيّن من قولنا:

- تفقأ زيد **بالشحم**.
- امتلأ الإناء **بالماء**.

والمحور هنا هو من الموضوعات غير الحدود؛ لأن هذه الأفعال لا تقبل إلا دورا حدا واحدا[2].

وفي مقابل النقل والنزع، افترض الفاسي الفهري وجود ترقية لبعض الموضوعات من وضع غير حد إلى وضع حد، ولتوضيح هذه العملية مثّل بالجملتين:

- غرست البقعة بالأشجار.
- زرعت الحقل بالطماطم.

وقارنهما بالجملتين:

- غرست الأشجار في البقعة.
- زرعت الطماطم في الحقل.

وخلص من هذه المقارنة إلى أن المكان؛ أي "البقعة" و"الحقل"، تمت ترقيته في المجموعة الأولى من دور ملحق إلى دور حد، وفي المقابل، نُقل المحور

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص137– 140.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص96– 97، وص131– 181.

"الأشجار" و"الطماطم" من دور حد إلى دور ملحق، وفي المجموعة الثانية عُكست العملية[1].

نستنتج مما تقدم أن الإعراب النحوي هو إعراب يُسند إلى الموضوعات الحدود وأما الإعراب الدلالي فهو إعراب يُسند إلى الموضوعات غير الحدود، ومعيار التمييز بين الموضوعات الحدود والموضوعات غير الحدود هو طبيعة الفعل، وطبيعة المركبات الاسمية التي تحتل موضوعات الفعل؛ حيث إذا كان الفعل لازما، فإنه يقبل موضوعا حدا واحدا، "وأما اللازم فإن مدخله المعجمي لا يتضمن إلا دورا واحدا صالحا للربط النحوي"[2]. وأما إذا كان متعديا، فإنه يقبل موضوعين أو ثلاثة موضوعات؛ أي فاعل ومفعول، أو فاعل ومفعولين، ويشترط في المفعول أن يكون مركبا اسميا، يقول الفاسي الفهري: "التعدية كما بيّنا في الفصول السابقة، هي تجاوز الفعل فِعله إلى مفعول في التركيب. فبنية التعدية تتضمن محلين على الأقل، الأول فاعل والثاني مفعول، وهذه التعدية نسميها بالتعدية الأحادية (monotransitivity)، وقد تتضمن ثلاثة محلات فتكون تعدية ثنائية (ditransitivity). والمفعولات محصورة في المركبات الاسمية ولا تتعداها إلى المركبات الوصفية أو الحرفية"[3].

3- إعراب التجرد: وهو إعراب يُسند إلى المركبات التي ليست موضوعات ولا ملحقات، أو بتعبير آخر، هو إعراب الرفع الذي تحمله بعض المركبات الاسمية والوصفية التي لا يعمل فيها عامل بنيوي، وهو إعراب آخر لحظة لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي[4]. ويظهر هذا الإعراب في الجمل الاسمية من نمط: الرجل مريض، وزيد واقف، وقد تناولنا موقف الفاسي الفهري من إعرابها في المقاربة الأولى التي اقترحها.

وقد يظهر أيضا في الجمل من نمط:

- الرجل جاء.
- وهند جاءت.

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص178- 179. وللاطلاع على أمثلة أخرى عن الترقية ينظر: **المرجع نفسه**، ص131-181.

[2] – **المرجع نفسه**، ص117.

[3] – **المرجع نفسه**، ص135.

[4] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص68.

- والبنات جئن.

وقلنا هنا: "قد يظهر"؛ لأن الفاسي الفهري اضطرب في تصنيف هذه الجمل، فتارة يفترض أنها جمل من نمط: فا ف مف، وتارة أخرى يفترض أنها جمل فعلية مفككة. ومعلوم أن نمط الجملة يؤثر في إعراب مكوناتها؛ حيث إذا افترضنا أن الجمل السابقة من نمط: فا ف مف، فإن الإعراب الذي يلحق مكوناتها؛ أي "الرجل" و"هند" و"البنات"، سيكون إعرابا نحويا، تتلقاه من (تط) الاسمي، وأما إذا افترضنا أنها فعلية؛ أي من نمط: ف فا مف، ففي هذه الحالة تكون المركبات الاسمية التي تظهر قبل الفعل بنى مفككة، تُسند إليها الوظيفة الخطابية المحور، وتتلقى إعراب الرفع تجردا[1].

هذه هي المقاربة الثانية التي اقترحها الفاسي الفهري لتفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية. وتُبيّن المقارنة أن المقاربة الأولى التي اقترحها قريبة من مقاربة النحاة العرب القدامى، وخاصة فيما يتعلق بالإعراب المعمول فيه وظيفيا، وتصور الفاسي الفهري للعلاقة بين الإعراب والوظائف النحوية، وأما المقاربة الثانية فهي مختلفة وبعيدة عن مقاربتهم، سواء في ذلك ما يتعلق بطبيعة العامل، أو أنواع الإعراب، أو غيرها من الافتراضات التي قامت عليها.

وواضح هنا أن هذه الاختلافات تعود إلى اعتماد الفاسي الفهري على نظرية تختلف عن نظرية النحاة العرب القدامى في العديد من الجوانب، فمثلا، العمل عند تشومسكي يرتبط بالتحكم المكوني، والتحكم المكوني يرتبط ببنية الجملة، أو تمثيلها العميق، وأما العمل عند النحاة العرب القدامى فيرتبط بنوعين من العوامل: عوامل لفظية وعوامل معنوية. والبنية التي اقترحوها للجملة العربية تختلف عن البنية التي اقترحها تشومسكي.

إن المقارنة بين مقاربة الفاسي الفهري أو مقاربة تشومسكي ومقاربة النحاة العرب القدامى ستبيّن كثيرا من الاختلافات، وهي مشروعة؛ ذلك أن الإطار النظري الذي اعتمدت عليه مختلف. وما يهمنا هنا ليس هذه الاختلافات، وإنما القضايا الآتية:

- أولا: طريقة الفاسي الفهري في تطبيق نظرية تشومسكي في العمل، إذ يتبيّن مما أشرنا إليه في عرضنا لمقاربته الأخيرة أنه لم يُكيّف هذه النظرية لتنطبق على بنية الجملة

[1] - للتوسع أكثر في هذه المسألة ينظر: **المرجع السابق**، ص65- 73، وص108- 110.

العربية[1]، وإنما كيّف بنية هذه الجملة بالعدول عن العديد من افتراضاته والنتائج التي توصل إليها في دراسات سابقة، ومن أمثلة ذلك:

– افترض في هذه المقاربة أن الفعل والمفعول يُشكلان في بنية الجملة العربية مركبا واحدا، وهو المركب الفعلي، وكان موقفه في أعمال سابقة أن هذا الافتراض الذي قامت عليه نظرية تشومسكي لا ينطبق على الجملة العربية؛ وذلك لأن الفعل والمفعول لا يُشكلان مركبا واحدا[2].

– افترض أن مكونات الجملة في اللغة العربية تأتي وفق الرتبة: ف فا مف، ثم افترض وجود رتبة أخرى إلى جانب هذه الرتبة، وهي: فا ف مف، ثم افترض وجود رتب متعددة.

– افترض أن (تط) يعمل الرفع في الفاعل، ثم افترض أن (ز) هو الذي يعمل الرفع[3].

– ثانيا: افترض الفاسي الفهري، بخصوص تمثيل المقولات الوظيفية، أن (تط) يعلو (ز) وبعض التوليديين العرب افترضوا العكس[4].

---

[1] – استنتجت الباحثة التونسية سمية المكي في بحثها الموسوم: "الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة" أن نظرية العمل التي اقترحها تشومسكي قاصرة على تحليل الأبنية الإعرابية في اللغة العربية، وأن تطبيقها كما اقترحها تشومسكي يطرح العديد من المشاكل في تحليل الأبنية الإعرابية في اللغة العربية واقترحت، في إطار تكييف هذه النظرية لتستوعب معطيات اللغة العربية، أن يُصاغ مبدأ التحكم المكوني على أساس أن الفعل هو الذي يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول. للمزيد من التفصيل ينظر: سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص213– 463.

[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **الوظائف النحوية في النماذج اللغوية**، ضمن كتاب البحث اللساني والسيميائي ص259– 285.

[3] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص75– 78، وص113– 115.

[4] – إذا عدنا إلى افتراضات بعض التوليديين العرب بخصوص (ز) و(تط) نجد فريقا منهم، يُمثّله كل من عبد القادر الفاسي الفهري ومحمد الرحالي وعبد الرزاق تورابي، يرى أن (تط) يعلو (ز)، وفريق آخر، يُمثّله جمال أوحلا وعبد القادر كنكاي وعبد اللطيف شوطا، يرى أن (ز) يعلو (تط). للتوسع أكثر ينظر: محمد الرحالي، **تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة**، ص64– 65. عبد الرزاق تورابي، **صرف –تركيب اللغة العربية**، دار توبقال، الدار البيضاء ط1، 2015، ص103. عبد القادر كنكاي، **الفعل بين التطابق والزمن في بنية الجملة العربية**، ضمن كتاب: مجالات لغوية: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 31، 1994 ص245– 264. عبد اللطيف شوطا، **الإعراب وصرفة الفعل في العربية**، ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، 1997، ص91– 109.

– ثالثا: لم يستقر الفاسي الفهري على رأي واحد في إعراب بعض المركبات الاسمية فكان في معظم أعماله يُراجع افتراضاته والنتائج التي توصل إليها[1].

إن هذه القضايا، وخاصة تراجع الفاسي الفهري عن كثير من افتراضاته والنتائج التي توصل إليها، تجعلنا نشكك في قدرة هذه المقاربة على الوصول إلى نتائج نهائية[2].

وقبل أن ننتقل إلى ظاهرة البناء لغير الفاعل لابأس أن نوضح بعض المسائل التي ركّز عليها الفاسي الفهري في مقاربته لظاهرة الإعراب، كعمل المصدر، وعمل اسم الفاعل؛ حيث يرى، فيما يتعلق بالمصدر، أن هذه المقولة تعمل الجر في فاعلها وأن النحاة العرب القدامى جانبوا الصواب حين قالوا بأن المصدر يعمل الرفع[3]. وهذا غير صحيح؛ ذلك أن النحاة القدامى ذكروا أن المصدر يعمل الرفع في بعض المواضع، ويعمل الجر في مواضع أخرى، يقول ابن يعيش في شرح المفصل: "وهذا المصدر يعمل على ثلاثة أضرب: إذا كان مفردا منونا، وإذا كان مضافا، وإذا كان معرفا بالألف واللام فأما الأول وهو ما كان منونا، فهو أقيس الضروب الثلاثة في العمل، وذلك من قِبَل أن المصدر عمل لشبهه بالفعل، والتنوين يدل على التكثير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء، وأما المضاف، فإعماله في الجر بعد الأول... وأما ما عمل من المصادر، وفيه الألف واللام، فهو أضعفها؛ لأن الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا معرفة، فلذلك ضعف إعمالها"[4].

ويذهب هؤلاء النحاة إلى أن المصدر يعمل الرفع إذا كان منونا، يقول ابن يعيش "فمثال ما عمل من المصادر منونا قولك: وأعجبني ضربٌ زيدٌ عمرا، وإن شئت قلت أعجبني ضربٌ عمرا زيدٌ، فتقدم المفعول على الفاعل"[5]. وأما إذا كان مضافا فإنه يعمل

---

[1] – ينظر على سبيل المثال افتراضاته حول إعراب الظروف. عبد القادر الفاسي الفهري، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، ص123– 130.

[2] – يرى كل من محمد الأوراغي وحافظ إسماعيلي علوي ومحمد الحناش أن المراجعة المتكررة للنماذج التوليدية والتحاليل المقترحة في إطار هذه النماذج تجعلنا نشكك في جدوى هذه التحاليل، وقدرة هذه النظرية على بلوغ النموذج المنشود. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، دار الأمان، الرباط، ط1 ص712– 714. حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ص410. محمد الحناش، **البحث اللساني بين العمق والعقم "سفر التهافت نموذجا"**، ص120– 122.

[3] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص53.

[4] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 4، ص74– 75.

[5] – **المرجع نفسه**، ج 4، ص75.

الرفع أو الجر، بحسب إضافته إلى الفاعل أو المفعول، يقول ابن يعيش: "وأما إعماله وهو مضاف، فإنه يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول لتعلقه بكل واحد منهما، فتعلقه بالفاعل وقوعُه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به، وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل، وفيه حلَّ، وذلك نحو قولك: سرني ضربُ زيد عمرا، إذا أضفته إلى الفاعل وضربُ زيدٍ عمرٌو، إذا أضفته إلى المفعول تخفض ما تضيفه إليه إن كان فاعلا، وإن كان مفعولا، فإن أضفته إلى الفاعل، جررت الفاعل ونصبت المفعول، وإذا أضفته إلى المفعول، جررته أيضا ورفعت الفاعل"[1].

هذا هو رأي النحاة العرب القدامى في عمل المصدر، وأما الفاسي الفهري فيرى أنه يعمل الجر في فاعله، يقول: "المصدر إذن من وجه إسناد الإعراب ينزل منزلة الاسم في "دار زيد"، حيث لا يسند الاسم المضاف (أو معنى الإضافة) إلا الجر. وهو ينزل أيضا منزلة الحرف الذي يسند الجر"[2]. وشكك في وجود أمثلة تثبت عمل المصدر الرفع في فاعله، يقول: "وادعى النحاة أن المصدر يعمل الرفع في فاعله، كما في المثال التالي أقلقني ضربٌ زيدٌ عمرا. ولا نجد ما يقابل مثل هذه الجمل في اللغة الحالية، بل إن هناك ما يشكك في وجودها حتى في اللغة القديمة. وما نجده هو جمل مثل: أقلقني ضربُ زيد عمرا، حيث الفاعل المنطقي مجرور"[3]. ورأينا في هذه المسألة أن المصدر يعمل الرفع في فاعله، نحو قولنا: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرا، وقَولُ الفاسي الفهري بأن المستعمل هي الجمل مثل: أقلقني ضرب زيدٍ عمرا؛ أي جمل يكون فيها فاعل المصدر مجرورا هو دليل على أنه إما لم يطّلع على آراء النحاة القدامى في هذه المسألة، وإما تعمد إغفال هذه الآراء، فابن مالك أشار إلى أن إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال المصدر المنون[4]؛ أي الشائع في كلام العرب هو عمل المصدر الجر.

وذهب الفاسي الفهري، في حديثه عن عمل اسم الفاعل، إلى أن ابن السراج فرّق بين صنفين من أسماء الفاعلين: صنف يعمل الجر، وصنف يعمل الرفع والنصب، يقول "إذن هناك حسب ابن السراج، صنفان من أسماء الفاعلين: صنف أول كالاسم يتصرف

---

[1] – **المرجع السابق**، ج 4، ص76– 77.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص53.

[3] – **المرجع نفسه**، ص52.

[4] – ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج 3، ص115.

تصرفه، وهو الذي يجر ما بعده، مثله في ذلك مثل الاسم المضاف العادي، وهو يفيد المضي، وصنف ثان كالفعل، يعمل فيما بعده الرفع والنصب"[1]. والمعروف أن ابن السراج، وغيره من النحاة، لم يتحدثوا عن اسم الفاعل الذي يجر ما بعده، واسم الفاعل الذي يرفع وينصب ما بعده، وإنما تحدثوا عن اسم الفاعل الذي يعمل، وهو ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، واسم الفاعل الذي لا يعمل، وهو ما كان لما مضى، يقول ابن السراج: "وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع "يفعل" كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل. فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل"[2]. وقال ابن يعيش: "اعلم أن اسم الفاعل يجيء على ثلاثة أضرب: للماضي وللحال وللاستقبال، كما أن الفعل كذلك، إلا أن الفعل تختلف صيغته للزمان، وتتفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابه التصرف، والأسماء بابها الجمود وعدم الاختلاف. وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا ضارب زيدا غدا، ومكرم خالدا الساعة؛ لأنه على لفظ المضارع إذ كان جاريا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو في معناها فلمّا اجتمع فيه ما ذكر؛ عمل عمله. فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله، إذا لا مضارعة بينه وبين الماضي...فلمّا لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، لم يعملوه عمله، بل يكون مضافا إلى ما بعده بحكم الاسمية، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، ووحشيٌّ قاتلُ حمزة يوم أحد، بالإضافة ولا يجوز تنوينه والنصب به"[3].

يتبيّن من هذه الأقوال أن اسم الفاعل الذي يعمل يضارع الفعل المضارع، وأما الذي لا يعمل فهو بمثابة الاسم العادي، ويكون بحكم اسميته مضافا، وما بعده يكون مضافا إليه، يقول ابن السراج: "إذا أردت به [يعني اسم الفاعل] معنى المضي، لم يجز فيه إلا هذا، يعني الإضافة والخفض، لأنه بمنزلة قولك: غلام عبد الله وأخو زيد. ألا ترى أنك لو قلت: غلام زيدا، كان محالا، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا، لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل"[4]. وإضافة اسم الفاعل هي إضافة معنوية، يقول الرضي: "قوله: "وإن كان

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص57.

[2] – ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 1، ص125– 126.

[3] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 4، ص99– 100.

[4] – ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 1، ص125.

للماضي، وجبت الإضافة معنى"، يعني يجب أن يضاف إلى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا، نحو: ضارب زيد أمس، وتكون إضافته معنوية"[1].

لقد اعتمد الفاسي الفهري على هاتين المسألتين؛ أي عمل المصدر واسم الفاعل الجر، ليثبت أن الجر يربط أعلى دور محوري، وليثبت أيضا أن معطيات النحاة العرب القدامى زائفة، وآلتهم الواصفة غير لائقة، والتناقض الذي وقع فيه أنه اعتمد في كثير من المواضع على معطيات هؤلاء النحاة، ووظّف اللهجات العربية والأمازيغية المغربية لإثبات صحة بعض النتائج التي توصل إليها[2]، واستأنس بتحاليل النحاة، وقد أقرّ بذلك في قوله: "طبعا مواجهة الفكري اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية والأناكرونيزم (anachronism)، إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معينة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكنا معها أن نأخذ بتحاليل القدماء رمتها، بل يمكن فقط أن نستأنس بها وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها، أو بعض الخطوط العامة"[3]. وهذه الجزئيات، أو الخطوط العامة التي أخذها الفاسي الفهري من تحاليل النحاة القدامى هي كل ما يتفق مع آرائه.

2-3-4. مقاربة الفاسي الفهري لظاهرة البناء لغير الفاعل:

تُعدّ ظاهرة البناء لغير الفاعل (البناء للمجهول) من أهم الظواهر اللغوية التي لفتت انتباه اللغويين التوليديين، وقد وصل اهتمام بعضهم بها إلى اقتراح عدة مقاربات في وصفها وضبط القواعد التي تَحكمها، وهو حال عبد القادر الفاسي الفهري، ففي كتابه "المعجم العربي" اقترح مقاربة لهذه الظاهرة يغلب عليها التحليل المعجمي، وأما في كتابه "البناء الموازي" فقد اقترح مقاربة جديدة يغلب عليها التحليل التركيبي.

1- البناء لغير الفاعل تحليل معجمي:

استهل الفاسي الفهري تحليله لظاهرة البناء لغير الفاعل بنقد تصورات النحاة العرب القدامى لإجراءات بناء الفعل للمجهول، والمتمثّلة في:

---

[1] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 3، ص 417.

[2] – ينظر على سبيل المثال اعتماده على اللهجات العربية والأمازيغية المغربية في مسألة عمل اسم الفاعل الجر. عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص56- 59.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، هامش ص61.

- حذف الفاعل.
- إقامة المفعول مقامه.
- تغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ.

ورأيه في هذه الإجراءات أن الفاعل لا يُحذف بالضرورة، وإقامة المفعول مقام الفاعل ليست ضرورية كذلك، وأخيرا، صيغة المبني للمجهول قد لا تتغير في حالة بناء أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر[1].

ولم يتوقف في نقده لمقاربة النحاة القدامى عند إجراءات البناء للمجهول، بل تجاوز ذلك إلى تسمية هذه الظاهرة بـ"بناء الفعل للمجهول"؛ حيث اقترح أن يُسمى "البناء لغير الفاعل"، وبرّر ذلك بكون الفعل يبقى مبنيا للمعلوم، والذي يكون، أو يصير، مجهولا هو الفاعل الأصلي للفعل[2]، وبتعبير آخر، لأن ما يُميّز هذه التراكيب هو بناء محمولها على مكون غير المكون الذي يحتل دور الفاعل المنطقي، وهذا الأخير يكون منزوعا[3].

واستنتج، بعد تتبعه للخصائص الصرفية للبناء لغير الفاعل، أن صيغة "فُعِل" لا تختص بالبناء لغير الفاعل، كما يزعم النحاة العرب القدامى، بل تكون لمعان مختلفة[4]. وفي عرضه لمقاربتهم للبناء للمجهول، أشار في البداية إلى أن هذه المقاربة تقوم على ثلاث أطروحات، هي:

- البناء للمجهول هو بناء للمفعول.
- يَحل المفعول في البناء للمجهول محل الفاعل وتجري عليه كثير من أحكامه.
- لا يُذكر الفعل في البنية المبنية للمجهول.

وخلص من مناقشته لهذه الأطروحات إلى أن معطيات اللغة العربية تبيّن بعض الأمور تخالف ما ذهب إليه النحاة القدامى، وأن بعض المعطيات التي افترضها هؤلاء النحاة مشكوك فيها[5].

وبالإضافة إلى مقاربة النحاة العرب القدامى، نقد الفاسي الفهري مقاربة تشومسكي التي اقترحها في إطار نظرية الربط العاملي، ومقاربة بريزنن التي اقترحتها في إطار

---

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص61.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص61– 62.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص62.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص62– 66.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص67– 72.

النحو المعجمي الوظيفي[1]. وفي مقابل هذه المقاربات، افترض أن البناء للمجهول هو إنزال للفاعل الأصلي، يقول موضحا هذا الافتراض: "القواعد التي تحدث تغييرا في العلائق النحوية تقوم إما بإضافة أحد الموضوعات أو نزعها. فالمجهول أساسا نزع للفاعل المنطقي... ونتيجة لافتراض النزع لا يمكن أن يُربط الفاعل المنزوع إلى الفعل نحويا، كأن يتلقى الإعراب من الصرفة المضمنة فيه، أو أن يراقب صرفة التطابق الملصقة به...الخ. فلا يمكن أن يكون الفاعل إلا عاطلا (chômeur)، أي ليس بحدّ (term)، إنما هو مربوط إلى الفعل بواسطة رابط دلالي كالحرف، أو إعراب المنزوع... الخ"[2]. والمقارنة بين الجملتين الآتيتين توضح كيف يتم النزع بالحرف[3].

- أَمَرَ **الحاكم** زيدا أن يخرج.
- أُمِرَ زيد من **الحاكم** أن يخرج.

حيث يظهر أن الفاعل في الجملة الأولى؛ أي "الحاكم"، تم نُزعه في الجملة الثانية بالحرف "من"، بعد أن بُني الفعل "أمر" لغير الفاعل.

ويظهر النزع بالترك من المقارنة بين الجملتين[4]:

- منح **محمد** هندا كتابا.
- مُنحت هند كتابا.

ومن الواضح هنا أن فاعل الجملة الأولى "محمد" قد نُزع في الجملة الثانية بالترك، بسبب بناء فعلها لغير الفاعل.

ولتدعيم افتراض نزع الفاعل، عاد الفاسي الفهري إلى القاعدة التي اقترحها في مقاربته للإعراب النحوي، وهي:

- الرفع يَربِط أعلى دور محوري.
- الجر يَربِط أعلى دور محوري.
- النصب يَربِط الأدوار المحورية السلفى؛ أي التي تسفل الدور المحوري الأول.

---

[1] – للاطلاع على هذه المقاربات ينظر: **المرجع السابق**، ص 72– 78.

[2] – **المرجع نفسه**، ص78– 79. ونشير هنا إلى أن االفاسي الفهري أقر بأن ابن السراج ركّز في تحليله للبناء لغير الفاعل على زوال الفعل أو إزالته، وهذا ما يجعل تحليله يقترب في عدد من مناحيه مع تحليل الفهري. ينظر: **المرجع نفسه**، ص79–80.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص49.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص86.

ففي حالة البناء للفاعل يكون أعلى دور محوري مربوطا بالرفع، ووظيفته النحوية هي الفاعل، وفي حالة البناء لغير الفاعل سيكون الفاعل الأصلي منزوعا إما بالحرف أو بالترك، على أساس أن أهم خاصية للبناء لغير الفاعل هي نزع الفاعل الأصلي وبذلك يبقى أعلى دور محوري مرفوعا، ووظيفته النحوية الفاعل[1]، فمثلا، الدور الدلالي "المكان" يكون مفعولا منصوبا في جمل يكون فيها المحور فاعلا، نحو قولنا: بلغ الرجل **القرية**، ويصير فاعلا عند البناء لغير الفاعل؛ أي عند نزع الفاعل الأصلي "الرجل"، كما يظهر في قولنا: بُلغت **القرية**[2].

وصفوة القول: إن مقاربة الفاسي الفهري للبناء لغير الفاعل تقوم على افتراضين:

- الأول: صيغة البناء لغير الفاعل تقوم بإنزال أو نزع الفاعل المنطقي.
- والآخر: الفاعل يأخذ إعراب الرفع من صرفة (تط)[3].

أي عند إنزال، أو نزع الفاعل المنطقي للفعل المبني لغير الفاعل، يأخذ مكانه عنصر آخر، فيصير هذا العنصر هو الفاعل النحوي، ويأخذ إعراب الرفع من صرفة (تط) على أساس أن (تط) هو الذي يعمل الرفع في الفاعل. وهذه الإجراءات تتنبأ بها قاعدة الربط الإعراب النحوي التي تنص على أن الرفع يربط أعلى دور محوري، ومعلوم أن أعلى دور محوري في بنية المحمول تُسند إليه الوظيفة النحوية الفاعل.

ومن اللازم، قبل أن ننتقل إلى المقاربة الثانية، أن نناقش بعض الأفكار التي أقام عليها الفاسي الفهري نقده لعبارة النحاة القدامى "المبني للمجهول"، وقولهم في وصف هذه الظاهرة:"...عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ"[4].

---

[1] – أدخل االفاسي الفهري ضمن الفواعل كل المكونات المرفوعة، سواء كانت فاعلا حقيقيا، أو مفعولا، كما يظهر في الجمل الآتية: انتحرت **هند**، ضُربت **هند**، كانت **هند** من بين الحاضرين، ذهبت **هند** إلى المعمل. ينظر: **المرجع السابق**، ص50.

[2] – للاطلاع على أمثلة أخرى ينظر: **المرجع نفسه**، ص85– 98.

[3] – يرى تشومسكي أن أهم خصائص صيغة الفعل المبني للمجهول هي امتصاص الإعراب، فيفقد الفعل المبني للمجهول القدرة على إسناد الإعراب إلى مفعوله؛ ولهذا يضطر إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتى تسند له صرفة (تط) الإعراب. ينظر للمزيد من التفصيل: **المرجع نفسه**، ص72– 77.

[4] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 4، ص360.

إن المتتبع لمعالجة النحاة العرب القدامى لظاهرة البناء للمجهول يجد أنهم عبروا عن هذه الظاهرة بعبارات كثيرة، منها: "المبني للمجهول"، "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل"[1]، و"مفعول ما لم يسم فاعله"[2]، و"الفعل المبني للمفعول"[3]، و"الفعل المبني للمجهول"[4]، و"فعل ما لم يسم فاعله"[5]، وغيرها، وكل عبارة استعملت لاعتبارات معينة فمثلا قولهم: الفعل المبني للمجهول، يعني أن الفعل مبني لفاعل مجهول، وبتعبير آخر الفاعل هو المجهول وليس المفعول، وقولهم: الفعل المبني للمفعول، يعني أن الفعل يُبنى لمفعول معلوم، وأما فاعله فهو مجهول، وهذه المعاني تتفق مع قول الفاسي الفهري معلقا على عبارة النحاة "المبني للمجهول": "إذ المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل وهو الذي يكون أو يصير مجهولا في هذا البناء، وليس الفعل مبنيا لمجهول، وإنما هو مبني لمفعول معلوم"[6]. وبهذا يكون نقده للتسمية من باب إضعاف تصورات النحاة، وإثبات وإثبات قصورها.

والعبارة التي اقترحها ما هي إلا عبارة أخرى تضاف إلى العبارات التي استعملها النحاة، ولا تختلف عنها في شيء، يقول حافظ إسماعيلي علوي: "إن الإطلاع على المصنفات النحوية يُظهر أن النحاة استعملوا عبارات فنية أخرى، تظهر أنهم كانوا على وعي بالإشكالات المطروحة على مستوى التسمية. وقد أشار الفاسي الفهري نفسه إلى بعض تلك التسميات. بل الأكثر من هذا أن العبارة الفنية التي اختارها لا تختلف عن عبارات القدماء في شيء"[7]. ويبدو لنا أن العبارات التي استعملها النحاة القدامى أفضل أفضل من العبارة التي اقترحها الفاسي الفهري؛ وذلك لأن الفاعل النحوي يشمل عنده الفاعل الحقيقي وما عرف عند النحاة القدامى باسم "نائب الفاعل"، واسم "كان وأخواتها". وبصفة عامة، يشمل المكونات المرفوعة في الجمل الآتية[8]:

---

[1] – ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص42.

[2] – ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 1، ص77.

[3] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 4، ص306.

[4] – ينظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 4، ص128.

[5] – ينظر: **المرجع نفسه**، ج 4، ص128.

[6] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص61.

[7] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص328.

[8] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص50.

- انتحرت **هندٌ**.
- ضُرِبت **هندٌ**.
- كانت **هندٌ** من بين الحاضرين.
- ذهبت **هندٌ** إلى المعمل.
- ضربت **هندٌ** عمرا.

وقد يُفهم من عبارة "البناء لغير الفاعل" أن البناء لغير الفاعل هو بناء لغير الفاعل النحوي، والفاسي الفهري يقصد بها البناء لغير الفاعل الحقيقي أو المنطقي. وبالإضافة إلى غموض عبارة "البناء لغير الفاعل"، نلاحظ أن تقسيمه للبناء لغير الفاعل إلى ضربين بناء للمفعول، وبناء للمبهم[1]، جعل هذه العبارة أكثر غموضا، فمن جهة، هذه الظاهرة تسمى البناء لغير الفاعل، ومن جهة أخرى، البناء لغير الفاعل قد يكون بناء للمفعول أو بناء للمبهم.

وقَولُ النحاة العرب القدامى في البناء للمجهول: يُحذف الفاعل. يعني أن العنصر الذي من المفروض أن تُسند إليه الوظيفة النحوية الفاعل يُحذف من موقع الفاعل لغرض ما[2]، ويُقام مقامه المفعول، وبتعبير الفاسي الفهري، يُنزع من موقعه، ويُقام مقامه المفعول والنحاة القدامى لم يقولوا بأن الفاعل يُحذف بلفظه ومعناه[3]، ويكون مجهولا عند السامع أو المتكلم، كما يدعي الفاسي الفهري في قوله: "ودافعوا عن فكرة حذف الفاعل والاستغناء عنه وعدم تسميته، وجهله من السامع أو المتكلم...الخ. وواضح أن هذا القيد غير صحيح فالفاعل في المعنى يمكن ذكره، كما يمكن تجاهله، وليس شرطا في هذا التركيب أن لا يذكر الفاعل. وهذه بعض الأمثلة عن الحالات التي يُنزع فيها الفاعل الأصلي ويبقى مع ذلك حاضرا في التركيب بواسطة الحرف:

---

[1] – يرى الفاسي الفهري أن البناء لغير الفاعل منه ما هو مبني للمفعول ومنه ما هو مبني للمبهم، والأول يُبنى من الفعل المتعدي، نحو قولنا: مُنحت هند كتابا، وكُرهت هند، وأما الثاني فيُبنى من الفعل اللازم، ومن أمثلته قولنا: قُعد في المقهي، وسير بزيد. ينظر للمزيد من التفصيل: **المرجع السابق**، ص62– 66.

[2] – يرى النحاة أن الفاعل يُحذف لغرض ما، كالعلم به، أو الجهل به، أو تعظيمه، أو تحقيره، أو الخوف منه أو الخوف عليه، أو قصد إبهامه، أو إقامة وزن الشعر، أو السجع، أو الإيجاز. ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص518– 519.

[3] – استعمل النحاة العرب القدامى عدة مصطلحات للتعبير عن حذف الفاعل في البناء للمجهول، وأشيعها: الترك والإزالة، والاستغناء. ينظر: **المرجع نفسه**، ج 1، ص518. ابن السراج، **الأصول في النحو** ج 1، ص77. ابن يعيش **شرح المفصل**، ج 4، ص306.

- فعلت ما أمرني به.
- فعلت ما أُمرت منه.
- أعجبني موقفك.
- أُعجبت بموقفك"[1].

إن مقصود النحاة بـ"حذف الفاعل" هو حذفه من موقعه في تركيب الجملة، وليس المقصود به الاستغناء عنه وجهله؛ وذلك لأن الفاعل قد يكون معلوما، وفي البناء للمجهول يُحذف لتحقيره إذا كان المفعول جليل القدر، كما في قولنا: طُعن عمر رضي الله عنه حيث لم نذكر العِلج الذي طعنه إجلالا لعمر رضي الله عنه، ومنه أيضا قولنا: أوذي بلال بن رباح رضي الله عنه[2]. والأمثلة التي ساقها الفاسي الفهري للاستدلال على صحة مذهبه تثبت تكلفه في تأويلها، فالمركب الحرفي "منه" في الجملة: فعلت ما أُمرت منه، هو تكملة للحدث، وروده في المركب الموصولي المفعول هو الذي سوغ ذكره، بدليل عدم ذكره في الجملة: أمرُت بالذهاب، ولحن الجملة: أُمرتُ منه بالذهاب. والجملة: أُعجبت بموقفك ليس أصلها: أعجبني موقفك، وإنما: أَعْجَبْتَني بموقفك[3]؛ أي أعجبتني بسبب موقفك.

وحتى وإن افترضنا أن التأويل الصحيح لهذه الجمل هو ما ذهب إليه الفاسي الفهري، فإن الحالات التي يظهر فيها الفاعل المحذوف مقترنا بحرف الجر هي حالات قليلة، وهذا دليل على أن "البناء للمجهول الحقيقي يقتضي أن يختفي كل عنصر يُذكِر بالفاعل المتروك المجهول أو المتجاهل، وإلا فقد البناء للمجهول قيمته، وأصبح الالتجاء إليه؛ أي إلى تلك المعلومات التحويلية المعقدة المنتجة له، ضربا من ضروب العبث"[4].

وقول النحاة القدامى: إقامة المفعول مقامه؛ أي مقام الفاعل، لا يعني أن الذي يقوم مقام الفاعل هو المفعول به فقط، وبتعبير آخر، لا يعني هذا القول أن الأصل في البناء

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص71– 72.

[2] – ينظر: شرف الدين الراجحي، **المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة دط، 1999، ص24. ولاطلاع على أمثلة أخرى حول أغراض حذف الفاعل ينظر: **المرجع نفسه**، ص22– 25 السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص516– 517.

[3] – ينظر: هيفاء جدة السعفي، **الفاعلية في اللسانيات: مقاربة الفاسي الفهري**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1 2014، ص173.

[4] – عبد العزيز العماري، **الجملة العربية: دراسة لسانية**، آنفو برانت، فاس، ط1، 2004، ص354.

للمجهول أن يُبنى للمفعول به فقط، كما يدعي الفاسي الفهري[1]، فقد يُبنى للمفعول به أو المصدر، أو ظرف الزمان، أو ظرف المكان، يقول ابن يعيش: "المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله، وإقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل، سواء كان مفعولا به، من نحو: ضُرب زيد، وأُعطي عمرو درهما، وأعطي درهمٌ عمرا، وأُعلم زيدٌ عمرا خير الناس، أو مصدرا، من نحو: سير بزيد سير شديد، إذا لم يكن معه مفعول به أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، من نحو: سير به يوم الجمعة، وسير به فرسخان، إلا ما استثناه، وهو المفعول الثاني في باب علمت، والثالث في باب أعلمت...وكذلك الحال والتمييز، والمفعول له، والمفعول معه، لا يقام شيء منها مقام الفاعل"[2].

وقولهم: وتغيير الفعل إلى صيغة "فُعِلَ"، لا يُقصد منه أن الفعل المبني للمجهول له صيغة واحدة هي "فُعِلَ"، وإنما المقصود هنا صيغة الفعل الماضي، والدليل على ذلك أن النحاة ذكروا في شرحهم لهذا القول صيغا كثيرة تختلف باختلاف الأفعال من حيث زمنها (الماضي والمضارع)، ومن حيث طبيعتها (الصحيحة والمعتلة)، يقول ابن الحاجب: "فعل ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضيا ضُم أوله وكُسر ما قبل آخره، ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح: قيل وبيع، وجاء الإشمام، والواو ومثله: باب اختير وانقيد، دون استخير وأقيم وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفا"[3].

ويُستفاد من قول الفاسي الفهري: "ليس للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل، فصيغة "فُعِل" تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمبهم (impersonal) والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم (middles) وتراكيب أخرى تأتي منها "فُعل" دون أن تأتي "فعل""[4]. أمران:

---

[1] – يقول الفاسي الفهري: "وقد اعتبروا أن الأصل في هذا البناء أن يُبنى الفعل فيه للمفعول به، حتى إن ابن السراج سماه المفعول الذي لم يسم من فعل به، وبإمكان الفعل أن يُبنى لأحد المفاعيل الأربعة التي ذكروها، وهي المصدر وظرف المكان، وظرف الزمان، والجار والمجرور، توسعا في هذا البناء". **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة** ص67.

[2] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 4، ص309– 310.

[3] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 4، ص128.

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص62– 63.

– أحدهما: أن اللغة العربية ليس لها صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل. وهذا غير صحيح؛ لأن للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل، وهذه الصيغة تختلف باختلاف طبيعة الفعل من حيث صحته واعتلاله، ومن حيث الزمن الذي يدل عليه.

– والآخر: أن التراكيب المبنية للمبهم والتراكيب الأخرى التي تأتي منها "فُعِلَ" دون أن تأتي منها "فَعَلَ" هي كلها تراكيب غير مبنية للمجهول. وهذا أيضا غير صحيح؛ وذلك لأن التراكيب التي اعتبرها الفاسي الفهري تراكيب مبنية للمبهم[1]، هي عند النحاة القدامى تراكيب مبنية للمجهول من فعل لازم، والتراكيب الأخرى التي ذكرها الفاسي الفهري هي تراكيب ملازمة للبناء للمفعول[2]، وأفعال هذه التراكيب، نحو: "زُكم"، و"جُن"، و"غُشي" و"أغمي"، وغيرها، قد تأتي على صيغة المبني للفاعل؛ أي صيغة "فَعَلَ"[3]، والفاسي الفهري أكد أنها لا تأتي إلا على صيغة "فُعِل".

كانت هذه أهم ملاحظاتنا على انتقادات الفاسي الفهري لعبارة النحاة القدامى "المبني للمجهول"، وقولهم في وصف هذه الظاهرة: عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة "فُعِلَ". وقد تبيّن من أقوال النحاة التي أثبتناها هنا أن ما ذهب إليه الفاسي الفهري في هذه المسائل لا أساس له من الصحة.

وينبغي أن نشير في الختام إلى أن الفاسي الفهري اعتمد على آراء بعض النحاة وعممها على أساس أنها آراء كل النحاة، فكان يُوهم القارئ بوجود إجماع بين هؤلاء النحاة في مسألة من المسائل والحقيقة غير ذلك، ونذكر منها:

– قوله: "ونظير "قُعد" أو "رُقص" التي للمبهم الجمل التي يوجد فيها مركب حرفي، والتي اعتبروها مبنية للمفعول على السعة، واعتبروا المركب الحرفي فيها نائبا عن الفاعل مع أن هذا التحليل لا مبرر له. نقول:

– قُعد في المقهى.

– سير بزيد.

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص67– 68.

[2] – ينظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 4، ص143– 145.

[3] – ينظر: هيفاء جدة السعفي، **الفاعلية في اللسانيات: مقاربة الفاسي الفهري**، ص163– 164. شرف الدين الراجحي **المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم**، ص16. الشاذلي الهيشري والمنصف عاشور، **قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية**، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، دط، 2005، ص11– 41.

فتَبني الفعل للضمير المبهم"[1]. ويُفهم من هذا القول أن كل النحاة اعتبروا المركب الحرفي في مثل هذه الشواهد نائبا عن الفاعل، ولم ينتبهوا إلى أن الفعل مبني للضمير المبهم وهذا غير صحيح، يقول السيوطي: "وأما المجرور فإن جر بحرف جر زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع، نحو: أحد، في قولك: ما ضرب من أحد. فإن جر بغيره فاختلف على أقوال: أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع، وهو النائب نحو: سير بزيد، كما لو كان الجار زائدا. والثاني: وعليه ابن هشام: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل. والثالث..."[2]. والشاهد هنا هو قول السيوطي: والثاني: وعليه ابن هشام: أن الضمير مبهم.

– قوله: "ونظير هذا رفضهم إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل، فلا تقول: جلس عندك، مثلا، لئلا تُخرج الظرف عما استقر له في لسان العرب من لزوم النصب"[3]. والمعروف أن الكوفيين والأخفش جوزوا نيابة الظرف غير المتصرف، نحو قولنا: سِيرَ عليه سَحر، وجُلس عندك[4].

– تأكيده منع النحاة القدامى تقديم الجار والمجرور على المبني لغير الفاعل في الجمل من قبيل: بزيد استهزئ[5]. والسيوطي أشار إلى أن بعض النحاة جوزوا تقديم الجار والمجرور على المبني لغير الفاعل[6].

2- البناء لغير الفاعل محمولا جهيا:

افترض الفاسي الفهري في هذه المقاربة أن المحمول المبني لغير الفاعل هو محمول ليس له موقع فاعل محوري اعتيادي، وأن الفاعل المحوري في البناء لغير الفاعل هو (ضم) ملحق؛ أي يُولّد في مكان ليس هو مكان الفاعل الاعتيادي[7]. وافترض

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص68.

[2] – السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص522.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص70.

[4] – ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص522.

[5] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص68.

[6] – ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص523.

[7] – يرى الفاسي الفهري أن الفاعل المنطقي حاضر في تركيب البناء لغير الفاعل، وإن كان غير محقق بصفة اعتيادية أي هو موضوع حسي، ومن هنا افترض وجود موضوع ضمني للفاعل في البناء لغير الفاعل، وهو إما مقولة ضميرية فارغة ذات تأويل مبهم، وتُسمى "ضم" في البناء لغير الفاعل القصير، كما في قولنا: قُطع الحبل، أو ملحق في مكان الفضلات الملحقات؛ حيث يُولّد في هذا المكان ملحق حرفي يُحقق الموضوع الضمي للفاعل، وينتج عن هذا البناء لغير=

أن العلامة الصرفية [ـــُ] هي محمول جهي[1]، يقول موضحا هذا الافتراض الأخير "في تصورنا أن اللاصقة ليست ممتصة بأي معنى، وليست اسما موضوعا، بل هي محمول صرفي له خصائص تُكرر الخصائص الأساسية للفعل المحوري المبني لغير الفاعل. بل إننا نقترح أن اللاصقة ترأس إسقاطا تركيبيا منفصلا عنوناه بجهة البناء (Vasp). وهناك حمول جهية أخرى تُولّد تحت هذا الإسقاط، وهو إسقاط مغاير لإسقاط الزمن (و/أو تط) وهذا المحمول الجهي له بنية محورية تأتلف مع البنية المحورية للمحمول المبني لغير الفاعل. بل هذه البنية تُمكِّنه من انتقاء البنية المحورية المذكورة فقط، أي تشجيرة لا يكون فيها الدور الخارجي إلا عاطلا (chômeur) في موقع ملحق"[2]. وبناء على هذه الافتراضات، تكون بنية الجملة: ضُرب الولد، كالآتي[3]:

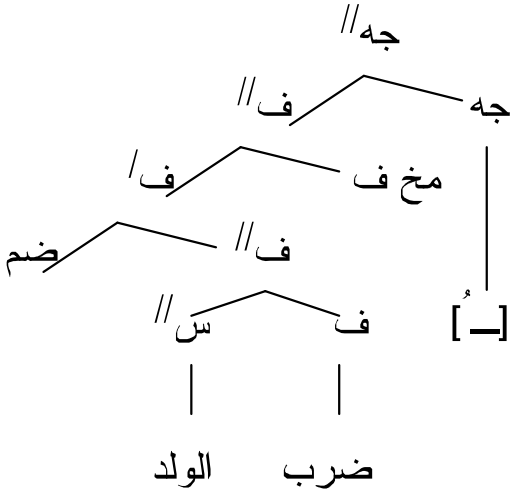

وافترض أن بنية المحمول الجهي [ـــُ] تتضمن دورين: دور داخلي، ودور خارجي. فأما الدور الداخلي فهو دور الحدث الذي في غيابه لا يمكن أن يكون هناك حمل وأما الدور الخارجي فهو دور الفاعل المنزوع، ويُرمز له بالرمز (ضم) أيضا؛ أي هذه

=الفاعل الطويل، نحو: قتل بالمسدس، وانتقد من لدن أطراف متعددة. ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص180– 185.

[1] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص175. نلاحظ هنا أن الفاسي الفهري يوافق تشومسكي في كون المحمول المبني لغير الفاعل ليس له موقع فاعل محوري، ويخالفه في دور لاصقة البناء لغير الفعل، أو العلامة الصرفية في الفعل المبني لغير الفاعل، فهو يرى أن دورها ليس امتصاص الإعراب؛ أي إلغاء قدرة الحمل على إسناد الإعراب إلى المفعول وإنما هو ضمان ورود محمول محوري مبني لغير الفاعل. ينظر للمزيد من التفصيل حول مقاربة تشومسكي للبناء للمجهول: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص72– 77.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**،، ص177.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص192.

البنية هي بنية تُكرر خصائص المحمول المحوري. وافترض أن الحمل الجهي هو بمثابة نعت للمحمول المحوري، والأدوار المطلوب إشباعها في الحمل الجهي هي جزء من أدوار المحمول المحوري[1].

ولإشباع هذه الأدوار تبنى الفاسي الفهري نظرية "هكنبتم" (Higginbotham) للأدوار المحورية، ومفادها أن الكلمات ذات المحتوى المحوري التام، مثل الجذور المعجمية، يمكن إفراغ أدوارها عبر الوسم المحوري، وأما الكلمات الصرفية التي يكون محتواها المحوري شبه كلي، كالحمول الجهية، فلا يتم إفراغ أدوارها إلا عن طريق التوحيد المحوري، وطبقا لهذا، تُوحَّد أدوار اللاصقة مع أدوار المحمول المحوري أي يُوحد موقع الحدث في اللاصقة مع موقع الحدث في الجذر الفعلي للفعل المبني لغير الفاعل، وبعد تفريغه يُشبع في أعلى الشجرة عن طريق الربط المحوري الذي يربطه بـ(ز)، ويُوحَّد موقع الدور الخارجي أو الموضوع الضمني (ضم) قبل تفريغه، والموقع الطبيعي له هو الموقع الملحق بالجهة، كما يظهر من بنية الجملة: ضُرب الولد[2].

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص192– 193.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص193– 197. تنص نظرية هكنبتم المحورية على أن الشبكات المحورية، وهي لائحة الأدوار الدلالية بما فيها دور الحدث، تُسند إلى الوحدات المعجمية وتُسقط في التركيب، فتتسرب من أسفل الشجرة إلى أعلاها. ويتم إسناد الأدوار الدلالية إلى الموضوعات، أو تفريغها، إما عبر الوسم المحوري، وإما بالربط المحوري أو بالتعيين المحوري، ومن أمثلة الوسم المحوري وسم الفعل محوريا مفعوله، ومن أمثلة الربط المحوري ربط (ز) لموقع الحدث في الشبكة المحورية، فيكون الحدث مقيدا في زمن ما، ومن أمثلة التعيين، أو التوحيد، المحوري توحيد دور التركيب النعتي "حائط أبيض" لتكون إحالتهما على ذات واحدة، وهي في الوقت نفسه "حائط" و"أبيض". لمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص169– 170.

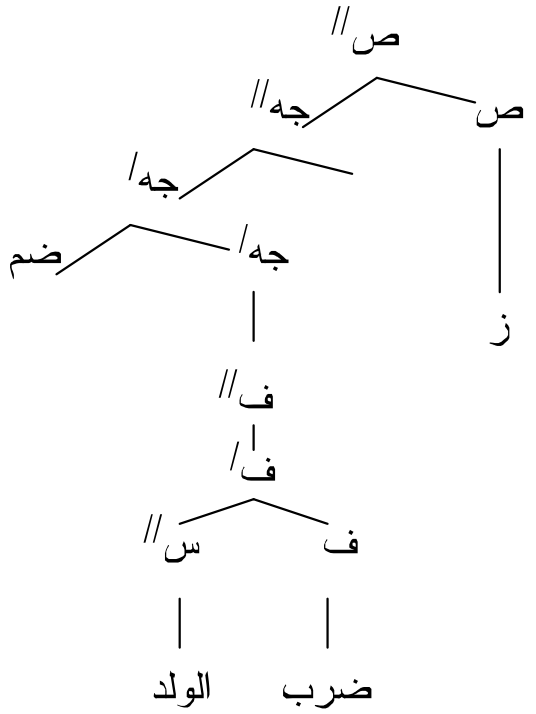

ولتفسير رفع المركب الاسمي "الولد" افترض الفاسي الفهري أن هذا المركب لا يرسو في مُخصِّص الفعل ليتلقى الإعراب منه، باعتباره موسوما إعرابيا من طرف الفعل، وإنما عليه أن يتنقل إلى مُخصِّص (جه) ليتلقى إعراب الرفع من (ز)، وهذا الموقع الذي يتلقى فيه إعراب الرفع هو موقع الفاعل الاعتيادي، وقد تنقل إلى هذا الموقع لأن المحمول المحوري، وكذا لاصقة المحمول الجهي ليس لهما فاعل محوري اعتيادي ولكن، على الرغم من غياب هذا الفاعل المحوري الاعتيادي في البنية المحورية للمحمول المحوري، إلا أن موقعه يبقى موسوما محوريا؛ ولهذا ينتقل إليه المركب الاسمي "الولد" ليتلقى إعراب الرفع[1].

كانت هذه أهم الافتراضات التي قامت عليها المقاربة الثانية التي اقترحها الفاسي الفهري لتفسير البناء لغير الفاعل. ويتبيّن من المقارنة بين المقاربة الأولى وهذه المقاربة أن الفاسي الفهري استعمل عبارة "الفاعل الاعتيادي" بدل "الفاعل المنطقي أو الحقيقي" التي استعملها في المقاربة الأولى، وافتراض أن لاصقة البناء لغير الفاعل [ـُ] هي محمول

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص190– 193.

جهي دون فاعل اعتيادي[1]، ودورها هو ضمان ورود بنية محورية يكون فيها الفاعل المحوري (الاعتيادي) منزوعا، وكان افتراضه في المقاربة الأولى أن لاصقة البناء لغير الفاعل، وبعض اللواصق الأخرى، كلاصقة المطاوعة، تنزع أحد الأدوار الدلالية[2]، وبتعبير الوظيفيين، هي لواصق تُقلص عدد موضوعات المحمول[3]، ولكن في هذه المقاربة افترض أنها محمول جهي. ولصعوبة اختبار هذا الافتراض نظريا وتجريبيا، اعتبر هذا المحمول بمثابة نعت للمحمول المحوري، واعتبر بنيته بنية شكلاء أي بنية ليس لها محتوى، يقول: "فاللاصقة لها بنية محورية من نوع خاص هي بمثابة بنية إطار بدون محتوى فعلي. إلا أن هذه البنية تُمكِّن من تنظيم بنية الكلمة جهيا ومحوريا، وقد اقترحنا...أن هذه اللواصق مولدة تحت إسقاط أسميناه جهة البناء (Vasp) لاعتقادنا أن البناء للفاعل أو لغيره ضرب من البناء الجهي"[4]. ولم يوضح المقصود بالبناء الجهي، والعلاقة بين البناء لغير الفاعل والجهة.

إلى هنا نكون قد عرضنا مقاربة عبد القادر الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملة في اللغة العربية، ومقاربته لظاهرتي الإعراب والبناء لغير الفاعل. والنتائج التي خلصنا إليها يمكن إجمالها فيما يأتي:

– قام مشروع الفاسي الفهري "بناء نحو جديد للغة العربية الحالية" على محورين: الأول تُمثّله مواقفه التي تطعن في معطيات النحاة العرب القدامى وآلتهم الواصفة، والثاني يُعبّر عنه موقفه الإيجابي من النظريات اللسانية الحديثة، وخاصة النظرية التوليدية.

– ذهب الفاسي الفهري، في تبريره لحاجة اللغة العربية إلى نحو جديد، إلى أنها تختلف عن اللغة العربية التي وصفها النحاة القدامى، ولكنه لم يثبت هذا الاختلاف.

---

[1] – تجدر الإشارة هنا إلى أن الفاسي الفهري وسع افتراضه فيما يخص لاصقة البناء لغير الفاعل ليشمل لواصق أخرى، كلاصقة المطاوعة، وكان في أعمال سابقة يرى أن أهم خصائص هذه اللواصق هي نزع أحد الأدوار الدلالية ينظر: **المرجع السابق**، ص211– 214.

[2] – قسّم الفاسي الفهري لواصق المطاوعة إلى نوعين: النوع الأول تُمثّله اللواصق التي تنزع أحد الأدوار الدلالية كـ"النون" في "انشغل"، و"التاء" في "تباعد"، وأما النوع الثاني فتُمثّله اللواصق التي تضيف دورا دلاليا إلى عدد الأدوار التي يتوفر عليها المحمول، كالهمزة والتضعيف. للمزيد من التفصيل في هذه المسألة ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، ص99– 130.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا معجمية: المحمولات الفعلية في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1988 ص117– 138.

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ص168– 169.

– اعتبر، في نقده للتراث اللغوي العربي، أن المعطيات التي اعتمد عليها النحاة القدامى ناقصة، وبعضها زائف، ونظريتهم لا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية، ثم اعتمد على تلك المعطيات، وكان ينتقي من آراء النحاة ما يتفق مع تصوراته فقط.

– لم تخلص مقاربات الفاسي الفهري إلى نتائج واضحة ونهائية؛ وذلك بسبب تراجعه في كل مرة عن الافتراضات والنتائج التي توصل إليها بناء على تلك الافتراضات.

خلاصة الفصل:

مكَّنتنا المقاربات التي عرضناها في هذا الفصل من الاهتداء إلى مجموعة من النتائج، نُجملها فيما يأتي:

– لم تكن مبررات التوليديين، وإن اختلفت، خارجة عن النظرية النحوية التي وضعها النحاة العرب القدامى؛ حيث برّر مازن الوعر التجديد في النظرية النحوية العربية بكونها إنسانية في منطلقها الفلسفي وهدفها النفعي، ثم أضاف مبررا آخر، هو غياب نظرية قديمة أو حديثة لدراسة اللغة العربية. وأرجع الفاسي الفهري ضرورة بناء نحو جديد للغة العربية إلى اختلاف نسق اللغة الحالية عن نسق اللغة التي وصفها سيبويه، وعدم صلاحية النظرية النحوية التي اقترحها القدامى (آلتهم الواصفة) لوصف اللغة العربية الحالية.

– لم يثبت مازن الوعر أن منطلق النحو العربي القديم وهدفه يختلف عن منطلق اللسانيات الحديثة وهدفها، ولم يثبت أيضا غياب نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية أو لتحليل مختلف ظواهر اللغة العربية، والمقاربة التي اقترحها لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، والتي ادعى أنها تستمد إطارها من ثلاثة مصادر، هي مقاربة النحاة القدامى، عرضها مازن الوعر بثوب جديد.

– لم يثبت الفاسي الفهري صحة العديد من الأفكار التي قام عليها مشروعه اللساني "بناء نحو جديد للغة العربية الحالية"، كاختلاف نسق اللغة العربية الحالية عن نسق اللغة العربية القديمة، ونقص المعطيات التي اعتمد عليها النحاة العرب القدامى، وزيف بعضها، وعدم صلاحية آلتهم الواصفة، وقدرة النظرية التوليدية على بلوغ الكفاية الوصفية والتفسيرية.

– ظهور الاتجاه التوليدي في الدرس النحوي العربي الحديث يفتقر لأهم شروط قيام اتجاه جديد في البحث اللساني، ونعني هنا شرط التراكم؛ وذلك لأن ظهور هذا الاتجاه في الدرس النحوي الغربي "لم يكن طفرة، بل كان حصيلة تطور طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يُغطي قِسم منها ما يقارب ثلاثة قرون

شكلت أعمال نحاة القرون الوسطى، والنحو العام المعقلن لبور رويال، واللسانيات الديكارتية، واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنيوية، أهم سماتها البارزة"[1]. وأما في الدرس النحوي العربي الحديث، فباستثناء الاتجاه التأصيلي (لسانيات التراث)، فإن ظهور الاتجاهات الأخرى، بدءا بالاتجاه التاريخي المقارن، كان ظهورا طفريا، يقول حافظ إسماعيلي علوي عن الاتجاه التوليدي: "إن الحديث عن اتجاه توليدي في الثقافة العربية يبقى مفتقدا إلى الشروط الحضارية والتاريخية (التراكم) التي على أساسها ظهر الاتجاه التوليدي في الغرب، وبذلك يمكن أن نقول إن ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية كان طفرة"[2].

وقد تضافرت عوامل عديدة جعلت ظهور هذا الاتجاه غير محقق بشرط التراكم بعضها يرتبط بواقع الدرس النحوي العربي الحديث، وبعضها الآخر يخص أعمال التوليديين العرب. ومن أبرز العوامل التي ترتبط بواقع الدرس النحوي العربي:

– اهتمام الدارسين العرب المحدثين بتطبيق النظريات اللسانية الغربية، وعدم انخراطهم في التساؤلات النظرية والمنهجية التي قامت عليها هذه النظريات[3]. وإهمال هذا الجانب المهم في التنظير اللساني جعل المعرفة اللغوية عند هؤلاء الدارسين لم تتطور، ولم تتراكم.

– قلة الدراسات في وصف اللغة العربية بمنظور النظريات اللسانية الحديثة بمختلف اتجاهاتها، وقلة الدراسات التي تتبعت هذه الأعمال بالتحليل والنقد، فكانت النتيجة غياب التراكم المعرفي في كلا الجانبين؛ أي جانب تطبيق النظريات اللسانية الحديثة، وجانب متابعة حصيلة هذه الدراسات.

---

[1] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص316.

[2] – **المرجع نفسه**، ص317.

[3] – أشرنا في الفصل الأول إلى أن الوصفيين العرب ركّزوا جهودهم على تطبيق بعض النظريات البنيوية في إعادة قراءة النحو العربي، ولم يهتموا بتطوير هذه النظريات وإغنائها، وتبعهم في ذلك التوليديون، فركّزوا هم أيضا على تطبيق بعض القواعد التوليدية والتحويلية على الجملة العربية. وحتى الفاسي الفهري، صاحب المحاولة الشمولية اهتم أكثر بالجانب التطبيقي، والمباحث التي تعرض فيها إلى المنطلقات الفلسفية والعلمية للنظرية التوليدية، وخصائص هذه النظرية، وأهم التطورات التي عرفتها، لم تضف شيئا إلى النظرية التوليدية؛ لأنها كانت ترجمة لأفكار تشومسكي.

– الموقف السلبي الذي تبناه أغلب الدارسين العرب المحدثين من التراث اللغوي العربي[1]، وبذلك ضاعت جهود القدامى في وصف اللغة العربية، تلك الجهود التي أثمرت نظرية نحوية عربية، من المفروض أن يكون الدرس النحوي العربي الحديث نتيجة من نتائج تطورها الطبيعي.

ومن العوامل التي تخص الاتجاه التوليدي في الدرس النحوي العربي، وهي أيضا من نقائص هذا الاتجاه، نذكر:

– غياب التنسيق بين التوليديين العرب، فكل واحد منهم ارتأى أن يعتمد على نموذج يختلف عن النموذج الذي اعتمد عليه غيره، فتوصلوا إلى نتائج مختلفة، وقد لاحظنا مدى هذا الاختلاف في مسألة رتبة مكونات الجملة في اللغة العربية، يقول حافظ إسماعيلي علوي منتقدا هذا الوضع: "إن أبسط شروط التنسيق بين التوليديين العرب شبه منعدمة بخصوص قضية واحدة، فما بالنا بالقضايا التي تُطرح على مستويات مختلفة؟! وبذلك يبقى غياب التكامل السمة البارزة في بحوث التوليديين العرب، والاستثناء الذي يمكن أن نقف عليه بهذا الخصوص تُمثّله المدرسة التوليدية في المغرب التي استطاعت أن ترسخ اتجاها توليديا يحمل كثيرا من مقومات العمل المتكامل"[2].

– لم يكن هم التوليديين العرب بناء نحو شامل لظواهر اللغة العربية، وهذا ما يُفسر كون المقاربات التي اقترحوها عبارة عن "أشتات ومنوعات من التحليل التوليدي الذي ينحصر في الاشتغال بمواد لغوية منتقاة من اللغة العربية أو مترجمة إليها من لغات أجنبية تُلائم النموذج المقترح. وتكون الحصيلة وجود فراغات وقفزات في نحو العربية التوليدي الذي

[1] – يلاحظ المتتبع لموقف التوليديين العرب من النظرية النحوية العربية القديمة أنهم انقسموا إلى فريقين: فريق يرى أن إغفال هذه النظرية يُؤدي إلى نقص وعدم كفاية في النظرية النحوية الحديثة، ويُمثّل هذا الموقف مازن الوعر وخليل أحمد عمايرة. ينظر، فيما يخص موقف خليل أحمد عمايرة: **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص279. وأما الفريق الثاني فيرى أن بناء نحو جديد للغة العربية لا يقتضي العودة إلى النظرية النحوية العربية القديمة، ويمُثّل هذا الموقف عبد القادر الفاسي الفهري وميشال زكريا. ينظر، فيما يخص موقف ميشال زكريا: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، ص5.

[2] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص322.

تظل أجزاؤه تبحث باستمرار عمن يتممها ويملأ هذه الفراغات"[1]. فمقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية هي في الأصل بحث تقدم به لنيل درجة الدكتوراه من جامعة جورج تاون، في صيف (1983)[2]، وكل أعماله التي ظهرت فيما بعد لم تضف شيئا إلى هذه المقاربة، ولم تتناول ظواهر لغوية أخرى، باستثناء مقاربته للمبني للمجهول[3]، وخليل أحمد عمايرة ظل يردد في أعماله تصوره لمنهج دراسة تراكيب اللغة العربية، ولم يُفكر في تطوير هذا المنهج، أو دراسة ظواهر أخرى بمنظور توليدي[4]، والوضع الذي آلت إليه مقاربة ميشال زكريا، ومقاربة محمد علي الخولي لا يختلف عن وضع سابقاتها، وبصفة عامة، كل التوليديين العرب الرواد تخلوا عن مشروعهم "بناء نحو توليدي للغة العربية" ما عدا عبد القادر الفاسي الفهري.

[1] – مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص234– 235.

[2] – ينظر:

Mazen Al-Waer, **Toward a modern and realistic sentential theory of basic structures in standard Arabic**, Georgtown University, Washington, D. C, 1983, p 1- 197.

[3] – ينظر: مازن الوعر: **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص134– 178.

[4] – ينظر: خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة العربية وتراكيبها: منهج وتطبيق**، ص73– 201. و**المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، ص103– 180.

الفصل الثالث

- مقاربتا أحمد المتوكل ومحمد الأوراغي:

3-1. مقاربة أحمد المتوكل "نحو اللغة العربية الوظيفي"

3-1-1. مبررات أحمد المتوكل لبناء نحو وظيفي للغة العربية

3-1-2. مبادئ النحو الوظيفي وبنيته

3-1-3. نماذج النحو الوظيفي

3-1-4. مقاربة أحمد المتوكل لأقسام الجملة ورتبة مكوناتها

3-1-5. الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي

3-2. مقاربة محمد الأوراغي "نحو اللغة العربية التوليفي"

3-2-1. مبررات محمد الأوراغي لبناء نظرية لسانية جديدة

3-2-2. أوليات اللسانيات النسبية

3-2-3. فصوص اللغات وقوالب النحو

3-2-4. بنية نحو اللغة العربية

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على مقاربتين: الأولى تُمثّلها محاولة أحمد المتوكل بناء نحو جديد للغة العربية "نحو اللغة العربية الوظيفي"، يقوم على مبادئ نظرية النحو الوظيفي التي أسسها اللساني الهولندي سيمون دك، وأما المقاربة الثانية فهي "نحو اللغة العربية التوليفي"، وهي جزء من مشروع محمد الأوراغي "نظرية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية". وقد أدرجنا هاتين المقاربتين في فصل واحد لاشتراك إطارهما النظري (نظرية النحو الوظيفي ونظرية اللسانيات النسبية) في بعض المبادئ، كالمبدأين الدلالي والتداولي[1].

3-1. مقاربة أحمد المتوكل "نحو اللغة العربية الوظيفي".

3-1-1. مبررات أحمد المتوكل لبناء نحو وظيفي للغة العربية:

صنّف أحمد المتوكل الدارسين العرب المحدثين إلى ثلاثة فرق:

- ولى فريق وجهه شطر الغرب، فأخذ آراء لغوييه، ونماذج منظريه، وطبقها على اللغة العربية.
- وبقي فريق آخر يُقدس قواعد النحاة القدامى، وخاصة ما وضع منها في عصر الجمود اللغوي.
- وارتأى فريق ثالث أن يبحث عن نظريات لسانية حديثة صالحة لترميم النظرية النحوية العربية القديمة[2].

وأدرج نفسه ضمن الفريق الثالث، ولكنه لم يقصر مشروعه اللساني على ترميم النظرية النحوية العربية القديمة، وإنما رام تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة، هي:

- "صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

---

[1] - تشترك نظرية النحو الوظيفي ونظرية اللسانيات النسبية في المبدأين الدلالي والتداولي، ومع ذلك، هناك العديد من أوجه الاختلاف بينهما، أهمها قيام نظرية اللسانيات النسبية على مبدأ الوسائط اللغوية، وبمقتضى هذا المبدأ فرّعت نحو اللغات الطبيعية إلى نمطين: نحو تركيبي، ونحو توليفي. وتفرع النحو إلى هذين النمطين لا تتنبأ به نظرية النحو الوظيفي؛ لأنها لا تُؤَسِّسُ الوسائط اللغوية. ينظر للمزيد من التفصيل حول أوجه الاختلاف بين نظرية النحو الوظيفي ونظرية اللسانيات النسبية: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص18- 19.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل، **نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ع 1، 1977، ص91.

– تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما اتفق عليه في الغرب، وقد تدحضه.

– خلق نموذج لغوي عربي (أو نماذج عدة) يضطلع بوصف اللغة العربية انطلاقا من النظريات اللغوية القديمة، بعد أن تُقولب وأن تُمحّص في إطار النظريات اللسانية الحديثة، وأن تحتك بما تفرع، وما يتفرع عنها من نماذج لغوية"[1].

ولتحقيق هذه الأهداف، عاد أحمد المتوكل إلى الفكر اللغوي العربي القديم، وقرأه من جديد في ثلاث مراحل؛ حيث استخلص في المرحلة الأولى أهم مقومات التنظير العربي القديم للدلالة[2]، وحدّد في المرحلة الثانية المعالم المنهجية العامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات الحديثة، وخاصة النظريات الموجهة تداوليا[3]، وبحث في المرحلة الثالثة عن إمكانية عقد حوار معرفي بين النظرية الدلالية العربية والنظريات التي قُورنت بها، وخاصة نظرية النحو الوظيفي لسيمون دك[4].

ولمّا تبيّنت له إمكانية عقد هذا الحوار بدأت مطامحه تتوسع إلى مشروع آخر اصطلح عليه اسم "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي"، يقول موضحا أهداف هذا المشروع: "للتوجه اللساني الذي اصطلحنا على تسميته المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء استشرافا لإحراز الهدف الأول قِيم ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنا إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة. وسعيا في تحقيق الهدف الثاني وُضعت منهجية علمية لربط البحث اللساني الوظيفي العربي بالتراث اللغوي العربي بلاغته، ونحوه، وأصول فقهه، باعتباره مرجعا للاحتجاج، ومصدرا للاقتراض والاغتناء. أما ثالث هذه الأهداف فهو العمل على إدماج البحث اللساني الوظيفي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

---

[1] – **المرجع السابق**، ص92.

[2] – ينظر:

Ahmed Moutaouakil, **réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe**, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de rabat, 1982, p 67- 236.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص239– 268.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص269– 311.

بتسخير آلياته واستثمار نتائجه في المجالات الحيوية، كالتواصل بمختلف أنماطه، وتعليم اللغات، والاضطرابات النفسية اللغوية"[1].

ولتحقيق الهدف الأول؛ أي بناء نحو وظيفي للغة العربية، شغّل أحمد المتوكل نظرية النحو الوظيفي التي اقترحها اللساني الهولندي سيمون دك[2]، ودافع عن هذا الاختيار في قوله: "يعتبر النحو الوظيفي (Functional Grammar)، الذي اقترحه سيمون دك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية: النحو العلاقي (Relational Grammar)، نحو الأحوال (Case Grammar) الوظيفية (Functionalism) ونظريات فلسفية: نظرية الأفعال اللغوية (Speech Actes Theory) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث"[3].

وقبل أن نعرض بعض المقاربات التي اقترحها أحمد المتوكل، يحسن بنا أن نقدم ولو بإيجاز، أهم مبادئ نظرية النحو الوظيفي، وتصورها لمراحل بناء الجملة، وأبرز نماذجها النحوية. ونشير ههنا إلى أننا سنعتمد على كتابات أحمد المتوكل.

3-1-2. مبادئ النحو الوظيفي وبنيته:

النحو الوظيفي هو نظرية لسانية حديثة، أو هو من الأنحاء الحديثة[4]، ظهرت الصياغة الأولية لأسسه والمبادئ التي تَحكم تنظيم مكوناته في كتاب سيمون دك "النحو الوظيفي" الذي نشر سنة (1978). وقد مكَّنت الدراسات التي قِيم بها، منذ ظهور هذا

---

[1] – أحمد المتوكل، **الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، ط1، 2011، ص9.

[2] – أخذنا المصطلح "شغّل" من قول المتوكل: "من مناحي الدرس اللساني العربي الحديث المنحى الوظيفي وليد تشغيل نظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية وبعض اللغات المتواجدة في العالم العربي". أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص15.

[3] – أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص7.

[4] – من أحدث استعمالات مصطلح "النحو" وأكثرها تداولا في الدرس اللساني الحديث إطلاقه على نظرية لسانية بعينها ومن أمثلة ذلك: النحو التوليدي، والنحو المعجمي الوظيفي، ونحو الأحوال، والنحو الوظيفي. ينظر للمزيد من التفصيل أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص36– 39.

الكتاب، من تمحيص انطباقية النحو الوظيفي على لغات طبيعية مختلفة البنيـــة، وإغنائـــه وتطويره[1].

يتخذ النحو الوظيفي اللغات الطبيعية موضوعا له، من منظور تبعية بنيتها الصرفية والتركيبية بالوظيفة الأساسية التي تؤديها، وهي التواصل، وبتعبير آخر، يســعى النحــو الوظيفي إلى وصف خصائص اللغات الطبيعية وتفسيرها بالاعتمــاد علــى مبــدأ تبعيــة الخصائص البنيوية (الصرفية –التركيبية) للعبارة اللغوية لخصائصها الوظيفية (الدلاليــة والتداولية)[2].

ويرجع قيام النحو الوظيفي على هذا المبدأ إلى الافتراض الذي انطلق منه ســيمون دك، وغيره من الوظيفيين، فيما يخص وظيفة اللغة، ومفــاده أن اللغــة تــؤدي وظــائف متعددة، أهمها وظيفة التواصل، وأنه لا يمكن أن تُرصد خصائص بنيتهــا رصــدا دقيقــا إلا إذا رُبطت بوظيفتها. وهذا الافتراض يختلف عن الافتراض التي قامت عليه الأنحــاء غير الوظيفية، كالنحو التوليدي؛ حيث يرى تشومسكي أن خصائص اللغة يجب أن تُدرس بمعزل عن وظيفتها، وبعبارة أوضح، يرى أن دراسة اللغة وصفا وتفسيرا يتم على أساس استقلال بنيتها عن وظيفتها، كاستقلال بنية القلب عن وظيفة ضخ الدم[3].

1- مبادئ النحو الوظيفي:

ينهض النحو الوظيفي على جملة من المبادئ، تندرج أهمها في المحاور الآتية:

1-1. وظيفة اللغة: يرى الوظيفيون أن الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هــي التواصــل يقول أحمد المتوكل: "تُستخدم اللغات لتأدية وظائف متعددة مختلفة إلا أن هــذه الوظــائف فروع لوظيفة أصل، هي وظيفة التواصل"[4].

1-2. الوظيفة والبنية: يقوم النحو الوظيفي على مبدأ تبعية بنية اللغة لوظيفتها؛ أي تبعيــة المستوى الصرفي التركيبي للمستوى الدلالي التداولي. وهذا المبــدأ يُمثّــل، فــي نظــر

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص137.

[2] – ينظر لمزيد من التفصيل: **المرجع نفسه**، ص14 –16.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص15. و**التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص29 وللاطلاع على أهم أوجه الائتلاف والاختلاف بين الأنحاء الوظيفية والأنحاء غير الوظيفيــة ينظــر: أحمــد المتوكــل **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص14– 16.

[4] – أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيــروت ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2012، ص25.

المتوكل، أهم أوجه الاختلاف بين النظريات اللسانية؛ وبيان ذلك، أن كل هذه النظريات تتفق في أن للعبارة اللغوية وجه المعنى ووجه اللفظ، وتتفق كذلك في أن ما يستهدفه النحو هو وصف ما يربط بين هذين الوجهين وتفسيره، وتختلف في أمرين:

– الأول: هو طبيعة العناصر التي تفترض كل نظرية وجودها في كل من المعنى واللفظ باعتبارهما مستويين تمثيليين.

– الثاني: طريقة الربط بين مستوى المعنى ومستوى اللفظ، إذ يمكن أن نفترض أن الربط يتم بالانتقال من المعنى إلى اللفظ، فتكون الدلالة هي مصدر اشتقاق العبارة اللغوية ويمكن أن نفترض العكس، فتكون بنية اللفظ هي مصدر اشتقاق العبارة اللغوية، والدلالة هي مجرد بنية تأويلية فقط؟

وافترضت نظرية النحو الوظيفي أن اشتقاق العبارة اللغوية يتم بالانتقال من المعنى إلى اللفظ، أو بالانتقال من المستوى الدلالي التداولي إلى المستوى الصرفي التركيبي[1]. وافترضت أيضا أن المستوى الصرفي التركيبي (البنية السطحية) تابع للمستويين الدلالي التداولي (البنية التحتية). واستدلت على هذا المبدأ بكونه لا ينطبق على اللغة فحسب، بل على كل ما يُستعمل وسيلة لتحقيق غرض معين[2]، ومن أمثلة ذلك أعضاء الجسم البشري، فكل عضو من هذه الأعضاء بُني بحسب الوظيفة التي يؤديها لا العكس.

1–3. موضوع الوصف اللغوي: موضوع النحو الوظيفي هو وصف القدرة التواصلية وهذه القدرة لا تنحصر في معرفة القواعد الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية وإنما تتعداها إلى معرفة القواعد التداولية التي تُمكِّن مستعمل اللغة من إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها في مقامات تواصلية متعددة[3].

ولأن هذه القدرة تتألف من ملكات عدة، فقد صِيغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في النموذج المعيار على أساس أنه جهاز يتكون من ستة قوالب، هي: القالب النحوي

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، دار الأمان، الرباط، دط، 2001، ص41– 44.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003، ص60.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص15.

وهو القالب المركزي، والقالب الشعري، والقالب الاجتماعي، والقالب المعرفي، والقالب الإدراكي، والقالب المنطقي. يتكفل كل قالب بوصف ملكة من هذه الملكات[1].

1-4. ضوابط الوصف اللغوي: يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيق العديد من الكفايات أهمها: الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية الديناميكية، والكفاية المراسية، والكفاية التطورية، والكفاية التعليمية، والكفاية الترجمية، والكفاية السيميائية[2]. وسنقصر حديثنا عن هذه الكفايات على ثلاث كفايات مترابطة ومتكاملة، هي الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية.

- أولا: الكفاية التداولية: لتحقيق الكفاية التداولية اقترح الوظيفيون بنية للنحو تُفرد ثلاثة مستويات تمثيلية مستقلة لرصد مختلف الوظائف التي تُجسد العلاقات التي تربط بين مكونات العبارة اللغوية، وهذه المستويات هي:

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد...).
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية أو الوجهية (الفاعل، والمفعول).
- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية (المبتدأ، والمحور، والبؤرة...) [3].

حيث تُحدد الوظائف الدلالية الأدوار التي تقوم بها موضوعات المحمول بالنسبة للواقعة التي يدل عليها، وتُحدد الوظائف التركيبية الوجهة المنطلق منها في وصف الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل، وأما الوظائف التداولية فتُحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة.

ونشير هنا إلى أن قيام النحو الوظيفي على مبدأ تبعية البنية للوظيفة ألزمه على أمرين:

- الأول: أن يَجعل المستوى التداولي والمستوى الدلالي يحتلان موقعا مركزيا ضمن مستويات تمثيل العبارة اللغوية باعتبارهما يُحددان خصائصها الممثّل لها في المستوى الصرفي التركيبي[4].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي** دار الأمان، الرباط، دط، 1995، ص22- 32.

[2] - للمزيد من التفصيل حول هذه الكفايات ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الآداب واللغات، 2005- 2006، ص75- 98.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص145- 146.

[4] - ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص16.

– والثاني: أن يَعتبر كل الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) مفاهيم أولى؛ لكونها تُشتق من البنية التحتية، والبنية التحتية هي التي تُنقل إلى بنية مكونية، وليس العكس وبهذا فإن بناء البنية المكونية يتم انطلاقا من المعلومات التي توفرها البنية التحتية[1].

– ثانيا: الكفاية النفسية: حاول النحو الوظيفي، في إطار سعيه إلى تحقيق الكفاية النفسية أن يقترح نماذج نحوية تكون مطابقة للنماذج النفسية، سواء تعلق الأمر بنماذج الإنتاج أو نماذج الفهم، ولتحقيق هذا لزم عليه ما يأتي:

– ألا يعتمد على القواعد التي شُكك في واقعيتها النفسية، كالقواعد التحويلية التي اعتُبرت في النماذج التوليدية من أهم مكوناتها، وألا يعتمد كذلك على التقدير؛ أي تقدير عنصر غير ظاهر في سطح الجملة[2].

– أن تُصاغ نماذجه على أساس أن التواصل، أيا كان نمطه، يقوم على أربعة أركان أساسية، هي:

- "انتقاء النمط التواصلي وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب..).
- وتحديد القصد التواصلي (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر...).
- انتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يلائم القصد التداولي.
- صياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة"[3].

ومفاد هذا أن إنتاج العبارة اللغوية ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة أي: قصد ← صياغة ← نطق، وبتعبير آخر، يُفترض أن العبارة اللغوية تُشتق من البنية التحتية، وهي بنية دلالية تداولية، ثم تُنقل إلى البنية المكونية، وهي بنية صرفية تركيبية وفونولوجية، وفي حالة التأويل تُعكس العملية[4].

– ثالثا: الكفاية النمطية: وتتحقق في جانبين: "جانب تمحيص انطباقية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص، وجانب تنميط اللغات، ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط"[5].

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص35. و**دراسات في نحو اللغة العربي الوظيفي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص27 وهامشها.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص152– 153.

[3] – أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص53.

[4] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص73.

[5] – أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص149.

وقد تسنى للبحث الوظيفي العربي أن يُغني هذه الكفاية في كلا الجانبين؛ حيث تم بناء نحو اللغة العربية الوظيفي في مراحل أربع مسايرة لتطور النظرية الوظيفية، بدءا من النموذج النواة إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي، ومقارنتها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة. واقترح إطار نظري يكفل تنميط اللغات، ويتيح رصد تطورها، والمعيار الذي يقوم عليه هذا التنميط هو السمات التداولية والدلالية على وجه الخصوص؛ أي سمات المستويين العلاقي والتمثيلي. وقد صُنفت اللغات بناء على هذا المعيار إلى نمطين: لغات موجهة تداوليا، وهي التي تُغلّب المستوى العلاقي كاللغة العربية، ولغات موجهة دلاليا، وهي التي تُغلّب المستوى التمثيلي، كاللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية[1].

وواضح هنا أنه لم يتأت لنظرية النحو الوظيفي تحقيق الكفاية النمطية إلا من خلال تحقيقها للكفاية الكلية؛ وذلك لأن تحقيق الأولى رهين بتحقيق الثانية، يقول أحمد المتوكل موضحا العلاقة بين الكفاية النمطية والكفاية الكلية: "المطلوب من نظرية النحو الوظيفي بناء أنحاء نمطية لفصائل اللغات المنتمية إلى النمط الواحد وأنحاء خاصة للغات معينة ويشكل النحو الكلي منطلقا لبناء الأنحاء النمطية والأنحاء الخاصة باعتبار أن الأنماط اللغوية واللغات الخاصة نتيجة للتحققات المختلفة لما يتضمنه من مبادئ وإواليات"[2].

هذه هي مبادئ النحو الوظيفي، ليس كلها، وإنما التي توضح موضوع هذه النظرية، ومنهجها، وغايتها. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ متكاملة، وكل واحد منها

---

[1] – تتميز اللغات الموجهة تداوليا بالسمات العامة الآتية:

– تُغلّب هذه اللغات القالب التداولي.

– يمكن أن تُوصف بأنها لغات غنية صرفيا، ويتجلى غناها الصرفي في أنها تُغلّب تحقيق قيم الطبقات بواسطة أدوات صرفية.

– بفضل هذا الغنى الصرفي، تتمكن لغات هذا النمط من رصد الإعراب للدلالة على الوظائف الدلالية والتركيبية والاحتفاظ بالرتبة لتحقيق الوظائف التداولية.

وتتميز اللغات الموجهة دلاليا بما يلي:

– ليس المكون التداولي منعدما في هذا النمط من اللغات، وإنما هو مقلص مقارنة بمقابله في اللغات الموجهة تداوليا.

– تسخر هذه اللغات اللواحق للتعبير عن قيم مختلف الطبقات أكثر مما تسخر الوسائل الصرفية.

– ترتيب المكونات في هذه اللغات يخدم الدلالة، في حين أنه يخدم التداول (المحور والبؤرة) في اللغات الموجهة تداوليا. ينظر للمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص186– 214.

[2] – **المرجع نفسه**، ص68.

يخص جانبا معينا من هذه النظرية، إلا أننا نرى أن أهم هذه المبادئ هو تبعية بنية اللغة لوظيفتها؛ وذلك لأن تصور هذه النظرية لمراحل بناء الجملة قام على هذا المبدأ، وكل المقاربات التي اقترحتها لوصف ظواهر اللغات الطبيعية وتفسيرها قامت أيضا على هذا المبدأ، كما سيتضح ذلك في المقاربات التي اقترحها أحمد المتوكل في إطار نحو اللغة العربية الوظيفي.

2- بنية الجملة في النحو الوظيفي:

يتم اشتقاق الجملة في نظرية النحو الوظيفي عبر بناء ثلاث بنيات: بنية حملية وبنية وظيفية، وبنية مكونية. ويتم بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاثة أنساق من القواعد، هي: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التعبير؛ حيث يضطلع الأساس ببناء إطار حملي يُشكل دَخْلاً لقواعد بناء البنية الحملية، وبواسطة قواعد إسناد الوظائف تُنقل هذه البنية إلى بنية وظيفية، وبتطبيق هذه القواعد نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد، تُشكل دَخْلاً لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء بنية مكونية على أساس المعلومات التي توفرها البنية الوظيفية، وباكتمال بناء البنية المكونية تكون الجملة جاهزة للتَّحقق الصوتي. ويمكن تفصيل ما أجملناه هنا فيما يأتي.

2-1. البنية الحملية:

يفترض الوظيفيون أن مفردات اللغات الطبيعية تنقسم إلى نوعين: المفردات الأصول، والمفردات الفروع، أو المشتقة. وعلى أساس هذا التقسيم، قسموا محتوى الأساس، أو الخزينة، إلى شقين: المعجم، وقواعد تكوين المحمولات والحدود؛ حيث يُمثّل المعجم قائمة من المفردات الأصول؛ أي المحمولات والحدود الأصول، وتُمثّل قواعد التكوين مجموع القواعد المسؤولة عن تكوين المفردات المشتقة عن طريق قواعد الاشتقاق، وهي صنفان: قواعد تكوين المحمولات، وقواعد تكوين الحدود[1].

يضطلع المعجم بالتمثيل للمفردات الأصول في شكل مداخل معجمية، في حين تتكفل قواعد تكوين المحمولات برصد المفردات التي تُشكل فروعا للمفردات الأصول

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص140– 143 . وللإشارة، فإن المتوكل يرى أن المفردات الأصول في اللغة العربية هي المفردات الفعلية المصوغة على الأوزان: "فَعَل" و"فَعِل" و"فَعُل" و"فعلل"، وأسماء الذوات، والمفردات الجامدة. ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية** ص13– 35. و**من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء ط1، 1987، ص164– 173.

وتُشكل المفردات الموجودة على شكل قوائم في المعجم، أو الناتجة عن تطبيق قواعد التكوين، بنية تشتمل على محمول يدل على واقعة، وعدد من الحدود تُمثّل المشاركين في هذه الواقعة. ويُمثّل لهذه البنية بإطار حملي تتحدد فيه العناصر الآتية:

- صورة المحمول.
- مقولة المحمول (فعل، اسم، صفة، ظرف).
- عدد محلات موضوعات المحمول.
- الوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات.
- قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده[1].

ولتوضيح هذه العناصر نأخذ الإطار المحمولي للفعل "كتب" في الجملة: كتب خالد رسالة، حيث يُعبّر عن هذه الجملة بالإطار الحملي المجرد:

[ك ت ب (ف) (س[1]: إنسان) منف (س[2]: مكتوب) متق].

تشير الأحرف (ك ت ب) إلى المادة الأصل للمحمول أو صورته التي تأتي على وزن "فَعَل"، وأما الرمز (ف) فيشير إلى المقولة الصرفية للمحمول؛ أي أن "كتب" محمول فعلي يأخذ موضوعين اثنين، يُعبّر عنها بالمتغيرين: (س[1] و س[2])، ويَفرض عليهما قيودا خاصة (س[1]: المتغير الأول يرتبط بسمة إنسان) وهو الذات المشاركة في عملية الكتابة المرموز لها بـ(منف)؛ أي المنفذ، والمتغير الثاني (س[2]: يرتبط بسمة لا إنسان/شيء مكتوب) الذي يحمل الوظيفة الدلالية المرموز لها بـ(متق)؛ أي المتقبل لعملية الكتابة.

ويُشكل هذا الإطار دَخْلاً لقواعد إدماج الحدود التي يتم بواسطتها إدماج، أو ملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة طبقا لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول، كأن ننتقي للمحمول "كتب" المفردات "خالد" و"رسالة"، وبهذا نحصل على بنية حملية جزئية. ونحصل على بنية حملية تامة التحديد بتطبيق مجموعتين من القواعد، هي: قواعد تحديد مُخَصِّصَات المحمول وقواعد تحديد مُخَصِّصَات الحدود[2].

---

[1]– ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص141. ينتمي المحمول في نظرية النحو الوظيفي إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى: الفعل أو الصفة أو الاسم أو الظرف، كما يظهر من الجمل: **سافر** الأستاذ، هند **غاضبة**، خالد **أستاذ**، السفر **غدا**. وأما الوقائع التي يدل عليها فهي أربعة أصناف: الأعمال والأحداث والأوضاع والحالات، كما توضحه الجمل الفعلية الآتية: ألف خالد كتابا، حطمت الأمواج السفينة، وقف خالد أمام باب الحجرة فرح المدرب بفوز فريقه. والجمل الاسمية: خالد منطلق، الريح مزمجرة، زيد طبيب، خالد في ورطة.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص145– 148.

والمقصود بمُخَصِّصَات المحمول المقولات الثلاث: مقولة الصيغة، ومقولة الجهة ومقولة الزمن. أما المقولة الأولى فتُحدد نمط الجملة، وقد اقترح المتوكل أن يُمثّل لها في اللغة العربية بصيغتين، هما: صيغة التدليل (تد) وصيغة التذييت (ذت)، الأولى تُقابل صيغة (Indicative)، وتظهر في الجملة البسيطة المستقلة، مثل: يدرس الطلبة النحو الوظيفي، والثانية تُقابل صيغة (Subjunctive)، وتظهر في الجمل المركبة من قبيل يخاف الأستاذ أن يرسب الطلبة.

وأما المقولة الثانية فتُحدد التكوين الزماني الداخلي للواقعة التي يدل عليها المحمول؛ حيث تكون هذه الواقعة تامة، أو مستمرة، أو مشروعا فيها، أو مقاربة...

وتختص مقولة الزمن بربط وقت تحقق الواقعة بوقت آخر يُشكل الوقت المرجع وهو في الغالب وقت التكلم. وتشتمل مقولة الزمن في النحو الوظيفي على الزمن الماضي، والحاضر، والمستقبل، وكل مقولة تتفرع إلى مقولات زمانية ثانوية، كالماضي المطلق، والماضي النسبي...[1].

والمقصود بمُخَصِّصَات الحدود المقولات الآتية: التعريف، والعدد، والجنس والإشارة، والتسوير. ويُؤشر لهذه المُخَصِّصات في بنية الحد، كما يظهر من التمثيل الحملي لكلمة "الرسالة":

(ع1 ث س^1 : رسالة (س^1)).

حيث (ع): معرف، و(1): مفرد، و(ث): مؤنث[2].

وبتطبيق قواعد تحديد مُخصِّص المحمول ومُخصِّصات حدوده نحصل على بنية حملية تامة التحديد، كالبنية الحملية للجملة: شرب خالد الشاي في المقهى.

[تد [تا [مض شرب ف (ع1 م س^1: خالد (س^1)) منف

(ع 1 م س^2: شاي (س^2)) متق

(ع 1 ث ص^1: في المقهى)) مك]]]

---

[1] – للمزيد من التفصيل حول هذه المقولات ينظر: أحمد المتوكل، **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1987، ص22– 31. و**قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص165– 166. ونشير هنا إلى أن مقولة الجهة والزمن يُحددها الفعل في الجمل الفعلية والرابط (كان أو مازال وأخواتهما) في الجمل غير الفعلية، ويدمج الرابط عن طريق إجراء قواعد صياغة المحمول.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي** دار الأمان، الرباط، دط، 1996، ص144– 183.

حيث (تد): تدليل، و(تا): تام، و(مض): ماض، و(منف): منفذ، و(متق): متقبل، و(مـك) مكان.

2-2. البنية الوظيفية:

تُنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف، ثم قواعد تحديد مُخصِّص الحمل التي تتخذ دَخْلاً لها البنية الحملية كما حُدد بناؤها سابقا.

1- قواعد إسناد الوظائف:

مرّ بنا أن نظرية النحو الوظيفي تُفرد ثلاثة مستويات تمثيلية مستقلة لرصد مختلف الوظائف التي تجسد العلاقات التي تربط بين مكونات العبارة اللغوية، وهذه المستويات هي:

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد...).
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية أو الوجهية (الفاعل والمفعول).
- ومستوى لتمثيل الوظائف التداولية (المبتدأ، والمحور، والبؤرة...).

- أولا: الوظائف الدلالية.

وهي وظائف تُحدد الأدوار التي تقوم بها حدود المحمول، أو تؤشر إلى نوع مساهمة الذوات التي تُحيل عليها حدود المحمول بالنظر إلى الواقعة التي يدل عليها وهي:

- المنفذ: تُسند إلى الذات التي حققت الواقعة، كـ"زيد" في قولنا: كسّر **زيد** الإناء.
- المتموضع: تُسند إلى الذات المراقبة لوضع، كـ"بكر" في قولنا: **بكر** واقف بالباب.
- القوة: تُسند إلى الذات غير المراقبة المُحدثة لحدث، كـ"الريح" في قولنا: زمجرة **الريح**.
- المتحمل: تُسند إلى الذات التي تتحمل حدثا، كـ"الإناء" في الجملة: سقط **الإناء**.
- الحائل: تُسند إلى الذات المتسمة بحالة، كـ"زينب" في الجملة: **زينب** فرحة.
- المتقبل: تُسند إلى الذات المتقبلة لعملية ما، كـ"النقود" في الجملة: منح خالد هندا **نقودا**.
- المستقبل: تُسند إلى الذات التي نُقل شيء ما إلى ملكيتها، كـ"هند" في قولنا: منح خالد **هندا** دارا.

– المكان: تُسند إلى الموضع الذي يستقر فيه شيء ما، كـ"الريف" في قولنا: تسكن هند في **الريف**.

– الاتجاه: تُسند إلى الذات التي ينتقل شيء ما نحوها، كـ"الأرض" في الجملة: يسقط المطر على **الأرض**.

– المصدر: تُسند إلى الذات التي ينتقل منها شيء ما، كـ"الشجرة" في الجملة: سقطت التفاحة **من الشجرة**.

وغالبا ما تأخذ موضوعات المحمول وظائفها الدلالية طبقا للتقابلات الآتية:

الموضوع الأول	الموضوع الثاني	الموضوع الثالث
منفذ	متقبل	مستقبل
متموضع		مكان
قوة		اتجاه
متحمل		مصدر[1]

وبالإضافة إلى هذه الوظائف، ذكر أحمد المتوكل وظائف دلالية أخرى، ولم يعرفها ومنها: وظيفة التمييز، ووظيفة المستثنى، ووظيفة الحدث، ووظيفة الحال، ووظيفة العلة ووظيفة المصاحب[2].

وكل الوظائف الدلالية يتم رصدها في المدخل المعجمي ذاته؛ أي يتم إسنادها في البنية الحملية، وأما الوظائف التركيبية والتداولية فتُسند في البنية الوظيفية[3].

– ثانيا: الوظائف التركيبية.

وهي وظائف تُحدد الوجهة المنطلق منها في وصف الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل؛ ولهذا تُسمى أيضا الوظائف الوجهية.

يرى الوظيفيون أن حمل الجملة يتشكل من محمول دال على واقعة، وعدد من الحدود الدالة على المشاركين في الواقعة الدال عليها المحمول، وتُقَدم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل وفق وجهة معينة، يُمثلها حدان اثنان: حد يشكل المنظور

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي** ص87– 89.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص37– 38.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي** ص82.

الرئيسي للوجهة التي تُقدم انطلاقا منها الواقعة، وحد آخر يشكل المنظور الثانوي لها وتُسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة الوظيفة التركيبية الفاعل، في حين تُسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي، ففي قولنا: كتب الطالب رسالة البارحة، يظهر أن الوجهة التي قُدمت انطلاقا منها واقعة "الكتابة" تنقسم إلى منظورين: المنظور الرئيسي لها المنطلق منه في تقديم الواقعة، وهو الفاعل "الطالب" والمنظور الثانوي في تقديم الواقعة، وهو المفعول به "رسالة".

وبالنظر إلى سلمية الوظائف الدلالية، اقترح الوظيفيون سلمية لإسناد الوظائف التركيبية، هي كالآتي[1]:

منف > مستق > متق > مستف > أد > مك > زم ...

فا + + + + + + +

مف ـ + + + + + +

ويفاد من هذه السلمية:

– أن الوظيفة التركيبية الفاعل تُسند إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ وما يحاقله (القوة والمتموضع والحائل)، ثم الوظيفة المتقبل، فالمستقبل، وهكذا دواليك.

– أن الوظيفة التركيبية المفعول تستأثر بها الوظيفة الدلالية المتقبل، ثم المستقبل، ثم الوظائف الأخرى.

– أن الوظيفة التركيبية المفعول لا تُسند إلى الوظيفة الدلالية المنفذ وما يحاقله.

– أن الوظائف غير الأساسية، كالأداة، والمكان، والزمان، لا تقوم بينها سلمية، إذ يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها حين لا يوجد في الحمل حد آخر من الحدود ذات الأسبقية.

– ثالثا: الوظائف التداولية.

وهي وظائف تُحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة. وتُصنف هذه الوظائف، بحسب

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص19– 24 وللإشارة، فإن سيمون دك يرى أن وظيفة المتقبل تأتي قبل وظيفة المستقبل، والمتوكل يرى العكس. وللاطلاع على الأدلة التي استدل بها المتوكل على أسبقية ورود الوظيفة الدلالية "مستقبل" قبل الوظيفة الدلالية "متقبل" في اللغة العربية ينظر: **المرجع نفسه**، ص95– 98.

موقعها بالنسبة إلى الحمل، إلى صنفين: وظائف داخلية، ووظائف خارجية. أما الوظائف الداخلية فهي الوظائف التي تُسند إلى حدود الحمل، وتشمل وظيفتين: البؤرة والمحور.

– وظيفة البؤرة (Focus): تُسند هذه الوظيفة إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة، ويُميّز في نظرية النحو الوظيفي بين نوعين من البؤرة:

– بؤرة الجديد: وهي البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أي المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب، كما يظهر من الجمل: عاد زيد من السفر **البارحة**، وحدثني عمرو البارحة عن **مقالته**.

– بؤرة المقابلة: وهي البؤرة التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها، أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها، والجمل الآتية توضح ذلك[1]:

– **البارحة** عاد زيد من السفر (لا اليوم).

– ما رأيت البارحة إلا **زيدا**.

– إنما رأيت البارحة **زيدا**.

– وظيفة المحور (Topic): تُسند هذه الوظيفة إلى المكون الدال على ما يشكل المحدث عنه داخل الحمل، كما توضحه الجمل الآتية:

– متى رجع **زيد**؟

– رجع **زيد** البارحة.

والجدير بالإشارة إليه هنا أن المحور والمبتدأ يظلان، على الرغم من أنهما يشتركان في إحالتهما إلى المحدث عنه، مكونين متمايزين؛ وذلك لأن المحور محدث عنه داخل الحمل؛ أي هو مكون من مكونات الحمل، يأخذ وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، وأما المبتدأ فهو محدث عنه خارجي بالنسبة للحمل، والمقارنة بين الجملتين الآتيتين توضح ذلك:

– **زيد** مسافر.

---

[1] – لمزيد من التفصيل حول وظيفة البؤرة ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص27– 65 وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين:

الأول: يمكن أن تُسند وظيفة البؤرة إلى الجملة ككل، كما في قولنا: عمرو، عاد أخوه من السفر.

الثاني: من الإغناءات التي عرفتها وظيفة البؤرة تقسيم بؤرة الجديد إلى نوعين: بؤرة طلب، وبؤرة تتميم. وتقسيم بؤرة المقابلة إلى: بؤرة جحود، وبؤرة توسيع، وبؤرة تعويض، وبؤرة حصر، وبؤرة انتقاء. ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص117– 121.

- **زيد**، أبوه مسافر.

حيث تُسند الوظيفة التداولية المحور في الجملة الأولى إلى المكون "زيد" لكونه من مكونات الحمل، وهو أيضا المحدث عنه، وأما في الجملة الثانية فتُسند إليه الوظيفة التداولية المبتدأ؛ لكونه ليس من مكونات الحمل؛ أي هو مكون خارجي[1].

وأما الوظائف الخارجية فهي التي تُسند إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل وتشمل هذه الوظائف وظيفة المبتدأ، ووظيفة الذيل، ووظيفة المنادى.

- وظيفة المبتدأ (Theme): تُسند هذه الوظيفة إلى المكون الذي يُحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل واردا بالنسبة إليه. وتُسند هذه الوظيفة في اللغة العربية إلى المركب الاسمي والجملة، كما توضحه الأمثلة الآتية:

- **زيد**، قام أبوه.
- **الجنود**، رجعوا من الحرب منتصرين.
- **أما إنك نجحت في الامتحان**، فذلك ما كنت أتوقع.

وقد استدل المتوكل على خارجية المبتدأ بعدة أدلة، أهمها:

- لا يشكل المبتدأ موضوعا من موضوعات المحمول.

- لا يخضع المبتدأ لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على موضوعاته، ففي قولنا **الكتاب**، شرب مؤلفه شايا، نلاحظ أن الفعل "شرب" ينتقي موضوعاته؛ أي الفاعل والمفعول، بمقتضى قيد "حي"، و"سائل" على التوالي، ولكنه لا ينتقي المبتدأ.

- لا يخضع المبتدأ لمطابقة المحمول، كما يتضح من المقارنة بين الجملتين:

- **الفتاة**، أخواها مسافران.
- * الفتاة أخواها مسافرة.

- تنصبُّ القوة الإنجازية للجملة على الحمل وحده، ولا تنصب على المبتدأ، ويظهر ذلك في أمرين:

- الأول: أن المبتدأ لا يدخل في حيز مؤشر القوة الإنجازية، ويدل على ذلك تقدمه عليه كما في قولنا: **أخوك**، أعدك أنه سيزورك غدا.

[1] - للاطلاع على أمثلة أخرى ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص67- 109.

– والثاني: يمكن للمبتدأ أن ينفرد بقوة إنجازية تختلف عن القوة الإنجازية للحمل الذي يليه ففي قولنا: **زيد؟** لقد عاد أبوه من السفر اليوم، يتبيّن أن القوة الإنجازية التي تواكب المبتدأ هي الاستفهام، والقوة الإنجازية للحمل هي الإخبار[1].

– وظيفة الذيل (Tail): تُسند هذه الوظيفة إلى المكون الذي يحمل معلومة توضح معلومة داخل الحمل، أو تعدلها، أو تصححها، والجمل الآتية توضح ذلك:

- أخوه مسافر، **زيد.**
- قرأت الكتاب، **نصفه.**
- قابلة اليوم زيدا، **بل خالدا.**

حيث تُسند في الجملة الأولى وظيفة ذيل التوضيح إلى المكون "زيد"، وتُسند في الجملة الثانية وظيفة ذيل التعديل إلى المكون "نصفه"، وتُسند في الجملة الأخيرة وظيفة ذيل التصحيح إلى المكون "بل خالدا".

والذي يُميّز وظيفة الذيل عن الوظائف التداولية الأخرى، كالمبتدأ والمنادى، أنه يظل، على الرغم من إسناده إلى مكونات خارجية، مرتبطا بالحمل برابط تداولي وبنيوي ويظهر الرابط التداولي بالنظر إلى كون وظيفة الذيل تأتي لتوضح معلومة واردة في الحمل، أو لتعديلها، أو لتصحيحها، وأما الرابط البنيوي فيظهر بالنظر إلى كون المكون الذيل يرث إعراب المكون الحملي الذي يعدله أو يصححه[2].

– وظيفة المنادى (Vocative)[3]: تُسند هذه الوظيفة إلى المكون الدال على الكائن المنادى أو المدعو في مقام معين. وتتحقق هذه الوظيفة في البنيات الندائية، والندبية، والاستغاثية ومن أمثلتها الجمل الآتية:

- **زيد،** ناولني الملح، و**يا خالد،** اقترب.
- **واخالدا،** ابتعد.
- **يا لعمرو،** لما أصابنا.

[1] – للتوسع أكثر في هذه المسألة ينظر: **المرجع السابق،** ص113– 143.

[2] – للمزيد من التفصيل حول وظيفة الذيل ينظر: **المرجع نفسه،** ص144– 159.

[3] – كانت الوظائف التداولية في النحو الوظيفي أربع وظائف، ولمّا اقترح أحمد المتوكل إضافة الوظيفة المنادى أصبحت خمس وظائف: البؤرة، والمحور، والمبتدأ، والذيل، والمنادى. ينظر في هذه المسألة: **المرجع نفسه،** ص160.

وتُدمج أدوات النداء عن طريق تطبيق قواعد التعبير التي تَنقل البنية الوظيفية للجملة إلى بنية مكونية. ولأن هذه القواعد كثيرة، ارتأينا أن نمثّل ببعض القواعد التي تخص الأدوات: "الأداة الصفر"، و"يا"، و"أيها"، و"أ"، وهي:

– إذا كان المكون الحامل لوظيفة المنادى علما، فإنه يُسبق بأداة النداء الصفر أو "يا" أو "أي"، كما يظهر في الجمل الآتية:

– **زيد**، ناولني الملح.

– **يا خالد**، اقترب.

– **أزيد**، زر أخاك.

– إذا كان المكون المنادى مُخصصا بالألف واللام، فإنه لا يُسبق إلا بأداة النداء "أيها" كما في قولنا: **أيها الرجل**، اقترب.

– إذا كان المكون المنادى رأسا لمركب إضافي، فإنه يُسبق بأداة النداء الصفر أو "يا" أو "أ"، كما يظهر في الجمل الآتية:

– **صديق زيد**، أقبل.

– **يا صديق زيد**، أقبل.

– **أصديق زيد**، أقبل.

– إذا كان المكون المنادى غير مُخصص بالألف واللام، فإنه لا يُسبق إلا بأداة النداء "يا" كما في قولنا: **يا رجلا**، تكلم.

– إذا كان المكون المنادى مركبا إشاريا، فإنه يُسبق بأداة النداء "يا" أو "أ"، ومن أمثلة ذلك

– **يا هذا الرجل**، تقدم.

– **أهذا الرجل**، تقدم.

– إذا كان المكون المنادى جملة موصولة، فإنه يُسبق بأداة النداء "يا" أو "أ"، إذا كان الموصول "من"، ويسبق بأداة النداء "أيها" إذا كان الموصول "الذي"، والأمثلة الآتية توضح ذلك[1]:

– **يا من ينتظر زيدا**، إنه قد وصل.

– **أمن ينتظر زيدا**، إنه قد وصل.

– **أيها الذي ينتظر زيدا**، إنه قد وصل.

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص160– 180.

وكل الوظائف، سواء في ذلك الوظائف الدلالية، أو التركيبية، أو التداولية، يَحكمها قيد أحادية إسناد الوظائف، ومفاده أن هذه الوظائف تُسند إلى موضوعات البنية الحملية على أساس أن:

- كل موضوع لا تُسند له أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع في الحمل نفسه.
- لا وظيفة تُسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه.

ويَصدق هذا القيد بشقيه على الوظائف الدلالية والتركيبية، في حين لا يَصدق على الوظائف التداولية إلا بالنسبة للشق الأول، فبالنسبة لوظيفة بؤرة الجديد يمكن أن تُسند إلى أكثر من مكون في الجمل الاستفهامية والخبرية، كما يظهر في الجمل الآتية:

- **من** قابل **من؟**
- قابل **زيد خالدا.**
- **من** أخبر **من بماذا؟**
- أخبر **زيد خالدا بنجاحه.**

ويمكن لوظيفة المحور أن تُسند إلى مكونين، كما يظهر في قولنا: أعطى **خالد الكتاب** زيدا.[1]

2- تحديد مُخصِّص الحمل: والمراد بمُخصِّص الحمل ما يُعرف بالقوة الإنجازية كالإخبار، والسؤال، والدعاء، وغيرها، وهي قوتان: قوة إنجازية حرفية، وقوة إنجازية مستلزمة. القوة الإنجازية الحرفية هي القوة الإنجازية المعبّر عنها بالتنغيم، أو بالأداة أو بصيغة الفعل، أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية، كالأفعال: سأل، قال، وعد. وأما القوة الإنجازية المستلزمة فهي القوة الإنجازية التي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة، كما في قولنا: هل تفتح لي الباب؟ فهذه الجملة تحمل، إضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية الاستفهام، قوة إنجازية مستلزمة مقاميا هي الالتماس.

ويُؤشر للقوة الإنجازية عن طريق مُخصِّص الحمل؛ حيث يُؤشر للقوة الإنجازية الواحدة بمُخصِّص حمل بسيط، ويُؤشر للقوة الإنجازية المزدوجة (حرفية ومستلزمة) بمُخصِّص حمل مركب، كما توضحه البنية الوظيفية للجملة: أوخسر الفريق؟

]

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص39- 41، وص73- 74.

[سهـ [نك[تد[تا[مض خسر (ف) (ع1 م س [1] : فريق (س[1])) فا مح]] بؤ مقا]]]
حيث (سه): استفهام، و(نك): إنكار، و(مح): محور، و(بؤ مقا): بؤرة مقابلة[1].

وبإسناد الوظائف التركيبية والتداولية وتحديد مُخصِّص المحمول نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد، تشكل دَخْلاً لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء البنية المكونية على أساس المعلومات التي توفرها البنية الوظيفية.

2-3. البنية المكونية:

يتم بناؤها عن طريق تطبيق نسق قواعد التعبير، وهي في الأصل مجموعة من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية، تُصنف بالنظر إلى مجال تطبيقها كالآتي:

1- قواعد صياغة المحمول: يتمثّل دورها في نقل المحمول من صورته المجردة إلى صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة انطلاقا من المعلومات المجردة التي توفرها البنية الحملية العامة، ونعني هنا: صورة المحمول المجردة التي تتكون من الجذر الذي يتكون منه المحمول، ووزنه، ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة)، ومخصصاته الصيغية، والجهية، والزمنية[2].

2- قواعد صياغة الحدود: تتكفل هذه القواعد بنقل الحدود من صورتها المجردة في البنية الحملية إلى صورتها المحققة المصاغة صياغة صرفية تركيبية تامة. وتتم هذه العملية بتطبيق ما يأتي:

- انتقاء رأس المركب من المقيدات المتواجدة في الحد، وجعل المقيدات الأخرى في موضع الفضلة، ومثال ذلك أن ننتقي في الجملة: نجح الطالب المجتهد المواظب، الحد "الطالب" رأسا للمركب، وتبقى الحدود الأخرى: "المجتهد" و"المواظب" فضلات، وترتب كل الحدود التي تشكل مركبا وفق السلمية: رأس- فضلة.
- تحقيق مُخصِّصات الحد في شكل محددات؛ أي في شكل معددات، وأسوار (كل، جميع بعض)، ومشيرات (أسماء إشارة).
- تحقيق العاطف في شكل أداة عطف في حالة وجود حدود معطوفة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص105- 107.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي** ص44.

– إسناد الحالات الإعرابية إلى عناصر المركب، أو إلى المركب ككل[1].

– قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات: من المعروف أن المكونات التي تتصدر الحمل ثلاثة أنماط: المكونات الحدود، وتنتمي إلى هذا النمط أسماء الاستفهام، وبما أنها من الحدود، فإنها تدمج في المرحلة الأولى من اشتقاق الجملة. ومؤشرات القوة الإنجازية كالهمزة، و"هل"، و"أوَ" الدالة على الاستفهام الإنكاري، و"إن". والأدوات المعلقة، وهي الأدوات التي تقوم بدور التعليق بين مكونين أو بين حملين، كالأداة "أنَّ"، والضمائر الموصولة، وهذان النمطان (مؤشرات القوة الإنجازية والأدوات المعلقة) يتم إدماجهما في مرحلة متأخرة من مراحل الاشتقاق عن طريق قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات[2].

3– قواعد الموقعة: يتم ترتيب مكونات الجملة بواسطة قواعد الموقعة التي تتخذ دَخْلاً لها البنية الدلالية التداولية غير المرتبة. وقد اقتُرح في نظرية النحو الوظيفي أن يؤول ترتيب مكونات الجملة إلى التعقيد المقولي والوظائف التداولية والدلالية والتركيبية؛ حيث تتفاعل هذه الوسائط في تحديد الرتبة وفق السلمية الآتية:

التعقيد المقولي〉 الوظائف التداولية〉 الوظائف التركيبية〉 الوظائف الدلالية.

ومفاد هذه السلمية أن:

– وسيط التعقيد المقولي يستأثر بالغلبة في تحديد الرتبة، وبتعبير آخر، يلزم هذا القيد بتقديم المكونات البسيطة مقوليا على المكونات المعقدة والأكثر تعقيدا، كما يظهر من المقارنة بين الجمل الآتية:

– علم زيد أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج.

– ؟؟؟ علم أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر زيد.

– ؟؟؟ أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر علم زيد.

حيث يظهر أن المكون المعقد مقوليا، وهو الجملة: أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج، يحتل الموقع الأخير أيا كانت وظيفته التركيبية والتداولية.

– الوظائف التداولية تحجب دور الوظائف التركيبية في ترتيب المكونات، وتحجب الوظائف التركيبية دور الوظائف الدلالية، ويمكن أن نُمثّل لأولوية، أو غلبة، الوظائف

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص207.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص169– 174.

التداولية بالمكون الاسمي "شايا" في قولنا: شايا شرب خالد، حيث تصدر الجملة بمقتضى وظيفته التداولية بؤرة المقابلة، وكان من المفروض أن يحتل، بحكم وظيفته التركيبية المفعول، الموقع الموالي لموقع الفاعل، كما في قولنا: شرب خالد شايا.

وعلى أساس تفاعل هذه الوسائط، اقترح أحمد المتوكل ثلاث بنيات موقعية تَحكُم ترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية، وهي:

- بنية الجملة الفعلية: $م^4$، $م^2$، $م^1$ $م^{Ø}$ ف (م آ) فا مف (ص)، $م^3$
- بنية الجملة الاسمية: $م^4$، $م^2$، $م^1$ $م^{Ø}$ فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، $م^3$
- بنية الجملة الرابطية: $م^4$، $م^2$، $م^1$ $م^{Ø}$ ط فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، $م^3$

حيث تُصنف مواقع هذه المكونات إلى صنفين: مواقع داخلية، ومواقع خارجية أما المواقع الداخلية فهي:

- موقع الصدر الأول ($م^1$) يُخصص لمؤشرات القوة الإنجازية، كحروف الاستفهام وبعض المعلقات الدامجة، كـ"إن، و"لا" النافية.
- موقع الصدر الثاني ($م^{Ø}$) يُخصص للمكون اسم الاستفهام، أو المحور، أو بؤرة المقابلة.
- الموقع (م آ) الخاص بالمكون المحور.
- المواقع (ف فا مف) يشغلها الفعل والفاعل والمفعول.
- الموقع (ص) تحتله المكونات التي ليست لها وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية.
- الموقع (ط) يُخصص للرابط المدمج، كـ"كان" وأخواتها في الجمل الرابطية.
- تشير الرموز: (م س) و(م ص) و(م ح) و(م ظ) إلى المركب الاسمي، والوصفي والحرفي، والظرفي، في الجمل الاسمية والرابطية.

وأما المواقع الخارجية (م4، م2، م3) فتحتلها على التوالي المكونات: المنادى، كما في قولنا: **يا طالب العلم**، اجتهد. والمبتدأ، كما في قولنا: **زيد**، أبوه مريض. والذيل، كما في قولنا: قرأت الكتاب، **نصفه**[1].

وفسّر أحمد المتوكل احتلال المكونات: المنادى والمبتدأ والذيل، لهذه المواقع بالمراحل التي يتبعها المتكلم أثناء إنتاج الخطاب، وهي ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى يُحدد مجال الخطاب، وفي المرحلة الثانية يبني حملا على مجال الخطاب الذي حدده مخبرا، أو مستخبرا، أو آمرا، أو مستفهما، وأما في المرحلة الأخيرة فيضيف معلومة يستدرك بها معلومة واردة في الحمل ليوضحها، أو يعدلها، أو يصححها، وتباعا لهذه المراحل يتموقع المبتدأ قبل الحمل، في حين يتموقع الذيل بعد الحمل، وأما المنادى فيرد قبل الخطاب نفسه، بما في ذلك المكون الدال على مجال الخطاب؛ أي المبتدأ؛ وذلك لأن المقصود منه تنبيه المخاطب، ويمكن في بعض الحالات أن يقع في الموقع الآخير كما في قولنا: أعجبني صديقك، سلوكه **يا خالد**[2].

4- قواعد إسناد النبر والتنغيم: تشكل الجملة بعد ترتيب عناصرها دَخْلاً للمجموعة الأخيرة من قواعد التعبير التي يتم بواسطتها استكمال بناء البنية المكونية، وتختص هذه القواعد بإسناد النبر والتنغيم، وهي آخر مرحلة من مراحل بناء الجملة قبل التمثيل الصوتي لها. ومن أمثلة إسناد هذه القواعد: إسناد النبر إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة (بؤرة الجديد أو بؤرة المقابلة)، كنبر المكون الاسمي "شايا" في الجملتين:

- شرب خالد شايا.
- شايا شرب خالد.

وإسناد نغمة صاعدة إلى مؤشر القوة الإنجازية "هل" في قولنا: هل عاد زيد من السفر؟[3]

وبإجراء قاعدتي إسناد النبر والتنغيم نحصل على بنية مكونية تامة التحديد، تُشكل دَخْلاً لقواعد التأويل الصوتي. ويمكن تلخيص هذه المراحل في النموذج الآتي:

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص177– 180. **ومن قضايا الرابط في اللغة العربية** ص117– 118. **وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي** ص221– 253، و**اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص174– 180.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص159، وص179.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص180.

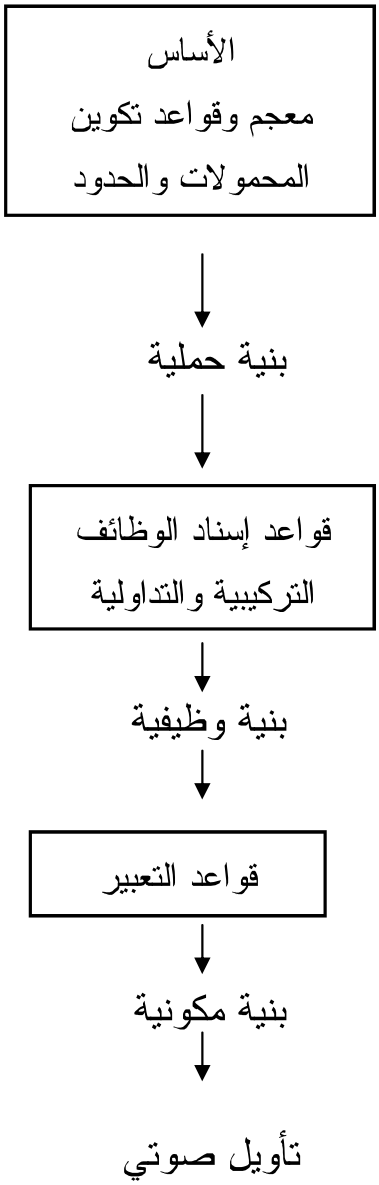

وإذا ما تأملنا مليا هذه المراحل يتبيّن لنا أن تطبيق قواعد التعبير، وهي قواعد صوتية وصرفية وتركيبية، يتم على أساس المعلومات التي تُوفرها البنية الحملية والبنية الوظيفية، وبعبارة أوضح، يتبيّن لنا كيف جسدت هذه المراحل مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

وبعد التطورات التي عرفتها نظرية النحو الوظيفي، طرأت على بنية الجملة عدة تغييرات، حيث قُلصت في النموذج المعيار إلى بنيتين: بنية تحتية، وبنية مكونية[1]. تتضمن البنية التحتية المعلومات الممثّل لها في البنية الحملية، وتلك الممثّل لها في البنية الوظيفية

[1] – يرى المتوكل أن البنية التداولية والبنية الدلالية هما شقان للبنية التحتية، إلا أن البنية التداولية أكثر تحتية وأسبق في عملية إنتاج الخطاب من البنية الدلالية. ينظر أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص163– 164.

أي أُدرجت البنية الحملية والبنية الوظيفية في بنية واحدة، هي البنية التحتية، وبقيت البنية المكونية مستقلة، وبذلك أصبحت نموذج مستعمل اللغة كما هو موضح في الشكل الآتي:

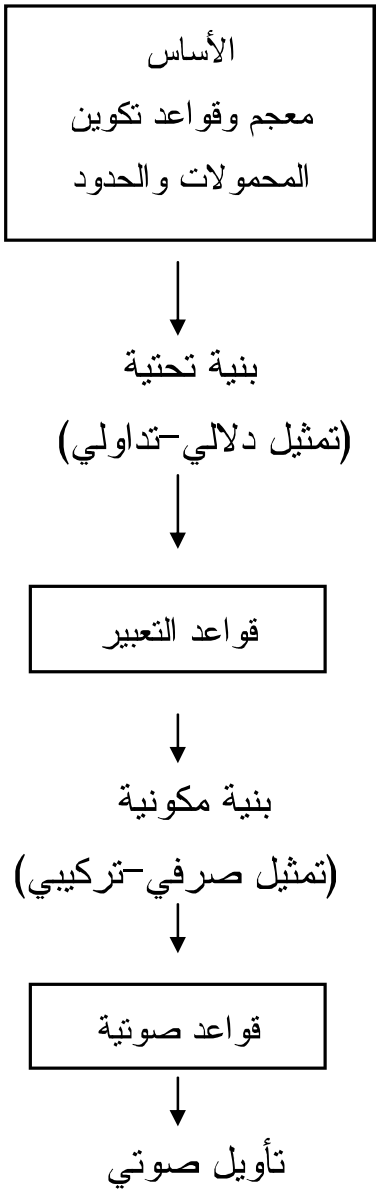

واقتُرح أن تكون البنية التحتية بنيـــة متعـــددة الطبقـــات، تضـــمنت فـــي البدايـــة أي في النموذج المعيار، أربع طبقات، هي: الحمل المركزي، والحمل الموسع، والقضـــية والإنجاز، مرتبة وفق الترتيب الآتي: (إنجاز: (قضية: (حمل موســـع: (حمـــل مركـــزي (حمل نووي)))))

وبناء على هذا المقترح، أصبحت الجملة: "بصراحة، إن خالدا ذهب إلى قســـنطينة البارحة فعلا"، تُحلل إلى:

– حمل مركزي، نواته المحمول الفعلي "ذهب"، وموضوعه "خالد" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ، والوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التداولية المحور، مضافا إلى هذه النواة المُخصِّص الجهي "تام"، واللاحق الهدف "قسنطينة".

– حمل موسع، قوامه الحمل المركزي ككل، والمُخصِّص الصيغي "الإثبات"، والمُخصِّص الزمني "الماضي المطلق"، واللاحق الزمني "البارحة" الحامل للوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة الجديد.

– طبقة القضية، نواتها الحمل الموسع مضافا إليه المُخصِّص القضوي "مؤكد"، واللاحق القضوي "فعلا"، وهما يُعبران عن موقف المتكلم من فحوى القضية؛ أي تيقنه من صدقها.

– طبقة الإنجاز، نواتها القضية برمتها مضافا إليها المُخصِّص الإنجازي "الإخبار" واللاحق الإنجازي "بصراحة".

وبالإضافة إلى تقسيم البنية التحتية إلى طبقات، قُسمت كذلك إلى مستويين، هما المستوى العلاقي، والمستوى التمثيلي. يتم في المستوى العلاقي تحديد علاقة المتكلم بالمخاطب (مخبر، ومستفهم، وآمر...) من جهة، وعلاقته بفحوى ما يتلفظ به (شك أو يقين، أو تمني...) من جهة أجرى، وتندرج في هذا المستوى طبقة الإنجاز، وطبقة القضية. وأما في المستوى التمثيلي فيتم التمثيل لواقعة معينة في عالم من العوالم الممكنة وتندرج في هذا المستوى طبقة الحمل المركزي، وطبقة الحمل الموسع[1].

وبعد ثبوت صحة فرضية التماثل بين مختلف أنماط الخطاب، صارت بنية الجملة بنية واحدة، هي البنية الخطابية النموذج[2]. واقترح أحمد المتوكل، في إطار نموذج نحو الطبقات القالبي، أن تتضمن هذه البنية ثلاثة مستويات، هي: المستوى البلاغي، والمستوى العلاقي والمستوى التمثيلي، تَحكمها علاقة سلمية مفادها أن المستوى البلاغي يعلو المستوى العلاقي الذي يعلو المستوى التمثيلي، وكل مستوى من هذه المستويات يتكون من ثلاث طبقات.

---

[1] – للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد المتوكل، **أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، منشورات كلية الآداب، الرباط دط، 1993، ص8– 9. و**قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي** ص16– 56.

[2] – للاطلاع على تطورات أطروحة التماثل بين مختلف أنماط الخطاب (من الكلمة إلى النص) ينظر: أحمد المتوكل **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص87– 239. و**الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص81– 148.

تتدرج في المستوى البلاغي طبقة الفضاء الخطابي، وطبقة الخطاب، وطبقة أسلوب الخطاب. تُحدد الطبقة الأولى المتخاطبين وزمان ومكان التخاطب، وتُحدد الطبقة الثانية نمط الخطاب (حديث، سرد، حجاج...)، وأما الطبقة الثالثة فتُحدد أسلوب الخطاب (رسمي، غير رسمي، مهذب،...).

وتتدرج في المستوى العلاقي الطبقة الاسترعائية، والإنجازية، والوجهية. تُحدد الطبقة الأولى السمات الاسترعائية التي تتحقق بواسطة مجموعة من الأدوات أو العبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلم ينوي الشروع في مخاطبته أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاء الخطاب، وتُحدد الطبقة الثانية القوة الإنجازية الحرفية والمستلزمة (إخبار، سؤال، وعد...)، وأما الطبقة الثالثة فتُحدد موقف المتكلم من فحوى الخطاب (شك، يقين، انفعال...).

وتتدرج في المستوى التمثيلي الطبقة التأطيرية، والتسويرية، والوصفية. تُحدد الطبقة الأولى الإطار الزماني والمكاني الذي تتحقق فيه الواقعة، وتُحدد الطبقة الثانية حجم وعدد الوقائع أو الذوات المحال عليها، وأما الطبقة الثالثة فتُحدد نمط المحال عليه[1].

وفي آخر إغناء لبنية الخطاب، وكان ذلك في نموذج نحو الخطاب الوظيفي أصبحت بنية الخطاب، التحتية والمكونية، تتضمن أربعة مستويات، هي: المستوى العلاقي (يشمل المستوى العلاقي والمستوى البلاغي)، والمستوى التمثيلي، والمستوى الصرفي التركيبي، والمستوى الفونولوجي، وكل مستوى يتضمن طبقات يعلو ويَحكم بعضها بعضا.

يضطلع المستوى العلاقي بتحديد خصائص الخطاب التداولية والبلاغية، ويتضمن طبقتين: طبقة الحديث أو المحادثة، وطبقة النقلة. تحتوي الطبقة الأولى على الأفعال الخطابية التي تتكون من قوة إنجازية، ومؤشري المتكلم والمخاطب، وفحوى خطابي وتحتوي الطبقة الثانية على الفعل الخطابي أو الأفعال الخطابية التي تشكل مداخلة أحد المشاركين في الحوار.

ويضطلع المستوى التمثيلي بتحديد خصائص الخطاب الدلالية، ويتضمن طبقتين اثنتين: طبقة عليا، وهي القضية، وطبقة سفلى، وهي الواقعة. تُمثّل طبقة القضية للسمات

[1] – للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص27– 46، وص100– 102 و**المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص77– 80.

الوجهية، وهي السمات التي تؤشر لموقف المتكلم من فحوى الخطاب (يقين، شك، احتمال ظن...)، وأما الطبقة الثانية فهي موطن التمثيل للواقعة وللذوات المشاركة فيها.

يُنقل كل من المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي إلى المستوى الصرفي التركيبي الذي يتكفل بالتمثيل لهما صرفيا وتركيبيا. ويتضمن هذا المستوى خمس طبقات، هي طبقة المفردة، وطبقة العبارة، وطبقة الجملة، وطبقة المركب، وطبقة النص التي تعلو كل الطبقات السابقة.

وفي آخر مرحلة تُنقل هذه المستويات الثلاثة إلى المستوى الفونولوجي الذي يتشكل من أربع طبقات: طبقة اللفظ، وطبقة المركب التنغيمي، وطبقة المركب الفونولوجي وطبقة المفردة الفونولوجية[1].

هذه هي أهم التعديلات التي مست بنية الجملة في مختلف المراحل التي مرّت بها نظرية النحو الوظيفي. ورغم أن تقييم هذه النظرية ليس موضوع دراستنا هذه، إلا أن ما جاء في تقديمها يفرض علينا أن نوضح بعض القضايا، وهي:

– عدّل الوظيفيون بنية الجملة في عدة مناسبات، وما لاحظناه أن هذه التعديلات لم تُؤثر في المبدأ العام الذي قامت عليه نظريتهم، وهو تبعية البنية للوظيفة، ففي النموذج الأول كانت البنية المكونية تُبنى في آخر مرحلة من مراحل الاشتقاق، ويتم بناؤها انطلاقا من المعلومات التي تُوفرها البنيتان الحملية والوظيفية، وفي آخر نموذج بقيت البنية المكونية الممثّلة بالمستويين الصرفي التركيبي والفونولوجي تابعة للبنية التحتية الممثّلة بالمستويين العلاقي والتمثيلي؛ أي بقيت الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية للعبارة اللغوية، تُحدد على أساس خصائصها التداولية والدلالية.

– زعم الوظيفيون أن نظريتهم تستهدف وصف قدرة المتكلم؛ أي هي نظرية في القدرة وليست نظرية في الإنجاز، ولكن اهتمامهم بقدرة المتكلم وهي محققة في مقامات تواصلية معينة جعل نظريتهم نظرية في الإنجاز. أضف إلى ذلك أن اهتمام هذه النظرية بتحليل العبارة اللغوية تداوليا وبلاغيا، وانتقالها من نحو الجملة إلى نحو النص (نحو الخطاب)

[1] – للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد المتوكل، **الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط** الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص31–44.

وسعيها إلى تحقيق الكفاية السيميائية، كل هذه الأمور جعلها لا تختلف عن مناهج تحليل الخطاب، كالمنهج الأسلوبي، والمنهج السيميائي، وغيرها.

– حَصر الوظيفيون الوظائف التركيبية (الوجهية) في وظيفتين فقط: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، وبرّروا ذلك بكون وجهة الواقعة تُحدد من منظورين فقط: المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي. وهذا المبرر لا معنى له في نظرنا، والمعيار المُعتمد في تحديد هاتين الوظيفتين؛ أي وجهة الواقعة، معيار غامض، وغير مقنع، وحتى التسمية (الفاعل والمفعول) غامضة، فمن جهة، هاتان الوظيفتان تركيبيتان، أو وجهيتان، ومن جهة أخرى، مصطلح الفاعل والمفعول لا علاقة لهما لا بالتركيب، ولا بالوجهة، فإذا نظرنا إليهما على أساس أنهما مصطلحان يُعبّران عن وظيفتين تركيبيتين نجدهما لا علاقة لهما بالتركيب، وإذا نظرنا إليهما على أساس أنهما يُعبّران عن الوجهة نجدهما لا يُعبّران عن المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي للوجهة.

– تطرح مراجعة الوظيفيين لنظريتهم العديد من الأسئلة حول مستويات تمثيل بنيات العبارة اللغوية، وعدد طبقات كل مستوى، وطبيعة كل طبقة، وأنماط الوظائف التي تُحدد العلاقات القائمة بين مكونات العبارة اللغوية، وعدد هذه الوظائف، ففي كل تعديل تُضاف مستويات تمثيلية جديدة، وطبقات جديدة، ووظائف جديدة، وعددها يتغير في كل مرة وهذه الإضافات، حتى وإن كانت إغناءات، إلا أنها تُؤثر في مصداقية هذه النظرية.

ولابأس أن نشير هنا إلى مسألتين تتعلقان بمقاربة أحمد المتوكل لنحو اللغة العربية، وهما:

– صَنّف أحمد المتوكل الوظائف الدلالية في اللغة العربية إلى صنفين: وظائف عامة أو معروفة، ووظائف خاصة، يقول: "يتسم مجتزأ بعض اللغات بغنى ملحوظ في الوظائف الدلالية، من أمثلة ذلك أن اللغة العربية من اللغات التي تضيف إلى الوظائف الدلالية المعروفة (كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة وغيرها) وظائف خاصة، كوظائف التمييز والمستثنى، والحدث (المفعول المطلق)"[1]. والذي نراه أن كل الوظائف الدلالية تندرج ضمن مستوى واحد، باعتبارها تُحدد الأدوار التي تقوم بها موضوعات المحمول بالنسبة للواقعة التي يدل عليها، ولا يوجد معيار يُحدد متى تكون وظيفة ما معروفة أو عامة، ومتى تكون خاصة.

[1] – أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص171.

– يرى أحمد المتوكل أن الفكر اللغوي العربي، سواء الفكر النحوي، أو الفكر البلاغي أو الفكر الأصولي، فكر وظيفي في مفاهيمه ومنهجه وقضاياه[1]، ولكن ما لاحظناه أن تصوره لكثير من المفاهيم النحوية يختلف عن تصور النحاة العرب القدامى، وتحليله للظواهر التي تُعبّر عنها يختلف عن تحليل النحاة القدامى، ومن أمثلة ذلك أنه اعتبر المبتدأ وظيفة تداولية (وظيفة المبتدأ) تقع خارج الإطار الحملي، واعتبر الاستثناء وظيفة تداولية، واعتبر التمييز العددي مُخصِّصا من مُخصِّصات الحد، واعتبر بعض ألفاظ التوكيد (الأسوار)، نحو: جميع، وكل، من مُخصِّصات الحد، واعتبر البدل، وعطف البيان وظيفة تداولية (وظيفة الذيل)، وعدّ المنادى وظيفة تداولية (وظيفة المنادى)[2]، وتناول الاستثناء، والنعت المقطوع، والمعطوف المقطوع عن المعطوف عليه من منظور تركيبي[3]. وسيتبيّن لاحقا أن نحو اللغة العربية الوظيفي يختلف عن النحو العربي القديم.

3-1-3. نماذج النحو الوظيفي:

أفرزت تطورات نظرية النحو الوظيفي عدة نماذج تُحاكي الطريقة التي تُمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من إقامة التواصل[4].

1- النموذج النواة أو النموذج ما قبل المعيار (دك 1987):

وهو أول نموذج اقتُرح في نظرية النحو الوظيفي، وقد اقتصر على وصف مراحل اشتقاق الجملة؛ أي مرحلة بناء البنية الحملية، ومرحلة بناء البنية الوظيفية، ومرحلة بناء البنية المكونية.

---

[1] – للاطلاع على استدلالات المتوكل على وظيفية الفكر اللغوي العربي ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، ص39– 47. و**المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص165– 217.

[2] – للاطلاع على أوجه الاختلاف بين معالجة النحاة العرب القدامى لهذه الأبواب وغيرها، ومعالجة أحمد المتوكل ينظر: الزايدي بودرامة، **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: دراسة في نحو الجملة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الآداب واللغات، 2013– 2014، ص140– 146، وص364– 378.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ط1، 2009، ص13– 44.

[4] – يُعرف عز الدين البوشيخي النموذج بقوله: "النموذج إذن هو إحدى الوسائل الواردة لمحاكاة الموضوع الأصل ولربما كان أحيانا هو الوسيلة الوحيدة". **مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه**، اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، منشورات جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، سلسلة الندوات، ع 4، 1992 ص94.

وقد صيغت هذه المراحل في جهاز واصف هو كالآتي[1]:

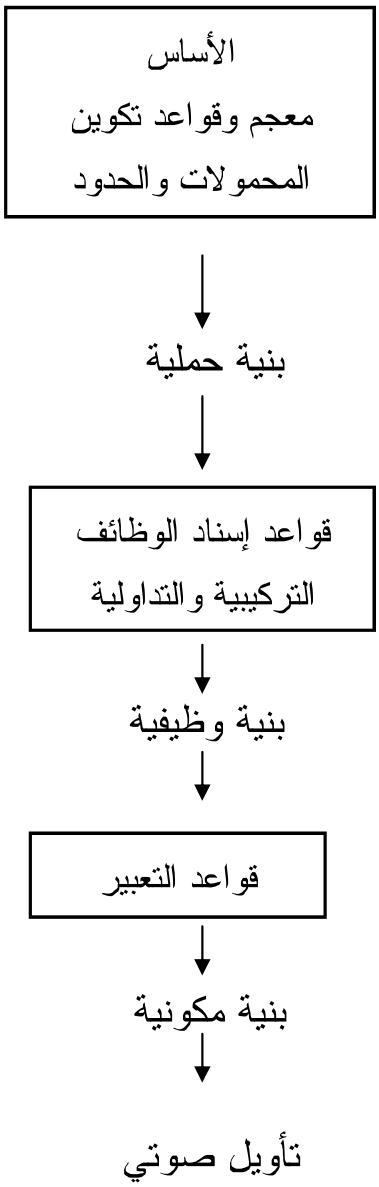

2- النموذج المعيار (دك 1989):

صِيغ هذا النموذج على أساس أنه يُمثّل لكل الطاقات التي يُفترض في مستعملي اللغات الطبيعية أن يكونوا مزودين بها لإقامة التواصل. ولأن هذه الطاقات، أو الملكات هي خمس ملكات: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية، فقد صيغ النموذج المعيار على أساس أنه مكون من خمسة قوالب

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص24. و**دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي** ص32. و**من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص8. و**اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، ص181.

تُمثّل هذه الملكات. ولمّا اقترح عز الدين البوشيخي وأحمد المتوكل إضافة الملكة التخيلية أو الملكة الشعرية صار النموذج يتكون من ستة قوالب تتفاعل فيما بينها لإنتاج العبارة اللغوية وتأويلها. والشكل الآتي يوضح كيف تتفاعل هذه القوالب.

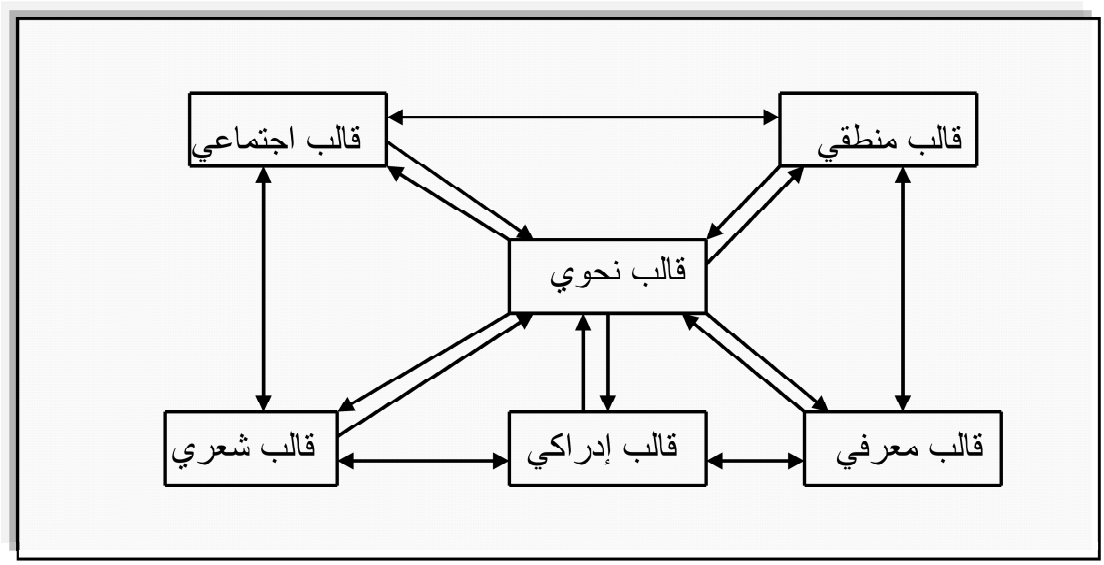

وتتميز هذه القوالب بخاصيتين أساسيتين: الأولى هي استقلال كل قالب عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه وإوالياته، والأخرى هي تعالق هذه القوالب فيما بينها؛ حيث يفضي بعضها إلى بعض، فيكون خَرْج بعضها دَخْلاً للبعض الآخر، كما تدل على ذلك السهام.

وأما وظائفها فتتحدد من خلال الدور الذي يؤديه كل قالب أثناء إنتاج العبارة اللغوية وتأويلها. وبالرجوع إلى ما يُميّز كل ملكة من ملكات القدرة التواصلية يتبيّن أن كل قالب يتكفل بأداء وظيفة محددة؛ حيث:

– يتكفل القالب النحوي بإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. وتتم هذه العملية عبر قوالب فرعية، أو قويلبات، متفرعة عن القالب النحوي العام، كالقالب التداولي، والقالب الدلالي والقالب الصرفي التركيبي.

– ويتكفل القالب المنطقي باشتقاق بنيات تحتية من البنية التحتية المحددة في إطار القالب النحوي عن طريق قواعد استدلالية، تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي، والمنطق الاحتمالي.

– ويقوم القالب المعرفي بتخزين المعارف التي ترد إليه من القوالب الأخرى وتنظيمها لاستعمالها عند الحاجة.

– ويقوم القالب الاجتماعي بتحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه.

– ويضطلع القالب الإدراكي باشتقاق المعارف من محيطه وتخزينها في القالب المعرفي قصد استعمالها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

– ويُمكِّن القالب البلاغي، بقواعده وتقنياته الفنية، المبدعين من إنتاج أعمال أدبية مختلفة ويُمكِّن أيضا المتلقي من تأويل هذه الأعمال تأويلا مناسبا.

وعلى أساس هذه الوظائف، قُسّمت القوالب في النموذج المعيار إلى فئتين: قوالب آلات، وقوالب مخازن. القوالب الآلات هي قوالب رئيسية، مهمتها إنتاج العبارة اللغوية وتأويلها، وتضم القالب النحوي، وهو القالب الأساس أو المركزي، والقالب المنطقي والقالب الشعري. وأما القوالب المخازن فهي قوالب مساعدة، تقوم بإمداد القوالب الآلات بما تحتاجه من معلومات بحسب نمط الخطاب الذي تنتمي إليه العبارة اللغوية، وتشمل هذه الفئة القالب المعرفي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي.

وقد مرّ بنا، فيما يتعلق ببنية الجملة، أنها قُلصت في هذا النموذج إلى بنيتين: بنية تحتية، وبنية مكونية، وبهذا صارت تُبنى في مرحلتين: مرحلة بناء البنية التحتية، ومرحلة بناء البنية المكونية، وكانت في النموذج الأول تُبنى في ثلاث مراحل: بناء البنية الحملية ثم بناء البنية الوظيفية، وأخيرا بناء البنية المكونية.

ووفق هذا التعديل صيغت مراحل اشتقاق الجملة في النموذج المعيار كالآتي:

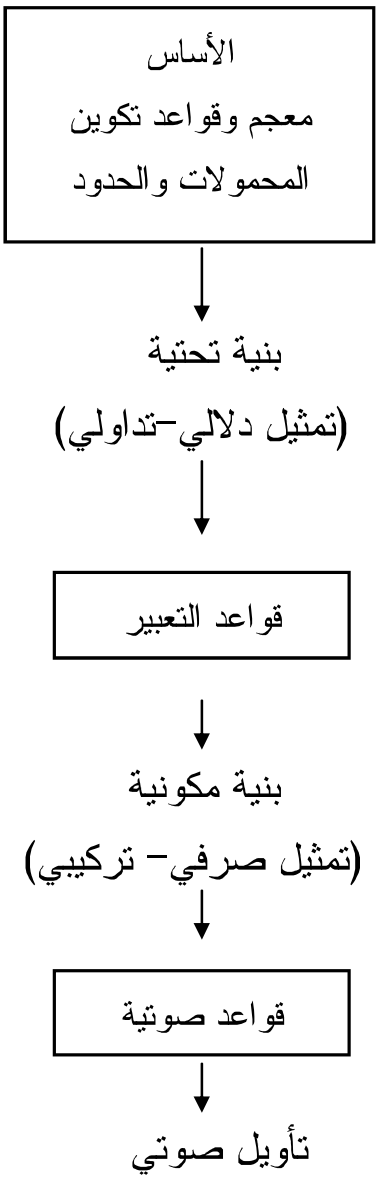

وصارت البنية التحتية تُمثّل بمستويين: مستوى علاقي، وهو المستوى الذي يُحدد علاقة المتكلم بالمخاطب (مخبر، ومستفهم، وآمر...) من جهة، وعلاقته بفحوى ما يتلفظ به (شك، أو يقين، أو تمن...) من جهة أجرى، ومستوى تمثيلي، وهو المستوى الذي يُمثّل فيه لواقعة معينة في عالم من العوالم الممكنة[1].

[1] – للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد المتوكل، **أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص8– 9. **وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص16– 56. **وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص35– 58. عز الدين البوشيخي، **التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية**، ص71– 98، وص101– 126.

3- نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل 2003):

ظهر هذا النموذج بعد ثبوت صحة فرضية التماثل البنيوي بين مختلف أنماط الخطاب، وجاء بتعديلين: أما الأول فيخص القوالب الفرعية للقالب النحوي، إذ بعد أن كان القالبان التداولي والدلالي مدمجين معا في النموذج المعيار، صارا في هذا النموذج مستقلين، وكل قالب يؤدي وظيفة محددة؛ حيث يتكفل القالب التداولي بتحديد البنية التداولية، في حين يُحدد القالب الدلالي البنية الدلالية، وهاتان البنيتان تشكلان دَخْلاً للقالب النحوي الذي ينقلهما عبر قواعد التعبير إلى بنية مكونية، تُتخذ بدورها دَخْلاً للقواعد الصوتية التي تنقلها إلى صورة صوتية، والترسيمة الآتية توضح اشتغال هذه القوالب أثناء عملية إنتاج الخطاب:

قالب تداولي← قالب دلالي← قالب نحوي[1].

وأما التعديل الثاني فكان في عدد مستويات البنية التحتية، وتمثّل في اقتراح أحمد المتوكل إضافة مستوى يجمع بين الفضاء الخطابي، ونمط الخطاب، وأسلوبه، اصطلح عليه اسم المستوى البلاغي، وبهذا أصبحت البنية التحتية تتكون من ثلاثة مستويات، هي المستوى البلاغي، والمستوى العلاقي، والمستوى التمثيلي، وكل مستوى يتضمن ثلاث طبقات. تندرج في المستوى البلاغي طبقة الفضاء الخطابي، وطبقة الخطاب، وطبقة أسلوب الخطاب، وتندرج في المستوى العلاقي الطبقة الاسترعائية، والإنجازية والوجهية، وأما في المستوى التمثيلي فتندرج الطبقة التأطيرية، والتسويرية، والوصفية.

ويتم تحقيق هذه البنية في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية على أساس إلحاق المستويين البلاغي والعلاقي بالقالب التداولي، والمستوى التمثيلي بالقالب الدلالي وعلى أساس أن هذه المستويات تشكل بنية تحتية تكون دَخْلاً لقواعد التعبير التي تنقلها إلى بنية سطحية، وبإجراء القواعد الصوتية المناسبة تصبح هذه البنية قابلة للتأويل الصوتي والنموذج الآتي يوضح أهم التعديلات التي طرأت على مسطرة اشتقاق الجملة في نحو الطبقات القالبي.

---

[1] – يرى أحمد المتوكل أنه يمكن ألا يمر اشتقاق البنية المكونية عبر القالب الدلالي، ويحصل ذلك مع العبارات اللغوية التي ليس لها فحوى دلاليا، كالعبارات من قبيل: هيهات! وازيداه! يا سلام! إذ تُربط سماتها التداولية (الإنجازية والوجهية) مباشرة بقواعد التعبير الصرفية والتركيبية والصوتية. ينظر: أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية** ص35– 40.

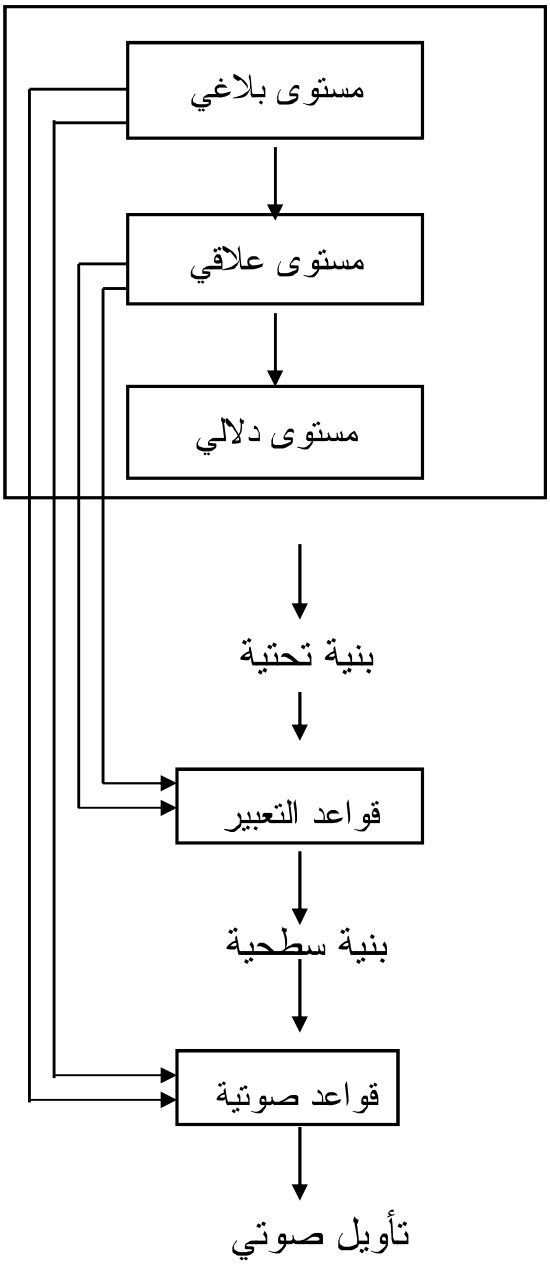

وتدل الأسهم المنطلقة من خانات مستويات البنية التحتية على أمرين:

– أحدهما: أن هذه المستويات تشتغل بشكل قالبي مستقلا بعضها عن بعض، ومفضيا بعضها إلى بعض.

– والآخر: أن السمات المؤشر لها في المستوى العلاقي هي التي تُحدد خصائص البنية السطحية، وأما السمات المؤشر لها في المستوى البلاغي فتُنقل مباشرة إلى القواعد الصوتية، ثم تؤول صوتيا[1].

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص27– 46، وص100– 102. و**المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص77– 85.

4- نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

بعد التعديلات التي حملها نموذج نحو الطبقات القالبي جاء نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد (Hengeveld) وماكنزي (Mackenzie) (2008)) ليعدله، فاستُبدل مصطلح "القالب" بمصطلح "المكون"، وأصبح المكون النحوي يتفرع إلى مكونات فرعية واختُزل فحوى القالبين المنطقي والإدراكي في المكون المفهومي، بينما اختُزل فحوى القالبين الاجتماعي والمعرفي في المكون السياقي، وأُضيف إلى هذه المكونات المكون الإصاتي. وبهذه التعديلات صار قوام النموذج أربعة مكونات، هي: المكون المركز وهو المكون النحوي، والمكونات المساعدة، وتشمل: المكون المفهومي، والمكون السياقي والمكون الإصاتي.

تضطلع المكونات الفرعية للمكون النحوي ببناء بنية لغوية مجردة؛ حيث يقوم مكون الصياغة بصوغ خصائصها البلاغية، والتداولية، والدلالية، في مستويين: المستوى العلاقي (البلاغي والتداولي) والمستوى التمثيلي أو الدلالي، ويقوم المكون الصرفي التركيبي بتحديد بنيتها الصرفية التركيبية، وأما المكون الفونولوجي فيُحدد مستواها الصوتي بشقيه المقطعي والتطريزي تنغيما ونبرا.

ويقوم المكون المفهومي برصد كل المعارف المتوافرة لدى منتج الخطاب، بما في ذلك معارفه اللغوية والمعارف الخطابية، إضافة إلى معارفه عن العالم.

ويضطلع المكون السياقي بتخزين المعلومات المستقاة من السياق بشقيه المقالي والمقامي، وإمداد المكونات الأخرى بها عند الحاجة. وهذه المعلومات نوعان: معلومات تُؤخذ مباشرة من الموقف التواصلي نفسه عن طريق الإدراك الحسي، ومعلومات تُفاد من الخطاب السابق.

وفي آخر مرحلة من مراحل إنتاج الخطاب، يقوم المكون الإصاتي بتحقيق المستوى البنيوي خَرْج قواعد التعبير بنوعيها: القواعد الصرفية التركيبية، والقواعد الصوتية، ويتحقق هذا المستوى عن طريق الإصاتة، أو الكتابة، أو الإشارة. والشكل الآتي يوضح مكونات هذا النموذج وطريقة اشتغالها[1].

[1] - ينظر: أحمد المتوكل، **الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط**، ص16- 18 وص32- 44. و**اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور**، ص33- 34. عز الدين البوشيخي **التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية**، ص126- 148.

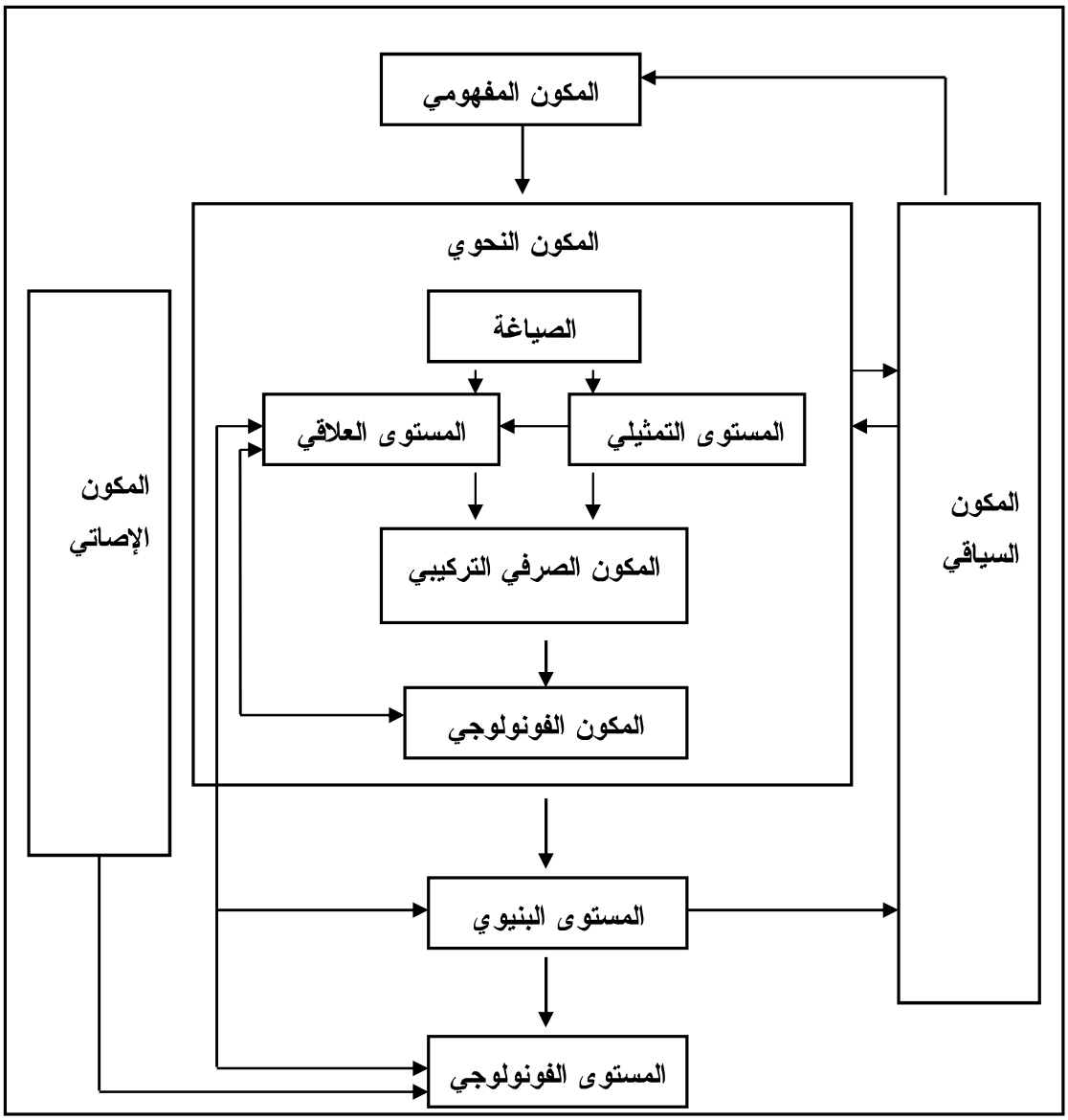

وقد حاول أحمد المتوكل تطوير هذا النموذج ليصبح قادرا على رصد مختلف العمليات التي تتم أثناء التواصل، سواء كان هذا التواصل باللغة أو بقنوات أخرى[1].

هكذا تطورت النمذجة في نظرية النحو الوظيفي من مرحلة الأحادية (النموذج النواة)، إلى مرحلة التعدد (النموذج المعيار ونموذج نحو الطبقات القالبي)، ثم مرحلة التوحد (نموذج نحو الخطاب الوظيفي)[2]. ويُمثّل للمرحلة الأولى بالنموذج النواة؛ لاقتصاره على وصف القدرة اللغوية، أو بتعبير آخر، لاقتصاره على تحديد مكونات القالب النحوي وكيفية اشتغالها لإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، ويُمثّل للمرحلة الثانية بالنموذج المعيار

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور**، ص34– 35.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات**، ص57.

ونموذج نحو الطبقات القالبي؛ لأن القالب النحوي أصبح بدءا من النموذج المعيار مجرد قالب ضمن مجموعة من القوالب الأخرى التي تُكوّن القدرة التواصلية، وأما المرحلة الثالثة فيُمثّل لها بنموذج نحو الخطاب الوظيفي؛ لأن هذا النموذج اختزل قوالب نموذج مستعمل اللغة بضم بعضها إلى بعض وإدماجها في مكون واحد.

والملفت للانتباه في هذه النماذج أن مراحل اشتقاق العبارة اللغوية، أو مسطرة الاشتقاق، لم تتغير رغم الإغناءات التي لحقت بنياتها، ومستوياتها، وطبقاتها. ومن هنا يمكن أن نقول: إن النماذج التي اقترحتها نظرية النحو الوظيفي لا تتناقض مع موضوعها وهو القدرة التواصلية، ولا تتناقض مع الغاية التي تسعى إليها، وهو بناء نموذج يُمثّل أو يحاكي القدرة التواصلية عند مستعمل اللغة الطبيعية، ولا تتناقض أيضا مع أهم مبادئها وهو تبعية الخصائص البنيوية للخصائص الدلالية والتداولية، وعموما، حققت هذه النماذج قيد التناسق، وهو من أهم شروط النمذجة اللغوية[1].

ولكن، رغم تناسق هذه النماذج إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، ولعل أبرزها في الكتابات اللسانية العربية تلك الملاحظات التي أبداها كل من عز الدين البوشيخي وحافظ إسماعيلي علوي، ومحمد الأوراغي.

تناول عز الدين البوشيخي النموذج المعيار ونموذج نحو الخطاب الوظيفي، وخص كل نموذج بجملة من الملاحظات، أهمها:

– اقترح إضافة الملكة التخيلية إلى ملكات القدرة التواصلية، فأصبح نموذج مستعمل اللغة الطبيعية؛ أي النموذج المعيار، يتكون من ستة قوالب.

– اقترح أن يُعدّ القالب المعرفي قالبا مركزيا إلى جانب القالب النحوي؛ وذلك لأن وروده ضروري في جميع حالات التواصل، فكل ما نُعبّر عنه لغويا مرتبط بمعرفتنا عن العالم الخارجي.

– اقترح أن يكون التمييز بين قوالب النموذج المعيار على أساس وجود قوالب وظيفتها التخزين، كالقالب المعرفي، وقوالب وظيفتها التأويل، كالقالبين النحوي والمنطقي، وقوالب وظيفتها الإمداد، كالقالبين الإدراكي والاجتماعي، وقوالب وظيفتها التصوير، كالقالب التخيلي.

[1] – للاطلاع على شروط النمذجة اللغوية ينظر: عز الدين البوشيخي، **مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه**، ص94–95. محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص44– 57.

– لاحظ أن تجاوز نموذج مستعمل اللغة الطبيعية إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي لم يتم بدلائل قوية تثبت عدم كفاية ورود النموذج الأول.

– انتقد استبدال مصطلح القالب بمصطلح المكون في نموذج نحو الخطاب الوظيفي.

– لاحظ غياب أدلة كافية تثبت ورود المكون السياقي.

– انتقد ظاهرة دمج بعض القوالب في مكون واحد؛ وذلك لأن المقاربة القالبية تقتضي إقامة نموذج يستقل فيه كل قالب ببنيته ووظيفته.

– اقترح في الأخير أن يُدرج نموذج نحو الخطاب الوظيفي في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، وأن يضاف إلى قوالب هذا النموذج القالب القصدي، وظيفته تحفيز القالبين النحوي والمعرفي حينما تنعقد نية التواصل، وتحديد القصد التواصلي واستراتيجية بلوغه[1].

وأما حافظ إسماعيلي علوي فقد ركّز على طبيعة النمذجة في نظرية النحو الوظيفي، وأهم ما خلص إليه من تتبعه لمبادئ هذه النظرية أن الوظيفيين تبنوا المقاربة القالبية دون الاستدلال على ورودها، وأكثروا في عدد القوالب، فضعفت مصداقية نظريتهم، يقول: "إذا كان الإطار الاستدلالي لافتراض القالبية في النحو التوليدي واضحا فإن الإطار الاستدلالي النفسي يبقى ضعيفا جدا في النحو الوظيفي؛ إذ من المفروض أن يكون الاستدلال على وجود هذه القوالب مبرهنا عليه، وهذا غير حاصل، وهذا يجعل فرضية ورود القالبية غير مدعومة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بادعاء محاكاة القوالب لنموذج مستعمل اللغة الطبيعية، كما أن الإكثار من القوالب يُضعف من مصداقية النظرية"[2].

وجاءت انتقادات محمد الأوراغي لتكمل انتقادات علوي، ففي نظر الأوراغي إشكال القالبية في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ليس في تعدد القوالب وكثرتها، وإنما في اتساع مفهوم القالبية حتى صارت اللغة بجميع فُصُوصِها تشكل في هذا النموذج قالبا واحدا يقوم بإزاء قوالب أخرى غير لغوية، وبتعبير آخر، الإشكال هو في وجود بعض القوالب ليست من صميم اللغة، كالقالب الاجتماعي، والقالب الإدراكي، والقالب المعرفي

[1] – ينظر، عز الدين البوشيخي، **التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية**، ص101– 148.

[2] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص397.

وكلها تُمثّل لملكات لا تنتمي إلى الملكة اللغوية، فمثلا الملكة الاجتماعية هي في نظر الأوراغي ملكة مساعدة للملكة الإدراكية المساعدة للملكة المعرفية؛ أي تشكل هذه الملكات متوالية من الشروط نتيجتها التداول، وهذا الأخير هو المقوم للملكة اللغوية وليس ما ساعد على نشوئها؛ لأن ما كان شرطا لغيره لا يدخل مع الجزاء في تكوين مادته.

وبالإضافة إلى اتساع مفهوم القالبية، يرى محمد الأوراغي أن بعض قوالب نموذج مستعمل اللغة لا تشكل قالبا مستقلا، كالقالب المنطقي والقالب الشعري، فما ينسب إليهما في نظرية النحو الوظيفي يُعبّر عنه بمبدأ الوضع والاستعمال الذي يقضي بأن يكون للبنية اللغوية استثمار متعارف عليه يتحقق في عملية التواصل، واستثمار متوقع يمكن أن يتحقق بشروط إضافية[1].

وختم الأوراغي انتقاداته بنتيجة عامة مفادها أن نظرية النحو الوظيفي لم تتقيد بالمبدأ المنهجي الضامن لاستقلال بعض الحقول المعرفية عن بعضها، والذي يلزم النظرية اللسانية أن تَعتبر اللغة ملكة مستقلة تمام الاستقلال، وأن يُمثّل لها بنموذج يضم كل القوالب الفرعية التي لها دخل في إنتاج العبارة اللغوية وتأويلها، وأما القوالب التي ليس لها دخل في ذلك فيجب ألا تذكر في النموذج[2].

ويبدو لنا أن إدراج الوظيفيين لكل القوالب التي تُمثّل ملكات القدرة التواصلية في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية يرجع إلى اقتناعهم بأن هذه القدرة تتشكل من عدة ملكات، بعضها لغوية وبعضها الآخر غير لغوية، يقول أحمد المتوكل: "يستهدف اللسانيون الوظيفيون وصف القدرة التواصلية باعتبارها قدرة عامة تشمل المعرفتين اللغوية وغير اللغوية معا، المعرفة النحوية الصرف والمعرفة التداولية، كلتيهما على أساس أن هاتين المعرفتين تشكلان قدرة واحدة، قدرة المتكلم –السامع على التواصل مع غيره"[3]. وأضاف في موضع آخر: "في نظرية النحو الوظيفي، على الخصوص، يسعى المنظرون في إقامة نموذج لقدرة مستعملي اللغة الطبيعية على التواصل بواسطة اللغة، نموذج يُمثّل للملكات اللغوية وغير اللغوية المُسهمة في عملية التواصل إنتاجا وفهما وبما يقوم بينهما من علاقات. مكونات هذا النموذج المصطنع مجموعة قوالب تتمركز حول القالب النحوي

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص686– 706.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص690.

[3] – أحمد المتوكل، **التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات**، ص48.

الذي هو القالب الأساس وينفتح بعضها على بعض؛ حيث يكون بعضها خَرْجًا/دَخْلاً لبعض"[1].

ويكفي هنا أن الوظيفيين أكدوا استقلال قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وأكدوا أن القالب النحوي هو القالب الأساس أو القالب المركزي، وأما تفرّع هذه النماذج إلى كل القوالب التي تُمثّل ملكات القدرة التواصلية، فالغرض منه توضيح أشكال التفاعل بين هذه الملكات أثناء عملية التواصل.

يُمكننا، بعد هذه التوضيحات، تقييم مقاربة أحمد المتوكل لأقسام الجملة ورتبة مكوناتها، وتفسيره للإعراب. واقتصرنا على هذه الظواهر؛ لأننا نعتبرها كافية للكشف عن طبيعة المقاربة الوظيفية بما لها وما عليها.

3-1-4. مقاربة أحمد المتوكل لأقسام الجملة ورتبة مكوناتها:

قسّم أحمد المتوكل الجملة، بالنظر إلى عدد حمولها، إلى نوعين: جملة بسيطة وهي التي تتكون من حمل واحد، وجملة مركبة، وهي كل جملة تتكون من أكثر من حمل واحد، كالجمل الآتية[2]:

- زارني الرجل الذي قابلناه أمس.
- بلّغ عمرو خالدا أن هندا غادرت المدينة.
- نجح خالد ورسبت هند.

وقسّم الجملة البسيطة إلى ثلاثة أنواع، هي: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية والجملة الرابطية.

1- الجملة الفعلية: وهي الجملة التي يكون محمولها فعلا، ويدل على واقعة، وهذه الواقعة تكون عملا، أو حدثا، أو وضعا، أو حالة، والجمل الآتية توضح ذلك:

- ألف خالد كتابا.
- حطمت الأمواج السفينة.
- وقف خالد أمام باب الحجرة.

---

[1] - **المرجع السابق**، ص49.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل، **الجملة المركبة في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1988، ص7- 8 و**اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص234- 236.

- فرح المدرب.

2- الجملة الاسمية: وهي الجملة التي يكون محمولها اسما، أو صفة، أو مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا، كالجمل الآتية[1]:

- خالد أستاذ.
- خالد مطمئن.
- عمرو في الدار.
- السفر غدا.

والمحمولات غير الفعلية شأنها شأن المحمولات الفعلية، ترد دالة على الأصناف الأربعة من الوقائع (الأعمال والأحداث والأوضاع والحالات)، كما يتبيّن من الجمل الآتية[2]:

- خالد منطلق.
- الريح مزمجرة.
- زينب واقفة بالباب.
- خالد حزين.

وأما العلاقات التي تقوم بين محمول الجملة الاسمية وموضوعه؛ أي الفاعل، فيمكن حصرها في العلاقات الآتية:

- علاقة إسناد خاصية: وتتمثّل في إسناد خاصية يتصف بها الموضوع الفاعل، كما في قولنا: خالد مطمئن.

- علاقة تصنيف: أي إثبات انتماء الشخص أو الشيء الذي يدل عليه الموضوع الفاعل إلى طبقة الأشخاص أو الأشياء التي يدل عليها المحمول، وتظهر هذه العلاقة في الجمل من نمط: خالد أستاذ.

- علاقة تعيين: وتتحقق حين يكون ما يدل عليه المحمول هو نفسه ما يدل عليه الموضوع الفاعل، كما في قولنا: خالد الأستاذ.

- علاقة التمكين: وهي علاقة تقوم بين المحمول الدال على المكان والموضوع فاعله ومن الجمل التي تظهر فيها هذه العلاقة الجملة: عمرو في الدار.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل، **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، ص86.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص93.

– علاقة التزمين: وهي علاقة تقوم بين المحمول الدال على الزمان والموضوع فاعله وتتحقق هذه العلاقة في الجملة: السفر غدا[1].

3– الجملة الرابطية: وهي الجملة المتضمنة لفعل رابط. والفعل الرابط في اللغة العربية هو الفعل الذي يتميز بخاصيتين: كونه فعلا ناقصا[2]، ومواردته للمحمولات غير الفعلية وتتضمن هذه المجموعة أربع زمر من الأفعال: زمرة "كان"، وزمرة "أصبح"، وزمرة "ظل"، وزمرة "مازال"[3]، والجمل الآتية توضح ذلك:

- كان زيد أستاذا.
- أصبح زيد أستاذا.
- ظل زيد أستاذا.
- مازال زيد أستاذا.

ويرى أحمد المتوكل أن خصائص هذه الجملة تجعلها قسما قائما بذاته إلى جانب الجملة الاسمية والجملة الفعلية، يقول موضحا أبرز هذه الخصائص: "نعتبر الجمل الرابطية نمطا بنيويا قائم الذات. فالجمل الرابطية ليست جملا اسمية ولا جملا فعلية، وإنما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى، إذ هي تشارك الجمل الاسمية في بعض مميزاتها الحملية والوظيفية، وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية"[4].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص89– 92.

[2] – يُميّز أحمد المتوكل بين نوعين من الأفعال في اللغة العربية: الأفعال التامة، والأفعال الناقصة. ومن أهم الفروق بينها:

– الأفعال التامة تدل على واقعة، وأما الأفعال الناقصة فلا تدل على واقعة، وإنما يتوسط بها للدلالة على مقولات نحوية، كالمقولتين الجهة والزمان.

– الأفعال التامة تشكل بمفردها محمول الجملة، وأما الأفعال الناقصة فلا يمكن أن تشكل بمفردها محمول الجملة.

– يُسوغ توارد فعل ناقص مع فعل تام، ولا يسوغ توارد فعلين تامين.

– الأفعال التامة يمكن تعديتها للدلالة على التعليل، وأما الأفعال الناقصة فيمتع تعديتها.

وميّز داخل زمرة الأفعال الناقصة بين الأفعال المساعدة والأفعال الرابطية. الأولى هي الأفعال التي توارد محمولات فعلية، كالفعل "أوشك" في قولنا: أوشكت هند أن تنهي قراءة الكتاب، وأما الأفعال الرابطية فهي الأفعال التي توارد محمولات غير فعلية، كالفعل "ظل" في قولنا: ظل خالد فرحا. للمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص32– 33 وص62– 63. و**قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي**، ص33– 43.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، ص62– 63.

[4] – أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص82.

وهذه الجمل ليست أصولا لجمل لا تتضمن فعلا رابطا، كما يفترض التوليديون وإنما هي جمل تتضمن فعلا رابطا، يُدمج في مرحلة متأخرة من مراحل اشتقاق الجملة عن طريق إجراء قواعد صياغة المحمول[1]. ويدمج الفعل الرابط إذا توفر شرطان، هما:

– الأول: إذا كانت مقولة المحمول التركيبية صفة، أو مركبا اسميا، أو مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا.

– والثاني: إذا كان مُخصِّص المحمول الزماني الماضي أو المستقبل أو الزمان الصفر وأما إذا كان مُخصِّص المحمول الجهي المُخصِّص غير تام، والمُخصِّص الزماني الحاضر ومُخصِّص الحمل المُخصِّص إثبات، ففي هذه الحالة لا يدمج الفعل الرابط والجمل التي تُمثّل لهذه الحالة هي الجمل من قبيل[2]:

- الزمخشري لغوي.
- هند قصاصة.
- عمرو فرح.

حيث مُخصِّص محمولاتها الجهي غير تام، ومُخصِّص الزمان هو الحاضر، ومُخصِّص الحمل ككل هو الإثبات؛ لهذا كانت هذه الجمل اسمية.

وافترض أحمد المتوكل، بخصوص رتبة مكونات هذه الجمل، أن البنية التحتية للجملة، أيا كان نوعها، عبارة عن شبكة من العلاقات التداولية والدلالية والتركيبية تقوم بين وحدات معجمية؛ أي المحمول وحدوده، دون أن ترتبط هذه الوحدات بعلاقة توال خطي أو علاقة سبق، وبعبارة أوضح افترض أن البنية التحتية بنية غير مرتبة.

وافترض أيضا أن جميع البنيات الرتبية الممكنة من جمع المكونات (فعل –فاعل– مفعول) بنيات متساوية. وقد لزم عن هذا الافتراض ما يأتي:

– التمييز بين رتبة عميقة ورتبة سطحية تمييز غير وارد في نظرية النحو الوظيفي وذلك لأن ترتيب المكونات يتم في البنية المكونية، أو البنية السطحية، بواسطة قواعد الموقعة، وهي صنف من أصناف قواعد التعبير.

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص101– 102.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، ص68– 82.

– التمييز بين الرتبة الأصلية والرتبة الفرعية، أو بين لغات ذات رتبة ثابتة ولغات ذات رتبة حرة، تمييز غير وارد في هذه النظرية، ويرجع ذلك إلى أن قواعد الموقعة هي قواعد غير تحويلية[1].

بناء على الافتراضات السابقة، اقترح أحمد المتوكل، وغيره من الوظيفيين أن يَؤول ترتيب مكونات الجملة إلى الوظائف التداولية والتركيبية والدلالية؛ حيث تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرتبة وفق السلمية الآتية:

الوظائف التداولية› الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية.

ومفاد هذه السلمية أن المكونات تأخذ المواقع التي تخولها لها وظائفها التداولية وإذا لم تُسند إليها وظيفة تداولية، فإنها تأخذ المواقع التي تخولها لها وظائفها التركيبية وإذا لم تُسند إليها وظيفة تركيبية وتداولية، فإنها تأخذ المواقع التي تخولها لها وظائفها الدلالية، وبتعبير آخر، يأخذ المكون الموقع الذي تقتضيه وظيفته التداولية أيا كانت وظيفته التركيبية ووظيفته الدلالية، ومثال ذلك المكون الاسمي "هندا" في قولنا: هندا عشق خالد (بنبر هندا)، حيث احتل الموقع الصدر بحكم وظيفته التداولية البؤرة، والموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية المفعول هو الموقع الذي يلي الفاعل، كما في قولنا: عشق خالد هندا، ومن أمثلة ذلك أيضا أن المكونين الاسميين "هندا" و"في المسجد" يحتلان الموقع المتوسط بين الفاعل والمفعول لكونهما محورين في الجملتين[2]:

– عشق هندا خالد.

– صلى في المسجد أهل القرية.

وبإضافة وسيط التعقيد المقولي أصبحت سلمية الموقعة كالآتي:

التعقيد المقولي› الوظائف التداولية› الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية.

ويُستفاد من هذه السلمية أن وسيط التعقيد المقولي له الأولوية في تحديد الرتبة، ويعني هذا الوسيط أن المكونات البسيطة مقوليا يجب أن تتقدم على المكونات المعقدة والأكثر تعقيدا، كما يظهر من المقارنة بين الجمل الآتية:

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي** ص221– 234. وللإشارة، فإن الرتبة الأصلية هي كل رتبة تُعدّ مصدرا لاشتقاق رتبة أخرى فرعية، واللغات ذات الرتبة الثابتة هي اللغات التي لها بنيات ثابتة تُرتب وفقها مكونات الجملة، وبتعبير آخر، هي اللغات التي تكون مواقع مكونات جملها موسومة.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه** ص223– 224.

- علم زيد أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج.
- ؟؟؟ علم أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر زيد.
- ؟؟؟ أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر علم زيد.

حيث احتل المكون المعقد مقوليا، وهو الجملة: أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج الموقع الأخير بغض النظر عن وظيفته التركيبية والتداولية[1].

وانطلاقا من تفاعل هذه الوسائط، اقترح أحمد المتوكل ثلاث بنيات موقعية تَحكم ترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية، هي:

- بنية الجملة الفعلية: $م^4$، $م^2$، $م^1$ $م^{Ø}$ ف (م آ) فا مف (ص)، $م^3$
- بنية الجملة الاسمية: $م^4$، $م^2$، $م^1$ $م^{Ø}$ فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، $م^3$
- بنية الجملة الرابطية: $م^4$، $م^2$، $م^1$ $م^{Ø}$ ط فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، $م^3$

وصُنفت المواقع في هذه البنيات إلى صنفين: مواقع داخلية، وهي:

- موقع الصدر الأول ($م^1$) يُخصص لمؤشرات القوة الإنجازية، كحروف الاستفهام وبعض المعلقات الدامجة، كـ"إن"، و"لا" النافية، كما يظهر في الجمل الآتية:
  - أسافرت هند إلى الجنوب؟
  - **إن** هندا مغادرة غدا.
- موقع الصدر الثاني ($م^{Ø}$) يُخصص للمكون اسم الاستفهام، أو المحور، أو بؤرة المقابلة، كما هو شأن المكونات "أين" و"في الشارع" و"رقية" في الجمل:
  - **أين** ذهبت زينب؟
  - **في الشارع** قابلت أصدقاء قدامى.
  - **رقيةَ** أَحب قيس. (بنبر رقية)
- موقع (م آ) الخاص بالمكون المحور، كالمكون "اللص" في قولنا: قتل **اللصَ** الحارسُ.
- المواقع (ف فا مف) وهي مواقع يشغلها الفعل والفاعل والمفعول.

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص51– 52 و**من قضايا الرابط في اللغة العربية**، ص117– 118.

– الموقع (ص) وهو موقع تشغله المكونات التي لا تُسند إليها وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص، ويظهر من الأمثلة التي ذكرها أحمد المتوكل أن هذا الموقع تشغله غالبا المكونات التي تُسند إليها الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، كالمكونات "البارحة" و"سنين طويلة" في الجملتين الآتيتين:

– غادرت هند المدينة **البارحة**.

– ساكنت هند زينب **سنين طويلة**.

– الموقع (ط) وهو موقع الرابط المدمج في الجمل الرابطية، والرموز: (م س) و(م ص) و(م ح) و(م ظ) تُعبّر عن المركب الاسمي، والوصفي، والحرفي، والظرفي، في الجمل الاسمية والرابطية.

ومواقع خارجية، وهي: ($م^4$، $م^2$، $م^3$)، تحتلها على التوالي المكونات التي تُسند إليها وظيفة المنادى، وظيفة المبتدأ، وظيفة الذيل، كما توضحه الجمل الآتية[1]:

– **يا طالب العلم**، اجتهد.

– **زيد**، أبوه مريض.

– قرأت الكتاب، **نصفه**.

وهذه المواقع؛ أي موقع المبتدأ والمنادى والذيل، هي مواقع قارة؛ لهذا يتقدم المبتدأ على الجملة، ويتأخر الذيل، وأما المنادى فيحتل الموقع المتقدم على موقع المبتدأ أو الموقع الموالي لموقع الذيل، كما توضحه الجمل الآتية:

– **يا زيد، أخوك**، زاره عمرو.

– أعجبني صديقك، **سلوكه، يا خالد**.

ويمكن صياغة هذه المواقع في البنية: (منادى)، مبتدأ، [جملة]، ذيل (منادى)[2].

وكل هذه المواقع، الخارجية منها والداخلية، يَحكمها قيد عام، هو قيد أحادية الموقعة، ومفاده أن كل موقع يحتله مكون واحد فقط، وخرق هذا القيد يؤدي إلى اشتقاق جمل لاحنة، كالجمل الآتية:

---

[1] – للتوسع أكثر في البنيات الموقعية في اللغة العربية ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية** ص50– 52، وص177– 180، و**قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي**، ص221– 253، و**اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، ص174– 179.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي** ص226.

- * متى هندا قابلت؟
- * البارحة خالدا رأيت.
- * في المقهى خالدا قابلت.

حيث احتل في كل هذه الجمل مكونان اثنان الموقع (م$^{\varnothing}$)، وهما: "متى" و"هندا"، و"البارحة" و"خالدا"، و"في المقهى" و"خالدا"[1].

وعلاوة على هذه القاعدة، يخضع ترتيب المكونات في نظرية النحو الوظيفي إلى مبادئ عامة، تقيد السلاسل المكونية الممكنة والتواردات الممكنة بين هذه السلاسل في مختلف المجالات، وهذه المبادئ تخص الرتبة في اللغات الطبيعية بوجه عام؛ أي هي كلية، وأهمها:

– مبدأ الترتيب العاكس: والمقصود به أن المكونات تخضع لمبدأ الترتيب العاكس حين يرد ترتيبها عاكسا بكيفية من الكيفيات للفحوى الدلالي للعبارة التي تتضمنها، ومن أمثلة ذلك أن الجمل في النص السردي تتوالي وفقا لتوالي الأحداث التي تُعبّر عنها، كما في قولنا: بعد أن دخل خالد، خرجت هند.

– مبدأ تمام المجال: ومفاده أن المكونات المنتمية إلى مجال ما، سواء كان جملة أو مركبا تحاول أن تبقى متموقعة داخل مجالها، وقد تحدث زحزحة، فيخرج المكون من مجاله ومن أمثلة ذلك خروج المكون "البارحة" من مجاله داخل الحمل، فأصبح مبتدأ، كما يظهر من المقارنة بين الجملتين:

- قابل خالد هندا في الكلية **البارحة**.
- **البارحة**، قابل خالد هندا في الكلية.

– مبدأ تجانس المجالات: وينص على أن كل لغة يلزمها أن تختار مجالا قبليا أو مجالا بعديا في ترتيب مكونات جملها ومركباتها. واللغة العربية هي من اللغات التي اختارت المجال البعدي على أساس أن الفعل هو الذي يتصدر الجملة، والرأس يتصدر المركب والدليل على أن الرأس هو الذي يتصدر المركب وليس الفضلة لحن الجملة: قرأتُ هندٍ رسالة، مقارنة بالجملة: قرأتُ رسالة هندٍ. ويُفَسر لحن الجملة الأولى بخرق مجال المركب الإضافي؛ أي تقديم المضاف إليه على المضاف[2].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص241.

[2] – للتوسع أكثر في هذه المبادئ ينظر: **المرجع نفسه**، ص242– 253.

كانت هذه افتراضات أحمد المتوكل في أقسام الجملة البسيطة ورتبة مكوناتها. وأهم الملاحظات التي سجلناها عليها نُلخصها في النقاط الآتية:

– أولا: يرى أحمد المتوكل أن الجملة الرابطية تُشكل نمطا قائما بذاته من أنماط الجملة البسيطة، يختلف عن الجملة الفعلية والاسمية، وفي مقابل هذا الرأي، يُؤكد عبد القادر الفاسي الفهري أن الجملة الرابطية لا تختلف عن الجملة الاسمية التي لا تتضمن رابطا وبنيتهما العميقة متساوية، والاختلاف الذي يظهر في بنيتهما السطحية ناتج عن قاعدة تحويلية تحذف الفعل الرابط، وبهذا تكون الجمل:

– زيد أستاذ.

– الجو بارد.

محولة عن الجمل:

– كان/ أصبح/ مازال زيد أستاذا.

– كان/ ظل/ مازال الجو باردا.

ومن الواضح هنا أن أحمد المتوكل صنف جمل المجموعة الأولى ضمن الجمل الاسمية وجمل المجموعة الثانية ضمن الجمل الرابطية، وليس ضمن الجمل الاسمية؛ لأنه لا يُؤمن بقواعد التحويل.

– ثانيا: اعتبر أحمد المتوكل محمول الجمل من نمط:

– زيد في الدار.

– السفر غدا.

محمولا اسميا. والإشكال المطروح هنا ليس في إدراج هذا النمط من الجمل ضمن الجمل الاسمية، وإنما في اعتبار المركب الحرفي "في الدار" والمركب الظرفي "غدا" محمولات تدل كما تدل بقية المحمولات على واقعة ما. ومعروف أن مذهب النحاة العرب القدامى ههنا هو تقدير الفعل "استقر" أو المصدر "مستقر" في الجملة الأولى، والفعل "يكون" في الجملة الثانية، وهذه العناصر المقدرة هي التي تدل على الواقعة. وأحمد المتوكل لم يُقدر وجود هذه العناصر؛ لأن ظاهرة التقدير لا تُؤمن بها نظرية النحو الوظيفي، وتبنيه لهذا المبدأ ألزمه بتخريج هذه الجمل على أساس أن المركب الحرف "في الدار" والمركب الظرفي "غدا" محمولات. والغريب في مذهبه أنه ذكر في مبحث "محمول الجملة"

أن المقولات التي تُمثّل المحمول هي: الفعل، والاسم المشتق (كاسم الفاعل)، والصفة والاسم غير المشتق، وهذه المقولات تتفاوت في درجة محموليتها بحسب السلمية الآتية:

فعل› اسم مشتق› صفة› اسم غير مشتق (اسم ذات)

أي ما يُرشح لأن يكون محمول الجملة هو الفعل، يليه الاسم المشتق، ثم الصفة، وأخيرا اسم الذات[1].

– ثالثا: يرى أحمد المتوكل أن الأفعال الناقصة لا تدل على واقعة ما، ومن هذا المنطلق تكون الجمل:

- خالد مطمئن.
- خالد أستاذ.

جملا اسمية، وأما الجمل:

- كان خالد مطمئنا.
- كان خالد أستاذا.

فهي جمل رابطية. والتناقض الحاصل هنا أن قاعدة إدماج الرابط تُبيّن أن الفرق بين هذه الجمل ليس في مقولة المحمول، وإنما في جهة المحمول وزمانه، إذ مُخصِّص الجهة في محمول جمل المجموعة الأولى غير تام، ومُخصِّصه الزماني الحاضر، وأما مُخصِّص الجهة في جمل المجموعة الثانية فهو تام، ومُخصِّصه الزماني الماضي. وإذا أردنا أن نجعل مُخصِّص الجهة في محمول جمل المجموعة الثانية غير تام، ومُخصِّصه الزماني الحاضر، نصوغها كالآتي:

- خالد مطمئن.
- خالد أستاذ.

فتكون مطابقة لجمل المجموعة الأولى، وهذه الحالة لم يُفسرها أحمد المتوكل. ومن هنا نستنتج أن افتراض الرابط، سواء كان ظاهرا أو غير ظاهر، يجعل الجملة الرابطية نمطا

[1] – اقترح أحمد المتوكل أن تكون سلمية للمحمولات على الشكل الآتي: فعل› صفة› ظرف› اسم. ثم عدّلها فأصبحت فعل› اسم مشتق› صفة› اسم غير مشتق. ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص67. و**قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي**، ص125.

من أنماط الجملة الفعلية. والفعل الرابط لا يدل على الجهة والزمان فقط[1]، إنما يدل أيضا على الحدث، وقد مرّ بنا في الفصل الأول أن الرضي الأستراباذي وابن مالك والسيوطي أكدوا أن الأفعال الناقصة تدل على حدث وزمن، وسُميت ناقصة؛ لأن الكلام لا يتم بمرفوعها.

– رابعا: أكد أحمد المتوكل أن التمييز بين الرتبة الأصلية والرتبة الفرعية، والرتبة الثابتة والرتبة الحرة، تمييز غير وارد في نظرية النحو الوظيفي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، اقترح بنيات موقعية لجمل اللغة العربية هي بمثابة بنيات ثابتة، والدليل على ذلك أن المواقع الداخلية لمكونات الجملة لا تتغير في هذه البنيات إلا لأسباب تداولية، يقول المتوكل: "أثبتت الدراسات اللغوية (القديمة منها والحديثة) أن البنية الرتبية في اللغة العربية الفصحى التي تُحددها الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول) هي البنية: ف فا (مف) (ص). حيث تشير الرموز (ف فا مف) إلى موقع الفعل والفاعل والمفعول على التوالي، وحيث يشير الرمز (ص) إلى الموقع الذي تحتله المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها"[2]. ويحدث تغيير في هذه البنية لأسباب تداولية، فيتقدم المفعول على الفاعل إذا أُسندت إليه الوظيفة التداولية المحور، ويتقدم على الفعل إذا أُسندت إليه الوظيفة التداولية البؤرة. وأما المواقع الخارجية؛ أي المواقع التي تحتلها المكونات التي تُسند إليها الوظائف التداولية الخارجية (المنادى، والمبتدأ، والذيل) فهي مواقع قارة[3].

وواضح هنا أن وجود بنيات موقعية ثابتة يعني أن الجملة في اللغة العربية ذات رتبة ثابتة، ومواقع مكوناتها هي مواقع موسومة، وهذه النتيجة لم يُصرح بها أحمد المتوكل، وإنما صرح بأن اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة تداوليا، يقول "الرتبة إذن في العربية الفصحى وفي النمط الذي تنتمي إليه رتبة محكومة تداوليا

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، ص32. وللإشارة فإن أحمد المتوكل يرى أن الأفعال الناقصة كانت في مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية تدل على الحدث، ثم فقدت هذه الدلالة، ففقدت بذلك محموليتها وفسر هذه الظاهرة؛ أي فقدان الفعل لمحموليته، بالتحجر، ومفاده أن هذه الأفعال تعرضت عبر تطور اللغة لفقدان محموليتها، فانتقلت من وضع محمول للجملة إلى وضع مُخصِّص المحمول. ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي**، ص27– 33.

[2] – أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص63.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي** ص226.

وإن بدت حرة في المقاربات التي لا تدخل الوظيفة في الحسبان أو التي تؤمن باستقلال البنية عن الوظيفة"[1]. وأضاف في موضع آخر: "من التمييزات الواردة في أدبيات تنميط اللغات التمييز الذي يقابل بين اللغات ذات الرتبة الحرة (Free order languages) واللغات ذات الرتبة الثابتة (fixed order languages). وتُدرج في الزمرة الأولى اللغات الإعرابية، مثل اللغة العربية التي يُفترض أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية يطابق البنيات الرتبية التالية:

- فعل –فاعل –مفعول: شرب الطفل لبنا.
- مفعول –فعل –فاعل: لبنا شرب الطفل.
- فاعل –فعل –مفعول: الطفل شرب لبنا.
- فعل –مفعول –فاعل: شرب لبنا الطفل.
- فاعل –مفعول –فعل: الطفل لبنا شرب.

إذا تأملنا هذه التراكيب تبيّن أن الرتبة فيها مقيدة تداوليا، إذ إن كل تركيب يطابق مقاما مختلفا، ويتضمن بالتالي وظيفة تداولية مختلفة. ويمكن أن نبني على ذلك أنه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرة. فلكي يمكن أن نقول عن لغة ما إنها لغة ذات رتبة حرة يتعين أن تتغير الرتب فيها، وأن ينتج عن هذا التغيير تراكيب مترادفة. إذا اعتمدنا هذا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة تداوليا"[2].

يُقر، إذن، أحمد المتوكل بأن اللغة العربية من اللغات المقيدة تداوليا، ولم يقل بصريح العبارة: إن اللغة العربية لغة ذات رتبة ثابتة؛ لأن نظرية النحو الوظيفي لا تُميّز بين الرتبة الثابتة والرتبة الحرة. ويكفي هنا أنه رصد بنيات موقعية لمختلف أنواع الجمل فأثبت من حيث لم يشعر بأن اللغة العربية من اللغات التي لا تُحرر مكونات جملها من أي ترتيب قبلي[3]. وفواعل هذه الرتبة هي الوظائف التداولية، والتركيبية، والدلالية، التي تتفاعل كلها وفق السلمية: الوظائف التداولية› الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية.

---

[1] – أحمد المتوكل، **التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات**، ص33.

[2] – أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي** ص225.

[3] – يرى محمد الأوراغي أن اللغات ذات الرتبة الثابتة هي اللغات التي لا تُحرر مكونات جملها من أي ترتيب قبلي وأما اللغات ذات الرتبة الحرة فهي اللغات التي تُحرر مكونات جملها من الترتيب القبلي. ينظر: محمد الأوراغي **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص166– 167.

3-1-5. الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي:

المقصود بالإعراب في النحو الوظيفي تلك الاختلافات الصرفية التي تلحق حدود المحمول تبعا للوظائف التي تُسند إليها، وبتعبير آخر، يُعتبر الإعراب في النحو الوظيفي مفهوما صرفيا يرتبط ببنية الحدود الصرفية، وما يطرأ عليها من أحوال ناتجة عن اللواصق الصرفية التي تُلحق بها بمقتضى الوظائف المسندة إليها[1]. ويستفاد من هذا التعريف ما يأتي:

- الإعراب سمة صرفية مجردة، تتحقق غالبا في صورة صرفية بارزة تُلحق بأواخر المكونات الحدود.

- الإعراب مقولة تخص نمطا معينا من اللغات، وهي التي يدل فيها على الوظائف بمجموعة من اللواصق الصرفية، كاللغة العربية الفصحى، وأما اللغات التي يدل فيها على الوظائف بوسائل أخرى، كالموقع أو صورة المحمول، فلا يمكن أن ينطبق عليها هذا التعريف، إلا إذا وُسع مفهوم الإعراب ليشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف[2].

- محددات الإعراب، أو عوامل الإعراب، في هذه النظرية هي الوظائف، وليس العلاقات التركيبية كما في النظرية التوليدية، يقول أحمد المتوكل موضحا هذا الفرق: "يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشجرية) القائمة بينها، فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه؛ لذلك نجده يحمل نفس الإعراب أيا كان موقعه في الجملة"[3].

وينقسم الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي إلى نوعين:

- الإعراب الوظيفي: وهو الإعراب المعلل وظيفيا؛ أي هو الإعراب المُمثّل له بمختلف الحالات الإعرابية التي تلحق حدود المحمول بمقتضى الوظائف المسندة إليها.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي** ص212.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص212.

[3] - **المرجع نفسه**، ص212.

– الإعراب البنيوي: وهو الإعراب الذي تُحدده البنية التركيبية الخاصة التي تقع فيها حدود المحمول. وله سمتان:

– الأولى: أنه ناتج عن تركيب معين، كالتركيب الإضافي في قولنا: سرني **منح خالدٍ** بكرا المال اليوم، أو ناتج عن عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب، كالأفعال المساعدة التي من قبيل "كان"، نحو: **كان** خالد **مريضاً**، والأدوات الوجهية التي من زمرة "إن"، و"ليت" و"لعل"، نحو: **إن خالدا** مريض، أو حروف الجر، نحو: عاد خالد **في الليلِ**.

– والثانية: أنه إذا تواردت على المكون الواحد حالة إعرابية وظيفية وحالة إعرابية بنيوية فإن الحالة التي يأخذها هي الحالة الإعرابية البنيوية، كما يظهر في الجملتين:

– هل زارني **أحدٌ** حين كنت مريضا؟

– هل زارني **من أحدٍ** حين كنت مريضا؟

حيث حجب في الجملة الثانية حرف الجر "من" الحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إلى المكون "أحد" [1].

وللتفريق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، ميّز أحمد المتوكل بين نوعين من الإعراب: إعراب مجرد (عميق) يُسند في مستوى البنية الوظيفية، وإعراب محقق (سطحي) يُسند في مستوى البنية المكونية. يُعبّر عن الإعراب المجرد بالحالة الإعرابية (رفع ونصب وجر)، في حين يُعبّر عن الإعراب المحقق بالعلامة الإعرابية (ضم وفتح وكسر).

وذكر، في سياق حديثه عن هذه الفروق، أمرين:

– أحدهما: أنه يمكن أن تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحا، كما يمكن ألا تتحقق كحالات ما أسماه النحاة العرب القدماء الإعراب المقدر، كالإعراب المقدر في الأسماء المقصورة.

– والآخر: قد تتحقق الحالات الإعرابية المجردة في السطح بواسطة علامة إعرابية غير العلامة الإعرابية المتوقعة، ومن أمثلة ذلك العلامة الإعرابية التي تلحق المنادى المبني على ما يرفع به[2].

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات**، ص36– 37.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص19.

وبناء على معطيات اللغة العربية، قسّم أحمد المتوكل الحالة الإعرابية إلى ثلاثة أنواع: حالة إعرابية لازمة، وحالة إعرابية بنيوية، وحالة إعرابية وظيفية. أما الحالة الإعرابية اللازمة فهي الحالة التي تلازم المكون في مختلف السياقات البنيوية والوظيفية التي يرد فيها، وتتعلق هذه الحالة بالمكونات التي اصطلح عليها النحاة العرب القدامى اسم المبنيات، وأما الحالة الإعرابية الوظيفية فهي الحالة (الرفع أو النصب) التي تُسند إلى المكونات الحدود بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية، والحالة الإعرابية البنيوية هي الحالة (النصب أو الجر) التي تُسند إلى المكونات بالنظر إلى السياق البنيوي الذي ترد فيه. ويتم التمثيل للمكونات ذات الحالة الإعرابية اللازمة في المعجم، وأما المكونات التي تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى الوظائف المسندة إليها، أو بحسب السياق البنيوي الذي ترد فيه، فإن إسناد حالاتها الإعرابية يتم عن طريق قواعد إسناد الحالات الإعرابية[1].

وهي مجموعة من القواعد تُفسر إسناد الحالات الإعرابية الوظيفية، وتنص هذه القواعد على أن الحالات الإعرابية الوظيفية تُسند طبقا للوظيفة المسندة إلى الحد في مستوى البنية الوظيفية. وبما أن الحد الواحد يمكن أن تُسند إليه وظيفة واحدة (وظيفة دلالية) أو وظيفتان (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية) أو ثلاث وظائف (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية)، اقترح أحمد المتوكل سلمية تضبط تفاعل هذه الوظائف في تحديد الحالات الإعرابية، وهي:

الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية› الوظائف التداولية.

ومفادها:

– إذا كان المكون حاملا لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية، فإنه يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية؛ أي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا كان فاعلا، كما يظهر في الجمل الآتية:

- عاد **زيدٌ**.
- انتقد **الكتابُ**.
- **زيدٌ** مطمئن.

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، ص32– 35.

ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا كان مفعولا، كما في قولنا: قابلت **هندًا**؛ وذلك لأن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية.

– إذا كان المكون حاملا لوظيفة دلالية فقط (حدود غير وجهية) فإنه يأخذ الحالة الإعرابية النصب، أو الحالة الإعرابية الجر، إذا كان مسبوقا بحرف جر، كما في قولنا: قابلت هندا **البارحةَ في الجامعة**، فالمكون "البارحة" يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان، ويأخذ المكون "الجامعة" الحالة الإعرابية البنيوية الجر بمقتضى وظيفته الدلالية المكان.

– إذا كان المكون حاملا لوظيفة تداولية، فإنه لا يخلو من أن يكون مكونا داخليا أو مكونا خارجيا. يأخذ المكون الداخلي الحامل لوظيفة تداولية (البؤرة أو المحور) حالته الإعرابية إما بمقتضى وظيفته التركيبية، وإما بمقتضى وظيفته الدلالية، إذا لم تُسند إليه وظيفة تركيبية، كما يظهر في الجملتين:

– رجع **زيدٌ** من السفر.
– **البارحةَ** قابلت هندا.

حيث يأخذ المكون المحور "زيد" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ويأخذ المكون البؤرة "البارحة" الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية المكان.

ويأخذ المكون الخارجي حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها، فالمبتدأ يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية، كما يظهر في الجملتين:

– **زيدٌ**، أبوه مريض.
– **أما خالدٌ**، فلم يهتم بقدومه أحد.

والمنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته، وقد تتحقق هذه الحالة بالعلامة الإعرابية الفتح أو العلامة الإعرابية الضم، كما يتضح في الجملتين:

– **يا طالعًا** جبلا، احذر.
– **أيها النائمُ**، استيقظ.

وأما الذيل فيأخذ حالته الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التركيبية التي يرثها من المكون الذي عدله أو صححه بوصفه يعوض هذا الأخير، كما في قولنا زارني خالد، **بل عمرو**، حيث يأخذ المكون الذيل "عمرو" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى

وظيفته التركيبية الفاعل التي ورثها عن المكون المقصود تصحيحه، وهو المكون "خالد" ويأخذ كذلك الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية، كما يظهر في الجملة: رأيته البارحة، **زيدٌ**، إذ لا تُسند إلى المكون "زيد" إلا الوظيفة التداولية الذيل[1].

ويرى أحمد المتوكل، فيما يتعلق بإعراب المركب، أن رأس المركب يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى الوظائف التي تُسند إليه وفقا للسلمية السابقة، وينصبُّ إعرابه بالتبعية على الفضلة، كما في قولنا: قرأت **مقالاً قيمًا**، وعلى المركب العطفي، نحو: قدم **زيدٌ وخالدٌ**، وأما في حالة المركب الإضافي، فإن الإعراب يتحقق في الرأس، وتأخذ الفضلة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجر، كما يظهر في قولنا: سرني منح **خالدٍ** بكرا المال اليوم[2].

وبالإضافة إلى اهتمام المتوكل بإعراب الحدود، فقد اهتم أيضا بإعراب المحمولات وذهب في تفسيره إلى أنه لا يخرج عن افتراضين، فإما أن يكون إعرابا تحتيا، وإما أن يكون سطحيا. ويُعدّ إعراب المحمول غير الفعلي وفق الافتراض الأول إعرابا تحتيا تحدده المُخصِّصات التحتية، وبالتحديد المُخصِّصات الزمانية، والجهية، والوجهية وتبعا لهذا، يأخذ المحمول الاسمي والوصفي الحالة الإعرابية الرفع إذا ورد في حيز مُخصِّص الإثبات، ومُخصِّص الزمن الحاضر، كما يظهر في الجملتين:

- عمرو **معلم**.
- هند **مجتهدة**.

ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مُخصِّص الإثبات مع مُخصِّص المضي أو مُخصِّص الإثبات مع مُخصِّص المستقبل، أو مُخصِّص الإثبات مع مُخصِّص الزمن الصفر أو مُخصِّص الزمن الحاضر، كما يظهر في الجمل الآتية:

- كان/ سيكون خالد **معلمًا**.
- مازال/ لا يزال بكر **معلمًا**.
- ظل بكر **معلمًا**.

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص157. و**اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري** ص163.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي** ص207.

- يكون الجو **حارًا** في فصل الصيف.
- تظل السماء **زرقاء** طوال النهار.

ويُعدّ وفق الافتراض الثاني إعرابا سطحيا؛ حيث يسند إليه إما الرابط، أو أداة النفي "ليس"، أو "ما"، حالة النصب، وفي غياب هذه الصرفات يأخذ حالة الرفع، وبتعبير آخر يأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا دخلت عليه صرفات تسند إليه هذه الحالة، ويأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا لم تدخل عليه هذه الصرفات، كما يتبيّن من الجمل الآتية[1]:

- ما خالد **معلمًا**.
- ليست هند **كاتبة**.
- خالد **أستاذ**.

ويأخذ المحمول الفعلي، والمقصود هنا الفعل الوارد على صيغة المضارع فقط إعرابه وفق الافتراض الأول من مُخصِّصه الوجهي، فيكون الجزم صرفة لاحقة تُحقق الوجه الحملي غير متحقق، والرفع لاحقة تُحقق الوجه الحملي متحققا، أو متوقع التحقق والنصب لاحقة تُحقق الوجه القضوي محتمل التحقق، أو مراد التحقق، كما يتضح من الجمل الآتية:

- لم **يراجعْ** الطالب دروسه.
- **يراجعُ** الطالب دروسه.
- **سيراجعُ** الطالب دروسه.
- لن **يراجعَ** الطالب دروسه.

وأما إذا اعتُبر إعراب المحمول الفعلي إعرابا سطحيا ففي هذه الحالة يُفسر بدخول أداة جازمة أو ناصبة عليه، أو عدم دخولها عليه[2].

كانت هذه المقاربة الأولى التي اقترحها أحمد المتوكل، وفيها تقيد بأهم مبادئ نظرية النحو الوظيفي، ونعني مبدأ تبعية البنية للوظيفة؛ أي تبعية الخصائص البنيوية للخصائص الوظيفية، وقد تَجسد هذا المبدأ في تبعية الحالات الإعرابية، وهي اختلافات صرفية، للوظائف المسندة إلى حدود المحمول، فكل وظيفة تعمل في الحد الذي تُسنَد إليه حالة إعرابية معينة.

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق** ص112– 113.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص114– 115.

ويبدو لنا، بناء على الشروط التي يجب أن تخضع لها كل مقاربة لوصف المعطيات اللغوية، أن هذه المقاربة استوفت أهم شروط الملاءمة الداخلية، وبعض شروط الملاءمة الخارجية، ففيما يخص الملاءمة الداخلية، يظهر أن القواعد التي تصف هذه الظاهرة تتفق مع المعايير المنهجية المعتمدة في دراسة اللغة، كمعيار البساطة، ومعيار التعميم، ومعيار الشمولية، ومعيار سهولة التطبيق، وتنسجم مع أهم مبادئ النحو الوظيفي وهو تبعية البنية للوظيفة. ومعلوم أن الانسجام بين النتائج ومبادئ النظرية ومنطلقاتها هو أهم معيار في اختبار النظريات من الداخل. وفيما يتعلق بالملاءمة الخارجية، ونعني هنا قدرة النظرية على استيعاب معطيات اللغة وصفا وتفسيرا، نلاحظ أن هذه المقاربة حاولت أن تستوعب معطيات اللغة العربية بالاعتماد على مجموعة من المبادئ، ومجموعة من القيود على هذه المبادئ، من أهم هذه المبادئ:

– استبعاد التحويل والتقدير، وعدم الأخذ بفرضية وجود رتبة أساسية لمكونات الجملة في اللغة العربية.

– تقسيم الإعراب إلى نوعين: الإعراب الوظيفي، والإعراب البنيوي.

– اعتبار الوظائف من محددات الحالات الإعرابية الوظيفية، في حين تُحدد البنية التركيبية الخاصة الحالات الإعرابية البنيوية.

والقيود التي تضبط اشتغال هذه المبادئ هي:

– تفاعل أربعة وسائط في تحديد رتبة المكونات داخل الجملة، وفق السلمية:

التعقيد المقولي› الوظائف التداولية› الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية.

– أسبقية الحالات الإعرابية البنيوية على الحالات الإعرابية الوظيفية، وأسبقية بعض الوظائف في تحديد الحالات الإعرابية الوظيفية، وهو ما تلخصه السلمية:

الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية› الوظائف التداولية.

– قيد أحادية إسناد الوظائف.

هذه المبادئ وقيود اشتغالها مَكَّنت مقاربة أحمد المتوكل من السيطرة على مختلف أنواع الجمل، وتوحيدها في بنيات موقعية خاصة، فكل الجمل التي مثّلنا بها لا يُوجد فيها تقديم مكون من مكوناتها، أو تأخيره، أو حذفه، واختلاف الحالات الإعرابية التي تلحق بحدودها يُفسره اختلاف محددات، أو عوامل، هذه الحالات، وهي: صرفات ناصبة وصرفات جارة وأدوات وجهية بالنسبة لمحددات الإعراب البنيوي، ووظائف تركيبية

ودلالية وتداولية بالنسبة لمحددات الإعراب الوظيفي. ويُمكن التمثيل لاختلاف محددات الإعراب الوظيفي بالجملتين:

- زيدا قابلته.
- زيدا قابلت.

فالفرق بينهما لا يتمثّل في كون الجملة الأولى تتشكل وفق منوال نحاة البصرة من بنيتين ((قابلت زيدا) (قابلته))، أُضمر العامل في البنية الأولى لوجود ما يفسره في البنية الثانية والجملة الثانية أصلها بنية واحدة تقدم فيها المعمول على العامل وإنما يتمثّل في كون الحد الاسمي "زيدا" في الجملة الأولى: زيدا قابلته، أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية، وليس بمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول؛ لأن هذه الوظيفة أُسندت إلى الضمير المتصل "الهاء"[1]. وأما في الجملة الثانية: زيدا قابلت، فقد أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول، ووَقَع في هذه الجملة قبل الفعل والفاعل، وهو في الغالب يقع بعدهما؛ لأن الوظيفة التي أُسندت إليه هي الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، ووفق سلمية تحديد رتبة المكونات، تحجب الوظائف التداولية دور الوظائف التركيبية في ترتيب مكونات الجملة.

وعلى الرغم من أن هذه المقاربة حققت الكفاية الوصفية، والتي تمثّلت في إطار المبادئ التي قامت عليها في جعل المعطيات اللغوية موحدة، إلا أنها لم تحقق الكفاية التفسيرية؛ حيث لم يفسر أحمد المتوكل المبدأ الذي اعتمد عليه حين افترض بأن الوظائف هي محددات الحالات الإعرابية الوظيفية، ولم يفسر أسبقية بعض الوظائف في إسناد الحالات الإعرابية، كأسبقية الوظائف التركيبية على الوظائف الدلالية والتداولية، ولم يفسر

[1] – نشير هنا إلى أن أحمد المتوكل أعاد النظر في إعراب بنى الاشتغال، وخلص إلى أن هذه البنى ناتجة عن ظاهرة من ظواهر التطور اللغوي المعروفة بخضوع الربض (المشغول عنه) لعملية الامتصاص؛ حيث ينمحي الوقف بين الربض والجملة التي تسبقه أو تليه، فيندمجان في وحدة تنغيمية واحدة، ومن ثم ينقلب المكون المُمتص من وضع ربض إلى وضع حد من حدود محمول الجملة، وباتخاذه لهذا الوضع، يكتسب المكون المُمتص سمات الضمير الذي كان يُمثّله في داخل الجمل إبان الربضية، فينقلب الضمير بعد سلب جل سماته من ضمير حقيقي إلى مجرد علامة مطابقة بين الفعل ومفعوله، وأما الربض فيصبح متقبلا مفعولا محورا، ويأخذ النصب بحكم مفعوليته، ويصدق هذا على الربض القبلي، كما في قولنا: زيدا رأيته، والربض البعدي، كما في قولنا: رأيته زيدا. للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد المتوكل **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ص124– 127.

ظاهرة إسناد حالة إعرابية واحدة من قبل وظيفتين من نمط واحد، كإسناد المبتدأ والذيل للحالة الإعرابية الرفع.

ولعل هذه النقائص هي التي جعلت أحمد المتوكل يُعيد النظر في هذه المقاربة فاقترح في كتابه "مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي" مقاربة جديدة وحدت بين إعراب مجموعة من المكونات التي تُسند إليها وظائف مختلفة، ومفاد هذه المقاربة أن الإعراب نوعان: إعراب موسوم، وإعراب غير موسوم. أما الإعراب الموسوم فهو إعراب النصب الذي تأخذه المفعولات بوجه عام، وفضلات المركب الاسمي التي ترد في فعل خطابي تابع لفعل خطابي نووي، كالنعت المقطوع، والمستثنى. ويظهر هذا الإعراب في المركب الاسمية في الجمل الآتية:

- أكل زيد **التفاحة**.
- مررت بالرجل **الكريمَ**[1].
- قام القوم إلا **زيدا**.

وأما الإعراب غير الموسوم فهو إعراب الرفع الذي يُسند إلى نواة الجملة أي الفاعل، والمحمول الاسمي، والمحمول الوصفي، كما يظهر في الجمل الآتية:

- سافر زيد.
- زيد أستاذ.
- هند غاضبة.

ويُسند أيضا إلى الفضلات المنقطعة والأرباض، والمراد بالفضلات المنقطعة النعت المقطوع، والمستثنى من كلام تام، والمعطوف المنفصل، كما يظهر في الجمل الآتية[2]:

- مررت بالرجل **الكريمُ**.
- ما قام أحد، إلا **زيدٌ**.
- إن زيدا قائم **وعمرو**.

[1] – يرى أحمد المتوكل أن هذه الجملة تتكون من فعلين خطابيين، يستأثر النعت بتحقيق الثاني، ويرى أن هذا الفعل تابع للفعل الخطابي الأول. ينظر: **المرجع السابق**، ص13– 18.

[2] – للمزيد من التفصيل ينظر معالجة أحمد المتوكل للنعت والمستثنى والمعطوف في: **المرجع نفسه**، ص13– 44.

وأما الأرباض فهي كل عبارة تواكب مجال الجملة (النواة والفضلات) دون أن تكون جزءا منه، سواء سبقته أو لحقت به، وتشمل ما عُرف عند النحاة العرب القدامى بالمبتدأ، والبدل، والمنادى، وبتعبير آخر، هي المكونات التي تُسند إليها الوظائف التداولية الخارجية[1]، كما يظهر في الجمل الآتية[2]:

- **زيدٌ**، رأيته.
- يقوم أبوه، **زيدٌ**.
- يسوؤني الجار الشرس، **خلقه**.
- **يا هند**، اقتربي.

ومن أهم مزايا هذه المقاربة، في نظر أحمد المتوكل، أنها أخذت معالجة النحاة العرب القدامى لظاهرة الإعراب بعين الاعتبار، بتوحيد إعراب مكونات الجملة (النواة والفضلات)، فأسندت إلى النواة، أو العمدة، حالة الرفع، في حين أسندت إلى الفضلات حالة النصب[3].

ورغم أن هذه المقاربة وحدت بين إعراب الفضلات من جهة، وإعراب النواة من جهة أخرى، إلا أنها تبقى، في نظرنا، بعيدة عن مقاربة النحاة القدامى؛ لوجود اختلافات جوهرية بينهما، وهي:

– قسّم أحمد المتوكل الإعراب إلى نوعين: إعراب موسوم، أو معمول فيه، كإعراب المفاعيل، والنعت، والمستثنى. وإعراب غير موسوم، أو غير معمول فيه، كإعراب الفاعل والأرباض، ولم يُبيّن العامل في الإعراب الموسوم، أهو الفعل، وهو مذهب جمهور النحاة القدامى، أم الوظائف، وهو مذهبه في المقاربة الأولى؟ ولم يُفسر لماذا اعتبر إعراب الرفع إعرابا غير معمول فيه. والنحاة العرب القدامى لم يُقسموا الإعراب إلى إعراب معمول

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص71– 122.

[2] – اقترح أحمد المتوكل ثلاث مقاربات في إعراب المكون المنادى، هي: يمكن أن يُعدّ النصب الإعراب العميق للمكون المنادى، في حين يُعدّ بناؤه على الضم إعرابا سطحيا تسنده سمات بنيوية معينة، ويمكن أن يُعدّ البناء على الضم تسطيحا لإعراب عميق هو الرفع، ويمكن أن يعد إعراب المنادى، رفعا كان أم نصبا، إعرابا صرفيا تركيبيا محضا أو هو إعراب يُسند إليه، سواء ورد ربضا، أو ورد منفردا دون خطاب يتلوه أو يسبقه. ويبدو أنه يميل إلى تبني المقاربة الثالثة. ينظر: **المرجع نفسه**، ص121، 122.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص119.

فيه وإعراب غير معمول فيه، فالإعراب عندهم معمول فيه دائما، والعامل هو اللفظ أو المعنى.

– مقاربة النحاة العرب القدامى وحدت بين المكونات التي تُسند إليها حالة الرفع والمكونات التي تُسند إليها حالة النصب، والمكونات التي تُسند إليها حالة الجر، يقول الرضي الأستراباذي: "الرفع عَلَم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمدة والنصب عَلَم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف: الرفع في الأصل علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، ثم يكونان فيما يشابههما. وأما الجر فعَلَم الإضافة؛ أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا، كما في: غلام زيد، وحسن الوجه"[1]. وأما مقاربة أحمد المتوكل فوحدت بين المكونات التي تُسند إليها حالة الرفع والمكونات التي تُسند إليها حالة النصب.

يتبيّن مما تقدم أنه يصعب أن تكون هذه المقاربة بديلا عن مقاربة النحاة العرب القدامى؛ وذلك لاستيفاء هذه الأخيرة شرط البساطة، والتعميم، والشمولية، والانسجام وتحقيقها كفاية وصفية وتفسيرية مقنعة، ففي تحديد النحاة القدامى لمفهوم الإعراب أجمعوا على أنه حركة داخلة على الاسم بعد كمال بنائه لتدل على معناه، نحو الضمة في قولنا هذا خالدٌ، والفتحة في قولنا: رأيت خالدا، والكسرة في قولنا: مررت بخالد[2]. وفي تفسيرهم لسبب دخول هذه الحركات على الأسماء قالوا: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[3]. وأرجعوا محدث هذه الحركات إلى العوامل، ونسبوا العمل أولا إلى الفعل لأنه بواسطته يتحقق المعنى المراد من الاسم، يقول الرضي الأستراباذي في شرح قول ابن الحاجب: "العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى": "ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه

[1] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص70.

[2] – ينظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص82.

[3] – **المرجع نفسه**، ص69.

كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام"[1].

وقد شكلت هذه العوامل (اللفظية والمعنوية) عُدة تشتغل بها نظريتهم في الإعراب وقيدت، وخاصة من قبل نحاة البصرة، بعدة قيود تضبط اشتغالها، منها: أسبقية العامل على المعمول، ولابد لكل عامل من أثر إعرابي، ولا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد. هذه القيود، يضاف إليها بعض المبادئ، كالتحويل، والتقدير، جعلت نظريتهم تسيطر على معطيات اللغة العربية وصفا وتفسيرا؛ لهذا افترضوا أن أصل الجملة: زيدا قابلته، هو: قابلت زيدا قابلته، أُضمر العامل في الجملة الأولى لوجود ما يفسره في الجملة الثانية، وافترضوا وجود تقديم المعمول في الجملة: زيدا قابلت فأصلها قابلت زيدا.

ولم يكتف هؤلاء النحاة بتفسير العامل، بل حاولوا تفسير ارتباط الحالات الإعرابية بالمعاني النحوية، فذهب بعضهم إلى أن الرفع عَلَم الفاعلية، والنصب عَلَم المفعولية والجر عَلَم الإضافة، وذهب آخرون إلى أن الرفع عَلَم كون الاسم عمدة الكلام، والنصب عَلَم الفضلية، والجر عَلَم الإضافة[2].

ونخلص من كل ما أتينا عليه ذكرا في ثنايا هذه المباحث إلى أن مشروع أحمد المتوكل مرّ بمرحلتين أساسيتين: في المرحلة الأولى اهتم بإعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم[3]، وبالتحديد، النظرية الدلالية العربية القديمة، وحاول في إطار هذا المشروع أن يُقيم جسرا بين هذه النظرية والنظريات التي قُورنت بها، وخاصة نظرية النحو الوظيفي؛ لتسهيل استثمار النتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني بوجه عام.

وفي المرحلة الثانية اهتم ببناء نحو وظيفي للغة العربية، وقدم في إطار هذا المشروع مقاربات وظيفية للعديد من ظواهر اللغة العربية. وتبيّن مما عرضناها أن نحو اللغة العربية الوظيفي يختلف عن النحو الذي وضعه القدامى.

وبتبني أحمد المتوكل لنظرية النحو الوظيفي صار ينظر إلى الفكر اللغوي العربي القديم على أساس أنه حقبة هامة من تطور الفكر اللغوي الإنساني في توجهه الوظيفي

---

[1] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص63.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ج 1، ص70.

[3] – للاطلاع على أهم الملاحظات التي سجلها حافظ إسماعيلي علوي على مشروع أحمد المتوكل "قراءة التراث" ينظر **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، ص382– 386.

ومرجع يمكن أن يُعتمد عليه في الاحتجاج على دراسة الظواهر اللغوية وظيفيا ومصدر تأخذ منه نظرية النحو الوظيفي كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولخص هذه المواقف في قوله عن النظرية الدلالية العربية القديمة: "يمكن أن يأخذ التنظير التراثي للدلالة كما عرضنا له في المباحث السابقة أوضاعا ثلاثة:

أولا: يمكن أن يُعدّ تاريخا للفكر اللساني الوظيفي.

ثانيا: يمكن أن يُعتمد مرجعا حين البرهنة والحجاج.

ثالثا: يمكن أن يكون مصدرا يُمتح منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك"[1].

وعلى الرغم من أن أحمد المتوكل كان من أبرز اللسانيين العرب الذي أسهموا في تطوير نظرية النحو الوظيفي وإغنائها بمفاهيم ومبادئ جديدة[2]، إلا أن الظروف التي نقل فيها هذه النظرية إلى الثقافة العربية جعل ظهور نحو اللغة العربية الوظيفي في الدرس النحوي العربي طفرة. وتتلخص هذه الظروف في جانبين: الأول يرتبط بالاتجاه التوليدي في الدرس النحوي العربي الحديث، والذي كان ظهوره هو أيضا ظهورا طفريا، يقول حافظ إسماعيلي علوي في هذا الشأن: "اهتدينا من تتبعنا لمسيرة البحث اللساني التوليدي في الثقافة العربية إلى أن ظهور اللسانيات التوليدية لم يكن نتيجة طبيعية لتراكمات في البحث اللغوي العربي، لكنه كان ظهورا طفريا. وإذا علمنا أن اللسانيات الوظيفية جاءت تالية للنحوي التوليدي، ترتب على هذا القول إن الاتجاه الوظيفي كان ظهوره طفريا أيضا"[3].

وأما الجانب الثاني، وهو المهم، فيرتبط بواقع الدرس اللساني العربي بصفة عامة حيث لم يعرف في تلك الفترة التي أدخل فيها المتوكل نظرية النحو الوظيفي، ولا قبلها نقاشا علميا حول طبيعة اللغة، ووظيفتها، والعلاقة التي تربط بنيتها بوظيفتها، وقد مرّ بنا في تقديم هذه النظرية أن كل مبادئها ترتبط أساسا بهذه القضايا.

---

[1] – أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص212. وينظر في تفصيل هذه الأوضاع : **المرجع نفسه**، ص212– 216. حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات** ص42– 43.

[2] – للاطلاع على أهم إسهامات أحمد المتوكل في نظرية النحو الوظيفي ينظر: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ص142– 162.

[3] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته** ص381.

3- 2. مقاربة محمد الأوراغي "نحو اللغة العربية التوليفي".

3-2-1. مبررات محمد الأوراغي لبناء نظرية لسانية جديدة.

اقترح محمد الأوراغي نظرية لسانية تقع بين اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة اصطلح عليها اسم نظرية "اللسانيات النسبية"، وخصها بهذا الاسم؛ لأنها تهتم بوصف الخصائص اللغوية المشتركة بين مجموعة معينة من اللغات البشرية.

وبرّر توجهه إلى التجديد في النظرية اللسانية بالأزمة التي يعيشها الفكر اللغوي عامة، والفكر اللغوي العربي خاصة، فهذه الأزمة هي التي استدعت إقامة نظرية لسانية بديلة عن النظريات الموجودة، الكلية منها والخاصة[1]، يقول الأوراغي موضحا جانبا من هذه الأزمة: "إن التفكير في استحداث نظرية لسانية يجب أن يكون مبررا، وأورد البواعث على عمل من هذا القبيل ثبوتُ أن ما بأيدي اللغويين من نماذج نحوية ونظريات لسانية قديمة أو جديدة لا تُسعف الباحثين المتخصصين في دراسة اللغات على تطوير معرفة الناس بلغاتهم"[2]. وأضاف في موضع آخر: "لن يقبل أهل الاختصاص بغير أن نُثبت بأدلة حاسمة أن الفكر اللغوي عموما يعيش أزمة في الوقت الراهن، وأن نظيره العربي اشتدت أزمته حديثا بسبب احتكاكه بتأملات الغربيين في لغاتهم، وبعبارة أخرى يجب علوميا الاستدلال على أن ما بأيدي الباحثين في اللغة من نظريات لسانية ونماذج نحوية قاصرٌ عن حل الكثير من مشاكل اللغات البشرية التي ظلت إلى الآن مستعصية على الجميع"[3].

---

[1] – يُصنف محمد الأوراغي اللسانيات إلى ثلاثة أصناف: لسانيات كلية، موضوعها الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات البشرية، ولسانيات خاصة، موضوعها خصائص لغة بعينها، ولسانيات نسبية، موضوعها خصائص مجموعة محصورة من اللغات، أو الخصائص اللغوية المشتركة بين مجموعة من اللغات. ويرى أنه من غير الممكن وجود قسم رابع إلى جانب اللسانيات الكلية والخاصة والنسبية؛ لأن أي عمل لساني يجب أن يكون إما كليا يستغرق كل اللغات، وإما خاصا بإحدى اللغات، أو بمجموعة من اللغات. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أقول اللسانيات الكلية**، ص36- 40.

[2] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، أعمال ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس 2007، ص124- 125.

[3] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص9.

ولأن التجديد في النظرية اللسانية يقتضي إثبات قصور النظريات الموجودة خصص محمد الأوراغي جزءا من مشروعه للاستدلال على قصور نظرية اللسانيات الكلية (نظرية تشومسكي) ونظرية اللسانيات الخاصة باللغة العربية.

واستدل على قصور اللسانيات الكلية بفحصها من الداخل ومن الخارج. أما الفحص الداخلي فأجراه على فرضية العمل التي قامت عليها هذه النظرية، وتصورها لموضوع النظرية اللسانية، ومنهجها، وهدفها. وأما الفحص الخارجي فمس ثلاثة مستويات، يتعلق الأول بالوسيلة المنهجية التي تعتمد عليها نظرية اللسانيات الكلية من أجل إعادة التوافق بين النتائج التي تتوقعها ووقائع اللغات البشرية، ويرتبط الثاني بتصور اللسانيات الكلية لمكونات النحو بالقياس إلى فُصُوصِ اللغات، وأما آخر مستوى فيخص مقاربات التوليديين العرب.

وركّز محمد الأوراغي في الفحص الداخلي لنظرية اللسانيات الكلية على إبطال المقدمة التي انطلقت منها؛ أي إبطال فرضية العمل الاعتباطية التي تَعتبر اللغة ملكة طَبْعِيَّة مرقونة خلْقة في خلايا عضو من الدماغ البشري، تنتقل من جيل إلى آخر بمورثات عضوية. وعملا بمبدأ الشيء ونقيضه، اقترح فرضية مراسية تَعتبر اللغة ملكة كَسْبِيَّة تنشأ بالوضع الاختياري، وتُنقل بالاكتساب[1].

وحين أبطل فرضية العمل التي انطلقت منها اللسانيات الكلية، أبطل أيضا باقي عناصرها، والمتمثّلة في تصور النظرية لموضوعها، ومنهجها، والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه. وأهم النقائص التي ذكرها، بخصوص تصور نظرية اللسانيات الكلية لموضوعها، هي اعتبار اللغة موضوعا متشكلا، وبعبارة أوضح، ترى هذه النظرية أن اللغة بنية من اختراع الباحث، أو بناء تُشكله نظريته، وليس العكس. وأما الفرضية التي انطلقت منها اللسانيات النسبية، فتَعتبر اللغة موضوعا ثابتا؛ أي لها وجود حقيقي كغيرها من الموجودات المنتمية إلى العالم الخارجي، وتستقل بذاتها عن اللساني، فيمتنع

[1] – يرى محمد الأوراغي أن الفرضية التي انطلقت منها نظرية النحو الكلي تتميز بثلاث سمات، هي: لا يرتبط محتواها بواقع حقيقي، لغويا كان أو غير لغوي. لا تقبل الإثبات، وبالتالي، تسند إليها القيمة صادقة مع التسليم الاعتباطي بهذه القيمة. لا تقبل الفحص ولا النقض، وكذلك حال ما يُؤسس عليها. وعلى طرف نقيض، تتميز الفرضية المراسية بأن محتواها حقيقي، يُحيل إلى موجودات في المحيط الخارجي، ويتم اقتناصها مراسيا. ولارتباط محتواها بالواقع صارت تقبل الإثبات وتحتمل النقض، وإذا لم تثبت عند الفحص وجب إدخال التعديلات اللازمة عليها وعلى النظرية المستندة إليها. ينظر: **المرجع السابق**، ص175– 219.

عن خلق شيء فيها بنظريته، بل يتخذ النظرية اللسانية وسيلة إلى اللغة لمعرفتها، ثم التعبير عنها بما يوازيها من الصيغ[1].

ويرى محمد الأوراغي، فيما يتعلق بالمنهج الذي اعتمدت عليه اللسانيات الكلية وهو الفرض والاستنباط (الفرنب)، أنه كان نتيجة حتمية لموضوعها، يقول موضحا ذلك "بما أن موضوع اللسانيات الكلية الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات البشرية وبما أنه لا سبيل إلى اقتناص خاصية كلية عن طريق الاستقراء، لامتناع قسم التام منه ولأن الناقص يفضي إلى التعميم بحمل الخاص بلغات على كل اللغات، تعين اللجوء إلى افتراض الكلي. ولم يَعد بذلك للسانيات الكلية بدٌّ من افتراض قضية أو أكثر تُسلم بصدقها، ولا تهتم بمدى مطابقة محتواها لواقع كل اللغات، وتتخذها منطلقا. وبتطبيق قواعد الاستنباط المحددة سلفا يُشتق من تلك الفرضيات كل ما يلزم عنها من نتائج ضرورية منطقيا، وهكذا يبدو هذا الصنف من اللسانيات مجبرا على إتباع منهجية الفرنب"[2]. وفي المقابل، يجب على اللسانيات الخاصة واللسانيات النسبية أن تعتمد على منهج الاستقراء والاستنباط (القرنب)[3].

وبناء على قيد الانسجام الذي تفرضه فرضية العمل على موضوع النظرية ومنهجها، وهدفها، استنتج محمد الأوراغي أن اللسانيات الكلية تسعى إلى تحقيق هدفين هدف داخلي، وهدف خارجي: الأول يرتبط بموقف النظرية من موضوعها، وهو في اللسانيات الكلية هدف إنشائي؛ وذلك لأن اللغة في تصور هذه النظرية هي موضوع

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص45– 48.

[2] – **المرجع نفسه**، ص41– 42. يُفسر كل المهتمين بإبستيمولوجيا اللسانيات بأن تصور تشومسكي للعلاقة بين النظرية اللغوية وموضوعها، واعتماده على منهج الفرض والاستنباط هو نتيجة تأثره بإبستيمولوجية كارل بوبر ومنهج غاليلي في البحث العلمي؛ حيث يرى بوبر أن النظرية العلمية ليست سوى مجموعة من الفرضيات والتخمينات، وهذا التصور لكيفية بناء النظرية وعلاقتها بموضوعها يتفق مع تصور غاليلي لمنهج البحث العلمي، فهو، في نظر غاليلي، بنية تسعى إلى تفسير الظواهر عن طريق بناء أجهزة استنتاجية تقوم على الافتراض والاستنباط. للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ينظر: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، **قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات**، ص114– 115 وص148– 164. محمد محمد العمري، **الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص208– 218 وص237– 268.

[3] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص41– 43.

أو كيان قابل للتّشكل، وقد لزم عن هذا أن يكون إنشاء ذلك الموضوع هدفها، وأما الثاني أي الهدف الخارجي، فهو في الحقيقة غاية، ويتمثّل أساسا في معرفة بنية الدماغ البشري[1].

وبخلاف اللسانيات الكلية، تسعى اللسانيات النسبية إلى تحقيق هدف واحد، هو استكشاف الخصائص المشتركة بين مجموعة من اللغات، ثم بناء أنحاء نمطية تؤطرها يقول الأوراغي موضحا العلاقة بين موضوع النظرية اللسانية وهدفها: "بربط الهدف الداخلي للسانيات بوجهتي نظرها إلى الموضوع تعيّن أن يتفرع إلى:1) هدف إنشائي ينحصر في إقامة موضوع اللسانيات بإنشاء بنية اللغة، باعتبار هذه موضوعا متشكلا لا يستقل بذاته عن النظرية التي يضعها اللساني؛ لأنه يقصد من وصفها أن تكون سببا يولد بنية الموضوع أو ينشئ النسق اللغوي. وهكذا يصير الهدف بناء الموضوع في إطار النظرية المقترحة. 2) هدف استكشافي، ينحصر في فهم موضوع اللسانيات وتَمثُّلِه بوصفه كيانا ثابتا له وجود حقيقي، ثم التعبير عنه ببنيته المستقلة عن نظريات اللسانيين بصيغ موازية مطابقة. إذ باستقراء وقائع لغوية يتم تجريد فرضية واقعية تُؤسِّس نظرية وبقواعد اشتقاقية تُستنبط بنية اللغة وتُكتشف...وهكذا يلائم الهدف الإنشائي اللسانيات الكلية، ويلائم الهدف الاستكشافي اللسانيات النسبية"[2].

كانت هذه أهم الجوانب التي ركّز عليها محمد الأوراغي في فحص نظرية اللسانيات الكلية من الداخل. وأما فيما يتعلق بفحصها من الخارج، فقد لاحظ أن إعادة ضبط الموضوع، لا نسق النظرية، هو الحل الذي يعتمد عليه تشومسكي في حالات تعارض توقعات نظريته مع وقائع اللغات البشرية[3]، والبرمترات هي من أهم الحلول التي ساعدت نظرية اللسانيات الكلية على تجاوز أزمتها التي اشتدت بسبب ارتفاع القوادح أو الأمثلة المضادة[4].

وبالعودة إلى تصور اللسانيات الكلية لمكونات النحو بالقياس إلى فُصُوص اللغة وجد محمد الأوراغي الواقع النمطي لهذه الفُصُوص يخالف تصورات هذه النظرية، فمثلا المعجم هو في تصور اللسانيات الكلية كلي، ولكن الواقع يُثبت أنه يتفرع بالوسائط

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص48– 52.

[2] – **المرجع نفسه**، ص51– 52.

[3] – ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص179– 182.

[4] – للاطلاع على أهم الانتقادات التي وجهها محمد الأوراغي لبرمترات تشومسكي ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص110– 161.

إلى نمطين: معجم شقيق، ومعجم مسيك. وهذه النمطية المثبتة في المعجم بالوسائط تَصدُق داخل اللسانيات النسبية على جميع فُصُوص اللغة، من نصغ، ومعجم، ونسل، وتركيب[1].

واستنتج من المقارنة بين العربية الموصوفة فيما خلّفه النحاة العرب القدامى والوصف المنسوب إليها نتيجة إخضاعها لقواعد النحو التوليدي، أن هذه القواعد لا تنطبق على اللغة العربية، بدليل أن التوليديين العرب، وغالبا ما يُحيل إلى عبد القادر الفاسي الفهري، غلّبوا تلك القواعد على شهادة معطيات اللغة، وطعنوا في معطيات اللغة العربية بسبب أنها لا توافق النتائج المتوصل إليها من تطبيق تلك القواعد على اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات التركيبية[2].

ولمّا استدل محمد الأوراغي على أن اللسانيات الكلية لم يعد لها مكان بين النظريات اللسانية، انتقل إلى اللسانيات الخاصة باللغة العربية، وأثبت قصورها من جانبين: الأول يتعلق بطبيعة المعرفة التي تتوصل إليها اللسانيات الخاصة، أيا كانت اللغة التي تصفها، وهذه المعرفة هي في نظره معرفة عادية، وليست معرفة علمية[3]، يقول موضحا أهم مميزات المعرفة العادية: "اللسانيات الخاصة متميزة عموما بكونها غير مؤطرة بنظرية لسانية، ومن ثمة، فإن منهجية البحث المتبعة فيها، على الرغم من نضجها أحيانا، قد لا توصل إلى المعرفة العلمية في ميدان اللغة. ولغياب ذاك الإطار تبقى تحاليل النحاة المختلفة وآراؤهم المتباينة قائمة جنبا إلى جنب، مع اجتهادهم في الاستدلال على إبطال الرأي المخالف، ولو اهتم نحاة اللغة المعينة بإقامة نظرية لسانية تُعيِّن لهم ما يجب قوله في وصف لغتهم وتعاير بين الوصفين المختلفين لانكشف لهم احتمال أن تُطبق القواعد النحوية الثابتة بالامتحان على لغات أخرى تقاسم لغتهم نفس المبادئ المؤسسة للنظرية المقامة"[4].

---

[1] – للتوسع في نمطية المعجم ينظر: **المرجع السابق**، ص275– 364، و**الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص603– 610.

[2] – للاطلاع على انتقادات محمد الأوراغي لمشروع تجديد اللسانيات العربية الذي دعا إليه اللغويون العرب المحدثون ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص38– 94.

[3] – يرى محمد الأوراغي أن اللسانيات الكلية توصل إلى معرفة نظرية في ميدان اللغة، واللسانيات النسبية توصل إلى معرفة علمية، وأما اللسانيات الخاصة فتوصل إلى معرفة عادية. والمعرفة النظرية هي معرفة نسقية، ويقينية، وكلية والمعرفة العلمية هي نسقية، وحقيقية، ونمطية، وأما المعرفة العادية فهي نفسية، وتصورية، وخاصة. ينظر: **المرجع نفسه**، ص175– 219.

[4] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص12.

وأما الجانب الثاني فيخص الأعمال المنجزة في وصف اللغة العربية، وكل هذه الأعمال، قديمها وحديثها، هي في نظر محمد الأوراغي قاصرة عن وصف اللغة العربية وصفا كافيا، وحتى عمل سيبويه، أو النحو السيبويهي، هو قاصر عن وصف اللغة العربية وصفا كافيا، وكذلك أعمال النحاة الذين جاؤوا بعده، فبعضهم حرص على تبعية السلف فغابت عن أعمالهم الإضافة، وبعضهم الآخر اجتهد في مخالفة آراء السابقين، فعقدوا أكثر أزمة الفكر اللغوي العربي[1].

ولم تتمكن مقترحات اللغويين العرب المحدثين الذين ساروا على النهج السيبويهي من إضافة الجديد إلى أوصافه، أو إخراج الفكر اللغوي العربي من أزمته المستحكمة لأنهم ركزوا على تبسيط النحو، ولم يميزوا التمييز الصارم بين تبسيط النحو الموصوف والوصف، ولم ينتبهوا إلى أن التبسيط لا يعني التخفيف الانتقائي من أقوال النحاة في كل باب من أبواب النحو أو الصرف. والمستضيئون بالنظريات اللسانية الغربية المطبقون لنماذجها النحوية في وصف اللغة العربية ليسوا بأحسن حظ من نظرائهم المتقدمين عليهم إذ منتهى اجتهادهم أن يُعَلِّمُوا علم رواية ما قاله غيرهم في لغاتهم، وأن يُعبروا بالعربية عن أقوالهم الواصفة للغاتهم، وأن يُثبتوا صدق توقعات نظرياتهم بتكييف وقائع اللغة العربية. وكلاهما؛ أي التراثي والحداثي، اشتركا في الانتصار للكسل الفكري بأدلة العاجز على الإبداع، إلا أن التراثي حافظ على لسانيات السلف، وعلى نسق العربية، بينما أفسد الحداثي نسق العربية بكثرة الدخيل في مختلف فُصُوصِها، ولم يتوقف عند هذا الحد بل ألغى أضخم تراث لغوي عرفته البشرية[2].

إن قصور اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة باللغة العربية يقتضي إيجاد نظرية لسانية بديلة، وهذه النظرية هي في تصور محمد الأوراغي اللسانيات النسبية، وأفضليتها على اللسانيات الكلية، أن كل تنبؤات هذه الأخيرة تتوقعها اللسانيات النسبية، وفي المقابل

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص24– 26. من المظاهر التي استدل بها الأوراغي على قصور لسانيات التراث ظاهرة تعدد آراء النحاة في المسألة النحوية الواحدة، كاختلافهم في عدد العوامل ورتبتها. ويذهب الأوراغي إلى أن هذه الظاهرة ناتجة عن نفسية المعرفة العادية التي يُلخصها قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: "اعتللت أنا بما عندي أنه علة". للتوسع أكثر في هذه المسألة ينظر: **المرجع نفسه**، ص24– 37، وص99– 113، وص215– 216، وص242– 243.

[2] – للتوسع أكثر في هذا الموضوع ينظر: **المرجع نفسه**، ص38–81، وص169– 170، وحافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص172– 175.

بعض تنبؤات اللسانيات النسبية لا تكون في حسبان اللسانيات الكلية، ومن أمثلة ذلك القاعدة التي تقول: "لكل لغة بشرية رتبة أصلية"، فهذه القاعدة تَصدُق في نظرية اللسانيات الكلية على كل اللغات، وأما في نظرية اللسانيات النسبية فلا تَصدُق إلا على اللغات التركيبية؛ وذلك لأن اللغات التوليفية لغات ذات رتبة حرة، وهذه القاعدة الأخيرة التي تتنبأ بها اللسانيات النسبية؛ أي الرتبة في اللغات التوليفية هي رتبة حرة، لا توجد ضمن قواعد اللسانيات الكلية[1]. وأما أفضليتها على اللسانيات التراثية فتكمن، بالإضافة إلى طبيعة المعرفة اللغوية التي تُقدمها، في احتفاظها بما في نحو القدامى من صواب والكشف عن ثغراته المنهجية، ورفع خلافاتهم النحوية، وتبسيط وصف العربية، وتفسير خصائصها في إطار النمط اللغوي الذي تنتمي إليه[2].

3-2-2. أوليات اللسانيات النسبية:

تنطلق اللسانيات النسبية من الفرضية الكسبية، وتَعتبر اللغة موضوعا ثابتا، وتسعى إلى الكشف عن الخصائص التي تشترك فيها مجموعة من اللغات، وتستعمل منهج الاستقراء والاستنباط بدل منهج الفرض والاستنباط.

1- فرضية العمل المؤسسة لنظرية اللسانيات النسبية:

مرَّ بنا أن نظرية اللسانيات الكلية تنطلق من فرضية طَبْعيَّة؛ أي تفترض أن اللغة ملكة طَبْعيَّة مرقونة خلقة في خلايا عضو من الدماغ البشري، تنتقل من جيل إلى آخر بمورثات عضوية، وفي مقابل هذه الفرضية، تنطلق اللسانيات النسبية من فرضية كَسْبيَّة مفادها أن اللغة ليست من نوع الملكات الطبيعية المنسوخة خِلقَة في خلايا الجهاز العصبي والمنقولة من السلف إلى الخلف بالمورثات، وإنما هي نوع من الملكات الوضعية بالاختيار، والمكتسبة بالتلقين، أو بتعبير آخر، هي صفة حادثة بالاكتساب، تَحلّ في عضو من الدماغ مُعّد لأن يتشكل بها، فيمتلك الفرد القدرة على فعل الكلام[3]. وهذه الفرضية هي "قاعدة لفكر كل من نظر في العدة المعرفية فانتهى به التأمل إلى تصور خلايا الجهاز

---

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص126- 127.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص130- 131.

[3] - ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص184- 195. و**الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص73.

العصبي في الدماغ البشري ذات تركيب بنيوي، تتهيأ به لأن تتشكل بما يَحلّ فيها من خصائص الموضوعات في الكون الخارجي، فتصبح عارفة بما استقر في ذاتها وقادرة على أن تستنبط منها علوما مكتسبة...والعدة المعرفية وفق التوجه الكسبي جهاز عصبي مبدؤه الملكات الذهنية المبرمجة في الأعضاء الدماغية، ومنتهاه الحواس الخارجية المهيأة خلقة لوظائف مضبوطة. القسم الأول يتكفل بالإدراك وحفظ المدركات، والثاني مهمته التجسس على بنية العالم الخارجي وتأدية ما يقع منه عليه إلى الأعضاء المركزية"[1].

واللغة في نظر تشومسكي هي موضوع متشكل، يَنطبِع في بنية تصوغها النظرية التي يضعها اللساني، فيكون التأثير من النظرية في اتجاه اللغة، ومن ثم، لا يمكن للغة أن تبطل النظرية أو تصوبها. وفي المقابل، يَعتبر محمد الأوراغي اللغة موضوعا ثابتا أي تستقل بذاتها عن اللساني، وتكون هي الفاعلة في النظرية التي يبنيها اللساني، فتُحدد العناصر المكونة لها، والعلاقات القائمة بينها لإقامة بنائها، وتُصوب فيها ما يُنتج قضايا غير مطابقة، وتُبطل ما كان خطأه أكثر من صوابه[2].

2- هدف اللسانيات النسبية هو إقامة أنحاء نمطية:

إذا كانت اللسانيات الكلية تسعى إلى إقامة نحو كلي، واللسانيات الخاصة تسعى إلى إقامة نحو خاص، فإن اللسانيات النسبية تسعى إلى إقامة أنحاء نمطية، ولتحقيق ذلك لزم عليها أن تصل إلى الخصائص اللغوية الجامعة بين مجموعة من اللغات والفارقة لها عن غيرها.

وللوصول إلى هذه الخصائص انطلق محمد الأوراغي من مسلمة مفادها أن بنية اللغات البشرية تتشكل من بنيتين أساسيتين: البنية السحيقة، والبنية السطحية. تُمثّل البنية السحيقة ما هو كلي بين اللغات، ومحتواها عدد من العناصر اللغوية: فعل (ف) وفاعل (فا) ومفعول (مف)، تربط بينها علاقات دلالية، كعلاقة السببية، وعلاقة العلية. وأما البنية

---

[1] – محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ص144– 145. وتحسن الإشارة هنا إلى أن الأوراغي ذهب في دراسته الموسومة "اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم" إلى أن جل المفكرين العرب القدامى وعلماء المدرسة الجشتلتية يرون أن اللغة ملكة كسبية. لمزيد من التفصيل ينظر: محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، دار الكلام للنشر والتوزيع، الرباط، دط، 1990، ص27– 101.

[2] – ينظر: محمد الأرواغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص45– 48.

السطحية فتُمثّل ما هو خاص بكل لغة، أو تعكس ما تنفرد به لغة من اللغات، والأولى هي موضوع اللسانيات الكلية، بينما الثانية فهي موضوع اللسانيات الخاصة[1].

وافترض وجود بنية عميقة تتوسط البنية السحيقة والبنية السطحية، من مميزاتها أنها تتشكل من خصائص لغوية جامعة بين لغات وفارقة لها عن غيرها، يقول موضحا هذا الافتراض: "سبق أن النمطية اللسانية تنطلق من البنية السحيقة المشتركة بين لغات وتدرس البنية السطحية المختلفة بينها لتقدم لنفس البنية السطحية أوصافا مغايرة تبعا لتغاير أنحاء اللغات. وغايتها من وراء كل ذلك أن تنال البنية العميقة النمطية. وقد تبيّن أن طبيعة هذه البنية مغايرة للبنيتين السابقتين؛ إذ تُعبر السطحية عن السحيقة، لكن العميقة لا يُعبر بها ولا عنها، ولذلك قلنا عن وجودها إنه وجود افتراضي غير حقيقي داخل النمطية اللسانية"[2].

ولرصد خصائص هذه البنية التي لزم افتراض وجودها بين البنية السحيقة والبنية السطحية، اتخذت اللسانيات النسبية البنية السطحية المختلفة بين اللغات مجالا للدراسة على أساس أنها تُعبّر من خلال الوسائط اللغوية عن البنية السحيقة، واتخذت من المقارنة بين هذه البنيات طريقة في الدراسة، ومن الاستقراء والاستنباط منهج الدراسة[3].

3- منهج اللسانيات النسبية لتحصيل المعرفة اللغوية:

لتحقيق الهدف الذي قامت من أجله اللسانيات النسبية، وهو بناء أنحاء نمطية وجب عليها أن تستكشف الخصائص اللغوية النمطية، والذي يحقق لها ذلك هو منهج الاستقراء والاستنباط، فمن خلال الملاحظة الدقيقة، وهي أول مرحلة من مراحل الاستقراء، لمجموعة من الوقائع اللغوية يصل الدارس إلى معرفة، أو اقتناص، الخاصية (خ) الخاصة بلغة معينة أو المشتركة بين عدد محصور من اللغات، وعن طريق الاستدلال، وهو ثاني مرحلة من مراحل الاستقراء، يُمكن له تعليق هذه الخاصية بتوافر شروط معينة، أو إناطتها بالعلة (ع) لقيام علاقة السببية بينهما، وبواسطة الاستنباط يُمكن له الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة، فيحمل الخاصية (خ) عليها إذا شاركت لغة الانطلاق في العلة (ع)، وبعبارة أوضح، تحمل هذه اللغات الخاصية (خ) إذا كانت

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص475– 481.

[2] – **المرجع نفسه**، ص490.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص479– 480، وص490– 491.

تشترك مع لغة الانطلاق في الوسيط اللغوي (ول)، وهكذا مع الخصائص الأخرى[1]. والشكل الآتي يوضح هذه الإجراءات ومراحلها[2]:

وقائع لغوية ← خصائص بنيوية فارقة ← وسائط لغوية ← خصائص بنيوية نمطية

ملاحظة استدلال برهنة

ويلزم ههنا أن تكون الملاحظة مؤطرة بالوسائط اللغوية ليتمكن الدارس من تتبع تحققاتها في البنية السطحية الخاضعة للدراسة المقارنة، ومن ثم، يسهل عليه تحديد الأنماط اللغوية التي تتفرع إليها اللغات، وفي غياب هذه الوسائط يصعب على الدارس تحديد تلك الأنماط، وحتى وإن توصل إلى تحديدها، لا يمكن له أن يهتدي إلى كيفية استعمالها في التصنيف النمطي للغات[3].

يظهر مما سبق أن الاختلاف بين اللسانيات النسبية واللسانيات الكلية هو، أولا اختلاف في مضمون العناصر التي تتشكل منها هاتان النظريتان؛ أي فرضية العمل والمنهج، والغاية؛ حيث تنطلق نظرية اللسانيات النسبية من فرضية كَسْبِيَّة، وتَعتبر اللغة موضوعا ثابتا، وتستعمل منهج القرنب لإقامة أنحاء نمطية، بينما تنطلق اللسانيات الكلية من الفرضية الطَّبْعِيَّة، التي تَعتبر اللغة موضوعا متشكلا، وتعتمد على منهج الفرنب لإقامة نحو كلي. وهو، ثانيا، اختلاف في المبادئ المقومة للغات في تصور الكليين والنسبيين، كما سيتضح في العنصر الآتي.

4- المبادئ المقومة للغات في اللسانيات النسبية:

يتصور محمد الأوراغي اللغة ملكة صناعية متقومة الماهية من تضافر أربعة مبادئ، هي: المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الوضعي، والمبدأ الصوري. يحتوي المبدءان الدلالي والتداولي على مجموعة من المبادئ الكلية، ويحتوي المبدأ الوضعي على شبكة من الوسائط اللغوية المتناسبة، بسببها تفرعت اللغات البشرية إلى نمطين: لغات توليفية، ولغات تركيبية، وأما المبدأ الصوري فيتضمن المبادئ والقواعد النمطية المتفرعة

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص41– 43، وللتوسع في منهجية اللسانيات النسبية لتحصيل المعرفة ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص545– 589.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص547.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص489.

عن إحدى الشبكتين من الوسائط اللغوية[1]. وللتّوضيح أكثر سنعرض بإيجاز محتويات هذه المبادئ.

4-1. المبدأ الدلالي: يتكون هذا المبدأ من نوعين من الكليات الدلالية:

- علاقات دلالية: وهي مجموعة من العلاقات التي تربط بين مكونات الجملة، وعددها محصور في: علاقة السببية، وعلاقة العلية، وعلاقة السبلية (علاقة مركبة من علاقة السببية وعلاقة العلية) وعلاقة اللزوم، وعلاقة الإضافة، وعلاقة الانتماء.

- مفردات بحتة: وهي مفردات معنوية قبل اقترانها بالرموز الدالة عليها، وعددها غير متناه، تنتظم وفق بنية معينة لتشكل طرفي العلاقة الدلالية.

4-2. المبدأ التداولي: يضم بدوره:

- علاقات تداولية: وهي مختلف العلاقات التي تقوم بين المتخاطبين، كالإخبار على قدر الافتقار، والأمر على قدر الاستطاعة، والسؤال على قدر العلم، ونحو ذلك، وهي علاقات كلية.

- قيود إجبارية: وتتمثّل في تلك القيود التي يلتزم بها المتكلم بصفته طرفا في علاقة تداولية لضمان الرد المناسب من المخاطب، ومن أمثلة ذلك أن الآمر ينبغي أن يكون مقيدا بإصدار الجملة على جهة العلو والتجبر وإرادة تحقق الفعل من المخاطب المجبر على الامتثال.

4-3. المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية: مصدره احتمالات منطقية منضبطة بمبدأ الثالث المرفوع، ومحتواه شبكتان من الوسائط المتقابلة على جهة التضاد، وبسبب اضطرار اللغات البشرية إلى اختيار إحدى الشبكتين وإهمال نقيضها، تفرعت إلى نمطين لغويين مختلفين.

4-4. المبدأ الصوري أو المبدأ القولي: دوره التشخيص الحسي لمحتوى المبدأين الدلالي والتداولي، ومصدره جهاز النطق البشري المبني لإنتاج عدد محصور من النطائق ومحتواه مجموعة من النطائق الصوتية التي تتفرع في كل لغة إلى صوامت وصوائت ومجموعة من القواعد الصورية للتركيب، كقواعد تركيب النطائق لتكوين قولات الجذور

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص18.

أو الجذوع، وقواعد بناء الصيغ الصرفية لتوليد المداخل المعجمية الفروع من أصولها وقواعد تركيب المداخل المعجمية لتوليد الجمل، وقواعد تأليف الجمل لتوليد الخطاب[1].

هذه أهم أوليات اللسانيات النسبية، والمقارنة بينها وبين أوليات اللسانيات الكلية تبيّن أن الاختلاف بينهما لا يقتصر على الفرضية المؤسسة لهاتين النظريتين، أو طبيعة موضوعهما أو منهجهما، أو هدفهما، أو تصورهما للمبادئ المقومة للغات، إنما يشملها كلها. وهذه الاختلافات ليست بسيطة؛ لهذا ارتأينا ألا نخوض فيها.

والقضية التي ينبغي أن نشير إليها قبل الانتقال إلى عنصر آخر هي تصور محمد الأوراغي لملكة اللغة في قوله: "من المفاهيم الأساس في نظرية تشومسكي اللسانية ما يسميه الملكة اللغوية باعتبارها عضوا ذهنيا، وليست، كما يتصورها الكسبيون، صفة حادثة بالاكتساب تحل في عضو من الدماغ معد لأن يتشكل بها فيمتلك الفرد قدرة على فعل الكلام. وبين المعنيين فرق كبير؛ لأنه يمكن الحديث عن ملكتين لغويتين: طَبْعيَّة وأخرى كَسْبيَّة"[2]. وفي حقيقة الأمر الاختلاف بين فرضية العمل التي انطلق منها تشومسكي وفرضية العمل التي انطلق منها محمد الأوراغي لا يعني وجود ملكتين لغويتين: إحداها طبْعيَّة، والأخرى كسْبيَّة؛ وذلك لأن ملكة اللغة واحدة، وما يختلف هي حالاتها، فتشومسكي يفترض أن الطفل مزود بملكة لغوية فطرية عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة التي تَحكم جميع اللغات الطبيعية، واصطلح عليها اسم الحالة الذهنية الأولى، وافترض أن هذه الحالة تنتقل إلى حالة أخرى (حالة نهائية) عندما يتصل الطفل المزود بالنحو الكلي بالمعطيات اللغوية، أين تقوم مجموعة محدودة من الوسائط العامة بوسم سمة من سماتها وتثبيتها بناء على معطيات هذه اللغة، وهذه الحالة النهائية يُمثّلها النحو الخاص.

وإذا قارنّا بين تصور تشومسكي للحالتين اللتين تظهر فيهما ملكة اللغة وتصور محمد الأوراغي للبنية السحيقة والبنية السطحية يتبيّن أن جوهر الاختلاف بينهما هو اهتمام اللسانيات الكلية بالحالة الأولى لملكة اللغة، أو ما يسميه محمد الأوراغي البنية

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص149– 150. **ونظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص133– 138. حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص185– 186.

[2] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص73.

السحيقة، في حين تهتم اللسانيات النسبية بالحالة النهائيـــة، أو البنيـــة الســـطحية؛ وذلـــك من أجل الوصول إلى البنية العميقة النمطية. واعترافُ تشومسكي بوجود الوسائط اللغوية هو دليل على تفرع اللغات إلى أنماط لغوية.

وبدهي أن اختلاف الموضوع يتبعه اختلاف في المنهج، فلمّا توجهـــت اللســـانيات الكلية إلى دارسة الحالة الأولى لملكة اللغة، لزم عليها أن تنطلق من فرضيات كليـــة، ثـــم تختبر تحققها في البنية السطحية المحققة في إحدى اللغات، وهي اللغة الإنجليزية بالنســـبة لتشومسكي، أو حدس المتكلم، وفي المقابل، توجهُ اللسانيات النسبية إلى البنيـــة الســـطحية الخاصة للوصول إلى البنية العميقة النمطية، أجبرها على استقراء البنية السطحية للغـــات موضوع الدراسة.

ومعلوم أن اختلاف الموضوع يُؤدي إلى اختلاف الهدف؛ لهذا كان هدف اللسانيات الكلية من دراسة الحالة الذهنية الأولى لملكة اللغة وضع نموذج للنحو الكلـــي، بواســـطته يمكن معرفة بنية العضو الموجود في دماغ الإنسان، والذي يسمى الملكة اللغوية.

وتعميمُ القواعد المستنبطة من اللغة الإنجليزية على باقي اللغـــات، لا يُعـــدُّ خلـــلا في تفكير تشومسكي[1]، وإنما هو خلل في تفكير أتباعه الذين عمموا هذه القواعد على باقي اللغات، وتشومسكي لم يتردد بالتصريح بأن ما يصح في اللغة الإنجليزية يحتمل أن يكون كليا يستغرق جميع اللغات[2]. وأشار، حين قسّم اللغات إلى نمطين: لغات شجرية ولغـــات غير شجرية، إلى أنه يستحيل تطبيق قواعد اللغات الشجرية على اللغات غيـــر الشـــجرية إلا بتوسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية[3].

---

[1] – يذهب محمد الأوراغي إلى أن الفرضية الطَّبْعيَّة التي أسس عليها تشومسكي نظريته اللسانية هي مصدر الخلل في منهجية تفكيره؛ إذ ألزمته أن يطبع في نفس العضو الذهني لكل إنسان نفس المبدأ النحوي الذي يكتشفه وهو يدرس اللغة الإنجليزية دراسة معمقة، ولم ينتبه إلى أن هذه المبادئ قد لا تنطبق على هذه اللغات. ينظر: محمد الأوراغي، **نظريـــة اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص151.

[2] – ينظر: محمد الأوراغي، **المرجع نفسه**، ص156. و**الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص93. و**اللســـانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص261.

[3] – ينظر: محمد الأوراغي: **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص10، وص93. و**نظرية اللســـانيات النســـبية دواعي النشأة**، ص156.

3-2-3. فُصُوصُ اللغات وقوالب النحو:

يفترض محمد الأوراغي أن النسق اللغوي يتجزأ فصلا لا قطعا إلى أنساق فرعية تتحول إلى فُصُوص لغوية، عددها واحد في جميع اللغات، ومواد كل فَصّ من صنف واحد في كل اللغات، ولكن محتواها ليس واحدا، أو بتعبير آخر، محتوى كل فَصّ ليس كليا ولا خاصا، وإنما هو نمطي، يقول: "إن اللغات البشرية واحدة من حيث عدد الفُصُوص (لأنه لا تخلو لغة من نصغ متفرع إلى نَطْق ونصت، ومعجم واقع ومتوقع وتشقيف بفرعيه التصريف والاشتقاق، وتركيب متفرع تبعا للوسيط اللغوي إلى فرعين أو ثلاثة) ومن حيث انتظام الفُصُوص وترابطها، لكنها ليست كذلك من حيث محتويات فُصُوصها، وهكذا التمسنا نمطية لغات من نمطية فُصُوصها"[1]. وعدد هذه الفُصُوص أربعة، وهي: الفَصّ النَّصْغِي، والفَصّ المعجمي، والفَصّ النسلي أو التحويلي أو التشقيفي والفصّ التركيبي، وهي مرتبة كالآتي[2]:

نصغ ← معجم$_1$ ← نسل ← معجم$_2$ ← تركيب

1- الفَصّ النَّصْغِي: وهو فَصّ لغوي كلي، لا تقوم لغة من دونه، ويتفرع إلى مكونين:

- مكون نطقي: يضم عددا محصورا من النطائق (صوامت وصوائت أو حروف وحركون)، وكل نطيقة تتميز عن غيرها بمجموعة من القيم الخلافية.
- مكون نصتي: يضم مجموع قواعد التأليف بين النطائق لتكوين قولات المداخل المعجمية.

وتظهر نمطية الفَصّ النَّصْغِي بالنظر إلى أن جميع اللغات تشترك في مبادئ النطق والنصت، ومن بين هذه المبادئ:

- جميع اللغات البشرية مجبرة على اقتطاع مجموعة محصورة من التصويتات (حروف المعجم) من بين المقدور عليه الممكن تحققه، وكل لغة مخيرة بين عدد هائل من الاحتمالات من دون أن تستند إلى وسيط لغوي من أجل انتقاء حروف معجمها.
- جميع اللغات تُميّز داخل مجموعة التصويتات المستعملة فيها بين الصوامت والصوائت.
- تصويتات اللغات غير قابلة كلها لأن تتراكب فيما بينها.

---

[1] - محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص19- 20.

[2] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص186.

– إنشاء المداخل الأصول يحصل بتأليف عدد محدد من التصويتات، ويخضع هذا التأليف لقواعد نصتية أساسها مبدأ نفسي، كالثقل أو الخفة على النفس[1].

وفي مقابل هذه المبادئ المشتركة، تختلف اللغات البشرية في القواعد التي تعتمد عليها لتأليف نطائقها؛ حيث تَعمد اللغات الآخذة بوسيط الجذع، كاللغة الفرنسية والإنجليزية إلى تَرصيص الصوائت بالصوامت، فتنتج جذعا مرصوصا لا يُخترق، وأما اللغة التي تأخذ بوسيط الجذر، كاللغة العربية، فتَعمد إلى تأليف جذر رخو من الصوامت وتُبني من الصوائت صيغة، ثم تَسكب الجذر الرخو في الصيغة القالب، فتحصل على قولة للمدخل المعجمي الأصل. وتَحكم هذه العملية مجموعة من القواعد، تتفرع إلى صنفين:

– قواعد تأليف الصوامت لتكوين الجذور، ومنها: إذا اجتمع حلقيان قُدم المجهور على المهموس، لا يتوالى في قولة (ج) و(ق)، أو (ك) و(ج)،...

– قواعد تأليف الصوائت لتكوين الصيغ، ومنها: لا يخرج من كسر إلى ضم، ولا يجتمع السكون والمد...[2].

2– الفَصّ المعجمي: محتواه عدد غير محصور من المداخل المعجمية، وكل مدخل عبارة عن أزواج من الخصائص الدلالية، والخصائص الصوتية المميزة لمدخله، ويحكم هذه الخصائص صنفان من القواعد:

– قواعد دلالية: وهي أصناف، تتدرج في سلمية تساند كالآتي:

– قواعد دلالية عامة؛ أي قواعد تنطبق على كل المداخل المعجمية لكل اللغات، كالقاعدة القائلة: لا يجرد مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض. ومن نماذج خرق هذه القاعدة قولنا: أوشكت الطائرة أقلعت، إذ بإدخال "أوشك" على الجملة المحققة "الطائرة

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص609– 626.

[2] – للمزيد من التفصيل ينظر: **المرجع نفسه**، ص609– 629. و**اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص151– 154. حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص187. يذهب الأوراغي إلى أن جذور مفردات اللغة العربية تنقسم إلى نوعين: جذور اسمية، من قبيل (أ س د) (ح ج ر) (ز ي ت) ونحوها مما يدل على الذوات المتجسمة، وهذا الصنف يلزمه أن يتحقق في المدخل الأس على صورة اسم الذات المحددة دلاليا وصرفيا وجذور فعلية، تتحقق مباشرة بصورة فعل محايد جزئيا؛ أي خال من علامة التطابق، وتنقسم هذه الجذور إلى صنفين ثلاثي يسكب في صيغة (فَعَلَ) الأس، ورباعي يسكب في صيغة (فَعْلَلَ) الأس. ينظر: **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص356– 360.

أقلعت"، يكون هذا المدخل قد تجرد من أخص خواصه الدلالية، وهي المقاربة، من غير أن يتلقى خاصية دلالية أخرى عوض ما فقد؛ ولهذا لحنت الجملة.

– قواعد دلالية نمطية، وهي قواعد تنطبق على نمط من المداخل المعجمية فقط، ومن ذلك القاعدة التي تنص على أن الفعل الشقيق يتوفر على خاصية دلالية ليست لأسه، كتوفر الفعل "استنصر" على خاصية طلب النصر التي لا يتوفر عليها أسه "نصر"، وهذه القاعدة تَصدق داخل نمط المعجم الشقيق، ولا تَصدق في نده المسيك.

– قواعد دلالية خاصة، وهي قواعد تخص لغة بعينها، وقد افترض الأوراغي وجودها ولم يُمثّل لها.

– قواعد صوتية: وهي أيضا أصناف متدرجة في سلمية تساند؛ حيث تأتي في المرتبة الأولى من السلمية القواعد الصوتية الخاصة، كالقاعدة التي تقول: يمتنع في الهيئة الوزنية للقولة الخروج من الكسر إلى الضم، وأن يتوالى فيها سكونان لازمان، وتأتي في المرتبة الثانية القواعد الصوتية النمطية، وفي المرتبة الأخيرة تأتي القواعد الصوتية العامة[1].

والذي يُفسر تصدر القواعد الدلالية العامة لسلمية القواعد الدلالية هو اقتران تلك القواعد بالمعجم المحض المتقدم على المعجم النمطي الذي تقترن به القواعد الدلالية النمطية[2]. وأما مجيء القواعد الصوتية الخاصة في صدر سلمية القواعد الصوتية فيُفسره اقتران هذه القواعد بالتصويتات المستعملة في كل لغة، وهذه التصويتات هي التي تشكل مادة تلك القواعد[3].

ويتفرع الفَصّ المعجمي في كل اللغات إلى معجم واقع ومعجم متوقع. يتميّز الأول بتضمنه للمداخل المعجمية الأصول، وهي المداخل التي لا تُؤخذ من غيرها، وتسري في فروعها، وهي الجذوع في اللغات الجذعية، أو تحقيقات الجذور في اللغات الجذرية

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص603– 608.

[2] – يرى محمد الأوراغي أن مراتب المعجم ثلاثة، المرتبة الأولى يحتلها المعجم المحض، والمرتبة الثانية يحتلها المعجم اللساني، والمرتبة الثالثة يحتلها المعجم النمطي. ويرى أن المعجم المحض يتكون من العناصر الآتية: (الجوهر أو الجسم، والزمن، والحدث، والعلاقة)، والمعجم اللساني يتكون من مجموعة من الإمكانات أو مجموع الوسائط اللغوية الخاصة بتحقيق المعجم المحض، والناتج عن إحدى الإمكانات المحققة في مجموعة محصورة من اللغات هو المعجم النمطي. والترسيمة الآتية توضح هذه المراتب: [المعجم المحض] ← [المعجم اللساني]← [الوسائط اللغوية]← [المعجم النمطي]. ينظر للمزيد من التفصيل: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص275– 289.

[3] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص603– 609.

وتُكتسب مواد هذا المعجم بقواعد السماع الاستقرائية. وأما الثاني؛ أي المعجم المتوقع فيتميز بأنه يتضمن المداخل المعجمية المحولة عن أصولها بواسطة الفَصّ التحويلي أو الفَصّ النسلي، ومواد هذا المعجم تُكتسب عن طريق قواعد القياس الاستنباطية[1].

ويُصنف المعجم، بالنظر إلى الوسائل التي يستخدمها الفَصّ النسلي لإنتاج المداخل المعجمية الفروع إلى نمطين اثنين:

– الأول: معجم شقيق، يتميز باطراد تشقيق الفعل، أو اطراد ظاهرة توليد بعض الأفعال من بعض، وهذه الظاهرة تقتضي إضافة مداخل أخرى في المعجم خاصة بالأفعال الشقائق، ففي اللغة العربية، يمكن أن نشتق من الفعل "قَطَعَ" الفعل "قُطع" و"انقطع" و"قاطع"، ويمكن أن نشتق من "قَطع" "قاطع" و"قطّاع"، ومن "قُطع" "مقطوع" و"قطيع"[2].

– الثاني: معجم مسيك، يتميز باحتوائه على الأفعال الأساس من غير أن يكون للفعل الأس أكثر من فعل شقيق أو اثنين في أحسن الأحوال، ومن غير أن يطرد توليد الشقائق من كل فعل، كما هو الحال في معجم اللغة الفرنسية، فمثلا الفعل المتعدي "tuer" يمكن أن نولد منه فعلا لازما منعكسا "se tuer"، ويمكن أن نولد من الفعل الأس "tuer" الصفة "tueur"، ولكن لا يمكن أن نولدها من الفعل الشقيق "se tuer"[3].

3– الفَصّ التحويلي أو النسلي، وهو الفَصّ الاشتقاقي المركب مزجيا من الاشتقاق والتصريف، وأما موقعه فهو بين المعجم الواقع والمعجم المتوقع، كما توضحه الترسيمة الآتية:

[معجم واقع = مداخل معجمية أصول] ←[قواعد القالب التشقيفي] ← [معجم متوقع= مداخل معجمية فروع] [4].

---

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص631– 632. و**اللسانيات وتعليم اللغة العربية**، ص154.

[2]– يذهب محمد الأوراغي إلى أن تشقيق الأفعال يتم بشرطي المحافظة والمفارقة؛ حيث يخول الشرط الأول أن يحتفظ الفعل الشقيق بمعنى الفعل الأصل وبزمانه ومقولته الفعلية، وأما الشرط الثاني فيسمح له بمغادرة ما لأصله إلى ما يخصه من صيغة وبنية صرفية وبنية تركيبية. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية** ص316– 317.

[3] – للمزيد من التفاصيل حول الفرق بين المعجم الشقيق والمعجم المسيك ينظر: **المرجع نفسه**، ص303– 360 و**الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص660– 664. حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص187– 188.

[4] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص631– 632.

ومهمته هي إنتاج المداخل المعجمية الفروع من المداخل المعجمية الأصول، وأما محتواه فمؤلف من مكونين:

– مكون اشتقاقي: محتواه مجموعة من القواعد ذات طبيعة دلالية، تعمل على اشتقاق كلمة من أخرى، ومن أمثلة هذه القواعد في اللغة العربية القاعدة القائلة: تشتق المطاوعة من الفعل المتعدي العلاجي.

– مكون صرفي: محتواه قواعد صرفية تضبط انتقال قولة من بنية إلى بنية أخرى ومن أمثلتها في اللغة العربية القاعدة التي تنص على أن الفعل من الأجوف تنقلب عينه إلى مثل حركة فائه[1].

وتظهر نمطية الفَصّ النسلي بالنظر إلى الوسائط التي تتخذها اللغات في فَصِّها النَّصْغِي، فاللغات التي اختارت وسيط الجذر، كاللغة العربية، مجبرة على اختيار وسيط الوزن لمكونها الصرفي، وعند التشقيق يُفرَّع الجذر إلى الصيغ الصرفية الممكنة، فيكون الناتج مداخل معجمية جديدة، ومن أمثلة ذلك تفرع الجذر "درج" في الصيغ "استفعل" أو "انفعل" أو "فاعلٌ"، لإنتاج المداخل المعجمية "استدرج" و"اندرج" و"دارجٌ"[2]. وأما اللغات التي اتخذت الجذر وسيطا لفَصّها النَّصْغِي، كالفرنسية، والإنجليزية، فيلزمها أن تختار وسيط الإلصاق لمكونها الصرفي لتتمكن من إنتاج مداخل معجمية جديدة، فلكي تنتج اللغة الفرنسية المدخل "enterrer" مثلا يجب أن تلصق السابقة "en" بالجذع "terre".

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص627– 635.

[2] – يرى محمد الأوراغي أن الصيغ الصرفية التي تستعملها اللغة العربية لتوليد المفردات تندرج في أربعة أصناف هي:

– صيغ فعلية: وُضعت لتوليد الأفعال الشقائق من الأفعال الإساس، وهذه الصيغ محصورة في عشر صيغ: (فعل، أفعل انفعل، فعُل، فعّل، تفعل، فاعل، تفاعل، افتعل، استفعل).

– صيغ وصفية: تستعمل من أجل توليد متصف بالفعل الذي أخذت منه الصفة، ومن أمثلة ذلك الصيغة "فاعل" التي يصاغ بها اسم الفاعل "كاتب".

– صيغ مصدرية: وهي صيغ وُضعت من أجل بناء المصدر على هيئة وزنية يدل على خاصية دلالية في فعله، سواء كانت هذه الخاصية مقولية، كالتعدية، واللزوم، والقصور، أو معنوية، كالحرفة، والمرة.

– صيغ اسمية: ويضم هذا الضرب ما وضع من الصيغ لجمع التكسير وصيغ التصغير. ينظر: **المرجع نفسه** ص633– 634.

والملاحظ أن اللغات ذات الصرف الوزني، كاللغة العربية، تستطيع أن تلجأ إلى إتاحات وسيط الإلصاق، إذا استنفذت إتاحات وسيط الوزن، وفي المقابل، لا تستطيع اللغات ذات الصرف الإلصاقي أن تستفيد من إتاحات وسيط الوزن.

وتقتضي هذه النمطية أن ينحلّ المدخل المعجمي في اللغات ذات الصرف الوزني كالعربية ونحوها، إلى الجذر والصيغة، كانحلال الفعل "استرزق" إلى الجذر "رزق" والصيغة "استفعل"، وهذه العملية هي التي تُفسر وصف التحليل الصرفي في هذه اللغات بالتحليل الهرمي. وأما في اللغات ذات الصرف الإلصاقي، فإن المدخل المعجمي ينحلّ إلى الجذع واللواصق، كانحلال المدخل المعجمي "secondary" في اللغة الإنجليزية إلى الجذع "second" واللاصقة "ary"، وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية، يُوصف التحليل الصرفي في هذه اللغات بأنه تحليل سلسلي، أو خطي[1].

4- الفَصّ التركيبي، محتواه مجموعة من القواعد لتأليف المداخل المعجمية وتركيبها بهدف إنشاء جمل تامة التكوين ومستوفية لشروط التواصل[2].

وتُصنف اللغات، بالنظر إلى فَصّها التركيبي، إلى نمطين اثنين: لغات تركيبية وهي اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة، كالإنجليزية، والفرنسية، ولغات توليفية وهي اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة، كالعربية، والفارسية، واليابانية ويتفرع الفَصّ التركيبي في اللغات التركيبية إلى مكونين: التأليف، والترتيب، وأما في اللغات التوليفية فإنه يتفرع إلى ثلاثة مكونات، هي:

- المكون التأليفي: يضم هذا المكون قواعد التأليف الدلالية، وهي عبارة عن علاقات دلالية كلية، كعلاقة السببية، وعلاقة العلية، وعلاقة السبلية، وعلاقة اللزوم، وعلاقة الانتماء، وتَعمل هذه العلاقات الوظائف النحوية في المركبات الاسمية التي تربطها دلاليا بالفعل أو ما يقوم مقامه.

- المكون الإعرابي: وهو خاص باللغات التي توظف العلامة بهدف الإعراب عن الأحوال التركيبية التي تلحق القابل نتيجة عامل ما، وهي في اللغة العربية:

- الضمة: تُعبّر عن حالة الرفع التي تعملها في جميع اللغات علاقة الإسناد التركيبية.

---

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص302- 348. حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص189- 190.

[2] - ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص156.

- الفتحة: تُعبّر عن حالة النصب التي تعملها علاقة الإفضال التركيبية.
- الكسرة: تُعبّر عن حالة الجر التي تعملها علاقة الإضافة التركيبية.

- المكون الترتيبي: محتواه عدد من العلاقات التداولية التي تقوم بين المتخاطبين، وتعمل في اللغات التوليفية الرتبة بين مكونات الجملة بحسب الغرض الذي يرومه المتخاطبون[1].

تلك هي فُصُوص اللغة في نظرية اللسانيات النسبية، عددها واحد في جميع اللغات ومواد كل فَصّ من صنف واحد في كل اللغات، ولكن محتوياتها ليست واحدة في كل اللغات. وكما يتفرع نسق اللغة إلى أنساق فرعية تُعبّر عنها فُصُوصها، تتفرع أيضا قوالب النموذج النحوي الذي يصف هذه اللغة إلى مجموعة من القوالب. والمفترض في تصور محمد الأوراغي أن يكون عدد هذه القوالب هو نفسه عدد الفُصُوص التي تتفرع إليها اللغة ليتكفل كل قالب بوصف فَصّ من هذه الفُصُوص[2]. ولأن فُصُوص اللغة أربعة، تفرع النموذج النحوي الذي يصفها إلى أربعة قوالب، هي:

1- القالب النَّصْغِي: يتكفل بوصف محتوى الفَصّ النَّصْغِي، ويتفرع تفرعَ محتوى هذا الفَصّ إلى النطق والنصت.

2- القالب المعجمي: يتكفل بوصف محتوى الفَصّ المعجمي، ويتفرع تفرع هذا الفَصّ إلى قواعد دلالية وقواعد صوتية.

3- القالب التشقيفي: يتكفل بوصف محتوى الفَصّ التحويلي، ويتفرع هو أيضا إلى التصريف والاشتقاق (التشقيف منحوت من التصريف والاشتقاق) كما يتفرع الفَصّ التحويلي إلى مكون صرفي ومكون اشتقاقي.

4- القالب التركيبي: يتكفل بوصف محتوى الفَصّ التركيبي، ويتفرع إلى مكونات هذا الفَصّ حسب نمطية اللغات؛ حيث يتفرع في اللغات التركيبية إلى التأليف والترتيب فقط، وأما في اللغات التوليفية فإنه يتفرع إلى التأليف، والإعراب، والترتيب[3].

وحاصل ما ننتهي إليه هنا أن اختلاف محتويات الفُصُوص من لغة إلى لغة أخرى ناتج عن اختلاف الوسائط اللغوية التي تتخذها كل لغة في فُصُوصها، فاللغات التي تعتمد

---

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص21- 23، وص161- 201، و**الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص664- 686، وص733- 797.

[2] - ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص10.

[3] - للمزيد من التفصيل حول فُصُوص اللغات وقوالب النحو، ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص602- 686.

على وسيط الجذر في فَصّها النَّصْغِي يلزمها المعجم الشقيق، وأما اللغات التي تعتمد على وسيط الجذع فيلزمها المعجم المسيك. واللغات التي تتخذ في فَصّها النسلي وسيط الوزن يكون صرفها وزنيا، وفي المقابل، يكون صرف اللغات التي تتخذ وسيط الإلصاق صرفا إلصاقيا. واللغات التي تعتمد على وسيط العلامة المحمولة تحتم عليها أن تضيف إلى مكونات فَصّها التركيبي مكونا إعرابيا، وبهذا أصبحت مكونات هذا الفص ثلاثة المكون التأليفي، والمكون الإعرابي، والمكون الترتيبي، في حين هي في اللغات التي تعتمد على وسيط الرتبة المحفوظة مكونان فقط، هما: المكون التأليفي، والمكون الترتيبي.

وإذا كان افتراض محمد الأوراغي للوسائط اللغوية تزكيه معطيات اللغات البشرية فإن افتراضه بأن اللغات يجب أن تتقيد بوسائط معينة وتهمل الوسائط المقابلة لها، لا يُفسر اعتماد اللغة العربية في الفَصّ النسلي على وسيط الوزن ووسيط الإلصاق، واعتمادها أيضا في الفَصّ التركيبي على وسيط العلامة المحمولة ووسيط الرتبة المحفوظة في حالة غياب العلامة المحمولة، نحو قولنا: ضرب موسى عيسى. وقَولُ الأوراغي: "إذا اختارت لغات بالفعل وسيطا معينا يمس أحد فُصُوصها تكون نظريا قد عينت باقي الوسائط التي تستعملها في باقي الفُصُوص. وكأن اختيار نمط العربية مثلا لوسيط العلامة المحمولة يجبرها على اتخاذ الجذر وسيطا"[1]. يعني أن العامية العربية مجبرة، بانتقائها لوسيط الرتبة المحفوظة، أن تتخذ وسيط الترصيص، ووسيط الجذع، ووسيط الإلصاق، فتحصل على معجم مسيك، وصرف إلصاقي، وقالب تركيبي، يتكون من التأليف والترتيب فقط وبهذه الخصائص تكون من اللغات التركيبية، في حين العربية الفصحى هي من اللغات التوليفية.

إن الذي نراه في هذه المسألة أن جميع اللغات البشرية تشترك في هذه الوسائط ولكنها تختلف في الوسائط التي تعتمد عليها في كل فَصّ، ولا يلزم عن اعتمادها على وسيط معين إهمال الوسيط المقابل له. وميزة هذه الوسائط أن بعضها يسمح بإتاحات الوسيط المقابل له في الفَصّ اللغوي، وبعضها الآخر لا يسمح بذلك، فمثلا وسيط الوزن يسمح بإتاحات وسيط الإلصاق، بينما وسيط الإلصاق لا يسمح بإتاحات وسيط الوزن ووسيط العلامة المحمولة يسمح بإتاحات وسيط الرتبة المحفوظة، وفي المقابل، لا يسمح وسيط الرتبة المحفوظة بإتاحات وسيط العلامة المحمولة.

[1] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص314.

3-2-4. بنية نحو اللغة العربية:

يرى اللسانيون النسبيون أن المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية جعل اللغات البشرية تتفرع إلى نمطين اثنين: لغات توليفية، ولغات تركيبية. لهما نفس القوالب، ولكن محتويات كل قالب ليست واحدة في كلا النحوين، فمثلا مكونات القالب التركيبي، هي في النحو التوليفي ثلاثة مكونات: المكون التأليفي، والمكون الإعرابي، والمكون الترتيبي، وهي في النحو التركيبي مكونان: المكون التأليفي، والمكون الترتيبي. والذي يُفسر تغاير محتوى هذا القالب في هذين النحوين هو التغاير على سبيل التقابل بين وسيط العلامة المحمولة المسؤول عن تفريع القالب التركيبي في اللغات التوليفية إلى ثلاثة مكونات، وبين وسيط الرتبة المحفوظة الذي جعل هذا القالب يتفرع في اللغات التركيبية إلى مكونين فقط.

وباختلاف محتويات القالب التركيبي اختلفت الخصائص البنيوية للجملة في النحوين التوليفي والتركيبي، واختلفت أيضا إجراءات، أو مراحل، بناء الجملة في كلا النحوين، ففي مستوى المكون التوليفي من القالب التركيبي، تكون الجملة في كلا النحوين عبارة عن مجموعة من المتغيرات، تُشكل بنية مكونية، تُصاغ كالآتي:

(± صد (م، مَ) ± فض)

وهذه البنية لها بنية وظيفية واحدة ناتجة عن تعويض متغيراتها بمقولات معجمية محددة، كتعويض المتغير (م) بالفعل المتعدي المنتقي لاسمين (س$_1$) و(س$_2$)، تؤلفهما بالفعل علاقات دلالية، كالسببية (⊃) والعلية (⊂)، فيستلم أحد ذينك الاسمين وظيفة الفاعل (فا) النحوية، والآخر وظيفة المفعول (مف)، ويُعبّر عن هذه البنية بالصيغة الآتية:

(± صد (س$_1$ $^{\text{فا}}$ ⊃ فع) ⊂ س$_2$ $^{\text{مف}}$).

وللإعراب عن هذه البنية، تضطر الجملة إلى مغادرة المكون التأليفي إلى المكون الذي يليه في القالب التركيبي؛ أي تضطر البنية الوظيفية إلى الانتقال إلى بنية تركيبية وهذه البنية عبارة عن مجموعة من العلاقات التركيبية، كعلاقة الإسناد (ε) العاملة لحالة الرفع (عـ)، وعلاقة الإفضال (3) العاملة لحالة النصب (ص)، وتصاغ هذه البنية كالآتي:

(± صد (س$_1$ $^{\text{عـ}}$ ε فع) 3 س$_2$ $^{\text{ص}}$).

ولأن كمال البنية التركيبية يَحصل بإسناد علامات حسية معربة عما يكون للمكون الواحد داخل الجملة من عوارض، كوظيفة الفاعل، وحالة الرفع، لزم أن يكون في كلا النحوين مكون يضطلع بهذه المهمة. وقد أُسند النحو التوليفي هذه المهمة إلى المكون الإعرابي، وعلى أساس محتوى هذا المكون يستلم المرفوع علامة الضمة (اُ)، ويستلم المنصوب علامة الفتحة (اَ)، ويستلم المجرور علامة الكسرة (اِ)، ويُعبّر عن هذه البنية بالبنية الإعرابية الآتية:

(±صد (سأُ$_1$ ε فع) 3 سأَ$_2$)

وتبقى مكونات هذه البنية غير مرتبة إلى أن تُنقل إلى المكون الترتيبي، وهو آخر مكونات القالب التركيبي، لتعمل فيها أصول المبدأ التداولي الترتيب المناسب.

وأما في النحو التركيبي فإن عملية إسناد العلامة الحسية المعربة عن العوارض يتولاها المكون الترتيبي؛ حيث يستلم المرفوع رتبة معينة تعرب عن عوارضه، ويستلم المنصوب رتبة أخرى للعلة نفسها، وهكذا مع المكونات الأخرى. وتكون هذه البنية؛ أي البنية الموقعية، آخر بنية في مراحل بناء الجملة وفق ما تفترضه نظرية اللسانيات النسبية[1]. ولتوضيح هذه المراحل سنعرض هنا مراحل بناء الجملة في اللغة العربية.

اقترح محمد الأوراغي بنية لنحو اللغة العربية صاغها على الشكل الآتي:

1- كلم + قول ← ك/ق$_1$، ك/ق$_2$،...ك/ق$_ن$.

↓

2- مقولات مِرْكِيَّةٌ ← فعل تام، فعل ناقص، مصدر، أداة، اسم تام، اسم ناقص.

↓

3- بنية مكونية ← ± صد (م، مَ) ± فض.

↓

4- علاقات دلالية ← ⊃، ⊂، ⊆، ⇐.

↓

5- بنية وظيفية ← (± صد (س$_1$ ^{فا} ⊃ فع) ⊂ س$_2$ ^{مف}).

↓

6- علاقات تركيبية ← ε، 3، ∪.

↓

[1]- ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص21- 22. و**الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص668- 674.

7- بنية تركيبية ← (± صد (س$_1$ عـ ε فع) 3 س$_2$ ص).

↓

8- علاقات تداولية ← ك ≥ خ...

↓

9- بنية موقعية ← جملة محققة[1].

ومفاد هذه البنية أن أول عملية يقوم بها المتكلم لإنشاء الجملة هي إقران الكلم الذي يستمده من المعجم المحض بالقول الذي ينتجه الفَصّ النَّصْغِي[2]، وعندئذ تتولد مقولات معجمية تركيبية (مركية)، وهي في نظر الأوراغي سبع مقولات:

- مقولة الفعل التام (فـ).
- مقولة الفعل الناقص (فن).
- مقولة المصدر (ص).
- مقولة الأداة (د).
- مقولة الاسم التام (س).
- مقولة الاسم الناقص (سن).
- مقولة الصفة (و).

والافتراض الذي اعتمد عليه محمد الأوراغي للاستدلال على هذا التقسيم مفاده أن مفردات المعجم المحض[3]، أو مفردات الكون الوجودي، لا تخرج عن ثلاثة عناصر:

- الجواهر: يُعبّر عنها بالرمز (ج)، وهي أجسام تتدرج أقطارها الثلاثة (طول +عرض +عمق) من الذرة وما دونها إلى المجرة وما فوقها.
- الأحداث: يُعبّر عنها بالرمز (ح)، ومصدرها الجواهر، أو بتعبير آخر، يكون العنصر (ج) سببا في خروجها من العدم إلى الوجود.

---

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص143- 144.

[2] - يرى محمد الأوراغي أن الكلم هو الجزء المفهوم من المدخل المعجمي، والقول هو الجزء المنطوق منه؛ أي ما يفهم من الرمز (←) هو كلمة، والمنطوق الذي يُعبّر عنه "سهمٌ" هو قولة. ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص145- 146.

[3] - يرى محمد الأوراغي أن المعجم المحض يحتوي على مفردات بحتة تنتظمها علاقات، وهذه المفردات تتشكل من العناصر الآتية: الجواهر أو الأجسام (ج)، والأحداث (ح) التي تصدر عن الجواهر، والأزمنة (ز)، وهي ضرورية لتحقيق الحوادث الصادرة عن الجواهر. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص275- 289.

– الأزمنة: يُعبّر عنها بالرمز (ز)، وهي ضرورية لتحقق الحوادث (ح) الصادرة عن الجواهر؛ لأن الحدث دائم الافتقار إلى زمن يتحقق فيه.

وبعد تنسيق هذه العناصر بواسطة تركيب العلاقتين (±) حصل على الاحتمالات الثلاثة المُعبَّر عنها بالدوال الآتية:

1- ± ح ± ز

2- ± ج ± ز

3- ± ج ± ح

وكل دالة في هذه المجموعة تُنتج منطقيا أربعة احتمالات نظرية، أخذ محمد الأوراغي بالاحتمال الذي يُصادف واقعا في اللغة، واحتفظ بالباقي ضمن المهمل. وكل احتمال نظري صادف واقعا لغويا فإنه يُمثّل مقولة مركبة (اختصار للمقولة المعجمية-التركيبية).

والاحتمالات التي تُنتجها الدالة (1) هي:

- (+ح +ز) وهي خاصية مقولة الفعل التام (ف)، كسافر، وكتب...
- (-ح +ز) وهي خاصية مقولة الفعل الناقص (فن)، ككان، وليس...
- (+ح -ز) وهي خاصية مقولة المصدر (ص)، كقراءة، وشغل...
- (-ح -ز) وهي خاصية مقولة الأداة (د)، كـ: ال، وعلى، وإن...

وأما الدالة (2) فتُنتج احتمالين نظريين لا يصدقان في الكون الوجودي، ومن ثم في الكون اللغوي، وهما: (+ج +ز) و(-ج -ز)، والباقي لهما حضور في الكونين الوجودي واللغوي، وهما:

- (+ج -ز) وهي خاصية مقولة الاسم التام (س)، كشمسٌ، وحديد...
- (-ج +ز) وهي خاصية مقولة الاسم الناقص (سن)، كيوم، وقرن...

والاحتمال الواحد الذي يصدق في الكون الوجودي والكون اللغوي من الدالة (3) هو: (+ج +ح) وهي خاصية مقولة الصفة (و)، كعالم، وحسن...

وفق هذا التدرج استنتج محمد الأوراغي أن معجم اللغات البشرية يلزمه لكي تطابق هذه اللغات الكون الوجودي أن تنتظم مداخله بواسطة سبع مقولات إجبارية: الفعل

التام، والفعل الناقص، والمصدر، والأداة، والاسم التام، والاسم الناقص، والصفة[1]. لكل مقولة سلوك خاص في البنية المكونية للجملة.

وقبل أن نوضح كيف يؤثر سلوك هذه المقولات في بناء البنية المكونية، نشير إلى أن تدرج محمد الأوراغي بين القضايا التي أقام عليها استدلاله كان تدرجا محكم البناء حيث انطلق من افتراض مفاده أن محتوى المعجم المحض مفردات بحتة تنتظمها جملة من العلاقات، وهذه المفردات، أو ما يسميه بمفردات الكون الوجودي، لا تخرج عن العناصر الثلاثة: جوهر (ج) وحدث (ح) وزمان (ز).

وبتنسيق هذه العناصر بواسطة تركيب العلاقتين (±) تحصّل على عدد من الاحتمالات. وبجمع نتائج هذه الاحتمالات توصل إلى أن ما يَصدق منها في الكون الوجودي والكون اللغوي هي خصائص سبع مقولات، وصدق حين قال: "من مميزات هذا التصنيف المقولي للمفردات اتسامه أولا بالصرامة في الفصل بينها، بما ثبت لكل واحدة من خصائص ذاتية تُفرقها عن الباقي، فلم يعد في الإمكان التباس بعضها ببعض، كما هو حال أقسام الكلم في التراث النحوي، وبذلك تَمكّنا من تجاوز خلافات النحاة الناجمة عن تقسيمهم الثلاثي للكلم إلى الاسم والفعل والحرف، وثانيا بالبساطة لانحصارها في احتمالات منطقية تسمح بالإحاطة بجميعها وبالتنبؤ بكل واحدة، فاستطعنا تجنب ما في مقترح الدكتور تمام حسان من الاختلال والتعقيد..."[2].

ولم يبق لمحمد الأوراغي إلا أن يُؤكد هذا التصنيف بشرطين إضافيين: الأول أن يزكيه الفَصّ التركيبي؛ بأن يُثبِت لكل مقولة مركية سلوكا خاصا في البنية المكونية للجملة، وقد أثبت ذلك بالربط بين هذه المقولات وبين موقعها الإجباري في البنية المكونية للجملة. والثاني أن يُثبت بالاستقراء التام أن كل مفردات لغة من اللغات تنتمي إلى إحدى تلك المقولات، ولكي يثبت صحة هذا الشرط عاد إلى المفردات التي يتشكل منها معجم اللغة العربية، وبعد استقرائها لاحظ وجود مجموعة محصورة من المفردات المتميزة باطراد قيامها مقام غيرها من المفردات المنتمية إلى إحدى المقولات الأساسية، فأدرج هذه المفردات في مقولة تكميلية، اصطلح عليها اسم "الخوالف" أو مقولة "النواب"، وقسّم

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص84– 85. و**نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص147– 153.

[2] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص153.

المفردات التي تندرج ضمن هذه المقولة إلى نوعين: مفردات تنوب عن مقولة الاسم التام، وهي:

- الضمائر، وتشمل ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب.
- الموصولات، مثل: الذي، والتي...
- المبهمات، مثل: حيث، أين، عند، لدن....
- الإشارات، مثل: هذان، هذه، هنا، ثَمَّ...

ومفردات تنوب عن مقولة الفعل، وهي:

- اسم الفعل، مثل: صه، هيهات...
- أفعال المدح والذم، مثل: نعم، بئس، حبذا...[1]

وفي غياب معايير متفق عليها للمفاضلة بين مختلف التصنيفات المقترحة في الدرس النحوي العربي الحديث، نقول: إن أفضلية تصنيف محمد الأوراغي تكمن علاوة على وضوحه وبساطته، في خصوصية سلوك هذه المقولات في البنية المكونية للجملة؛ أي تلك العلاقة الوثيقة بين خصائص هذه المقولات وموقعها في البنية المكونية للجملة، كما سيتضح فيما يأتي.

1- مقولات معجمية وبنية مكونية:

على الرغم من اختلاف محتوى المعجم من نمط لغوي إلى آخر، إلا أن مادته أو مفرداته، تكون منتظمة في مقولات معجمية بواسطتها تتكون للتركيب بنية مكونية واحدة، اقترح محمد الأوراغي أن يُعبّر عنها بالصيغة:

ج ← ± صد (م، مَ) ± فض.

حيث: (صد) صدر الجملة، و(فض) الفضلة، و(م، مَ) نواة البنية المكونية، و(م) مسند و(مَ) مسند إليه.

وتوصل إلى هذه البنية انطلاقا من طبيعة المقولات وسلوكها في بنية الجملة؛ وبيان ذلك أن طبيعة هذه المقولات تسمح بتصنيفها إلى مقولات أصول، تضم الاسم المحض والفعل التام، ومقولات فروع تنتج عن المقولتين السابقتين بإحدى العمليتين:

- التوشيج: ويتمثّل في أخذ الخاصية [+ج] من الاسم المحض والخاصية [+ح] من الفعل التام فتنتج الوشيجة [+ح +ج] المميزة لمقولة الصفة.

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص154- 157.

– التوهين: وهو إما كلي، كتوهين مقولة الفعل توهينا كليا فيكون الناتج [–ح –ز] وهي الخاصية المميزة لمقولة الأداة، وإما جزئي، كأن يتوجه التوهين إلى خصيصة في مقولة الفعل فيكون الناتج [–ح +ز] المميزة لمقولة الفعل الناقص، أو يتوجه إلى خصيصة في مقولة الاسم فيكون الناتج [–ج –ز] المميزة لمقولة الاسم الناقص. وبصوغ الصنفين في سلمية تساند يكون الحاصل: س < ف < ص < أد < ف ص < س ص

وبتتبع سلوك هذه المقولات، لاحظ محمد الأوراغي أن الاستعمال يلزم وجود مقولتين أو أكثر، واستعمال لغة ما للمقولتين المعجميتين (س، ف) يجعل القالب التركيبي يُولد نواة للبنية المكونية يُعبّر عنها بالصيغة: (م، مَ) أو (مَ، م) حيث لا تُعوض المقولة (ف) من نواة البنية المكونية إلا المتغير (م)، ولا تُعوض المقولة (س) من هذه النواة إلا المتغير (مَ). وبالانتقال إلى المقولات المعجمية الفروع، لاحظ أن المقولة (ص) تقبل أن تعوض أي عنصر من البنية المكونية إلا العنصر (صد)، وأما الأداة[1]، والفعل الناقص[2]، فلا يعوضان شيئا من نواة البنية المكونية؛ وبهذا لزم على القالب التركيبي أن يُخصص لهما متغيرا في بنيته المكونية، وهو (صد) المقيد باحتمال التعويض (+صد) وعدمه (–صد). والاسم الناقص لا يعوض هو أيضا شيئا في البنية المكونية؛ ولهذا اضطر التركيب أن يخلق له في بنيته المكونية متغيرا، هو (فض) يُقيد أيضا باحتمال التعويض (+فض) وعدمه (–فض)، والناتج في النهاية البنية المكونية:

[1] – يُقسّم محمد الأوراغي الأدوات إلى:

– أدوات اقترانية ترتبط بعلاقة الجوار بمدخل آخر مما ينتمي إلى أي مقولة أخرى غير مقولة الأداة، وهي تتفرع إلى أدوات اصطحابية، مثل: إن، ليت، لعل، تعوض في البنية المكونية العنصر (صد). وأدوات إلزاقية، مثل: ال، في، قد لن، تدخل إلى الجملة صحبة ما اقترنت به، وتُكَون معه مركبا واحدا يعوض في البنية المكونية العنصر الذي يشغله عادة المدخل قبل إلتزاق القرين به، ففي قولنا: سوف ينتصر الحق، يشغل المركب (سوف +الفعل) عنصر (م) في البنية المكونية، ويشغل المركب الاسمي (ال +حق) عنصر (مَ).

– أدوات افتراقية لا تتقيد بملازمة مدخل معين، وهي صنفان: أدوات علاقية تربط بين عنصرين أو بين جملتين، مثل: و، أو، إلا. وأدوات غير علاقية، مثل: هل، أ، ما، تشغل عنصر (صد) في البنية المكونية. للمزيد من التفصيل حول هذا التقسيم ينظر: **المرجع السابق**، ص158– 159.

[2] – يرى محمد الأوراغي أن الفعل الناقص لا يُعوض في البنية المكونية للجملة إلا عنصر (صد) كما في الجملة مازال الشتاء باردا، وإذا عوض العنصر (م) كما في الجملة: إذا كان الشتاء فأدفئوني، عُلم أنه تام. ينظر: محمد الأوراغي **المرجع نفسه**، ص158.

(± صد (م، مَ) ± فض)[1].

والمتأمل في هذه البنية يلفي مقولتها المعجمية محكومة بمجموعة من الفرضيات المراسية، هي:

– كل مقولة معجمية لا تعوض في البنية المكونية أكثر من متغير فهي مهيأة بطبعها لأن تؤدي دورا واحدا لا غير، فالفعل التام، بما أنه يعوض في هذه البنية المتغير (م) فقط، وجب له دور واحد فقط، هو انتقاء علاقة الائتلاف الدلالية وأطرافها؛ حيث ينتقي بمقولته الفرعية (الفعل القاصر) أو (الفعل اللازم) أو (الفعل المتعدي) أو (الفعل المتخطي)[2] العلاقة الدلالية، وبخاصيته الدلالية ينتقي أطرافها.

---

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص742– 745. و**نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص157– 160.

[2] – يُقسّم محمد الأوراغي الفعل التام إلى أربعة أنواع، هي:

– الفعل القاصر: وهو كل فعل ارتبط بواسطة علاقة العلية بموضوع يُمثّل الشاهد الحامل لأثر الفعل، وبعبارة أخرى الفعل القاصر هو كل فعل يعوض المسند (م) في البينة المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية لتؤلفه بالكلمة (س) يصطفيها بخاصيته الدلالية لتعويض المسند إليه (مَ)، فتستلم (س) من علاقة العلية الدلالية وظيفة المفعول. ومن هذه الأفعال: هلك، وسقط، ومرض، وحزن.

– الفعل اللازم: وهو كل فعل ارتبط بعلاقة السبلية (علاقة مركبة من علاقة السببية والعلية) بموضوع واحد لا غير يَمْثُل مع الفعل شاهدا على وقوعه منه به، أو هو كل فعل يعوض (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة السَّبْلية لتؤلفه بالكلمة (س) يصطفيها بخاصيته الدلالية لتعوض (مَ) فتستلم (س) وظيفة الفاعل به. ومن هذه الأفعال جلس، وقام، وانطلق .

– الفعل المتعدي: وهو كل فعل ارتبط بواسطة العلاقتين السببية والعلية بموضوعين متغايرين يَمْثُلان معه، أو هو كل فعل يعوض (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقتي السببية والعلية لتؤلفاه بالكلمتين (س$_1$، س$_2$) يصطفيهما بخاصيته الدلالية لتعوض إحداهما (مَ) والأخرى (فض) في البنية المكونية، فتستلمان تباعا وظيفتي الفاعل والمفعول. ومن هذا الضرب الأفعال: قطع، نسخ، جمع.

– الفعل المتخطي: وهو كل فعل متعد يكون عنصر الحدث منه مشحونا بانضمام حدث آخر إليه يقتضي موضوعا يخصه، أو هو كل فعل يعوض (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة السببية والعلية والسبلية لتؤلفه بالكلمات (س$_1$، س$_2$، س$_3$) يصطفيها بخاصيته الدلالية المشحونة من أجل أن تعويض إحداها (مَ) والباقي (فض)، فتكون لها وظائف الفاعل والمفعول والفاعل به. ومن هذا الصنف الأفعال: وهب، ومنح، وسلب، وأخذ، أعار. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات النسبية**، ص295– 301. والوسائط اللغوية: **اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص750– 762.

– كل مقولة معجمية دخلت إلى البنية المكونية من مَنْفَذ خاص بغيرها صار لها دور ذلك الغير، ومن أمثلة ذلك أن الفعل التام "أخذ" قد يتحول إلى فعل مساعد[1]، إذا دخل إلى البنية المكونية عن طريق المنفذ "صد" كما في قولنا: أخذ يشرح الدرس، والحكم نفسه ينطبق على المقولة التي تعوض متغيرا خاصا بغيرها.

– كل مقولة معجمية دخلت بمعية مقولة أخرى من منفذ خاص بإحداهما فإنهما يكونان معا مركبا واحدا، ومن أمثلة ذلك دخول الصفة "حقا" مع الأداة "أ" إلى البنية المكونية عن طريق المنفذ (صد)، كما في قولنا: أحقا ذهب، فيتكون منها مركب واحد، هو باعتبار المَنْفذ مركب صدري، وباعتبار الوظيفة موجه.

– ليس لعناصر البنية المكونية (صد) و(م) و(مَ) و(فض) أي رتبة قبل البنية الموقعية ولهذا فهي تحتمل التحرر الكلي أو الجزئي من الترتيب القبلي؛ أي الترتيب المجسد في البينة: صد (م، مَ) فض. كما تحتمل أن تتقيد به كليا أو جزئيا تبعا لدرجة خلوص اللغات لأحد النمطين: التوليفي أو التركيبي[2]، فإذا كانت اللغة من النمط التوليفي، فإن هذه العناصر تبقى متحررة من كل ترتيب قبلي إلى غاية آخر مرحلة من مراحل بناء الجملة أين يعمل المبدأ التداولي على ترتيبها وفق الغرض المقصود من الجملة، وأما إذا كانت من النمط التركيبي، فإن هذه العناصر ستتقيد في البنية الموقعية وفق الرتبة التي أصَّلتها هذه اللغة. وقبل أن تُنقل هذه البنية إلى بنية موقعية لابد أن تُنقل أولا إلى بنية وظيفية تُعوض فيها العناصر المكونة لها بمقولات معجمية تؤلفها علاقات دلالية.

2– البنية الوظيفية:

يرى محمد الأوراغي أن تعويض عناصر، أو متغيرات، البنية المكونية (±صد (م، مَ)± فض) بالمقولات المعجمية يقترن بإدخال العلاقات الدلالية عليها من أجل التأليف بينها وهذه العلاقات هي:

[1] – يرى محمد الأوراغي أن مقولة الفعل تندرج تحتها ثلاثة أنواع من الأفعال: الأفعال التامة، والأفعال الناقصة والأفعال المساعدة. أما الأفعال الناقصة فهي الأفعال من زمرة: كان، وليس، وأصبح، وأما الأفعال المساعدة، فهي أفعال تتميز بكون موضوعها يأتي مركبا جمليا، ومنها: أفعال الطمع، كعسى، وحرى، وأفعال المشارفة، ككاد وما يرادفها وأفعال الشروع، كطفق وما يرادفه، وأفعال المداومة، كاستمر وما يرادفه، وأفعال المفارقة، كالفعل المنفي لم يعد وأفعال المباعدة، كالفعل استبعد. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، هامش ص300.

[2] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص746– 748.

– علاقة السببية: يُعبّر عنها بالرمز (⊃)، وهي علاقة تقوم بين الفعل (ف) وموضوعه الأول (س1)؛ حيث يكون حدوث الطرف الأول؛ أي الـ(ف) متعلقا بوجود طرف آخر هو (س1)، وما يكون لهذا الأخير من المعاني متعلق بالطرف (ف).

– علاقة العلية: يُعبّر عنها بالرمز (⊂)[1]، وتقوم هذه العلاقة بين الفعل (ف) وموضوعه الثاني (س2)؛ حيث يكون (س2) حافظا لوجود الـ(ف)، وهذا الأخير ضامنا لمعالقه (س2) أن تعتريه معان عارضة، يقول الأوراغي موضحا هاتين العلاقتين: "كل فعل بحت (ف) يقترن ضرورة بموضوعين اثنين (س1، س2) أحدهما يُوجده، وهو الذي تجمع به علاقة السببية (⊃)، والآخر يحفظ وجده، وهو الذي تنتظمه بالمركب الفعلي علاقة العلية (⊂) ويمكن التعبير عن كل ذلك بالصيغة الموالية: س1 ⊃ ف ⊂ س2. بحيث يكون الموضوع (س1) السبب الذي يناط به وقوع الفعل (ف) لأنه فاعله، ويكون الموضوع (س2)، (بما يظهر عليه من أثر الفعل (ف) المسند عملا إلى الموضوع (س1))، شاهدا على وقوع ذلك الفعل"[2].

– علاقة السَّبْلِية: يُعبّر عنها بالرمز (≤)، وهي علاقة دلالية مركبة من علاقة السببية وعلاقة العلية، تجمع بين الفعل اللازم وموضوعه وبين الفعل المتخطي وموضوعه (س3).

– علاقة اللزوم: يُعبّر عنها بالرمز (⇐)، وهي كغيرها من العلاقات، تقوم بين طرفين بشرط أن يكون أحدهما متضمنا للآخر، ويكون الطرف المتضمِّن عنصرا مما يتراكب بعلاقتي الإسناد أو الإفضال المحققتين بعلاقتي السببية أو العلية، وأما العنصر المتضمَّن يُعبّر عنه بالرمز (ص)، فيجب أن يكون طرفا في علاقة الإفضال المحققة بعلاقة اللزوم ففي قولنا: جلد زيد عمرا عشرين جلدة ترهيبا البارحة أمام المحكمة، تؤلف العلاقة الدلالية السببية بين الفعل "جلد" وموضوعه الأول (س1) "زيد"، وتؤلف العلاقة الدلالية العلية بين الفعل "جلد" وموضوعه الثاني (س2) "عمرا"، وتجمع العلاقة الدلالية اللزوم بين

[1] – نشير هنا إلى أن محمد الأوراغي لم يتقيد في كتاباته برمز واحد للتعبير عن هذه العلاقة وبعض العلاقات الأخرى كالعلاقتين التركيبيتين: الإسناد والإفضال، ولهذا تصرفنا في بعض الرموز بما توافر لنا منها، وتقيدنا باستعمالها في كل مباحث هذا الفصل كما ثبتت أول مرة.

[2] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص295.

المركبات الاسمية "عشرين جلدة" و"ترهيبا" و"البارحة" و"أمام المحكمة" والعنصر "عمرا" الذي تراكب مع الفعل "جلد" بعلاقة الإفضال التركيبية[1].

وتُعتبر هذه العلاقات مسؤولة عن إثارة معنى عارض للمركب بسبب العلاقة الدلالية التي تجمعه بغيره، وهذا المعنى يُعبّر عنه بالوظيفة النحوية، وهي أنواع:

– وظيفة الفاعل: وهي معنى عارض لمركب تنتظمه مع الفعل العلاقة الدلالية السببية أي عامل هذه الوظيفة هو العلاقة الدلالية السببية. ويستلم هذه الوظيفة الموضوع الأول (س$_1$) للفعل المتعدي والفعل المتخطي، كما توضحه الجمل الآتية:

- مدح **عمرو** زيدا.
- منح **عمرو** شقة لزيد.

حيث ألفت في الجملة الأولى العلاقة الدلالية السببية بين الفعل المتعدي "مدح" وموضوعه (س$_1$) "عمرو"، وعملت فيه وظيفة الفاعل النحوية، وكذلك في الجملة الثانية ألفت العلاقة الدلالية السببية بين الفعل المتخطي "منح" وموضوعه (س$_1$) "عمرو" وعملت فيه وظيفة الفاعل النحوية.

– وظيفة المفعول: وهي معنى عارض للمركب بسبب العلاقة الدلالية العلية التي تجمعه بالفعل وما يراكبه. وتُسند هذه الوظيفة إلى موضوع الفعل القاصر والموضوع الثاني (س$_2$) للفعل المتعدي والفعل المتخطي، كما توضحه الجمل الآتية:

- هلك **زيد**.
- مدح عمرو **زيدا**.
- منح عمرو **شقة** لزيد.

حيث قامت في الجملة الأولى العلاقة الدلالية العلية بالتأليف بين الفعل القاصر "هلك" وموضوعه "زيد"، وعملت في موضوع الفعل وظيفة المفعول النحوية، وكذلك في الجملة الثانية والثالثة، قامت العلاقة الدلالية العلية بالتأليف بين كل من الفعل المتعدي "مدح" والفعل المتخطي "منح" وموضوعهما (س$_2$) "زيدا" و"شقة"، وعملت فيه وظيفة المفعول النحوية.

[1] – ينظر: **المرجع السابق**، ص193– 194.

– وظيفة الفاعل به[1]: وهي معنى عارض للمركب بسبب العلاقة الدلالية السببية التي تجمعه بالفعل اللازم أو الفعل المتخطي، كما يظهر من الجملتين:

– جلس **زيد**.

– وهب زيد شقة **لأخيه**.

ففي الجملة الأولى عملت علاقة السببية التي ألفت بين الفعل اللازم "جلس" وموضوعه "زيد" وظيفة الفاعل به في "زيد"، وعملت في الجملة الثانية وظيفة الفاعل به في المركب "لأخيه"؛ وذلك لأنها ألفت بين الفعل المتخطي "وهب" وموضوعه (س3) "لأخيه"[2].

– وظائف نحوية أخرى: وهي وظائف تُقيد غيرها من مكونات الجملة التي لم تُسند إليها الوظائف النحوية التي سبق ذكرها. وقد اصطلح عليها محمد الأوراغي اسم الوظائف النحوية التَّكْبيلية[3]، وعددها تسع وظائف، تُحققها كلها علاقة اللزوم الدلالية، وهي كالآتي:[4]

– وظيفة التوقيت أو التزمين: تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يدل حاملها على الزمان لا غير، كالمركب الاسمي المنصوب "البارحة" في قولنا: جلد زيد خالدا عشرين جلدة **البارحة**.

– وظيفة التمكين: تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يدل حاملها على معنى المكان، كالمركب الاسمي المنصوب "أمام" في قولنا: جلد زيد خالدا عشرين جلدة البارحة **أمام** المحكمة.

– وظيفة التكميم: تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها مركبا عدديا، كالمركب العددي "سجدتين" في قولنا سجدت هدى **سجدتين**.

---

[1] – لمّا كان موضوع الفعل اللازم يَمْثل مع الفعل شاهدا على وقوعه منه به، اصطلح عليه الأوراغي اسم الفاعل به.

[2] – يرى محمد الأوراغي أن موضوع الفعل المتخطي (س3) يكون مع الأفعال الصريحة من قبيل: أعطى ومنع، معطى له أو ممنوعا منه، ووظيفته المفعول، وأما مع الأفعال الضمنية، كأخذ وفقد، فيكون آخذا أو فاقدا، ووظيفته النحوية الفاعل، وعند اجتماع الوظيفتين النحويتين الفاعل والمفعول تتشكل وظيفة الفاعل به. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص756– 757.

[3] – ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص98.

[4] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص194– 199.

– وظيفة الحالية: تتحقق هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها ينتمي إلى مقولة الصفة، ويعوض عنصر الفضلة (فض) في البنية المكونية، ومن شواهدها المركب الاسمي "يائسا" في قولنا: رحل الفريق **يائسا**.

– وظيفة التهييء: تتحقق هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها منتميا إلى مقولة المصدر، ومصوغا على وزن (فعْلة) ويرتبط من حيث الاشتقاق بالفعل المذكور معه، ومن شواهدها المركب الاسمي "وثبة" في قولنا: يثب المُكّبل **وثبة** الكنغر.

– وظيفة التبيين: تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن ينتمي حاملها إلى مقولة الاسم التام، ويعوض عنصر الفضلة (فض) في البنية المكونية، ومن شواهدها المركب الاسمي "عسلا" في قولنا: فاض القدح **عسلا**.

– وظيفة الغائية: تحصل بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها منتميا إلى مقولة المصدر وغير مرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه ومن شواهدها المركب الاسمي "جبنا" في قولنا: يَفر المقاتل **جبنا**.

– وظيفة الماعية: تحصل بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها مركبا واويا، كالمركب الواوي "وزوجها" في قولنا: حجت هند **وزوجها**.

– وظيفة التكييف: تحصل بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها منتميا إلى مقولة المصدر، ومقيدا بالنعت أو الإضافة، ويرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، ومن شواهدها المركب الاسمي "قصفا شديدا" و"شرب الهيم" في الجملتين:

– قُصفت العاصمة **قصفا شديدا**.

– يشرب **شربَ الهيم**.

حيث جاء المركب الاسمي في الجملة الأولى مقيدا بالنعت، وفي الجملة الثانية مقيدا بالإضافة[1].

وبعد أن تستلم المركبات الاسمية وظائفها بمقتضى العلاقة الدلالية التي تؤلفها بالفعل تكون البنية الوظيفية مجبرة على الانتقال إلى بنية تركيبية، يقول الأوراغي ممثلا

[1] – للتوسع أكثر في العلاقات الدلالية والوظائف النحوية التي تعملها ينظر: محمد الأوراغي، **المرجع السابق** ص191– 201. و**اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص96– 100.

لهذه العملية ببنية الفعل المتعدي: "الوظائف النحوية عوارض مترتبة عن العلاقات الدلالية؛ حيث تُناط الوظيفتان الفاعلية (فا) والمفعولية (مف) على هذا التوالي بالعلاقتين الدلاليتين السببية (⊃) والعلية (⊂). ومن مجموع هذه الأشياء؛ (علاقات "⊃، ⊂" تولد لبعض أطرافها "فع، س1، س2" وظائف نحوية "فا، مف")، تتكون بنية وظيفية يمكن التعبير عنها بالاحتمال الموالي: س1 فا ⊃ فع ⊂ س2 مف. وإذا اتضح معنى التأليف فلننظر الآن في الذي يليه، ونقول: إن البنية الوظيفية: (س1 فـا ⊃ فـع ⊂ س2 مـف) مجبرة على الانتقال إلى بنية تركيبية"[1].

3- البنية التركيبية:

يفترض محمد الأوراغي أن انتقال البنية الوظيفية إلى بنية تركيبية لا يتم مباشرة وإنما بواسطة أحد الوسيطين اللغويين: العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة. وقبل التفصيل في دور هذين الوسيطين يحسن أن نشير إلى طبيعة البنية التركيبية.

البنية التركيبية هي ترجمة للبنية الوظيفية، أو هي تعبير عنها بلغة تركيبية، ويدخل في تكوينها مفردات البنية الوظيفية؛ أي (فع، س1، س2)، التي تنتظم بواسطة علاقات تركيبية، هي: علاقة الإسناد، وعلاقة الإفضال، وعلاقة الإضافة.

- علاقة الإسناد: يُعبّر عنها بالرمز (ε)، وهي علاقة تقوم بين عنصري نواة البنية المكونية المسند (م) والمسند إليه (مَ)، أو هي علاقة تقوم بين الفعل (ف) وموضوعه (س1)، وتعمل في موضوع الفعل حالة الرفع. وتتحقق هذه العلاقة بواسطة العلاقات الدلالية، كعلاقة السببية، أو العلية، أو السبلية، أو علاقة الانتماء، وتتشخص في اللغة العربية بأمارات المطابقة، فيما عدا العلاقة الأخيرة؛ أي علاقة الانتماء، التي لا تتشخص فيها علاقة الإسناد بأمارات المطابقة[2].

تُحقِّقُ العلاقة الدلالية السببية علاقة الإسناد التركيبية مع الفعل المتعدي والفعل المتخطي، كما يظهر في الجملتين:

- مدح عمرو زيدا.
- وهب عمرو شقة لزيد.

[1] - محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص669.

[2] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، هامش ص165، وص200.

ففي الجملة الأولى، قامت علاقة السببية بالتأليف بين الفعل المتعدي "مدح" وموضوعه (س$_1$) "زيد" وعملت فيه وظيفة الفاعل النحوية، في حين عملت فيه علاقة الإسناد التركيبية حالة الرفع، وفي الجملة الثانية، قامت علاقة السببية بالتأليف بين الفعل المتخطي "وهب" وموضوعه (س$_1$) "عمرو"، وعملت فيه وظيفة الفاعل النحوية، بينما عملت فيه علاقة الإسناد التركيبية حالة الرفع.

وتُحقِّقُ العلاقة الدلالية العلية علاقة الإسناد التركيبية مع الفعل القاصر، كالفعل "هلك" في قولنا: هلك زيد. إذ بكمون العنصر الأول للفعل؛ أي (س$_1$ فا)، عملت العلاقة الدلالية العلية وظيفة المفعول في (س$_2$) وهو "زيد"، وقامت علاقة الإسناد التركيبية بين الفعل وهذا العنصر، فعملت فيه حالة الرفع[1].

وتتحقق علاقة الإسناد التركيبية بواسطة العلاقة الدلالية السببية مع الفعل اللازم كالفعل "جلس" في قولنا: جلس زيد. حيث تقوم العلاقة الدلالية السببية بالتأليف بين الفعل "جلس" وموضوعه "زيد"، وتعمل فيه وظيفة الفاعل به النحوية، وأما علاقة الإسناد فتعمل فيه حالة الرفع.

وتتحقق علاقة الإسناد التركيبية بواسطة العلاقة الدلالية الانتماء في الجمل الاسمية فقط، كما سيتضح لاحقا.

– علاقة الإفضال: يُعبّر عنها بالرمز (3)، وهي علاقة تقوم بين نواة البنية المكونية (م، مَ) أو المركب الإسنادي وفضلته (فض)، وبتعبير آخر، هي علاقة تقوم بين الفعل (ف) وموضوعه (س$_2$)، وتعمل في موضوع الفعل حالة النصب. وأما تحققها فيتم بواسطة إحدى العلاقتين الدلاليتين العلية أو اللزوم، ويشخصها في اللغة العربية التجرد من أمارات المطابقة[2].

وتتحقق علاقة الإفضال بالعلاقة الدلالية العلية مع الفعل المتعدي أو الفعل المتخطي كما يظهر في المثالين:

– مدح عمرو زيدا.

– وهب عمرو شقة لزيد.

[1] – ينظر فيما يخص الكمون: **المرجع السابق**، ص165– 166.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص200.

حيث تقوم العلاقة الدلالية السببية بالتأليف بين الفعل المتعدي "مدح" وموضوعه (س1) "عمرو"، وبين الفعل المتخطي "وهب" وموضوعه (س1) "زيد"، وتعمل في موضوع الفعلين وظيفة الفاعل النحوية، وبواسطة هذه العلاقة تتحقق العلاقة التركيبية الإسناد بين الفعلين وموضوعيهما (س1)، وتعمل فيهما حالة الرفع. وأما العلاقة الدلالية العلية فتقوم بين الفعل "مدح" وموضوعه (س2) "زيدا" في الجملة الأولى، وبين الفعل "وهب" وموضوعه (س2) "شقة" في الجملة الثانية، وتعمل في (س2) وظيفة المفعول النحوية وبواسطة هذه العلاقة تتحقق العلاقة التركيبية الإفضال التي تعمل في (س2) "زيدا" و"شقة" حالة النصب.

وأشرنا فيما سبق إلى أن علاقة اللزوم تقوم بين طرفين، بشرط أن يكون أحدهما متضمنا للآخر، ويكون الطرف المتضمِّن عنصرا مما يُراكب بعلاقتي الإسناد أو الإفضال المحققتين بالعلاقتين الدلاليتين السببية والعلية، بينما يكون العنصر المتضمَّن طرفا في علاقة الإفضال، ففي قولنا: جلد زيد عمرا عشرين جلدة البارحة أمام المحكمة ارتبطت المركبات الاسمية: "عشرين جلدة" و"البارحة" و"أمام المحكمة" بالمركب الاسمي "عمرا" بالعلاقة الدلالية اللزوم، وهذه العلاقة هي التي عملت في "عشرين جلدة" وظيفة التكميم النحوية، وفي "البارحة" وظيفة التوقيت النحوية، وفي "أمام المحكمة" وظيفة التمكين النحوية، وبواسطة هذه العلاقة تحققت علاقة الإفضال التركيبية، وعملت في هذه المركبات حالة النصب.

– علاقة الإضافة: يُعبّر عنها بالرمز (∪)، وهي علاقة تقوم بين اسم واسم متمم له يكونان بهذه العلاقة مركبا واحدا. وتتولد عن هذه العلاقة حالة الإضافة، أو حالة الجر (ض)، يتلقاها الاسم المتمم للاسم الآخر[1].

ويتم الإعراب عن علاقة الإضافة التركيبية بـ:[2]

– أدوات مخصوصة تُدرج بين الاسمين المتضايفين، سماها النحاة العرب القدامى حروف الإضافة، كـ"الباء"، و"اللام"، و"في". والمركبات الآتية توضح ذلك:

- مربض بالمجان.
- محلات للتجارة.

[1] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص786– 787.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص787– 788.

- صرخة في الوادي.

- علاقة المتاخمة: تظهر في حالة إضافة الشيء المسمى إلى اسمه، كما في قولنا:
  - يوم الجمعة.
  - صلاة العصر.

كان حديثنا فيما سبق عن العلاقات التركيبية في الجملة الفعلية، وههنا سنعرض تصور محمد الأوراغي لعلاقة الإسناد التركيبية في الجملة المبني فعلها للمجهول، والجملة الاسمية.

1- علاقة الإسناد التركيبية في الجملة المبني فعلها للمجهول:

انطلق محمد الأوراغي في مقاربته للجملة المبني فعلها للمجهول من افتراض مفاده أن كل تغيير في الصيغة الصرفية للفعل المعين يتبعه تغيير في بنيته التركيبية إلا إذا كانت الصيغتان مترادفتين تركيبيا لا دلاليا، مثل: "فُعل"، و"انفعل"، كما يتبيّن من الجملتين:

- كُسرت الكأسُ انكسارا.
- انكسر الكأس كسرا.

ويتم تغيير البنية التركيبية للفعل في البناء للمجهول بنقل المركب الاسمي أو المركب الحرفي، أو المركب الجملي، من حالة النصب إلى حالة الرفع، ومن موقع عدم المطابقة مع الفعل إلى موقع المطابقة، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين:

- زيّن الله السماءَ الدنيا.
- زُيّنت السماءُ الدنيا.

ففي الجملة الثانية تم اختزال الفاعل، فصُرف الفعل "زين" إلى البناء للمجهول، ونُقل المفعول "السماء" من موقع النصب إلى موقع يأخذ منه حالة الرفع، وفُرض على الفعل أن تلحقه لاصقة المطابقة "ت" التي تومئ إليه[1].

وقد استلم المركب الاسمي "السماء" في الجملة الثانية وظيفة المفعول؛ لأنه ارتبط بالفعل بالعلاقة الدلالية العلية، وبسبب هذه العلاقة تحققت علاقة الإسناد التركيبية المشخصة في المطابقة بين الفعل المبني للمجهول "زُينت" ومراكبه "السماء"، وهذه العلاقة؛ أي علاقة الإسناد، هي التي عملت حالة الرفع في مراكب الفعل، يقول الأوراغي

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص154- 158.

ملخصا هذه الإجراءات: "لِنَكارة الفاعل يُخلع، ويُنكر بوسيط الجذر اللغوي فعلُه أو ما اشتق منه، فتتحقق بعلاقة العلية الدلالية علاقة الإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة بين الفعل المنكر؛ أي المبني للمجهول ومراكبه الاسم الذي يتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع وعن علاقة العلية وظيفة المفعول"[1].

2- علاقة الإسناد التركيبية في الجمل الاسمية:

يقسّم محمد الأوراغي الجملة في اللغة العربية إلى نوعين: جملة فعلية، يكون فيها الإسناد مقيدا بالزمن المحدد بصيغة الفعل في أحد طرفيه، وجملة اسمية يكون فيها الإسناد مجردا من الفعل ومطلقا من الزمن. وأما النوع الثالث الذي تحدث عنه بعض الدارسين أي الجملة الرابطية، أو الجملة الكونية، فهو في نظره نوع من أنواع الجمل، يوجد في اللغات التركيبية، كالفرنسية والإنجليزية، ولا يوجد في اللغات التوليفية، كاللغة العربية[2].

ويرى أن تحقيق علاقة الإسناد التركيبية في الجملة الاسمية يكون بإحدى العلاقات الدلالية الآتية: علاقة السببية، وعلاقة العلية، وعلاقة السبلية، وعلاقة الانتماء.

- علاقة السببية: تُحقِّقُ هذه العلاقة علاقة الإسناد التركيبية في الجمل الاسمية التي يكون متغيرها (م) في البنية المكونية (±صد (م، مَ)± فض) صفة التعدي (صع) أو صفة التخطي (صخ)[3]، ومن أمثلة ذلك الجمل من نمط[4]:

---

[1] - **المرجع السابق**، ص272.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، هامش ص188. و**الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص774- 776 وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأوراغي يرى أن الفعل يتفرع باعتبار عنصر الزمن إلى: فعل آت، وفعل آني، وفعل ماض. ويفترض أن الجملة الاسمية كالجملة الفعلية تقبل التزمين الداخلي، والفرق بينهما أن تزمين الفعلية صرفي لارتباطه بصيغة الفعل، وأما تزمين الاسمية فيكون في اللغات التوليفية في مستوى المكون الإعرابي من القالب التركيبي، ويتحقق بمزمنات خارجية، تتمثّل في الأفعال الناقصة أخوات "كان" خاصة، كما تبيّنه الجمل: كان الجو باردا ظل المضرب معتصما أمام الوزارة. وتُوقّت كما توقّت الجملة الفعلية بموقتات مثل: الآن، وآنفا، وغدا، كما توضحه الجمل: القطار قادم الآن، هم حواج بيت الله آنفا. وتُقيد كما تقيد الجملة الفعلية بمقيدات وظيفية، ولكن ليس بكل المقيدات الوظيفية التي تتقيد بها الجملة الفعلية، وإنما ببعضها فقط، كالتقيد بوظيفة التكييف النحوية، في قولنا: الشيخ واقف وقفة الجندي. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص293. و**الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص762- 780.

[3] - يذهب الأوراغي إلى أن الصفة تتفرع كما يتفرع الفعل التام إلى: صفة القصور، وصفة اللزوم، وصفة التعدي وصفة التخطي. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص776- 777.

[4] - **المرجع نفسه**، ص777- 778.

- الإنسان **مفسدٌ** الأرضَ.
- هو **الواهب** المعوزين أضحيات.

ففي الجملة الأولى ألّفت العلاقة الدلالية السببية بين صفة التعدي "مفسد" وموضوعها (س$_1$) "الإنسان"، وعملت في موضوع الصفة وظيفة الفاعل النحوية، وبواسطة هذه العلاقة تحققت علاقة الإسناد التركيبية بين الصفة "مفسد" وموضوعها (س$_1$) "الإنسان" فعملت فيه حالة الرفع. وفي الجملة الثانية ألّفت بين صفة المتخطي "الواهب" وموضوعها (س$_1$) "هو" وعملت فيه وظيفة الفاعل النحوية، وبواسطة هذه العلاقة تحققت علاقة الإسناد التركيبية بين الصفة وموضوعها، فعلمت في موضوع الصفة "هو" حالة الرفع.

- علاقة العلية: تُحقِّقُ هذه العلاقة علاقة الإسناد التركيبية في الجمل الاسمية التي يكون متغيرها (م) في البنية المكونية (±صد (م، مَ)± فض) صفة القصور، يقول الأوراغي عن هذه الصفة: "صفة القصور (صق)، تعوض المتغير (م) في البنية المكونية (±صد (م، مَ)± فض)، فتنتقي بمقولتها الفرعية علاقة العلية لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (مَ) فتستلم (س) صفة المفعول (ص$_{مف}$) في البنية الوظيفية"[1].

ومن الجمل التي تكون فيها الصفة صفة القصور الجمل الآتية[2]:

- هند **مريضة**.
- النسوة **وجلات**.
- الفقير **موصول**.
- المتحاربان **منهزمان**.

حيث قامت العلاقة الدلالية العلية بتأليف صفة القصور "مريضة"، و"وجلات"، و"موصول" و"منهزمان" مع المتغير (مَ) أو موضوعها (س)، وهي الأسماء: "هند"، و"النسوة"، و"الفقير" و"المتحاربان"، فعلمت فيها وظيفة المفعول النحوية، وبواسطة هذه العلاقة تحققت علاقة الإسناد التركيبية التي عملت في هذه الأسماء حالة الرفع.

- علاقة السببية: تُحقِّقُ هذه العلاقة علاقة الإسناد التركيبية في الجمل الاسمية التي يكون متغيرها (م) في البنية المكونية (±صد (م، مَ)± فض) صفة اللزوم، يقول الأوراغي موضحا ذلك: "صفة اللزوم (صل)، إذا عوضت (م) في البنية المكونية انتقت بمقولتها

---

[1] – **المرجع السابق**، ص777.

[2] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص186– 187.

الفرعية علاقة السبلية (⊆) لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (مَ) وتستلم صفة الفاعل به (صفا به) في البنية الوظيفية"[1]. ومثّل لهذا النمط من الجمل بالجملة هم قعود، إذ بقيام العلاقة الدلالية السبلية بين صفة اللزوم "قعود" وموضوعها "هم" تحققت العلاقة التركيبية الإسناد، فعملت في موضوع الصفة "هم" حالة الرفع[2].

– علاقة الانتماء: يُعبّر عنها بالرمز (∈)، وهي علاقة دلالية تُحقِّقُ علاقة الإسناد التركيبية في الجمل التي يتم تعويض العنصرين النوويين (م، مَ) بمدخلين ينتميان إلى الاسم التام، بشرط أن يكون أحدهما خاصا والآخر عاما، أو يكون أحدهما مستعارا أو ينتميان إلى المصدر، أو ينتمي أحدهما إلى المصدر والآخر إلى الصفة، والجملة الآتية تُمثّل لهذه الحالات:

- الزئبق معدنٌ سائلٌ.
- الوجه بدرٌ والثغر خاتمٌ.
- الصحافة تنويرٌ والمسؤولية عبءٌ.
- السفر متعبٌ والصوم مريحٌ.

ويُسمى تركيب الإسناد في الجملتين الأولى والثانية تركيب التقييد، وفي الجملتين الثالثة والرابعة يُسمى تركيب الحكم. والفرق بينهما أن تركيب الحكم يتميز بإمكان إثبات الشيء ونقيضه للموضوع نفسه، فيمكن أن نقول: الصحافة تنوير والصحافة تعمية والسفر تعب والسفر راحة، ولا يجوز هذا في تركيب التقييد.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن العلاقة الدلالية الانتماء لا تعمل وظيفة نحوية في المركبات الاسمية التي تؤلف بينها، وإنما تُحقِّق علاقة الإسناد التركيبية، وهذه الأخيرة هي التي تعمل حالة الرفع في هذه المركبات[3].

نخلص، إذن، إلى أن العلاقة التركيبية الإسناد تعمل حالة الرفع في العنصر الذي تُسند إليه الوظيفة النحوية الفاعل أو الفاعل به أو المفعول، والعلاقة التركيبية الإفضال تعمل حالة النصب في العنصر الذي تُسند إليه الوظيفة النحوية المفعول أو إحدى الوظائف النحوية التكبيلية، وأما العلاقة التركيبية الإضافة فإنها تعمل حالة الإضافة أو الجر

---

[1] – محمد الأوراغي: **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص777.

[2] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص777.

[3] – ينظر: محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص100– 102.

في عنصر لا تُسند إليه وظيفة نحوية، وتفسير ذلك أن هذه العلاقة هي في الأصل علاقة دلالية قبل أن تكون علاقة تركيبية، وهي في نظر الأوراغي من العلاقات التي لا تعمل وظيفة نحوية[1]. وعندما تستلم المركبات الاسمية أحوالها تتشكل بنية تركيبية قابلة للانتقال إلى بنية إعرابية، ثم بنية موقعية.

4- البنية الإعرابية والبنية الموقعية:

يرى محمد الأوراغي أن اختلاف الوظائف النحوية الناتج عن تغاير العلاقات الدلالية، واختلاف الأحوال التركيبية الناتجة عن العلاقات التركيبية، يُجبر كل اللغات البشرية على أن تُميّز تركيبيا بين موضوعات الفعل، كالموضوعين (س$_{فا}$) و(س$_{مف}$) وذلك بوسم هذين المتغايرين وظيفيا وتركيبيا بسمتين مختلفتين. ولتحقيق ذلك يلزم هذه اللغات أن تختار إما وسيط الرتبة المحفوظة أو وسيط العلامة المحمولة.

- وسيط الرتبة المحفوظة: تضطر اللغات التي تلجأ إلى هذا الوسيط لتمييز المتغايرين وظيفيا وتركيبيا أن تنشأ متوالية من المساكن (المواقع) الموسومة لتمييز النازل بها عن غيره، فتبني مسكنا بخصائص العنصر (س$_1$) الذي يُراكب الفعل بعلاقة الإسناد التركيبية التي تكسبه حالة الرفع، ووظيفة الفاعل النحوية، إذا تَحقَّق الإسناد بالعلاقة الدلالية السببية، ثم تبني مسكنا ثانيا بخصائص الفعل، وبعد ذلك تبني مسكنا ثالثا بخصائص العنصر (س$_2$) الذي يُراكب المركب الإسنادي بعلاقة الإفضال التركيبية التي تكسبه حالة النصب، ووظيفة المفعول النحوية، إذا تَحقَّق الإفضال بالعلاقة الدلالية العلية وهكذا تُنشئ اللغة التي أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة سلسلة من المساكن بخصائص عدد عناصر الجملة. واصطلح محمد الأوراغي على هذه اللغات اسم اللغات التركيبية، ومن أبرزها اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، واللغة الألمانية، واللغة الإيطالية.

- وسيط العلامة المحمولة: يلزم على اللغات التي اختارته أن تُنشئ نسقا من العلامات تسم بها المركبات الاسمية التي تتشكل منها الجملة، فتسم بعلامة مخصوصة العنصر (س$_1$) لكونه رَاكب الفعل بعلاقة الإسناد التي عملت فيه حالة الرفع إلى جانب وظيفة الفاعل النحوية، إذا تَحقَّق الإسناد بالعلاقة الدلالية السببية، وتسم بعلامة أخرى مغايرة لفظ العنصر (س$_2$) الذي رَاكبه المركب الإسنادي بعلاقة الإفضال التي عملت فيه حالة النصب

[1] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص100- 102.

إلى جانب وظيفة المفعول النحوية، إذا تَحقَّق الإفضال بالعلاقة الدلالية العلية، وهكذا تُنشئ اللغة التي تأخذ وسيط العلامة المحمولة مجموعة من العلامات تسم بها عناصر الجملة.

وهذه اللغات تشكل نمطا آخر، اصطلح عليه محمد الأوراغي اسم اللغات التوليفية وذكر منها: العربية، واليابانية، والكورية، والفارسية[1]. وكل لغة من هذه اللغات اختارت علامات معينة تسم بها عناصر الجملة. واللغة العربية اختارت علامات من جنس الحركات المستعملة في بناء الكلمة، فألحقت بروي العنصر (س$_1$) ضمة (اُ) للإعراب عن حالة الرفع التركيبية المسندة إلى هذا العنصر، إذا رَاكب غيره بعلاقة الإسناد التركيبية، وللإعراب أيضا عن وظيفة الفاعل النحوية، إذا ألّفتْه علاقة السببية، أو وظيفة الفاعل به إذا ألّفته علاقة السبلية. وألحقت بروي العنصر (س$_2$) أو (س$_ن$) فتحة (اَ) للإعراب عن حالة النصب التركيبية المترتبة عن ارتباطه بمركب إسنادي بواسطة علاقة الإفضال التركيبية، وللإعراب أيضا عن وظيفة المفعول النحوية، اللازمة عن ائتلافه بالمركب الإسنادي بعلاقة العلية الدلالية، أو الإعراب عن وظائف نحوية أخرى، كوظيفة التوقيت أو التمكين، أو غيرها من الوظائف اللازمة عن ائتلاف هذا العنصر بعلاقة اللزوم الدلالية. وألحقت بروي العنصر (س$_ن$) كسرة (اِ) للإعراب عن حالة الجر التركيبية المسندة إليه، إذا رَاكب غيره من العناصر بعلاقة الإضافة[2].

وقد تنوب عن هذه العلامات علامات أخرى، كالواو، والألف، والياء، وقد لا تظهر فتقدر، وقد تطمس بأثرة ناسخ. وهي نوعان: نواسخ الضمة ونواسخ الفتحة.

1- نواسخ الضمة علامة الرفع: وهي نواسخ تتميز بنيويا بتعويض عنصر الصدر (صد) في البنية المكونية، وهي ثلاثة أصناف:

- نواسخ مركبية أو جملية، وهي مركبات يَدخل في تكوينها الأفعال الذهنية (علم، وجد رأى، ظن، حسب، خال، زعم).
- نواسخ فعلية، وتنحصر في الأفعال الناقصة، كـ(كان، صار، أضحى، ليس...).
- نواسخ حرفية، وهي النواسخ التي تنتمي مقوليا إلى الأداة، كـ(كأن، وإن، وليت ولعل، ولكن). وتختص هذه النواسخ بالاقتران بمركبات اسمية، وتُحدث الفتحة لإزالة ضمة الاسم الذي يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه (مَ).

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص166- 167.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص170- 171.

2- نواسخ الفتحة علامة النصب: وهي حروف الجر، كـ(في، من، إلى، على). وتختص بالدخول على مكون فضلي لتحول فتحته المعربة عن نصبه إلى كسرة ناسخة[1].

ويلزم عن اختيار اللغات البشرية لوسيط الرتبة المحفوظة أو وسيط العلامة المحمولة ما يأتي:

- أن يكون لكل لغة اختارت وسيط الرتبة المحفوظة، ونعني هنا اللغات التركيبية، رتبة أصلية، وبتعبير آخر، يجب على هذه اللغات أن تؤصّل ترتيبا واحدا من التراتيب الستة المحتملة منطقيا من الجمع بين العناصر اللغوية: الفعل (فع) والفاعل (فا) والمفعول (مف). وفي المقابل، لا يجوز أن يكون للغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة وهي اللغات التوليفية، رتبة أصلية؛ وذلك لأن هذه اللغات تُشخّص الوظائف النحوية والأحوال التركيبية بالعلامات التي تلحق ألفاظ العناصر المؤلفة بعلاقات دلالية وأخرى تركيبية، وبالأصل التداولي المعني تترتب هذه العناصر.

- فواعل الرتبة في اللغات التركيبية هي الأحوال التركيبية، كحالتي الرفع والنصب والوظائف النحوية، كوظيفتي الفاعل والمفعول، وأما في اللغات التوليفية فهي أصول تداولية، مثل: رفع الارتياب، وتثبيت الاختصاص، وتركيز الاهتمام[2].

ومفاد العنصر الأول أنه يلزم على اللغات التركيبية المؤسسة على وسيط الرتبة المحفوظة أن يكون لتركيبها بنية قاعدية ذات رتبة قارة، وذلك بأصيل رتبة من الرتب الستة المحتملة منطقيا من الثلاثي: (فع) و(فا) و(مف). وهذا ما يفسر كون الرتبة (فا – فع– مف) رتبة أصلية في اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

وبتأصيل رتبة معينة يحتاج تركيب هذه اللغات إلى قاعدة تحويلية، مهمتها تحريك مكونات الجملة من مواقعها الأصلية إلى أماكن أخرى، ومن دون تحويل النقل المعمول بقاعدة التحريك لا يتأتى لهذه اللغات اشتقاق جمل فرعية من أخرى أصلية[3].

وفي المقابل، لا تكون للغات المؤسسة على وسيط العلامة المحمولة رتبة أصلية وكل الرتب المسموح بها تركيبيا تُولّد مباشرة من البنية القاعدية، وكلها جائزة أن تتحقق

---

[1] – للمزيد من التفصيل ينظر: محمد الأوراغي: **نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص125– 132. و**الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص200–201، و**اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص89– 95.

[2] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص167– 169.

[3] – ينظر: **المرجع نفسه**، ص168– 169. و**نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة**، ص156– 160.

في الاستعمال. وبما أن بنية هذه اللغات بنية قاعدية حرة؛ أي لا توجد بنية قبلية تُرتب وفقها مكونات الجملة، فإنها لا تحتاج إلى قاعدة تحريك للانتقال من رتبة إلى أخرى وإنما تحتاج إلى قاعدة تنضيد ذات طبيعة تداولية، تنشئ بها علاقات رتبية بين مكونات الجملة المشرفة على التحقق، فتتموقع تلك المكونات في محلات موسومة تداوليا محايدة تركيبيا ووظيفيا[1].

وأما العنصر الثاني فمفاده أن اللغات الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة تثبّت الوظائف النحوية الناتجة عن العلاقات الدلالية، والحالات التركيبية الناتجة عن العلاقات التركيبية في مواقع موسومة لا ينزل فيها إلا العنصر الذي يحمل تلك الحالة والوظيفة[2].

وعلى أساس العلاقة التي تربط الموقع وعوارضه، تنتظم الوظائف النحوية في تركيب اللغات التي أصّلت الرتبة (فا فع مف)، كالفرنسية والإنجليزية، وفق سلمية التساند: فاعل، مفعول، (غائية، ماعية، تمكين، توقيت...)؛ أي موقع وظيفة الفاعل يكون قبل موقع وظيفة المفعول، وموقع وظيفة المفعول يكون قبل موقع الوظائف الأخرى كالغائية، والماعية. وتتبع سلمية الأحوال التركيبية سلمية تساند الوظائف النحوية فتتقدم حالة الرفع على حالة النصب.

وبناء على هذه القيود، فإن الجملة في اللغات التركيبية تَحسن بحصول التوافق بين المواقع والعوارض، ويحصل هذا التوافق إذا وقعت عناصر الجملة في مواقعها المخصصة لها بالنظر إلى وظائفها النحوية وحالتها التركيبية، وأي تغيير في المواقع

[1] – ينظر: محمد الأوراغي: **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص169– 183. نشير هنا إلى أن الأوراغي يرى أن اللغة العربية ليست من الفصيلة اللغوية التي رتبتها (فع فا مف)، ولا من الفصيلة اللغوية التي رتبتها (فا فع مف) كما يزعم بعض الباحثين؛ وذلك لأن رتبة مكونات جملها حرة؛ أي كل التراتيب جائزة أن تتحقق في الاستعمال والفرق بين هذه التراتيب أن نسبتها في الكلام ليست واحدة، فبعضها أكثر استعمالا من الباقي، ولكن ليس في كل زمان فمثلا، في عهد الزمخشري أشار ابن يعيش إلى غلبة الترتيب (فع فا مف)، وقبله أشار سيبويه إلى غلبة الترتيب (فا فع مف). ولاشك في أن نسبة التردد متعلقة بمقدار الشحن التداولية، فالأكثر حملا للأغراض التداولية الأقل استعمالا وأبسطها الترتيب (فع فا مف) لمناسبته لمخاطب خالي الذهن، ووقوعه ابتداء عند إخباره، يليه الترتيب (فع مف فا) ثم الترتيب (فا فع مف)، وهكذا مع التراتيب الأخرى. ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص139.

[2] – ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص170.

يجب أن يتبعه تغيير في العوارض التي تلحق الألفاظ التي تقع في هذه المواقع وإلا سيؤدي ذلك إلى إنتاج جمل لاحنة[1].

وبخلاف اللغات التركيبية، يلزم على اللغات التوليفية أن تُحرّر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي، وأن تُجرّد المواقع المحددة بالعلاقات الرتبية من كل ما يعرض لهذه المكونات بسبب علاقاتها الدلالية والتركيبية. وفي المقابل، يلزمها أن تسند مهمة ترتيب هذه المكونات إلى فاعل ما. وبما أن فواعل الرتبة يجب ألا تكون أجنبية عن اللغة، أَسندت هذه اللغات مهمة ترتيب مكونات الجملة إلى الأصول التداولية، وهي عبارة عن علاقات تقوم بين المتخاطبين، وتعمل ترتيبا معينا بين مكونات الجملة لتحقيق الغرض المقصود[2].

ولتوضيح دور التداول في ترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية مثّل محمد الأوراغي بالتراتيب المحتملة من التأليف بين المفردات المعجمية "زيد"، و"عمر" و"مدح" وهي:

أ- مدح زيدٌ عمرًا.

ب- مدح عمرًا زيدٌ.

ج- عمرًا مدح زيدٌ.

د- زيدٌ مدح عمرًا.

ه- عمرًا زيدٌ مدح.

و- زيدٌ عمرًا مدح.

فكل هذه الجمل تُحقَّق "مباشرة من التوليفة بأمر صادر من المبدأ التداولي، من قبيل فليأخذ الكل موقعه بحيث يعرب ترتيب الجميع عن "استجابة المخاطب لقبول ما يلقى إليه" بمقتضى هذا الأمر تترتب عناصر الجملة على الصورة (أ). وبتجدد الغرض: "انحصار الاهتمام في وقوع الفعل بالمفعول"، يتغير الأمر بحيث تَتَحقّق عناصر التوليفة مرتبة على الصورة (ب). وإذا تجدد الغرض: "تثبيت اختصاص المفعول بفعل الفاعل"، صدر من المبدأ التداولي أمر بترتيب العناصر على الصورة (ج)، بحيث يعرب ذلك الترتيب عن الغرض المقترن به. ومن أجل "رفع الارتياب في استبداد الفاعل بالفعل أو وقوعه

[1] - ينظر: **المرجع السابق**، ص175- 176.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص174.

منه"، يصدر أمر بخروج العناصر المؤلفة مرتبة على الصورة (د). أما الترتيب (هـ) فغرضه مركب من غرضي الترتيبين (ج) و(د) أي "رفع الارتياب في استبداد الفاعل بالفعل أو وقوعه منه بالمفعول المذكور على وجه الخصوص. ولم أهتد [يقول الأوراغي] فيما رجعت إليه إلى غرض يقترن بالترتيب (و). ولذلك ظل معطلا لا يجوز تداوليا، أما تركيبيا فهو جائز جواز باقي التراتيب"[1].

وبتأليف المفردات التي تتكون منها الجملة وفق ترتيب يحقق الغرض التواصلي المقصود، يكون دور المكون الترتيبي قد انتهى، ويكون الناتج جملة قابلة للتحقق صوتيا.

ويجدر بنا أن نشير ههنا إلى أن دور التداول في ترتيب مكونات الجملة قد يتأثر بمجموعة من القيود التي تضبط هي أيضا عملية الترتيب، ومنها:

1- قيود الأوضاع المركبية، وأهمها:

- قيد السبك: ومفاده أن الجملة إذا ارتبطت عامليا بغيرها، بحيث يصير الربط العاملي سبيكة، يتعذر أن يُنزع منها مكون أو يُنقل من موضعه، وبمقتضى هذا القيد حسنت الجملة: ارتقى الذي يحتقر الأهل، ولحنت الجملة: الأهل ارتقى الذي يحتقر.

- قيد التعقيد المقولي: ومفاده أن المركبات الأقل تعقيدا يجب أن تتقدم على المركبات الأكثر تعقيدا، وبمقتضى هذا القيد حسنت الجملة: سرّ بكرا أن فاز خالد، وقبحت الجملة سرّ أن فاز خالد بكرا.

- قيد التبعية: وهو قيد يلحم المركب التبعي، فيمنع أن تُنقل مكوناته من موضعه وبمقتضاه لا يجوز مثلا تأخير المعطوف عليه أو المنعوت على النعت، وإلا كان الناتج جملة لاحنة، كالجملة: محسنٌ رجل دعاكم، في مقابل الجملة: رجل محسنٌ دعاكم.

- قيد الجوار: ينص هذا القيد على توطين بعض العناصر في مواقع معينة لا تفارقها لتكوين مركبات مرتصفة لا يمكن تحريك مكوناتها، كالمركب الإضافي، والمركب الحرفي.

2- قيود دلالية: ومنها علاقة الانتماء التي تستوجب تقديم الموضوع النوع في تركيب التقييد وتأخير الجنس، كما في قولنا: الزئبق سائل، والمرجان حيوان.

---

[1] - **المرجع السابق**، ص171- 172. وللاطلاع على أمثلة مشابهة ينظر: محمد الأوراغي: **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص104- 109.

– قيود تداولية: ومنها قيد الخبر الابتدائي الذي يوجب تقديم الفعل على الفاعل وتأخير المفعول عنهما[1].

يتم، إذن، بناء الجملة في نحو اللغة العربية التوليفي عبر خمس بنيات، هي: البنية المكونية، والبنية الوظيفية، والبنية التركيبية، والبنية الإعرابية، والبنية الموقعية. وتضطلع ببنائها مجموعة من المقولات المعجمية، كالفعل، والاسم، والمصدر، والأداة. وأربعة أنواع من العوامل، هي:

1– عامل دلالي، محتواه علاقات دلالية تعمل الوظائف النحوية، كعلاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل، وعلاقة السبلية التي تعمل وظيفة الفاعل به، وعلاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول، وعلاقة اللزوم التي تعمل بالشرط المعين الوظيفة النحوية التكبيلية كوظيفة التوقيت، أو التمكين، أو التكميم، أو غيرها.

2– عامل تركيبي، محتواه علاقات تركيبية تعمل الأحوال التركيبية، وهذه الأحوال هي في اللغة العربية: حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجر.

– حالة الرفع التركيبية، عاملها علاقة الإسناد التركيبية، وعلامتها في اللغة العربية العلامة المحمولة الضمة (اُ) أو ما ينوب عنها. ويستلم هذه الحالة العنصر الذي تُسند إليه وظيفة الفاعل، أو وظيفة الفاعل به، أو وظيفة المفعول، إذا رَاكبه فعل بعلاقة الإسناد.

– حالة النصب التركيبية، عاملها علاقة الإفضال التركيبية، وعلامتها في اللغة العربية الفتحة (اَ) أو ما ينوب عنها. ويستلم هذه الحالة العنصر الذي تُسند له وظيفة المفعول أو الوظائف النحوية الأخرى، كالتوقيت، والتمكين، والتكميم، وغيرها من الوظائف التكبيلية.

– حالة الجر، عاملها علاقة الإضافة التركيبية، وعلامتها في اللغة العربية هي اطراد وقوع المتمم بعد المضاف، فضلا عن لحوق كسرة (اِ) أو ما ينوب عنها برويه. ويستلم هذه الحالة الاسم المتمم لاسم آخر.

3– عامل وضعي (الوسائط اللغوية) يعمل الضمة (اُ) والفتحة (اَ) والكسرة (اِ) أو ما ينوب عن كل علامة. ويعمل هذه العلامات بشرط العلاقات التركيبية؛ حيث يعمل الضمة بشرط

[1] – لمزيد من التفصيل ينظر: محمد الأوراغي: **الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ص674–680.

علاقة الإسناد، ويعمل الفتحة بشرط علاقة الإفضال، ويعمل الكسرة بشرط علاقة الإضافة، أو بشرط وجود ناسخ علامة الإعراب الأصلية.

4- عامل تداولي، وهو عبارة عن علاقات تداولية تعمل على وجه الخصوص الترتيب في البنية القاعدية الحرة.

وتنقسم هذه العوامل، بالنظر إلى البنية التي تختص بها، إلى ثلاثة أنواع: عوامل وظيفية، ميدانها البنية الوظيفية، وعوامل إعرابية، ميدانها البنية التركيبية والبنية الإعرابية، وعوامل موقعية، تختص بالبنية الموقعية.

وقد اصطلح محمد الأوراغي على هذه الآلة التي تصف بنية الجملة اسم "العاملية العلاقية"[1]، وذهب إلى أن هذه العاملية هي البديل عن عاملية النحاة العرب القدامى التي أثبتت قصورها من عدة جوانب، منها:

- الاضطراب في تحديد طبيعة العوامل، فهي عند النحاة مقسمة إلى نوعين: عوامل لفظية، وعوامل معنوية.
- الاضطراب في تحديد عدد العوامل، اللفظية منها والمعنوية.
- الاضطراب في ضبط هذه العوامل بضوابط موحدة، ويظهر اختلاف هذه الضوابط في كون عاملية نحاة الكوفة عاملية حرة، وأما عاملية نحاة البصرة فهي مقيدة بتقدم العامل على المعمول أو القابل. وهذا القيد أجبر هؤلاء النحاة على خلق مفاهيم ليست من اللغة الموصوفة، كمفهوم الابتداء، والمبتدأ، والضمير المستتر في الجمل من نمط:
  - الإنسان تجبر.
  - الدخيل هرب.
  - الرجل ثار.

والذي يراه محمد الأوراغي ههنا أن اللغة الموصوفة لا تمنع اتصاف الأسماء "الإنسان" و"الدخيل"، و"الرجل" بوظيفة الفاعل. ويضاف إلى هذه النقائص اختلاف العوامل واتحاد

[1] - اصطلح محمد الأوراغي على العاملية التي اقترحها اسم "العاملية العلاقية"؛ لأن كل العوامل التي تضطلع ببناء الجملة، سواء التي تعمل الوظائف النحوية، أو التي تعمل الحالة التركيبية، أو التي تعمل العلامة الإعرابية التي تحقق الحالة التركيبية، أو التي تعمل الرتبة، كل هذه العوامل ناتجة عن علاقات دلالية، وتركيبية، وتداولية.

الأثر الذي تخلّفه، واختلاف الأثر واتحاد العوامل، وكل هذه النقائص لا تظهر في العاملية العلاقية[1].

وإجمالا لما تقدم نقول: لقد قام مشروع محمد الأوراغي على نظرية أولياتها فرضية كَسْبيَّة، وموضوعها اللغات البشرية المستقلة بأبنيتها المتغايرة، وهدفها إقامة أنحاء نمطية. واللغات في هذه النظرية متقوّمة الذات من أربعة مبادئ: المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، والمبدأ الصوري. يحتوي المبدءان الدلالي والتداولي على كليات لغوية تنعكس في الخصائص المشتركة بين كل اللغات البشرية ويحتوي المبدأ الوضعي على الوسائط الاختيارية التي تجبر اللغات على التغاير المتناهي وأما المبدأ الصوري فيحتوي على التصويتات المستعملة في اللغات، وقواعد تراكب هذه التصويتات عبر مختلف المستويات، بدءا من المقطع إلى أعقد مقولة، وهي الجملة.

بناء على المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، قسّم محمد الأوراغي اللغات الطبيعية إلى نمطين: لغات تركيبية، ولغات توليفية، تشترك في عدد الفُصُوص، وتختلف في محتوى هذه الفُصُوص.

واللغة العربية هي من اللغات التوليفية التي تتميز باتخاذها لوسيط الجذر في فَصِّها النَّصْغِي، ووسيط الوزن في فَصِّها النسلي، ووسيط العلامة المحمولة في فَصِّها التركيبي والناتج من هذه الوسائط هو معجم شقيق، وصرف وزني، وتركيب يتكون من ثلاثة مكونات: المكون التأليفي، والمكون الإعرابي، والمكون الترتيبي.

ويتم بناء الجملة في نحو اللغة العربية، ونحو غيرها من اللغات، عبر خمس مراحل، أولها هي مرحلة بناء البنية المكونية، وآخرها هي مرحلة بناء البنية الموقعية وتضطلع ببناء هذه البنيات مجموعة من المقولات، وجملة من العلاقات الدلالية والتركيبية، والتداولية.

وتبيّن من عرض محمد الأوراغي لهذه المراحل أنه يقسّم الجملة في اللغة العربية إلى نوعين: جملة اسمية، وجملة فعلية، وبهذا التقسيم خالف مذهب أحمد المتوكل، ومذهب التوليديين العرب. ويظهر من الأمثلة التي ذكرها أن الجملة الاسمية هي كل جملة تتصدر

[1] – للاطلاع على انتقادات الأوراغي لعاملية النحاة العرب القدامى ينظر: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة**، ص79– 135.

بالاسم، وأما الجملة الفعلية فهي كل جملة تتصدر بالفعل، وبهذا يكون محمد الأوراغي قد وافق النحاة العرب القدامى في أقسام الجملة.

وتبيّن أيضا أن مقاربة محمد الأوراغي تفترض أن:

– اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة الحرة، والتداول هو الذي يعمل الترتيب في مكونات الجملة.

– الإعراب مكون فرعي من مكونات القالب التركيبي، دوره وسم المركبات الاسمية بعلامات مخصوصة للتعبير عن أحوالها التركيبية (الرفع والنصب والجر)، التي تعملها العلاقات التركيبية، كالإسناد، والإفضال، والإضافة. وهذه الأحوال تُعبّر عن حالة عنصر لغوي ما وهو يُراكب عنصرا آخر، وبالتحديد، تُعبّر عن حالة الحرف الأخير للمركب الاسمي عندما يُراكب فعلا أو اسما. والأكيد أن الأوراغي جعل عامل هذه الأحوال العلاقات التركيبية؛ لأن هذه الأحوال تظهر أثناء التأليف بين مكونات الجملة بعلاقات تركيبية، وتتغير بتغير هذه العلاقات.

ومن الواضح هنا أن مذهب محمد الأوراغي في عامل حالة الرفع يتفق مع مذهب بعض النحاة القدامى الذي قالوا بأن الإسناد هو الذي يعمل الرفع[1]، ومذهبه في دلالة العلامات الإعرابية (الرفع والنصب والجر) يتفق مع قول الرضي الأستراباذي: "الرفع عَلم كون الاسم عمدة في الكلام، ولا يكون في غير العمد. والنصب عَلم الفضلية في الأصل...وأما الجر فعلم الإضافة"[2].

– العلاقات الدلالية (السببية والعلية والسبلية واللزوم والانتماء والإضافة) هي التي تعمل الوظائف النحوية. وكل علاقة تُؤْثر وظيفة نحوية معينة ما عدا علاقة الانتماء وعلاقة الإضافة؛ وذلك لأن العلاقة الأولى تؤلف بين عنصرين لغويين (م) و(مَ) يُعوضان بمدخلين معجميين، يُعبّر أحدهما على واقعة[3]، ولكن هذه الواقعة لا تقتضي عنصرا يُبيّن من قام بها، أو من وقعت عليه، أو زمان أو مكان وقوعها، وأما العلاقة الثانية أي علاقة الإضافة، فدورها يقتصر على تكوين المركب الإضافي، وطبيعة العناصر

[1] – ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص510.

[2] – الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص70.

[3] – يذهب الأوراغي مذهب المتوكل في كون الأفعال وما يقوم مقامها تُعبّر عن واقعة، تكون إما عملا أو حدثا أو وضعا أو حالة. ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية**، ص294.

اللغوية التي تُشكل هذا المركب لا تقتضي أن تعمل فيها علاقة الإضافة الدلالية وظيفة نحوية، وفي المقابل، يلزم أن تعمل علاقة الإضافة التركيبية حالة تركيبية معينة بالنظر إلى دورها في تكوين هذا المركب.

– تُعبّر الوظائف النحوية عن الوظائف أو الأدوار التي تقوم بها الذوات المشاركة في الواقعة؛ لهذا اعتبر محمد الأوراغي أن العلاقات الدلالية هي التي تعمل هذه الوظائف فوظيفة الفاعل تُعبّر عن فاعل الواقعة، ووظيفة المفعول تُعبّر عن الذي وقعت عليه الواقعة، ووظيفة الفاعل به تُعبّر عن الفاعل الذي يَمثُل مع الفعل شاهدا على وقوعه منه به، والوظائف التكبيلية تُعبّر عن ظروف وقوع الواقعة.

وعلى الرغم من أن هذه المقاربة تختلف عن مقاربة النحاة العرب القدامى في العديد من جوانبها، إلا أنه يمكن اعتبارها امتدادا لها؛ وذلك لأن محمد الأوراغي انطلق في بناء نحو اللغات التوليفية من نحو اللغة العربية، وانطلق في بناء نحو اللغة العربية مما خلّفه النحاة العرب القدامى؛ حيث احتفظ بما رآه صوابا، وصحح أخطاءهم والعديد من الإضافات التي قدمها فيما يخص عدد المقولات المعجمية، ومراحل بناء الجملة، ورتبة مكوناتها، وعدد الوظائف النحوية، وعواملها، وعوامل الأحوال التركيبية هذه الإضافات، وغيرها، هي جزء من هذه التصحيحات. وهذا النهج الذي نهجه حقق لنظريته الشرط الذي ذكره في قوله: "ويشترط في نظرية اللسانيات النسبية أن تكون أيضا بديلا للنحو السيبويهي، إذ تحتفظ بصوابه، وتكشف عن ثغراته المنهجية، وتُعيِّن هفواته المعرفية، وتحل ما استعصى عليه، وتُبسط ما كان معقدا فيه"[1].

خلاصة الفصل:

أفضت مراجعتنا لمقاربة أحمد المتوكل "نحو اللغة العربية الوظيفي" ومقاربة محمد الأوراغي "نحو اللغة العربية التوليفي" إلى مجموعة من النتائج نُجملها كالآتي:

– ظهور الاتجاه الوظيفي لم يكن نتيجة تطور طبيعي للدرس النحوي العربي الحديث.

– يرى أحمد المتوكل أن الفكر اللغوي العربي القديم يُمثّل حقبة من حقب تطور تفكير الإنسان في اللغة، وهو فكر وظيفي في مفاهيمه، ومنهجه، وقضاياه.

[1] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص131.

– حاول أحمد المتوكل عقد حوار بين الفكر اللغوي العربي القديم واللسانيات، ثم تخلى عن هذا المشروع، لينتقل إلى مشروع آخر، هو إقامة نحو وظيفي للغة العربية؛ أي نحو جديد للغة العربية يكون مؤطرا بمبادئ نظرية النحو الوظيفي.

– اقترح أحمد المتوكل مقاربات وظيفية للعديد من ظواهر اللغة العربية، وتبيّن من مراجعتنا لبعضها أن وجوه الاختلاف بين نحو اللغة العربية الوظيفي ونحو اللغة العربية الذي وضعه القدامى أكثر من وجوه الاتفاق، وتبيّن أيضا أن نحو اللغة العربية الوظيفي ليس أفضل من نحو النحاة القدامى.

– برّر محمد الأوراغي تجديد النظرية اللسانية بالأزمة التي يعيشها الفكر اللساني الغربي والعربي على حد سواء.

– اقتنع محمد الأوراغي أن النظرية اللسانية التي تُخرج الفكر اللساني من أزمته هي نظرية تقع بين اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة، فاقترح نظرية اصطلح عليها اسم نظرية اللسانيات النسبية، زعم أنها تسعى إلى إقامة أنحاء نمطية، ولكن تركيزه أو انطلاقه من نحو اللغة العربية في إقامة هذه الأنحاء، ومن ثم، إقامة نظرية اللسانيات النسبية جعل نظريته أقرب إلى اللسانيات الخاصة.

– فرّع محمد الأوراغي اللغات البشرية إلى نمطين: لغات تركيبية، ولغات توليفية وافترض أن كل هذه اللغات تشترك في عدد فُصُوصِها، وتختلف في محتوى هذه الفُصُوص.

– صنّف محمد الأوراغي اللغة العربية مع اللغات التوليفية التي تتميز بمعجم شقيق وصرف وزني، وتركيب يتكون من ثلاثة مكونات، هي: المكون التأليفي، والمكون الإعرابي، والمكون الترتيبي.

– يتم بناء الجملة في اللغات التركيبية واللغات التوليفية عبر خمس بنيات، أولها البنية المكونية، وآخرها البنية الموقعية.

– خالف محمد الأوراغي النحاة العرب القدامى في العديد من المسائل، كعدد المقولات المعجمية، ورتبة مكونات الجملة، وعوامل الأحوال التركيبية (الرفع والنصب والجر) ومع ذلك يمكن أن تُعدّ مقاربته لنحو اللغة العربية امتدادا لمقاربة النحاة القدامى، أو هي صياغة حديثة لنحو القدامى، مع إضافة بعض الأوصاف الجديدة.

خـــاتمـــة

خـــاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة اتجاها يُعدّ من أبرز اتجاهات الـــدرس النحـــوي العربـــي الحديث، مثّلته عدة مقاربات استهدفت تجديد نحو اللغة العربية بالاعتماد على النظريـــات اللسانيات الحديثة، وأغلبها نظريات غربية.

وقد مكّنتنا المقاربات التي عرضناها من الاهتداء إلى جملة من النتـــائج، بعضـــها يخص كل مقاربة على حدة، وبعضها الآخر عام.

أ- النتائج الخاصة:

1- مقاربة عبد الرحمن أيوب:

- برّر عبد الرحمن أيوب ضرورة تجديد النحو العربـــي وفـــق مـــنهج حـــديث بعيـــوبٍ في تفكير النحاة القدامى، ناتجة عن اهتمامهم بالأمثلة اللغوية قبـــل النظريـــة، وتـــأثرهم بالتفكير المنطقي، والتفكير المعياري، واعتمادهم في دراسة ظواهر اللغة علـــى التـــدرج من الجزء إلى الكل. ولإثبات هذه العيوب جمع بين أفكار لا رابط بينها.

- صرّح عبد الرحمن أيوب بأن مقاربته تقوم على مبادئ مدرسة التحليل الشكلي، واكتفى في تقديمها بالإحالة إلى كتاب زليغ هاريس.

- لم تتعد محاولة عبد الرحمن أيوب نقد بعض المسائل النحوية، كتقسيم النحـــاة العـــرب القدامى للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ثم تقسيمها إلى معربة ومبنيـــة، وتقســـيم الجملـــة إلى اسمية وفعلية. وقد ركّز في نقده لهذه المسائل على تأثر تفكير النحاة بالتفكير المنطقي وأما الأفكار الجديدة التي اقترحها فكانت أفكار مدرسة التحليل الشـــكلي، ومنهـــا: تقســـيم الكلمة على أساس خصائصها الشكلية، وتقسيم الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية.

2- مقاربة تمام حسان:

- برّر تمام حسان ضرورة تجديد النحو العربي بتأثر النحاة القدامى بـــالمنطق اليونـــاني وطغيان المعيارية على تفكيرهم، واهتمامهم بالمبنى على حساب المعنى في دراسة أنظمة اللغة العربية.

- تراجع تمام حسان في أعماله المتأخرة عن العديد من مواقفه التي قام عليها نقده للنحـــو العربي، كتأثر النحاة الأوائل بالمنطق اليوناني.

– أعاد تمام حسان النظر في أنظمة اللغة العربية ومناهج دراستها، معتمـــدا فـــي ذلـــك على أفكار أستاذه فيرث، فقسمها إلى أربعة أنظمة: النظام الصوتي، والنظـــام الصـــرفي والنظام النحوي، والنظام المعجمي.

– اعتبر تمام حسان المعنى الموضوع الأخص لكل دراسة لغوية، وانطلق فـــي دراســـته من تشقيقه إلى المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الدلالي.

– أغلب الأفكار التي اقترحها تمام حسان، وادعى أنها أفكـــار جديـــدة، كتقســـيم الكلـــم على أساس المعنى والمبنى، وتعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم، وتضافر القـــرائن فـــي تحديد المعنى الوظيفي للكلمة، وغيرها، هي في الحقيقة أفكار النحاة العرب القدامى، أعاد تمام حسان صياغتها وشرحها بأسلوب جديد.

3– مقاربة مازن الوعر:

– قام مشروع مازن الوعر "بناء نظرية لسانية عربية حديثة" على مسلمتين: الأولى هـــي اختلاف منطلق الدرس النحوي العربي القديم وهدفه عن منطلق اللسانيات الحديثة وهدفها وأما الثانية فهي غياب نظرية لسانية عربية لوصف بنية اللغة العربية.

– استمدت مقاربة مازن الوعر "تحليل التراكيب الأساسية في اللغـــة العربيـــة" إطارهـــا النظري من ثلاثة مصادر، هي: النظرية اللسانية العربية التي وضعها القدامى في القـــرن الثامن الميلادي، والنظرية التوليدية التي وضعها تشومسكي، والنظرية الدلالية التصـــنيفية التي وضعها ولتر كوك.

– اقتصرت مقاربة مازن الوعر على تحليل التركيب الفعلي، والتركيب الاسمي، وتركيب الاستفهام، وتناولت مظهرا واحدا من مظاهر التحويل، هو التقديم والتأخير.

– لم يأخذ مازن الوعر من النظرية التوليدية إلا التمثّيل بالمشجر التوليـــدي، ولـــم يأخـــذ من النظرية الدلالية التصنيفية إلا الحالات، أو الأدوار الدلالية، وهي: الفاعل، والمجـــرب والمستفيد، والموضوع، والمكان. بهذا أثبت من حيث لم يشعر وجود نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية، وهي نظرية النحاة القدامى.

4– مقاربة عبد القادر الفاسي الفهري:

– قام مشروع عبد القادر الفاسي الفهري "بناء نحو جديد للغة العربيـــة" علـــى محـــورين الأول تُمثّله مواقفه التي تطعن في المعطيات اللغوية التي اعتمد عليهـــا النحـــاة العـــرب

القدامى، ونظريتهم في وصف نحو اللغة العربية، وأما الثاني فيُعبّر عنه موقفه الإيجـــابي من النظريات اللسانية الحديثة، وخاصة النظرية التوليدية.

– قارب عبد القادر الفاسي الفهري العديد من ظواهر اللغة العربيـــة بمنظـــور توليـــدي وتبيّن من عرضنا لبعض هذه المقاربات أنه في كل مرة يَفترض افتراضات ثـــم يتراجـــع عنها، ويُعيد النظر في النتائج التي خلص إليها، ففي مقاربتـــه لرتبـــة مكونـــات الجملـــة افترض في البداية رتبة واحدة، وهي الرتبة: ف فا مف، ثم افترض وجود رتبة مزدوجـــة ف فا مف، وفا ف مف، وخلص في الأخير إلى وجود رتـــب متعـــددة. وفـــي مقاربتـــه للإعراب افترض في إحدى دراساته أنه ينقسم إلى إعراب معمول فيه وظيفيا، وإعـــراب غير معمول فيه وظيفيا. وذهب في دراسة أخرى إلى أنه ينقسم إلى ثلاثة أنواع: إعـــراب نحوي، وإعراب دلالي، وإعراب التجرد. واقترح في تفسير ظاهرة البناء لغيـــر الفاعـــل مقاربة يغلب عليها التحليل المعجمي، ثم اقترح مقاربة أخـــرى يغلـــب عليهـــا التحليـــل التركيبي.

– تقيدت مقاربات الفاسي الفهري بالمبادئ العامة التي قامت عليهـــا النظريـــة التوليديـــة واعتمد على العدة التي اقترحتها هذه النظرية، ولكن لم تخلص هذه المقاربات إلى نتـــائج واضحة ونهائية.

5– مقاربة أحمد المتوكل:

– لم يكن إشكال التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة مطروحا فـــي أعمـــال أحمـــد المتوكل، فهو يرى أن الفكر اللغوي العربي القديم يُمثّل حقبة من حقـــب تطـــور تفكيـــر الإنسان في اللغة، وهو فكر وظيفي في مفاهيمه، ومنهجه، وقضاياه.

– حاول أحمد المتوكل عقد حوار بين الفكر اللغوي العربي القديم واللسانيات، ثـــم تخلـــى عن هذا المشروع، لينتقل إلى مشروع آخر، هو إقامة نحو وظيفي للغة العربية.

– اقترح أحمد المتوكل مقاربات وظيفية للعديد مـــن ظـــواهر اللغـــة العربيـــة. وتبـــيّن من مراجعتنا للبنية الموقعية التي اقترحها للجملة أن ترتيب مكوناتها يَؤول إلى الوظـــائف التداولية والتركيبية والدلالية. وتبيّن أيضا أن تفسيره لظاهرة الإعراب في اللغة العربيـــة قام على مبدأ تبعية البنية للوظيفة، وهو من أهم مبادئ نظرية النحو الوظيفي.

– يرى أحمد المتوكل أن نحو اللغة العربية الوظيفي يمكن أن يكون بـــديلا عـــن النحـــو العربي القديم، وقد لاحظنا أن وجوه الاختلاف بين النحوين أكثـــر مـــن وجـــوه الاتفـــاق وأن نحو اللغة العربية الوظيفي يفتقر إلى الكفاية التفسيرية مقارنة مع النحو العربي القديم.

6– مقاربة محمد الأوراغي:

– برّر محمد الأوراغي تجديد النظرية اللسانية بالأزمة التي يعيشها الفكر اللساني الغربي والعربي على حد سواء.

– اقتنع محمد الأوراغي بأن النظرية اللسانية التي تُخرج الفكر اللساني من أزمتـــه هـــي نظرية تقع بين اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة، فاقترح نظرية اصطلح عليهـــا اســـم نظرية اللسانيات النسبية، زعم أنها تسعى إلى إقامـــة أنحـــاء نمطيـــة، ولكـــن تركيـــزه أو انطلاقه، من نحو اللغة العربية في إقامة هذه الأنحاء، ومن ثم، إقامة نظرية اللســـانيات النسبية جعل مشروعه أقرب إلى اللسانيات الخاصة.

– فرّع محمد الأوراغي اللغات البشرية إلى نمطين: لغـــات تركيبيـــة ولغـــات توليفيـــة وافترض أن كل هذه اللغات تشترك في عدد فُصُوصها، وتختلـــف فـــي محتـــوى هـــذه الفُصُوص.

– صنّف محمد الأوراغي اللغة العربية مع اللغات التوليفية التي تتميـــز بمعجـــم شـــقيق وصرف وزني، وتركيب يتكون من ثلاثة مكونات: المكون التأليفي، والمكون الإعرابـــي والمكون الترتيبي.

– افترض محمد الأوراغي أن بناء الجملة في اللغات التركيبية واللغات التوليفية يتم عبـــر خمس بنيات، هي: البنية المكونية، والبنية الوظيفية، والبنية التركيبية، والبنيـــة الإعرابيـــة وأخيرا البنية الموقعية. تضطلع ببنائها مجموعة من المقولات المعجمية، وأربعـــة أنـــواع من العوامل.

– خالف محمد الأوراغي النحاة العرب القدامى في العديد من المسائل، كعـــدد المقـــولات المعجمية، ورتبة مكونات الجملة، وعوامل الأحوال التركيبية (الرفع والنصـــب والجـــر) ومع ذلك يمكن أن تُعدّ مقاربته لنحو اللغة العربية امتدادا لمقاربة النحاة القدامى، أو هـــي صياغة حديثة لنحو القدامى، مع إضافة بعض الأوصاف الجديدة.

ب- النتائج العامة:

- حاول معظم الدارسين العرب الذين راموا تجديد نحو اللغة العربية أن يثبتـــوا قصـــور نظرية النحاة العرب القدامى، وأن يثبتوا في المقابل كفاية النظريـــات اللســـانية الحديثـــة ولكن في نهاية المطاف لم يثبتوا لا هذا ولا ذاك.

- لم يتمكن الاتجاه التجديدي في الدرس النحوي العربي الحديث من تقديم نظرية نحويـــة كفيلة بتجاوز نظرية النحاة العرب القدامى، والمقاربات التي اقتُرحت فـــي هـــذا الإطـــار لم تخل من النقائص.

- لم يكن هم الدارسين العرب المحدثين الذين حملوا راية التجديد إقامة نظريـــة لســـانية عربية تنافس النظريات الغربية، ولم يكن همهم حين طبقـــوا النظريـــات التـــي أسســـها اللسانيون الغربيون الانخراط في التساؤلات التي انطلق منهـــا هـــؤلاء اللســـانيون لبنـــاء نظرياتهم، ويمكن أن نستثني منهم محمد الأوراغي في نظريته "اللسانيات النسبية".

تُبيّن هذه النتائج أن المهتمين بشؤون الدرس النحوي العربي اختلفوا في تشـــخيص واقعه، فمنهم من اقتنع بأنه يعيش أزمة، وهذه الأزمة سببها نظرية النحاة القدامى، فســـعى إلى تجديدها بنظرية نحوية غربية، وكل واحد منهم رأى في النظرية التي استوردها أنهـــا الأنسب. ومنهم من رأى أن نظرية النحاة القدامى هي النظرية المثلـــى لوصـــف اللغـــة العربية، ولا يُوجد ما يستدعي تجديدها. وفريق ثالـــث رأى أن هـــذه النظريـــة تحتـــاج إلى ترميم بعض جوانبها، فراح يبحث في النماذج النحوية الغربية عـــن نمـــوذج يصـــلح لهذا الغرض. وكلهم أخطأوا الوجهة؛ لأن نظرية النحاة العرب القـــدامى لا تحتـــاج إلـــى تجديد، أو ترميم، وليست النظرية المثلى، ولكن يمكن أن تُشكل بعد تمحيصها، ونمـــذجتها نظرية نحوية تُغنينا عن البحث عن نظريات أخرى لوصف اللغة العربية.

إن الأزمة الحقيقية التي يعيشها الدرس النحوي العربي هي، فـــي نظرنـــا، عجـــز المشتغلين به عن تطوير نظرية لسانية عربية تُضاهي النظريات اللسانية الغربية، ويكـــون النموذج النحوي الذي اقترحه نحاتنا القدامى جزءا منها.

وفي الأخير، نرجو أن يكون هذا البحث قد قدم صورة واضحة عن تلك المقاربات التي رامت تجديد النحو العربي، كما نأمل أن يكون إضافة نوعية إلى مـــا أفضـــت إليـــه الدراسات السابقة. والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قائمة المصادر والمراجع

- قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6 1978.
2. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان ط1، 1987.
3. إبراهيم محمد نجا، المذهب النحوي البغدادي، دار الحديث، القاهرة، دط 2008.
4. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992.
5. أبو البركات بن الأنباري، كتاب أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط، دت.
6. أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، وراجعه: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.
7. أبو بشر عمرو بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
8. أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001.
9. أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988.
10. أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1973.
11. أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هشام عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1986.
12. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، دط، 1955.

13. أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ط3، 1994.
14. أبو العباس بن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.
15. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.
16. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985.
17. أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986.
18. أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1987.
19. أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط ط1، 1988.
20. أحمد المتوكل: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية إتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، دط، 1988.
21. أحمد المتوكل، أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، دط، 1993.
22. أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1993.
23. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، دط، 1995.
24. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، دار الأمان، الرباط، دط، 1996.
25. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، دط، 2001.

26. أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1 2003.
27. أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط ط1، 2005.
28. أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.
29. أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009.
30. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، ط2، 2010.
31. أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
32. أحمد المتوكل، الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط ط1، 2011.
33. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2012.
34. أحمد جميل شامي، النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة للطباعة والنشر، ومؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1997.
35. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود دائرة مع اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، دط، 1972.
36. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.

37. أسعد خالد العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمان ط1، 2009.
38. أنيس فريحة وريمون طحان، الألسنية العربية (2)، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 1972.
39. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 1986.
40. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء طبعة 1992.
41. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
42. تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007.
43. تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو –فقه اللغة– البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، طبعة 2009.
44. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6 2009.
45. تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2009.
46. التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر دط، 2008.
47. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دط، 2006.
48. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
49. جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة، ط1، 1990.
50. جمال الدين بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ضبطه على المخطوطة وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي، وبهامشه القطر كتاب بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات، تأليف بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1994.

51. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 2009.

52. حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1 2009.

53. حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

54. الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992.

55. حسن حمزة، الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية: دراسة ومعجم مكتبة لبنان، ومكتبة صائغ، بيروت، ط1، 2012.

56. حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء –التحليل – التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.

57. حسن عون، تطور الدرس النحوي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، دط، 1970.

58. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 1996.

59. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2001.

60. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها: منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984.

61. خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

62. داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1973.

63. رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996.
64. رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي: مقاربة إبيستيمولوجية، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 2013.
65. سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013.
66. الشاذلي الهيشري والمنصف عاشور، قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، دط 2005.
67. شرف الدين الراجحي، المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 1999.
68. شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دط، 1989.
69. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1968.
70. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1993.
71. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013.
72. صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومه، الجزائر، دط، 2005.
73. طلال علامة، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993.
74. عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومه الجزائر، ط2، 2009.
75. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح القاهرة، دط، 1957.
76. عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط1 1963.

77. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2007.
78. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007.
79. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر دط، 2012.
80. عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة ط1، 2002.
81. عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013.
82. عبد الرزاق تورابي، صرف –تركيب اللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2015.
83. عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط2، 1990.
84. عبد العزيز العماري، الجملة العربية: دراسة لسانية، آنفو برانت، فاس ط1، 2004.
85. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1985.
86. عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1986.
87. عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990.
88. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997.
89. عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1998.

90. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط2، 1999.
91. عبد القادر الفاسي الفهري، ذرات اللغة العربية وهندستها: دراسة استكشافية أدنوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010.
92. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.
93. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، علق عليه: محمد رشيد رضا، منشورات المكتبة التوفيقية، لبنان، دط، دت.
94. عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء ط1، 2000.
95. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1985.
96. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979.
97. عز الدين البوشيخي، التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2012.
98. عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة منشورات كلية الآداب، سوسة، ودار محمد على الحامي، تونس، ط1، 1998.
99. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
100. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1975.
101. علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1986.
102. علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003.
103. فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004.

104. فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008.
105. كريم حسن ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
106. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986.
107. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، دط، 2005.
108. مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دط، 1986.
109. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1988.
110. مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دط، 1989.
111. مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، دمشق، دط، 2001.
112. مبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1 1987.
113. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف الإسكندرية، دط، 1987.
114. محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام للنشر والتوزيع، الرباط، دط، 1990.
115. محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان الرباط، ط1، 2001.
116. محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001.

117. محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1 2010.

118. محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2010.

119. محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: جوزيف هل، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت.

120. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء دط، 2010.

121. محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال الدار البيضاء، ط1، 2003.

122. محمد الشكيري، دروس في التركيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو المعجمي الوظيفي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005.

123. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة ط2، 1955.

124. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2006.

125. محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1999.

126. محمد محمد العمري، الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، دار أسامة، عمان، ط1، 2012.

127. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، ط1، 2001.

128. محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، الكويت، دط، دت.

129. مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
130. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، 1998.
131. مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006.
132. مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى النموذج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2010.
133. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية: أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
134. مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013.
135. مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007.
136. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958.
137. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي بيروت، ط2، 1986.
138. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986.
139. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986.
140. هيفاء جدة السعفي، الفاعلية في اللسانيات: مقاربة الفاسي الفهري، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2014.

141. هدى فتحي عبد العاطي، سيبويه في كتب اللغويين الغربيين: كتاب ميخائيل كارتر "سيبويه" أنموذجا، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ط1، 2013.

142. وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2007.

2- المراجع المترجمة:

1. بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2004.

2. جرهارد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه وعلق عليه: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003.

3. جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة: محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، دط، 1997.

4. فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 2006.

5. ماري آن بافو وجورج إليا سارفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012.

6. ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، دمشق، ط2، 1996.

7. نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1، 1993.

8. نعوم تشومسكي، اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة وتقديم محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013.

9. هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض عالم المعرفة، الكويت، دط، 1997.

3- المجلات والدوريات:

1. أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ع1، 1977.
2. داود عبده، البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، مجلة مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية بيروت، عدد خاص، سنة31، 1983.
3. عبد الجبار توامة، اللسانيات المغربية المعاصرة بين التراث والدرس الحديث: قراءة نقدية، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مجلد 7، ع 4، 2005.
4. عبد الرحمن أيوب، الشكل والمضمون في التركيب اللغوي، مجلة الأقلام منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ج5، 1966.
5. عبد الرحمن أيوب، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلة اللسان العربي، منشورات مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المجلد 16، ج1 1978.
6. عبد الرحمن أيوب، التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 24، 1969.
7. عبد الرحمن أيوب، التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد 1، العدد 4، 1981.
8. عبد الرحمن أيوب، التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، منشورات جامعة الكويت، مجلد 3، ع 10، 1983.
9. عبد القادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، ندوة البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 6، 1981.
10. عبد القادر الفاسي الفهري، الوظائف النحوية في النماذج اللغوية، ندوة البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 6، 1981.

11. عبد القادر كنكاي، الفعل بين التطابق والزمن في بنية الجملة العربية ضمن كتاب: مجالات لغوية الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط سلسلة، ندوات ومناظرات، رقم 31، 1994.
12. عبد اللطيف شوطا، الإعراب وصرفة الفعل في العربية، ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 1، 1997.
13. عز الدين البوشيخي، مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه، ندوة اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، منشورات جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1992.
14. محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية، أعمال ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والأفاق منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس 2007.
15. محمد الحناش، البحث اللساني بين العمق والعقم: سفر التهافت نموذجا مجلة دراسات أدبية ولسانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ع 4 1986.
16. محمد الرحالي، ملاحظات عن الرتبة والإعراب، ندوة اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 51، 1996.
17. محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية مجلة الموقف الأدبي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان، 135 و136، سنة 1982.
18. محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ أعمال ندوة تيسير النحو منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001.
19. محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، حوليات الجامعة التونسية، تونس ع 17، 1979.

20. موريس كروس، حول فشل النحو التوليدي، ترجمة: موحى الناجي، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، ع 3، 1988.
21. كراسات المركز، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية، الجزائر، ع 4، 2007.

4- الرسائل والأطروحات:

1. الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: دراسة في نحو الجملة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.
2. يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006.

5- المراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdekader Fassi Fehri, Issues in the structure of arabic clauses and words, Kluwer acadimic publishers, Dordrecht, Boston, London, 1993.
2. Ahmed Moutaouakil, réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de rabat, 1982.
3. Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique établie par Tullio de Mauro, éditions Talantikit, Béjaia, 2014.
4. Leonard Bloomfield, Language, Compton printing LTD, London, 1935.
5. Mazen Al- Waer, Toward a modern and realistic sentential theory of basic structures in standard arabic, Georgetown University, Washington, D. C, 1983.
6. Noam Chomsky, Knowledge of language its nature, origin, and use, Praeger Publications, New York, 1986.
7. Noam Chomsky, La nouvelle syntaxe, Traduit de l'anglais par Lélia Picabia, éditions du seuil, paris, 1987.
8. Noam Chomsky, Structures syntaxiques, traduit de l'anglais par Michel Braudeau, éditions du seuil, 1979.

9. Noam Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, traduction de Jean Claude Milner, éditions du Seuil, Paris, 1971.
10. Noam Chomsky, Le langage et la pensée, traduit de l'anglais par Louis Jean Calvet et Claude Bourgeois, petite bibliothèque payot, Paris, 2012.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

مقدمـــة..... أ

مدخـــل

تطور الدرس النحوي العربي من النشأة إلى ظهور اللسانيات

1- تطور الدرس النحوي العربي في المرحلة الأولى..... **11**

1-1. تطور منهج النحاة..... **11**

1-2. تطور التأليف النحوي..... **24**

2- تطور الدرس النحوي العربي في العصر الحديث..... **29**

3- ظهور اللسانيات..... **38**

الفصـــل الأول

مقاربات الوصفيين العرب

1-1. مبررات تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب..... **45**

1- 2. الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربات الوصفيين العرب..... **70**

1-2-1. إطار التجديد عند عبد الرحمن أيوب..... **71**

1-2-2. إطار التجديد عند تمام حسان..... **72**

1-3. مظاهر تجديد النحو العربي عند الوصفيين العرب..... **85**

1-3-1. مظاهر تجديد النحو العربي عند عبد الرحمن أيوب..... **85**

1-3-2. مظاهر تجديد النحو العربي عند تمام حسان..... 119

خلاصة الفصل..... 153

الفصـــل الثاني

مقاربات التوليديين العرب

2-1. اللسانيات التوليدية من النظرية التركيبية إلى نظرية المبادئ والوسائط..... 157

2-2. مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية..... 174

2-2-1. مبررات مازن الوعر لإقامة نظرية لسانية عربية حديثة..... 174

2-2-2. الإطار النظري الذي قامت عليه مقاربة مازن الوعر..... 180

2-2-3. مقاربة مازن الوعر لتحليل التراكيب الأساسية..... 195

2-3. محاولة عبد القادر الفاسي الفهري بناء نحو جديد للغة العربية..... 217

2-3-1. مبررات الفاسي الفهري لبناء نحو جديد للغة العربية..... 217

2-3-2. مقاربة الفاسي الفهري لرتبة مكونات الجملة..... 225

2-3-3. مقاربة الفاسي الفهري للإعراب في اللغة العربية..... 239

2-3-4. مقاربة الفاسي الفهري لظاهرة البناء لغير الفاعل..... 261

خلاصة الفصل..... 274

الفصـــل الثالث

مقاربتا أحمد المتوكل ومحمد الأوراغي

3-1. مقاربة أحمد المتوكل "نحو اللغة العربية الوظيفي"..... 280

3-1-1. مبررات أحمد المتوكل لبناء نحو وظيفي للغة العربية..... 280
3-1-2. مبادئ النحو الوظيفي وبنيته..... 282
3-1-3. نماذج النحو الوظيفي..... 309
3-1-4. مقاربة أحمد المتوكل لأقسام الجملة ورتبة مكوناتها..... 321
3-1-5. الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي..... 333
3-2. مقاربة محمد الأوراغي "نحو اللغة العربية التوليفي"..... 346
3-2-1. مبررات محمد الأوراغي لبناء نظرية لسانية جديدة..... 346
3-2-2. أوليات اللسانيات النسبية..... 352
3-2-3. فصوص اللغات وقوالب النحو..... 359
3-2-4. بنية نحو اللغة العربية..... 367
خلاصة الفصل..... 397
خـــاتمة..... 400
قائمة المصادر والمراجع..... 406
فهرس المحتويـــات..... 423